

كتابات في المسألة الكُردية

الجزء الثاني

إعداد

رفيق صالح



بنكهى زين
السليمانية ٢٠٠٨

ر ٤٤٥ رفيق صالح أحمد

كتابات في المسألة الكُردية/ إعداد وتقديم رفيق صالح أحمد.-

السليمانية: بنكهى زين، ٢٠٠٨.

ج ٢ (٣٨٦ص)، ١٧,٥ × ٢٥ سم، التسلسل "٩٣"

١- كُردستان- الأحوال السياسية. ٢- العنوان ٣- التسلسل "٩٣"

أعدت المكتبة العامة في السليمانية البيانات الأولية للتصنيف والفهرسة

مشرف المطبوعات: صديق صالح

التسلسل: ٩١

الكتاب: كتابات في المسألة الكُردية

الجزء: الثاني

تنضيد وإعداد وتقديم: رفيق صالح أحمد

تصميم: لاس

خط وتصميم الغلاف: أحمد سعيد

عدد المطبوع: ١٠٠٠

السعر: ٥٥٠٠ دينار

رقم الإيداع: ٢٢٣٤ لسنة ٢٠٠٨

مكان الطبع: السليمانية، مطبعة شقان

جميع الحقوق محفوظة. لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

من منشورات

بنكهى زين

لإحياء التراث الوثائقي والصحفي الكُردي

العراق: إقليم كُردستان، السليمانية، اندازياران، محلة ١٠٥، دار ٢٣، ص. ب: ١٤

الأرضي: ٣١٢٩١٠٢ النقال: ٠٧٧٠١٥٦٥٨٦٤ - ٠٧٧٠١٤٦٤٨٣٣ - ٠٧٧٠١١٢٨٣٠٩

www.binkeyjin.com

الفهرست

٥ مقدمة
٧	١. القضية الكُردية من مشاكل الاقليات: الدكتور شكري محمد سكبان
٢٣	٢. صفحات من المسألة الكُردية (مقالات): رفيق حلمي
٨١	٣. كُردستان والحركة الوطنية الكردية: صلاح سعدالله
	٤. الشيوعيون، طليعة النضال لحل قضية كُردستان ونوال الشعب
١٣١	الكُرد في حقه في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية: جمال الحيدري ..
	٥. الاشتراكية والقضية القومية والمسألة الكُردية في العراق: بقلم: جلال
١٥١	الطالباني
	٦. القضية الكُردية وحق الشعب الكُرد في تقرير المصير: كاتب
١٨٩	شيوعي مجهول
٢٢٣	٧. القضية الكردية والحل الديمقراطي الثوري: عزيز السيد جاسم
	٨. معاداة الحل الديمقراطي السلمي للقضية الكُردية الى اين تقود؟:
٢٣٣	عزيز السيد جاسم
	٩. حول الاستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكُردية:
٢٤٣	د. عصمت شريف وانلي
٣٠٥	١٠. القضية الكُردية هي أيضاً، قضية عربية: د. جمال الأتاسي
٣٣٥	١١. الدكتور الأتاسي والقضية الكُردية: جلال الطالباني
	١٢. الموقف الايديولوجي لحزب البعث العفلقى من القومية الكُردية:
٣٧١	هوشيار زيباري
٣٧٩	١٣. آراء بعض القوميين العرب من القضية الكردية

المقدمة

لقى الجزء الاول من هذا الكتاب اقبالا كبيرا من لدن القراء والباحثين والمختصين والمعنيين بالشأن الكردي، هذا ما حفزنا على الاسراع الى اعداد الجزء الثاني منه، على أمل ان يساهم في بيان حقيقة المسألة الكردية وفي تكوين فهم واع سليم للكرد وقضاياهم، لاسيما وان كثيراً من المعلومات المتوفرة لدى القارئ العربي عامة والقارئ العربي في العراق خاصة، حول الكرد ونضالهم وتضحياتهم من اجل قضاياهم طيلة القرن الماضي، مغلوطة ومشوهة ومحرفة عن عمد. وقد أدت هذه الحالة الى ظهور موقف سياسي سلبي، بل وعدائي في حالات كثيرة من الكرد الذين يشاركون العرب في السراء والضراء منذ مئات السنين، فرغم التجارب الكثيرة والمحن والكوارث الكبيرة التي مرّ بها العراق بسبب اقصاء وتهميش الكرد فيه من قبل الاقلية الحاكمة، وبعد كل ما عاناه الكرد طيلة القرن الماضي من محن ومأس حتى وصل الامر حد استخدام الاسلحة الكيماوية بحقهم في حلبجة وباليسان وبهدينان ومناطق اخرى عديدة، ورغم انفلة اكثر من ١٨٠ الفاً منهم لا لشيئ الا لانهم كُرد يطالبون بحقوقهم الانسانية، ورغم تدمير اكثر من ٤٥٠٠ قرية وقصبة كردية وتخریب البنية التحتية لشعب كردستان، اجل رغم كل هذه ما يزال هناك كثيرون يعتبرون ان ما يطالب به الكرد كثيراً!

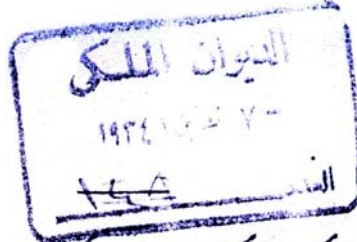
يطلع القارئ في هذا الجزء على كتابات لكل من الدكتور شكري محمد سكبان ورفيق حلمي وصلاح سعدالله وجمال الحيدري والدكتور جمال الاتاسي والاستاذ جلال الطالباني وعزيز السيد جاسم، وهوشيار زيباري، والاكاديمي والسياسي الكردي المعروف الدكتور عصمت شريف وانلي والآخرين حول المسألة الكردية كل حسب وجهة نظره. ان هذه الكتابات غدت نادرة بل ونافذة حالياً في المكتبات ومنها

ماينشر لأول مرة. لذلك ارتأينا جمعها ونشرها في هذا الكتاب لغرض توثيقها ولاتاحة الامكانية للقراء والباحثين والدارسين للاطلاع عليها. وقد حاولنا ترتيب هذه المقالات والكتابات وفق السياق الزمني لنشرها لأول مرة. ورغم تحفظنا على بعض منها، فقد رأينا حرصاً على الموضوعية والامانة العلمية وبغية اىصال مختلف الآراء الى القراء.

كان يودى ان يضم هذا الجزء، النص الكامل لكل من التقارير التالية: الحركة الكُردية للاستاذ فائق السامرائي، قضية الاكراد في الوطن العربي للاستاذ عدنان الراوي، ونحن والمسألة الكُردية للاستاذ هلال ناجي. هذه التقارير كلها كتبت عندما كان هؤلاء السادة يقيمون في القاهرة ايام حكم عبدالكريم قاسم وتنامي الحركة القومية الكُردية في العراق. وعلمت من الاستاذ هلال ناجي المقيم حالياً في السليمانية وفي ضيافة الاخ مام جلال، ان هذه التقارير قدمت بناء على طلب الرئيس الراحل جمال عبدالناصر عن طريق الاستاذ عبدالمجيد فريد -المسؤول عن مكتب الشؤون العربية في ديوان رئاسة الجمهورية في القاهرة-، وانه شخصياً لا يحتفظ بنسخة من تقريره او التقارير الاخرى، ولا يدري كيف حصل احمد فوزي، على نص هذه التقارير في كتابه "قاسم واكراد... خناجر وجبال" (اواخر عام ١٩٦١). ويبدو ان الرئيس الراحل، لكونه مهتماً بالقضايا العربية، ولتشابك العلاقة بين القضايا العربية والكُردية ولشحة المعلومات لدى الرئيس حول الكرد وقضيتهم في العراق، فقد طلب من العراقيين المقيمين في القاهرة من المعارضين للحكم القاسمي، معرفة آرائهم حول سبل التعامل مع هذه القضية ومعالجتها، بما لا يتعارض مع مصالح العرب. ويبدو لي ان كل هذه ساهم في تكوين رأي ايجابي لدى عبدالناصر حول القضية الكُردية. كما يتبين من كتابات الاخ مام جلال.

ولايفوتني هنا ان اذكر في مناسبة نشر هذا الكتاب وتبيناً للحقيقة ان الجزء الاول من هذا الكتاب كان قد ضم مقالة بعنوان "العراق والمسألة الكُردية"، نُشرت بشكل حلقات باللغتين الكُردية والعربية من اذاعة صوت شعب كُردستان، اثناء مفاوضات الاتحاد الوطني الكُردستاني مع النظام البائد في بداية ثمانينات القرن الماضي. وقد تأكد لي بما لايقبل الشك، ان كاتب تلك المقالة هو الاستاذ نوشيروان مصطفى امين، وحسبما علمت منه ان هذه الحلقات قد خلقت استياءً لدى قادة البعث انذاك ووجهوا احتجاجاً قوياً لقادة الاتحاد.

ارسلوا الوثيقة بان طرد الزمجة
خاصة في الرابع من شهر
نيسان
١٦ نيسان



بقلم الدكتور شكري محمد سكيان

القضية الكردية

من مشاكل الاقليات

بنكهى زين

www.zheen.org

عربها عن الافرنسية

توماس منسي

الديوان الملكي





القضية الكُردية*

(من مشاكل الاقليات)

بقلم

الدكتور شكري محمد سكبان**

عربها عن الافرنسية

توماس منسي

(الديوان الملكي)

* النسخة الاصلية من هذا الكتيب محفوظة في "دار الكتب والوثائق العراقية". وقد ترجم الى العربية بأمر من الملك فيصل الاول. والكتيب مطبوع بالالة الكاتبة ومسحوب بالرونيزو وللتداول المحدود. نشكر الدكتور سعد بشير اسكندر المدير العام ل"دار الكتب والوثائق العراقية" في بغداد الذي اعلمنا بهذا الكتيب و زودنا بنسخة مستنسخة منه.

** ولد الدكتور شكري محمد سكبان، في مدينة دياربكر عام ١٨٨١. اكمل دراسته في الطب بباريس و برلين وفيينا. واصبح استاذاً في مجال اختصاصه في استانبول. كان رئيساً لجمعية امراض الجلد. يعد من أحد مؤسسي جمعية التعاون والترقي الكُردية ١٩٠٨. كان له علاقة قوية بجمعية هيفي لطلبة الكُرد ١٩١٢. بعدها اصبح عضواً في الهيئة الادارية لجمعية تعالي كُردستان ١٩١٨. وبعد انشقاق الجمعية حول مستقبل الكُرد، اسس مع بعض القادة الاخرين جمعية التشكيلات الاجتماعية الكُردية ١٩١٩. بعد استيلاء الكمالين على الحكم في تركيا، هاجر الى العراق واستقر في بغداد وبعدها سافر الى باريس وبرلين و بروكسل ولندن. ثم استقر في بيروت وقاد المؤتمر التأسيسي لجمعية خويبون ١٩٢٧ واصبح عضواً في اللجنة القيادية فيها، ثم عاد الى بغداد. نشر عام ١٩٢٣ كتيباً بالتركية بعنوان "ماذا يريد الكُرد من الترك؟". وفي عام ١٩٣٣ نشر في باريس كتيباً بالفرنسية "حول المسألة الكُردية"، بين فيه ندمه وبراءته عن ماضيه السياسي لكي يسمح له بالعيش في تركيا وبالفعل عاد في بداية الثلاثينات الى تركيا وتوفي هناك عام ١٩٦٠.

(رفيق صالح، دياربي كوردستان ١٩٢٥-١٩٢٦)، تحقيق ودراسة نوشيروان مصطفى و صديق صالح،

مؤسسة سردم، السليمانية، (٢٠٠١، ص)



من مشاكل الاقليات

ان احد العوامل الرئيسية للازمة العالمية التي يجتازها العالم اجمع منذ ان وضعت الحرب اوزارها هي بلاشك القلق والارتباك اللذين تحدثهما الاقليات المعترف بها في مختلف البلدان. وان ما يساعد على ايجاد حل مرضي كاملاً كان او جزئياً لقضية الاقليات يكون له في الواقع تأثير حسن في العلاقات الدولية وبالنتيجة على الازمة نفسها.

وباطلاعي الواسع على مختلف الوجوه للقضية الكرديّة سأجتهد في البحث عن حل اكثر ملائمة. ولكي استطيع ان اصدر حكماً عادلاً عن ما اريد سرده هنا اعتقد انه يجب وضع تحليل موجز عن تاريخ الشعب الكردي.

ان الدروس الحديثة والاكتشافات الاثرية الاخيرة تبين لنا ان الاكراد يقطنون البلدان التي تعودنا تسميتها كرديستان منذ ٥٠٠٠ سنة.

وفي الواقع بالنظر الى الخطوط الاثرية التي اكتشفها البروفيسور سبيسر في زهاو zehave الواقعة بالقرب من السليمانية في العراق والعائدة الى ملك لولو Kyllu باسم اننو بانيني Anno-Banini تبين وجود الاكراد في البلاد بـ (١٨٠٠-١٩٠٠) سنة قبل المسيح Thureau-Bangin. www.zheen.org

ان وجود حجرتين اثريتين سومريتين يرجع تأريخهما الى (٣٠) قرن قبل المسيح، تؤيدان وجود الاكراد في كرديستان الاصلية {المصدر: Thureau-Dangin}. وفي حجرة اثرية اخرى اكتشفت من قبل الميجر سي. جي. اندموندس على مضيق دربند كافر {دهريه ندى گاور} Derbendigaver القريب من قرهداغ (السليمانية) تفاصيل حرب اللوليين (مملكة الاكراد) مع الاكديين في حكم نارامسين Naram Sin ملك الاكديين واخلاف الملك سرجون المشهور مؤرخة بـ (٢٨٠٠) سنة ق. م. {المصدر: الاعمال الاثرية في كرديستان، مجلة جيوجرافيك جورنال، ادموندس}.

وقد وقعت الحرب بين الاكراد والاثوريين في بحر مدة استيطان الاكراد بلادهم الاصلية وقد غزيت من قبل الميديين بنحو الفي سنة. فالميديون قوم آري هاجروا من الجنوب الغربي من بحر الخزر وجاءوا لغزو كرديستان في القرن (٩-١٠) ق. م. وقد اسس اولئك امبراطورية مركزها كرديستان وكانوا في ابان حكمهم يقومون بحرب

مستمرة مع الاثوريين وبنتيجة هذه الحروب اخضعوا البلاد الاثرية تحت حكمهم وضموها الى ميديا.

وعند استيلاء الفرس على ميديا سنة (٥٥٦ ق.م). ساعد الاكراد -مع احتفاظهم ببعض الاستقلال الداخلي- الجيوش الفارسية بصفقتهم شركاء واجيرين وساعدوا على تشييد عظمة امبراطورية الفرس. وقد دام اشترك الاكراد مع الفرس حتى سقوط امبراطورية الفرس سنة (٦٥٢).

ان وجود الاكراد في كُردستان قبل غزو الميديين تبين لنا هذه القطع الاثرية بوضوح عن عناصر الشعب الكُردِي. حقاً ان الاكراد لايعلمون عن تأريخهم الا منذ تأسيس الدولة الميديية ولهذا فالاعتقاد سائد عندهم انهم من عنصر ميديي وكما ان الميديين كانوا اريون لذلك اعتبروا آريين.

فالاعتقاد السائد بان الشعب الكُردِي هو من عنصر آري كان قد شاطره ايضاً بعض علماء اوربا واميركا الذين لم يهتموا بدرس تأريخ الشعب الكُردِي الا من هذه الناحية. اذا وضعنا جانباً الحوادث التاريخية التي تؤيد استيطان الشعب الكُردِي في منطقتهم الحالية قبل مجئ الميديين الى بلادهم بـ (٢٢٠٠) سنة تؤكد لنا الوثائق الاثرية بان الميديين ليسوا -خلافاً لاعتقاد الاكراد المغلوط- حكامهم ولكن ما هم الا الدخلاء الذين بتأسيسهم العجيب سيطروا على الاكراد واسسوا الامبراطورية الميديية التي عاضدها الاكراد انفسهم. ونعلم الان بان الميديين اتوا الى بلاد الاكراد بـ (١٨٠٠) سنة تماماً بعد ان مكثوا هؤلاء بها.

واستناداً على هذه الوقائع الشبه علمية عن الاكراد ليسوا لا هم بآريين ولا بساميين انما هم حسب اعتقاد بعض علماء الالمان من عنصر طوراني. حقاً اذا نظرنا الى الخارطة الجغرافية الحالية التي يمكن ان نعرف بواسطتها انتشار الشعب الكُردِي في اقاليم اسيا يمكننا ان نقتنع بسهولة باحقية وبحسن وجهة نظر المؤلفين الالمان. ان الخارطة التي وضعها مؤلف مؤجز تأريخ الكُرد وكُردستان، الجزء الاول، لهي احدث خارطة واقوى حجة.

يتضح لنا بتشتيت الاكراد على هذه الخارطة انهم خرجوا من اسيا الوسطى ومن سهول قرقوم بجهتين. الاولى، انحدروا نحو الجنوب ومروا بافغانستان حيث تركوا جموعاً تشكلت منها جزيرة صغيرة بقرب هرات Harat والاخرى في بلوچستان حيث

تحشدوا في جهات كالآت Kalat بمدد اكثر. وقد اتجهوا بعد ذلك نحو الغرب متتبعين جهة نهر اومان Oman ونزلوا في بندر عباس كما انه انفصلت منهم شردمة وقطنت بقرب كرمان.

ان الذين عرفوا اتجاههم نحو الغرب احاطوا تماماً طريق شمال ايران بجزائر قبائل الاكراد بقرب المشهد الواقعة بين طهران وبحر الخزر وواصلوا المسير بين الجبال الواقعة على ضفة بحر القزوين حتى حدود الشمال الغربي من قفقاسيا. ومن هناك ساروا بقتل متراصة كبيرة متخذين دائماً لسكناها سلسلة جبال على غرب ايران حتى بلغوا بندر ابو شهر على الخليج الفارسي، بينما القسم الاخر الساكن في اراضي كردستان استوطن بصورة دائمية اقليما جبلية في اطنة وبجهاث انقرة.

يظهر ان الاكراد لم يتمكنوا السكنى بسبب سوء احوال الطقس في اسيا الوسطى فشرعوا بالهجرة الى سلسلة من الجبال هي اكثر محافظة لهم وتقيهم من مهاجمة شعوب اخرى وعليه اختاروا لسكناهم الاماكن التي سبق تفصيلها.

وبعد فهمنا الغارات الكثيرة المختلفة باستيلاء بعض الشعوب على الاكراد وكذلك استيلاء الاكراد على بعض الشعوب الاخرى الا ان المجاعة والامراض السارية بدلت مظهرهم الحقيقي في وضعهم الجغرافي. مع ذلك فقد صح بان ثمة غارة لم تكن لتقوى على زعزعة الاكراد من اماكنهم.

ولا بد من التنويه انه يجهل تماماً معرفة في اي عصر من عصور التأريخ هاجر قسم من الاتراك اسيا الوسطى التي هي مهد هذين الشعبين من شرق كردستان حتى حدود ليديا. ان وجود الاتراك في اناضول الوسطى الحالية التي ترجع الى عصور التأريخ البعيدة جداً تظهر لنا صحة محاكاة اصل العنصر الطوراني الكردي وربما من العوامل المماثلة هي التي انتهت بهجرة هذين الشعبين ابناء العم الى اماكنهم الحالية.

اما من وجهة تأريخ البشر الطبيعي فمن المشكل التمييز بين التركي القح اي التركماني والكردي. وقد سنحت لي الفرصة بدراسة هذه المسألة في العراق منذ عشر سنوات وأؤكد بانني لم احصل على اي دليل طبيعي يساعد على تمييز الواحد عن الاخر ومن المعلوم بان الاكراد الذين شبوا في الجبال اكسبتهم تلك الجبال بعض الخشونة. ومن جهة اللغة الكردية فلا ادري حد درجة انطباقها مع اللغة التركية. اما علاقتها باللغة الفارسية فانها جلية واضحة. على كل فمن المتفق عليه بان اللغتين الكردية والفارسية يربطهما بعض التقارب رغم استقلال الواحدة عن الاخرى.

وقد تبين بان اللغة الكُردية هي لغة هندية-اوروبية، واعتقاداً بالمؤلفين الذين يوثق بهم في هذا الموضوع بان الميديين الشعب الاري ادخلوا لغتهم الارية وادمجوها في اللغة الكُردية الاصلية ابان حكمهم في كُردستان وبذلك نشأت صلة الاكراد بالفرس.

ومنذ ان اهتم علماء الاكراد والاتراك والفرس في البحث الدقيق عن تواريخهم طففوا يشوقون العلماء الاجانب لزيادة الاستفادة منهم للوقوف على علم دراسة الشعوب الاسبوية ومن الجهة الاخرى فان البحوث الجارية والمقصودة في هذه الاماكن ستضى لنا قريباً النقاط الكثيرة التي مازالت للانسان في ديجور الظلام. ومن ذا الذي يدري اي مباغثة اثرية تترقبنا وهي مدفونة تحت اقدامنا.

ان واقعة تأريخ الشعب الكُردى بين سقوط امبراطورية الفرس (٦٥٢) وانضمام كُردستان الى الامبراطورية العثمانية بواسطة العالم ادريسي بدليسي بالكاد تساعدنا على فهم المسألة التي نعرضها هنا.

ان هذا العالم بفضل حكمته وبعد نظره اراد انقاذ وضع الاكراد المنتقد والمتزعزع لسوء ادارة الممالك الكُردية بسبب الخلا ف والعداء الذي استحكم بين رؤساء المملكة وتوسع باشتداد نفوذ الصفويين. ومن اجل اصلاح كل ذلك اثر الحاق كافة كُردستان في حينه بالمملكة العثمانية التي كانت قد ابهرت العالم اجمع بمتانة تاسيسها الداخلي وبانتصار جيوشها على الدوام فضلاً عن مدنياتها الفائقة المتينة.

قبل السلطان سليم طلب صديقه ادريسي بتليسي فكان ذلك عصر السلم والنظام وبدأت عظمة وحدة الاكراد واتصالها القوي بالاتراك. وبعد زمن لم يتجاوز القرن استمر الاكراد- بفضل وحدة هذين الشعبين الطبيعية من دم واحد- زحفهم الباهر نحو الشرق كما على الغرب بمهاجمتهم الفائزة واسسوا اعظم امبراطورية في العالم وبسطت هذه الامبراطورية العثمانية بأوج عظمتها حكمها على ثلاث قارات قديمة تنحصر بين بحر الخزر وبحر الهند شرقاً وفي الجريا الساحل الاطلانتيكي حتى الادرياتيكي غرباً (كذا) وفي الشمال البحر الاسود مع البلدان الممتدة حتى حدود فينا بينما في الجنوب تضمن على شبه الجزيرة العربية كلها وافريقيا الشمالية شرقاً حتى الصحراء. كما ان هذه الوحدة جعلتهم يتذوقون حلاوة وحماسة المجد باكثر نشوة يحسد عليها في هذا العالم. وقد تذوقوا المرارة فيما بعد عند مشاهدتهم تقلص ظل

امبراطوريتهم العظيمة بسبب اهمالهم الاستفادة من الامور العلمية التي كانت الممالك المتخاصمة معها تقدرها حق قدرها.

ونستطيع القول انه دامت الوحدة السياسية في احسن حال حتى هدنة الحرب العظمى. وقد برهن اكراد ايران عن حياتهم الشبه هجرية والاقطاعية حتى سقوطهم النهائي ان روح العزلة ومذهب الوحدة كانا المالكين لوضعية ايران عدا ذلك فان روح العزلة هذه والوحدة لم تكن من خواص الاكراد. الكُردي لايعرف الا منطقته وخارجه فأن كل العالم غريب.

ليس في الكُردي حب الاتصال. واما الذين كانوا قد التحقوا بالمدارس التركية العالية في القسم الداخلي يتذكرون جيداً تجمع طلاب بعض الولايات. وليس ذلك حال القومية التي تجمعهم انما هي الولادة او اختلاط المدارس الثانوية في بعض المقاطعات التي كانت تجمعهم جامعة واحدة. الالباني والتركي القح كانا يعيشان منعزلين ومتفقين مع الاكراد من طبقتهم.

ومن بين الحوادث الاكثر أهمية تلك التي وقعت في ايران بعد الهدنة فلا بد من ذكر حركة سمكو (اسماعيل آغا) ان هذه الحركة لم يكن لها اية صفة قومية انما هدفها الوحيد كان وضع اكثر القبائل تحت حكمها.

واذا اختصرنا ميول واحوال الشعب الكُردي فلا يمكن ان يحسن التعبير اكثر من بضعة كلمات التي ترجمتها عن كتاب موجز تأريخ الكُرْد وكُرْدستان للمؤلف المشهور واضع الخارطة التي تقدم ذكرها: «لأجل الدفاع عن حقوقهم وتثبيت حريتهم اي الاكراد ان يقتلوا ان ينتحروا فقد شنقوا وكانوا مشنوقين» صحيفة (١٣٨).

والحرية هنا لاتعني الاستقلال. انما هي عاطفة عزة النفس التي هي شديدة الانتشار بين الاكراد. الكُردي لن يسمح مطلقاً ان تمس شعوره باية اهانة من قبل الغير، وان كلف ذلك حياته. ولن يتحمل الذل. ولم يظهر مطلقاً اية فكرة قومية ترمي الى الاستقلال. واذا كان لبعض الرؤساء الطموح لبسط سلطتهم على اتساع البلدان فلم يكن ذلك بدافع فكرة مستحبة من القومية. مثلاً: ان السلطان صلاح الدين، بموهبته وسمو فضائله وشجاعته الذي ادى الشرف والمجد للاسلام عامة وللطورانين خاصة، واوجد امبراطورية قوية فلم يكن ليحلم مطلقاً بقلب الامبراطورية الى كُرديّة. وكذلك ما وقع منذ قرن عندما توج كريم خان زندي، الصنديد فانه لم يفكر بقلب ايران الى كُرْدستان.

لقد قابلت الشعوب التي انضمت اليها القبائل الكُردية بارادتها كما ان الاكرد قابلوها ايضاً بجلال الاعمال. هذه هي العقلية الكُردية منذ ٤٨ قرن. اني لا استعين بتاريخ الاكرد الذي يشهد عليه عصرنا. انما ابين بعض النقاط التي كنت انا شخصياً بتماس بها.

منذ ٣٧ سنة وانا مولع بالسياسة العامة وقد كانت لي فكرة قومية. وبعد القانون العثماني في سنة ١٩٠٨ عند تشكيل جمعية التعاون والترقي الكُردية كنت في طليعة من نادي باجتماع بعض وجهاء الاكرد.

وقد كنت من خيرة خطباء ذلك الجمع. وعند انتخاب اللجنة الادارية حزت اكثرية الاصوات بعد نعيم ب. بابان بينما لم اكن لا بشخصية بارزة ولا من عائلة كبيرة انما غيرة نفسي هي التي اضمرت قلوب الجمع الحاضر وانا نكرة بينهم. ومنذ ذلك الحين، بعد ان حزت ثقة الجميع لم يكن لاحد ليخفي علي بشئ. وأؤكد ان لا احد منهم فكر باي امتياز للاكرد. غير انهم كانوا على اتفاق لاجراء اصلاحات في ست امارات شرقية. واليك الاصلاح الذي طلبوه: تعيين حكام قديرين وصالحين، وتعبيد بعض الطرق الرئيسية واصلاح وضع المحاكم بان تطبيق عليها عدالة ملائمة.

اني لا اعتقد بان اعضاء جمعية طلاب الاكرد (هيفي) التي تاسست قبل الحرب فكرت بصورة اكيدة في فصل كُردستان اذ اني تمتعت تماماً بثقتهم ولم يرمز الى احد منهم بذلك. ان هذا لايعني عدم وجود اي كُرد يفتكر في تاسيس دولة كُردية وان وجد شئ من ذلك فانهم لايعترفون به ولا يعلنوا بشئ من الصراحة عن حقيقة هدفهم.

ان قسماً من اولئك الاكرد الوطنيين الذين كان لهم ايمان خالص لايجاد مملكة كُردية ماتوا بكفاحهم عن هذا الحس. وكمبدأ اذا احترمنا عقيدة كل شخص السياسية فلا اسمح بالمعاملة هنا اذا كانت هذه العقيدة من احتياجات الشعب الكُردية الحقيقية. مع ذلك فاني اطأطي بكل احترام امام النفوس الطاهرة المخلصة من اولئك الاكرد الذين ذهبوا قرباناً لعقيدتهم الصالحة في اثناء كفاحهم لسلامة وطنهم.

اما من جهة السعي للتشكيلات السياسية اثناء هدنة الحرب العالمية لم يكن احد الاكرد السياسيين كامل الاقتناع بضرورة فصل كُردستان عن تركيا. وانا الذي يرمونني كسياسي كُرد لم افكر مطلقاً في حياتي الانفصال عن تركيا. لا لاني لا ارغب باستقلال كُردستان بل لان طلب امنية كهذه مستحيلة وغير ضرورية. وكنت

مقتنعاً تماماً بان انفصال كُردستان عن تركيا لا يمكن ان تعيش لا مادياً ولا معنوياً.
وجميع الذين اشتغلوا معي كان لهم نفس الاقتناع في كامن حسهم.

من الضروري درس وتحليل تأريخ الشعب الكُردى بدون محاباة دراسة دقيقة
لادراك اسرار تطوره ومن ثم تخليص بعض حقائقه الواقعة من اجل تاسيس خطة
عملية للاكراد ان رسم خطة سياسية عملية ضد القابليات الموروثة وضد المجد
الكُردى وروحيته يحكم عليها بالقضاء. ان هذه الحقيقة لم تخف على اولئك الذين
ترأسوا وديعة شعبنا ولي براهين انه عندما اخرج موقف تركيا فلم تتولد في الكُردى
الروح الانفصالية. غير ان الظروف السياسية اقتضت في ذلك العهد العمل كانفصاليين.
وقد ظهر بان ممثلي الدول المتحالفة في استانبول حسبوا لما نحن ضامرون اذ انه
بالرغم من استرداد حقوق الاكراد المفسوخة فقد كانوا دائماً سيئى الظن ببناء وكانوا
يعتقدون بمحو نفوذهم يوماً ما فينضموا الاكراد الى تركيا. وفي الحقيقة انهم يلاحظون
اليوم ايضاً اثار هذا التحرز في مجرى سياسة بعض هذه الدول في هذا الجزء من العالم.

اظهرت لنا الحوادث الاخيرة بان تاسيس مملكة كُردية مستقلة يكون نكبة
وكارثة على مصالح الشعب الكُردى الحقيقية. وامتنع عن الايراد هنا التفصيلات
الضرورية خشية من المحاكمة القاسية التي ستتطلبها هذه التفصيلات الا اني بالرغم
من خطتي الصريحة التي تعودت بسطها فقد فرضت على نفسي هنا السكوت دفعاً
لكل سوء فهم. مع العلم بان مجرى الامور الاقتصادية والسياسية في العالم اجمع تتجه
نحو اتحاد الممالك وليس نحو الانفصال. ينجح مشروع الوحدة الاوروبية لبريان في
اتحاد ممالك القارة اذا ما اختلفت المدينتان المتخاصمتان هما الراسمالية والشعبية
لبلوغ منتهى النصر.

في الواقع ان الممالك التي أسست بعد وقوع احدى الامبراطوريات فقد اضطرت
الى ايجاد الاتفاق الصغير Petite-Entente ليعوض عن امبراطورية هايسبرنجوا
Habsbourgeois لاجل صيانة مصالحهما السياسية والاقتصادية بشكل احسن.
ولكن ما الذي يريده اولئك القوم الذين حصروا مشاغلهم لعمل سياسة كُردية وما هو
السبب في ذلك؟

لقد بسطت اسباب تنشيط سياسة الاكراد في كتاب مفتوح الذي نشرته في مصر
في سنة ١٩٢٣ ولاحاجة الى تكراره.

الا اني اريد ان اذكر هنا المحادثة التي جرت بين نجم الدين حسين الموفد من قبل جمعية [تعالى الكرد] (Kurd Teala Celieta) من جانب جمعية الدفاع عن الامارات الست وشمس الدين افندي نائب ايتوغرول في الجلسة الاولى التي ترأسها الياس سامي افندي نائب موش. وكقد كنت انا ايضا مدعوا الى هذا الاجتماع. سأل الرئيس نجم الدين عن منهاج جمعيتهم فشرع هذا بتلاوة خطط مشروعهم الذي لم يتضمن اي شئ خاص. ولو يسمح لي القول بادخال اللغة الكردية للطورانيين الذين يتكلمون الكردية في منهاج التعليم في كردستان. وتكون المواد الاخرى المعينة بالتركية للطورانيين الذين لغتهم تركية. اجاب شمس الدين بك بسرعة وبحدة بوجوب التكتاف الان لتخليص البلاد كلها من الخطر المحدق بها اما فيما يختص بلغتكم فسينظر في امر استعمالها فيما بعد. وقد اعرب نجم الدين عن رغبة الاكرد جميعهم. مع ذلك فانا ايضا عندما اعربت بالاجمال عن شعورنا في كتابي الذي ذكرته (صفحة ٢٢) كنت اصررت على استعمال اللغة الكردية في التعليم. وقد كان هذا اسمى هدفا جميعا حتى قبل السنوات الاخيرة كلها. هل كان هذا هو المراد؟ لا اعتقد. هل كان ذلك ايمان نشأ عن اطالة التفكير؟ ايضا لا اعتقد. فالافراد من شاكليتي اعتقدوا انه لا يمكن رفع مستوى المدنية الكردية دون استعمال لغتهم في التعليم.

يعتقد الآخرون انه اذا لم يستعملوا الاكرد لغتهم فسيندمجون مع الغير بكل سهولة. ولنتكلم بصراحة بعد كل هذا. فعلا ما هذا الخوف من الاختلاط او الاندماج كم من شعوب لم يختلط جزءها او كلها في مجرى التاريخ ومنها من اندثر وجودها. ان الاكثريّة الالمانية وحتى ان هؤلاء لا يعرفون عن عنصرهم اي شئ الا قولوا ناشدتمكم الله هل فضلوا هؤلاء وضعهم على ما هم عليه اليوم فيما لو بقوا ستلبين.

ومن الجهة الاخرى فان الشعب الكردي القوي الذي يختلط بالشعب الضعيف يعامله الاول بوسائل البشاشة والرقّة ولا يميزه عنه وبهذه الاحوال تدار مصالح الاشخاص والجمهور بشكل احسن. ان وضعيّة الضعفاء الذين اختلطوا بالاقوياء تكون دائما افضل وحممهم انهم لا يعاملوا بقساوة. ولا يخفى ان استمرار اختلاط الشعوب على اختلافها لهي حادثة دارجة بلا انقطاع. وهذا لا ينطبق على اكرد تركيا وليس القصد هنا بهم اندماجهم انما فقط توحيد شعبيّن من جنس واحد.

يعتقد ايضا ان اللغة وحدها تكفي لتأسيس امة، وقد غرب عن البال ما بينه ماكس هيلدبرت، بوهم انه من اجل تشكيل ذاتية قومية فمن الضروري ان تبني هذه

على اللغة والجنس والترية لانسدستشانن والعرف والمصير والمحيط والقبيلة والمذهب. هذا هو التآلف والتوازن ومؤثرات هذه العناصر المختلفة بتكوين امة وقد اضاف المسيو ام. اچ. بؤهم، مدير (Deuschtun) بان اللغة لها اهميتها في البدء والختام فانها تسبب احتمالات كثيرة وتتعرض لاطار جمة.

(So mag die sprache zwar das ersteund lezle sein- in ithren ungeheuren Mogglichkeiten liegen aber auch ungeheuren Gefahren).

وأخص بالذكر هنا ان تعلم اللغة الكُردية كان الهدف الاسمي حتى قبل سنوات قلائل. ومنذ اعلان هدنة السلیمانیة في العراق اي منذ اكثر من ثمان سنوات كانت الكُردية التعليمية في كافة المناطق التي لغتها الكُردية وقد ذهبت مساعي ذلك التعليم برمتها ادراج الرياح. فلو فرضنا ان معلمي المدارس كما يجب والكتب المدرسية على احسنها وتقوم الحكومة بحماية هذه المدارس حماية متزايدة فتضع فيها هيئة شهيرة يعجب بها ويتم كل ذلك غير انه ما الذي سيقراونه خريجوا المدارس بعد اكمال دراستهم يوما ما؟ لا شئ. وانه حتى يومنا هذا فان النشرات الكُردية - عدا الكتب المدرسية- لا تتجاوز العشر او الاثنى عشر عدداً وعلينا ان نعترف بانها لا تتوخي منها فائدة فعلية.

فلم يعد يبقى امل ما لتزويد اولئك خريجي المدارس الابتدائية المساكين ما يطالعون في المستقبل. فلاتقدم اذن في الثقافة. اذن كيف يستطيع الشعب الكُردى (شعب متأخر جداً في عالم المدنية) بلوغ ما فقدوه بدون تعليم اولاده وهو بلغة وبضعة كتب لا تكفي لسد احتياجات الزمان الرئيسية. ان اللغة الكُردية مهما اصابها من منتهى الاهتمام والاعتناء لمدة قرن وعطف عليها باحسن الوسائل الموجودة في العالم لن تكفي لبلوغ مستوى ثقافة كولتورستانن Kulturstactn.

يفكرون اليوم في بعض البلدان استعمال لغة حية لتدريس الاختصاص وتغذيته تغذية مستمرة. وفي الوقت الذي تقوم الشعوب باقتحام الفضاء فتجني ثمرات النصر والفخر مثل المارشال باليو، بعبوره المحيط اذا بنا نريد التمسك بمظاهر قوميتنا والعيش في دياجير الظلام. يفضل الشعب الكُردى ان يحكم من قبل النسل البائد الذي لم يترك لنا ارثاً حسناً. الا انه بالعكس يكون على صواب اكيد لو فضل العيش تحت حكم النشء القادم.

ان الشجرة ذات الجذع المبتور تعلق الارض قليلاً تستمر حياتها باغصانها
الذاوية ولا قيمة لها اذ هي جذيرة بالاستئصال والفناء كلها بينما الجذع الذي تعلوه
اغصان يانعة واوراق خضراء متكاثفة مزينة بالازهار الجميلة او الاثمار الشهية في
مختلف فصول السنة تكون موضع الاهتمام الخاص من قبل صاحبها والغريب عنها.
اما اذا جفت فتسقط عليها دموعه متوسلاً انهاضها واحياؤها. بينما عرقها او جذعها
لا يصلح الا للحطاب.

واما الشجرة ذات المظهر الجميل والتي خلاف علم حياة النباتات العامة تمتص
الاوكسجين ليلاً ونهاراً وتفوح بدون حياتها فلا يحزن على زوالها. ومما هو غريب
وياللاسف هم اولئك القوم الذين اهتموا بهذا النوع من الشجرة فيخشوا التقرب من
جسدهم المطروح على الارض لتخليصه من خطر الاختناق. ان حياة الشعوب شبيهة
بوجوه هذه الشجرة من بعض النقاط.

ومن الجهة الاخرى ان انتخاب الاتراك الكتابة المبنية على الحروف اللاتينية
لمن اسهل الوسائل التي ساعدتهم على انتشار التعليم العام في تركيا كلها. والمكافحة
الامية التي سارت عليها فيما بعد يفتح صفوف البليدة ادت الى تخفيض عدد عظيم من
الاميين في البلاد. ان كل هذا الاصلاح الاساسي والهدف الذي ينشدونه يغنيننا نهائياً
عن التفكير باستعمال اللغة الكُردية في التعليم. وكانت النتيجة كما توقعوها. ويكون
بهذا الشعب الكُردى قد تتقف ايضاً. ان جميع ما نبذله من جهاد وكفاح ليس له سوى
غرض واحد وهذا الغرض هو انقاذ الكُردى من جهله وفقره.

ان الشعب الذي يتتقف ويتعلم بحسب الطرق العصرية لابد من بلوغ هدفه.
والان علينا ان نعترف بقناعتنا بان اهمية تعليم الشعب الكُردى بلغته لا محل لها
بوجود هذه الحقائق الناضجة. وبما ان الرأي العام لم يستوعب هذا الاعتقاد ولم يحز
لديه قبولاً فأثرنا اهماله.

لنبحث الان عما كان مصير اكراد تركيا وذلك للسببين الاتيين:

الاول: ان الجمهورية التركية هي المملكة الوحيدة التي توصلت الى حسم قضية
اقليتها اليونانية بفضل سياسة ملؤها الحكمة وبعد النظر. ان المبادلة التي حدثت
بين الشعب التركي في اليونان والشعب اليوناني في تركيا كانت شاقة جداً الا انه بعد
استيطانهم وتحسن احوالهم فقد كان لكلا البلدين منافع لا تحصى. ومنذ ذلك جنت
الحكومتان التركية واليونانية ثمرات سياستها الجريئة الرشيدة.

الثاني: الاكراد الموجودون في تركيا اكثر من غير الاماكن. وربما قالوا لنا باننا لانعرف وجود الاقلية الكرديّة المزعومة وهذا ليس مدار بحثنا. حقاً لقد صرح رجال تركيا جهاراً في كافة الفرص بان العنصرين الكردي والتركي هما اللذان يحميان تركيا. الا ان ذلك التصريح لا يقصد به وحدة السياسة التركية- الكرديّة التي لم تنقطع عن بعضها منذ اربعة قرون. واعتقد انه يجب على الاكراد كشركاء ان يعلنوا بنفس اللهجة وبكامل رضاهم وشعورهم بضرورة هذا الاتحاد السياسي والقومي المحتوم. وكما سبق ان قال احد كبار رجالات تركيا قبل اربعة اشهر وذلك في سياق حديثه عن التنظيم الجديد الذي احرزته احد الشعوب الكبيرة ((ان الاسس التي تستند عليها الدولة هي وحدة الجنس)).

بينما الاكراد هم من نفس العنصر الذي ينتمي اليه الاتراك ويشكلون بوحدتهم الامة التركية الحديثة ذات نفس حية التي لاتخفق قلوبها من الان فصاعداً الا لغاية اسمى. وليس في امكان احد ان يكف عن اتحاد ووحدة هذين الشعبين ابناء العم.

عدا ذلك ان امتزاج الاخلاق بمساعدة الوحدة الدينية والتضامن الاقتصادي الوثيق فيما بينهم وتشابه المؤسسات الادارية والقضائية فقد وطدوا ذلك منذ اجيال وصبوه بقالب يصعب فيه غالبية التمييز الواحد عن الاخر ولما كانوا خاضعين تحت صولجان الدولة العثمانية فقد كانت هذه الشعوب من جهل لآخر متأثرة من نفس الحوادث وعين التقاليد كما كانت مشتركة في السراء والضراء والافراح والاحزان ولاسيما في الوحدة الثقافية. كما ان دور الاخاء العسكري كان له نفوذه الفائق في هذا الاتحاد. وان استمرار امتزاج الاتراك والاكراد قد سهل وسيسهل لهم في المستقبل ان يمزجوا مزاياهم الخاصة في الكنز المشترك الذي تتالف منه النفس القومية.

وفي الحقيقة فالاسمان تركي وكردي هما اسمي علم، اما اسم العائلة الحقيقية فهو الطورانية. ان الشعور الجنسي وعظمة الطورانية ستدفعهم للسير نحو مستقبل ابهر مما مضى وما عدا هذه العوامل المتعددة من وحدة سياسية وقومية التي تجمع بين هذين العنصرين والتضامن الاقتصادي ووحدة العنصرية والدينية والثقافة المشتركة.. الخ. يوجد عامل قوى جداً الا وهو شخصية الغازي مصطفى كمال الفذة.

وفي الحقيقة انها لسعادة كبرى وتوفيق عظيم لشعب من الشعوب ان يحوز على زعيم كغازي مصطفى كمال وليس في مقدور احد ان ينكر ما للاصلاحات العظيمة

التي قام بها في تركيا من المحاسن السامية وبهذا فقد شيد له مجداً لا يمحي اثره على مر الزمان.

وانا بدوري من المناسب ان اوجه نداءً حاراً لنخبة الشعب التركي الذي فهم تماماً الرسالة الشريفة التي تقع على عاتقي وهي ان يعمل على محو من قلوب الشعب التركي ذكريات الماضي القريب المؤلمة حيث الوقائع الدموية الدنيئة المخزية فقد وصمت التاريخ المشترك وان يعملوا على تنظيم بلادهم وذلك بتتبعهم ما يوحيه اليهم الغازي الذي يمثل نفس تركيا الحديثة المتحمسة وذلك لتوطيد الجمهورية التركية. وهكذا على ضوء هذه الاراء الصريحة وبدون محاباة اي طرف ووجه هذا النداء وانا خال من كل حساب الى اكراد تركيا من دم واحد ان يسيروا وراء ذلك الذي فتح لهم طريق السؤدد يتوصلون به الى الطمأنينة والرفاه المادي.

وبهذا الخطط التي رسمها الزعيم العظيم يفهم منها: وجوب الانفصال بصورة منتظمة وتدرجية عن الماضي. العمل لانماء هدف اسمي للشعب اجمعه الذي توصله الى التجدد والانتعاش بمقتنيات العلوم العصرية بشكل تعد تركيا بين الدول المثقفة كلترستاتن Kulturstactn.

واعتقادي الان بهذه الاطروحة الصغيرة انه قد قمت نحو اخواني الذين لايزالون يتهمونني بمغادرتي تركيا بعد ان اشركت بتنبئهم الى قوميتهم الكردية. عسى ان قراء هذه النبذة يرونها خالية من كل افكار شائبة بدون ان ينسوا وجود المقتضيات الدائمة في الحياة القومية ففي هذه الشروط يرون خصومي الالاء فيها مجالاً لعطفهم علي.

اكثرية سكان الدولة المستقلة بتفاهم حسن وان لا يضعوا اية عرقلة لحكوماتهم بل ان يبذلوا بكامل حسن نيتهم واجتهادهم لتتقدم الاحوال الاقتصادية والثقافية في بلادهم. وهذا خير حل واصلحه الذي استطعنا ان نجده للقضية الكردية. وامل ان الشعوب المختصة ستجني قريباً الثمرات الناضجة. واني مع دعائي احسن التمنيات لمواطني القداماء فيما وراء الحدود وفي تركيا لرقى وتحسن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. اقول وداعاً الى حياتي السياسية.

(انتهى)

مقالا

بمعلم :

رشيد سليم



بنكهى زين

www.zheen.org

الحقوق محفوظة

مطبعة أسعد - بغداد

مايس 1957 م



صفحات من المسألة الكرديّة*

(مقالات)**

بقلم

رفيق حلمي***

* ارتأينا وضع العنوان الاصيلي للكتيب والذي نشر بالتركية لأول مرة عام ١٩٣٥. نُشرت الترجمة العربية باسم المقالات حتى تسمح الرقابة بنشرها. وقد انتقد المؤلف في طي هذا الكتيب الحكم الملكي وتجاهله لمطالب الكُرد والوعود التي قطعها ابان الحاق كُردستان الجنوبية بالعراق العربي الناشئ خصوصاً قانون اللغات المحلية.

** رفيق حلمي، مقالات، بغداد، مطبعة أسعد، مايس ١٩٥٦، ٨٠ ص، ١٥ × ٢١,٥ سم.

*** ولد رفيق حلمي، في مدينة كركوك عام ١٨٩٨. اكمل دراسته في الرشدية الملكية في مدينة كفري عام ١٩٠٩ ثم الرشدية العسكرية حتى الصف الثالث في السليمانية والصفين الاخرين في الاعدادية العسكرية في بغداد والسنة المنتهية في السليمانية عام ١٩١٤. كان عمره ١٥ عاماً يكتب اشعارا تركية في جريدة الحوادث ومجلتي كوكب المعارف وتجديد. ثم سافر الى استنابول واكمل دراسته في الهندسة العليا واصبح عضواً في جمعية هيفي الكُردية. وبعد رجوعه الى السليمانية اصبح مدرساً للغة الفرنسية ومعاوناً لمدرسة الاعدادية الملكية. ساهم مع محمود جودت و ماجد مصطفى وآخرون في تأسيس جمعية "استقلال كُردستان". في عام ١٩٢٢ اصبح عضواً في الهيئة الادارية "الجمعية كُردستان" و اصبح مشرفاً للقسم التركي من جريدة بانكي كوردستان. وفي الحكومة الثانية لحكومة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية اصبح مديراً لمقر الحكمادارية ومستشاراً للمعارف. في عام ١٩٢٣ كان ضمن الوفد المشكل باسم الكُردستان الجنوبية لزيارة انقرة للمطالبة باثبات الاستقلال الذاتي للكُرد. في عام ١٩٢٤ نفي الى قرية المجر الكبير في العمارة. و نقل عام ١٩٢٨ الى اربيل وفي نفس السنة انتخب نائباً ثانياً لجمعية "پشتيوانى كوردان". وبعد انتفاضة ٦ ايلول ١٩٣٠ سجن ثم نقل الى اربيل. وفي ١٩٣٢ نفي الى الناصرية و في ١٩٣٣ الى الموصل ثم عاد الى السليمانية عام ١٩٣٤. وفي ١٩٣٦ الى كركوك وفي ١٩٣٨ الى بغداد. اصبح رئيساً اعلى لـ "منظمة داركهر" التي تغير اسمها فيما بعد الى حزب هيووا وبقي فيه رئيساً حتى عام ١٩٤٤. في ١٩٤٠ اصبح مفتشاً لهيئة

توطئة

كنت قد نشرت رسالة باللغة التركية، رداً على كراس نشره الدكتور شكري سكبان في سنة ١٩٣٣ في باريس باللغة الفرنسية حول القضية الكردية من وجهة نظره هو، ثم ترجمت الرد من التركية الى اللغة العربية ونشرته بشكل مقالات متسلسلة في جريدة الايام العراقية المحتجبة. وذلك في سنة ١٩٥٤ وبناء على رغبة البعض من الاخوان الذين لم يطلعوا على مضمون الرد وذلك لعدم ممارستهم اللغة التركية، وحيث ان نسخ الجرائد المحفوظة لدي والتي نشرت فيها تلك المقالات اخذت تبلى شيئاً فشيئاً، بالاضافة الى الحيز الزائد الذي تشغله وجدت من الضروري جمع المقالات في كراس صغير وطبعه كما جرت العادة في مثل هذه الاحوال. ولا اجدني بحاجة الى تبيان غرضي من هذه الكلمة بعدما تقدم على ما اظن والله من وراء القصد.

رفيق حلمي

كلمة

رئيس تحرير جريدة الايام

كان الدكتور محمد شكري سكبان قد نشر رسالة باللغة الفرنسية في باريس سنة ١٩٣٣ بعنوان المسألة الكردية وحيث ان بعض ما ورد فيها ينطوي على بعض الاغراض فقد رد عليه الاستاذ رفيق حلمي باللغة التركية في حينه برسالته الموسومة بـ كورد مسئلهسى صفحاتندن اي صفحات من المسئلة الكردية، ولما كانت الرسالة تحوى بعض القضايا الهامة في ذلك التاريخ والتي اخذت بوادرها تظهر في هذه الايام.

رقابة المعارف للمناطق الشمالية وفي ١٩٤٣ نقل مرة اخرى الى السليمانية ثم الى بعقوبة وفي ١٩٤٤ اصبح مفتشاً لرئاسة التفتيش في المديرية العامة للمعارف ثم نفي الى العمارة وبعدها كركوك ثم بصرة و في ١٩٥٨ استقر في بغداد واصبح مديراً لامانة العاصمة ثم ملحقاً ثقافياً للسفارة العراقية في انقرة حتى عام ١٩٥٩ او في ٤ اب ١٩٦٠ توفي و ووري جثمانه في مقبرة سيوان في السليمانية. كان المرحوم مؤسساً لجمعية النشر والترجمة والتأليف وجمعية مكافحة التشرد وجمعية معونة الشتاء و احداث الفيضانات. الى جانب مقالاته العربية والكردية المنشورة في الجرائد والمجلات فله المؤلفات التالية: خلاصة المسألة الكردية ١٩٣٤، ضياء كوك الب بك ١٩٣٤، الاكراد ١٩٣٤، صفحات من المسئلة الكردية، بالتركية ١٩٣٥، الشعر والادبيات الكردية جزءان، بالكردية ١٩٤١ و ١٩٥٦، لوسي پول مارغريت، يادداشت "المذكرات" ٧ اجزاء، بعد تموز بالكردية ١٩٦٠، كما ترجم علم الحساب و كتاب جغرافيا للصفوف الرابعة من العربية الى الكردية.

فقد تفضل سعادته وترجمها الى اللغة العربية ليطلع عليها قراء العربية. وها نحن ننشرها بالتالي.

"التحرير"

(١)

لقد كان الدكتور شكري سكبان، الوطني الكردي الشهير الذي كان قد حرر إلي بالذات رسالة ادعى فيها بانه كان عضواً في جميع الجمعيات الوطنية الكردية سوى جمعية هيوى التي تشكلت من طلاب الكرد في استانبول، وقد اشتغل وتعاون مع كل جمعية او مجتمع في سبيل خدمة الاكراد. ولكنني لم افهم حقيقة الغاية التي كان ينشدها من وراء الانتماء الى تلك الجمعيات وما هو المعنى الذي تنطوي عليه الخدمة التي كان يهدف اليها.

فاذا كنتم ترغبون الاطلاع على ما اورده الدكتور في رسالته التي نشرها سنة ١٩٣٣ في باريس باللغة الفرنسية، بعنوان "المسئلة الكردية"، فاليكم ترجمة بعض عبارات من تلك الرسالة الفرنسية التي لا اشك بأن لدول الشرق الاوسط بل حتى للدول الغربية الاستعمارية ذات العلاقة بحكومات الشرق الاوسط، رغبة في الاطلاع عليها بالنظر لاشغال قضية كردستان الكبرى من قريب او بعيد بين حين واخر اذهان المسؤولين في تينك المجموعتين الدوليتين الكبرى منها والصغرى، في حين ان الدكتور لم يكلف نفسه لبيعث ولو بنسخة واحدة الى اعز اصدقائه، حتى وانه لم يسمح بدخول رسالته الى المكاتب العامة، لتكون في متناول ايدي من يوّد شراءها للاطلاع على محتوياتها.

الحقيقة انني وجدت بعض الصعوبة في تفهم تصرف الدكتور هذا تشبه الصعوبة التي وجدت في تفسير العوامل التي ادت به الى نشر رسالته ولكنني اؤكد للقارئ الكريم بان الرسالة التي كنت اسمع عنها دون ان اجد لها اثرًا في اي مكان قد لفتت انتباهي كثيراً وجعلتني ابحت عنها بحرص شديد، خاصة وان تتبعاتي منذ سنتين او اكثر^١ في تأريخ الاكراد وفي القضية الكردية من الناحيتين السياسية والادبية. كما ان علمي بعلاقة الدكتور بالمسئلة الكردية قليلاً او كثيراً وبقابليته

^١ بالنسبة الى تأريخ نشر هذا الرد باللغة التركية في سنة ١٩٣٥.

العلمية من هذه الناحية. كل ذلك كان من العوامل القوية التي زادت من حرصي على البحث عن الرسالة.

وأخيراً وبعد انتظار ممل حصلت على نسخة منها بإرشاد الدكتور نفسه فاخذت بدراستها باهتمام بالغ، ولايمكنني قط ان اصف الانطباع الغريب الذي حصل لدي من مطالعتي الاولى لهذه الرسالة. فقد شعرت بطنين غريب يطن في اذني، كما قد حار عقلي في فهم معاني الكلمات التي كنت أراها بعيني. الا ان قراءتي للرسالة من اولها الى آخرها بدقة بالغة، وبعد التأمل في موضوع الرسالة تأملاً طويلاً وعميقاً خرجت بكل اسف بنتيجة واحدة. وهي:

ان الدكتور قد انحرف عن الحقيقة انحرافاً فظيماً ولا بد انه -لغاية في نفسه- تعمد الافتراء على التاريخ. كما اني بدأت اتألم لشعوري بانني ملزم بالرد عليه وتفنيدي افتراءه الباطل باسم الحق والتاريخ، بعد ان كنت في امل الاستفادة من آرائه العلمية ومواهبه الرفيعة، وبعبارة اخرى فقد انتقلت من التفكير في الاستفادة الى محاولة الافادة.

وبالرغم من ذلك كله، فاني لم احاول تحليل اغراض الدكتور والحكم عليه بمجرد قناعاتي الشخصية المبنية على هذا التحليل، بل رأيت انه من الانصاف تعريب رسالة الدكتور تعريباً واضحاً وعرضه على انظار القارئ ليحكم على هذا الدكتور على ضوء ما جاء في رسالته، ولكني علمت بعدئذ بانه سبق لاجد الاكرد المثقفين في سورية ان قام بترجمة الرسالة المذكورة الى اللغة التركية الامر الذي ادى بي -رغم ما بذلته من جهود واتعاب في سبيل ترجمتها- ان اصرف النظر عن نشر الترجمة واكتفي بعرض نقاط من رسالته على الرأي العام، تلك النقاط التي تختلف اختلافاً واضحاً مع الحقائق التاريخية الثابتة. بل انها تختلف اختلافاً واضحاً مع اراء الدكتور السابقة وقناعاته ومع المنشورات التي نشرها هو نفسه في وقت من الاوقات.

(٢)

ان الطعون الموجهة الى الاكرد والى القومية الكردية كثيرة جداً وليس من الصعب الصفح عن الانتقادات التي قد تأتي من غير الاكرد الذين قد يهدفون من وراء انتقاداتهم وطعونهم جني بعض المنافع السياسية او غيرها للشعوب التي ينتمي اليها هؤلاء الناقدون المغرضون. ولكن الذي يصعب الصفح عنه هو ان تحشر شخصية

كردية مثقفة مثل الدكتور شكري محمد نفسها بين الطاعنين بالاكرد وبالكرديّة. وهو الذي قضى ٣٧ عاماً من حياته بالاشتغال في السياسة الكردية وقضيتها^٢.

ان الطعون الموجهة الى قضية الكرد من مثقف كردي كالدكتور شكري ورد الفعل الذي قد يتولد منه سيكون عظيماً طبعاً ويسبب خسارة كبرى في ميدان الدفاع عن قضية الاكرد الذين ابتلوا بعقوق بعض ابناء هذا الشعب نفسه، فضلاً عن حرمانهم من عطف الدول الاستعمارية الكبرى، وهذا مما يجعل من واجب كل كردي شريف وذو مروءة التبرع بالدفاع عن هذه القضية التي بقي أمر الدفاع عنها، مرهوناً لدى الضمير الانساني وحده. لذلك فانني رغم علمي بان الدفاع عن القضية الكردية قد لايسر اولئك الذين يتمسكون بتأويلات غير مشروعة في تفسير هذا الدفاع ورغم اعترافي بالصدقة التي تربطني بالدكتور شكري محمد (الوطني الكبير) الذي سمح لنفسه بالتهجم على الاكرد وقضيتهم سأشعر بهذا الدفاع الذي سيقصم ظهر الدكتور دون ريب.

ان اول شئ يلفت نظر القارئ الكريم في رسالة الدكتور بعد المقدمة الوجيزة التي تبحث عن تأريخ الكرد هو ما يدعيه حول جهل الكرد للدور الذي يسبق الميديين من تاريخهم. اقول بهذا الصدد ان الدكتور لا يستطيع ابدأ ان يورد اي دليل لدعم ما ادعاه انفاً. ان اي كردي مثقف في الوقت الحاضر مطلع بصورة مفصلة او مجملية على تأريخ امته ومتمكن من استخراج الحقائق التاريخية الناصعة عن هذه الامة الكردية البائسة من منابعها النقية التي يشرف عليها علماء الغرب النزيهين من المستشرقين رغم محاولة البعض من المؤرخين وغيرهم طمس تلك الحقائق قصداً او لاسباب لاتخفى على المتتبعين.

وحيث انني على يقين من اطلاع الدكتور على هذه الحقيقة فلايسعني الا الاستغراب من انكاره للحقيقة وسوقه الكلام جزافاً. يقول الدكتور ((... في الواقع ان الاكرد لم يذهبوا الى الاعتقاد بكونهم من نسل الميديين الا لجهلهم تأريخ الامة الكردية الذي يسبق دور ما قبل الامبراطورية الميديية))^٣، ما هذا الحكم ياترى وكيف اعطاه وهل هناك من الدلائل العلمية او التاريخية ما حمل الدكتور على اعطاء حكمه هذا ؟

٢. راجع: المسألة الكردية (الطبعة الفرنسية)، ص ٢٠.

Il a defa ٣٧ ans que Je m interesse a la politique generale etiy ai eu la comcience nationale etc va question kurdel p. ٢٠.

٣. La question' Kurde. P. ١٠.

وإذا كانت هناك ادلة علمية او تاريخية استند اليها الدكتور في حكمه، فهل اطلع عليها المستشرقون من علماء التاريخ؟

ان الدكتور بعدم دخوله في مثل هذه المحاكمة مع نفسه وبتسرعه في اعطاء حكمه الانف الذكر قد ورت نفسه ووقعها في اخطاء جلبت عليها النقمة التي كلفتنا متاعب الرد عليه.

ان ادعاء الدكتور بظهور الميديين حوالي كُردستان بعد ظهور الاكراد فيها بعدة قرون لا يثبت مدعاه السابق مطلقاً.. خاصة وان من له قليل من الالمام بالتاريخ لا يمكنه تاييد الدكتور في رأيه الانف الذكر. فاني لالزام الدكتور لا اود الذهاب بعيداً، بل ادعوه الى مراجعة كتاب تاريخ الكُرد وكُردستان لمؤلفه الفاضل محمد امين زكي الذي اتخذه الدكتور نفسه اوثق مصدر لكتابه الذي نحن الان بصدده نقده وتفنيده ونطلب اليه مراجعة الصفحة ٧٤ من المجلد الاول، لذلك الكتاب مرة اخرى ومطالعتها بدقة. انني في الوقت الذي ادعو الدكتور شكري الى مطالعة الصفحة المذكورة من الكتاب الانف الذكر ارى من المفيد درج الترجمة الحرفية لبعض العبارات الهامة لتلك الصفحة تسهيلاً لفهم القارئ الكريم سلفاً لما سيستخلصه الدكتور من مطالعته لتلك الصفحة فيما اذا انصف ولم يتهرب من فهم الحقائق.

يقول بروفيسور سايس «ان عشائر ما كانوا اكراداً وقد سكنوا شرقي آسيا. ان بلادهم كانت تمتد حتى جنوب بحر خزر وان القسم الاعظم من هذه العشائر كانوا هندو- اوروبي من حيث اللغة وآرياً من حيث العرق»^٤. وهذه الترجمة للعبارة التي تعقب العبارة السابقة مباشرة. «بالنظر لاقوال البعض من الاخصائيين والمستشرقين ان لغة ماد هي لغة اكراد اليوم او اساسها» كما ان مس بل التي كانت سكرتيرة الامور الشرقية في دائرة المندوب السامي والمديرة الفخرية لدار الآثار في الحكومة العراقية، اشارت في الصفحة ٥٧ من تقريرها^٥ الذي نشرته في سنة ١٩٢٥ الى رجوع اصل الاكراد الى الميديين، وفي الصفحتين ١٠٩ و١١٠ من الرسالة التي نشرتها الدائرة الحربية البريطانية^٦ عند البحث عن الاكراد يشار الى انهم اي الاكراد من اصل ايراني ولا يخفي

^٤ مؤرخلر تاريخ عموميسي، جلد ٢.

^٥ Review of the Civil Administration of Mesopotamia.

^٦ A Handbook of Mesopotamia, Vol. ١, second Edition.

على من له المام بالتأريخ قصد الدائرة الحربية البريطانية المذكورة من هذه الاشارة وعلاقتها بالميديين.

يظهر من كل ما تقدم ان كون الاكراد من اصل ميدي او الميديين من الاكراد اصبح في حكم النظريات الثابتة لدى المستشرقين المتخصصين في التأريخ. لذلك فان الاستدلال بهجرة الميديين مؤخراً الى شمال ايران وكردستان لايفيد شيئاً في سبيل ضعفة النظرية الانفة الذكر او هدمها وذلك لعدم استناد هذا الاستدلال الى اية حقيقة علمية او تاريخية.

اننا نتفق مع الدكتور شكري سكبان في ادعائه باستيطان الاكراد في البلاد المسماة باسمائهم قبل الميديين بالاف السنين وكونهم اقدم من الامة الميدية كما تدلنا على ذلك كتب التأريخ ايضاً. الا ان هذه الحقيقة لاتفند قط ما ذهب اليه المستشرقون والمؤرخون كما لا تضعع عقيدتنا مطلقاً في كون هذين الشعبين غصنين لشجرة واحدة في الاصل. كما ان حلول الاتراك العثمانيين في اسيا الصغرى بعد مدة طويلة من حلول الاتراك السلاجقة وبعض مجموعة القبائل التركية الاخرى فيها لايجول دون قبول الاتراك العثمانيين ضمن مجموعة القبائل التركية التي قد سبقتهم في استيطان البقعة التي حلوا فيها في اسيا الصغرى واعتبارهم اي العثمانيين مع هؤلاء من عنصر واحد هو العنصر التركي. وخلاصة القول فان من تدقيق صفحات التأريخ يظهر جلياً وبسهولة تامة بان الامة الكردية قد استوطنت بقعة عظيمة جداً من الشرق الاوسط في قارة اسيا واثبتت موجوديتها كغيرها من الامم في مختلف العصور وتحت اسماء وعناوين مختلفة ومتعددة.

والان فلننتقل الى نقطة اخرى الى موضوع ادعاء البعض من ان الاكراد هم من اصل طوراني. ان الدكتور شكري محمد، بعد اثباته عدم كون الاكراد من اصل اري، وذلك بالاستناد الى ابحاث علمية حسب زعمه يقول: «...» وفي نفس الوقت ليسوا اي الاكراد ساميون فعليهم ينبغي ان يكونوا من اصل طوراني كما يدعى بعض علماء الالمان^٧. منطوق غريب حقاً؟... فهل تعلمون ماهو الدليل الذي يسوقه الدكتور رغم تمتعه بذكاء لامع- الى هذا المنطق الغريب او بالاحرى اوقعه الى هذا الخطأ الفاضح؟

^٦ المسألة الكردية، صفحة ١١.

انه ذلك الدليل الذي اورده حول هجرة الميديين وهو انتقال هؤلاء الى حوالي كُرْدستان بعد انتقال الاكراد اليها بالاف من السنين. ابحثوا في رسالته من السطر الاول الى الاخير فلن تجدوا فيها غير هذا الذي اتخذته دليلاً لمدعاه فلا اراني بحاجة بعد الذي علمتم، للتساؤل عن هم علماء الالمان او التساؤل عن محلهم وعن الحكم الذي صدر منهم بهذا الشأن.

ان الدكتور بعد اصدار حكمه بعدم انتماء الاكراد الى العنصر الاري بمنطقه المفلوج، يضيف ويقول: ليسوا ساميون، وبهذه العبارة المقتضبة او بالاصح بهذه الجملة المختصرة البسيطة يفهمنا شدة حاجته الى التسرع للوصول الى هدفه من اقرب طريق ودون اي عناء، ويفضح محاولته التهرب من مواجهة المشاكل التي تعترض سبيله في اثبات مدعاه. فاننا نزيد الدكتور علماً بأنه سوف لا ينقصه مثل هذا الدليل حتى فيما اذا اراد الادعاء بان الاكراد ساميون. بعد ان وجدنا بين كتاب العرب او مؤرخيه من قد جنى على العلم والتاريخ قصداً او بدون قصد بمحاولته ارجاع اصل الاكراد الى الجنس السامي كما فعل بعض مؤرخي الاتراك الحديثين في العهد الكمالي وتسميتهم الاكراد بالاتراك الجبليين.

حتى ان العلامة العراقي المرحوم السيد محمود الالوسي قد قال في الصفحة ١٤٩ من الجزء الثامن من تفسيره لكتاب "روح المعاني" عند بحثه عن الاكراد ما يأتي: "بالنظر الى القاموس يكون كُرد بن عمر ومزيقيا ابن عامر ماء السما. او عامر بن حارثة الغطريف ابن امرؤ القيس البطريق بن ثعلبة بن مازن بن الازد بن يزيد بن كهلان من سبا بن، يجب بن يعرب بن قحطان بن عامر (أو شالخ) بن ارفخشذ بن سام بن نوح.^٨

فهل من المستبعد بعد هذا ظهور دكتور اخر مثل شكري سكبان في احد الايام ليستند على مثل هذه الادلة للبرهنة على رجوع اصل الاكراد الى الجنس السامي؟ ان رجال السياسة في ايران كغيرهم من سياسي الدول الاجنبية المستولية على البلدان الكُردية والذين يعرفون حق المعرفة صولة الاكراد وبأسهم لم يتأخروا بدورهم عن

Done; a la lumiere de ces faits quasiscientifiques; Les Kurdes ne sont nulement are ns, Ils ne sont pas non plus qes semites its seront d'a[res le prentions de certains savants allamands d'origine Touranienne.."

^٨ Les Kurdes ne sont ni Arabes; ni Tures, ni Persnc, C'est de Ces derniers qu, ils sontlesplus proches, ils dinerent et sont nettements a distinguer des Tures et sont encore bien plus join et bien plus differants des Arabes.

الادعاء - وهم احق من غيرهم في هذا الادعاء - برجوع اصل الاكراد الى العنصر الايراني الفارسي. ولكن كل هذه المحاولات بقيت فاشلة وغير مجدية امام الحقائق التاريخية. اذ ان الاراء الشخصية والنظريات السياسية ليست لها قيمة علمية بجانب اراء ونظريات الاختصاصيين من علماء التأريخ والاستشراق المستندة الى الحقائق العلمية المستنبطة من نتائج الحفريات الاثرية والى المستندات والوثائق الاثرية (الاركولوجية). لذلك فلا يتمكن المرء الحكم بانتفاء الاكراد الى اي عنصر اخر غير اري بالاستناد الى النظريات السياسية الا اذا كان جاهلاً التأريخ او واقعاً تحت تأثير العوامل والاعراض الخفية. وان اقوى دليل يؤيد ما ذهبنا اليه في هذا الباب هو ما جاء في الفصل الوارد في تقرير هيئة الاستفتاء التي ارسلت الى العراق بمناسبة قضية الموصل تحت عنوان النتائج الاثنوغرافية. ذلك التقرير الذي رفعته هيئة الاستفتاء المذكورة الى عصابة الامم في سنة ١٩٢٥ وفيما يأتي ترجمة الفقرة ١ بالحرف الواحد: «ان الاكراد ليسوا عرباً او تركاً او فرساً انهم اقرب الى العنصر الاخير (يقصد العنصر الفارسي) من العناصر الاخرى يختلفون عنهم اختلافاً كبيراً».

وبعد تفنيد ما اورده الدكتور من المغالطات حول انتماء الاكراد الى اصل طوراني وذلك بما ذكرناه من شواهد وآراء. نعود فنحاول الاستشهاد بالدكتور نفسه ذلك بانطاق شخصيته في الماضي. اذ لاشك انه يتذكر جيداً ماضيه القريب. ذلك الماضي الذي لايتعدى حدود السنوات العشر اي قبل نشر رسالته الفرنسية وعندما كان بعيداً عن عقيدته الحاضرة. اذ اننا نعتقد بانه يتذكر جيداً كتابه المفتوح الذي خاطب به نائب دياربكر (فيضي الكُردي) وزير الاشغال والمواصلات في الجمهورية التركية وذلك بتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٢٣ بالضبط. فمن تلك المطبوعة باللغة التركية والمعونة بـ(كوردلر توركلرن نه ايستيورلر؟) اي مايريده الاكراد من الترك. نقتبس بعض العبارات التي ترينا بوضوح قناعة الدكتور انذاك لكي نتأكد عما اذا كان الدكتور نفسه يعتقد بانتفاء العنصر الكُردي الى الجنس الطوراني ام بالعكس؟ وها نحن نعرض على القراء الافاضل النص الحرفي لترجمة بعض العبارات الواردة في الصفحة العشرين من رسالته: «ولكن اليوم بعد ان اصبحت القومية التركية حاکمة على الوضع بفروعها كافة فان محاولة ادخال الكُردي في الجامعة التركية ستكون غير

طبيعية وفاشلة ودخول الاكراد في هذه الجامعة برغبة منهم يعد مستحيلاً بعد ان نالت حتى الشعوب المتأخرة التي هي اقل شأنًا من الكُرد استقلالها».

ان هذه الفقرات الصادرة من قلم الدكتور نفسه افحم ردّ لمدعياته الباطلة وتخرصاته الكاذبة التي وردت اخيراً في رسالته الفرنسية حول العنصر الكُردّي كما نعتقد ان تلك التخرصات الاخيرة منه لم تكن الا لاسباب سياسية تتعلق بمصير الشخص ورغبته في العودة لتركيا. والى هنا فلنطوي هذه الصفحة بعد ان اطلعنا في الماضي القريب على عقيدة الدكتور في العنصر الكُردّي حيث ان عرض كافة ماجاء في رسالة الدكتور الموجهة الى فيضي الكُردّي) النائب في الجمهورية التركية ليس في موضوع هذا الرد. ولكننا زيادة في الفائدة وتنويراً للدكتور حول اصل الاكراد فيما اذا اراد منا ذلك نحيله الى مطالعة الفصل الاول من الرسالة العربية التي نشرناها في سنة ١٩٣٤ بعنوان الاكراد) اذ فيها الكفاية للرد على مدعياته من جهة وللتثبت من حقيقة اصل الاكراد من جهة اخرى.

اما من حيث الحالة في كُردستان ووضعها، بعد دخولها طوعاً وبواسطة العلامة الكُردّي ادريس البدليسي في حكم السلطان سليم العثماني الملقب بـ(ياون). فان الاتفاق في الرأي مع الدكتور ليس بامكاني انا فحسب بل انما ذلك ليس بامكان اي شخص اخر يملك شيئاً من العلم او الانصاف. هذه ليست عقيدتي الشخصية وانما هي حقيقة ناصعة يؤيدها التاريخ واقرها المؤرخون بحيث لا يمكن لاحد نكرانها الا اذا كان مجرداً من الضمير الانساني فلنترك رأينا الشخصي بهذا الشأن جانباً ولنقابل ملاحظات الدكتور مع مطالعات الاخرين وشهاداتهم. ان الدكتور يقول: «ان هذا الرجل الذكي يقصد العلامة البدليسي كان عالماً بتفسيخ الحكومات الكُردية وبالنفاق والاختلافات الموجودة بين رؤساء تلك الحكومات وبالحالة المؤلمة التي وصلت اليها الامة الكُردية من جراء انتشار نفوذ الصفويين بينهم وتدخلهم في شؤون الحكومات الكُردية وعدم قدرة هذه الحكومات على الدفاع عن كيانها ضد الاعتداء الخارجي. فاراد بذكائه وبصيرته انقاذ الاكراد من عواقب الحالة المؤسفة التي صاروا اليها. وفي سبيل هذه الغاية النبيلة فقد رأى ضرورة انضمام المملكة الكُردية انذاك بكاملها الى الحكومة العثمانية»^٩.

^٩ الدكتور شكري سكيان، المسألة الكُردية (اللغة الفرنسية)، صفحہ ١٦.

ولكننا لو رجعنا الى ماورد على لسان المسيو الكسندر في رسالته الفرنسية^{١١} نرى انه يقول: «كان يوجد في كُردستان، في تلك الاونة - يقصد قبل انضمامها الى الدولة العثمانية- عدد كبير من المدارس وكان المرء يجد لدى الشعب الكُردي رغبة صادقة نحو العلم فكان في كل مدينة او قسبة حتى وفي كل قرية من قرى كُردستان مدرسة او مدرستان او اكثر احيانا. اذ ان المدارس كانت في حمى الحكومات الكُردية وتحت رعايتها فضلاً عن المساعدات المادية والمعنوية التي كانت تنهال عليها من تلك الحكومات ومن طبقات الشعب كافة. وان كل فرد من الشعب الكُردي كان يقدر العلم والصنائع حق قدرها ويجل ارباب العلم كما كان يحترم الحرف والصنائع ويشجع محترفيها اكبر التشجيع. فكان هناك العلماء والمدرسون الممتازون في مدارس الجزيرة والعمادية وسوران وسعرّد وفي اكثر انحاء كُردستان الاخرى. اما الان -يقصد بعد انضمامها الى المملكة العثمانية- فقد اندرست المدارس في تلك الانحاء واحدة بعد الاخرى كما ان عدد الطلاب في المدارس الباقية اخذ يتضاءل شيئاً فشيئاً حتى اصبح في حكم العدم». هذا ما يقوله المسيو الكسندر عن الحالة في كُردستان في عهد الحكومات الكُردية وبعد انضمامها الى المملكة العثمانية.

فبمقارنة هذا التعريف للحالة الاجتماعية في كُردستان المستقلة من شخص اجنبي كالمستشرق الكسندر مع ما اورده الدكتور شكري المثقف الكُردي عن الحالة التي كانت عليها كُردستان حسب زعمه في دور الاستقلال الذاتي نفسه نجد اليون شاسعاً بين الحقيقة والواقع وبين ما ذهب اليه الدكتور لذلك فلايسعنا فيما اذا اردنا تنزيهه من الجهل -الا وصفه بشخص قد اعماه الغرض واغوته المطامع- اذ كيف يجوز للمرء ان يصف تلك الحكومات بالتفسيخ وهي التي اعارت العلم والصنائع ذلك الاهتمام وجعلت المدرسين والطلاب موضع تلك العناية؟ لا ايها الدكتور! فان المنطق يكذب ما تدعيه وينفي ما تذهب اليه ولكننا بالرغم من كل ما اوردناه اذا سلمنا جدلاً بان الحالة في الحكومات الكُردية كانت قد اتجهت نحو الفساد في اواخر عهدها او قبل انضمامها الاختياري الى حكومة السلطان العثماني فان مجرد استعراض الحالة المؤسفة التي الت اليها كُردستان وما قاساه الاكراد من الاضطهاد والالام بعد انضمامها المشنوم الى الحكومة العثمانية المنقرضة تتحسر حتما على الوضع السعيد

^{١١} Recueil de notices Kurdes.

الذي كانت عليه كُردستان في عهد الحكومات الوطنية ذلك العهد الذي كان فيه الفرد يتمتع بكامل حريته بارتشاف العلم وتعلم الصنائع ومزاولة المهن وفي محافظته على مقوماته القومية من تأريخ وادب وتقاليد وفي كافة نواحي نشاطه الاجتماعي والسياسي. واننا حتى لو اتفقنا مع الدكتور في قوله: «قبل انقضاء اقل من قرن واحد على اتحاد هذين الشعبين (يقصد الاكراد والترك) فان الامة العثمانية قد تقدمت بفضل هذا الاتحاد نحو الشرق مثل تقدمها في الغرب بهجمات الساحقة وكونت امبراطورية من اعظم الامبراطوريات في العالم فلا نتفق واياه بصورة مطلقة في قوله "بان ذلك الاتحاد الكُردّي-التركي قد اذاق الشعبين المتحدين اللذة المتأتية من الاحساس بالشهرة المجلبة للغبطة والمجد المقرون بالغرور».

وفي سبيل الرد على قول الدكتور هذا نورّد اليكم مايقوله ميجر سون المعروف باطلاعه الواسع بامور كُردستان واحد الذين يحق لهم الكلام باسم العلم والتأريخ. فقد قال هذا المستشرق عند بحثه عن الاكراد: «لو وجهنا نظرنا بالتفكير الى غرب آسيا نرى ان هذه البقعة التي كانت مصدراً لكثير من الانقلابات قد آوت جيوش الامم الاثورية والبارثية واليونانية والرومانية والفرس وجيوش المغول والعرب المسلمين واصبحت على التوالي مسرحاً للحروب، وفتوحات جميع هذه الجيوش وان الاكراد هم ابناء الشعب الباسل بين جميع الاقوام الذين قدر لهم مقاومة تلك الجيوش العظيمة والحرب معها ببسالة تفوق ببسالة جميع الامم الاخرى»^{١١}. نعم ان الكُرد من بين الشعوب التي قام بمقاومة كل تلك الجيوش الجبارة وحافظ على نقاوة عنصره -من حيث الدم واللغة- فبرهن على انه من الجنس الاري النقي وخليق بحراسة الجبال الشاهقة المحيطة ببلاده ببطولة لاينكرها عليه احداً..

انك قد لاتطالع صفحة من صفحات المجد والبطولة في تأريخ الشرقين الادنى والاوسط (قديمه وحديثه) الا وتجد فيها حصة الشعب الكُردّي الباسل. فهذا الشعب الاصيل قد تذوق لذة الشعور بالمجد وبالانتصار والفتوح كما ظفر بكثير من اكاليل الغار قبل ان يتسنى للشعب التركي الحديث الظهور على مسرح التأريخ في هذا الشرق بالاف السنين. اما بعد انضمامه الى هؤلاء الاتراك العثمانيين فانه لم يتذوق لذة الشعور بالانتصارات والفتوحات العثمانية قط -كما يحاول ان يدعيه الدكتور عبثاً- ولم ينل

^{١١} To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise, By E. B. Soane. P. ٣١.

اي فخر لاشتراكه في تكوين تلك الامبراطورية العظيمة المترامية الاطراف بل ان ما اكتسبته ثمناً لمساهمته النبيلة في تلك الانتصارات والفتوحات كان ادخال الطوق في رقبتة والقيود الثقيلة في ساعديه القويتين تمهيداً لترويضه على الضرب بالسياط حتى انحنى ظهره. وان مرارة الذل التي افقدت الشعب الكردي شعوره وحتى ذكائه قد اوصلته حيناً الى احط درك من العبودية.

وكما قال الدكتور نفسه بعد مرور اقل من قرن واحد على اتحاد الشيعين الكردي والتركي عندما اخذت الامة العثمانية تتقدم في كل الجهات وتفتح البلدان والقلاع شرقاً وغرباً وتؤسس امبراطوريتها العظيمة التي قد ملأت الدنيا بشهرتها، فان الشعب الكردي الباسل الذي كان يقدم وقوداً من شبابه لكل تلك الحروب الطاحنة ويصبغ ارض العدو المشترك بدمائه، بدأ يسير بكل اسف نحو الفساد والتفسيخ ويفقد الشعور بالكرامة تدريجياً وذلك تحت ضربات السوط العثماني وادارته الانكشارية الهمجية. حتى اخذت الغشاوة النازلة على عينه تحت ضغط تلك الادارة وذلك السوط القاسي تحول دون ان تميز ودون ان يتبين ما الت اليه حاله وتنسيه الفكير بمصير التيجان التي ديست تحت اقدام الجنود الانكشاريين بعد ان هوت من هامات حكام الكردي الى الارض السوداء واختلطت بالاوحوال والدماء. كيف لا؟ ان الحبر الذي كتبت به المعاهدة التي املتها رغبة العلامة البتليسي وارادته بين حكام الكردي والسلطان العثماني لم يجف بعد حتى بدأت الدسائس العثمانية تدس بين حكام الامارات الكردي لتفريقها والعبث بها. ومن ثم بدأت الجيوش العثمانية تلعب دورها الحاسم وذلك بتوجيه ضرباتها المتتالية بكل ضراوة وقسوة بعد ان وجدت السلطات التركية ضالتها المنشودة وهي تكالب الامراء الاكراد بعضهم على بعض وتدمير مملكتهم الموحدة بايديهم حيث اخذت كل امير يستعين بالقوة الاجنبية التركية التي كانت تسانده ليقضي على اخيه الامير او عمه بعد ذلك تعود وتساند غيره في سبيل القضاء على المغفل السابق الذي كانت قد اغرته بالمال او الجاه المزيف الموقت وهكذا دواليك حتى ازلت من الوجود جميع الامارات الكردي المستقلة التي كانت قبل احتكاكها بالاتراك العثمانيين من القوة والشكيمة بحيث تقاوم الغزاة الفاتحين وتدحرهم عند اقترابهم من المدن الكردي المتينة وقلاعها الحصينة.

ومما يؤسف له ان جميع المدن وتلك القرى لم تدك الا وللاكراد انفسهم يد فيها وذلك نتيجة الدسائس التي كانت السلطات التركية العثمانية تبثها بينهم فضلاً عن استعمال وسائل الاغراء معهم حيناً واساليب الاستفزاز والشدة حيناً اخر. الا انه بالرغم من كل ما تقدم فقد كانت هنالك بقية من دم نقي تجري في عروق امارتين او اكثر من الامارات الكُردية بعد فقد استيقظت واحدة تلو الاخرى ونهضت بعد حكم السليم ياوز حتى دور السلطان عبدالمجيد (والد الداھية عبدالحميد) محاولة تمثيل دورها في سبيل استعادة المجد الضائع والكرامة المهذورة واثارت بعض الزوابع المخيفة في المملكة.

الا ان تلك الحركات لم تكن لتختلف في الحقيقة عن الاختلاجات الاخيرة لجسد كُردستان الذي سبق ان اطاح برأسه السلطان سليم العثماني. فقد كانت الحركة العنيفة التي قام بها الامير بدرخان من اقوى الحركات التي ضعفت الحكومة العثمانية وكادت ان تؤدي بها لولا تدخل الحكومة الانكليزية لدى الباب العالي وتشجيع الدولة بمساندتها الفعلية في القضاء على الامير وحركته واحقاد اخر نفس من انفاس الامارات الكُردية. هذه هي النتيجة التي حصل عليها الشعب الكُردى من ذلك الاتحاد فهل ان مثل هذه النتيجة تكون مدعاة لشعور الاكراد بالمجد والاحساس بلذة الغرور الناشئ من الانتصارات التي احرزتها الامة لعثمانية؟ ان هذا الشعب الذي قد كون احدى امبراطوريات الدنيا العظيمة وذلك قبل الميلاد بالف سنة والذي حافظ على استقلاله وحريته الاف السنين وقاوم جيوش الخواقين الفاتحين وقوادهم الجبابرة وهذه الحكومات الكُردية الاربعة عشرة^{١٢} التي قد انضمت طوعاً وعلى شرط المحافظة على كياناتها المستقلة قد شعرت فيما اذا كان قد بقى لديها شئ من الشعور، بافول كيائها واضطرت بقوة المدافع التركية التي دكتها دكاً، الى الاعتراف بالامر الواقع والى توديع الحرية والاستقلال ولكنها ودعتها مكرهة غير راضية.

ولانشك قط بان الدكتور شكري نفسه كان يقدر في قرارة نفسه مدى عمق الالم الدفين الذي لا بد ان يحزن في قلوب الاكراد امام مصيرهم المؤلم وكيانهم القوي المنهار.

^{١٢} ان الجنرال شريف باشا الكُردى الذي كان مقيماً في باريس عند انعقاد مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الاولى كان قد رفع مذكرة الى هيئة المؤتمر سنة ١٩١٩ حول المطالب الكُردية وقد ابلغ عدد تلك الامارات الكُردية المستقلة الى ٤٦ امارة.

كما اننا متأكدون من ان الدكتور لم يكن صادقاً في قوله: «ان الحياة السياسية المشتركة التي عاشها الشعبان المتحدان الكُرد والترک حتى الحرب العالمية الاولى كانت تسير تحت احسن الشروط في الدنيا»، اذ اننا لانعتقد ابداً بانه كان يجهل -وهو العالم الذكي- بأن هذين الشعبين لم يعيشا في الحقيقة الا تحت اسوأ الشرائط واتعس الاساليب.

والان فلننتقل الى موضوع تمسك الاكراد بقوميتهم واستقلالهم. فمن تحليل ميول هذا الشعب ونوازهه يجب الحكم =حسب زعم الدكتور طبعاً- بان الكُرد لم يحملوا فكرة الاستقلال ولم ينزعوا مثل هذا المنزع في اي وقت وفي سبيل تاييد ما يدعيه يستنجد للمرة الثانية بتأريخ الكُرد وكُردستان لمؤلفه العلامة محمد امين زكي فيستشهد بعبارة اقتبسها من ذلك الكتاب، تلك العبارة التي في ترجمتها الصحيحة اقوى رد لما ادعاه اذ ان جهل الدكتور بلهجة السليمانية قد اوقعه في خطأ في ترجمة العبارة الانفة الذكر كتعريبه كلمة سهر به خويى التي تعنى الاستقلال بالكردية بمعنى الحرية وبذلك اصبحت الترجمة «في سبيل الدفاع عن حقوقهم والمحافظة على حريتهم قد قاتلوا واقتتلوا ونهبوا وانتهبوا»^{١٣}.

كما ان الترجمة المغلوطة قد جعله ينسى او يتناسى تلك الثورات الدامية التي خاض الشعب الكُردى غمارها مراراً في سبيل الاستقلال والحرية بل ومن هذا الخطأ في ترجمة عبارة بسيطة وجد الجرأة في نفسه لانكار الحقائق الدامغة التي كان هو في مقدمة المؤمنين بها في ايامه الاولى، فامتدت انامله القذرة الى قضية الاكراد القومية وتشويه معالمها، وها اننا نقدم للقارئ الكريم الترجمة الصحيحة للعبارة الكاملة التي كان بإمكان الدكتور شكري سكبان ايضاً تعريبها بصورة صحيحة لو لم يلجأ الى تلك الترجمة الخاطئة عمداً لغرض اتخاذها حجة لاثبات مدعاه. وفيمايلي الترجمة الصحيحة:

«لاشك ان استيلاء الترك على البلاد الكُردية والمصائب الناتجة من هذا الاستيلاء كانت عظيمة وشديدة الوقع عليهم. الا ان المصائب لم ترعب الاكراد فلم يستسلموا قط ولم يدعوا لليأس طريق الدخول الى قلوبهم. كما لم يدعوا للفرص ان تفلت من ايديهم فقاوموا الظلم دائماً وناضلوا في سبيل حريتهم وفي سبيل الاستقلال ولم يخضعوا لاية قوة كانت خضوعاً كاملاً او نهائياً». ولا بأس هنا من تعريب بعض

^{١٣} Pour defendre leurs droits et maintenir leur liberteils(kurdes) tuerent'ils se flrent tuer, ils ont pille et ontete pilles."

العبارات الاخرى من ذلك الكتاب نفسه للتدليل على صحة ترجمتنا لكلمة سهربه خويى التي اوردها العلامة المرحوم محمد امين زكي في فقرات مختلفة من كتابه المشار اليه بمعنى الاستقلال. فقد جاء في الصفحة ١٤٢ منه عند بحثه عن الدولة الايوبية التي اسسها السلطان صلاح الدين الايوبي مايلي: «لقد بدأ تأسيس الدولة الايوبية في مصر في هذه الأونة. وفي سنة ٥٦٩ الهجرية قد نالت هذه الدولة استقلالها التام وبدأت بالتوسع...». ولا حاجة بنا ان نقول باننا لم نجد غير كلمة الاستقلال في تعريب كلمة سهربه خويى الكرديّة التي وردت في اصل العبارة، اذ لا نعتقد بان هناك من له المام بالتأريخ قد يشك في استقلال الدولة الايوبية العظيمة بعد تأريخ ٥٦٩ الهجري الانف الذكر.

كما انه جاء في الصفحة ١٦٨ من الكتاب نفسه ايضاً كلمة سهربه خويى في عبارة يستدل من مضمونه بوضوح قصد المؤرخ من استعماله لتلك الكلمة اذ يقول عند بحثه عن التشكيلات التي اجريت في كردستان بمناسبة انضمامها الى الدولة العثمانية مايلي: «لقد تأسست خمس سناجق (اي بكلكات مستقلة او امارات) وخمس حكومات اخرى تابعة للدولة»، ومن يقول: «ان هؤلاء الحكام كانوا حائزين على استقلالهم التام في ادارتهم الداخلية».

هذا مع العلم بان المؤلف العلامة كان يستعمل كلمة سهربه خويى في جميع تلك العبارات بمعنى الاستقلال كما يفهم من مضامينها ومن واقع التأريخ وخلاصة القول: فانني لا اسوق الكلام هنا جزافاً او لمجرد اطلاعي على لغة اكراد السليمانية التي الف بها العلامة امين زكي بك كتابه فحسب بل لان لي من اطلاعي الكافي بثورات الاكراد وقضيتهم وبالنشرات السياسية التي قد انتشرت بمختلف اللغات ومنها الكرديّة حق التفسير للمصطلحات او الكلمات الكرديّة المعبرة عن تلك الافكار والاتجاهات القومية.

ان الدكتور لم يكتف بالتلاعب بالالفاظ او ترجمة الكلمات لتشويه ماضي الكرد المشرف وتاريخهم القومي فحسب وانما حاول اظهار الاكراد بمظهر شعب لم يحمل فكرة قومية في جميع الحركات التي قام بها وللبرهنة على زعمه هذا فانه يتحرى بين طيات تأريخ الكرد عن الحوادث التي قد توصله الى هدفه، ولكنه لم يستقص النتائج باسم الحقيقة والعلم بل انما سعى وحاول التوصل الى النتائج المشوهة التي

قد تناسب ميوله الجديدة وسياسته الحاضرة. فيقول في صدد بحثه عن صلاح الدين الايوبي وكريم خان الزند قائلًا: «ان السلطان صلاح الدين الايوبي الذي كان يتحلى بمزايا عالية يعتز به المسلمون عامة والشعب الطوراني بصورة خاصة. وبفضائل علمية وشجاعة نادرة محيرة للعقل تمكن من تاسيس دولة الا انه لم يخطر بباله قط تحويل دولته الى دولة كُردية ، كما كان كريم خان الزند الذي قدر له ان يصبح اقوى شاه في ايران قبل حوالي قرن واحد من الزمن لم يفكر في تكوين مملكة كُردية في ايران»^{١٤}. نحن الان هنا قبل ان نحاول الاجابة على الاسباب التي ادت بصلاح الدين الى عدم تحويل مصر الى دولة كُردية وعدم تفكير كريم خان الزند في تاسيس مملكة كُردية في ايران نعود ونلفت النظر الى كلمة واحدة جلبت انتباهنا في عبارة الدكتور السابقة الا وهي كلمة الطوراني، فلا بد لنا من التوقف هنا وقفة قصيرة ومناقشة الدكتور حول مايقصده من حشر هذه الكلمة في عباراته السابقة عندما يقول «صلاح الدين الايوبي الذي كان يتحلى بمزايا عالية يعتز بها المسلمون عامة والشعب الطوراني بصورة خاصة». نعم لا بد لنا من التوقف عند هذه العبارة الغريبة التي لايفهم منها سوى الادعاء بانتساب السلطان صلاح الدين الايوبي الى الشعب الطوراني كما انه يرمي باسلوبه هذا الى تاييد ما ادعاه سابقاً حول انتماء الكُرد الى الطورانيين واصراره على ذلك الادعاء حتى في مثل هذه المناسبة وهي البحث عن صلاح الدين الذي ملأت شهرته الدنيا القديمة والحديثة كما ولم يبق في هذه الدنيا من لم يقل بكُرديته بل بكونه بطل الكُرد الاوحد بجانب كونه فاتح القدس والناصرلدين الله في الارض واذا كانت هناك حاجة لايراد ادلة اخرى غير التي سبق ان قدمناها في صدر هذه الرسالة لاثبات انتماء الشعب الكُرد الى الاريين فلا بأس من الفات نظر الدكتور مرة اخرى الى بعض المصادر التي لم نشر اليها قبلاً، فبمراجعتة الصفحة ٢٦ من الكتاب المعنون "سننتان في كُردستان" لمؤلفه الكابتن دبليو. آر. هاي سيجد مايطمنه حول اصل الكُرد، اذ جاء فيه: «ان زنفون يسميهم بـ كارِدوخي وان اشهر كُرد في التاريخ هو صلاح الدين الذي قد اتخذ من اربيل عاصمة لمملكته في وقت ما».

وقد كتب بازيل نيكيوتين، احد المستشرقين المعروفين في رسالة فرنسية خاطب بها اصدقائه وهو في صدد البحث عن محاضرة قد القتها "البارونه رنيه دي

المسألة الكُردية (بالفرنسية)، دكتور محمد شكري سكيان، ص ١٦-٢٠. ^{١٤}

فانشون^{١٥} عن الاكراد في احد المحافل الاوروبية وذلك بمناسبة السياحة التي قامت بها في المناطق الكُردية الواقعة على الحدود التركية الايرانية في نيسان سنة ١٩٣٣ يقول بازيل نيكيتين في رسالته الانفة الذكر ما ترجمته: ((كم هو خلاف للحقيقة ما كان يشاع عن كون الاكراد وحوش وشقاة؟ فان العكس هو الحقيقة. فان الاكراد شعب رزين ابطال مستقلون ومن خلص من ينتمون الى الشعب الاري النقي))^{١٦}.

اليك بالذات اوجه خطابي ايها الدكتور!

انك ان لم تقنع بكل هذه البراهين والشواهد التاريخية وبقيت مصراً على رأيك الخاطئ حول نسب الاكراد وانتمائهم الى العنصر الاري لذلك فاراني معذوراً ان وجدت السبب في الاتجاه الذي قد اتجهتم اليه اخيراً تحت تأثير العوامل العنيفة من جهة والمغرية من جهة اخرى وليس في ضعف الادلة والبراهين التاريخية التي قد اوردتها لكم ابداً.

هذا مع العلم بانه حتى لو اننا سلمنا جدلاً بان الاكراد قد اقتنعوا بنظريتهم الرامية الى اعتبارهم طورانيين ورغبوا في قرارة انفسهم الاندماج بالشعب الطوراني فهلا ترون بان السياسة الخرقاء التي سارت عليها دولة الطورانيين تجاه اخوانهم المستكُردين هي التي دفعتمهم وتدفعهم بقوة خارج الجامعة؟

والان نعود ونحاول توضيح الاسباب التي دعت صلاح الدين الى عدم تحويل الدولة الايوبية التي اسسها في مصر الى دولة كُردية. فلاشك انكم تعرفون جيداً بان العصر الذي اسس فيه صلاح الدين دولته لم يكن عصر القوميات (خاصة في الشرق الاسلامي) بل كان عصر الدين وكانت الحروب الصليبية التي قد سوت تأريخ البشرية وبالاخص تأريخ اوروبا بضرورتها وهمجيتها البربرية رغم العوامل الدينية المقدسة التي كانت تثيرها ادمغة متحجرة، نعم تلك الحروب الدامية المتسلسلة الطويلة التي بقيت اثارها المفجعة في اذهان العالم ابد الدهر هي التي كانت مستولية على شعور المسلمين وملوكهم الابطال. ففي عصر كذلك العصر الملى بالمفاجئات والمخاطر على كيان الامم الشرقية الاسلامية، كان الدين هو المسيطر الاول على شعور هؤلاء المسلمين وسلوكهم اجتماعياً كان او سياسياً. كما ان لهذه السيطرة الدينية على الافكار والسلوك، الفضل الاول في انقاذ المسلمين وبالاخص

^{١٥} La Baronne Renee de Fanchonne.

^{١٦} المسألة الكُردية من وجهة نظر اجنبي، ص ٣٦.

انقاذ المدينة المقدسة وغيرها من البلدان الاسلامية من ايدي الاوروبيين الثائرين باسم الدين. اذ ان شعوب اوربا الصليبيين الذي كانوا يعيشون انذاك في فقر مدقع وجهل مطبق فضلاً عن سياط امراء الاقطاع التي كانت قد قوست ظهورهم . فلم يكن من المتيسر ان يساقوا الى الشرق الى تلك البلاد البعيدة مشياً على الاقدام في اكثر الحالات وتحت تلك الظروف القاسية لولا استغلال الدين من قبل المشعوذين المتظاهرين بالدين وبالاخلاق الفاضلة عدواناً. ولكنه قد لا يخفي على متتبع التاريخ ان العوامل الحقيقية لكل تلك التكتلات الاوروبية والتحشيدات الهائلة لم يكن كما هو ظاهرها لاستخلاص القدس من ايدي المسلمين وانما الغاية الخفية التي كان يتستر وراءها ملوك اوربا وقادتها هي المال والثروة كما هو شأنهم دائماً وابدأ في كل العصور. نعم ان كنوز الشرق التي كانت يسيل لها لعاب الاوروبيين هي التي دفعتهم الى تلك المذابح الجهنمية والحروب الهمجية. ولكن الحال في هذا الشرق قد تبدلت الى عكس ما كان في الغرب تماماً. وذلك بفضل بطل الاسلام صلاح الدين الذي قد استغل وفي سبيل الدين نفسه، في سبيل انقاذ هذا الدين وانقاذ البلدان الاسلامية ليس الا.

اذ ان الفساد كان قد اخذ من البلدان الاسلامية مأخذه والتفسيخ قد نخر في عروق الدين الحنيف، فان امراء الاسلام وملكهم العاجزين الغارقين في ملذاتهم وشهواتهم لم يكونوا قادرين على الدفاع عن اوطانهم تجاه هذا السيل الجارف من الجيوش الصليبية المتتالية، واخذتهم الحيرة في العمل حتى في وقت كانت كعبة المسلمين المقدسة في خطر، ففي مثل هذه الظروف لم يكن ليجدر ببطل الاسلام العمل للعنصرية او الطائفية.

فتحركت فيه عروق النبل والشرف وهو من ذلك المحند الكريم الذي سبق ان اختاره استاذة ومربيه نورالدين بطل الاسلام الاول لانقاذ مصر والخلفاء الفاطميين من كيد الوزراء الخائنين ومن خطر الصليبيين المهاجمين على مصر حتى اصبحوا في وضع اضطرهم الى الاستنجاد به اي بنورالدين وارسال شعوب نساءهم اليه تحريكاً لعواطفه واستفزاً لشعوره الاسلامي.

ان واجب الدفاع عن مصر الفاطمية وعن حلفائها المساكين كان قد وقع على عاتق شريكه وابن اخيه صلاح الدين البطلي الكُرديين العظيمين حفيدي شعب كوردونين الذي سجل زعينفون القائد اليوناني الشهير صفحات بطولته في كتاب

انا باسيس. فقد وفقا في مهمتهما احسن توفيق. ولكن اتمام الرسالة بعد وفاة شيركوه بقى على عاتق ابن اخيه صلاح الدين وحده فقام بهذا الواجب خير قيام، وانقذ المدينة الشرقية التي كانت مهددة بالفناء وبالتالي انقذ كعبة (محمد صلعم) من الخطر المحقق بها من اعداء العرب والمسلمين، فنال بذلك اعجاب الغربيين قبل اعجاب الشرقيين انفسهم وبرهن بانه وجنوده البواسل خير ابناء لاكم امة دافعت عن دينها وشرفها حتى ذلك العهد.

ان ستيفسن، مؤلف كتاب الصليبيون في الشرق وصف هذه الحقيقة اروع وصف بقوله: «ان خدمات شيركوه لقضية الاسلام لجدير بان تكتب على صفحات التأريخ بحروف من ذهب»^{١٧}. ان الفقرة التي تليه من الكتاب نفسه توضح لنا ما كان للخدمة الدينية من الاولوية في نظر الشعوب وما كان يناله الملوك او الامراء القائمون بها من الشرف العظيم في ذلك العصر، فيقول المؤرخ ستيفنسن «ان حسن الطالع قد جعل الانتصار الاخير في سلسلة المعارك هذه من نصيب صلاح الدين الذي كان مديناً لقائد الكرد العظيم عمه شيركوه باني مجد العائلة الايوبية وشهرتها»^{١٨}. ولهذا كله فلا نكون مبالغين ان قلنا بان العصر الذي لم يشهد تأسيس دولة اسلامية على اساس القومية سوى الدولة الاموية، لم يكن ملائماً قط لتأسيس الدول على اساس القوميات، خاصة وان صلاح الدين لم يكن من الغفلة الى حد يجازف فيه ويحاول تأسيس دولته على اساس العنصرية وكان يعرف جيداً روح العصر ولم يغرب عن باله فقدان العناصر التي كانت تعوزه للاقدام على مثل ذلك العمل.

فكان لا يرى نفسه في مصر الا جندياً مسلماً ليس له الحق في التفكير بتأسيس دولة الا على اساس الامة تلك الامة الاسلامية التي لا تفرق بين عنصر واخر الا بالتقوى. فجارى عصره وسبر غور ظروفه فعمل ما املاه عليه نبهه ودينه. وخذ اسمه العظيم في تأريخ الاعداء كما خلدته في تأريخ الشرق والاسلام. وهذا كان شأن بقية الدول الاسلامية كلها حتى ان الخلافة العباسية التي قد تعتبر دولة، نظرياً لم تكن في الحقيقة دولة عربية بالمعنى الصحيح وانما كانت (سلطنة) اسلامية تاسست على

^{١٧} Shirkuh's service to the Moslem Cause deserves to be written in letters of gold on the pages of history. Stevenson the crusades in the Wast. P. ١٩٤.
^{١٨} نفس المصدر السابق.

اساس الامة) وكانت المدنية التي تمثلها هذه الدولة خليط من ترسبات المدنية البيزنطية والفارسية. كما ان لغة الحكم فيها لم تكن لغة الدولة العربية وانما لغة الخلافة الاسلامية مثل ما كانت اللغة اللاتينية في تلك العصور اللغة الرسمية في كثير من الدول الاوروبية المتكونة من العناصر والقوميات المختلفة. فضلاً عن ارتباطها بالبابا ارتباطاً وثيقاً لم يكن حتى بوسع الاباطرة العظام الانفصال عنها الا بعد كفاح مرير وتضحيات جسيمة. هذا مع العلم بان المسيحية لم تكن لتلعب دورها الرئيسي الا في الاوساط الدينية وكان دورها في الاوساط السياسية ثانوياً بالنسبة الى دور الدين الاسلامي في الشرق الذي كان يشمل الوسطين الديني والسياسي على حد سواء، ولكن الاسلام بصهره مختلف الاقوام والشعوب في بوتقة واحدة في الشرق والغرب وتمثيله اياها تمثيلاً صحيحاً بما فيها من معالم المدنية والتقاليد اخذ في التحول الى امة موحدة وهي الامة الاسلامية، تفتتح البلدان والقلاع بدينها السماح المبارك كلما عجزت عن الفتح بقوة السلاح، ولهذه الاسباب كلها كان من المستحيل التفكير في تاسيس امبراطورية كُردية خالصة في العصور الاسلامية الاولى ولكن ذلك لم يمنع قط دوام الحكم للاكراد والاحتفاظ باستقلالهم القومي ضمن امارات ودويلات تابعة اسمياً للامبراطوريات الاسلامية اي الخلافة تركية كانت او عربية كما كان الحال بالنسبة للامارات والدويلات الاخرى المستقلة المتكونة من الترك والفرس والعرب.

فلقد اسس صلاح الدين دولته في قطر اجنبي بالنسبة اليه كالقطر المصري الذي كان في ذلك الوقت كالسفينة المشرفة على الغرق. فقد كانت المخاطر تحيط من كل جانب. كامواج البحر المتلاطمة والعواصف الهوجاء المحيطة بالسفينة التائهة فتهددها بالدمار والفناء فكان على صلاح الدين التفكير في انقاذ السفينة - قبل التفكير في اي شئ اخر- وايصالها الى شاطئ الاطمئنان والسلام ولكن رغم كل هذا فانه لم يكن - كما هو الظاهر مجرداً عن التفكير بكُرديته ولو كان ذلك ضمن اطار اسلامي.

فقد كون له حرساً خاصاً من اتباعه واقاربه كما كانت الفرق الخيالة في جيشه من المحاربين الاكراد. انه لم يكن يستند في حروبه وفتوحاته الا على العنصر الكُردى. فقد ارسل الى الولايات والممالك المنضمة الى ملكه امراء وقواد من الكُرد كما انشأ وتخرج من التشكيلات البحرية التي وضع اساسها صلاح الدين قواد وامراء من الكُرد

ساهموا في الحروب البحرية ضد الصليبيين وغيرها في البحر الابيض و الاحمر وفي بحري الهند وعمان ببسالة فائقة زمناً طويلاً.^{١٩}

اما كريم خان الزند الملك الكُردي الذي يعد بحق الرجل العظيم الثاني بعد صلاح الدين الايوبي فقد وضع اساس الدولة الزندية في ايران بعد ان قضى بدهائه وقدرته على العائلة التركمانية المالكة ولكنه لم يكن في وضع يمكنه من التفكير في تاسيس دولته هذه على اساس القومية التي كانت تؤدي به حتماً الى التفرقة العنصرية في وقت كانت المملكة معرضة باستمرار الى الهجمات الافغانية شرقاً والتجاوزات العثمانية غرباً فضلاً عن انشغاله بقمع الفتن والاضطرابات الداخلية التي كانت يثيرها الامراء القاجاريون الناقمون على حكمه وانهماكه باخماد الثورات المتكررة والرجات العنيفة المنبعثة من دسائسهم، خاصة وان الحاجة الى مثل هذا التفكير لم تكن ملحة اصلاً.

اذ ان اللغة الكُرديّة القديمة كانت سائدة فعلاً في انحاء المملكة شأنها في كل العصور. كما انه لم تكن هناك مايستلزم تبديل لغة الدولة التي كانت قد استحدثت منذ عهد قريب من امتزاج اللغتين الشقيقتين القديمتين البهلوية (اي الكُرديّة القديمة) والپارسية (الفارسية القديمة)^{٢٠} ولا يخفي ان ملوك القاجار التركمانيين الذين سبقوا كريم خان الزند لم يفكروا بدورهم بجعل لغتهم التركمانية لغة رسمية للدولة بل انهم اهملوا وابقوا اللغة الفارسية لغة الدواوين الدولة الرسمية وذلك رغم الاختلاف الكبير بينها وبين لغتهم الاصلية. فمن هذا يفهم ان الفكرة القومية لم تنمو بعد وتتبلور في ذلك العصر. وانما الفرديّة او بمعنى اوسع قليلاً الحس العائلي او فكرة العشيرة هي التي كانت مسيطرة على عقول عظماء العصر وملوكه.

وذلك ضمن اطار موحد شامل تركز اركانه على الدين والامة فكلمنا توسعنا في دائرة الامة وشمولها كلما اضطررنا الى تقليص الدائرة القومية وحصرها الى دائرة العشيرة فالعائلة فالفرديّة اذا كان التعبير صحيحاً.

والان فلنرجع قليلاً الى الوراء لنتكلم عن شخصية الدكتور وخدماته للجمعيات الكُرديّة المختلفة. يقول الدكتور في الصفحة ٢ من كتابه: «لقد لبّيت اول نداء اتحادي

^{١٩} في كتابنا غير المطبوع: صلاح الدين الايوبي، فصل خاص بهذا الموضوع.

^{٢٠} راجع مقالنا: حول اللغة الكُرديّة وتطوراتها، مجلة البيان، عدد ٣.

تلقيته من بعض اعيان الكُرد واصبحت احسن خطيب من خطباء هذه الدعوة الاتحادية) وهذا لاشك انه اعتراف صريح من الدكتور يؤيد شعور الاكراد بضرورة التكاتف والاتحاد فنحن هنا نتساءل مضطرين عن سر شعور الاكراد بضرورة هذا الاتحاد وعن الغرض المنشود من اتحاد طائفة او اقلية في حدود دولتها ما لم تشعر بخطر تهددها به الدولة نفسها من الداخل. خاصة بعد ان رضينا بتجريد تلك الطائفة او الاقلية من الشعور القومي او النزوع الى الاستقلال؟

اذ انه في اعتقادنا نحن ان مايعني الاتحاد هو شعور الافراد الداخلين فيه بخطر مشترك يهدد كيانهم ومصالحهم المشتركة وقيامهم بجمع الكلمة وتوحيد الصفوف درءاً لذلك الخطر او حفظاً لحقوقهم ومصالحهم المشتركة المهددة او السعي لاستخلاص تلك الحقوق ونيلها من الدولة المستبدة عن طريق الثورة وباستعمال القوة والعنف.. لذلك فلا مفر من الاقرار بان الاكراد كانوا حذرين من الدولة في تلك الالونة واخذوا يسعون للتكتل والاتحاد تجاه الاخطار المحدقة بهم او استعداداً لاستحصال حقوقهم عنوة من الدولة التي قد اغتصبت تلك الحقوق ولم تعط ادناً صاغية لصرخات الشعب المطالب بها. فمثل هذه الحركة الرامية الى التكتل والاستعداد للطوارئ الداخلية او لغرض المطالبة بالمصالح المشتركة والحقوق المغتصبة هي بعينها الشعور بالقومية. اذ لو فرضنا جدلاً بان حركة الاكراد تلك لم تكن منبعثة عن فكرة قومية فما بال الشبيبة الكُردية ومثقفها في توجيه نداءها الى الشعب الكُردى ودعوته اياه وحده للاتحاد؟ فقد لاينكر بان كُردستان التركية كانت مهملة من جانب الدولة وبقيت متأخرة من كافة النواحي طيلة عهد العثمانيين ولكن العوامل التي قد ايقظت الاكراد واضطرتهم الى محاولة الاتحاد استعداداً للتحفز كانت كامنة في شعورهم بكيانهم القومي المهان وفي حرمان بلادهم من عناية الدولة بها عمداً. اذ لولا ذلك الشعور المنبعث من قوميتهم الخاصة لما كان هنالك سبباً آخر في محاولتهم وحدهم الاتحاد والتهيؤ للتحفز بحجة اهمال البلدان الكُردية وفقدان العناية بها فقد كانت هناك اجزاء اخرى من المملكة العثمانية قد لاختلف كثيراً في وضعها عن كُردستان. فلم لم يؤيد الاكراد سكان تلك المناطق في مطالبتهم وينضموا اليهم عند ثوراتهم؟ وبالاخرى فماذا كان يمنع اي كُردى من المطالبة بحقوق الشعب المتأخر عامة والقيام بالاصلاحيات الضرورية في اي جزء كان من اجزاء المملكة العثمانية وذلك بمفرده او بالاتفاق مع العناصر العثمانية الاخرى من غير الاكراد.

ولكن الذي يخطر على البال هو ان كُردستان كانت البقعة الوحيدة بين بقية اجزاء المملكة العثمانية المهملة ذلك الاهمال الفظيع فكان من الطبيعي ان يرى مثقفوا الاكراد المتحمسين في حالة بلادهم تلك الحجة التي ارتكزت عليها دعوتهم للاتحاد. ومن ثم بماذا يمكن تفسير حركة الدكتور ودعوته الاكراد وحدهم الى الاتحاد حسب زعمه دون بقية الشعوب العثمانية التي لم يكونوا باحسن حالاً من الاكراد بالتأكيد، في الوقت الذي لم يكن هو اي الدكتور من حاملي الفكرة القومية الكُردية كما زعم في محل اخر في رسالته الفرنسية الموضوعة بالبحث. لذلك فاننا مضطرون - طبعاً - ان ننفي عنه ما يدعيه من انه كان قد سارع في الانضمام الى دعاة الاتحاد الكُردى، واصبح احد خطباء هذا الاتحاد البارزين للدفاع عن حقوق الاكراد وقضيتهم. اذ لايمكننا التوفيق بين ما دعاه من عدم وجود اية فكرة قومية لدى مثقفي الاكراد تارة، وبين ما يرويه لنا من نشاطه ونشاط الاكراد في سبيل الحصول على حقوق الشعب الكُردى المغتصبة تارة اخرى. ان الحقيقة الناصعة التي يمكن استنتاجها من استعراض مواقف الدكتور المتناقضة هي انه لم يكن في يوم من الايام ذلك المواطن العثماني الصميم الذي تهمة مصلحة الدولة التي نشأ تحت رايتها وتثقّف بثقافتها ليفكر في الحال السيئة التي تردت اليها المملكة ويشمر عن ساعد الجد لانهاضها من كبوتها مع بقية المواطنين المخلصين من اترك وعرب واكراد، كما انه لم يكن من الشبان المتحمسين لقوميته لينضم بكليته الى الجمعيات الوطنية الكُردية لانقاذ الشعب الكُردى من الحال المؤسفة التي قد انحطت اليها تحت الحكم العثماني، ذلك الحكم الاستبدادي الطاغى الذي قاسى منه الاتراك اي الشعب الحاكم نفسه الامرين حتى بدأ يستعد للثورة والقضاء عليه باي ثمن، نعم! ان الدكتور لم يكن لا من اولئك، ولا من هؤلاء بل كان احد اولئك الطفيليين الذين لا يدينون لاي مبدأ سوى مبدأ الاستغلال وانتهاز الفرص للجلوس على المائدة التي يجدون عليها الطعام. فللتأكد من صحة قولنا هذا ندعوكم الى الاستماع الى الدكتور نفسه فيما يكتبه في العهد الكمالي. اذ يقول في رسالته المطبوعة بالتركية^{٢١} الموجهة الى هذا النائب ما نصه بالحرف:

«ان مبدأ هذا الانخراط هو الجلسة التي عقدتها جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الست في بناية (مدافعهء عليه) و برئاسة الياس سامي افندي وذلك في الايام التي كانت مصادفة

^{٢١} كُردلر توركلردن نه ايسته يورلر، ص ٧.

لعودتكم الى استانبول مباشرة على وجه التقريب. لا اشك انكم تتذكرون بانني لم اتفوه ولو بكلمة واحدة في تلك الجلسة، كما وقد غادرت مكان الاجتماع قبل ارفضاض الجلسة بصحبة فائق عالي بك^{٢٢} اذ لم اكن انوي العمل في الحقل السياسي. كما سبق لي ان تلقيت دعوة من جمعية كُردستان ولكنني لم استجب لدعوتهم ايضاً. الا انني بعد الحاح الكثيرين واصرارهم فقد حضرت مقر جمعية كُردستان المختارية مرة واحدة فقط وهي الجمعية التي استبدلت عنوانها اخيراً بجمعية تعالي كُردستان».

هذا هو الاعتراف المؤلم الذي يوضح لنا تأريخ دخول الدكتور في الجمعيات الكُردية وطريقة انضمامه اليها. فهل عرفتم كيف ان الدكتور يكذب نفسه بنفسه في ادعائه الباطل الذي زعم بانه اصبح الخطيب المفوه في الجمعيات الكُردية للدفاع عن ميثاقها القومي؟ فهو قد يظن بان اعترافاته المؤلمة هذه قد اندمجت بالماضي ونسيته. ولكننا بعد ان اطلعنا على تلك الاعترافات نعود الى رسالته الفرنسية الانفة الذكر La Question Kurda ونستمر على مطالعة ما ورد فيها. وهاك مايقوله: "لقد احرزت خلال انتخابات مجلس الادارة، على اكثرية الاصوات بعد نعيم بك بابان في حين انني لم اكن من اشرف البلدة او من احدي العائلات المعروفة فيها. الا ان الدم الذي كان يغلي في عروقي قد اهاج الحاضرين الذين لم يكونوا يعرفونني في ذلك الوقت. وقد نلت اخيراً ثقة الجميع ولم يكتف عني احد ماكان يجول في ذهنه. (أؤكد لكم ان احداً منهم لم يكن يفكر في ادنى امتياز لكُردستان)^{٢٣}. لا ادري هل فقد الدكتور صوابه، ام ماذا؟ لاشك ان رجلاً مثله، الذي لم يدخل الجمعيات السياسية الا بعد الهدنة ودون رغبة منه، ولم يستجب للدعوات الموجهة اليه من كُردستان مختاريت جمعيتي، ولم يحضر اجتماعاتها الا مرة واحدة وتحت ضغط البعض والحاحهم، نعم ان رجلاً هذا ماضيه وتأريخه لايمكن ان يكون على مثل ذلك الحماس الذي تخيله ولا ان يغلي الدم في عروقه حتى يثير كوامن زملائه ويدفعهم الى الحركة والنشاط. لذلك فانني على شك من ان يكون الدكتور وفق على نيل ثقة الذين وافق على العمل معهم بعد كل التردد. اذ بماذا سيجيبنا لو سألناه عن مبدأ شعوره بالحماس وبغليان الدم في عروقه؟ هل كان ذلك قبل انتمائه الى الجمعية ام بعد دخوله فيها؟ لاشك ان ذلك لم يكن قبل

^{٢٢} هو احد مثقفي الاكراد البارزين في ذلك العهد، وشقيق لسليمان نظيف بك الشهير الوالي العثماني بالموصل في اواخر الحرب العالمية الاولى الذي شنق المرحوم الشيخ عبدالسلام البارزاني.

^{٢٣} J'infirme qu'aucun d'eux ne pensait a unmoindre privilege pour les Kurdes. Dr. Chukru mehemed Sekban, La question Kurde, P.٢١.

دخوله في معترك حياته السياسية وبالاحرى القومية. اما اذا كان الحماس قد اتاه بعد انتمائه الجمعية والدم بدأ يغلى في عروقه بمجرد احتكاكه باعضائها فليس من التبصر في شئ تركه العنان للخيال والاهام والظن بانه نال ثقة الاعضاء وتمكن من النفوذ الى صميم الجمعية واطلع على الدقائق من اسرارها. اذ لقد تشكلت تلك الجمعيات السياسية الكُردية وبدأت نشاطها السري قبل نزول الدكتور الى المعترك السياسي مرغماً او انتمائه الى الجمعية تحت ضغط الاخرين والحاحهم بمدة طويلة. وان ما كان يجري في السر في سبيل الحصول على حرية الشعب الكُردى واستقلال بلادهم لم يكن خافياً على متتبعي الحركة عن كُتب - خاصة المنتمين الى الجمعية الحائزين على ثقتها منذ البداية. اما الهدنة التي كانت بداية النهاية لامبراطورية العثمانية الهرمة فقد مهدت للجمعية الطريق لتلعب دورها الحاسم في الميدان السياسي الحر فمزقت الستار واخذت تطالب بحقوق الشعب الكُردى واستقلاله بصورة رسمية ولدى المسؤولين من رجال الدولة انفسهم. ومما تقدم لايؤيده الواقع بعد ان اعترف - من حيث لا يدري - بجهله ميثاق الجمعية واهدافها. على الدكتور ان يتأكد من انه لم ينل ثقة الجمعية في وقت من الاوقات كما زعم مهما كان وطأ ذلك ثقيلاً عليه. فهو يزعم تارة بأن احداً من الاكراد لم يفكر بأدنى اميتاز لكُردستان ويعترف تارة اخرى، باشتراكه في احدى جلسات "كوردستان مختاريت جمعيتى". اما الفرق العظيم بين ما كان يراه الدكتور في ظاهر الجمعية - وذلك فيما اذا كان صادقاً في ادعائه - وما كانت عليه الجمعية لدى العارفين بها فانه يشبه الفرق الكبير بين الرأيين المتضادين الصادرين من الدكتور عن اتجاه الجمعية التي قد انتمى اليها رداً من الزمن. والسبب في وجود الخلاف بين الرأيين لشخص واحد عن جمعية واحدة بسيط جداً وهو ان الرأي الصادر من الدكتور للمرة الاولى يعود الى سنة ١٩٢٣ التي نشر فيها كراسة المعنون بـ "كوردلر توركلردن نه ايسته يورلر؟" اي ماذا يريد الاكراد من الترك؟" اما رأيه الثاني فيعود الى سنة ١٩٣٣ وهي سنة (الغفران!) اي نقطة التحول بالنسبة الى الدكتور اذ نشر فيها كراسة (التاريخي) المعنون بـ "المسئلة الكُردية" باللغة الفرنسية في باريس ثمناً للعفو عنه والعودة الى تركيا الوطن الام!

على القارئ الكريم ان لا يقع في حيرة من هذا التناقض الغريب بين آراء الدكتور الصادرة منه في مختلف ادوار حياته السياسية. بل يجب عليه ان يعذر الدكتور في هذا التحول من شخصية الى اخرى معنوياً كما هو الحال بالنسبة الى شخصيته المادية

(اي الجسمية) التي طرأت عليها تحولات (فسيولوجية) كبيرة خلال الفترة التي مرت على ابدائه ذينك الرأيين المضادين. فهو عالم بالتحولات الكلية العظيمة التي تطرأ على جسم الانسان في كل فترة معينة من الزمن سراً او علانية. فليس من المستبعد ان ينجرّف تحت تأثير هذه النظرية ويسمح لنفسه بالتحول من عقيدة الى اخرى او من رأي الى اخر ايضاً ويحكم على امر واحد حاكمين متغايرين او متناقضين حسب زمن كل من الحكمين. خاصة فان الرجل طبيب قد يصيب في تشخيص الداء وقد لا يصيب. ولاشك ان نجاح الطبيب في معالجة اي داء يتوقف على صحة التشخيص! اما النقطة التي نود ان نحاسب الدكتور عليها فهي: انه رغم التحولات الفيسيولوجية الكثيرة التي تطرأ على كل انسان فقد لا نجد فرداً واحداً من البشر مهما بلغ من الكبر يعجز عن معرفة صورته الشمسية التي قد اخذت له قبل ستين سنة او سبعين مثلاً فيقول لك: هذا انا! بشئ من التحسر الى ايام صباه الحلوة والى شبابه ودور فتوته ولا يتردّد قط في الاعتراف بالتحولات العظيمة الطارئة على حجمه وشكله او ملامحه تحت تأثير الزمن والاحداث والطبيعة. فكنا نود ان نجد الدكتور مالكاً ارادته ليعترف بالحقيقة المؤلمة وهي انه غير عقيدته ويكتفي بالتحسر الى ماضيه اللامع. ذلك التحسر الذي يشعر به البعض لشبابهم المضاع بعد بلوغ الكبر بهم. فكان ذلك اجدى له وانفع من ان يورط نفسه وينزلق الى هذا الوادي السحيق بنشره تلك الرسالة الفرنسية الصفراء التي ليست الا وصمة عار على جبين الدكتور مدى الدهر. فهو بذلك التهجم المشين قد جرح عواطف الاكراد قاطبة وافسد عليهم حق الدماء التي اريقت من اجل المسألة الكُردية امام محكمة العدل اي (محكمة الوجدان البشري) على الاقل.

اننا بعدما تقدم، نرى من الضروري الاشارة الى الدكتور بشخصين اولاهما شخصيته قبل نشره المسألة الكُردية في باريس والاخرى شخصيته بعد (التناسخ) اي بعد تقمصه الشخصية التركمانية ونشره رسالته الفرنسية الانفة الذكر وهي المسألة الكُردية حسب زعمه.

نقول ايضاحاً عندما نورّد قولاً من اقوال الدكتور التي تتعلق بالزمن الذي كان فيه معارضا للسياسة التركية وكان احد المطالبين بحقوق الاكراد سننسب القول الى الدكتور شكري رقم ١ كما وعند ذكر اقواله الواردة في (مسئلته الكُردية) سننسب القول الى الدكتور رقم ٢ اشارة الى صدره من شخصيته الثانية التي تقمصها بعد التناسخ!

والان فلنسمع من الدكتور رقم ١ نفسه متى وكيف بدأ يشعر بالشعور القومي؟:
"لقد مضى على ذلك زمناً طويلاً فقد جلبت انتباهي وانا اجيل النظر بين الكتب القديمة
المعرضة للبيع في احدى مكتبات "يوكسك كالديرم"^{٢٤} خارطة ارمينيا الكبرى، ملونة
بلون خاص وبحدودها الممتدة بين القفقاس وخليج اسكندرونة وان ما وجدته من تردّد
الحكومة القائمة وتواكلها المذل تجاه المصيبة الفاجعة التي كانت مفروغاً منها بالنظر
للحالة الروحية السائدة انذاك اخذ يشعري بواجبي القومي وذلك بجانب واجباتي التي
تستهدف الخدمة الانسانية وهي الطب. اعتراف جميل جداً: اليس كذلك؟

ان الدكتور الذي تأخر كثيراً عن تلبية دعوات الجمعيات الكرديّة وتردّد اكثر في
الانخراط الى العمل السياسي وظل يغط في نومه العميق حتى ذلك الوقت لا ينتبه الى
واجباته القومية التي هي في نفس الوقت وسيلة من وسائل الخدمة الانسانية بمقياس
واسع الا بعد عثوره على خارطة ارمينيا الكبرى بين الكتب القديمة المعرضة للبيع في
تلك المكتبة السيارة، اما الحقيقة التي تستنتج من الافادات الانفة فهي ان الدكتور
كان يتردّد في التقرب من التشكيلات الكرديّة في بادئ الامر ويتجنب العمل في الحقل
السياسي تحاشياً من الوقوع في المتاعب التي قد تتولد عن نتائجه ولكن تشكيلات
ارمينيا كادت ان تتحقق كما ان النشاط اخذ يدب في صفوف الجمعيات الكرديّة بعد
الانهيار الذي اصاب كيان الدولة العثمانية، لاعلان الهدنة في وقت كانت فيه اكثر اقسام
المملكة وبضمنها (استانبول) العاصمة محتلة من قبل جيوش الحلفاء.

ففي هذا الوقت بالضبط بدأ الدكتور يتقرب من الجمعيات التي كان يتردّد في
تلبية دعواتها بادئ الامر وجعل من نفسه الخطيب الوطني المتحمس للقضية
الكرديّة. فلانجد -بعد هذا التمهيد- اية صعوبة في فهم السبب الذي حجب ثقة
الجمعيات الكرديّة عن الدكتور شكري وترددها في منحه صلاحية الاطلاع على داخلها
واسرارها المهمة رغم ما كان يتظاهر به من الاخلاص والتحمس لمبادئها. واذا كنتم
على شك مما نقول فاسمعوا بقية اقواله التي اوردناها لكم في صدر هذا الكلام (وبهذا
الاعتبار فقد قررت الدخول في التشكيلات الكرديّة والاقدام على اقتحام المشاكل التي
ستعتور سبيلي نتيجة دخولي في المعترك السياسي ومن مبررات هذا القرار مني
واقدامي على العمل السياسي هو اتصال حكومة توفيق باشا بـ كُرْدستان تعالي

^{٢٤} شارع في مدينة استانبول تباع فيه كتب قديمة متنوعة من قبل البائعين المتجولين.

جمعيته واطهار قلقها بشأن كُردستان والتصريح بعدم امكان الدولة انقاذ هذا الجزء من الوطن او منع ادخاله في خارطة ارمينيا الكبرى، الا ان الحكومة وعدت للجمعية في ذات الوقت استعدادها لمساعدة الاكراد ضمن امكانياتها المتيسرة من اسلحة وعتاد وذلك في سبيل انقاذ بلادهم^{٢٥} هذه هي الاقوال التي تفوه بها الدكتور ذلك الخطيب الوطني المتحمس وهو في صدد شرحه للتطور الخطير الذي حصل في الموقف الدولي وفي كيان الدولة العثمانية وسياستها التي اخذت تتجه مرغمة الى تشجيع الجمعيات الكُردية وعرض مساعداتها الممكنة لها في سبيل انقاذ الولايات الكُردية من الاحتلال الارمني، ان هذا الدكتور شكري الذي لم يكن من البصيرة بالدرجة التي يتمكن معها النفوذ الى غور السياسة الدولية المبيتة لمملكة (الرجل المريض) قبل او انه في الواقع ان شباب الكُرد المثقفين الذين وحدوا صفوفهم ووضعوا ميثاقهم الملي لم يكونوا يهدفون طعن الدولة من الخلف في يومها الاسود اذ ان هذا ليس من شيم الشعب الكُردى النبيل وذلك بالرغم مما ذاقوا من مرارة الحكم العثماني وقسوته طيلة قرون. وليس ادل على قولنا هذا ما ابداه الكُرد من الاخلاص والوطنية ايام المحنة، ايام كانت فيها انقرة وهي عرين مصطفى كمال وعصبته مهددة بالجيش اليوناني المجهز من قبل الانكليز، حتى ليكاد المرء ان يقول بان النصر لم يتم للاتراك لولا تعاون (اخوانهم) الاكراد معهم باخلاص وبذل كافة التضحيات الممكنة بسخاء.

ولا نعتقد ان هناك تركيا واحد! يجهل دخول فرق الخيالة الكُردية مدينة ازمير في مقدمة الجيش التركي الكمالي ورميها الجيش اليوناني الهارب في البحر. ان التشكيلات الكُردية لم تكن في الواقع تستهدف طعن الحكومة من الخلف في وقت الشدة او في ايام محنتها كما ان الشعب الكُردى لم يفكر في الانفصال عن الوطن الام لمجرد حب الانفصال الا ان ذلك لايعني كون الاكراد مجردين عن التفكير في استقلال بلادهم كما زعم الدكتور بل انما كانوا عازمين على ذلك ومصممين على المطالبة بالاستقلال في حالة استمرار الادارة العثمانية على تفسخها وانهلال الامبراطورية برجات جديدة قد تتولد من الثورات الانفصالية التي كانت تنتهياً لها كل من ارمينيا والعرب اسوة بالاقليات العثمانية التي سبق ان استقلت وانفصلت عنها كاليونان والصرب ورومانيا والجبل الاسود ومصر وغيرها من البلدان والممالك المسيحية والاسلامية ولكن بفرق واحد وهو

^{٢٥} كوردلر توركلردن ايسته يورلر؟، ص ٨.

ان الاكرد لم يحاولوا كغيرهم من الشعوب التي سبق وانتهزت الفرص المواتية لها للوثوب واعلان الثورة على الدولة في اوقات محنتها وان العالم ليشهد بان الاكرد لم يعلنوا اية ثورة من ثوراتهم الا عند تحرش الدولة واستفزازها لهم ومن الطبيعي والحالة هذه ان تختار اسوأ الظروف بالنسبة الى الاكرد واحسنها بالنسبة الى الدولة.

لو فكرنا قليلاً يمكننا ان نعلم بان وقوع ثورتي الكُرد الكبيرتين في الفترة بين ١٩٢٥-١٩٣٠ وهي فترة الاستقرار وتكامل اسباب القوة بالنسبة للجمهورية التركية كانت قد خرجت في هذه الفترة من جميع مشاكلها داخلية كانت ام خارجية واخذت تستقر وتتفرغ الى امورها واعادة تنظيم صفوف جيشها وتقويته، لذلك فلم يبق امام جمهورية تركيا الفتية سوى الاكرد الذين كانوا حتى الامس عوناً لهم على الاعداء.

ان الغازي مصطفى كمال عرف كيف يستغل محبة الاكرد الدينية وصلابتهم الوطنية في بداية حركته التحريرية فقد دربهم على القتال المنظم ووضعهم تحت اشراف ضباط من الكُرد كما كان يسمح للجنود بارتداء ازياهم القومية ويشجعهم حتى على استعمال المصطلحات العسكرية باللغة الكُردية.

وكان لهذه الخطة الحكيمة من الغازي تاثيرها العظيم على الاكرد انذاك. فقد اصبحوا في مقدمة المواطنين الصالحين الذين ساهموا في حروب الاستقلال وفي الذود عن حياض الوطن ببسالتهم النادرة وبمزاياهم الحربية الممتازة ولكن جزأؤهم عن التضحية الخالصة كان جزاء سنمار فلم نكد الجمهورية تستقر وتتنفس الصعداء بعد خروجها من حرب الاستقلال ظافرة حتى اخذت دماء الغرور تدب في عروقها فبدأت تلتفت الى الوراء فلم تر من تجرب عليه قوتها جنباً الى جنب فاخذوا يحاسبونهم على اقل هفوة ويتحرشون بهم ويستفزونهم حتى استدرجهم الى الثورة قبل يستعدوا لها الاستعداد الكافي فوقع في الفترة بين ١٩٢٥-١٩٣٠ ثورتان كبيرتان لكل منهما مقدمات واسباب استفزازية تثبت بوضوح رغبة الحكومة التركية في اشعال نيرانها. ان الجمهورية التركية لم تقتنع بكل ذلك الاخلاص من الشعب الكُردى ولم تطمئن من جانبهم. فاخذت تغتصب حقوقهم المشروعة وتحول دون ممارستهم تقاليدهم القومية. هذا بالاضافة الى الاعمال التعسفية التي كان يقوم بها المسؤولون الترك في المناطق الكُردية والاقوال الاستفزازية التي كانت تصدر بين حين واخر من بعض رجال الدولة.

واليكم ترجمة فقرة من خطبة القاها محمود بك اسعد في سنة ١٩٣٠ وهو وزير للعدل في الجمهورية التركية انذاك: «ان عقيدتي ونظرتي هي هذه ليعلم الصديق والعدو حتى الجبل، ان سيد هذا البلاد هو التركي فمن لم يكن من الدم التركي الصميم ليس له في الوطن التركي سوى حق واحد، هو ان يكون خادماً وعبداً، نحن في بلاد اكثر حرية من جميع بلدان العالم! هذه هي تركيا ولم تكن لتوجد فرصة اعظم من هذه لييبح فيها نائبكم بعقيده ولهذا ترونني لا اخفي عواطفني واحساساتي عن احد»^{٢٦}، نعم هذا هو ما قاله وزير العدل في الحكومة التركية الكمالية في سنة ١٩٣٠.

سأنقل لكم بعض اقوال اخرى للدكتور: اذ انه لاسباب قوية لامجال لذكرها هنا -أرى من واجبي اظهار وجوه التناقض الموجود بين اقوال الدكتور العائدة الى شخصيتيه المعنويتين اي شخصيته الاصلية التي رمزنا اليها بالدكتور شكري رقم ١ وشخصيته الثانية التي تقمصها وهو في معرض التوبة وطلب الغفران. ان الدكتور رقم ١ يقول في الصفحة العاشرة من رسالته التركية ما ترجمته: من الجهة الاخرى فان الاكراد قد تفاهموا مع منافسيهم الارمن واضطروهم على الاعتراف بان الامة الكرديّة ليست من الشعوب المتأخرة كما يتوهمون بل انها امة لها المزايا المتطلبة لتأسيس ادارة منظمة والقابلية الكافية لتشكيل حكومة وحملوهم على درج هذا الاعتراف في الاتفاقية التي سميت بـ«اتفاقية شريف باشا - نوبار باشا»^{٢٧}.

اما قضية الحدود بين مملكتي الكرد والارمن فقد تقرر تثبيتها مؤخراً بواسطة لجنة مختلطة تتكون من ممثلي الجانبين المتعاقدين. هذا هو مايقوله الدكتور رقم ١ في رسالته التركية بالضبط. ولكن الدكتور رقم ٢ لم يتورع مطلقاً من ان يقول في الصفحة ٦٢ من رسالته الفرنسية التي سماها بالمسئلة الكرديّة ما ترجمته «انا الذي قد اتخذت من العمل في الحقل القومي الكردي مهنة لنفسي لم افكر طيلة حياتي بالانفصال عن تركيا وهذا لايعني بانني كنت متأكداً من عقم هذه الفكرة ومن استحالة تحققها».

^{٢٦} لقد نقلت هذه الفقرة من خطبة لوزير العدل المشار اليه نشرتها جريدة ميلت بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٣٠.

^{٢٧} شريف باشا، هو ابن سعيد باشا الكردي الشهير الذي كان وزيراً للخارجية في عهد الداهية عبدالحميد ورئيساً لشورى الدولة فقد وقع الاتفاقية المذكورة ممثلاً عن الاكراد ووقعها نوبار باشا ممثلاً عن الارمن.

ان ما نفهمه مما سبق هو ان الدكتور لم يكن من الصنف الذي لم يفكر بالاستقلال مطلقاً او كان من المعتقدين بعقم الفكرة واستحالة تحققها. ورغم ذلك فانه لم يلب دعوة الاكراد وتأخر عن الدخول في تشكيلاتهم في بادئ الامر ولكن عاد وحاول ان يمثل دوراً لا يقل عن دور زملائه الوطنيين المتحمسين كما وقد اراد بخطبه الحماسية ان يبرز هؤلاء الزملاء في ميدان القومية ويدخل في صميم تشكيلاتهم الى حد بلغ به الخيال ان يرى نفسه اهلاً لتمثيل الاكراد في توجيه خطابه التاريخي الى احد وزراء الترك ويلقي عليه محاضرة في موضوع المسئلة الكُردية: انظروا الى فقرات اخرى من الخطاب اي من الرسالة التركية التي نقلنا عنها الفقرة الخاصة بالاتفاقية الكُردية-الارمنية. فيقول الدكتور في تنمة الفقرة السابقة ما ترجمته: «لا يخفي على معاليكم مدى ما تضمنته هذه الاتفاقية من المصالح الكُردية (يقصد اتفاقية شريف-نوبار) كما انه لا يخفي على معاليكم ايضاً بان المواد التي ادخلت في فصل كُردستان من معاهدة سيفر والتي كانت احدى نتائج المساعي المتوالية كقيلة بتطمين الوطنيين المتطرفين. ان الحكم على اتجاهنا في العمل وعلى عدالة المساعي السياسية المبذولة من جانبنا يتوقف على اطلاعكم على الجو الذي كانت تجري فيه تلك المساعي)). اننا بعد كل هذه الايضاحات من الدكتور نتساءل باستغراب عما دعاه على الندم مما قد فعله في الماضي في سبيل وطنه وبنى جنسه. فهل لم يجد عذراً في كل تلك العوامل والمقدمات التي اوردها تبريراً لموقفه في الدخول اخيراً في الجمعيات التي سماها بالتشكيلات الكُردية؟ ان الدكتور لم يكن بحاجة الى طلب البراءة ابداً اذ انه لم يفعل شيئاً يتطلب منه ذلك. فهو قد دخل الجمعيات الكُردية قبيل اعلان الهدنة ولم يمارس اي عمل سياسي الا بعد اعتراف الحكومة العثمانية بها وتشجيعها اياها بصورة رسمية على العمل على انقاذ كُردستان من الاحتلال الارمني او الاجنبي. لذلك فان ما دفعه الى ارتكاب حماقته المثبتة في تلك الوثيقة الصفراء لم يكن سوى عامل التذبذب المسيطر على كيانه منذ البداية. فان ما قام به من العمل السياسي حتى في حالة صحة ما رواه لنا بهذا الشأن يصادف الزمن الذي اخذ يتحلل فيه الجيش وينهار المملكة فقد احتلت جيوش الحلفاء الجزيرة العربية وسوريا وفلسطين والعراق واكثر اقسام الولايات الشرقية الكُردية (عدا استانبول العاصمة) والممالك التابعة للدول العثمانية في البلقان وبعض الولايات العربية في اسيا كما ان السلطان الشرعي رغم

ضعفه ووقوعه في قبضة الاجانب المحتلين فانه كان ولا يزال رابضاً في استانبول وحكومته الهزيلة المسيرة بارادة الانكليز هي التي كانت مسؤولة عن توجيه سياسة الدولة. فلم تكن هناك الحركة التحريرية الكمالية حتى ان الغازي نفسه لم يكن يبرز بل لم يصبح بعد من الشخصيات السياسية المرموقة.

لذلك فقد كان لاعتراف حكومة السلطان الصريح بـ(جمعية تعالي كُردستان) وزنه ولوعدها بتقديم السلاح والعتاد لها قيمته التي اسبغت على المساعي المبذولة من جانب الجمعية في سبيل كُردستان؟

ان ما جعل الدكتور يتملص من نشاطه السياسي المزعوم في الماضي هو باعتقادنا عدم تكامل مساعي الجمعية الكُردية التي كانت مؤيدة من قبل السلطان العثماني بالنجاح وعدم امكان تنفيذ مواد معاهدة سيفر المتعلقة باستقلال كُردستان لتطور الوضع السريع في تركيا وترأس مصطفى كمال للحركة التحريرية التي ظهرت في الاناضول بعد ابعاده من استانبول بوظيفة مفتش عام للجيش مباشرة. الامر الذي ادى بالتعاقب الى انتصار جيش التحرير وطرد جيوش الحلفاء المحتلين ثم احتلال قوات مصطفى كمال لمدينة استانبول واضطرار الحلفاء الى الاعتراف بحكومة الثورة في انقرة ودعوة ممثليها لحضور مؤتمر الصلح وعقد معاهدة لوزان التي اصبحت بموجبها معاهدة سيفر حبراً على ورق، كما اصبحت حكومتا كُردستان وارمينيا المنضويتان في ثناياها في حكم العدم.

ان هذا التطور السريع كان نتيجة حتمية للاعمال الاستفزازية التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال في العاصمة العثمانية. اذ ان الشعب التركي الذي يزخر تأريخه بالمفاخر لم يكن ليقدر على احتمال الذل والهوان - تحت سيادة الاجنبي - كما كانت تتوهم جيوش الاحتلال، فهب عن بكرة ابيه مع اول نداء وجه اليه من قادته وشبابه وضحي بكل غال ورخيص لاستعادة حرته السليبية التي لايقبل عنها بديلاً فاخلص في التضحية وانتصر وحقق اعظم اعجوبة في تأريخ الحروب.

فظهرت دولة جديدة فتية على انقاض امبراطورية هرمة منهاره املت رغباتها على اعدائها المنتصرين عليها بالامس كما قامت حكومة الثورة بانقلاب علماني ضخم متعدد الجوانب قد تتضاءل بجانبه اكثر الانقلابات التي شوهدت حتى الان. فكم كنا نود لو ان حكومة الانقلاب تقدر للشعب الكُردى مواقفه الوطنية وخدماته

الثمينة في سبيل تحرير تركيا الحديثة وتحتضنه احتضان الام الرؤوم لابنائها البررة وتقضي على اسباب التفرقة بين الشعبين الشقيقتين. ولكنها لم تفعل ذلك بكل اسف بل ان سلسلة الاستفزات التي قامت بها متعمده -ظلماً- سببت ما سببت من انتفاضات وثورات كلفت الشعبين تضحيات كبيرة كانا في غنى عنها دون شك.

اما ما اردنا استخلاصه مما ذكرناه هو ان تملص الدكتور من نشاطه السياسي قبل نشوء حركة التحرير لم يكن له موجب سوى جبنه وتخاذله امام المظاهر فلم يكن لحكومة الانقلاب اي عذر في محاسبة الاكرد الذين قد مارسوا السياسة الكردية في اوقات وظروف تختلف كل الاختلاف عن الظروف التي تكونت فيها تلك الحكومة كما انها اسقطت عن نفسها هذا الحق حق محاسبة الناقمين من الاكرد القائمين بالثورة ضدها باتباعها تلك الاساليب الاستفزازية معهم وقلبها لهم ظهر المجن.

وان هذه الاسباب لتجعلنا نعتقد بان الدكتور قد سلك هذا المسلك الغريب تحت تأثير عوامل بعيدة كل البعد عن الواقع وانه قد تجنى على الحقيقة عمداً وعن سبق الاصرار. اننا نناشد ضمير الدكتور ونطلب اليه ان يجيبنا على سؤال واحد وهو: هل كان الدكتور يتملص من نشاطه السياسي ومساعدته في سبيل كردستان لو لم يقدر لتركيا ظهور مصطفى كمال وحركته ولو لم تنجح تلك الحركة بعد ظهورها وتمنى بالفشل ككثير من الانقلابات المماثلة لها وتتكون دولة كردية مستقلة كما تقرر بموجب معاهدة سيفر؟ نعم هل كان الدكتور في حالة كهذه على استعداد للتملص من نشاطه السياسي في هذا السبيل ام كان يتقدم الى هذه الدولة مطالباً باشغال اكبر مقام فيها جزاء وفاقاً لما قدمته يداه من اعمال وخدمات في سبيل اقامة صرحها؟ هذا ما نريد الاجابة عليه ولكن الجواب الذي نريده سوف لن يصل الى شفتي الدكتور قط بعد ان غاص في اعماقه ابديا نتيجة ذلك الانقلاب الكمالي الجبار الذي صعقه كما ادesh الحلفاء الذين كانت قد اسكرتهم نشوة الانتصار واخذوا يرقصون على اشلاء الرجل المريض ويرسمون الخطط لاقتسام البقية الباقية من اجزاء الامبراطورية العثمانية فيما بينهم واتخاذها مناطق نفوذ لهم.

ان الدكتور رقم ١، الذي كان قد اثنى في زمن مضى على مزايا الشعب الكردي واكد قدرته على اقامة دولة كردية وارغامه الخصوم على الاعتراف بهذه الحقيقة بصورة رسمية ، يعود بعد كل هذا ليتقمص شخصيته الثانية اي شخصية الدكتور رقم ٢، ويقول: «ان الحادثة الاخيرة اظهرت ان تشكيل دولة كردية مستقلة ادى الى نتائج وخيمة للامة

الكردية والحق اضراراً جسيمة بمصالحها الحقيقية». اني لا اكون مبالغاً ان قلت بانني لم افهم مايعنيه الدكتور شكري بهذا القول! اذ كيف افهم وانا لا اعلم اين هي تلك الدولة الكردية التي تشكلت وادت الى الاضرار بمصالح الكرد. ولربما ان الدكتور يقصد بذلك (حكومة) الشيخ محمود؟ فان يقصد تلك الحكومة فعليه ان يعلم جيداً بان الاضرار التي نجمت عنها لم تكن تكمن وراء تشكيل الحكومة المذكورة وانما كانت تكمن وراء العوامل المتحكمة في كيفية تشكيلها وفي الاساليب المسيرة لها بعد تشكيلها.

وان ما يجب ان لا يغرب عن بال الدكتور هو ان حكومة الشيخ محمود لم تكن في الحقيقة الا نواة تمهيدية لحكومة كردستان المقرر تشكيلها بموجب معاهدة سيفر الانفة الذكر. الا ان تطور الوضع في تركيا وانتصار الكمالين في حروب الاستقلال كما اسلفنا كان من جملة العوامل التي اوجبت اجراء تعديلات كبيرة في الخطط السياسية كما ادت الى تخلي الحلفاء عن فكرة توحيد البلاد الكردية وتشكيل دولة كردستان الكبرى. ان هذا هو السر في عدم تولد تلك المولودة الصغيرة المسماة بحكومة كردستان الجنوبي ولادة طبيعية واحاطتها بالعراقيل التي قضت عليها بعدئذ حسب خطة مرسومة.

وحيث انني لاشك في ان الدكتور ملم بهذه الحقيقة كل الالمام فلا اعتقد بحاجته الى المزيد او الدخول معه في تفاصيل هو في غنى عنها. وبالإضافة الى ماتقدم فلو سلمنا جدلاً بان الحكومة التي قصدها بعبارة السابقة كانت مستوفية الشروط موطدة الاركاب ومستندة الى قواعد علمية ودستورية الا انها رغم كل ذلك لم تسعد الامة ولم تخدم مصالحها الحقيقية. فهل ان ذلك يجب ان يولد في نفوس الامة نقمة على الاستقلال ويبعث فيها رغبة الوقوع في احضان الاجنبي او الانقياد الى مشيئة الغير مهما كانت صفة هذا الاجنبي ودون قيد او شرط؟ طبعاً لا! بل ان ما نعرفه ويعرفه الجميع ان الامة تود ان تبقى كأمة تحتفظ بكرامتها وتصون حريتها وحققها في الحياة وتطلب العيش تحت شروط شريفة وفي ظل حكم مشروع هدفها النمو والتقدم نحو الكمال والاستقلال.

ولا يتصور العقل ان تكون هناك امة مهما كان شأنها ان ترى في استقلالها نكبة وفي حريتها مصيبة لتفضل التمرغ تحت اقدام المستعبدين لها والمدنسين لعزتها القومية وكرامتها الا اذا كانت هناك عوامل قوية تستلزم اندماج شعبيين او اكثر ببعضها بل وتفرض عليها هذا الاندماج كالروابط التاريخية والاجتماعية والاقتصادية او وحدة الدين والدم فضلاً عن وحدة البلاد الجغرافية واتفاق المصالح المشتركة بينها. اذ ان الاتحاد لم

يقدر لشعوب لاتربطها ببعضها هذه العوامل جميعها او بعضها على الاقل وان الشعوب غير المتماسكة طبيعياً والتي قد لا توحد بينها غير القوة لا يمكن ان تدوم متحدة ابداً بل انها تظل تتنافر وتتباعد حتى تنهار امام اول صدمة تصدمها او عند حاجة الدولة الى توجيه القوة الموحدة لشعوبها الى العدو الخارجي. كما ان العامل الوحيد لابقاء الاكراد العثمانيين ضم الجامعة التركية الحديثة ليس الا القوة.

ان هذه الحقيقة المؤلمة ليست خافية على رجال جارتنا المحترمة طبعاً كما ان هذا الامر ليس كذلك بالنسبة الى الجمهورية التركية فحسب بل ان على رجال السياسة في الدول الاخرى المحتضنة كل منها لقسم من البلاد الكُردية ان يتأكدوا وهم متأكدون من ذلك طبعاً... بأن اعتمادهم على سياسة حسن الجوار او الاطمئنان على استمرار العلاقات الودية بين دولة واخرى حتى النهاية ضرب من المستحيل وان اية دولة من هذه الدول قد تنقلب ضد احدى جاراتها العزيزة!) وتشهر السلاح في وجهها في اية لحظة وعند ذلك فان الدولة التي كانت تحسب لهذا الشعب الابي حسابه وتضعه في مكانه اللائق به ستجده في مقدمة المجندين للدفاع عن حياض الوطن وكرامة الامة. وكما ان الاتفاقات السياسية والعسكرية بين دولة واخرى قد لا تدوم طويلاً او ربما تتحول بين عشية وضحاها الى اختلافات خطيرة قد تؤدي الى اشهار الحرب كذا! الاتحاد المتكون بالقوة بين شعب واخر قد يتحول الى انشقاق وتباعد او الى التصادم المسلح بين ساعة واخرى، اما هذه الساعة فهي ساعة زوال القوة- اذا كانت هي عامل التوحيد- وذلك لاي سبب من الاسباب. ومما لاشك فيه ان الشعب الكُردى يختلف عن الشعوب المسيطرة على مقدراته ويتميز عنها من حيث العرق واللغة والتقاليد هو في مقدمة الشعوب التي ترى نفسها مغموطة الحقوق في بعض الممالك التي قدر له (اي الشعب الكُردى) ان يكون من رعاياها. فلا يستبعد والحالة هذه ان يتحفر في يوم الدولة الاسود وينقض عليها انقضاض العدو اللدود فما هو العلاج اذن؟ اهو عمل السيف في مثل هذا الشعب والقضاء عليه؟ اعتقد ويعتقد معي كل واع وشريف بان هذا ليس بالعلاج الذي يمكن درجه في وصفة السياسة لاية دولة من الدول في مثل هذا العصر. وانما العلاج الوحيد الذي يمكن الدولة من الاطمئنان على كيانها عند الشدائد وللاعتتماد على رعاياها في الذود عن حياض الوطن عن رغبة وايمان هو اسلوب الحكم الصالح للدولة وقدرتها على توجيه الشعب توجيهاً سليماً يستهدف تدريبه على ممارسة حقوقه المشروعة وتقاليد القومية ضمن اوسع نطاق من الحرية والديمقراطية.

فلنكتف بهذا القدر ولنرجع الى الموضوع: يعتقد الدكتور شكري سكبان «ان التمايلات السياسية والاقتصادية في العالم لاتسير نحو تجزؤ او انقسام الدول والحكومات وانما تسير نحو هدف واحد وهو التكتل والاتحاد»، لطيف جداً. ولكن الدكتور قد نسي او تناسى ان الاتفاقات او المعاهدات التي تعقد بين الدول قد لا يتم عقدها الا في وقت تكون فيها الحكومات مستندة الى السند الشعبي. اذ لولاه لما كانت تلك الاتفاقات او المعاهدات تعرض على البرلمانات لمناقشتها والموافقة عليها.

فان الدولة التي تحترم نفسها وتطلب الاحترام من غيرها تحاول الاستناد الى هذا السند الشعبي الذي لا يتم لها بسهولة. اما اذا تم لها ذلك بالقوة وحدها فلا يكتب له الدوام امداً طويلاً. هذا هو السر في ان قيمة الدولة التي لاتماسك بين اجزائها او وحدة اتجاه بين افرادها هي صفر على اليسار. اذ ان النجاح في اي مشروع، سياسياً كان او اقتصادياً يتوقف بالدرجة الاولى على الامن والاستقرار. ولاشك ان استقراراً كهذا الذي نحن في صدده لا يتم لاية حكومة الا اذا كانت الاكثرية فيها تشعر بالمنافع التي تجنيها من هذا الكيان الذي هي عماده. فكم سعيدة تلك الامة التي يدق قلب كل فرد من افرادها لنفس الغاية النبيلة وهي حب الوطن والاستعداد للذود عن حياضه بكل غال ورخيص. ويقول الدكتور "ان كل دولة من الدول المنبعثة عن تجزء الامبراطوريات تعوج بعد انكشافها ونموها ضمن شروط قومية وتحاول تكوين اتحادات اقتصادية او سياسية وذلك باشكال جديدة. ولكننا لا نجد في هذا القول ما يؤيد نظريته الرامية الى ضرورة الاتحاد بين الشعوب باي ثمن بل نرى فيه ما يؤيدنا نحن في اعتقادنا بوجوب تحري عنصر المنفعة قبل التفكير في اي تكتل او اتحاد كما ان القوة في نظرنا يجب ان تكون احدي نتائج هذا التكتل او ذلك الاتحاد، لا ان تكون هي عاملة وكما قال الدكتور نفسه اذا وجدنا بان مشروع الجامعة الاوروبية لمسيو برياند لم يكتب له النجاح فليس السر في اخفاقه التنافس الموجود بين المدنية الراسمالية والاشتراكية او الجدل القائم بينهما وانما السر يكمن في الخطوط التي رسمها العاملون على تنفيذ ذلك المشروع لادخال الحكومات الهزيلة ضمن تكتلات دولية قوية ادخالاً مخالفاً لطبيعة الوحدة المتجانسة الاجزاء شانهم في ذلك شان الحكومات التي تحاول تكوين وحدات من الشعوب غير المتكافئة التي تحكمها دون ان تفكر في انكشاف كل منها انكشافاً طبيعياً او حصرها كيفية هذا الانكشاف بالطريق الذي ترسمه له وتعمل على تنفيذه بالقوة.

ان اغرب مظهر من مظاهر الفكر لدى الدكتور شكري قد يتجلى في اعتباره للنظريات العلمية متحولة غير ثابتة كعقيدته الشخصية واتجاهاته. اذ بينما وجدناه بالامس يتغنى بالقومية الكرديّة ويشيد بفوائد الاعتراف بهذه القومية وبمحاسنها ويتكلم بحرارة عن عدم امكان ادخال الاكراد في الجامعة الطورانية وعن مخالفة مثل هذه المحاولة لطبيعة الاشياء ووجدناه يقول بنظرية حق تقرير المصير) ويؤيدها وينكر على الاتراك محاولتهم لتترك الاكراد وغير ذلك بشدة وحرارة يعود اليوم ويصف لنا بنفس الشدة والحرارة مضار تبلور القومية الكرديّة ويقول بضرورة ادماج الاكراد في الجامعة الطورانية وفوائد امتصاص القومية التركية للقومية الكرديّة. كما يتكلم عن المصائب التي قد تتولد لبعض الشعوب عن ادارة نفسها بنفسها ويتساءل بسذاجة مصطنعة عن الاسباب التي تدعو الاكراد الى عدم الرغبة في الاندماج في القومية التركية، ولكن يجب ان لا يغرب عن بال الدكتور بان اقواله هذه ومدعياته لا تؤيدها النظريات العلمية التي كانت تؤيد عقيدته بالامس وان البون شاسع بين العقيدة المبنية على العلم وبين الاجتهاد المنبعث عن العاطفة اذ ان الامة التي لاتجد بالامس مجال النمو والتكامل في احضان امة اخرى سوف لاتجد هذا المجال لا في اليوم ولا في اي يوم اخر في المستقبل.

وهذا مما لاشك فيه كآية بديهة رياضية. والذي لايقر بهذه الحقيقة فانه يذهب الى خارج نطاق البحث العلمي وقد يكون مدفوعا الى ذلك بدافع لايمكن تقدير ماهيته بسهولة اما الذي لاشك فيه هو انه ليس من المقدر لاي شعب من الشعوب التي ادركت عصرنا الحاضر ان ينسى تقاليد امته ويهمل تاريخها ولغتها القومية ويجنح للتمثل الى قومية اخرى او يندمج فيها. ولهذا السبب فان محاولة اية امة من الامم المعاصرة امتصاص امة اخرى وتمثيلها لا تعد عملية طبيعية كما ان على الدولة التي تحكم شعوباً وعناصر مختلفة ان لاتفكر بمثل هذه العملية غير الطبيعية مطلقاً. اذ ان قيامها بعملية من هذا النوع بعيد كل البعد عن ايصالها الى النتيجة المتوخاة من تلك العملية بل ان مثل هذا التشبيث قد يجعل من الشعب المراد تمثيله فئة ناقمة على حاكميها قد لايفيد معها غير عملية البتر التي ليست من مصلحة الدولة وعلى كل حال لا يجب الاقدام عليها الا بعد اليأس من الاصلاح ومن جعل ذلك الشعب عضواً نافعاً في جسم

الامة وتحويلها الى قوة مدركة ترى من مصلحتها التكتل مع القوى الاخرى والاندماج معها لصالح الوطن المشترك والدفاع عنه باخلاص لاغبار عليه.

ان العمل بغير هذا الاسلوب لا يكون بلا ريب. مضمون النجاح وقد لا يولد الا نتيجة واحدة وهي: النتيجة التي اولدتها السياسة العثمانية المتبعة تجاه الشعب الارمني في البلاد التركية. ان سياسة حكومة الاتحاديين الترك الرامية الى التمثيل والتهجير واخيراً الى القتل والامحاء لم تجد الا تراك نفعاً ولم تؤد الى القضاء على ذلك الشعب الامن ابدأ بل انه رغم كل تلك المجازر وبجروحه الدامية في القلب وهو خارج الحدود التركية. فما هي فائدة الترك من هذه النتيجة؟ انها لا شئ! وبالإضافة الى ذلك ان تلك السياسة الهوجاء قد اولدت دولة ارمنية تطل على المملكة التركية من وراء الحدود وتربص لها الدوائر دائماً وابدأ، اننا لانكر ان العصور الماضية قد شاهدت امتصاص الامم الحية لبعض الاقليات المندمجة فيها واختفاء بعض الشعوب من على مسرح التاريخ نهائياً، ولكن الذي يجب ان لاننساه هو تبدل شروط الحياة السائدة في تلك العصور وانقلابها الى ضدها في هذا العصر على طول الخط.

كما ان بعض الصفات القومية وشروط الحياة الخاصة بالشعب الكردي تجعله من الشعوب ذات المناعة الممتازة ضد التمثيل الى اي شعب اخر مهما كانت قابليته في الامتصاص. وفي ثنايا هذه الصفات والمناعة الممتازة يكمن سر تمسك الاترك بلغتهم القومية واعتبارهم التغني بها مثلهم الاعلى في هذه الحياة الدنيا. وبالإضافة الى ما تقدم فانهم بدأوا منذ زمن باحياء اداب اللغة الكردية وجعلوها نقطة الانطلاق لنهضتهم القومية.

كان يقول الدكتور حتى الامس القريب ليقول الاترك ما يقولون وليفكروا كيفما يشاؤون. اننا معشر الاكراد لا نرضي عن لغتنا القومية بديلاً ونريد ان نحافظ عليها من العبث كما نريد التصرف في محاصيل كدنا وفي نتاج جهودنا واتعابنا.

اما انقلاب الدكتور من حال الى آخر وعدم استقراره على رأي معين كما يبدو من دعوته للاكراد الى تركهم لغتهم القومية واندماجهم بالجامعة التركية باعتبارهم من اصل طوراني حسب زعمه لايزعزع عقيدة الاكراد ولا يؤثر قيد انملة على تمسكهم بلغتهم واعتبارها في مقدمة مطالبهم القومية. لان الاكراد قد نجوا كما يعرف الدكتور منذ زمن طويل من الاخطار المحدقة بقوميتهم واجتازوا المراحل التاريخية التي تؤدي الى ضياع الشخصية القومية تحت تأثير عوامل الدولة المشتركة او الدين المشترك

والمدينة المشتركة. ومما لا يخفي ان الاكراد باعتبارهم من الشعوب الارية قد يعتبرون عائلة واحدة مع الشعب الفارسي ولكنه رغم ذلك فقد عاشوا وايامهم الافاً من السنين جنباً الى جنب وفي وطن مشترك واحد دون ان تتأثر لغتهم باللغة الفارسية القريبة منها جداً. واذا كان الامر كذلك بالنسبة الى الشعب الفارسي فيكيف حال الاكراد بالنسبة الى الشعوب غير الارية التي تختلف عن الاكراد اختلافاً كبيراً من حيث العرق واللغة والتقاليد؟ فهل يعقل ترك الاكراد لغتهم وتقاليدهم القومية والاندماج بالقوميات الاخرى والتمثل اليها بعد ادراكه هذا العصر؟ اننا لو فرضنا ان في قسم من كُردستان وفي غفلة من العالم المتمدن قد جرت محاولات معززة بقوة السيف والمدفع لتمثيل الاكراد تمثيلاً سطحياً فان توزع الاكراد في مختلف الممالك والبلدان قد يجعلهم في منجاة من هذه المحاولة. محاولة التمثيل والامتصاص غير الطبيعية في الاقسام الاخرى من الوطن مما يسهل عليهم المحافظة على لغتهم وازدهارها وعلى تقاليدهم القومية واحيائها كما هو الحال في الوقت الحاضر من حيث اختفاء اللغة الكُردية في بعض الجهات وازدهارها في جهات اخرى. وانتشار الادب الكُردى ونموه في العراق وفي غير العراق في وقت يعتبر هذا الادب الحي من المستوردات الممنوعة في بعض الاقطار الاخرى. فلا يستبعد للامة الكُردية التي قدر لها ان تعيش تحت تيارات سياسية مختلفة الاتجاهات نمو بعض اقسامها مقابل ضمور قد يحدث في بعض اقسامها الامر الذي لا يستحيل معه ادامة نهضتها القومية وشمول هذه النهضة سائر اقسام البلاد الكُردية ومنعها من الانصهار في بودقة التمثيل والاندماج في القوميات الاخرى.

هل لاترون امكان ذلك؟ فلنراجع مايقوله العالم التركي المعروف ضياء كوك ألب^{٢٨} الذي زعم الدكتور شكري بانه احد القائلين بامكان تمثيل الاتراك للشعب الكُردى، فقد قال هذا العالم التركي (الكُردى الاصل) مانصه: «هناك اقواماً قد ذيبوا نهائياً في بودقة القوميات الاخرى ولايقدر لهم العودة الى الحياة مرة اخرى مطلقاً كالغاليين الذين انصهروا مع اللاتين والفرانق وفقدوا شخصيتهم القومية ولذلك فلا يمكن انبعث لغة الغاليين وقوميتهم وظهورها على مسرح الحياة ابداً ولكنه هناك كثيراً من الاقوام والشعوب قدر لهم البعث بعد فقدهم شخصيتهم القومية ولغاتهم. وان

^{٢٨} هو من اصل كُردى ومن اهالي دياربكر كان استاذاً للاجتماعيات في جامعة استانبول وكان من احد زعماء الاتحاديين ثم انتقل الى انقره بعد الانقلاب الكمالي واصبح من زعماء تركيا الحديثة.

الحركة الاولى لهذا الانبعاث القومي تبدأ على الدوام مع انبعاث اللغة وعودتها الى الحياة، كالجيكين في النمسا فقد استيقظوا فجأة على اثر حركة قومية وعادوا الى الحياة بعد ان كانوا قد ذابوا في القومية الالمانية وتمثلوا اليها فقد عادت لغة (جه) وادبها الى الحياة وانبعثت الامة الجيكية بعد موتها.

كما ان انبعاث كل من الشعب الايرلندي في انكلترا وشعب اكرانيا في روسية مظهر من مظاهر البعث بعد الموت. ان اروام قره مان وكثير من الارمن في تركيا عادوا وتمكنوا من تعليم لغاتهم القومية الاصلية بعد ان تمثلوا الى القومية التركية تماماً مدة طويلة من الزمن)).

فلنرجع الى الدكتور ولنسأله: لماذا يحاول الايرلنديون الانفصال من شعب عظيم كالشعب السكسوني المعروف بديمقراطيته وحبه للحرية وما هو السر في بذل هذا الشعب القريب الى الشعب الانكلوسكسوني كل غال ورخيص في سبيل الخروج من الجامعة الانكليزية وللتخلص من حكم اكبر دولة ديمقراطية في العالم؟ وما هو العامل الذي دفع بكافة العناصر غير التركية ان تتحفز وتثور وتضحى وتسفك الدماء في سبيل الانفصال في سبيل التحرر والانعقاد من ريقة الترك بعد ان عاشوا واياهم جنباً الى جنب تحت ظل الرؤية العثمانية.

تلك الرؤية الحبيبة التي ظلت الوان من الشعوب تحارب من اجلها ومن اجل كرامة الامبراطورية العثمانية المتمثلة فيها تحت اسوار فينا وفوق جبال الكاربات والاطلس وقفقاسيا وفي صحاري فزان وطرابلس والجزيرة العربية واليمن وفي عرض البحار والمحيطات، ماذا كانت النتيجة؟ هل تسمع الان صدى لتهاليل ابطال العثمانيين المسلمين من عرب وكرد او من غيرهما من الشعوب؟ اين اختفت تلك التهاليل والتكبير في سبيل مجد الاسلام المتمثل في الخلافة؟ هل تفرقت كل تلك الشعوب المكونة للجامعة العثمانية ايدي سباً بعد تلك الحياة الموحدة الطويلة والمليئة بالامجاد والمفاخر؟ الم تكن النتيجة التفرق والانقسام وتكوين دويلات وامارات؟ لماذا؟ لان عناصر التوحيد كانت تعوز الجامعة المسماة بالجامعة العثمانية. وذلك رغم انصهار الشعوب المكونة لها انصهاراً تاماً فيها مئات من السنين واهم تلك العناصر هي اللغة والدم والتقاليد الخاصة بكل من تلك الشعوب. لاشك ان وضع عناصر مختلفة في اناء واحد لا يكفي لتكوين مركب منها بل ان ذلك يحتاج الى عالم

بطبائع العناصر وبعوامل تفاعلها لاختيار العناصر القابلة للامتزاج وتقدير النسب اللازمة لتوليد المركب.

فالوطن المشترك بالنسبة الى شعوب مختلفة كالاناء بالنسبة الى العناصر فكما ان تلك العناصر لا تتفاعل ولا تتحد بمجرد اجتماعها في الاناء الواحد كذلك حال الشعوب فلا يمكن امتزاجها وتكون امة واحدة منها ما لم تنبع بين ضلوعها افراد تصعد الى الحكم لتسوس هذه الشعوب سياسة العالم الحكيم وتقودها الى الوحدة ومن ثم الى التفاني في سبيلها. وان الحكومات التي تنبعث من افرادها كالتي ننشدها لا تطلب من شعوبها التخلي عن قوميتها لنفرض عليهم قومية معينة بالذات وانما تتخلى هي عن القومية لتكون محببة الى نفوس الشعب جميعاً وموضع ثقتهم واعتمادهم على حد سواء. لان المملكة التي يتكون شعبها من العرب والكرد والترک او اي عنصر اخر لا يمكن ان تحكمها حكومات ذات قومية معينة من هذه القوميات كما لا يجوز بنظرنا تشكيل حكومة على اساس تمثيل هذه القوميات او الطوائف، ان في كلتا الحالتين طريق لانشقاق الامة وتفرقها الى شعوب وطوائف، وبرز مثال لتأييد هذا القول هو ما سببته النخمة الطورانية في تركيا مع ظهور جمعية الاتحاد والترقي من النعرات بين العناصر والطوائف غير التركية وما انتجته تلك النعرات من ويلات وكوارث على تلك الامبراطورية المترامية الاطراف وعلى زعماء جمعية الاتحاد نفسها خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها. لقد اشرفت تركيا على الهلاك نتيجة تلك النعرات المؤسفة ولكن الله بعث بمصطفى كمال ورهط من الوطنيين الفدائيين فانقذوها من الهلاك باعجوبة فوقفت الجنازة على قدميها مرة اخرى ونفضت عنها غبار الذل ولكن بعد تضحيات لاحد لها وبعد ان فقدت البلاد العربية كلها وقسماً كبيراً من سائر اجزاء الامبراطورية.

لقد ابتعدنا عن الصدد، فلنرجع الى الموضوع ان الامة الكردية لم تفقد شخصيتها كما انها لم تنس لغتها القومية وانما مدركة تماماً لشخصيتها القومية ولها لغة حية جذابة تتكلم بها وتستعملها في ميادين الشعر والادب وفيها من المزايا والمرونة تجعلانها في مصاف اللغات الحية من حيث قابلية الاستعمال في ميادين العلوم والفنون. لذلك فان الضغط الواقع على هذا الشعب في بعض الجهات ومنع لغتهم من التداول والانتشار في تركية او في غيرها من البلدان لا يمكن قط ان يؤدي الى ضياع شخصيتهم كامة لها كيائها الخاص او نسيانهم للغة الكردية بل ان اية رجة قد تحدث

في البلاد الاخذة بخناق الاكراد سيؤدي حتماً الى اجتماع اجزاء هذه الامة المتفرقة كوحدة متجانسة ومتماسكة الاجزاء لتعيد دورها على مسرح التاريخ شأنها في ذلك شأن الامة العربية او اية امة من الامم وللإيضاح نعود الى اقوال الاستاذ ضياء كوك الب العالم الاجتماعي التركي الجليل السابق الذكر ان يقول: «ان القوم بدخوله في دين مشترك وفي دولة مشتركة ومدنية مشتركة يفقد شخصيته ومن ثم يعود ويظهر في الميدان باسم الملة (الامة) بعد تخليص شخصيته من الحياة المشتركة الثلاث الانف الذكر. فان القوم في الفترة الطويلة جداً التي كان يعيش فيها تلك الحياة الثلاث المشتركة تصيبه تحولات كبيرة. لذلك فعند ولادته مرة اخرى بشكل الامة ليس تماماً ذلك القوم. بل انه تغير نوعاً ما. ولهذا السبب فلايحاول العودة الى الماضي بشكله السابق ولايتخذ هذه العودة مفكورة له. ان القوم ضمن هذه الحياة الثلاث حاكماً كان او محكوماً فانه يتكامل على الاغلب. وذلك لمروبه من اصطفاء لساني وديني ومدني ولعثوره على فرصة انتخاب احسن النماذج منها. وبصورة خاصة اذا كان القوم محكوماً فقد يأخذ تحت تأثير الضغط شكل امة لاطبقية ديمقراطية لا اثر فيها للاشراف والاقطاعيين اي بشكل امة متجانسة من كافة الوجوه».

ومما تقدم نفهم ان القوم قد لايصبح مندمجاً مع قوم اخر نهائياً ولا يعتبر منصهراً معه لتمثله الى ذلك القوم الاخر، ان انتباه الامة تكفي لحياء القوم مرة اخرى. ولكن الامة الكرديّة تمر فعلاً من ذلك الدور، دور الانتباه والنهضة. وان بوادر النهضة ظاهرة واضحة في العراق. في سورية وفي ايران، حتى وفي امريكا وبلاد الكوكاس التي تنشر فيها مئات الكراسات والكتب باللغة الكرديّة ومعنى ذلك انه بالرغم من محاولة التمثيل المستمرة في تركيا وبالرغم من الضغط الواقع على الاكراد في كل مكان والاساليب غير المشروعة التي تتبع في قمع الحركة الفكرية والعراقيل التي توضع امام انتشار اللغة الكرديّة والادب الكردي وتاريخ الكرّد، فان مساعي شباب الكرّد المثقفين اخذت تتكلل بنجاح باهر وتنتج اينع الاثمار. واننا نود بهذه المناسبة ان نسجل على حكومة العراق ضغطها الشديد على حصر الثقافة الكرديّة في نطاق جد ضيق بالنسبة الى بقية الممالك التي تقسم كرّدستان. ونرى انه من حقنا الاشارة الى هذه النقطة بالنظر لما للاكراد من حق محاسبة الحكومة بشأن هذا الضغط السياسي الاخذ بخناقهم وهم قد يشكلون ثلث مجموع سكان المملكة ومن حق كل كردي

التحري عن سر تاخر العراق في فتح المجال امام الشعب الكُردي ووضع العراقيين امام نمو الثقافة الكُرديّة نمواً طبيعياً. في حين ان المؤمل هو ان يكون الاكراد في العراق في مقدمة الاكراد في البلدان الاخرى في حمل مشعل الثقافة واناثة الطريق لهم. ولكن ما نراه باسف بالغ هو ان اكراد العراق مفتقرون حتى الان للتزود من زاد الثقافة الكُرديّة المنتشرة في سائر اقسام كُرديستان الواقعة ضمن الممالك التي يعتبرون فيها من الاقليات المهملة بالنسبة الى ما هو عليه الاكراد في العراق. ولا نعتقد بان سياسة العراق هذه المتبعة مع الاكراد هي سياسة رشيدة او يمكن اعتبارها بانها سياسة ناجحة. قد يقال بان للعلاقة الودية التي تربط العراق بالجمهورية التركية دخلاً في هذه السياسة ولكنه اذا كانت لهذه العلاقة الطيبة قيمة في نظر الحكومات العراقية فان قيمة ارتباط اكراد العراق بوطنهم يجب ان لاتقل عن قيمة تلك العلاقة بين الدولتين.

والحقيقة اننا لانفهم لماذا يكون تاثير هذه العلاقة الحسنة سلبية على سياسة الحكومة العراقية مع الاكراد؟ اذ باعتقادنا ان حسن التفاهم الموجود بين تركيا والعراق كان يجب ان يوجه سياسة الدولتين لصالح الشعب الكُردي لايجاد خطة موحدة يسار عليها في المملكتين تاميناً للتوازن. اذ ان السياسة المتبعة مع الاكراد في العراق مهما يكن مصدرها او اسبابها لاتولد نقمة هذا الشعب الا ضد العراق ورضاء العراق بهذه النتيجة رغماً عنه لايفسر الا بضعفه وانقياده الى الضغط في مملكة العراق على حرية العرب المواطنين ارضاء لايران او تركيا؟ فلنترك مقدرات الاكراد القاطنين في خارج المملكة العراقية جانباً ولنأت على الاكراد القاطنين في العراق. فهل هم من ابناء المملكة؟ فلماذا يجرمون من النمو والانكشاف داخل حدود هذه المملكة التي هي وطنهم؟ هل ان هذا المنع وهذا الجفاء مع الاكراد هو ضرب من السياسة؟ رحماك يا رب؟ فلماذا نسمى اذا المساعي المبذولة من جانب التشكيلات العلمية الروسية ودوائر ثقافتها في سبيل تكامل الاكراد على اساس قومي، ودعوة تلك المؤسسات الى اجتماع مؤتمر شعبي في تفليس لتدقيق المساعي المبذولة منذ بداية السنة المنصرمة حتى الان وجمع هذه المؤسسات الثقافية كافة عناصر اللغة الكُرديّة لغرض تكوين لغة الادب ولاسكان الاكراد الرحل في القرى وتدريب المعلمين الاكراد المتخرجين في دار المعلمين ب(اريوان) طلاب وطالبات الكُردي بلغتهم الاصلية في مدارس البنين والبنات في قرى اذربيجان الايرانية والروسية؟ في حين ان الاكراد في العراق رغم

تكوينهم جزءاً مهماً من المملكة العراقية ورغم صراحة الدستور العرقي بحقهم في ممارسة لغتهم وتقاليدهم ورغم تضحياتهم الكثيرة في سبيل هذا الوطن المشترك وتمسكهم بالوحدة العراقية ورغم اخلاصهم للعرش والتفافهم حوله بعزم وايمان يحرمون من ممارسة كل نشاط ثقافي وادبي ومن دراسة تأريخهم القومي وتوضع امامهم كل العراقيل المشروعة وغير المشروعة عند محاولات بعض مفكرهم اقناع الجهات المختصة بمختلف مراحل الدراسة او تدريس اللغة الكُردية ولو في دور المعلمين لتأمين امكان تخريج معلمين من غير الكُرد ملمين بمبادئ هذه اللغة تمكنهم على التفاهم مع الاهلين لتمشية امور معيشتهم على الاقل وذلك عند تعيينهم في المناطق الكُردية حسب خطة الحكومات العراقية التي تسير عليها في ترجيح تعيين المعلمين في المناطق التي يجهلون لغاتها المحلية لاسباب سياسية التي تغطي ابدأ على كل خطة اخرى قد يرى صلاحها المصلحون المختصون.

بعد هذه الكلمة الموجزة التي اوردناها استطراداً والتي نتمنى لو يسع صدور رجال الحكم لقبولها وعطفها على نوايانا الحسنة نعود الى الموضوع الى الدكتور شكري سكبان ونقول:

لقد جاء في الصفحة ٢٢ من رسالته التركبية هذه العبارات التالية بالنص: «ان كُردستان تنقسم بين ثلاث دول كما كان حال بولونيا في الماضي تماماً. وان اقدام اية دولة من هذه الدول الثلاث يوماً ما على اجراء تنظيم سياسي في القسم الواقع ضمن مملكته سيجعل هي المسيطرة على عقول الاكراد قبل عواطفهم وربطهم بالدولة باوثق الرباط واجتذابهم القسمين الاخرين من الاكراد والحاقهم ببلاد ما بكل سهولة». فهل كان يتصور عند توجيهه هذه الكلمات الى احد وزراء الجمهورية التركية وقوع مثل هذا العمل من احدي الدول الثلاث التي تقسم بلاد كُردستان في يوم من الايام؟ اذا كان الدكتور شكري يعتقد بانه يوماً ما ستحدث المعجزة وقد تتسامح احدي الدول الثلاث في اجراء (تنظيم سياسي) في الاقسام الكُردية من بلادها، فما الذي دعاه الان الى تغيير عقيدته؟

اننا رغم ادعاء الدكتور بكونه احد المتحررين المتمسكين بحرية الفكر نجزم يقيناً بانه لايجيبنا على هذا السؤال. الا اننا لانود ان نترك الدكتور في حيرته وانما نذكره بقصة بولونيا نفسها التي سبق ان تطرق اليها في صدد بحثه عن انقسام

كردستان بين دول ثلاث، ونقول: ان الدول الثلاث التي كانت تقسم بولندا فيما بينها كانت اكثر قوة وجبروتاً من الدول التي تقسم كردستان في الوقت الحاضر.

كما ان احكام الاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدول في العهود الماضية كانت محلاً للاعتماد اكثر منها في هذه الايام وبالرغم من ذلك كله كانت بولندا المقيدة بسلاسل تلك الدول القوية المتفقة فيما بينها على اقتسامها تمكنت في النهاية من تمزيق تلك القيود والسلاسل ومن اكتساب حريتها واستقلالها بعد ان عجز نابليون من استحصال تلك الحرية من غاصبيها واهدائها الى ذلك الشعب المنكوب^{٢٩}

ان هذه الحقائق هي التي تدعو المدركين من رجال السياسة الى تدبير امور الممالك بالحكمة والتعقل وذلك لان القوة لا تجدى نفعاً في كل وقت ان لم تكن وراء استعمالها عين باصرة وعقل راجح. ان كردستان كبقية الاجزاء المنسلخة من الامبراطورية العثمانية تمر الان بادوار تاريخية سبق ان مرت بها كل واحدة من تلك الاجزاء قبل انسلخها من الامبراطورية بفرق واحد وهو اختلاف الزمن. ان الحبات لا تسقط كلها من المنخل مرة واحدة. كما ان الشمس المشرقة قد تطل في افاق بعض اقسام الدنيا الى الوقت الذي يمتد الظلام في بقاع اخرى. هذا ما يؤمن به الاكراد الذين قدر لهم ان يروا شيئاً من النور في الجهات التي يحيون فيها الان!

ان رجال الحكم في تركيا لو كانوا على قدر كاف من المرونة والاعتدال وحسن السياسة مع الاكراد بصورة خاصة لكان بإمكانهم تحويل مجرى التاريخ لفترة ربما كانت طويلة الا ان الاسلوب الذي اتبع في ادارة الاقسام الكردية من البلاد وسياسة الشدة والقمع المطبقة مع السكان لسبب او بدونه كانا من العوامل المفرقة بينهم وبين الكرد. كما لاتزال لتلك السياسة اثرها العميق في نفوس الاكراد الذين كلفوا بثوراتهم الدامية وحركاتهم التحريرية الاستقلالية، الجمهورية التركية ضعف ما اصابهم من الخسائر المادية والمعنوية دون شك. هذا فضلاً عن انضمام السياسيين من الاكراد الهاريين الى خارج تركيا الى اعداء الجمهورية والى المتربصين لها الدوائر.

ولكن الدكتور يتناسى كل ذلك ويستمر في القاء دروسه ويحاول ان يفهمنا فائدة التمثل الى القومية التركية وعدم وجود الخوف على الاكراد من هذا التمثل ويذكر لنا تمثّل

^{٢٩} ان قصة محاولة نابليون الاول استرداد استقلال بولندا من روسيا خلال سفره اليها واعادته الى بولندا معروفة في التاريخ.

كثير من القوميات كلياً أو جزئياً الى قوميات اخرى في بعض ادوار التاريخ والفوائد التي اكتسبها القوميات الضعيفة بعد امتصاصها من جانب القوميات التي كانت اقوى منها وبهذا الاسلوب العلمي او بالاحرى السياسي يريد تخدير اعصاب الاكراد ناسياً بان الشعب الكردي الواعي لا يتلقى منه هذه السفساف الا الهزاً والسخرية وان موقفه من الاكراد وهو يلقي محاضراته هذه ليس موقف العالم الباحث من تلامذته ومريديه وانما هو موقف مشعوذ دجال قد يضحك سامعيه ببعض اللغو والهذيان. «ولكن المسألة بالنسبة الى اكراد تركيا ليست مسألة تمثيل او عملية امتصاص. وانما هي مسألة اتحاد شعبيين {يقصد الشعبين الكردي والتركي} من جنس واحد فقط»، وبهذه الكلمات البريئة في الظاهر يحاول تغليف الحقيقة الرهيبة وهي انكار وجود الكرد على وجه البسيطة وبعبارة اوضح القضاء على الشعب الكردي قضاء اجماعياً.

اما المضحك المبكي جداً من اقوال الدكتور هو قوله: «ولكنه يكفي ان لا تلجأ تركيا الى استعمال الشدة في هذه العملية». فلم نفهم السبب في توجيه هذه النصيحة الثمينة الى الترك؟ اليست العملية في نظر الدكتور عملية توحيد شعبيين من جنس واحد فقط؟ اذا ما الذي يدعو الاترك الى استعمال الشدة؟ او ما هو السبب في عدم استجابة الاكراد الضعفاء المتأخرين للنداء الاتحادي الموجه اليهم من ابناء جنسهم الاترك الاقوياء اصحاب السلطة والحكم؟ هل تعرفون ماذا كان جواب الحكومة التركية لتلك النصيحة؟

انها ظلت تستمر على ضرب قري الاكراد بقنابل مدافعها وطياراتها تحت ستار تأديب الثائرين على نظام الحكم وقمع ثوراتهم. اذا كان هذا هو اسلوب التوحيد بين شعبيين من جنس واحد فلاشك في ان اتحاد الشعوب من اجناس متباينة كاليابانيين والامريكيين مثلاً قد تحتاج الى قنابل ذرية كالتى تفضلت وقدمتها امريكا الى اهالي هيروشيما و ناكازاكي في الحرب الثانية. ان ما نعرفه نحن هو ان كل هذه العمليات الارهابية لم تحمد جذوة النار المشتعلة في الصدور. وان الجرح الدامي في تلك الصدور تتوسع عمقاً بنسبة تقلصه الظاهري عرضاً وسطحاً وان العلاقة الروحية بين الشعبين المسلمين تتباعد وتتعرض يوماً بعد اخر ولكنه تحت غشاء رقيق قد يحتاج النفوذ الى ما ورائه الى شئ من البصيرة.

قد يعتقد الاترك بان هذه السياسة هي طريق الوصول الى تمثيل الاكراد ودمجهم بالشعب التركي نهائياً كما يجوز ان الدكتور شكري سكبان يعتقد بان طريق

الوصول الى مآربه الشخصية هو في هذا التحول في مسلكه والتنكر لمبادئه التي اعتنقها في الماضي ولكننا لا نتركه ان يستمر في احلامه الحلوة بل نسلط عليه كابوساً مزعجاً يجثم على صدره حتى يكدر مجرى احلامه الحلوة ويغيرها الى احلام مزعجة مرعبة قد لا يتذوق لذة الاستيقاظ بعدها الا وهو غارق في العرق.

هل نسي الدكتور ما تفضل واوردّه في رسالته التركية التي نشرها في سنة ١٩٢٣ حول ماتقوم به الاتراك من محاولة امتصاص الشعب الكردي وادماجه في القومية التركية؟ اذا كان قد نسي ذلك فليسمع الى ما قاله هو بالذات في تلك الرسالة: ((قبل اربعمائة سنة جرت محاولة اخرى لتمثيل الاكراد الى القومية التركية بقوة السيف ولكن المحاولة تلك بائت بالفشل. فالان كيف يمكن للترك بترائه القومي الهزيل امتصاص الكرّد وتمثيلهم؟ لو ان تمثيل عنصر غريب كان يمكن ان يتم بهذه اسهولة فلماذا لم يكن التوفيق حليف المانيا التي حاولت تمثيل البولونيين (له) القاطنين حوالي (بوزن) اي منطقة بولندا الالمانية؟ واننا نعلم بان لغة التعليم في جميع مدارس المنطقة {اي منطقة شرقي المانيا} كانت اللغة الالمانية وحدها كما ان مختلف العقوبات والاضطهادات كانت من نصيب الناطقين باللغة البولندية ولكن رغم كل ذلك فان الشعب البولندي القاطن في هذه المنطقة (بوزن) والمندمج بالشعب الالمانى لم يتعلموا كلمة المانية واحدة واصروا على البقاء ببولونيين (له) ابداً فاذا كانت المانيا قد عجزت عن تمثيل الشعب البولندي اي شعب شرقي المانيا) وذلك رغم قدرتها العلمية المعروفة وتراثها الضخم ورغم ما خصصت من المبالغ الخيالية في ميزانية مصارفها لهذا الغرض فكيف يمكن للاتراك ان يتصوروا النجاح في محاولتهم تمثيل الاكراد في عصرنا هذا اي في عصر القومية مع علمهم بتعصب الشعب الكردي لقوميته ذلك التعصب الذي هو فوق كل مناقشة)).

اذا كان المسؤولون لا يفهمون الاكراد او يجهلون التيارات القومية في يومنا هذا ويتغافلون عنها او اذا كانت هناك بينهم ادمغة تعتقد بنجاح خطة التمثيل التي يسيرون عليها او يرضون بضياح اوقاتهم الثمينة في هذا السبيل فان مسؤولية نتائج اعمالهم هذه تقع على عواتقهم وحدهم". افهل تريدون اقوالاً ابلغ من هذه التي صدرت من قلم الدكتور نفسه للرد عليه وهو ينطق او بالاحرى يهذى بلسان الدكتور رقم ٢٢.

فاستمعوا الى متناقضات الدكتور وهو يذيع رسالته الفرنسية التي يقول فيها: ((... لذلك فان الاكراذ باتحادهم مع الترك الذين ينتمون واياهم الى عرق واحد سيشكلون امة تركية جديدة يدق قلبها القوي بعد الان في سبيل غاية واحدة كما ان دقات ذلك القلب القوي ستثير الهمم وتولد في الامة الجديدة حركة دائمة تشبه حركة الخلايا قد لاتقف امام تكتلها ومن ثم تفاعلها وامتزاجها نهائياً اية قوة اخرى...)).

والان فلنناقش الدكتور في رأيه حول اللغة الكُردية والتدريس بهذه اللغة، فانه يقول: ((منذ اعلان الهدنة { يقصد بعد الحرب العالمية الاولى } كانت لغة التدريس في لواء السليمانية اللغة الكُردية، كما انه منذ اكثر من ثمانية سنوات { قال هذا في سنة ١٩٣٣ عند نشر رسالته الفرنسية } اصبحت هذه اللغة اي اللغة الكُردية لغة التدريس في جميع انحاء المملكة التي تتكلم اكثرية الاهالي فيها باللغة الكُردية. ولكن النتائج التي استحصلت من استعمال هذه اللغة في التدريس كانت قريبة من لاشئ!)). اني اتفق مع الدكتور في ادعائه هذا واؤيده في حكمه على النتيجة التي اشار اليها في قوله. خاصة فانني باعتبار كلامه هذا مؤيداً للملاحظات التي سبق ان ابديتها حول تاخر العراق في رعاية الثقافة الكُردية وفتح المجال امام نموها وانكشافها على الوجه اللائق اراني ملزماً بتقديم واجب الشكر اليه، الا ان النقطة التي اختلف عندها مع الدكتور هو اعتقاده بان السر في عدم انكشاف الثقافة وفي النتيجة غير المرضية التي ظهرت من ناحية التدريس في المناطق الكُردية كان في استعمال اللغة المحلية اي الكُردية). وذلك لان المدارس التي قد فتحت في لواء السليمانية بعد الهدنة مباشرة كانت عبارة عن مدرسة ابتدائية واحدة ومدرسة اولية ذات صفيين فقط في مدينة السليمانية وحدها ولمدة عدة سنوات ومن ثم قد فتحت في مراكز كل من قضائي حلبجة وجمجمال وقد الحقت بعدئذ بلواء كركوك وايضاً مدرسة اولية واحدة، وان هذه المدارس او تلك التي قد فتحت في السليمانية كانت محرومة من التدريس المنتظم على التقريب بسبب الثورات الثلاث المسلحة المعاقبة التي كانت قد حدثت خلال الفترة بين سنتي ١٩١٩-١٩٣٠.

هذا فضلاً عن ان هذه المدارس القليلة العدد كانت مفتقرة في الوقت نفسه الى الكتب، الى وسائل الايضاح والى جميع انواع لوازم التدريس كما كانت محرومة من ملاكات ثابتة وكاملة للمعلمين وبعيدة عن المراقبة وقد لا يصل اليها المفتشون وبعبارة موجزة كانت محرومة من كافة انواع العناية الحكومية وحتى الاهلية، الامر

الذي جعلها بعيداً من ان تعنون بمعاهد الثقافة والتعليم. الا انه رغم كل ما ذكرناه فانه بفضل جعل اللغة الكُردية لغة للتدريس الخاصة بسنة كاملة في مدة اقل من نصف السنة الدراسية بنجاح تام والتعويض عن الايام والاشهر التي كانت تغلق فيها المدارس بسبب حالة الثورة. كما ان نتائج سنوات الدراسة الخمس الواقعة بين سنتي ١٩٢٢-١٩٢٧ والتي استمرت فيها ثورة الشيخ محمود الاخيرة تعتبر نتائج جد عظيمة وموفقة بالنسبة الى مدارس السليمانية لمن له اطلاع بالامور ويتفوق طلاب السليمانية الناجحين خلال تلك الفترة العصيبة الموزعين على مدارس بغداد على اقرانهم خريجي مدارس الالوية الاخرى او على طلاب قسم من مدارس بغداد نفسها ولاشك ان الفضل في هذه النتيجة الباهرة غير المأمولة يعود الى جهود المعلمين من شباب الكُرد، والى جعل اللغة الكُردية لغة للتدريس كما اسلفنا.

ان الحكومة العراقية قد اظهرت بين سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٩ ميلاً الى تلافي التأخر الحاصل في معارف المنطقة الكُردية ففتحت بعض المدارس الالوية والابتدائية فيها وتساهلت في قبول بعض شباب الكُرد في دار المعلمين ببغداد كما شكلت لجنة مؤلفة من ثلاثة اشخاص من افاضل الكُرد للنظر في تدقيق الكتب المدرسية التي قد تترجم من اللغة العربية الى اللغة الكُردية ولكن مما يؤسف له هو ان هذه الحركة البسيطة ايضاً والتي استبشر بها المتفائلون لم تدم طويلاً بل انها توقفت فجأة بعد ترجمة وطبع بعض الكتب المدرسية لم يتجاوز عددها اصابع اليد هذا مع العلم بانها كانت كلها رديئة الطبع ركيكة العبارات ومشحونة بالاغلاط بحيث لم تكن تصلح للاستعمال تقريباً. هذا من جهة ومن الجهة الاخرى فان اللجنة نفسها قد اختلفت من الوجود واصبحت في ذمة التاريخ بعد سنوات قلائل من تشكيلها دون ان تبدي اي نشاط في مضمار الخدمة الثقافية الموكولة اليها. وقد شوهد في الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٣٠-١٩٣٥ ركود مخيف في الحركة الثقافية الكُردية فضلاً عن نفاذ نسخ الكتب التي لم يترجم^{٢٠} من كل منها سوى مائتي نسخة واختفائها من مكاتب المدارس. فاستمرت الجهات المسؤولة في مكافحة اللغة الكُردية بمختلف الاساليب ووضع العراقيل امام انتشارها في المدارس حتى بلغ الامر الى حد الغاء التدريس بها في

^{٢٠} كانت خطة المعارف تقتضي ترجمة الكتب المدرسية الموضوعة بالعربية والكُردية ولم تسمح لمدرسي الاكراذ تاليف الكتب المدرسية باللغة الكُردية مباشرة.

مدارس مدينة السليمانية نفسها فكان لهذا الاتجاه المؤسف اثره البالغ في تردّي المستوى العلمي لمدارس هذه المنطقة وفي انحطاط المستوى الثقافي للمناطق الكرديّة عامة. وانه لمن الخطأ الفاحش ارجاع اسباب هذه التاخر الى استعمال اللغة الكرديّة في التدريس، اما شباب الكرّد المثقفون وافاضل شيوخهم فقد اقتحموا كافة الموانع والمشاكل التي كانت تعترضهم وضحووا بكل غال ورخيص في سبيل احياء هذه اللغة وتدوين مجموعة نفيسة من الكتب الادبية والتأريخية بها. الا ان الحكومة قد اجمت عن تشجيع هذه الحركة الطيبة وامسكت عن تغذية النهضة الكرديّة بكل عناد.

في حين ان السياسة التي سار عليها المسؤولون مع الاكراد في قفقاسيا كانت على طرفي نقيض مع السياسة العراقية هذه على طول الخط وذلك حسبما جاء في رسالة نشرها (بيتهر روندوت) في باريس ان يقول فيها ان عدد الكتب المدرسية والتي طبعت بالحروف اللاتينية في مطابع الحكومة قد بلغ في الفترة الواقعة بين ١٩٢٤-١٩٣٣ خمسة وخمسون كتاباً في مختلف العلوم والفنون وقد وزع من هذه الكتب قبل سنة ١٩٣٣ حوالي ١٣٥ الف نسخة على المدارس وبالإضافة الى ما تقدم ورغم وجود قاموس كردي مطبوع في بطرسبورك في سنة ١٨٧٩، فقد صدر في السنوات الاخيرة قاموس كردي اخر يحتوي على ما يقرب من ثلاثة عشر الف كلمة وان هذا القاموس- الذي لم يتناول بالنظر لتدقيقات علماء الاكراد اللغويين الا جزءاً ضئيلاً من الكلمات الكرديّة- فانه قد سد فراغاً لا بأس به في خزانة المعارف الكرديّة.

فيتضح مما تقدم بان تأخر الاكراد في مضمار العلم والثقافة في هذه المملكة التي تعتبر الوطن الاصلي لهم لم يكن منشؤه التردّي في عنصرهم او نقص في قابلياتهم او مواهبهم بل انما يجب ان يعزى ذلك الى السياسة التقليدية المتبعة معهم دوماً دون الانتباه الى سقم هذه السياسة ونتائجها الخطيرة على روابط الاخوة والوحدة الموجودتين بين الكرّد واخوانهم الترك والعرب.

لاشك ان لمساهمة الاكراد المشهورين بذكائهم الحاد في اقامة المدنية التركية وقت السلم قيمتها كما ان لمساهمتهم في الذود عن حياض الوطن وقت الحرب وهم ابناء قوم جبلوا على القتال والنضال قيمتها ايضاً في تقوية روابط مثل هذه الشعب بالمملكة. وفي ازالة عوامل النقمة من قلوب ابناؤه كسباً للدولة قد لا يقدر باي ثمن خاصة ان الاكراد في العراق ليس لهم في الوقت الحاضر اية مطالب خارج نطاق ما ينص عليه الدستور او

مايمس الوحدة العراقية بقليل او كثير لذلك فانه ليس من الحكمة في شئ التعلل بحجج واهية والامتناع عن تنفيذ مطالبهم المشروعة وفتح المجال امامهم للتمتع بحقوقهم كاملة غير منقوصة وبحرية تامة ضمن حدود الدستور والقوانين العراقية وعلى سبيل المثال نقول: ان عدم تطبيق قانون اللغات المحلية في المناطق الكرديّة بصورة جدية من الاسباب المؤدية الى ترك اختيار لغة التدريس الى رغبة المعلم او ميوله ونزعتة او الى رغبة رؤسائه وميولهم مما ادى الى حدوث البلبلة والفوضى في التدريس من جهة والى نشوء تيارات فكرية يتخذون من صعوبة استمرار الطالب الكردي المتخرج من المدارس الكرديّة (اي التي يجرى فيها التدريس باللغة الكرديّة) على دراسته في المعاهد العالية حجة لمعارضتهم تنفيذ قانون اللغات المحلية ونلفت انظار هؤلاء المعارضين الى ان لغة التدريس في جميع اقطار الشرق (بما فيها الادنى والاوسط) هي لغة التكلم لكل شعب مهما كانت منزلته في هذا العالم باستثناء الشعب الكردي الذي فرض عليه استعمال لغة الحاكمين في اي بلد من البلاد التي يعيشون فيها.

ففي تركيا عليهم ان يقرأوا ويكتبوا حتى يتكلموا التركية كما في ايران اذ يدرسون ويكتبون بلغة ايران (الفارسية) وفي العراق بالعربية وهكذا. ولكنه قد غاب عن اذهان المسؤولين في هذه الحكومات ان الكردي الذي يتميز عن غيره بذكائه الفطري ليس اقل قابلية على متابعة دروسه واكمال دراسته العلمية بلغة غيره بعد اجتيازه مرحلتي الدراستين الابتدائية والثانوية بلغته القومية ولا نعتقد بان المخضرمين من رجال الدولة العراقية قد نسوا بان احد مطالب الشعب العربي في العهد التركي كان جعل التدريس في مدارس البلاد العربية ومن جملتها العراق اللغة القومية وقد نفذت الحكومة التركية فعلاً هذه الرغبة وقد حلت اللغة العربية محل اللغة التركية في كافة المدن العراقية قبيل انتهاء الحرب العالمية الاولى بمدة قصيرة ولا ندري لماذا كان العرب يصرون على احلال اللغة العربية محل اللغة التركية في البلاد العربية التابعة لتلك الدولة وفي وقت كانوا مضطرين لاكمال دراستهم العلمية في استانبول العاصمة باللغة التركية؟ هذا بالنسبة الى العراق حيث منح دستور المملكة الشعب الكردي حق التعليم بلغتهم او غيره من الحقوق المشروعة. اما بالنسبة للاكراد في العراق من حيث الاساس اذ ان الاكراد في تركيا غير معترف بهم. كما ان التكلم بلغتهم الكرديّة ممنوع بموجب قانون كما اسلفنا. ان الجمهورية التركية بقبولها الحروف اللاتينية قد خطت خطوة موفقة في سبيل اذلال الصعوبات التي كانت تلاقيها هيأت التعليم في تنشئة

الناشئة والاحداث في اقل مدة ممكنة كما وانها انقصت بذلك عدد الاميين الى حده الاصغر ولكن هذه العملية لم تكن كافية لحل مشكلة التعليم وانقاص الاميين بين الاكراد فان المشكلة بقيت كما هي بل انها زادت وتعقدت اكثر مما كانت عليها في السابق. اما من حيث قبول الحروف اللاتينية والاستعانة بها في تدليل صعوبة التدريس بالحروف العربية فان الاكراد قد سبقوا الاتراك ومارسوا تطبيقها في تعليم الناشئة الكرديّة والاميين بكل نجاح ولكنه بلغتهم القومية. فان الامر الذي لا يخفى على اي مفكر منصف هو سهولة التعلم باللغة القومية. اذ ان ذلك يعني تعلم النشء موضوع اية مادة من مواد الدرس باللغة التي يفهمها.

اما محاولة تعليم فرد بلغة غيره انما يعني تعليمه مادة لا يعرفها بلغة لا يعرفها ايضاً ولا يفهمها، لذلك فلا اجدني بحاجة الى ايضاح اكثر واختم هذا البحث بكلمة واحدة وهي: ان الكردي كغيره من افراد الشعوب يود التعلم ومجارة اقاربه العرب او الترك في تكملة اية مرحلة من مراحل الدراسة كهؤلاء الاقران كما ان الكردي يتصف تماماً بالمزايا التي تؤهل غيره لتعلم اية لغة من اللغات الاجنبية لذلك فلا يمكن قط من الاقتناع بفائدة التعليم بلغة غير التي يفهمها او يتكلم بها لو لم تفرض عليه هذه اللغة او تلك فرضاً ودون رضاه.

وحيث اننا لانشك ابداً في ان الشعب الكردي الذي يمتاز بذكائه الفطري ونشاطه في ميدان العلم وبقابليته النادرة على حمل السلاح ومرانه في فنون الحرب واساليبها قادر على خدمة الوطن الذي يعيش فيه اجل الخدمات في زمن السلم او الحرب على السواء كما ان لهذا الشعب الباسل من المزايا الاصيلة تغني مواطنيه من غير الكرّد مؤونة الخوف والحذر منه في وقت من الاوقات - خاصة في ايام الشدة - لذلك كله، نستغرب اشد الاستغراب مما يدعو الحكومات المعنية بامرهم الى عدم التفاهم على سياسة موحدة تجاه هذا الشعب ترمي الى تحسين حاله وتجعله عنصراً مفيداً وفعالاً في خدمة اوطانه وفي تدعيم كياناتها. بل اننا على العكس مما نأمل فقد نسمع همساً بوجود اتفاقات بين الدول ذات العلاقة تنص على اتباع خطة مدبرة تجاه الكرّد قد لاتخلو من العنف والشدة احياناً، ومن الكيد والايقاع احياناً اخرى. في حين انه من المؤكد بان التخلي عن سياسة العنف من جانب الحكومات المعنية بامر الكرّد - خاصة بعد توحيد سياساتها بموجب ميثاق واستكمالها للقوة - والاعتراف بحقوقهم المشروعة سوف لا يكلف هذه الحكومات الا توضيحات اقل بكثير مما قد يكلفها فيما لو

بقيت على رايها واستمرت في سياساتها المنطوية على امور قد تنبعث من الحذر وعدم الاعتماد كما يزعم البعض. اما محاولة الابقاء على الوضع الراهن وعدم الاعتراف باي حق للاكراد مهما كان طبيعياً او مشروعاً، حتى بعد ان نال اصغر الشعوب في العالم واقلها شأنًا حريته وحقوقه، قد لا يكون الا في مصلحة اعداء هذه الاوطان او اعداء حكوماتها اصحاب الميثاق. وعند هذا نعود الى الدكتور شكري نفسه حيث كان يقول في الماضي القريب: «ان واجب الامة التركية النجبية ينحصر بعد اليوم في تنسيق امور المملكة وتنظيمها بروح الحماس الذي اخذ يتجلى في الشعب التركي الحديث، ليتمكن من الاستكانة الى الراحة والاستقرار تحت ظل الغازی العظيم ليحمل الشعب علي نسيان ماضيه الملى بالذكريات التي قد لوثت تأريخه المشترك حيناً بجواده الدامية والمجلبة للعار...»^{٣١}. ونقول معه: اذا كانت الامة التركية النجبية او بالاحرى حكومتها الموقرة الحاضرة مدركة حقاً لهذا الواجب الخطير وليست غافلة عن التضحيات التي قد سمعتها كدولة ديمقراطية عصرية، فعليها ان تستمع الى نداء الضمير الانساني وليس الى نداء ضميرها السياسي - لتستلهم الحق والانصاف وتتمكن من تقدير واجبها تجاه الشعب الكردي الباسل الذي لم يتردد لحظة واحدة عن تلبية نداء الوطن بكل اخلاص وبسالة وكانت فرسانه الشجعان يتقدمون جيوش الكماليين في حرب الاستقلال حتى تم لهم طرد الجيش اليوناني - العدو المشترك كما كانوا يقولون خلال تلك الحروب - خارج الحدود ورميه في البحر.

اما اذا كانت النية معقودة على غير ما نأمل والسياسة ماضية في الدرب الذي هو والمصلحة على طرفي نقيض فليس لدينا ما نضيفه الى قولنا سوى العودة الى عبارة قد وردت في مقال للمستشرق Bazil Nikitine وهي: «مهما كانت الاتجاهات المبيتة للقضية الكردية فليس هناك ما يحمل الضمير الاممي على تجاهل الوصف الحقيقي لهذه القضية من الوجهة الاخلاقية كما انه لم يبق هناك مجال لتحريف سيرها لغرض اخراجها من مجراها الاصلي خلافاً للتلقيات التي هي الميراث المشترك للبشرية الحاضرة ومودعة الى حماية الجمعية الاممية من الناحية الحقوقية»^{٣٢}.

^{٣١} La Question Kurde. P. ٣٧-٣٨.

^{٣٢} ان المقال الذي اشرنا اليه في اعلاه نشر في الصفحة ١٢٠١ وفي الصفحات التي تليها من المجلد الاول من كتاب: Dictionnere Diplomatique المطبوع في باريس في سنة ١٩٣٣ وذلك حسب ماجاء في كتاب: La question kurde. Vue par un etrangere. P.٢٤.

المصادر

التركية:

- غازى مصطفى كمال باشا حضرتلرينه (مكتوب) للامير جلادت عالي بدرخان.
- كوردلر توركلردن نه ايسته يورلر؟، للدكتور شكري محمد سكبان.

الفارسية:

- شرفنامه (او تاريخ الدول والامارات الكردية باللغة الفارسية)، لمؤلفه امير شرفخان البتليسي.
- ايران باستانى، لمؤلفه مشير الدولة حسن پيرينا.

الكردية:

- خولاصه يهكى تاريخى كوردو كوردستان، لمؤلفه محمد امين زكي.
- كوردو زهند، لمؤلفه الاستاذ حسين حزني الموكرياني.

العربية:

- ذكرى موقعة حطين، لناشره محب الدين الخطيب.
- صلاح الدين ايوبي، الدكتور احمن بيلى.
- القضية الكردية، للدكتور بلهچ شيركوه.
- السفن والملاحة، للدكتور علي مظهر.
- شرفنامه، من ترجمتها العربية للاستاذ جميل روژبياني.

الانكليزية:

- Two Mesopotamia and Kurdistan in Disguise, by E. B. Saone. P. ٣١ l.y.
- A Handbook of Mesopotamia.
- Two years in Kurdistan. Captain Ha.

الفرنسية:

- Memorandum sur les revendications du peuple Kurde. Gener Cherif.
- L. Iraq et la societe des nations.
- La question Kurd. Dr. M. Sekban.
- De la Question Kurde. Herekol Azizan.
- La question kurde. Vue par un etrangere.
- Recueil des notices et recites kurde. A. Yaba.

كردستان والحركة الوطنية الكردية*

بقلم: صلاح الدين محمد سعدالله**

((بدمي ودم رفاقي تسقى شجرة الحرية. أرجو ان تثمر وتؤمن حرية وسعادة
الوطن. الموت للمستعمرين وعملائهم))
(الرئيس عزت عبدالعزیز تحت اعواد المشنقة)
بغداد، ١٩ حزيران ١٩٤٧

* صلاح الدين محمد سعدالله، كردستان والحركة الوطنية الكردية، مطبعة الاهالي، بغداد، ١٩٥٩،
ص٧٥، ٢١×١٥سم.

** ولد عام ١٩٣٠ في مدينة زاخو. اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والاعدادية في زاخو ورواندز
وديوانية وموصل. بسبب نشاطه السياسي اعتقل عام ١٩٤٨ ونفي الى بدره ثم نظرة سلمان. توجه
الى بريطانيا وهناك حصل على شهادة الدبلوم العالي في الهندسة الميكانيكية. وعاد الى العراق عام
١٩٥٩ ، تزوج من كريمة جلادت بدرخان سينم خان. وعمل في وزارة النفط حتى احالته على التقاعد
عام ١٩٩٣. بسبب سوء الوضع الامني في بغداد بعد سقوط النظام البائد، انتقل مع عائلته الى اربيل
واستقر فيها حتى وفاته في ١٨/١٠/٢٠٠٧.

خلال وجوده في بريطانيا عمل في اللجنة الكردية لتعريف الرأي العام الاوربي بالكرد وقضيتهم.
وفي عام ١٩٥٨ نشر باسم مستعار س. س. طائفاً كتاباً باسم "كردستان الوطن المجزأ في الشرق
الاطلس" والذي ترجم الى الالمانية والروسية والعربية والكردية. كان رئيساً لتحرير مجلة كردستان
الناطقة بلسان جمعية طلبة الكرد في اوربا. اشترك في تاسيس جمعية شباب الكرد عام ١٩٤٦ في
زاخو. وجمعية الثقافة الكردية- فرع كركوك عام ١٩٧٣. كان عضواً في المجلس الوطني للسلم
والتضامن في العراق. له اكثر من ٢٢ كتاباً منها: حول اللغة الكردية، المسألة الكردية في تركيا ١٩٩١،
العدوان الاسرائيلي حزيران ١٩٦٧، المسألة القومية في العراق ٢٠٠٢، المسألة الكردية في العراق
٢٠٠٣، الجرح الاسود، عن لغة الكرد وتأريخهم، قاموس صلاح الدين ئينكليزي-كردى ١٩٩١. ترجم
من الانكليزية الى العربية والكردية عدة كتب منها: العوالم الثلاثة (ثلاثة اجزاء)، مسيرة العشرة الاف
عبر كردستان ١٩٧٣، الصراع الجوهري ١٩٨٩، القومية والاشتراكية في العوالم الثلاثة ١٩٩٠، ثلوج
كليمنجارو وقصص اخرى لهمنطواي ١٩٨٦، نأوى ديبلوماسي لنولدرج ١٩٨٤، كوشتن ل نهالا دو
روباران لاجاا كريستي، نأو هاتن به غدا ٢٠٠٧ لاجاا كريستي، داستاني طلكامش لئه باقر.



إيضاح

قبل بضعة سنين كانت القضية الكُردية تناقش على صعيد محلي وكانت تثار أحياناً ولكن على نطاق محدود ضيق بعد ان اجهز الاستعماريون والرجعيون على بنود معاهدة سيفر. تلك التي تتعلق بالاكرد وكُردستان ولحسن الحظ اكتسبت هذه القضية اهمية اكبر الان واصبحت موضع اهتمام اوساط واسعة من الرأي العام العالمي لاسباب عدة منها طبيعة بلاد كُردستان وانقسامها بين عدة دول وبروز وانتشار الوعي الوطني والقومي لدى الاكرد كافة. وبالإضافة الى كل ذلك فقد حدثت ثورات وانتفاضات عديدة في اقسام كُردستان المختلفة كانت اكثرها تطالب بالعدالة والتحرر القومي وقدم ابناء كُردستان البررة تضحيات جسيمة وناضلوا في سبيل قضية بلادهم نضالاً دائماً واعياً.

وكان لقيام ثورة تموز التحررية الكبرى، بقيادة المحرر العظيم عبدالكريم قاسم رد فعل قوى لدى الاكرد في جميع ديارهم، فاستقبلوها بالترحاب الصميمي والتأييد المطلق. ان مؤسس الجمهورية العراقية جمهورية العرب والاكرد الديمقراطية- بوضعه مادة في صلب الدستور الموقت تنص على ان العرب والاكرد شركاء في هذا الوطن قد برهن دون شك عن رأي سديد وتفهم عميق وانسانية رفيعة وصارت الجمهورية العراقية في ظل الجمهورية منارة امل للاكرد ومثالاً يحتذى بها. وقد نال الاكرد في ظل الجمهورية العراقية وتحت قيادة الزعيم عبدالكريم قاسم حقوقاً ثقافية وقومية عمقت اكثر من اي وقت مضى الوحدة المتينة بينهم وبين اشقائهم العرب وابناء الاقليات القومية الاخرى.

وينبغي الا يغيب عن البال ان تعاضم بأس الحركة التحررية لشعوب قارتي آسيا وافريقيا في سبيل السلم والتحرر الوطني والديمقراطية ومساندة كل القوى الخيرة في العالم لهذه الحركة التاريخية الصاعدة قد اثر بدوره على القضية الكُردية فصارت مسألة تتطلب حلاً ديمقراطياً على اساس تصفية الاستعمار ومخلفاته في الشرق الاوسط.

لقد حاولت في "كُردستان والحركة الوطنية الكُردية"، القيام بتوضيح ملابسات وتاريخ القضية الكُردية والكتاب ماهو الا مقدمة موجزة عن هذا الموضوع وعن

القضايا الملحة التي تطرح نفسها على الامة الكُردية، وتؤثر على حركة التحرر الوطني في الشرق الاوسط.

كان تأليف هذا الكتاب *** قبل ثورة ١٤ تموز المجيدة وقد طبع في لندن باللغة الانكليزية باسم (كُردستان الوطن المجزء في الشرق الاوسط) ونشر من قبل لورنس وويشارت بعد الثورة مباشرة دون ان يصبح بالامكان التطرق الى تأثير الثورة على كُردستان والقضية الكُردية مما استوجب اضافة فصل جديد للطبعة العربية.. هذه التي ترونها بين ايديكم.

كُردستان

كُردستان، اسم المنطقة التي يقطنها الاكراد. انها بلاد جبلية واسعة يغطي جنوب شرقي تركيا شمالاً وشمال شرق العراق وغرب ايران. وتمتد ايضاً الى قطاع في شمال شرق سوريا. انها بدقة اكثر الارض الواقعة بين سلسلة البونت، قفقاسيا، مشارف الخليج الفارسي، متموجات العراق من جهة والانتى توروس وسهول ايران من جهة ثانية". تقدر مساحتها بـ ٢٠٠٠٠٠٠ ميل مربع.

مناخها بارد بصورة عامة، ولها شتاء طويل وتتجمع الثلوج المتساقطة الكثيرة ويهطل المطر بصورة كافية للاغراض الزراعية. الصيف دافئ ويسبقه ربيع مشهور بجماله. تكون الثلوج منبعاً خصباً للانهار العديدة التي تبدأ في كُردستان مثل الفرات، دجلة وروافدها كالخابور والزاب الكبير والصغير وديالى...

التاريخ

لقد سكن الاكراد هذه المنطقة منذ فجر التاريخ. وقد اصبح من المعتاد هذه الايام تسميتهم بالميديينم العصريين، ومن المعتقد انهم نزحوا من المناطق القريبة من بحر الخزر، ولكن هذا غير اكيد.

يقول الدكتور ارشاك سفراستيان مؤلف "الاکراد وكُردستان": ((ان اصل الاكراد لايمكن تعيينه بدقة. ان اقدم السجلات السومرية لاتترك شكاً بانه قبل ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد، كان هنالك شعب اسمه "طوتو" او "طوتي"، سماهم الاشوريون بعدئذ

*** نشر هذا الكتاب في انكلترا تحت اسم مستعار هو (ص. س. طازان) لتجنب مشاكل الشرطة في انكلترا والعراق حينذاك.

"كرتي" تمسك بمنطقة اواسط دجلة من مقاطعة بوتان وجبل جودي، عبر بزابدة (سماها العرب جزيرة ابن عمر) الى سلاسل زاطروس في الشرق. وانحدرت جماعة اخرى من القبائل المنتسبة تدعى بالـ(كاشيين) على بابل من التلال الجنوبية لـزاطروس وحكمت بابل (اكّد) لثلاثة قرون (١٨٠٠-١٥٠٠) ق. م. ويظهر ان هذه القبائل الكُردية الاصلية، ربما من عرق آري نقي، كانت من اقدم الشعوب التي سكنت تلك المناطق الجبلية.

سماها الاشوريون الاواخر وعرب ما قبل الاسلام "كاردو" ودعاهم الارمن "كورتوخ" وفي العلوم اليونانية واللاتينية "كاردوخي"، "كرتي". ولهذا فتأريخ الاكراد مرتبك ومضلل. ان بعض سجلات سارجون الثاني الاشوري، هيروdot والاغاني البطولية الفارسية، تشير بوضوح الى بعض القبائل الكُردية العظيمة كالمكري وميراني "ملي" وبابان حوالي القرن السادس قبل الميلاد.

حاربت القبائل الكُردية السلالات السومرية. ويشير اليهم الملك الحيثي شوبيلوكوما (١٣٧٠ ق. م. بالـ"كورد" والى الهمم بالـ"كر". وبصفتهم العنصر الرئيسي في كونفدرالية نيري حاربوا جميع الملوك الاشوريين العظام من سلماناسور فصاعداً... الى ان ساعدوا سياركارس و سايروس لقلب نظام نينوى وبابل. ويسقوط الامبراطورية الميدية، ادمج الاكراد بقايا المحاربين الميديين كما استوعبوا بعدئذ الاشوريين والارمن والتركماني... واصبحت القبائل الكُردية، تحت سايروس وداريوس، آرية تماماً وتكونت خصائصهم القومية. حاربت هذه القبائل اليونانيين بقيادة زينفون في انسحابه خلال بوتان (منطقة زاخو) وكانوا بارزين تحت الساسانيين (!).

وعندما حارب صلاح الدين الايوبي (كُرد من قبيلة رودي في اذربيجان، قرب جورجيا) الصليبيين، ووجد معظم القبائل الكُردية في سوريا في القرن الثاني عشر واسبس الامارة الايوبية بلغ الحكم الكُردى ذروته. فالى صلاح الدين يرجع المجد في قيادة المعركة ضد الغزاة الصليبيين واناخذ الشرق الاوسط منهم.

في القرون الوسطى، عندما ضعفت سلطة الخلفاء المركزية قامت عدة امارات كُردية كالـ(شداديين وحسنوية وبنو عنان)... وفي القرن السادس عشر تحدثت الامبراطورية العثمانية بصورة جدية استقلال الاكراد الواقعي، عندما احتلت كُردستان ونصبت ادارة تركية ومنذ ذلك الحين حارب الاكراد محتلي ارضهم في

سلسلة من الحروب والثورات. ان اخر الامارات الكُردية بوتان تلاشت في سنة ١٨٤٨ بعد مقاومة طويلة ضد الجيوش العثمانية.

في سنة ١٨٧٦ ثار الاكراد بقيادة عبيدالله، جد سيه طه، ضد الحكم الفارسي ونتج صراع مرير، وفي سنة ١٩١٤ ثار اكراد بتليس ضد الحكم التركي واخذت ثورتهم بوحشية. ان الشعب الكُردى لم يوقف النضال في سبيل الاستقلال الوطني، في سبيل حق تقرير المصير، وليس باستطاعة الكلام عن (القبائل الكُردية الهائجة) اخفاء هذه الحقيقة.

كان الاكراد من عباد الزرادشتية قبل اعتناقهم للاسلام. ويلاحظ بقايا الزرادشتية الان بين الاكراد اليزيدية.

السكان

ان عدد سكان كُردستان لا يمكن احصاؤه بدقة، حيث لا توجد احصائيات دقيقة او رسمية. يسكن الاكراد، بصورة رئيسية، في ثلاثة دول، تركيا، ايران، والعراق. بالاضافة الى عدد قليل منهم في سوريا وعدد اقل في الاتحاد السوفيتي.

الدولة	نفوس الاكراد
تركيا	٤٠٠٠٠٠٠
العراق	٢٥٠٠٠٠٠
ايران	١٥٠٠٠٠٠
سوريا	٤٠٠٠٠٠
الاتحاد السوفيتي	١٠٠٠٠٠
المجموع	٨٥٠٠٠٠٠

ويعيش بعض الاكراد في افغانستان. يكون الاكراد تقريباً ١٦٪ من نفوس تركيا، ٢٣٪ من نفوس العراق، ١٢,٥٪ من نفوس ايران و ١٠٪ من نفوس سوريا. هنالك تقديرات اخرى لنفوس الاكراد، فمثلاً ذكر آي. اس. بروك في مقال في سوفيتسكايا انتوكرافيا، موسكو، العدد ٢، ١٩٥٥ ان نفوس الاكراد خمسة ملايين (قدرت في ١٩٥٢) موزعة على الترتيب الاتي:

الدولة	نفوس الاكراد
تركيا	٢٠٠٠٠٠٠
ايران	١٨٠٠٠٠٠
العراق	٩٠٠٠٠٠
سوريا	٣٠٠٠٠٠
المجموع	٥٠٠٠٠٠٠٠ نسمة

كذلك قدرت مجلة ناشنال جيوجرافيكال مكرين، الامريكية نفوس الاكراد بخمسة ملايين وقدرته مجلة لاموند ان مارچ الباريسية ١٩٥٦ بثمانية ملايين. هنالك تقديرات مختلفة عن نفوس الاكراد في تركيا حيث تعيش اكبر مجموعة كُردية. يقول س. ج. ادموندس K المستشار البريطاني السابق في وزارة الداخلية العراقية والذي حارب كثيراً الحركة الوطنية الكُردية، خاصة بعد الحرب العالمية الاولى، في كتابه الاكراد والاتراك والعرب، مايلي: ((لقد سمعت من مصدر موثوق جداً ان الصوت الكُردى اصبح مهماً لدرجة غير متوقعة. في الانتخابات التركية، وان في تركيا نفسها ثلاثة او حتى اربعة ملايين نسمة يقترح الان كتقدير معقول لنفوس الاكراد في ذلك القطر)). لم تجر احصائيات رسمية عامة للسكان في تركيا وايران حتى الان. مدن وقصبات كُردستان تحوي في تركيا: دياربكر، خربوط، اورفه، ارضروم، ماردين، وان، موش، بتليس، جزيرة، وفي ايران: خوي، اورمية، اوشنو، سابلاغ (مهاباد)، سنه، سقز، وفي العراق: زاخو، دهوك، عقرة، عمادية، راوندوز، اربيل، كويسنجق، حلبجة، سليمانية، كركوك وفيها اقلية تركمانية كبيرة.

اللغة الكُردية والادب

يصنف الاكراد عادة كآريين. الكُردية لغة هندو-اوربية، من المجموعة الايرانية الحديثة. (انظر: اسس اللغة بقلم البروفيسور لويس كراي) ومقسمة الى لهجتين رئيسيتين:

- (١) الكرمانجية: وهذه لهجة غالبية الاكراد ويتكلمها اكراد تركيا وسوريا وبعض اكراد العراق (اقضية الموصل وزيبار) واکراد الاتحاد السوفيتي.
- (٢) السورانية: ويتكلمها اكراد ايران والعراق (السليمانية، اربيل، كركوك).

اللهجات الاخرى تشمل الفيلية في ايران (لورستان) والعراق (الجالية الكُردية في بغداد والكوت وبدرة)، طُوراني في ايران والعراق واخيراً كلهوري ويتكلمها بعض اكراد ايران. وفي هذا الصدد يقول آي. كرشفيج، محاضر في اللغات الايرانية في جامعة كمبرج مايلي: ((اللهجات الكُردية: تكون هذه، عدا الفارسية، اكبر مجموعة فردية من الكلام الايراني في الوقت الحاضر. انها تمتد الى خارج كُردستان، فقد شخصت لهجات كُردية متفرقة في الاقاليم الفارسية مازندران، فارس وخراسان.

ان غالبية اللهجات الكُردية ينطق بها فيما يسمى بالمنطقة الكرمانجية حيث يميز فيها مجموعة جنوبية سوج بولاق، والثانية تمتد الى مساحة واسعة غرب وشمال بحيرة اورمية بضمنها مدن دياربكر، ارضروم واريوان)).

هنالك ميزات خاصة في اللغة الكُردية عامة والادب الكُردى خاصة فبالرغم من سياسة الادمج وعرقلة نمو الثقافة الكُردية، وبالرغم من قلة المطبوعات الحديثة وضآلة توزيعها، وبالرغم من التزاوج الكبير بين الاكراد وجيرانهم فقد حافظت اللغة الكُردية على نقاوة مدهشة تدعو الى الاعجاب، والمفردات الكُردية لاتزال في استعمال دائم. وهذه النقاوة ظاهرة خاصة في كلام الاميين الذين يكونون غالبية الشعب الكُردى. وهذه الميزة تطبع الادب الكُردى ايضاً.

يستمد الادب الكُردى وحيه من الاساطير الشعبية فولكلور) الغنية التي تكون جزءاً هاماً من التراث الثقافي. ان اكثر الاساطير الشعبية شهرة في كُردستان هي ممي الان ويعتقد انها تعمر حوالي ٢٠٠٠ سنة. ان الميزة التي تلفت النظر في الاقاصيص الشعبية الكُردية هي روحها القومية القوية واشاراتها المتكررة الى الاكراد وكُردستان.

يعكس الادب الكُردى الظروف الوطنية، وبالإضافة الى غناء ثقافة جيرانهم، فقد خلق الادباء الاكراد مؤلفات كلاسيكية اعظمها الدراما الشعرية مم وزين للشاعر احمدي خاني (١٥٩١-١٦٥٢) وهي قصة حب، مبنية على الاسطورة الشعبية ممي الان. ان بطل القصة مم والبطلة زين قد اصبحا رمزاً للمأساة والحب العذري كـ"روميو جوليت". لقد كتبت ببساطة كبيرة وتعمق وقوة وهي تعكس حياة الاكراد وشعورهم وافكارهم الفلسفية (الخير والشر، القضاء والقدر).

في الفلسفة، كان علي ترموكي بارزاً. وفي الوطنية الشاعر حاج قادر الكوثي. وقد حكمت الحكومة التركية على الاخير بالاعدام غيابياً واحرقت كتبه ومنعت قصائده. ان

فائق بيكس، ثيرةميرد، طوران يمثلون المدارس المعاصرة في الشعر. وطوران بصورة خاصة كرس قصائد جميلة الى حركة السلام واضطهده الحكومة العراقية لهذا السبب (قبل ثورة ١٤ تموز المجيدة).

وفي سوريا، ترك جطرخوين مهنته الدينية ليكرس نفسه للشعر. ان قصائده مكتوبة بلغة بسيطة مباشرة، واخر كتبه مجموعة من القصائد، تسمى ثورة الحرية انه ديوانه الثاني.

وفي ارمينيا السوفيتية، نشر الكاتب الكردي، عرب شمو، سيرة حياته في قصة سماها (الراعي الكردي واكراد الاكوز). وكانت ناجحة واهم مانشر هنا هو كتاب عن الاغاني البطولية الكردية. اصل الاغاني ترجمتها الى الروسية، نوطاتها الموسيقية.. نشر الكتاب معهد طوركي للادب العالمي. وقد ظهرت مئات من الكتب الكردية في ارمينيا في السنين الاخيرة.

ان المطبوعات الكردية، عند السماح لها بالصدور، تواجه صعوبات جسيمة. فنسبة الامية العالية واستعمال اللغات الاخرى في الدراسة تنتج بيعاً محدوداً واحياناً خسارة مالية. يستعمل الاكراد نوعين من حروف الهجاء. الاول، حروف عربية في معظم اقسام كردستان العراق وايران. والثاني حروف لاتينية وتستعمل في سوريا وبعض اقسام كردستان العراق بالاضافة الى الاتحاد السوفيتي الذين يستعملون الحروف السيرالية الان. ونظراً لاهمية ارمينيا السوفيتية كمركز ثقافي كردي نشيط، فان محاولات تجري لاعداد طبعات من الكتب بالحروف اللاتينية لاستيرادها. ان الحروف اللاتينية تنتشر الان ويظهر انها ستستعمل وحدها في المستقبل وستكون اداة مفيدة لتوحيد اللهجات الكردية. انها بسيطة وتلفظ كما تكتب. ان نسبة الامية في كردستان عالية. انها حوالي ٩٥٪ في كردستان ايران، ٩٠٪ في كردستان تركيا، ٨٥٪ في كردستان العراق، و ٨٠٪ في سوريا. ان اكراد الاتحاد السوفيتي يستعملون اللغة الكردية في الدراسة.

٢١ آذار نوروز (اليوم الجديد) يوم احتفال سنوي في كردستان. ان نوروز، كما هو عند الفرس، يبشر بقدوم العام الجديد ولكن في كردستان تشير ايضاً الى ثورة الحداد كاوة، قبل حوالي ٣٠٠٠ سنة ضد الطاغية ضحاك ودحره وتأسيس حكم اصلح للشعب.

الاقتصاد الوطني في كُردستان

كُردستان بلاد الفلاحين ورعاة الماشية، المنتوج الزراعي يكفي للاستهلاك المحلي. المحاصيل تشمل الحنطة والشعير والرز والسمسم والعدس والتبغ. الخضروات تشمل الخيار والطماط والبطيخ. والفواكه تشمل العنب والتفاح والعرموط والخوخ والمشمش والعنجاص والرمان.

التلؤل تنتج مقداراً كبيراً من العفص. ان مراعي كُردستان الغنية تكون مركزاً لتربية الماشية. وتكون منتوجات الحيوانات قسماً مهماً من الاقتصاد الوطني.

ان الانتاج الزراعي، بالرغم من سده للاستهلاك المحلي، محدود بسبب العلاقات الانتاجية وقلة المكائن الزراعية الحديثة كالتركترات والحاصدات. اما ملكية الارض فتوجد ملكيات صغيرة عديدة بجانب الاقطاعيات الكبيرة التي توسعت مؤخراً. ان اقتصاد كُردستان مبني بصورة رئيسية، على اساس علاقات شبه اقطاعية.

ان الظروف الاقتصادية رديئة ومستوى المعيشة مريع. ان الاحصائيات الخاصة بكُردستان فقط غير متوفرة ولكن الارقام المتعلقة بالدول التي تشمل كُردستان تشير الى الحالة السائدة.

فحسب تقرير لمنظمة الامم المتحدة في ١٩٤٩، كان الدخل الوطني للفرد الواحد في العراق وتركيا في ذلك الوقت ٢١ ديناراً و ٣١ ديناراً على التوالي. وفي ١٦ ديسمبر اللندنية الاسبوعية مايلي: ((يبلغ معدل الدخل الوطني للفرد في تركيا والعراق وايران ٤٥ ديناراً، ٣٠ ديناراً و ٣٠ ديناراً على التوالي.

وقدر الدكتور فنلون، في محاضرة في نادي آي. بي. سي. في كركوك الدخل

الوطني في العراق لسنة ١٩٥٦ كمايلي:

المادة	الدخل السنوي بملايين الدنانير
اجور ورواتب	٦٥
إيجار الاملاك	٢١
فوائد وارباح	٩٩
عوائد النفط	٦٩
الدخل بالنوع في الاقسام غير النقدية	٣٨
المجموع	٢٩٢

فالدخل الوطني للفرد كان ٥٨,٤ ديناراً لأن سكان العراق كان مقدراً بخمسة ملايين نسمة حينئذ. ان الدخل الفعلي للفلاحين الذين يكونون ٦٥٪ من السكان في العراق يأتي بوضوح ضمن الفقرة الأخيرة من الجدول ويكون بمعدل ١١,٨ ديناراً في السنة. وقد قدر الدخل الوطني بـ ٣٠٠ مليون ديناراً لسنة ١٩٥٧ ولكن الاحصاء العام للسكان في نهاية ١٩٥٧ دل على ان نفوس العراق بلغ ٦,٦٥ مليوناً.

ان ظروف الفلاحين في ايران تشبه تلك التي في العراق. انها ليست احسن بكثير في تركيا. ان الدخل الوطني في العراق وايران وتركيا يشمل مواداً (بالاضافة الى عوائد النفط في القطرين الاولين) لا يمكن اعتبارها دخلاً حقيقياً لغالبية الشعب. وفي كل قطر من هذه الاقطار الثلاثة هناك عدة مئات من عوائل كبار الملاكين ذي دخول عالية بدرجة خيالية. ففي العراق مثلاً يملك كل من ١٠٤ من ملاكي الارض مساحة قدرها (٢٤٠٠٠) دونم ويملك كل من الاقطاعيين في الجنوب ١,٢٠٠,٠٠٠ دونم (الدونم يساوي ٢٥٠٠ متر مربع) ان ثلثي الارض يعود الى ١٠٠ ملاك. وبصورة عامة يوجد فرق شاسع بين الدخول الواطئة والعالية. ولهذا من الواضح ان الدخل السنوي الحقيقي لغالبية الشعب واطنى جداً وللـفلاحين يكون الدخل السنوي للفرد حوالي ١٤ ديناراً في تركيا ١٠-١٥ ديناراً في ايران و ١٢ ديناراً في العراق. (كان دخل الفرد السنوي في نهاية ١٩٥٧، ٦٥٠ ديناراً في الولايات المتحدة و ٢٦٥ ديناراً في بريطانيا و ٢٥٠ ديناراً في فرنسا).

ولهذا تعاني هذه الشعوب في تركيا وايران والعراق -بضمنها كردستان- من قلة الغذاء والكساء والملجأ وتعيش في فقر مدقع مهين. ان الظروف الاقتصادية في كردستان، بالرغم من سوءها، احسن من ظروف معظم الفلاحين العرب والفرس (قدر جعفر خياط في كتابه القرية العراقية، دخل الفرد السنوي للفلاح قبل الحرب العالمية الثانية ٦-١٠ دنانير في مناطق العراق الشمالية (كردية بصورة رئيسية) وثلاثة دنانير في المناطق الجنوبية). وبصورة عامة فان شروط ايجار الارض في كردستان اقل قساوة وهناك مصادر اخرى للدخل للاعتماد عليها كبيع الخشب والفاواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية بينما يعتمد الفلاحون العرب والفرس على محصول واحد او اثنين في السنة دون وجود زراعات اضافية او مصادر اخرى هامة.

المعادن تشمل الفحم الحجري والنحاس والحديد والنفط. ان انتاج النفط العراقي ازداد من ٣,٢ مليون طن في ١٩٤٨ الى ٣٤,٨ مليون طن في ١٩٥٨ اي حوالي ١١ مرة. وتبعاً لذلك ازدادت ارباح الشركات المستغلة. وعلى سبيل المثال يكلف انتاج البرميل الواحد من النفط في العراق حوالي ٣٥ فلساً بينما يباع البرميل الواحد في بانياس بقيمة ٨٤٠ فلساً اي ٢٤ ضعفاً.

قدر احتياطي البترول في ايران بـ ٤٢٩٥ مليون طن وفي العراق ٣٣٠٠ مليون طن في نهاية ١٩٥٧. الصناعة عدا النفط، في دورها البدائي. معظم الصناعات يدوية وهي تحوي النسيج والفخار والتبغ والجلود والاسلحة والبساط. ويديرها حرفيون ماهرون. ان صناعة نسيج الملابس القومية "شال وشبك" تسد كل الطلب المحلي، لقد نمت البرجوازية الكُردية في السنين الاخيرة، ببطء ولكن باستمرار. ان بعض مراتبها العليا تساومت مع الاستعمار. الا ان الصفة المتغلبة عليها هي البرجوازية الوطنية الحرة ويلاحظ بروز طبقة وسطى هامة في كُردستان.

ان الطبقة العاملة الكُردية، ولو انها حديثة النشوء نسبياً الا انها بدأت تنمو بسرعة مؤخراً، وخاصة في كُردستان العراق. ان معظم العمال الاكراذ يشتغلون في صناعة النفط وفي البناء والانشاء والنقل والسمنت والنسيج والزراعة. كأجبرين بصورة عامة.

يكون الفلاحون في كُردستان غالبية السكان، حوالي ٧٥٪ (في العراق يكون الفلاحون ٦٥٪ موزعون بالتساوي تقريباً في المناطق الكُردية والعربية). وقد ناضل هؤلاء الفلاحون بشجاعة لتحسين احوالهم. فمثلاً ثارت ٢٠٠٠٠ عائلة من فلاحي دزئبي في ١٩٥٤ مطالبة بتخفيض الايجار الى واحد من عشرين من المحصول والغاء العمل الاجباري "السخرة" وتقديم الهدايا الخاصة، كهدايا الزواج الى ملاكي الارض.

ان اقتصاد كُردستان لايتطور تطوراً طبيعياً بسبب الحواجز الكيفية. فالحدود السياسية الاصطناعية التي تقسم كُردستان لمناطق مختلفة تعرقل التجارة الداخلية والروابط الاقتصادية المشتركة ، لكن اساس الاقتصاد نمو المشترك موجود فعلاً. ويهمل الاكراذ تماماً، عند الامكانية، الحدود وينهمكون في التجارة المتبادلة، مما يوفر للناس دخلاً ثابتاً. والحقيقة ان معيشة الوف من الناس متوقفة على التجارة المتبادلة عبر الحدود بالرغم من القيود الشديدة، ومما يجدر ذكره الانتقال السنوي لقبيلة

هركي بين كُردستان العراق وايران والنشاط الاقتصادي المترتب على ذلك (هركي قبيلة كُردية كبيرة).

في مذكرة حول مطالبة الاكراد باقليم اورومية، كتب الميجر ئي. جي. روس، المسؤول البريطاني عن المكتب الكُرد في بغداد في ٨ تموز ١٩١٩ مايلي: ((ان الرابطة القوية بين اورومية وكُردستان لا يدركها تماماً الا الاكراد. فسهل اورومية يسكنه غالباً الاكراد الذين لهم قرابة شديدة بالذين يسكنون غرب الحدود وفي حالات عديدة يملك افراد يعيشون في الجانب التركي من الحدود كمية كبيرة من الاملاك في سهل اورومية. ان قسماً كبيراً من القبائل الكُردية المهاجرة تقضي الشتاء في الجانب الفارسي من الحدود راجعة في الصيف الى الاراضي العالية في الجانب التركي. لذلك يظهر ان الحدود الحالية حدود كيفية)).

ان هذه المقدمة الموجزة توضح تماماً ان الاكراد ليسوا مجرد ((اقلية قومية)) مبعثرين هنا وهناك بل انهم يكونون امة بكل معنى الكلمة فلهم جميع خصائص الامة. انهم جماعة ثابتة من الناس، يقطنون ارضاً مشتركة (برغم التقسيم الكيفي للحدود) ويتكلمون لغة مشتركة ولهم ثقافة مشتركة وتقاليد وعادات مشتركة ويملكون اساس اقتصاد وطني مشترك.

كُردستان بعد الحرب العالمية الاولى

الحركة الوطنية الكُردية في كُردستان تركيا

دخلت الامبراطورية العثمانية، رجل اوروبا المريض، الحرب العالمية الاولى بجانب المانيا واشترك الشعب الكُرد في كباقي الشعوب في الامبراطورية العثمانية، في الحرب وتحمل خسائر جسيمة في دفاعه عن مصالح الحكام المتفسخين لذلك النظام الكونيالي القديم.

ان الحلفاء المنتصرين خاصة بريطانيا وفرنسا، لم يضيعوا الوقت في اقتسام غنائم الحرب. كذلك لم يقف الشعب الكُرد مكتوف الايدي. فقد طالب حالاً بحق تقرير المصير. وصف المندوب السامي البريطاني في استانبول، في برقية الى الممثل البريطاني في بغداد، في ١٨ نيسان ١٩١٩، موقف القادة الاكراد فقال: ((عبدالقادر ولو انه رئيس مجلس الدولة) قد اخذ المبادرة في تمثيل اللجنة الكُردية هنا مطالباً بالاستقلال الكُرد والاعتناق من عبودية الاتراك الممقوتة)).

وفي برقية اخرى الى وزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في ٣ ايار ١٩١٩ صرح
المندوب السامي البريطاني مايلي: ((انهم يريدون دولة خاصة بهم..يريدون التحرر الى
الابد من الاتراك الذين حسب قوله (عبدالقادر) لم يعملوا شيئاً للاكراد وقد تكلم عنهم
بمرارة شديدة)).

وفي برقية الى الممثل البريطاني السياسي في ١٠ و ١١ تموز ١٩١٩ ذكر الميجر
ئي. دبليو. س. نوئيل مايلي: ((ان المحاولات الجارية لتتريك الاكراد النقطة الاساسية
التي ابني عليها اعتقادي بعدم امكانية سد شقة الخلاف بين الاتراك والاكراد. ليس
هنالك كلام الان عن الحكم الذاتي للاكراد داخل تركيا. وقد اصدرت الحكومة التركية
اوامر تقضي ببعثرة اللاجئين الاكراد في البلاد لكي لايتجاوزوا ابدأ ٥٪ من السكان في
اي منطقة وذلك لدمجهم بسرعة في بقية السكان الاتراك. وفي نفس الوقت يقومون بكل
شئ لمنع رجوعهم الى كردستان)). وذكر الميجر نوئيل في مذكرة قدمها الى الحاكم
المدني في بغداد في ٢٧ ايلول ١٩١٩ مايلي: ((هنالك مساحات معينة في الولايات
الشرقية من تركيا اهله بشعب محكوم مميز ومنفصل عن الاتراك، الذي عانى من ٤٠٠
سنة من الحكم التركي السيئ والمحاولة المستمرة لطمس القومية الكردية واجبار
الكرد، الآري، للاندماج في ثقافة وقومية لا آرية)).

واضاف الممثل السياسي البريطاني في بغداد فقال: ((في كل مقاطعة من الولايات
الشرقية..توجد اكثرية كردية)). ومن الجدير بالذكر، ان روسيا القيصرية انضمت في
١٩١٦ الى معاهدة سايكس-بيكو الموقعة في ١٩١٥ بين بريطانيا وفرنسا، بعد موافقة
الحكومتين الاخيرتين على الحاق كردستان بروسيا القيصرية بعد الحرب. وكما هو
معروف فان ثورة اكتوبر الاشتراكية اطاحت بالدولة القيصرية واصلت الحكومة
السوفيتية تنازلها عن الاتفاقيات الاستعمارية التي عقدها القيصرية.

ان انحلال الامبراطورية العثمانية، اعطى الشعوب المظلومة ومنها الشعب
الكرد، الفرصة للتحرر من اضطهاد الحكومة التركية. وبعد الحرب مباشرة تطور
نشاط سياسي شديد في كردستان وهرع الممثلون الوطنيون الاكراد بقيادة شريف
باشا الى باريس للمطالبة بالحقوق الوطنية الكردية في مؤتمر الصلح. وفي معاهدة
سيفر ١٩٢٠ اعترف بقسم هام من المطالب الوطنية الكردية.

معاهدة سيفر وكردستان

القسم الثالث

المادة ٦٢:

ترسم لجنة في القسطنطينية مكونة من ثلاثة اعضاء معينة من قبل الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية مشروعاً للحكم الذاتي المحلي للمساحات التي تقطنها غالبية كردية، الواقعة بين شرق الفرات، جنوب الحدود الجنوبية لارمينيا، كما ستقرر، وشمال حدود تركيا مع سوريا وما بين النهرين (ميسوبوتاميا) كما هو محدد في المادة ٢٧/القسم الثاني ٣٢ في حالة عدم حصول الاجماع في الرأي حول اية مسألة، تحول القضية الى الحكومات الثلاث. سيحوي المشروع ضمانات لحماية الاثوريين والكلدانيين والاقليات الدينية والقومية الاخرى في هذه المناطق، ولهذه الغاية تتكون لجنة من الممثلين البريطانيين والفرنسي والايطالي والفارسي والكردية وتزور البقعة وتفحصها وتقرر التعديلات، عند الضرورة، على الحدود التركية التي حسب نصوص المعاهدة الحالية تنطبق تلك الحدود مع الحدود الفارسية.

المادة ٦٣:

توافق الحكومة التركية على قبول وتنفيذ مقررات اللجنتين المذكورتين في المادة ٦٢ خلال ثلاثة اشهر من ايصالها لتلك الحكومة.

المادة ٦٤:

خلال سنة من بدء تنفيذ المعاهدة الحالية، ان تبين لمجلس عصبة الامم ان اكثرية سكان هذه المناطق تريد الاستقلال عن تركيا، واذا قرر المجلس ان هذا الشعب قادر على هذا الاستقلال ويوصي بمنحهم، توافق تركيا على تنفيذ التوصية وتتخلى عن جميع الحقوق في هذه المقاطعات.

النصوص التفصيلية لهذا التخلي ستكون موضوعاً لاتفاقية منفصلة عن الدول الحليفة الرئيسية وتركيا. عندما يحدث هذا التخلي، لن تعارض الدول الحليفة الرئيسية انضمام الاكراد القاطنين ذلك القسم من كردستان، ضمن ولاية الموصل الى هذه الدولة الكردية المستقلة.

ان الحركة الكمالية العنصرية المعادية للشعب الكردي كانت تجمع قواها مجمدة المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤ من معاهدة سيفرس الى ان رفضت نهائياً.

ماذا كانت نظرة الاكراد الى عدوهم مصطفى كمال؟ في ١١ و١٠ تموز ١٩١٩ صرح المندوب السامي البريطاني في برقية مرقمة ١٤٣٧ الى وزارة الخارجية في لندن، بعد اشارته الى غلق النادي الكردي في دياربكر من قبل السلطات التركية مايلي: ((يظهر ان القادة الاكراد قلقون جداً بسبب نشاط مصطفى كمال. في حالة قيامهم بعمل ضد مصطفى كمال يريدون ان يعرفوا ان كان المندوب السامي سيغض النظر عن عملهم اخبروا.. يجب عدم اتخاذ اي اجراء ضد مصطفى كمال الا بالتعاون مع السلطات التركية الموجودة والمعترفة بها)). و اضاف قائلاً: ((تأثرت كثيراً بشقة الخلاف الحاضر بين الاتراك والاكرد)).

وكان لرفض معاهدة سيفرس رد فعل سريع وعنيف عند اكراد درسيم الذي اثاروا في مناطق قوَضطيري. وقد اخمد ثورتهم جيش تركي كبير. وفي ١٤ تموز/١٩٢٣ وقعت معاهدة لوزان التي ذكرت بان حقوق الاقليات ستصان في تركيا ولكن حتى هذا كان فوق طاقة الرجعية التركية فقد ثارت عندما ذكرها الاكراد بوعداها في صيانة تلك الحقوق. انها لم تف بوعداها، بل بدأت هجوماً غادراً، فاغلقت المعاهد الثقافية الكردية وقبضت على الزعماء الاكراد مما ادى لحدوث نكبات مؤلمة، ثار الشعب الكردي وناضل باستمرار ضد الهجمات التركية وفي سنة ١٩٢٥ اعلن ثورته الوطنية الكبرى في خربوت تحت قيادة الشيخ سعيد ثيران. وقد احرز الثوار انتصارات عسكرية هامة في البداية وتقدموا نحو دياربكر، وكان مطلبهم حق تقرير المصير.

فزعت الحكومة التركية واعلنت التعبئة العامة وسحقت الثورة بمساعدات خارجية، بعد عدة اشهر من القتال. والقى السلطات التركية القبض على الزعماء الاكراد، اشهرهم شيخ سعيد ثيراني والدكتور كمال فؤاد وقدمتهم الى محكمة عرفية في دياربكر حيث جرت محاكمة غريبة.

فقد صرح المدعي العام بان "اسباب واصل الثورة الاخيرة التي اندلعت في الولايات الشرقية من الوطن الخالد تطابق تلك التي ادت الى وثبة بوسنيا والهرسك: ((ان المثل والاهداف التي غذت الثورة الكردية هي نفسها التي افسدت سوريا وفلسطين)). وطالب بحكم الاعدام لجميع المتهمين.

وخطب رئيس المحكمة القادة الاكراد بهذه العبارات: ((قاد بعضكم حب الذات، والطموح السياسي البعض الاخر، ولكنكم متحدون على نقطة واحدة، وهي قيام

كردستان مستقل ولعملكم في هذا السبيل ستدفعون ثمن جرائمكم على المشنقة)).
 وحكم على جميع المتهمين وعددهم ٤٦ بالاعدام، ونفذ الحكم. وهكذا ذهب هؤلاء
 القادة ضحية في سبيل حرية كردستان.

وفي عام ١٩٢٧ جمع الشعب الكردي قواه مجدداً وعلن الثورة في أطري داغ،
 ولهذه الثورة أهمية خاصة بسبب تنظيمها القوي نتيجة لوحدة الجماعات الكردية
 الصغيرة في مؤتمر أطري داغ ففي ذلك الوقت كان ذلك اقرب خطوة لايجاد منظمة
 جماهيرية واحدة. كان المحرك السياسي للثورة حزب خويبون "الاستقلال" وكانت
 القوات الكردية بقيادة احسان نوري وتأسست ادارة مدنية كردية. ولم تنجح
 المفاوضات بين الاكراد وحكومة انقره لرفض الاخيرة المطالب القومية الكردية.
 واستمرت الثورة حوالي السنة وانتهت بالفشل ايضاً.

ان الجرائم التي ارتكبتها السلطات التركية بعد هذه الثورة كانت فظيعة حقاً.
 والجدول الاتي^{٣٣} يعطي فكرة عن طبيعة هذه الجرائم في المناطق الكردية:

المنطقة	عدد القرى المتأثرة	البيوت التي احترقت	عدد القتلى
جبقصور	٢٢	١٠٦٥	٢٠٧٧
مديات	٦	٤٥٠	٦١٣
دارهيني	٥٤	٢٠٢٧	٣٢٠
هاب	٢١	٩٢٥	٣٢٠
كنج	١٦	٥٤٣	١١٢٠
نصيبين	١٠	٤٢٠	٣٧٤
دياربكر	٤	١٣٨	١٧٦
كربوران	٤	٧٢	١٧٢
باجرين	١٥	٥٣٦	١٠١٥
ايفنوط	١٣	٥٩٠	٨٦٤

^{٣٣} د. بلغض شيركو، القضية الكردية- ماضي الكرد وحاضرهم، القاهرة، ١٩٣٠.

وقد ادانت اللجنة التنفيذية للاممية الثانية، في اجتماعها في زوريخ في ٣٠ آب ١٩٣٠ البربرية الدموية للحكومة التركية مقارنة عملها بالفظائع ضد الارمن. ان الحكومة التركية، اضاف القرار، لم تحاول فقط قهر الاكراد المناضلين في سبيل حريتهم، بل ايضاً افناء السكان الاكراد المسالمين الذين لم يشاركوا في الثورة.

ان غالبية المحروقين او المقتولين في القرى كانوا اطفالاً او نساءً او كهولاً. اما الرجال فأما استشهدوا في المعارك او التجأوا الى الجبال. وقد وسعت الحكومة التركية سياسة الافناء والتترك. فنفت الاف الاكراد الى غرب الاناضول وحرمت اللغة الكُردية رسمياً وصادرت الكتب الكُردية واحرقتها وحذفت حتى كلمة كُرد وكُردستان من الكتب المدرسية واطلقت على الاكراد اسم اترك جيليين وعزلت كُردستان عن العالم الخارجي ومنعت دخول الاجانب اليها.

ولكن الشعب الكُردى ثار ثانية في درسيم في ١٩٣٦ و ١٩٣٧ محتجاً على الاعمال الفاشستية للحكام الاتراك. وقد كتب احد المعتذرين للسياسة التركية راسم دواز، مقالاً مضطرباً مصاغاً في كليشات تقديمية، يكشف عن كثير من الحقائق. تحت عنوان ((ثورة جديدة للاكراد في تركيا))، كتب يقول: ((ان الحكومة التركية مشغولة منذ شهرين في احقاد ثورة رجعية جديدة للقبائل الكُردية في مقاطعة درسيم. بالرغم من اصلاحات الحزب الكمالي(!) نجحت العناصر الاقطاعية في المحافظة على مركزها في هذه الزاوية المنيعه من البلاد التي اعطيت قبل سنة اسم تونجلي(ارض البرونز)).

قرر حزب الشعب (كماليين) تحت ضغط البرجوازية الوطنية التي ترغب في توسيع السوق الداخلي ان تضع حداً لهذه الحالة البالية تاريخياً(!). بكل الموارد المتوفرة للدولة الجمهورية، وقد اقامت الدولة بواسطة قانون خاص، ادارة عسكرية، لها سلطات فوق العادة بضمنها المصادقة على احكام الاعدام بدل المجلس الوطني الكبير. انها كانت قضية تنفيذ مشروع اصلاحات(!) يهدف الى اسكان السكان الرحل ونقل زعماء القبائل وجنودهم الى الاقاليم العصرية في غرب الاناضول(!).

ومن التقارير الصحفية، وتصريحات رئيس الوزراء عصمت اينونو، في المجلس الوطني الكبير، يظهر انه في البداية، اي في ابريل، ثار من ٢٥ الف الى ٣٠ الف من مجموع السكان البالغ مئة الف ضد هذه الاجراءات الحكومية.

درسيم منطقة جبلية، والجبال التي تقطعها وهاد عميقة، ترتفع غالباً الى ١٥٠٠٠ قدم، وهذه بالاضافة الى قلة الطرق، تجعل العمليات العسكرية اكثر صعوبة. كانت درسيم حتى الان خارج نطاق الاقتصاد الوطني في تركيا، وقام بالتجارة الضعيفة التطور، رؤساء القبائل وعملاؤهم. وقد حصلت الحكومة الكمالية على موافقة المجلس الوطني الكبير على الاجراءات التالية:

((جميع الملك الثابت التابع للقبائل والذي يحتفظ به الزعيم باسم القبائل، بغض النظر عن كل القابهم الملكية والوثائق الرسمية والحكم والتقاليد التي تبني عليها الملكية، يتحول الى ملكية الدولة. ولاجل الحصول على تأييد الجماهير اخبرهم الاقطاعيون بان قوات الحكومة ضعيفة جداً!)) بالاضافة الى تصريحهم بان العرب مع الثوار (!) وتيسير العمليات العسكرية في الوقت الحاضر على قدم وساق وتشارك فيها عدة اسراب من الطائرات)). (انترناشنال بريس كورسبوندنس، ٢١ تموز ١٩٣٧)

الحركة الوطنية الكردية في كردستان العراق

عندما كان الاكراد يناضلون في كردستان تركيا في سبيل حق تقرير المصير كان الاكراد في كردستان العراق يعملون لنفس الهدف. هنا، ازاحت بريطانيا الحكومة العثمانية وادعى جنرال مود عند دخوله بغداد انه قدم كمحرر ولكن بريطانيا بدأت تسلك كسيده الاراضي المحررة.

في ١٢ ايار ١٩١٩ ارسل الممثل السامي البريطاني في بغداد برقية مرقمة ٥٣٥٤ الى سكرتير وزارة الهند في لندن ذكر فيها ((وصل سيد طه الى بغداد من نيري وقابلته لمدة طويلة، ان الضباط السياسيين يعتبرون نفوذه بين اكراد كردستان الوسطى وشمال غرب ايران اكثر من اي فرد آخر، ويشهد بهذا نقيب بغداد.

اعلن سيد طه ان غايته في القدوم الى بغداد هي للمطالبة بكردستان موحد- بضمنه كل اكراد ايران- تحت الحماية البريطانية وقد اظهر خيبة امل كبيرة عندما شرحت له ان لايتوقع مساعدتنا في بلوغ غايته فيما يخص اكراد ايران. ومن بين مطالبه كان العفو العام وخلق ادارات عديدة ذي حكم ذاتي، وتقديم الحكومة البريطانية مساعدات مادية كما في العراق)). وقد اوصى الممثل البريطاني حكومته باعطاء تأكيدات تامة بخصوص العفو، دون التعهد بقبول الحماية البريطانية وراء ولاية الموصل الى ان ينجلي الموقف.

وفي ٥ حزيران ١٩١٩ اجاب سكرتير وزارة الهند في لندن ببرقية مستعجلة مرقمة ١٩٢ ذكر فيها: ((لا انصح باعطاء وعد بالعفو)). واذاف ((سأكون سعيداً اذا زودتني بأرائك عن حدود المناطق المعينة بسرعة، ارجو ان تخبرني ان كنت لاتزال مؤيداً لاستثناء دياربكر واورفة من دولة العراق)).

وكان جواب الممثل البريطاني الذي ارسله في برقية تحت عنوان كُردستان، مؤرخة ١٣ حزيران ١٩١٩ ومرقمة ٦٦٦٦ مايلى: ((ان الحدود التركية الفارسية يجب على الاكثر ان تكون الحدود الشرقية للمقاطعة التي ستعتبر ذات غالبية كُردية. لاسباب اقتصادية وسترراتيجية ولالجل تأمين فوائد بقعة جبلية لدولة العراق مشجرة جيداً وقابلة لتطور كبير من المرغوب ضم السليمانية ورائية وكويسنجق ضمن حدود ادارة ماين النهرين ميسوبوتاميا، اربيل من احدى خطوط التشكيل للسكك الحديدية الى الموصل ولهذا يجب، مثل عقرة استثنائها من كُردستان (الدولة المقترحة بعد الحرب العالمية الاولى، المؤلف) كذلك اعتبار دهوك وزاخو ضمن ميسوبوتاميا ولكن ليس عمادية)).

اني افكر بأن الحدود الجنوبية للمقاطعة التي غالبيتها كُردية يجب ان تكون شمال جزيرة قليلاً، شمال نصيبين، جنوب ماردين، شمال رأس العين خلال خط العرض ٣٧ الى برجيك، الى الفرات ثم تتبع حدود ولايات خربوت مأمورية العزيز، وبتليس ووان وهكذا تستثنى ارزنجان وارضروم ((وكانت من بين مقترحاته ان تكون الموصل وبغداد والبصرة دولة عربية تحت الرعاية البريطانية)).

وفي ٢٢ اب ١٩١٩ ارسل سكرتير وزارة الهند من لندن برقية الى الممثل البريطاني في بغداد مصرحاً فيها مايلى: ((ان حكومة صاحب الجلالة بحثت بدقة مسألة السكك الحديدية من قزلباط نحو كفري وكركوك، وبغض النظر عن الاستعمال النهائي لهذا الخط فاننا نوصي ببنائه حالاً لاسباب سترراتيجية لحفظ وتهدئة كُردستان الجنوبية، انها (حكومة صاحب الجلالة) ايدت الى الان سياسة توسيع النفوذ البريطاني الى كُردستان الجنوبية لاعتقادها بان السكان يرحبون به لهذا وافقت على الاقتراح الوارد في برقيتك المؤرخة ٩ ايار لخلق مجموعة من الدول الكُردية ذات الحكم الذاتي يحكمها الرؤساء الاكراد، يظهر ان اعتقادنا كان خاطئاً وان السكان بدل الترحيب بالنفوذ

البريطاني يظهرون عداً شديداً ولهذا فالسكك الحديدية الاستراتيجية ضرورية لكيح
جماحهم.

وعلق الممثل السياسي البريطاني في بغداد على هذا في برقية مؤرخة ١٨ اب
١٩١٩ (رقم ١٠٠١٨) موجهة الى سكرتير وزارة الهند ((اعتبر المكاسب الاقتصادية اكبر
من الفوائد الاستراتيجية انها تمر خلال منابع نفطية ثمينة وخلال البقعة الرئيسية
لزراعة الحنطة في ميسوبوتاميا (بين النهرين) ولها محاصيل ريفية وغابات نحتاجها
للغاية، ان الامل بوجود ثروة معدنية غير اكيد لكن لا يمكن اهماله)).

وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩ ارسل سكرتير وزارة الهند برقية الى الممثل
البريطاني في بغداد قائلاً: ((يظهر ان كُردستان يجب تركها لمصيرها، القضية العملية
هي كيف يمكن انجاز هذا بصورة ثابتة، وبالسلام والامن، على حدود ميسوبوتاميا)).
ان نوئيل (ميجر نوئيل، المؤلف) ينصحنا بان هناك ثلاثة شروط:

١. يجب اخراج النفوذ التركي من كُردستان.

٢. يجب عدم تقسيم كُردستان.

٣. يجب ان نتبع الحدود بقدر الامكان، الخط القومي (اثنولوجي) بين الاكراد
والعرب، ويرى نوئيل بان الاكراد عند تركهم لمصيرهم، سيصبحون موالين لبريطانيا
ولن يحتاجوا تشجيعاً او مساعدة لابقاء الاتراك في الخارج -ويعتقد ايضاً بان تقسيم
البلاد بالحق اغنى اجزائه اي كُردستان الجنوبية، بما بين النهرين ميسوبوتاميا
ستقدم الفرص للدعاية القومية المعادية لبريطانيا، وازاف الوزير البريطاني ((وفيما
يخص كُردستان نفسها، فلا زلنا نعتقد انه قد يكون عملياً تشجيع تشكيل فدرالية من
الدول الكُردية ذي الحكم الذاتي التي قد تتنازع فيما بينها لكنها لن تؤذي
ميسوبوتاميا)).

فالحكومة البريطانية كانت عندئذ تؤيد مبدأ الحكم الذاتي للاكراد، ولو بصورة
غريبة. ولم يكن هنالك اية اقتراحات بعد لا لحاق كُردستان بالدول المجاورة. ولهذا
فان لحذف المقاطع التالية من برقية لرويتير في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩ مغزاه ((اعلن
مراسل التايمس في الشرق الاوسط، في الموصل، بان الحاق كُردستان الجنوبية
بميسوبوتاميا هو الطريق الوحيد لتامين السلام في مقاطعة خانقين-سليمانية، وهو
ضروري بسبب مسؤولياتنا للفرس)).

وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٩ ابرق الحاكم المدني في بغداد لسكرتير وزارة الهند ((لا اوافق على شروط نوئيل الثلاثة)) واطاف ((لازلت اوصي بخلق دول ذات حكم ذاتي كأحسن وسيلة للحدود الشمالية، ميسوبوتاميا)).

وقد صادق على هذا الرأي مؤتمر عقد في دائرة الهند، لندن في يوم السبت ٦ كانون الاول ١٩١٩ برئاسة سير اي. اض. هيرتزل لبحث الحدود بين كُردستان وميسوبوتاميا، ولخص هيرتزل المناقشات قائلاً: ((في اعتقاد الكونفرانس يجب ان تكون هنالك دولة في السليمانية تحت الرعاية البريطانية وان يكون هنالك مجلس ليعالج شؤون المقاطعة الواقعة بين الزابين، ولكن يجب استثناء راندوز، الى ان تطلب الانضمام، وان تكون جزيرمركزاً لدولة ذي حكم ذاتي.. لتكون تحت رعاية فرد من عائلة بدرخان)).

وتذكر سجلات المؤتمر بأن: ((سير هيرتزل جلب الانتباه الى المساحة الواقعة وراء الزاب الكبير وقال ان الكولونيل ويلسون شمل زاخو وعقرة ضمن خطه. وذكر ميجر نوئيل بان البلديتين كُرديتان وانه سيستثنيهما من ميسوبوتاميا وسيرسوم الحدود جنوب عقرة الى بيشخابور على دجلة)).

وهكذا فان الحكومة البريطانية كانت مشرعة في تشكيل عدة دول كُردية ذي حكم ذاتي، وكان هذا تشويهاً لحق تقرير المصير ولكنه كان خطوة اكيدة الى الامام للشعب الكُرد.

وفي ١٩٢٢ اصدرت الحكومة البريطانية التصريح التالي: ((تعترف حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية بحق الاكراد القاطنين ضمن الحدود العراقية ان يؤسسوا حكومة كُردية ضمن هذه الحدود. انهم يأملون ان العناصر الكُردية المختلفة ستصل الى اتفاق فيما بينها حول الشكل المرغوب للحكومة وحدودها، ويرسل الاكراد مندوبين مسؤولين لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية مع حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية)).

ان هذا التصريح ارضى جزئياً مطامح الشعب الكُرد وفعلاً تشكلت دولة كُردية ذات حكم ذاتي حاكمها (حكمدار) شيخ محمود البرزنجي ورئيس وزرائها شيخ قادر. وبعد مضي اشهر على هذه الدولة تجاهلت الحكومة البريطانية تصريحها وهاجمت القوات الكُردية واحتلت السليمانية بعد ضربها بالقنابل من قبل القوة

الجوية البريطانية. وهكذا خنقت الدولة الكُردية في مهدها ورجع الحكم البريطاني المباشر.

قام الاكراد بدور فعال في الحركة الوطنية العراقية وخاصة في ثورة حزيران ١٩٢٠. ومن المعروف ان اكراد العمادية افنوا قوة بريطانية مكونة من ٣٠٠ جندي في طلي مزيركا.

ان الحال في العراق كان مختلفاً عن تركيا. ففي تركيا تحولت البرجوازية التركية، بعد وصولها للحكم، من قوة تقدمية تناضل ضد التدخل والنفوذ الاجنبي الى قوة رجعية تقترف الجرائم ضد التقدميين الاتراك (سجن ناظم حكمت) والشعب الكُردى والاقلية الارمنية.

شن الشعب العراقي عرباً واكراداً، كفاحاً مشتركاً في سبيل الاستقلال والسيادة الوطنية وخلال هذا الكفاح نمت اواصر الاخوة العربية الكُردية وتوطد التضامن بين العرب والاكرد والقوميات الاخرى حتى اصبح حجز الزاوية في كل نضال يخوضه الشعب العراقي واصبح الضمان الاساسي لاحراز الانتصارات الوطنية والطبقية. وكانت حركة الطبقة العاملة تمد جذورها في كل العراق، بضمناها كُردستان، وقد احدث ظهور الطبقة العاملة العراقية في النضال الوطني وتوسع منظماتها - السياسية والنقابية - تأثيراً تقدماً جذرياً على نهج الحركة الوطنية العراقية وطبعها بطابع ديمقراطي. وكان لحركة الطبقة العاملة تأثير وجاذبية عظيمة على الوطنيين الاكراد لطبيعتها التقدمية وتقديمها حلولاً صحيحة للقضية الوطنية الكُردية، مستندة على اعترافها بحق تقرير المصير للشعوب.

ومن الطريف ان ميجر ئي. بي. سون البريطاني كتب في ١١ شباط ١٩٢٠ متذمراً من السليمانية مايلي: ((ان اسم بلشفي وبعض مايعنيه يصبح معروفاً هنا لسوء الحظ)). ان الدستور العراقي يحوي مواداً خاصة بالحقوق الكُردية، فاللغة الكُردية حسب الدستور، هي اللغة الرسمية ولغة التدريس في المناطق الكُردية. وتوجد بعض المدارس وبعض المجالات الثقافية الكُردية في العراق. وهي ميزة غير موجودة في ايران وتركيا.

على ان المواد الدستورية الخاصة بالشعب الكردي في العراق بقت اكثرها حبراً على ورق. وتجاهلت الحكومات المتتالية هذه الحقوق القومية البسيطة كما تجاهلت الحقوق المدنية والحريات الديمقراطية لبقية الشعب العراقي.

ان ظروف اكراد العراق احسن بالتأكيد من اكراد تركيا وايران (تعهدت الحكومة العراقية باحترام حقوق الاكراد القومية كشرط لدخولها عصابة الامم) ولكنها غير مرضية ايضاً. وقد ناضل الشعب الكردي في العراق لتحسينها اقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

وفي العراق ايضاً عانى الشعب الكردي كثيراً من الاضطهاد، فمثلاً عندما قاطع الاكراد الانتخابات التي سبقت التوقيع على معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا ١٩٣٠ دبرت الحكومة الرجعية مؤامرة لاستفزاز الاكراد واثارتهم ضد العرب، حيث لبس الجنود ملابس العرب وجروا في شوارع السليمانية واطلقوا رشاشاتهم على اهالي السليمانية الامنين وقتلوا ٣٠ شخصاً وجرحوا كثيرين في ٦ ايلول ١٩٣٠ ويسمى الاكراد هذا اليوم بـ((رؤدى ريش = اليوم الاسود)).

وقد اتهم الوطنيون الاكراد السلطات البريطانية بتنظيم المجزرة لتحريك الاكراد ضد العرب تنفيذاً لسياسة فرق تسد. وخلال هذا الوقت ايضاً ١٩٣٣ نجحت الحكومة الرجعية بمساعدة العناصر الشوفينية، في تدبير وتنفيذ المذابح المشينة ضد الاثوريين خاصة اثناء مجزرة سميل في لواء الموصل. وقد اثارت السلطات الحكومية الاكراد ضد اخوانهم الاثوريين الذين عاشوا معاً بسلام لاجيال عديدة، تماماً كما خلقت السلطات التركية المعارك بين الاكراد والارمن سابقاً.

الحركة الوطنية الكردية في كردستان ايران

ان سلطة الحكومة الفارسية المركزية امتدت لكردستان نادراً. ولهذا حكم الاكراد انفسهم ذاتياً في الواقع. دفعوا لممثلي الحكومة ضرائب اسمية احياناً وحكم عملياً رؤسائهم المحليون وبيّنهم زعماء تعدت سلطاتهم الى ماوراء حدود قبائلهم.

ولم يختلف الشعب الكردي في هذا الجزء من بلاده عن اخوانه في الحركة الوطنية الكردية فقد قاوم باستمرار السيطرة الفارسية الرجعية وظهر رغبة شديدة للعيش في ظل دولة كردية مستقلة كحقه الطبيعي.

ومن الضروري ان نتذكر بان اقامة هذه الدولة الكُردية كانت امراً مقبولاً، مسلماً به لدى الحلفاء المنتصرين بعد الحرب العالمية الاولى والنقاش في تلك الايام كان يدور عن طبيعة الدولة وحدودها.

في المذكرة السرية التي قدمها الميجر روس المسؤول البريطاني عن المكتب الكُردى في بغداد لحكومته في ٨ تموز ١٩١٩، عن مطالبة الاكراد بضم اورومية الى الدولة الكُردية المقترحة ذكر فيها مايلي: ((... ان مصالح كُردستان يجب اعتبارها، على الاقل بالتساوي مع مطالب الحكومة الفارسية عند ايجاد حل لمشكلة اورمي، يهدف الى الاستقرار في المستقبل.

اذا بدلت الحدود او لم تبدل، ولكي تنتج جهودنا النظام وحكومة مستقرة في الاجزاء القريبة لكُردستان، يجب توطيد الظروف في اورومية واعطاء الاكراد اعتباراً معقولاً ومدخلاً معقولاً الى المركز الرئيسي لتجارتهم)). وازداد الميجر روس ((يظهر هنالك ثلاثة حلول لمشكلة اورومية:

١. مساعدة الجيوش البريطانية للحكومة الفارسية لنشر القانون والنظام.
٢. وضع اورومية تحت سيطرة دولة اجنبية او لجنة لادارتها اذا وضعت تحت الانتداب.

٣. السماح للمقاطعة بالانضمام لكُردستان. ان هذا تقرير المصير بكل معنى الكلمة، ولكن هذه الفكرة قد استولت على الفكر الشرقي وهي تتقوى يومياً.

وفي الوقت الحاضر كما نرى بوضوح سيسقط الاكراد الحكومة الفارسية حتماً الا اذا تدخلنا بنشاط. اذا حرر هذا الجزء من الامة الكُردية نفسه من الحكم الفارسي الذي يكرهه ثم يطالب بانضمامه الى الدولة الكُردية المستقلة التابع لها طبيعياً، هل سنقول كلا ونكون مستعدين بابقائه خارجاً بالقوة؟ انه من العبث ان نقول للاكراد لقد وعدنا ان لانمس ايران. فالاكراد لايعترفون بحقنا في اعطاء هذا الوعد على حسابهم. علاوة على ذلك، فاية محاولة لاجبار الكُردى على البقاء تحت سيطرة الحكومة الفارسية التي يحاول التحرر منها ستهدم من الاساس نفوذنا في مختلف اجزاء كُردستان التي لا استعداد لنا فيها لاسناد سلطتنا عسكرياً، لان الكُردى يشعر بان الحكومة الفارسية متعفنة الى اللب، وانه قادر لانهاض شعبه -والاخرين- كالحكومة الفارسية على الاقل.

إذا اسقط الشعب الكردي الحكومة الفارسية بنفسه ثم يسأل للانضمام الى دولة كُردية ولن يتمكن ان يرى بأننا نستطيع رفض ذلك باخلاص ولست اعتقد بنقضنا عهدنا للحكومة الفارسية بعملنا هذا على شرط ان نكون دقيقين في نقطة عدم تشجيع ومساعدة الاكراد في اسقاط الحكم الفارسي. وفيما يخص السكان غير الاكراد في المقاطعة في دولة كُردية تحت عنايتنا فلن يكون هنالك صعوبة في حماية مصالحهم وتأمين معاملة عادلة. على كل فان حالهم لن يكون اسوء ومن الصعب ان لا يكون احسن عما هو تحت النظام الحاضر)).

ولكن بريطانيا استمرت في تأييدها للحكومة الفارسية وتجاهلت حقوق الشعب الكردي. في سنة ١٩٢٠ ثار الاكراد وخاصة قبيلة شكاك الكبيرة قرب اورومية تحت قيادة اسماعيل آغا المعروف بكُردستان بسمكو وكان مطلبهم الحكم الذاتي. وقد احزنت القوات الكُردية انتصارات اولية هامة وصدت ودحرت القوات الفارسية، ثم تدخلت القوات التركية ضد الاكراد الذين وجدوا انفسهم بين عدوين وعندها فقط دحرت القوات الكُردية وانسحب قسم منها الى العراق مع سمكو حيث سمحت لهم السلطات البريطانية، التي كانت تحاول الاحتفاظ بلواء الموصل ضد المطالبة التركية بالدخول.

وتردي حال الشعب الكردي اكثر بسبب دكتاتورية الجنرال رضا خان (رضاشاه بهلوي بعدئذ) العسكرية التي نصبت في ايران في ١٩٢١، فقد فرض ضرائب ثقيلة على المدن والقرى الكُردية وسجلها باسمه كملكه الخاص. وتجاهلت السلطات الحكومية الفارسية المتفسخة احتجاج الشعب الكردي. وفي سنة ١٩٢٧ ذهب وفد كُردى بقيادة سمكو للتفاوض مع الحكومة الفارسية (بدعوة منها) بشأن المطالب الكُردية الا ان السلطات الفارسية نصبت كميناً وقتلت بغدر الوفد الكُردى بضمنهم سمكو مع سبعة من رفاقه قرب مدينة اوشنو وكانت علامات التذمر منتشرة وخاصة بين الاكراد الفيلية حوالي عيلام الذين ثاروا فعلاً ضد اضطهاد رضا شاه الذي اخمد الحركة بوحشية تميز الدكتاتور العسكري.

وقد ترك الاف من الاكراد الفيلية بيوتهم وهاجروا الى العراق وسكنوا خاصة في بغداد كذلك في الكوت وبدرة وبدوا حياة جديدة في جالية متعاونة. ولهم الفضل في تاسيس مدرسة في بغداد، ازدهرت مؤخراً.

مؤامرة ضد الشعب الكردي

في سنة ١٩٣٧ وقعت الحكومات التركية والعراقية والايرائية والافغانية على حلف سعد آباد الموجه ضد الحركة الوطنية الكردية. وتصرح المادة السابعة من الحلف: ((كل جانب متعاقد سام يتعهد باتخاذ الاجراءات في مجال نفوذه، ضد تأسيس او نشاط عصابات مسلحة، جمعيات او منظمات تهدف لقلب انظمة الحكم ويحتمل ان تؤثر على النظام والامن في اي جزء او حدود للجانب الاخر)).

وهكذا وحد اعداء الشعب الكردي جهودهم وتعاونوا لضرب الحركة الوطنية الكردية، وكان من المتوقع ان يتعلم الاكراد درساً من اعدائهم لكنهم لم يفعلوا لسوء الحظ ولم يقوموا بنضال وطني موحد. فقد نشبت ثورات كردية منعزلة ذو تنظيم ضعيف. اذ ثار اكراد درسيم عدة مرات دون مساعدة ودحروا في كل مرة، وثار الاكراد في بارزان قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة ولكنهم كانوا وحيدين في المعركة الثانية.

كردستان بعد الحرب العالمية الثانية

الحالة في تركيا:

وقفت تركيا موقف الحياد رسمياً من الحرب العالمية الثانية، وان كانت تميل الى المانيا النازية. وقد استمرت الحكومة التركية في سياسة التتريك وعزل كردستان من العالم الخارجي. ان العقلية التركية الرسمية تنعكس جيداً في حادثة وقعت على الحدود العراقية التركية في ١٩٤٤ عندما اطلق الجنود الاتراك النار على رجل كهل من الموصل وقتلوه لان التيار جرف كلكه الى الجانب التركي من نهر الخابور الذي يفصل جزئياً العراق وتركيا. وكان خرقاً للحدود.

اما عن عزل كردستان تركيا عن العالم (عدا سيول الاركيولوجيين الاميركان الذي اصبحوا يرتادون ليس جبل جودي فحسب باحثين عن بقايا سفينة نوح! بل اصبح جبل ارارات -هركول- قرب الحدود السوفيتية محلاً مفضلاً لحفرياتهم، فقد كتب السيد فيليبس برايس عضو مجلس العموم البريطاني في جريدة مانجستر كارديان الانكليزية بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٥٦ مايلي: ((في جزيرة في بحيرة وان توجد خرائب كنيسة ارمنية قديمة. قبل وقت قصير لم يكن الموظفون الاتراك يسمحون للجانب بالذهاب الى هناك. انهم ساروا على مبدأ عدم وجود شعب كالارمن

والكرد قاطن هناك. وان كل فرد هناك كان تركياً دائماً. ان النظرة الحالية اكثر ادراكاً وان عدة جماعات من الاجانب زاروا الجزيرة مؤخراً).

ولكن نفس العقلية القديمة تسود حول الاكراد. ان كل من اطلع على هذه البلاد قبل ٤٠ سنة عرف ان قسماً كبيراً من السكان كانوا اكراداً قومية قديمة من بدو الجبال. يتكلمون لغة ايرانية لاعلاقة لها بالتركية. ويرى الانسان في كل القطر حتى الان نساء يلبسن غطاء الرأس الكردي واربطة الرقبة والفساتين الغنية الملونة. ولازال بالامكان سماع الكردية في شوارع وان وفي القرى ايضاً.

كم كان مفيداً ملاحظة الحكومة التركية في اصرارها على تقسيم قبرص لان ١٨٪ تقريباً من سكان الجزيرة اترك. فبمصادفة غريبة فان الاكراد يكونون حوالي نفس النسبة من سكان تركيا بالاضافة الى انهم يسكنون منطقة غالبيتها كردية منفصلة عن المنطقة التركية على عكس الاتراك الممتزجين تماماً بالغالبية اليونانية وكانت الحكومة التركية تسمى التقسيم حق تقرير المصير. قد يتوقع المرء من الحكومة التركية تطبيق حق تقرير المصير بحق الشعب الكردي ايضاً.

بارزان

عندما كان القادة الاتراك يتهاكون على السفير النازي فون بابن ويعطفون على المانيا النازية وبينما كان رضا شاه في ايران يقترب اكثر فاكثراً من النازيين وعندما كانت المؤامرات الموالية للمحور تحاك في العراق في الايام الاولى الحرجة من الحرب كان الاكراد يساهمون مادياً في الجهد العسكري الفعلي، بضمنها القتال مع جبهة مقاومة الفاشستية.

وخلال الحرب، كان الشعور الوطني الكردي ينمو بقوة تحت تأثير، دون شك، الشعارات الديمقراطية المعادية للفاشستية، وفي نهاية الحرب اجتاحت كردستان موجة وطنية ديمقراطية.

وفي ١٩٤٣ ظهر اول تعبير للحركة الوطنية الكردية في الثورة البارزانية تحت قيادة المناضل الوطني الكردي مصطفى بارزاني (كان بارزان في حالة مستمرة من الثورة منذ ١٩٣٠). ان ثورة بارزان الاولى ١٩٤٣ بدأت ضد المظالم المحلية وفي سبيل مطالب قومية محدودة، تلك الثورة التي توسعت اهدافها بعدئذ لتعبر عن آمال الشعب الكردي القومية.

ترك مصطفى بارزاني السليمانية حيث كان مبعداً مع اخيه شيخ احمد بارزاني نتيجة لثورة ١٩٣٨، ووصل بارزان سراً حيث التحق به نفر صغير من الانصار. هاجموا مركزاً للشرطة واستولوا على السلاح هناك بعد مقاومة قصيرة. وعندما وصلت وحدات متكونة من ١٠٠ شرطي من القوة السيارة كان بارزاني ورجاله قد نصبوا كميناً ودحروا الشرطة التي تراجعت بصورة غير منتظمة تاركة سلاحها للمتطوعين البارزانيين الجدد. واستمر القتال وتبعته المفاوضات التي نجحت. فقد وعدت الحكومة ببناء مدارس اكثر وتجهيز تموين كاف وتقليل مراكز الشرطة واطلاق سراح البارزانيين المبعدين.

ان الحركة البارزانية الاولى، وان كانت محلية في طبيعتها، الا انها كانت قومية مبدئياً. واهتزت كردستان على خبر ثورة كردية اخرى. فنشطت المنظمات الكردية المختلفة من جديد التي ايدت دون استثناء الثورة. واتصل المثقفون والضباط الوطنيون الاكراد بالبارزانيين مما ساعد على تطوير صفة الحركة الى ثورة وطنية حائزة على التأييد العضوي للجماهير الكردية.

وقد بدأ مصطفى بارزاني يتصل بالزعماء الاكراد الاخرين. فزار رواندوز في ١٩٤٤ حيث استقبل رسمياً. ثم توجه الى زاخو وعندما كان في باتوفا وصله خبر باندلاع العمليات الحربية ثانية بعد مقتل القائد الكردي اولي بك ريزاني في مراكز شرطة ميرطه سور في ١٩٤٥. وبهذا بدأت المرحلة الثانية للثورة البارزانية. وفي بدأ القتال التحق كثير من الضباط والجنود الاكراد في الجيش الحكومي بالثوار، منهم الرئيس عزت عبدالعزيز والرئيس مصطفى خوشناو والملازم محمد قدسي والملازم خيرالله عبدالكريم. ولعدم رغبة جنود الحكومة في القتال وقلّة معرفتهم بالجبال فانهم كانوا قوة ضعيفة وفعلاً فقد دحرت القوات الحكومية في شيروان واستولى الثوار على مدفعين استعمل احدهما في قصف مركز الشرطة في بله واجبار جميع موظفي البلدة المعتصمين هناك على الاستسلام. وحدث قتال عنيف حول جبل بيرس قرب عقرة حيث هاجمت قوات الحكومة هناك الا انها عجزت عن زعزعة المدافعين واخذ الجنرال البريطاني رنتون قيادة قوات الحكومة ولكنها كانت فاشلة ايضاً.

ماذا اراد البارزانيون؟ اجاب مصطفى البارزاني في تصريح له ((انني اوجه ندائي الى الشعبين الكردي والعربي ليتعاونوا ويوحدا جهودهما في النضال المشترك

ضد العدو المشترك- الاستعمار وعملائه- لكي يعيش كل شعب في ارضه حراً مستقلاً).

ان الاهداف الوطنية للشوار وانتصاراتهم العسكرية اربعت الاستعماريين ولهذا وضعت بريطانيا وزنها بجانب الحكومة العراقية وبدأت طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية بقصف مواقع الاكراد وتدمير قراهم وماشيتهم. كانت هناك غارتان او ثلاثة يومياً واشتركت بين سبعة الى اربعة عشرة طائرة في القصف ولكن القوات الكردية صانت نفسها واستطاعت ان تسقط طائرة واحدة وتلحق اضراراً بليغة باخرى.

في الجبال بامكان حرب الانصار الاستمرار لمدة طويلة بحصانة تامة تقريباً من الغارات الجوية. ولكن الطائرات كانت تمطر قنابلها على القرى الخالية الا من النساء والاطفال. وفي نفس الوقت حدثت تطورات جديدة. فقد بدأ اكراد ايران يتحركون، كذلك انضم بعض الاكراد الرجعيين الى قوات الحكومة وهاجموا- مع اتباعهم- البارزانيين. وكننتيجة لذلك اتخذت قيادة القوات الكردية قراراً بالانسحاب الى كردستان ايران حيث كانت الحاجة تتطلب وجود قوة منظمة متحلية بالضبط، وحيث كانت الظروف السياسية مناسبة. وقد نفذ ذلك القرار بسرعة في نهاية ١٩٤٥، وانتقلت القوات الكردية - مع النساء والاطفال وعوائلهم الخفيفة- تحرس تراجعهم قوة صغيرة ووصلت الى غايتها عبر ميرطافتر دون خسائر تذكر ولو ان الطائرات كانت تهاجمهم باستمرار ان قلوب الاكراد رافقت البارزانيين في تراجعهم وتركزت ابصارهم على كردستان ايران لوقوع حوادث مثيرة هناك.

جمهورية مهاباد الديمقراطية

في نهاية ١٩٤٥ انجز الشعب الكردي المناضل انتصاراً رائعاً بتأسيس جمهورية مهاباد الديمقراطية التي تعتبر مفخرة عظيمة من مفاخره ففي ديسمبر ١٩٤٥ وتحت قيادة الحزب الديمقراطي الكردي في كردستان ايران، تأسست الجمهورية الديمقراطية الكردية في مهاباد، وكانت جمهورية ذات حكم ذاتي وذو برنامج عملي محدود. وفي نفس الوقت، وفي اجتماع جماهيري حماسي مؤثر، رفع العلم الوطني الكردي. واجتمع البرلمان وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ انتخب القائد الكردي قاضي محمد، رئيساً للجمهورية وتألقت وزارة شرعت في تنفيذ برنامج صحي.

كتب قاضي وليم دوطلاس عضو المحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية في كتابه "ارض غريبة وشعب صديق" مايلي عن اعمال الحكومة الكُردية: ((انها رجعت الملابس الكُردية التي حرّمها رضاه شاه للاستعمال. وجهزت جميع الاطفال بالمدارس الابتدائية. وطبعت الكتب للمدارس الابتدائية باللغة الكُردية. ونشرت جريدة كُردستان وصحيفة دورية ومجلتان ادبيتان. ووضعت دستوراً يقترح دولة كُردية جمهورية في طبيعتها. وتعهدت الدولة بالدفاع عن مصالح العمال وتأسيس نقابات لتحسين حالهم. واعلن الدستور ضرورة تثقيف الشعب بغض النظر عن القومية او الدين او الجنس. كذلك اعلن وجوب تمتع المرأة بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها الرجل. وحرّم الدستور الربا)).

ووزعت الحكومة الكُردية الارض على الفلاحين وجعلت اللغة الكُردية اللغة الرسمية واتخذت اجراءات لتحسين التجارة والصحة العامة. ووقعت الحكومة الكُردية على اتفاقية بعدم الاعتداء مع الحكومة الفارسية يمكن اعتبارها اعترافاً واقعياً من الحكومة الاخيرة (كانت الحكومة الفارسية تضم ثلاثة اعضاء من حزب تودة) كذلك وقعت الجمهورية على معاهدة صداقة مع الحكومة الديمقراطية الازربيجانية. ان الاستعماريين والرجعية الايرانية شددوا من مؤامراتهم وتمكنوا من قلب الحكومة الايرانية، باخراج ممثلي حزب توده، وارسال جيش ضخم تؤيده الدبابات الى كُردستان (واذربيجان) بحجة تأمين حرية الانتخابات! ولكن الجيش الايراني حال دخوله مهاباد، اعتقل رئيس الجمهورية مع اغلب اعضاء الحكومة الكُردية. ودخل الجنود الايرانيون المدينة دون مقاومة بعد اخلاء البارزانيين لها اشارة لنياتهم الطيبة. وقد حوكم الرئيس قاضي محمد في محكمة عرفية وصدر حكم باعدامه مع القادة الاخرين ونفذ الحكم بعد اشهر قليلة. وعاد الحكم الفارسي القمعي القديم.

وقد هاجمت الجنود الفارسية القوات البارزانية المنسحبة الى العراق ونشبت معارك عديدة اشهرها معركة مامش التي اظهر فيها مصطفى خوشناو بطولة رائعة. فقد استفاد ٤٥ كُردياً بقيادة البطل الخالد خوشناو من مواقعهم القوية وثبتوا وصدوا المهاجمين وشنوا هجوماً معاكساً ودحروا الجنود الفارسية وكبدوهم خسائر كبيرة. كان الاكراد متجهين نحو الحدود العراقية يتبعهم جنود الحكومة الفارسية وتهاجمهم الطائرات. وكان عليهم بالاضافة الى تأمين مؤخرة قواتهم، نقل النساء

والاطفال. كانت مسيرة طويلة شاقّة خلال ارض جبلي وعر زاطروس بارد جداً في الليل. وعند اقترابهم من الحدود العراقية اطلقت قوات الحكومة العراقية النار عليهم وعندها فكروا في الالتجاء الى الاتحاد السوفيتي.

وبدأت الجيوش التركية ايضاً بمهاجمة الاكراد وهكذا وضع معنى حلف سعد آباد لكن الاكراد قاوموا ببسالة تحت قيادة مصطفى بارزاني المباشرة.

وفي تلك الاثناء اتصل الممثلون البريطانيون، والوصي عبدالاله، بالبارزانيين وخاصة الضباط، واعطوا كلام الشرف (!) بانهم لن يلحقوا بهم الاذى اذا استسلموا. كذلك قررت الحكومة السوفيتية السماح للاكراد بدخول اراضيها كلاجئين. وقرر مصطفى بارزاني ان يتبع الطريق الثاني وينشد الاتحاد السوفيتي كلاجئ سياسي وتبعه عدة مئات من رجاله حيث شقوا طريقهم نحو الحدود السوفيتية رغم الهجمات العسكرية المستمرة من الجيوش التركية والفارسية.

ومن بين الذين استسلموا كان الضباط عزت عبدالعزيز والرئيس مصطفى خوشناو والملازمين محمد قدسي وخيرالله عبدالكريم وكانوا قد حكموا بالاعدام غيابياً. وقد نفذ حكم الاعدام في الضباط الاربعة في سجن بغداد في ١٩ حزيران ١٩٤٧ ضد المطالبة الشعبية الواسعة بتبديل حكم الاعدام. وقد استقبل الشهداء الاربعة الموت ببطولة واكدوا على المشنقة حبهم لكردستان وايمانهم بانتصار الحركة الوطنية الكردية. وكانت هذه بعض كلماتهم الاخيرة: قال مصطفى خوشناو: ((ايها الجلادون اخبروا اسياذكم بان دمي سينتقم! اني لا اخشى المشنقة التي سترفعني الى مصاف الشهداء الابطال لكردستان.. انا جندي واضي بحياتي بسرور في سبيل سعادة ومجد الوطن سأترك ثلاثة اطفال سيعلمون بانني مت في سبيل بلادي. وآمل ان يستوحوا مثالي في الحياة)).

وقال محمد قدسي: ((لقد علمتني امي حب وطني. ان هذا الحبل الذي سيخنقني لحبي لبلادي، عزيز علي وسيحفر اسمي على قلوب مواطني وذكري وطني... الموت في هذه الظروف شرف كبير... تعيش كردستان!)).

وقال خيرالله عبدالكريم: ((كانت امي موصلية، تركني والدي الكردي مبكراً في الحياة.. لقد ناضلت مع اعمامي لتحرير بلادي ولحرية الاكراد. ارجوا ان اكون جديراً بعطف وطني وذكري والدي. الموت لاعدائنا! تعيش كردستان!)).

اعلنت كُردستان الحداد على هؤلاء الشهداء. وخرج كل سكان السليمانية في مظاهرة مثيرة غاضبة لاستقبال وتحية جثمان مصطفى خوشناو. واعتقلت الحكومة العراقية النساء والاطفال والكهول ووضعتهن في معسكرات الاعتقال ورمت الرجال في السجون حتى امتلات بهم. وكان اكثرهم محكومين غيابياً في جو من الحقد والهستريا. وحوكم الآخرون امام محاكم عرفية عسكرية. ان غرف الاعدام لم تسع المحكومين فحيات محلات جديدة لهم. وعاملت السلطات الحكومية وخاصة الشرطة، عوائل البارزانيين بقساوة متوحشة. وكان الطعام قليلاً واشتكى المعتقلون بان الجص كان يخلط احياناً بالطحين. ووضع المعتقلون في خيم لاتحمي من الطقس القاسي. وصادرت الحكومة جميع املاك البارزانيين ومنعت اقامتهم في منطقة بارزان. لقد مضت ثلاثة عشر سنة، ولازال كثير من البارزانيين مسجونين او معتقلين ولم ترجع املاكهم، واللاجئون الاكراد في الاتحاد السوفيتي، وعلى رأسهم مصطفى بارزاني، لازالوا ممنوعين من الرجوع الى بيوتهم للعيش بسلام مع ابناء شعبهم. من المفيد ذكر بعض اسباب فشل الحركتين الكُرديتين في العراق وايران.

في كُردستان العراق:

١. قلة التأييد المادي الفعلي في المناطق الكُردية الاخرى.
٢. قلة الحلفاء بين العرب والضعف النسبي لحركة الطبقة العاملة العراقية (التي عارضت السياسة الحكومية).
٣. الغارات الجوية التي جعلت شن هجوم بارزاني عام صعباً.
٤. قلة تقدير مغزى الثورة، التي مكنت كثيراً من الزعماء الرجعيين لخدع اتباعهم ودفعهم لمحاربة البارزانيين. وقد يكون هذا الامر السبب الحاسم لقرار البارزانيين بالانسحاب الى كُردستان ايران.

في كُردستان ايران:

١. ثقة لا مبرر لها بالرجعية الايرانية.
٢. قلة تسليح القوات الكُردية.
٣. قلة تقدير الاهمية الوطنية لجمهورية مهاباد الديمقراطية.
٤. قلة التأييد المادي بين الاكراد والتقدميين عامة خارج ايران.
٥. حالة العلاقات الدولية وبدأ الحرب الباردة.

ان النضال الوطني للشعب الكردي في مختلف ارجاء كردستان يدل على تعلقه الشديد بحقوقه القومية في كل منطقة كردية، سواء في كردستان تركيا او العراق او ايران. ويلاحظ ان الحركة الوطنية الكردية قديمة، عميقة الجذور، واضحة المعالم وتهدف بصورة اساسية الى تحقيق حق تقرير المصير. الى تحرير كردستان وتحقيق الوحدة القومية للامة الكردية. يلاحظ ايضا ان الاستعمار هو الذي جزأ كردستان بعد الحرب العالمية الاولى وحرّم الشعب الكردي من حقوقه القومية ولهذا فمن الطبيعي ان تركز الحركة الوطنية الكردية كفاحها ضد الاستعمار وحلفاءه.

لقد دحرت الثورات الوطنية الكردية المتكررة ولكن الشعب الكردي الشجاع لم يقهر ابداً. وكردستان لاتزال باقية، فخورة متحدية! يذكر القاضي دتلاس انه بينما كان يترك مهاباد ((قدم شاب كردي وزوجته الى الطريق الظليل. كان يركب حماراً وسارت هي بجانبه بفخر، تبادلنا التحيات.

سألته: من اين انت؟

من خوى، في الشمال، اجاب:

ماذا تعمل هنا؟

نحن اكراد. قال: نقوم بزيارة قدمنا لنصلي على ضريح القاضي محمد. كان هنالك علامات التحدي في صوته، وعينييه، مع الخنجر في حزامه، حملت تصميماً لمقابلة اي تحد لمهمته)).

((ان ضريح القاضي محمد مزار حقاً. مئات الاكراد يرتادون اليه اسبوعياً للعبادة. فاعدام هذا البطل الكردي قتل الشخص فقط. وليس فكرة الاستقلال الكردي. وفي رأي الفلاحين البسطاء الذين يسرون مئات من الاميال لتقديم الولاء لذكراه، كان القاضي محمد شخصاً طيباً ضحى بحياته لكي تتحقق احلامهم)).

ان سقوط جمهورية مهاباد الديمقراطية وانهاء المقاومة الوطنية المسلحة في كردستان عامة كان ضربة للحركة الوطنية الكردية، لكنه لم يكن نهاية النضال. صحيح، ان الحزب الديمقراطي الكردي اهتز بشدة بعد سقوط الجمهورية ولكنه حافظ على حياته واستمر في الكفاح بالتعاون مع القوى الديمقراطية الايرانية الاخرى ينظم بصورة مستقلة ويقرر سياسته ولكنه يتعاون في جميع المسائل الهامة مع اصدقائه وحلفائه في ايران.

في ١٩٥٦، اضطر اكراد جوانرو ان يثوروا احتجاجاً على الضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومة الفارسية وهاجمت القوات الفارسية قراهم يسانداها قصف الطائرات. وانسحب اكراد جوانرو بعد تكبدهم خسائر كبيرة في الارواح نحو العراق للالتجاء هناك. لكن القوات الحكومية العراقية اجبرتهم للرجوع الى نار القوات الفارسية.

الحالة في العراق

استمرت موجة الحركة الوطنية العراقية بالارتفاع وناضل الشعب لتوسيع الحريات الديمقراطية المحدودة التي حققها في ١٩٤٦، كحرية تأليف بعض الاحزاب الوطنية والديمقراطية حرية الصحافة والخطابة عامة، حرية التنظيم النقابي والطلابي. وبلغت هذه الموجة ذروتها في وثبة ١٩٤٨ التي دحرت معاهدة بوتسموث وطوحت بوزارة صالح جبر وفتحت الباب على مصراعيه لفرض اصلاحات شعبية جذرية وتحقيق حياة ديمقراطية- انتخابات حرة، تنظيم حزبي، نقابي وطلابي وفلاحي حر، صحافة حرة... وبالتالي لازاحة الطبقة الرجعية من الحكم ونصب حكومة وطنية ديمقراطية.

ان هذا التنظيم شمل الحركة الوطنية الكردية ايضاً، بعد صدمة الاندحار. فقد واصلت المنظمات الوطنية في كردستان العراق عملها واخذ الاكراد دورهم الطبيعي في المنظمات الوطنية العراقية وبصورة رئيسية في المنظمات التقدمية التي تبنت سياسة تهدف لتحقيق المطامح القومية الكردية. وكان حزب التحرر الوطني في مقدمة هذه المنظمات. كان هذا الحزب ديمقراطياً جماهيرياً يحوي كادراً شيوعياً قيادياً.

ان رزطاري كان الحزب الديمقراطي الجماهيري الاخر في كردستان العراق. ولكن حزبي التحرر ورزطاري كانا متشاجرين لسوء الحظ منذ البداية. نادى حزب التحرر التقدميين الاكراد لترك رزطاري والانضمام اليه ولبي كثيرون النداء. وشكل بقية الرزطاريين حزباً جديداً -الحزب الديمقراطي الكردي- ثارتي ديموكراتي كورد، المعروف بالبارتي.

وقد كان البارتي يميل الى التعاون مع الاحزاب الوطنية العراقية الاخرى كحزب الشعب وحليفه الاتحاد الوطني والحزب الوطني الديمقراطي. الا ان هذه الاحزاب كانت قليلة النشاط والاتباع في كردستان ولكن البارتي كان في خلاف مستمر مع حزب

التحرر الذي كان له نشاط وتأييد ملحوظ في كردستان. ولم يكن هناك في الحقيقة فروق اساسية في تركيب حزب التحرر والبارتي ولكن كانت هناك اختلافات في النظرة السياسية والتكتيك لان الشيوعيين كانوا يقودون حزب التحرر في الواقع. ظهرت خلافات سياسية بين الديمقراطيين في العراق حول شعار حزب ديمقراطي واحد. ان بعض الديمقراطيين العراقيين، في الدعوة لهذه الشعار، كانوا يهدفون بصراحة الى حل الحزب الشيوعي العراقي السري لانهم في نفس الوقت كانوا يدعون الى ضرورة الاقتصار فقط على الاشكال العلنية للنضال.

اما البارتي فانه دعى لحل فرع الحزب الشيوعي في كردستان وضرورة تنظيم البارتي فقط للتقدميين الاكراذ. واصبح هذا مثار النزاع بين البارتي والحزب الشيوعي. اما حزب التحرر الوطني، فقد دعى بصورة متكررة الى تشكيل جبهة وطنية موحدة تضم جميع القوى الديمقراطية والوطنية في العراق ولكن هذه الدعوات رفضت كلها. اما في كردستان فقد دعى الحزب الشيوعي الى تشكيل جبهة موحدة بينه وبين البارتي، الا ان الدعوة رفضت ايضا.

((ان الخلاف الكبير وسبب النفرة المتبادلة، عدا الخلافات الفكرية، بين حزب التحرر والحزب الديمقراطي الكردي، برز نتيجة لقلّة تركيز الحزب الاول على المطالب القومية الكردية، كالمطالب المتعلقة باللغة الكردية والحقوق الثقافية القومية او العمل لتحقيق نوع من الحكم الاداري الذاتي. اما الحزب الثاني فاعتقد انه وضع تأكيداً زائداً على الشؤون المتعلقة بكردستان مما سبب تقليل الكفاح المشترك مع الجماعات الوطنية والديمقراطية لحل المشاكل المشتركة. وقد خسرت الحركة الشعبية نتيجة لهذين التيارين)).

((ان الحزب التحرر الوطني والحزب الديمقراطي الكردي، غير موجودين الان. ان الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان قد حل محل الحزب الثاني، وهو يقع في يسار البارتي القديم)).

ان الحركة الوطنية ومنظماتها اصبحت بضربات كبيرة خلال وبعد الحرب الفلسطينية. فقد فرضت الحكومة الرجعية الاحكام العرفية واستغلتها لضرب العناصر الديمقراطية ومهدت السبيل لرجوع نوري السعيد الى الحكم وهذا ما حدث

بالفعل وقد فرض نوري السعيد حكماً أرهايباً فظيماً على البلاد وعطل الحياة الحزبية والديمقراطية والنقابية والقى بمئات المناضلين الوطنيين في السجون. واختطفت خيرة قادة الحزب الشيوعي العراقي - فهد وزكي بسيم و حسين الشيببي - من السجن وقتلهم، بعد محاكمة صورية، في ١٠ شباط ١٩٤٩. واستمر هذا الارهاب الوحشي الى ان اصبح العراق سجناً كبيراً للحرار. ولكن نضال الشعب العراقي لم ينته بل اخذ اشكالا عنيفة كما حدث في انتفاضة ١٩٥٢. والحقيقة ان الظروف السائدة حينئذ حتمت ضرورة التركيز على حل المشاكل التنظيمية للحركة الوطنية بسرعة، وايجاد الوسائل لتوحيدها ليصبح بإمكانها مقارعة عدوها. وكانت النتيجة تشكيل جبهة الاتحاد الوطني من ممثلي المنظمات والفئات الوطنية والديمقراطية.

مشاكل ومهام الحركة الوطنية الكردية

تحتاج كردستان الى منظمة لا تناشد الشعور القومي التقليدي عند الشعب الكردي فحسب بل تعبئته ايضاً في النضال الوطني اليومي من اجل السلام والاستقلال الوطني والحقوق الديمقراطية. ومنظمة كهذه يجب ان تقودها نظرية سياسية تعكس نظرة طبقة لا مصلحة لها في ابقاء كردستان تحت سيطرة واستغلال النفوذ الرجعي الاجنبي والمحلي. لكنها في نفس الوقت يجب ان يكون لها السعة في تنظيم اوسع الجماهير الشعبية في كردستان.

ان الحركة الوطنية الكردية حركة تقدمية، بصورة جوهرية. انها تنشد تحرير الامة الكردية وتحقيق وحدتها القومية^{٢٤} ولتحقيق هدفها عليها ان تتحدى وتزيح الحكم الرجعي السائد في كردستان، مع طرد النفوذ الاستعماري، بجميع اشكاله، الذي يغذي هذا الحكم.

ومن الواضح ان على الوطنيين الاكراد الدخول في نضال مشترك مع القوى الديمقراطية والوطنية التي تعمل لنفس الهدف - التحرر من الاستعمار - على اساس مهام مشتركة - نضال مشترك - او ببساطة: التضامن المستند على المصالح

^{٢٤} يقول فردريك انجلز: "بدون اعادة الحكم الذاتي اوتونومي، والوحدة الى كل امة، سيكون انجاز الوحدة الاممية للبروليتاريا او التعاون السلمي الواعي بين هذه الامم في سبيل غايات مشتركة، مستحيلاً". مقدمة الى البيان الشيوعي، الطبعة الالمانية.

المتبادلة. وبالنسبة للعراق فان هذا يعني المصالح المشتركة للشعبيين العربي والكُردي. وهنا تبرز اهمية شعار الاخوة العربية- الكُردية وضرورة جعله قاعدة ثابتة للكفاح الوطني المشترك.

ان الفشل في استيعاب الاهمية العملية لشعار النضال المشترك ولو مدحه احياناً، قد كلف الحركة الوطنية كثيراً. انه من الضروري ايضاً التأكيد على ضرورة النضال لتحقيق المطالب القومية الكُردية ويجب معالجة هذه القضية باخلاص. انها لم تحل في العراق من الناحية التنظيمية بعد، ولو انها قد حلت بنجاح في كُردستان ايران. هنالك خطر يكمن في عمل الوطنيين الاكراد في المنظمات الكُردية، ناتج عن احتمال اهمالهم المهام المشتركة للحركات الوطنية التحررية- العربية والفارسية-. وتجاهل المطالب الانية للجماهير العاملة..كزيادة الاجور، تأمين العمل، تخفيض ساعات العمل، تخفيض الايجارات والاسعار، توزيع الارض على الفلاحين..وتطمين حاجاتهم الثقافية، مما يؤدي الى الانعزالية وانحلال المنظمة لان جماهير الناس لايمكن ان تعيش على الافكار فقط مهما كان عمق الشعور الوطني او القومي عندها.

ومن الناحية الاخرى فان المنظمات خارج كُردستان مالت او قد تميل الى اهمال الحقوق القومية للشعب الكُردي. ان هذا الاحتمال موجود دائماً وخير مثال هو سياسة الصمت المطبق عند بعض التقدميين السوريين حول هذه النقطة. ان سياسة كهذه تؤدي حتماً الى تحقيق سياسة الاندماج من الباب الخلفي. لهذا من الضروري جداً مقاومة هذا التيار مبدئياً.

فما العمل؟ ان الجواب يعتمد على هدف الوطنيين الاكراد. ان هذا الهدف بغض النظر عن اختلاف بعض الاراء والميول والعقائد السياسية، هو تحرير كُردستان وتحقيق الوحدة القومية الكُردية، بتهيئة الظروف المناسبة لممارسة الامة الكُردية لحقها المشروع في تقرير مصيرها بما في ذلك حق انشاء دولة مستقلة لكل كُردستان. ان المرحلة التاريخية التي تمر بها كُردستان هي الثورة الوطنية البرجوازية. ومع هذا فهنالك ميزات خاصة تتسم بها كُردستان لاتطابق الظروف الكلاسيكية لان الاكراد في كُردستان العراق وايران وتركيا وفي سوريا لا يكونون مجرد اقلية قومية بل يكونون معاً اجزاء وطن واحد، كُردستان التي قسمت بحدود كيفية.

ان الشعب الكُردى، لسوء الحظ، قد استكان قليلاً الى قبول هذه الحدود الاصطناعية مما يفسر الطابع المحلي لبعض ثوراته الجريئة. فمثلاً: ثار الشعب الكُردى في كُردستان تركيا عدة مرات دون ان يتلقوا مساعدة جديّة من اخوانهم في مناطق كُردستان الاخرى. وفشلت الثورات الوطنية الكُردية في كُردستان العراق ومن اسباب فشلها قلة مساعدات اكراد المناطق الاخرى. كذلك الحالة بالنسبة لاکراد ايران (باستثناء مساعدة البارزانيين الابطال واختراقهم الحدود الاصطناعية لنجدة جمهورية مهاباد الديمقراطية الكُردية). ان كل ثورة من هذه الثورات الوطنية الكُردية، في ظروفها الخاصة، كانت تعبيراً لرغبة الشعب الكُردى في تقرير مصيره بنفسه، ولكن بالرغم من الشعور القومي الملتهب للجماهير الكُردية، سحقت هذه الثورات بصورة وحشية -والاکراد يتفرجون احياناً عبر الحدود بصورة سلبية.

ان احدى الاسباب الرئيسية، طبعاً، لفشل هذه الثورات هي السمات المحلية، الاقطاعية والقبلية -والابوية- التي تحلت بها هذه الثورات التي تركزت احياناً حول زعيم محلي متنفذ يتبعه افراد عشيرته. حتى منظمة خويبون الاستقلال في كُردستان تركيا، بالرغم من تنظيم قيادته الجيدة، فانه لم يتغلغل بين الجماهير الواسعة للشعب الكُردى.

ولهذا فالمساعدة المتبادلة، على مستوى قيادي على الاقل -واقصى التضامن بين اجزاء كُردستان المقسمة سياسياً، ضروريتان. انها ضرورية لا لاشباع الطموح الانفصالي الشوفيني عند بعض العناصر الكُردية -بل لتقوية الحركة الوطنية الكُردية ككل- لتحطيم الانعزالية في اجزاء كُردستان وتأكيد نظرة سياسية واسعة، لاستغلال جميع امكانيات الجماهير الكُردية في نضالها التحرري. ولكي يحقق الوطنيون الاكراد اية انجازات، لكي يعالجوا اية مشكلة، دع من حلها، فان وجود منظمات ديمقراطية واجتماعية خاصة بكُردستان (ضمن المنظمات الوطنية) ضروري. فيجب المحافظة عليها وتقوية المنظمات الثقافية والسياسية الوطنية الكُردية لقيادة نضال الشعب الكُردى لتعمل كحلقات ولتمثيل كُردستان عند الضرورة.

((ظهر توقيع كُردستان مع تواقيع العراق، تركيا، ايران وسوريا على نداء وفد بلدان الشرق الاوسط في مهرجان الشبيبة العالمي في بودابست سنة ١٩٤٩. ان بعض المندوبين العرب، عارضوا بنجاح، اشترك وفد كُرد في مهرجان الشبيبة في موسكو)). ان المنظمات تتكون لتمثل المصالح المادية لجماهير الشعب. انها لا تخلق لاشباع الرغبات الشخصية لمجموعة من الافراد. وسياسة كل منظمة تقرر تركيبها الاجتماعي والعكس صحيح ايضاً. وهكذا فالسياسة الداعية الى المشاريع او التجارة الخاصة، تجذب الملاكين واصحاب البنوك والعناصر البرجوازية عامة. بينما التأميم الاجتماعي لوسائل الانتاج، والتوزيع والتبادل، تجذب الجماهير العاملة. ولكن هناك مسائل لتتفق عليها غالبية الشعب. مثلاً السلام. ان التحرر الوطني مثال اخر: انه هدف العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازيين الاحرار. فالفرصة موجودة اذن، لتأسيس منظمة جماهيرية في كُردستان تضم جميع المحيين لقضية التحرر الوطني، منظمة ديمقراطية تقدمية جماهيرية تناضل لتحرير كُردستان وتحقيق الوحدة القومية الكُردية و لرفع مستوى حياة الشعب الثقافية والمادية، تشارك في الكفاح المشترك ضد الاستعمار وفي سبيل السلام ومقاومة الاحلاف العسكرية العدائية ومساندة الحركة التحررية العربية.

ان على الوطنيين الاكراك الحذر، عليهم عدم الوقوع في فخ النضال الشاق والتضحية لتقديم كُردستان على طبق للعناصر الرجعية الموالية للاستعمار. عليهم تقدير العلاقة الوطيدة بين حركة التحرر الوطني والثورة الاجتماعية والسلم. عليهم الاتحاد لتحقيق مطالبهم القومية العادلة، خلال منظمة ديمقراطية جماهيرية تقدمية قوية! ان اتحاد وقوة وتنظيم الشعب الكُرد فقط خلال منظمة كهذه، سيؤمن اعتبار مصالح الشعب الكُرد من قبل الاصدقاء والاعداء على السواء. فبدون منظمات خاصة بكُردستان، ستبقى جماهير كبيرة من الشعب الكُرد خارج المعركة او ستجرح اذيالها في المؤخرة، وبدون اشترك الجماهير الكُردية الواسعة لا يمكن انهاء الحالة المؤلمة في كُردستان. ان مصير كُردستان والامة الكُردية يعتمد بصورة رئيسية على الاكراك.

كذلك يجب على هذه المنظمة الديمقراطية التقدمية الموحدة في كُردستان ان توجد طرقاً للتعاون مع المنظمات الديمقراطية الصديقة خارج كُردستان، خاصة

منظمات الطبقة العاملة، حول جميع النقاط المشتركة كالنضال في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية. ان احسن انواع التعاون هو الجبهة الوطنية الموحدة.

ان الحركة الديمقراطية ستكون اقوى اذا بقيت العناصر التقدمية والماركسية داخل المنظمة الديمقراطية الواسعة مع احتفاظ الماركسيين بتنظيمهم المستقل. ان النقطة الاخيرة مهمة، وفيما يخص كُردستان العراق، فان الشيوعيين يجب ان يطمأنوا ويقتنعوا بان تنظيمهم سيبقى مستقلاً ضمن نطاق منظمة ديمقراطية جماهيرية واسعة في كُردستان. ان هذه مشكلة يمكن حلها اذا توافرت حسن النية والاخلاص لقضية الشعب الكُرد.

ان تكوين المنظمة الجماهيرية الديمقراطية بالشكل المذكور سيزيل اسباب الاحتكاك ويزيح الاقتراح الداعي لتصفية فروع المنظمات الشيوعية في كُردستان ويوحد الحركة الوطنية وينهي المهاترات المزمنة. هنالك ثلاثة فوائد اساسية لمنظمة ديمقراطية جماهيرية موحدة في كُردستان:

١. وحدة الحركة الديمقراطية وتقويتها.
٢. المحافظة على التنظيم الماركسي وتطبيق النظرية الماركسية على مشاكل كُردستان.
٣. تقوية الجبهة الوطنية الموحدة*.

ان هذه الفوائد ستنتج حركة وطنية قوية وستدفع الى الامام قضية السلم والتحرر الوطني. ان بعض المطالب القومية الكُردية يمكن تحقيقها في الظروف الحاضرة على شرط وجود نضال جماهيري شديد. وهذه المطالب تشمل الحكم الذاتي (الاداري والثقافي) وتوسيع الدراسة بالكُردية وجعل اللغة الكُردية اللغة الرسمية في المناطق الكُردية وانشاء ادارة مدنية خاصة بمنطقة كُردستان. ان التكتيك سيختلف حسب الظروف. فالمقاومة المسلحة، والنضال الشعبي، الاساليب البرلمانية ونشر الثقافة الكُردية وتدويل القضية الكُردية، بعرضها على

* ان محاولات تشكيل الحزب الديمقراطي الجماهيري الواسع في كُردستان -مع صيانة استقلال التنظيم الشيوعي- يجب ان ترافق العمل في سبيل تحقيق الجبهة الوطنية الموحدة وتستمر حتى بعد تشكيل الجبهة.

المنظمات الدولية* والدعاية لها - ودون استثناء اي تاكتيك مفيد - يجب نبذ الدوكما في التفكير والعمل. ومن الضروري دراسة الحركات الوطنية الاخرى والاستفادة منها مع اخذ ظروف كُردستان بنظر الاعتبار. ان دراسة الظروف الراهنة في كُردستان، بصورة عميقة، ضرورية. كذلك تحديد سياسة واضحة واقعية تغطي اهدافاً قريبة وبعيدة لنشرها والنضال في سبيل تحقيقها.

ان على الشعب الكُردى - في تأييده للحركة التحررية القومية الكُردية - ان لايتعامى عن محاولات بعض الاقسام المتطورة للبرجوازية العربية لاستغلال الحركة لمصالحها الخاصة. ومن المفيد التذكر بان كثيراً من الاكرد ايدوا الحركة الوطنية والاصلاحية التركية وحاربوا ضد التدخل الاجنبي في تركيا. ولكن عند وصول البرجوازية التركية ممثلة في جمعية الاتحاد والترقي وما يسمى بالشبان الاتراك ومصطفى كمال، للحكم، فانها شنت هجوماً وحشياً ضد الشعب الكُردى، وشرعت في تدميره علناً والان تنكر حتى وجوده، وهكذا فما عدا اندلاع حرب عالمية، فان القومية الشوفينية تشكل اعظم خطر كامن لبقاء وازدهار الامة الكُردية.

قبل سنة، في مؤتمر مقاومة الاستعمار في فيينا في ١٩٥٧ (مؤتمر شعبي غير رسمي) عارض المندوبون العرب (السيد عفلق وجماعته!) والجزائر (من كل الاقطار!) في اشترك مندوبة مدعوة للمؤتمر تمثل الشعب الكُردى. وقد منع مؤخراً دخول جريدة لبنانية لسوريا لانها نشرت نداء من بعض الاكرد يدعو الى عقد مؤتمر وطني كُردى عام. ان تصريحاً ايجابياً من قادة الحركة التحررية العربية عن كُردستان، يحددون فيه موقفهم من قضية حق تقرير المصير للشعب الكُردى في نيات بعض قادة الحركة العربية مما سيقوى صفوف الحركة الوطنية في هذه المرحلة الحاسمة حيث تسدد الضربات تلو الاخرى ضد الاستعمار وحيث تتقدم الحركة التحررية في المستعمرات واشباه المستعمرات.

* اعلن مؤتمر التضامن الافريقي الاسيوي، المنعقد في القاهرة في الشهر الاخير من ديسمبر ١٩٥٧، في رسالة بمناسبة السنة الجديدة «اننا نجدد تأييدنا المطلق لمبدأ احترام سيادة كل الشعوب ووحدة اراضيهم». وكان مؤتمر باندونك في ١٩٥٥ قد وافق بالاجماع على قرار يؤيد مبدأ سيادة ووحدة اراضي كل الامم.

ان واجب كل وطني كُردي هو ان يساهم في النضال في سبيل السلام، يوطد اخوة وتضامن الشعب الكُردي مع الشعوب العربية والفارسية والتركية المجاورة وفي نفس الوقت يكافح لتحقيق المطالب الوطنية الكُرديّة. ان هذا سيعزز الامكانيات النضالية الكاملة للشعب الكُردي ويحطم الانعزالية الذاتية لبعض الديمقراطيين الاكراد.

ان هذا الواجب سيجد تعبيراً ايضاً في سياسة كُرديّة مشتركة لتوحيد وتنسيق النشاط الوطني التحرري في مختلف ارجاء كُرديستان. ان وجود سياسة كُرديّة موحدة ضرورية الان، سياسة تشمل اكراد تركيا وايران والعراق وسوريا. ولهذا فاجتماع ممثلي الشعب الكُردي لتحديد سياسة مشتركة ضرورة مستعجلة. ان رغبة الامة الكُرديّة في تحقيق وحدتها القومية في ظل الحرية والديمقراطية شبيهة برغبة الامة العربية. ولكن بخلاف العرب، فليس للاكراد دول عديدة ليوحدوها فدرالياً. ولكنهم يستطيعون عقد مؤتمر وطني عام لوضع سياسة موحدة واعطاء العالم فكرة صريحة عن المطالب الوطنية الكُرديّة وعزم الشعب الكُردي على تحقيقها.

ان وجود سياسة مشتركة مبنية على اسس شعبية متينة ومرسومة من قبل مختلف العناصر الوطنية والديمقراطية ضرورة تاريخية تتطلبها ظروف كُرديستان الحاضرة. والمؤتمر الوطني الكُردي يجب ان يمثل جميع الاتجاهات الفكرية والمنظمات الوطنية والفروع الكُرديّة للمنظمات الوطنية الكُرديّة البارزة، لبحث القضية الكُرديّة ووضع سياسة موحدة لشعب كُرديستان للسير بموجبها والعمل على تحقيقها.

الثورة العراقية وكُرديستان

ارسلت مسودة هذا الكتاب الى الناشر في لندن في بداية حزيران ١٩٥٨. ومنذ ذلك الوقت فقد حدثت امور عظيمة بدلت الوضع السياسي في الشرق الاوسط جذرياً. في ١٤ تموز، مشهور لحدث تاريخي اخر ايضاً، قلب الشعب العراقي، بقيادة الجيش، نظام الحكم الملكي الرجعي الفاسد وشكل بدله جمهورية بعد سنين من النضال الدموي البطولي. ان نجاح الثورة السريع وتوطيدها، والتأييد الشعبي الحار للنظام الجمهوري والاستعداد للدفاع عنه، احبطت نيات المستعمرين في التدخل

المباشر. وهكذا، حقق العراق استقلاله الوطني بعد ثورة ١٩٢٠، والثورة البارزانية في ١٩٤٥، ووثبة ١٩٤٨، وانتفاضات ١٩٥٢ و ١٩٥٦. والان فالجمهورية راسخة كالطود. ان الاقاصيص -خليفة من الكذب والتشويه- عن كون عراق العهد البائد كان اكثر الدول تقدمية واستقراراً في الشرق الاوسط قد فضحت تماماً. ان النظام المتفسخ السابق، المعادي للديمقراطية، كان يخدم بصورة رئيسية مصالح الاستعمار وكبار ملاكي الارض في جنوب العراق. ولهذا اراد هذان العنصران -مع الفئات الرجعية الاخرى- صيانتته وكان اداتهم الطيعة نوري السعيد (من المعروف ان سلطات الاحتلال البريطانية في العراق بعد الحرب العالمية الاولى سجلت الاراضي العائدة للقبائل باسماء شيوخها).

((سأل اي بغدادى عن الحالة الداخلية في العراق))، كتب المراسل الخاص لجريدة التايمس اللندنية بفرح في ٢٣/٢/١٩٥٥ "الجواب سيكون: لا فأر ينبس ببنت شفة. فقد فرض الباشا -كما يوصف جنرال نوري اعتيادياً- الصمت منذ رجوعه للحكم".

وفي ١٦/١٠/١٩٥٦ اظهرت جريدة التايمس، لسان حال الاوساط الاستعمارية البريطانية، قلقها لاحتمال اختفاء نوري- لانه بشر ايضاً!- فقالت: ((ان اكثر رؤساء الوزراء السابقين والساسة الكبار الاخرين، وسيكون الوريث منهم على الأرجح، يؤيدون السياسة الخارجية الحالية. ان مجازفة التبدلات في السياسة العراقية، اذا اختفى نوري، يكمن في خطر افتقار الوريث لقوة الشخصية والعزيمة لصيانة السياسة التي قد تكون مرغوبة ولكن يعوزها التأييد الشعبي)). مرغوبة ولكن غير شعبية! نوري كان خادمهم الامين، انه كان مستعداً لعمل كل شئ- بغض النظر عن عدم شعبيته- يريد اصدقائه الاستعماريون.

وذكرت التايمس حول نفس الموضوع في ٢٣/٥/١٩٥٧ مايلي: ((ان بريطانيا والغرب مشغولون كثيراً في مساعدة العراق وهناك ميل طبيعي لتشجيع حكومة نوري ضمناً لابقاء الاساليب الدكتاتورية لاجل تأمين الاستقرار في الوقت الحاضر)). ولكن اهل كان النظام مستقراً؟ اماطت كلمات الجريدة اللثام ((ان تقدير المعارضة الكامن خطر لان الاحزاب السياسية غير قانونية، القادة اليساريون النشطون في الماضي اما

في السجن او المنفى، ٧٥٪ من الجرائد معطلة و ٢٥٪ تحت رقابة دقيقة، ونواب الريف ينتخبون بتدبير قبائلي اوشبهه وتنظيم الانتخابات الاخيرة كان بشكل مسرحي تام)).

ان انعدام الديمقراطية اجبر الشعب ان يركز على النشاط السياسي السري ويطور اسلوباً ثورياً جديداً في النضال: الوثبة كانت اخر الوثبات في ١٩٥٦ كرد فعل للغزو الاسرائيلي- البريطاني- الفرنسي للسويس، ضد السياسة الحكومة العراقية الموالية للغرب ولاجل اتخاذ عمل ايجابي لتأييد مصر، ضحية العدوان، بالاضافة الى السخط الشعبي لتدهور الحالة الاقتصادية في البلاد نتيجة لغلاء الاسعار والضرائب العالية. وماعدا المعارضة السياسية المنظمة خلال المنظمات الوطنية والديمقراطية، كان هنالك مصدر اخر محتمل ان يكون خطراً على النظام الرجعي الموالي للاستعمار: الجيش العراقي.

كان الجيش العراقي مليئاً بالمرارة ضد اعمال الخيانة للوصي عبدالاله في حرب فلسطين في ١٩٤٨. فضلاً عن ذلك، فان الاستعماريين اعطوا للجيش العراقي - بعد خلق حلف بغداد- دور الشرطي ضد الحركة التحررية الوطنية العربية.

كتبت التايمس في ١٤/٤/١٩٥٦ مقالاً افتتاحياً ((ان الجيش العراقي يوثق به، بسبب التطهيرات الدورية التي حدثت، انه مخلص للملكية ولايظهر علامات الرغبة في تعديل الحلف مع بريطانيا. ان الحكومة العراقية لاترك مجالاً للنشاط السياسي في الداخل)). وازافت الجريدة ((ان اعتماد بريطانيا الان على الحكومة العراقية الحاضرة يحوي على مجازفة رفض اعدائها -اذا وصلوا للحكم- للحلف البريطاني كلياً، وكيفما يكون، فان هذه المجازفة يجب الاقدام عليها)).

وبعد ٤ اشهر ناقشت الجريدة ثانية الوثوق بالجيش العراقي فقالت: ليس هنالك دليل بان الجيش يريد ان يلعب دوراً سياسياً في العراق، ونتيجة لهذا، ولو ان تيارات قوية تجري تحت السطح في العراق، كالاماكن الاخرى في هذه المنطقة، فان الجيش العراقي يظهر اقل احتمالاً من اي جيش اخر في الشرق الاوسط، بان يكون مدبراً لحركة سرية من ((الضباط الشبان...)) ولحسن حظ الشعب العراقي فان المجازفة- استبدال الحكمة بالمقامرة- لم تعط نتيجتها المطلوبة. اما وثوق الاستعماريين والنظام البائد بالجيش العراقي فيظهر ان التنظيم السري للضباط الوطنيين الاحرار كان ارقى من عمل قلم الاستخبارات البريطاني!

انجز الشعب العراقي، بقيادة الجيش، ثورة وطنية ديمقراطية فتشكلت الجمهورية العراقية تحمل آمال ستة ملايين ونصف عربي وكُردي في حياة حرة سعيدة. وقد سجلت خلال هذه الفترة القصيرة انجازات هامة. فقد ازيح اقطاب الفساد عبدالاله- نوري- فيصل وحوكم رؤوس الخيانة وجمدت اموالهم وصودرت ممتلكات البعض، واطلق سراح جميع السجناء السياسيين الوطنيين واجيزت الصحف الوطنية وطهر الجيش والبوليس والسلك المدني جزئياً من العناصر الفاسدة واجيزت كثير من النقابات واتحاد الطلبة العام ومن المؤمل عودة الحياة الديمقراطية الاعتيادية- احزاب سياسية وانتخابات حرة وحياء برلمانية-.

ان اعظم اصلاح داخلي شرعته الحكومة الجمهورية هو اصدارها قانون الاصلاح الزراعي الذي يحدد ملكية الارض ب(١٠٠٠) دونم من الاراضي التي تسقى سيحاً او بالواسطة و ٢٠٠٠ دونم من الاراضي الديمة. ان الدولة ستوزع الارض الزائدة على الفلاحين بعد تعويض الملاكين وسيستلم الفلاحون مساعدات مختلفة.

ان توزيع الارض على الفلاحين خطوة اساسية لتحطيم النظام الاقطاعي، لرفع دخل اكثرية الشعب وتحسين مستوى الحياة المريع في البلاد. ان بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي (ولو ان الحد الاعلى لملكية الارض عال قليلاً) يبدأ الكفاح الحقيقي ضد الفقر والجهل والمرض في البلاد.

لقد اضعفت الثورة حلف بغداد العدواني ومبدأ ايرنهاور.. هنالك شئ من الصحة في الادعاء بان حلف بغداد بدون بغداد ليس بنفس الشئ تماماً! ان ميزان القوى في الشرق الاوسط قد مال الى جانب السلام والحركة التحررية الوطنية، مع حدوث مد كبير في الحركة القومية التحررية العربية. وقد اسست الجمهورية علاقات دبلوماسية مع الاقطار الاشتراكية وعقدت اتفاقيات تجارية مع الاتحاد السوفيتي- ودول اخرى- ستساعد على تحرير الاقتصاد العراقي من خناق المنطقة الاسترلينية.

ومن المؤمل تنظيم مراقبة حكومية صارمة على عمليات النفط لصيانة مصالح العراق في الارباح الطائلة (اعلنت الحكومة خبر انهاء امتياز شركة نفط خانقين لمخالفتها شروط الامتياز).

ان الثورة حررت كُردستان العراق. وقد كان التعاون العربي- الكُردي حجر الزاوية في نجاح الثورة السريع. ان التلبية الايجابية للمطالب الشعب الكُردي كانت

شديدة ودون تردد. فقد التف الشعب الكُردى كشيقة الشعب العربى، حول الجمهورية ووقف وراء قادتها المخلصين واحبط المؤامرات الاستعمارية فى كُردستان العراق وقاوم اعداء الجمهورية بحزم. ان الدستور الجمهورى المؤقت، فى مادته الثالثة ((يعتبر العرب والاكرد شركاء)) و((يعترف بحقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)).

ان هذه المادة، التى تبنتها جبهة الاتحاد الوطنى فى ميثاقها، ستكون بحق الحجر الاساسى فى تحرير كُردستان وتحقيق الوحدة القومية للامة الكُردية. وقد تألفت لجنة حكومية للنظر فى الحالة الثقافية فى كُردستان العراق ويؤمل توسيع التدريس باللغة الكُردية. واصبح نوروز، عيداً رسمياً للدولة. واجيزت عدة صحف ومجلات كُردية بضمنها جريدة سياسية كُردية، وهذه المرة الاولى التى يسمح فيها للاكرد باصدار جريدة سياسية فى العراق.

ان القائد الوطنى الكُردى مصطفى البارزاني مع زميله مير حاج وخوشي قد عاد من المنفى حراً واستقبل بحماس فى بغداد وفى مقابلة مع سيادة رئيس الوزراء اعلن نفسه جندياً للجمهورية. ومن المتوقع رجوع بقية البارزانيين من الاتحاد السوفييتى.

ان عمل السلطات الجمهورية فى تسهيل رجوع البارزاني وطدت الوحدة العراقية كثيراً، هذه الوحدة المبنية على التضامن والصدقة والاخوة العربية الكُردية بصورة رئيسية. وقد اشار قائد الشعب العراقى عبدالكريم قاسم الى اهمية هذه الوحدة فى حديثه لوفد طلبة كُردستان والشعب الكُردى فى سوريا ((لقد اصبحنا، بفضل التعاون بين العرب والاكرد، قوة جبارة ترهب العدو)).

ان الصيانة الواعية للوحدة العراقية وتمتين اواصر التضامن العربى - الكُردى اكثر اهمية الان. ان هذا لن يمنع العمل فى سبيل تحقيق المطالب القومية الكُردية. فكما قالت مجلة الفتوة العراقية فى ١٣ ايلول ١٩٥٨ فى ترحيبها بعودة المناضلين البارزانيين ان مسألة التآخي العربى الكُردى من المسائل الاساسية فى حركتنا الوطنية لان وحدة الكفاح المشترك عامل اساسى من عوامل صيانة الجمهورية وتعزيز مكاسبها ونحو تحقيق الامانى الواسعة للشعب الكُردى وللشعب العربى على السواء. ((وليس الحديث عن هذا التآخي من باب الشكليات او التهويش، انه يكون هكذا عندما يستهدف الكلام التمويه والخداع او تهدئة الخواطر. ولكن الحديث عن التآخي

العربي - الكردي والتثقيف المستمر بروح هذا التآخي يبقى واجباً وطنياً ملحاً على ان يرافقه مسلك عملي منسجم. فليس مما يعمل على تقوية التآخي الكردي العربي السكوت المطبق عن المسألة الكردية. ان موقفاً كهذا لا يمكن ان يوطد اسس التضامن بين الشعبين مهما كانت المبررات...)).

لقد قاسى الشعب الكردي كثيراً من الظلم والاضطهاد المزدوج وحُرم من اكثر حقوقه القومية وزادت اوضاعه سوءاً بعد انشاء حلف بغداد والاتحاد الهاشمي. وقد زال الكابوس الثقيل بسقوط الحكم الاستعماري والملكي الرجعي وانهايار الاتحاد الهاشمي وبهذا تفتحت امام الاكراد آفاق واسعة للتقدم والازدهار القومي ومهدت الطريق لحل القضية الوطنية الكردية. ولهذا فالواجب الاساسي للشعب الكردي في العراق هو صيانة الجمهورية وتعزيز مكاسب ثورة ١٤ تموز وتطوير المنهج الديمقراطي في الحكم. وبالإضافة الى هذا الواجب فان عليهم مساعدة اخوانهم الذين يعانون من ظلم الحكومات الرجعية التركية واليرانية والاضطهاد القومي وغمط ابسط حقوقهم الثقافية والقومية والانسانية، اخوانهم عبر الحدود الاصطناعية التي رسمها الاستعمار.

ان الشعب العربي في العراق يفكر باخوانه المناضلين في الجزائر وعدن وعمان.. كذلك يفكر الشعب الكردي باخوانه في ايران وتركيا وسوريا والاتحاد السوفيتي يشاركتهم الافراح والاحزان. وقد اصاب العقيد الركن ماجد محمد امين، المدعي العام في محكمة الشعب في بغداد عندما قال في ١٩٥٩/١/٢٤: ((ان ابناء الوطن الكردي المجزأ ينظرون، بطموح وفرح، الى اخوانهم الاكراد في العراق الذين حصلوا على حريتهم في ١٤ تموز... ثورة العرب والاكرد والاقليات القومية الاخرى. واليوم فان كردستان العراق في الجمهورية مشعل الامل لابناء كردستان في كل محل)).

ولنفس السبب، فان تحقيق الحكم الذاتي - الثقافي والاداري - لكردستان العراق يتخذ اهمية استثنائية الان بالنسبة للشعب الكردي وحركته الوطنية.

لقد بدأ الحكام الرجعيون في ايران وتركيا يقلقون كثيراً بسبب تحرر كردستان العراق لخوفهم من تأثر المناطق الكردية تحت حكمهم بالحركة التحررية في العراق... وبدأت اذاعاتهم وصحفهم تهاجم العراق الجمهوري تحتج وتعربد وتتآمر وتتباكى على

(وضع الاكراد السيئ!) في العراق. واجتمع شاه ايران بمندرس وتفتحت قريحتهم بايجاد حل لكل المشكلة بالمطالبة بضم كردستان العراق الى ايران!

وبدأت الصحافة الانكليزية تلعب على نفس الوتيرة ايضاً. فقد كتبت جريدة الديلي تلغراف في ٨/١٠/١٩٥٨ بأن ((الخطر الكبير للزعيم قاسم يكمن في احتمال نشوب ثورة منظمة في القسم الشمالي من البلاد...)). ثم اكتشفت الجريدة في ١٠/١٢/١٩٥٨ بأن: ((الحركة الوطنية الكردية حركة طموح حقيقية)) وتبعتها التايمس في اليوم التالي، بعد مقدمة عن انتفاضات الاكراد وقوتهم وعدم اطاعتهم للقانون)). ((اذا امكن تطوير عدم الرضى بين الاكراد الان فان ذلك سيخلق مشاكل عديدة لبغداد)). وعندما فشلت المؤامرات الرامية لتحريك الاكراد ضد الحكم الجمهوري قررت هذه الجرائد بياس ان الاكراد كلهم شيوعيون! بل وصرحت جريدة نيوزكرونيكل في ١٧/١٢/١٩٥٨ ((ان الاكراد كانوا حصان طروادة المفضل لروسيا قبل ثورة ١٩١٧ بكثير)). ومن المؤسف ان بعض العناصر اخذت تردد اقوال هذه الصحف ومزاعمها حول حركات كردية مزعومة ضد الجمهورية ولكن سيادة الزعيم عبدالكريم قاسم كشف في خطابه في مؤتمر المحامين العرب في بغداد عن مؤامرة معادية للثورة فضحها الاكراد في كردستان العراق وسلموا الوثائق والمال الموزع من قبل المتآمرين الى السلطات الجمهورية. ومن المعروف الان ان المؤامرات الاخيرة ضد الجمهورية لم يحكها الشعب الكردي المتمسك بمبدأ التضامن والاخوة العربية- الكردية والتعاون الوثيق مع السلطات الجمهورية.

ان ثورة ١٤ تموز عجلت في وصول القوى الديمقراطية في كردستان العراق الى التوقيع على ميثاق للتعاون جاء ضمنه:

١. صيانة الجمهورية العراقية وتعزيز اتجاهها الوطني الديمقراطي.
٢. الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي بما في ذلك حق تقرير المصير.
٣. مكافحة جميع الافكار والحركات الانفصالية التي يغذيها المستعمرون والرجعيون والمأجورون لخلق النعرات العنصرية والشوفينية والكوسموبوليتية بغية فصل كردستان العراق عن الجمهورية العراقية وشق الوحدة الوطنية لايجاد ثغرة تنفذ منها المؤامرات الاستعمارية لتحطيم او اضعاف الجمهورية الوطنية- والعمل لتعزيز التضامن بين القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية وتعزيز كفاهما المشترك في

سبيل السلام وتعزيز الحكم الجمهوري والديمقراطي باعتبار ان التآخي والكفاح المشترك بينهما ضمن الوحدة العراقية اقوى ضمان لصيانة استقلال العراق وتحقيق امانى الشعبين في الحياة الحرة السعيدة.

٤. التمسك بالمادة الثالثة من دستور الجمهورية العراقية المؤقت.. والعمل لوضع هذا النص موضع التنفيذ بحيث تضمن الحقوق الديمقراطية للشعب الكردي.
أ. بسن تشريعات تضمن الحقوق الادارية الذاتية للشعب الكردي وتأسيس منطقة ادارية موحدة لكردستان العراق في نطاق الوحدة الوطنية.
ب. بسن تشريعات تضمن الحقوق الثقافية الذاتية للشعب الكردي.

هناك نقطتان هامتان:

١. ان الشعب الكردي يساند الجمهورية بصورة مطلقة لان سياسة الحكومة الخارجية المستقلة، سياسة التعايش السلمي والحياد الايجابي والتمسك بميثاق الامم المتحدة ومقررات باندونك والنهج الديمقراطي الحكومي المعادي للاستعمار، واصلاحاتها العديدة تتفق مع اعز امانى الشعب الكردي.
٢. ان الشعب الكردي يؤيد الحركة التحررية العربية باعتبارها حركة عادلة موجهة ضد الاستعمار وفي صالح السلم وهو يؤيد ايضا طموح الامة العربية نحو الاستقلال الكامل والوحدة القومية الديمقراطية.
ان الاخوة العربية- الكردية قد نمت على مر الاجيال والصداقة العربية- الكردية لامثيل لها في التاريخ من حيث العمق والاخلاص المتبادل. وهذه الاخوة والصداقة هما اساس الاحترام المتبادل للحقوق القومية والكفاح المشترك للشعبين الشقيقين العربي والكردي.

الشيوعيون
طلیعة النضال لحل قضية كُردستان
ونوال الشعب الكُردی حقه فی تقرير المصیر والحرية والوحدة القومية*

جمال الحیدري**

* الحزب الشيوعي العراقي، موقفنا من المسألة القومية الكُردية (مجموعة وثائق برنامجية)، منشورات الثقافة الجديدة، مطبعة الشعب، بغداد، ص ١٩-٥٠.

** ولد من عائلة دينية واجتماعية (العائلة الحيدرية) المعروفة، في مدينة اربيل عام ١٩٢٦. اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مسقط رأسه. في بداية شبابه تعرف على الفكر الماركسي عن طريق شقيقه الكبير المناضل المعروف والكاتب السياسي صالح الحيدري. وعن طريقه ايضاً انخرط في صفوف الحركة الثورية الكُردية مُبكراً، وبرز سريعاً كوطنى اصيل، ومُنظم جيد في صفوف المنظمات الماركسية ومن ثم في صفوف الحزب الشيوعي العراقي - الفرع الكُردى. قبل في دار المعلمين العالية/ فرع الانكليزى، وكان في المرحلة الثانية عندما اعتقل في بغداد وحكم عليه بثلاثة اشهر و فصل من الدراسة. بعد انتهاء محكوميته، عاد الى اربيل، حيث اصبح مسؤولاً عن منظمة الحزب الشيوعي العراقي في اربيل وعضواً في الفرع الكُردى. وفي نفس الوقت، فتح محلاً صغيراً مع المرحوم انور فيضي الشقيق الاكبر للمرحوم عزالدين فيضي. مع حملة اعتقالات واسعة النطاق، بعد اعترافات مالك سيف، اعتقل مع رفيقيه الشهيد نافع يونس والمرحوم احمد غفور وحكم عليه ب٧ سنوات مع ثلاث سنوات تحت المراقبة، لكن في شهر آذار ١٩٥٣، هرب من السجن، حيث شكل المركز القيادي لمنظمة راية الشغيلة، التي ظهرت على الساحة السياسية، بعد طرد مجموعة كبيرة من قيادة الحزب في سجون العهد البائد من قبل الاستاذ بهاءالدين نوري. وكان قائداً بارعاً، ومنظماً كبيراً، ومناضلاً مبدئياً صلباً. وصل الى عضوية المكتب السياسي وعضوية سكرتارية اللجنة المركزية. كان في اوساط الحركة العمالية والشيوعية معروفاً ومحبوفاً. ويعتبر احد مهندسي واضعي السياسة الصائبة حول القضية الكُردية في نطاق الحزب الشيوعي العراقي ولعب دوراً كبيراً في تثبيت سياسة الحزب الشيوعي العراقي الواضحة حول المسألة الكُردية في كونفرانس ١٩٥٦ وفيما بعد. كان الشهيد يتقن اللغات الكُردية والعربية والروسية والانكليزية بطلاقة قراءة وكتابة. اعتقل من قبل فاشستي البعث في بغداد بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ الدموي. استشهد في ٢٠/٧/١٩٦٣.

(زودنا بهذه المعلومات مشكوراً الاستاذ ممتاز الحيدري)

يقول بيان مؤتمر موسكو لممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية «انه في مساحات شاسعة من الكرة الارضية انتصرت ثورات التحرر الوطني. وفي السنوات الـ ١٥ التي انصرمت منذ نهاية الحرب، تكون في آسيا وافريقيا قرابة ٤٠ دولة سيادة جديدة. ان افلاس نظام الحكم الاستعماري افلاساً تاماً محتوم لامناس منه...».

ولايكاد يمر عام دون ان نسمع فيه اسماء بلدان جديدة، وشعوب جديدة يتم لهم الاعتراف بالاستقلال الوطني وتدخل في عائلة الدول المستقلة الحرة، بلدان اسدل عليها الاستعماريون من قبل ستاراً كثيفاً من النسيان كما هو حال كُردستان اليوم، واطلقوا عليها اسماء شتى من عندهم، وخنقوا صوتها، وداسوا حريتها تحت اقدامهم. واذا كان عصرنا، هو «عصر الثورات الاشتراكية، وثورات التحرر الوطني، عصر انهيار الاستعمار وتصفية نظام الحكم الاستعماري...»^{٣٥}، واذا كانت هيئة الامم المتحدة نفسها، بمبادرة من الاتحاد السوفياتي والرفيق خروشوف اعترفت بما لا لبس فيه، «ان اخضاع الشعوب قسراً للنير والسيطرة الاجنبية، بقصد استثمارها، يتعارض ومبادئ حقوق الانسان، ومخالف للنظام الداخلي للامم المتحدة». وان «لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير، وهي بموجب هذا الحق تقيم بحرية كيانها السياسي وتحقق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»^{٣٦}، الا يعني ذلك، ان لشعب كُردستان ونفوسه حوالي عشرة ملايين نسمة هو الاخر له الحق ايضاً في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية، والحق في التحرر من الاستعمار والاقطاع والتبعية، الحق في التخلص من الاضطهاد القومي، والتجزئة، والتأخر، واللاحق بموكب الشعوب السائرة في طريق الحرية والتقدم الاجتماعي؟

نشأت المسألة الكُردية كمسألة دولية، في اعقاب الحرب العالمية الاولى، وقد اعترفت معاهدة سيفر ١٩٢٠^{٣٧} في المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤ بحق الاكراد في الحكم الذاتي وتأسيس دولة كُردية، هكذا بدأت المسألة الكُردية تظهر في منطقة الشرق الاوسط كمشكلة تتطلب الحل، وبدأ الشعب الكُرد يشدد نضاله في مختلف اجزاء كُردستان،

^{٣٥} بيان مؤتمر موسكو لممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية.

^{٣٦} جريدة البرافدا في ١٦/١٢/١٩٦٠.

^{٣٧} ينبغي الاشارة الى ان الحركة القومية الكُردية ظهرت قبل هذا التاريخ اي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

والمختلف السبل، من اجل انتزاع حريته، والتمتع بحقه في تقرير مصيره. الا ان المسألة الكُردية، مع ذلك ظلت دونما حل، ولما تزل كُردستان جريحة مضطهدة ممزقة، والشعب الكُرد لا يزال، يعاني ليس الحرمان من حقوقه القومية المشروعة وحسب، بل ومن ابسط الحقوق الانسانية. والحقيقة، ان المسألة الكُردية مسألة معقدة، بالنظر لعوامل عديدة.

فأولاً: ان كُردستان مجزأة بين ثلاث دول من دول الشرق الاوسط، وهي تركيا وايران والعراق. وثانياً، ان للاستعمار مصالح نفطية و استراتيجية ضخمة في هذه المنطقة (كُردستان) حيث ابار النفط الغنية، والتي تتاخم في الوقت نفسه الاتحاد السوفياتي، فكُردستان تؤلف فعلاً الحد الذي يفصل شعوب الاتحاد السوفياتي عن تركيا وايران والبلدان العربية، وثالثاً، ان هذه الدول الثلاث التي تضم كل منها جزء من كُردستان، تعاني شعوبها من نير السيطرة الاستعمارية والاقطاع، لذلك فان القضية التي كانت تطرح نفسها، ولا تزال لحد الان، هي القضية المشتركة، قضية التحرر الوطني الكامل لكافة شعوب هذه الدول (بما فيها الكُرد) من نير الاستعمار والاقطاعية.

فبالنسبة للعراق مثلاً، كانت المسألة الملحة، قبل ثورة تموز ١٩٥٨، تحرر الشعب العراقي عرباً وكُرداً من نير الاستعمار والاقطاعية وانتزاع الاستقلال الوطني. ولا زالت هذه القضية قائمة، وهي القضية الاساسية، فما انجزته ثورة ١٤ تموز، من مكاسب وفي مقدمتها الاستقلال السياسي لم يحل جزء من هذه المشكلة، اذ ان الاستعمار الاقتصادي وبقايا النفوذ الاستعماري لم ينتهيا، بالاضافة الى ان الاخطار المحدقة باستقلال العراق باقية وتشتد يوماً بعد آخر، فاذا كان الاستعمار هو العدو الرئيسي المشترك، فان القضية المشتركة، قضية الكفاح المشترك، هي القضية الملحة بالنتيجة.

ولكن، هل يعني هذا، ان ليس ثمة قضية كُردية الان، كلا، ابدأً. فهناك قضية كُردية، وهي قضية عادلة، قضية تنتظر الحل ولا بد ان تحل. وبالتالي، فمن واجب الشيوعيين وسائر القوى التقدمية، في تركيا وايران والعراق، وخاصة القوى التقدمية للشعب الكُرد نفسه، ان تناضل من اجل حل هذه القضية حلاً صحيحاً، ينسجم مع مصلحة الشعب الكُرد من جهة، ولا يتعارض من جهة اخرى مع مصلحة

النضال العالمي العام ضد الاستعمار ومن اجل السلام والاستقلال والديمقراطية والاشتراكية.

ومما لاشك فيه، ان النضال لحل المسألة الكُردية يستلزم فهم المسألة ذاتها قبل كل شئ عن طريق دراسة وتحليل ظروفها الموضوعية والذاتية، وموقف مختلف القوى الداخلية والدولية منها، بدقة.

والحديث يدور هنا بالاساس عن العراق، اي مشكلة كُردستان العراق، ونحن لن نتطرق الى كُردستان تركيا وايران الا بمقدار ما يدعونا البحث الى ذلك.

لقد كان موقف حزبنا الشيوعي العراقي من القضية الكُردية موقفاً تملّيه مبادئ الماركسية-اللينينية، ويجد المتتبع في وثائق الحزب وعلى صفحات جرائده انعكاساً ساطعاً لذلك، فضلاً عن مواقف الحزب العملية ونشاطاته في كُردستان وفي الدفاع عن مصالح وحقوق الشعب الكُردية. وينبغي القول ان سياسة الحزب حول المسألة الكُردية، لم ترسم بمعزل عن الحياة وعن النضال المرير الذي خاضه ولا يزال يخوضه شعبنا العراقي وحزبنا ضد الاستعمار والاقطاعية وعلى الجبهتين الفكرية والسياسية، وضد مختلف القوى والميول الرجعية والبرجوازية والانتهازية والشوفينية والانعرالية القومية... الخ. وطبيعي ان سياسة الحزب حول المسألة الكُردية- شأنها شأن المسائل الاخرى- تأثرت بهذا القدر او ذاك بالضرورات الاستراتيجية والتكتيكية للطبقة العاملة، وتطورت مع تطور النضال العام والوضع السياسي في العراق في مختلف الفترات بيد ان الامر الرئيسي في هذا، وهو الاعتراف بحق الشعب الكُردية في تقرير مصيره بنفسه لم يتبدل. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اعار حزبنا اهتماماً خاصاً بالقضية الكُردية موضحاً للشعب الكُردية في العراق طريق النضال المشترك في سبيل التحرر من الاستعمار، واقامة حكم ديمقراطي وطني. حيث «بهذا يضمن للشعب الكُردية ولجماهيره الكادحة المنظمات (المؤسسات والمكاتب) الديمقراطية الضرورية التي تمكنها من بيان رأيها في البقاء الاختياري او الانفصال متى ما تم للعراق تحرره من ريق الاستعمار او عند ظروف تلائم الشعب الكُردية وفي مصلحة جماهيره الكادحة»^{٣٨}.

ويمكن تلخيص موقف الحزب بمايلي:

^{٣٨} القاعدة (جريدة)، العدد الاول، السنة الرابعة، تشرين الثاني ١٩٤٥.

١. ان العراق بحدوده الحالية التي رسمها الاستعمار، يضم جزءاً من كُردستان، وتبعاً لذلك فان العراق يضم قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والكُردية.
٢. ان الشعب الكُرد في العراق، هو جزء لا يتجزأ من الامة الكُردية في جميع اجزاء كُردستان الممزقة الان بين دول تركيا وايران والعراق.
٣. ان الاستعمار هو الذي مزق كُردستان، وهو الذي حال -فيما بعد الحرب العالمية الاولى- دون نشوء دولة قومية في كُردستان.
٤. ينبغي فضح ومحاربة سياسة الاضطهاد والتمييز تجاه الكُرد بجرأة وحزم، سواء فيما يخص العراق او في تركيا وايران.
٥. على عاتق القوى الوطنية والقومية في كُردستان، تقع مسؤولية كبرى ازاء قوميتها ووطنها، هي مسؤولية العمل الدائب والصحيح في خدمة حقوق ومستقبل الجماهير الكُردية وبعث تاريخها وامجادها وتراثها القومي.
٦. ينبغي تثقيف الجماهير العربية في العراق وخارجه بروح الاممية، بروح الاخوة مع الشعب الكُرد والدفاع عن حقوقه المشروعة، وحمل البرجوازية الوطنية العربية في العراق على العمل الذي يتجاوب مع مطامح الشعب الكُرد وحقوقه.
٧. ليس ثمة طريق في الظرف الراهن سوى طريق الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق، ضد الاستعمار واحلافه في سبيل التحرر الوطني الناجز بجماهير الشعب العراقي، وهذا يستدعي تثقيف الجماهير الكُردية بروح الاخوة الاممية ازاء الشعب العربي في العراق وسائر البلدان العربية.
٨. العمل من اجل ضمان الاستقلال الذاتي لكُردستان العراق وفق اتحاد اختياري (مبني على الكفاح المشترك والاخوة)! كفاح اخوي يفتح امام الشعب الكُرد طريق التحرر الشامل والوحدة القومية للامة الكُردية بأسرها.
٩. ان الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكُرد الى التحرر والوحدة القومية، وادراك حقيقة ان الاستعمار هو العائق امام بلوغ العرب والاكراد لآمالهما القومية، هو الاساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الاخوة العربية الكُردية، في الكفاح المشترك ضد الاستعمار.
١٠. ان الاستقلال الذاتي وفق اتحاد اختياري كفاحي اخوي هو تدبير موقوت بظروفه. وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسألة القومية الكُردية، ولا يمكن ان يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للامة الكُردية. وانما سيكون عاملاً هاماً في تحرير

الامة الكُردية وتحقيق وحدتها القومية، وفي تهيئة الظروف الملائمة لممارسة الامة الكُردية حقها في تقرير المصير بما في ذلك تكوين دولة مستقلة لكُردستان كلها^{٣٩}. يتضح مما تقدم، ان الشيوعيين العراقيين، ينظرون الى المسألة الكُردية نظرة شاملة وليست نظرة وحيدة الطرف، اي من زاوية الاضطهاد الواقع على الاكراد فقط، كما يفعل القوميون الاكراد. وطبيعي ان ذلك لا يعني، بحال من الاحوال، ان الاضطهاد الذي يعانيه الشعب الكُرد في العراق او في تركيا وايران، امر ثانوي لا اهمية له، كلا. فالاضطهاد القومي ضد الشعب الكُرد، في الواقع من الشناعة بحيث يرفض الرجعيون والفئات القومية المتطرفة من اترك وفرنس وعرب حتى الاعتراف بارض الاكراد -كُردستان- وينكر بعضهم حتى وجود قومية كُردية قائمة بذاتها.

وانطلاقاً من هذا الموقف المبدئي، ايد حزبنا كل حركة تقدمية للشعب الكُرد، سواء في كُردستان العراق او في بقية اجزاء كُردستان، فأيد الحركة البارزانية (١٩٤٥) وايد جمهورية كُردستان الديمقراطية في ايران (١٩٤٦) "جمهورية مهاباد". ورفع صوته باستنكار الاضطهاد والتنكيل الوحشي الذي قامت به السلطات التركية والايرانية والعراقية ضد الاكراد مراراً وتكراراً. وقد سار الشيوعيون في طليعة نضال الجماهير الشعبية في كُردستان العراق كمنظمين وقادة. لقد لعبوا دوراً قيادياً في انتفاضات فلاحية وارماوه في لواء السليمانية وفلاحية دزهيي التي شملت ٣٠٠ قرية في لواء اربيل، وفلاحية هورين شيخان في قضاء خانقين، كما قاد الشيوعيون اضرابات عمال النفط في كركوك عام ١٩٤٦ وعمال السكك في اربيل عام ١٩٤٨ وعشرات المظاهرات الجماهيرية في شتى انحاء كُردستان وفي سنوات ما قبل الثورة وبالتعاون مع سائر القوى التقدمية، ولايتسع المجال هنا لذكر النشاطات الواسعة التي نظمها او ساهم فيها الشيوعيون في كُردستان العراق، كما كان شأنهم في بقية ارجاء العراق. وقد منحت الجماهير الكُردية سياسة الحزب الشيوعي ثققتها.

ولعبت جريدة الحزب الشيوعي العراقي السرية باللغة الكُردية نازادي منذ عام ١٩٤٤، ولا تزال دوراً تعبويّاً كبيراً في نضال الجماهير الكُردية. وقدم الشيوعيون في

^{٣٩} راجع: مقررات الكونغرانس الثاني للحزب الشيوعي العراقي ايلول ١٩٥٦ و "صوت الشعب الكُرد" في جريدة اتحاد الشعب اعداد مابعد الثورة (ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ - رفيق).

نضالهم الباسل على رأس جماهير كُردستان تضحيات غالية، فاستشهد العديد منهم، وحكم بالسجن المؤبد والاشغال الشاقة لاجال طويلة على عشرات منهم.

وبما ان الفلاحين يؤلفون اكثرية الجماهير في كُردستان فان برنامج الحزب الزراعي لقي استحساناً وتأكيدهً عظيماً في كُردستان. وبفضل النضال الباسل هذا، تحولت منظمة الحزب الشيوعي في كُردستان الى طليعة حقيقية للعمال والفلاحين والكادحين الاكراد، وسار تحت لواء الحزب عدد من ابرز مثقفي كُردستان من ادباء وشعراء وفنانين. ولم تطلق الجماهير الكُردية عبثاً على الحزب الشيوعي، اسم حزب الارض والخبز والحرية.

* * *

لقد كانت سياسة الجبهة الوطنية هي السياسة الثابتة لحزبنا في كُردستان- كما في باقي انحاء العراق. فمددنا ايدينا دوماً الى الحزب الديمقراطي في كُردستان وسائر القوى والعناصر المعادية للاستعمار. وكثيراً ما جرت النضالات المشتركة تحت لواء التعاون والجبهة الموحدة. الا انه لم يوفق الشيوعيون دائماً في تحقيق التعاون والعمل المشترك بسبب من بعض المواقف الانعزالية والمعادية من لدن بعض الاوساط القومية والبرجوازية ودسائس القوى الرجعية والعميلة.

منذ الايام الاولى، لثورة تموز ١٩٥٨، مد حزبنا يده الى الحزب الديمقراطي الكُردستاني في كُردستان والقوى الديمقراطية الاخرى للتعاون والعمل المشترك، ورغم الصعوبات التي جابهتها هذه المهمة، فقد تحققت في فترات عديدة بعد الثورة.

لقد جاء في البرنامج الذي طرحه حزبنا الشيوعي على الحزب الديمقراطي في كُردستان والقوى الوطنية المستقلة بتاريخ الاول من ايلول ١٩٥٨ والذي تم الاتفاق فيما بعد على معظم نقاطه، مايلي:

١. الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكُردي الديمقراطية وعلى راسها حقه الكامل في تقرير مصيره بنفسه.
٢. مكافحة جميع الافكار والحركات الانفصالية التي يغذيها المستعمرون والرجعيون والمأجورون لخلق النعرات القومية وشق الوحدة الوطنية، وايجاد ثغرة ينفذ منها الاستعمار لتحطيم واضعاف جمهوريتنا واستقلالنا الوطني. والعمل من اجل تعزيز الاخوة والتضامن بين القوميتين الرئيسيتين، العربية والكُردية، وتعزيز

كفاحهما المشترك في سبيل الاهداف المشتركة في السلم وتعزيز الحكم الجمهوري والديمقراطية، وان الكفاح المشترك بينهما ضمن الوحدة العراقية خير ضمان لصيانة استقلال العراق والسير قدماً بالشعب الكردي نحو اهدافه في الحياة الحرة السعيدة وفي تقرير مصيره بنفسه.

٣. التمسك بالمادة الثانية من دستور الجمهورية العراقية المؤقت التي تنص على: «يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة واحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم. ويعتبر العرب والاكرد شركاء في الوطن ويقر الدستور حقوقهم ضمن الوحدة العراقية» والعمل من اجل تحويل هذا النص الى حقيقة واقعة تضمن الحقوق الديمقراطية للشعب الكردي، وذلك بـ:

- أ. سن تشريعات تضمن حقوق الادارة الذاتية للشعب الكردي وتأسيس منطقة موحدة لاقليم كردستان في نطاق الوحدة الوطنية.
- ب. سن تشريعات تضمن الحقوق الثقافية للشعب الكردي في اقليم كردستان العراق.
- ج. افساح الفرص المتساوية امام الشعب بصرف النظر عن الانتماء القومي والطائفي للمساهمة في الحياة العامة.

٤. العمل من اجل تحقيق قسط عادل من العناية والاهتمام بمصالح الشعب الكردي في اقليم كردستان فيما يتعلق بالتصنيع وتطوير الاقتصاد الوطني... والقضاء على اسلوب الاستغلال شبه الاقطاعي في الريف وتحديد الملكية الزراعية ومصادرة اراضي الخونة وعملاء الاستعمار وتوزيعها مع اراضي الدولة والمنهوبة على الفلاحين وتحسين الانتاج الزراعي، ورفع المستوى المعاشي والاجتماعي والثقافي لجماهير العمال والفلاحين وسائر الفئات الشعبية في كردستان.

* * *

ان ثورة ١٤ تموز، اذ عززت الكفاح المشترك، وحملت البرجوازية العربية والحكومة على الاعتراف ببعض الحقوق القومية للاكرد - ولو بصورة ناقصة ولفترة محدودة- قد دفعت الحركة التحريرية في كردستان العراق - والى حد ما في تركيا وايران ايضاً - خطوة هامة الى الامام. ولقد التهب الشعور القومي المعادي للاستعمار والاضطهاد الاجنبي في هذه الاونة بين الجماهير الكردية وتعززت مواقع الحركة الديمقراطية وانعزلت القوى الرجعية والميول الانعزالية، وتعمق اكثر شعار الاخوة

الاممية بين العرب والاكرد والترکمان وغيرهم. بيد ان التيار الانعزالي القومي لم يلق السلاح، بل على العكس ابدى مقاومة ضارية. فالاقطاعيون والبرجوازيون الكومبرادور الاكرد الذين اربعهم تصاعد الحركة الفلاحية والحركة الثورية عموماً في كُردستان وفي العراق كله، حاولوا، جهدهم زرع روح البغضاء القومية وتشجيع وتغذية النزعات الانعزالية والانفصالية بقصد شق وحدة الحركة الثورية في كُردستان والوحدة الوطنية في العراق.

ولعبت الدوائر الاستعمارية وشبكات التجسس التابعة لشركة النفط الانكلو-امريكية (آي.بي. سي) والعنصريون التركمان الطورانيون دوراً تخريبياً فعالاً في هذا المضمار. ولاعجب فان المستعمرين - كما جاء في بيان ممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو: «يلجأون الى سلاح التفرقة القومية المسموم قصد اضعاف قوى الدول المتحررة الفتية التي لم تتوطد بعد».

ومنذ امد بعيد كان الاستعمار والرجعية يحاولان بمختلف اساليب الارهاب والتنكيل ضرب وتصفية منظمة الحزب الشيوعي في كُردستان كما في سائر انحاء العراق. وبما ان الارهاب، مهما كان ضارياً، عاجز وحده عن ذلك، فقد شجعا، بهذه الصورة او تلك، القوميين اليمينيين الاكرد والمحرفين والانتهازيين لنشر الشعارات التصفوية، مما حمل حزبنا على شن نضال ايدولوجي واسع وشديد ضد التحريفية والتصفوية. فالقوميون اليمينيون وبعض ديمقراطي البورجوازية الصغيرة لجأوا، في وجه ازدياد شعبية الافكار الشيوعية الماركسية-اللينينية ومحاولة صياغة شعاراتهم القومية البرجوازية تحت هذا الستار. ولقد زعموا بـ "عدم وجود تمايز طبقي في كُردستان وعدم وجود طبقة عاملة" وقالوا: "ان الفلاحين الاكرد لايتقبلون التنظيم الشيوعي الصريح" و "ان العشائر الكُردية المسلحة هي القوة الاساسية في نضال القومية الكُردية التحرري" وقالوا: "ليس من الحكمة صوغ الحركة الكُردية بلون شيوعي احمر"^{٤١} والى غير ذلك من الشعارات التي يفندها واقع الحركة الثورية في كُردستان العراق. لسنا الان بصدد مناقشة هذه الشعارات اذ سبق لحزبنا ان قام بذلك مراراً، ونكتفي هنا بذكر حقيقة واحدة وهي ان منظمة الحزب الشيوعي العراقي في كُردستان هي اقدم المنظمات السياسية القائمة الان في كُردستان وان جماهير العمال

^{٤١} راجع: اتحاد الشعب (جريدة)، لسان الحزب الشيوعي العراقي، تشرين الاول ١٩٥٦.

والفلاحين الاكراد تدعم سياسة الحزب، وتمارس جميع النضالات الوطنية والجماهيرية في كُردستان بمبادرة او مشاركة فعالة من منظمة الحزب.

لقد اشتد خطر هذه الافكار والشعارات بصفة خاصة في عام ١٩٥٧ حيث تسربت الى صفوف الحزب في كُردستان مما حمل اللجنة المركزية لحزبنا على الرد عليها في كراس هام بعنوان "رد على افكار قومية برجوازية تصفوية" حيث ناقش الحزب على اساس الماركسية- اللينينية واقع الظروف الموضوعية في العراق وتجربة الشعب الكُرد في كُردستان العراق تلك الافكار الانتهازية وفضحها. وقد اوضح الحزب ان هذا الاتجاه الانعزالي القومي «يحاول ان يبتعد بالاكراد بصورة مصطنعة عن واقع حياتهم الوطنية، عن الكفاح الاممي المشترك، ويحصرهم في قوقعة الانعزال القومي الشديد الضيق، ويزرع بينهم ويغذي بصورة متواصلة نظرة الحذر والشك والبغضاء تجاه القوميات والاقليات الاخرى».

ومما يزيد خطورة هذه الافكار ان لها جذوراً عميقة في مجتمع كُردستان الذي تشكل فيه مراتب البرجوازية الصغيرة الاكثرية الساحقة - كما كان الامر في بلاد ما وراء القفقاس قبل ثورة اكتوبر، اذ ان:

(١) حرمان الشعب الكُرد من ابسط حقوقه و (٢) رد الفعل الذي تولده الشوفينية القومية لدى البرجوازية العربية تجاه الاكراد في العراق و (٣) محاولة البرجوازية القومية الكُردية تحويل الجماهير الكُردية الى آلة مسخرة بيدها لتحقيق مطامحها الطبقية الخاصة الضيقة الصغيرة الكُردية وخاصة بين المثقفين، وعلى الخصوص في فترات الانتكاسات عندما تخيب امال هذه البرجوازية الصغيرة القصيرة النظر بالكفاح المشترك.

ان ما لا يفهمه، اولاً يريد فهمه دعاة الانعزال القومي، هو ان للجماهير الكُردية بالاضافة الى المطامح القومية، وبارتباط عضوي معها، مصالح طبقية مشروعة، وان جماهير كُردستان تلمس في كل يوم بل في كل لحظة الاستغلال والاضطهاد الطبقي اللذين يمارسهما ضدها الاقطاعيون والرأسماليون والكومبرادور الاكراد جنباً الى جنب مع الاحتكارات الاستعمارية والراسمالية العربية في العراق، انهم لا يفهمون ان الجماهير الكُردية تشعر بوحدة المصالح الطبقية مع الجماهير العربية في العراق. فشركة النفط الاستعمارية (آي. بي. سي) لا تستغل العمال الاكراد وحدهم بل العمال العرب

والتركمان والاثوريون والارمن ايضاً. وان حكومة نوري السعيد والنظام الملكي لم يدافعا عن مصالح الاقطاعيين والبيروقراطيين الاكراد الذين انيطت بهم في النظام الملكي السابق، مهام بوليسية وقمعية خطيرة، وان الرصاص والمشائق والقنابل والسجون لم تستخدم ضد الجماهير الكردية وحدها بل ضد الجماهير العربية ايضاً وبنطاق اوسع. وان البرجوازية عندما تولت الحكم وبغية كسب الاقطاعيين الاكراد وايجاد سند لها في كردستان، راعت في قانون الاصلاح الزراعي الذي سنته بعد ثورة تموز مصالح الاقطاعيين هؤلاء بحيث حددت الحد الاعلى للملكية الزراعية في اراضي الدير بـ ٢٠٠٠ دونم اي ٥٠٠ هكتار مع العلم ان ٩٥ بالمائة من اراضي كردستان الزراعية ديمية، وبذلك لم يشمل الاصلاح الزراعي الاكثريّة الساحقة من الاقطاعيين والملاكين الكبار الاكراد، وحرمت الاكثريّة الساحقة من الفلاحين في كردستان من منافع الاصلاح الزراعي.

وهكذا فان دعاة الانعزال القومي رغم ادعائهم الماركسية اللينينية لايفهمون ان ثمة وحدة مصالح طبقية للجماهير الكادحة في العراق، وان لينين يعلمنا: «ان البروليتاريا اذ تعترف صراحة بالمساواة في الحقوق وتقرر لجميع الامم حقاً متساوياً في انشاء دولة قومية، انما تضع مصلحة الاخاء والتحالف بين العمال في جميع الامم فوق كل اعتبار اخر. وتنظر الى كل مطلب قومي، والى كل انفصال قومي على ضوء نضال العمال الطبقي»^{٤١}.

ونحن الشيوعيون «نناضل في نطاق دولة معينة، ونعمل على توحيد صفوف عمال جميع القوميات القاطنة داخل الدولة المعينة، وليس بإمكاننا ان نضمن هذا الطريق او ذاك في التطور القومي ولكننا نملك جميع الطرق الممكنة للوصول على هدفنا الطبقي».

ان البروليتاريا العراقية وحزبها الشيوعي اذ يسترشدان بهذا المبدأ اللينيني انما يشعران بواقع العراق الملموس وبصوابه.

* * *

^{٤١} لينين، المؤلفات المختارة، الطبعة الروسية، ١٩٦٠، ص ٥٩٤.

ان الشعب الكُردي في العراق، كما هو حاله في بقية انحاء كُردستان، وخاصة في تركيا وايران، يعاني الاضطهاد القومي، ولحد الان، لاتعترف البرجوازية العربية في العراق باسم كُردستان فتطلق على هذا الاقليم (شمال العراق) والجماهير الكُردية محرومة من حق التعلم بلغتها القومية ومن حق انتخاب ممثليها الحقيقيين وتكوين هيئاتها التشريعية والتنفيذية. وانها تعاني الامرين من البؤس والاستغلال والامية والامراض. وتسلك الحكومة العراقية، سابقاً وفي الاونة الاخيرة ايضاً، سياسة التمييز في انشاء المشاريع الصناعية والمؤسسات الثقافية والصحية، وفي البعثات والقبول في المعاهد العالية.

ففي كُردستان العراق: لكل ٣٥٠٠ نسمة مدرسة ابتدائية واحدة.

لكل ٥٧٠٠٠٠ نسمة مدرسة متوسطة او ثانوية واحدة.

لكل ١٥٠٠٠٠ نسمة طبيب واحد.

ومجموع الكتب الكُردية في جميع المكتبات العامة في العراق ٦٨٥ مجلداً فقط. وهذا الرقم يشكل حوالي ٠.٣٪ من مجموع مجلدات كل المكتبات العامة.^{٤٢} وحصّة كُردستان من المشاريع الصناعية تكاد تكون صفراً. وتتردى الاوضاع سريعاً في كُردستان الان، حيث تمارس الحكومة سياسة اكثر اغراقاً في معاداة الديمقراطية، ومن ضمنها الحقوق الديمقراطية المشروعة للشعب الكُردي. فالموظفون والمستخدمون الاكراد في دوائر الدولة ينقلون الى المناطق العربية جزافاً ومشاريع الري تهمل. وتشجع الحكومة الخونة الاكراد على اقتراح جرائم القتل والسلب ضد الفلاحين، وتغمض عينيها عن عصابات الاقطاعيين المسلحة التي تحرق القرى والبيادر كما حدث في السليمانية واربييل والموصل وشقلاوة وشيخان وزيبار وغيرها، ويعتقل مئات المناضلين المخلصين من اعضاء الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكُردستاني وقادة نقابات العمال وجمعيات الفلاحين ومنظمات الشبيبة والطلبة، واغلقت الجرائد الكُردية الوطنية ثازادي (جريدة الحزب الشيوعي العراقي)، خةبات و كُردستان جريدتا الحزب الديمقراطي الكُردستاني وغيرها.

وهذه السياسة ليست جديدة، فقد تعاونت الطبقة الحاكمة في العراق دوماً مع الطبقات الحاكمة في ايران وتركيا، وخاصة حين كان العراق عضواً في حلف بغداد لقمع

^{٤٢} راجع: الاحصائيات الرسمية للحكومة العراقية عام ١٩٦٨ (السنة خاطئة).

الحركة التحررية في كُردستان، حيث كانت ترسم وتنسق الخطط المشتركة ضد الحركة التحررية في كُردستان ولإبقاء الشعب الكُرد في نير العبودية الاستعمارية والاضطهاد القومي ولحرمان كُردستان من حق تقرير المصير. وفي الوقت الحاضر أيضاً على الجماهير الكُردية في مدن كُردستان تركيا^{٤٣} (ماردين، دياربكر، اورفة... الخ) فيسقط منهم عشرات القتلى ومئات الجرحى. وفي الوقت الذي يهجر الاكراد من شرقي الاناضول كُردستان) الى غربي تركيا قسراً، وفي الوقت الذي يفرض نظام عسكري صارم تحت اشراف الضباط الامريكان في كُردستان ايران ويسجن عشرات المناضلين الاكراد وتخنق كل همسة للشعب الكُرد، تحرق في العراق قرى الاكراد وتدعو الصحف المأجورة «الى صهر الاكراد في بودقة القومية العربية» قسراً^{٤٤} ويدعم قاسم شخصياً هذه الدعوى في احد تصريحاته، زاعماً ان اصل الاكراد عرب.

ان الشيوعيين اذ يدافعون عن حقوق القومية الكُردية ويناضلون ضد الاضطهاد القومي لا تغيب عن بالهم القضية المشتركة، قضية النضال ضد العدو المشترك -الاستعمار والاقطاعية، من اجل استكمال تحرير العراق من كل بقايا السيطرة الاستعمارية، ومن اجل الديمقراطية السياسية والاجتماعية. ففي ظل دولة مستقلة استقلالاً ناجزاً وفي نظام ديمقراطي حقيقي فقط يمكن ان تتمتع القومية الكُردية فعلاً بحقوقها القومية وتتوفر الظروف اللازمة من اجل ممارسة حقها في تقرير المصير.

* * *

بقي سؤال اخر، وهو لماذا لم يفسح المجال للقومية الكُردية لحد الان بممارسة حقها في تقرير المصير، ومن هو المسؤول عن ذلك؟

منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى، وتحت تأثير ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى التي حررت الملايين من ابناء الشعوب الشرقية من نير الاضطهاد وايقظت جملة من شعوب اسيا وافريقيا للنضال لانتزاع استقلالها الوطني وتشكيل دولها القومية، حاول الكُرد كذلك استقلال كُردستان وتأسيس دولة كُردية، بيد ان اراضي كُردستان كانت مجزأة ومقسمة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية منذ عام ١٦٣٩ بموجب

^{٤٣} كوردش فاكتس، عدد ايار ١٩٦١، وكالة يونايتهديريس انترناشنال في ١٠ ايار ١٩٦١.

^{٤٤} الثورة (جريدة)، بغداد في ١٧ شباط ١٩٦١.

اتفاقية الحدود بين السلطان العثماني مراد الرابع والشاه عباس الفارسي. حينما طالب كُرد تركيا باستقلال واعتراف الحلفاء في معاهدة سيفر بذلك عام ١٩٢٠، لم يكن ذلك الاعتراف من الدول الاستعمارية ذات المصالح في الشرق الاوسط، الا مناورة تستهدف الضغط على تركيا المهزومة في الحرب والثائرة بوجههم بقيادة اتاتورك لارغامها على قبول شروط المستعمرين. اذ لو كان المستعمرون جديين في وعدهم للاكراد لما تراجعوا فيما بعد في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ عن بنود معاهدة سيفر. ويزعم المستعمرون، وهذا طبعاً محض افتراء، «ان الاكراد لم يبرهنوا على انهم جديرون بالاستقلال»^{٤٥}، فأيدوا سياسة القمع والتتريك للاكراد التي مارستها البرجوازية التركية بقيادة اتاتورك ومن ثم عصمت اينونو وعدنان مندرس ضد الاكراد. والمستعمرون الامريكان والانكليز هم اقرب حماة وحلفاء حكومة تركيا التي تسمى الكُرد باتراك الجبل والتي تذبح الاكراد وتضطهدهم، الحكومة العضوة في حلف الناتو والسنتو.

اما في ايران، فمعروفة قصة التحالف بين حكومة الشاه وشركة النفط الانكلو-ايرانية. فقد كان همّ المستعمرين كسب ود الشاه وتحويل ايران الى قاعدة عدوانية ضد الاتحاد السوفياتي. وان اكراد ايران لم يتنسموا عبير الحرية الا في العهد الذي احتل فيه الجيش السوفياتي لضرورات الحرب ضد الفاشية، جزءاً من ايران، حيث استطاع الشعب الكُرد في الجزء الشمالي من كردستان ايران ان يشكل جمهورية كُردستان الديمقراطية "جمهورية مهاباد" التي لم تحيا سوى عام واحد حيث هدمتها قذائف دبابات ومدافع الجيش الايراني بقيادة الضباط الامريكان وبمساعدة الخونة من الاقطاعيين الاكراد^{٤٦}. وقد اعدم القاضي محمد رئيس الجمهورية الكُردية في طهران في وقت كانت ايران قد تحولت فعلاً الى قاعدة استعمارية، وكانت الشركة الانكلو-ايرانية للنفط هي التي تحكم ايران كما اشار الى ذلك الدكتور مصدق في حينه بحق. وغير خاف ان حكومة الشاه هي الاخرى اصبحت بعد ان اغرقت بالدماء نضال الشعبين الكُرد والاذربايجاني والكادحين الفرس حليفة بريطانيا وامريكا في حلف بغداد السنتو حالياً.

^{٤٥} كهلويژ (مجلة)، بغداد، ايلول ١٩٤٦، (عن مقال و. ج. ونسيفر ستون في مجلة انترنشنال افيرس).

^{٤٦} كوكيس فالسن، مذكرات الشاه، مارت ١٩٦١.

أما في العراق، فالشعب الكردي يعرف جيداً، ان الاستعماريين الانكليز الذين حكموا العراق حتى ثورة تموز، هم الذين قمعوا ثورة الشيخ محمود الحفيد في كردستان الجنوبية (السليمانية) وقمعوا حركات بارزان بقيادة الشيخ احمد والملا مصطفى البارزاني، ولا يزال حياً في العراق الجيل الذي يتذكر قنابل القوات الجوية الملكية البريطانية ومعارك "دهرهندي بازيان و مضيق العمادية" بين القوات الانكليزية والثوار الاكراد^{٤٧} وقد قام النظام الملكي السابق في العراق هو الاخر تابعاً وحليفاً للاستعمار في حلف بغداد.

ان المستعمرين الامريكان والانكليز الذين بدأوا في الونة الاخيرة، يكتبون في جرائدهم الكثير عن الاكراد، يتظاهرون بالعطف على قضيتهم، فانهم هم انفسهم السبب المباشر في خلقها وبقاء الاكراد في سلاسل العبودية. فالمصالح النفطية والاستراتيجية للمستعمرين كانت دائماً تتفق مع مصالح الرجعية في تركيا وايران والعراق. ولولا التدخل العسكري الاستعماري المباشر لما امكن اسقاط لا حكومة شيخ محمود في كردستان العراق ولا جمهورية مهاباد في ايران، ولولا مساومة لوزان ومن ثم الدولارات والاسلحة الامريكية لما امكن الحفاظ على الحكم البربري ضد الشعب الكردي في كردستان تركيا. «ولحد الان يغدق الاستعماريون الامريكان والانكليز بسخاء على حكومة تركيا وشاه ايران لقمع الحركة التحررية في كردستان. ويحاولون جهدهم كسب حكومة قاسم في العراق الى جانبهم بتخويله من خطر الشيوعية في كردستان. بزعم ان الاكراد يشكلون نصف الشيوعيين في العراق»^{٤٨}.

ولذا فان الدعايات الامريكية والانكليزية والتظاهر بالعطف على الاكراد لاتنطلي على احد، فلا يمكن ان يكون الاستعماريون الا اعداء طبيعيين للشعب الكردي. وهل ثمة من يعقل عطف الاستعماريين على شعب يزعمون انه «قوم لا وطن له» وان «احداً ما لا يعرف اصلهم»^{٤٩}. كلا فما يهم الاستعماريين الامريكان خصوصاً هو مصالحهم النفطية والاستراتيجية في كردستان - شبيهه بخنجر طوله ٦٠٠ ميل في

^{٤٧} اوليفرستون.

^{٤٨} مجلة نيوزويك الامريكية، ١٩٥٩/٦/٨.

^{٤٩} المرجع نفسه.

قلب الشرق الاوسط- وانها تُولف «جسراً استراتيجياً بين تركيا والخليج الفارسي»^{٥٠}.
يهمهم ان تظل كُردستان مستعبدة، لتظل حلقة وصل تلتقي عندها اجنحة احلافهم
العدوانية الثلاثة، اي ان تظل كُردستان قاعدة عدوان على الاتحاد السوفيتي صديق
الشعب الكُردي الحميم.

ومع ذلك فان الدعايات الاستعمارية ليست قليلة الخطورة في بعض اوساط
كُردستان المتأخرة، خاصة وان عملاءهم يحاولون ان يتقنعوا بقناع الوطنية والكُردية
والضرب على الاوتار الحساسة من مشاعر الشعب الكُردي المضطهد، مستهدفين
تبرئة اسيادهم من تبعة مأساة الشعب الكُردية. فهم يقولون مثلاً «لوكانت كُردستان
مستعمرة مباشرة لنالت استقلالها الان» او «ان وجود دولة كُردية مستعمرة افضل
من انعدام كيان كُردية» او «يزعمون ان العالم الحر مستعد للمساعدة في تأليف دولة
كُردية اذا كف الاكراذ عن موالاته الاتحاد السوفيتي»^{٥١}!!!

ان الشعب الكُردية لم ولا تنظلي عليه هذه الدعايات الاستعمارية المسمومة،
فهو يعرف من تجربته المريرة الطويلة ان الاستعمار و العالم الحر المزعوم هو حامي
ومشجع مضطهديه، وان القوى الديمقراطية في كُردستان التي يوحدتها النضال ضد
الاستعمار ومن اجل صيانة استقلال العراق واقامة نظام ديمقراطي عادل في البلاد،
كشروط لا بد منه لتمتع الشعب الكُردية بحقوقه، تشدد يوماً بعد اخر نضالها البطولي.
اما ما يخص سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه القضية الكُردية، فان الشعب
الكُردية يدرك بوعي الحقيقة التي يحاول تزييفها المستعمرون وعملاؤهم. فالاتحاد
السوفيتي منذ نشوئه وقف بجانب نضال الشعوب في سبيل حريتها وحققها في تقرير
المصير، وساعد كل الحركات التحررية المعادية للاستعمار في منطقة الشرق الاوسط
بجرارة وحزم. والاتحاد السوفياتي هو المبادر في الدورة الخامسة عشرة للامم المتحدة
بطلب الغاء الحكم الاستعماري ومنح الشعوب حق تقرير المصير والاستقلال. ووجد
المناضلون الاكراذ المضطهدون من قبل الاستعمار والرجعية دوماً في الاتحاد
السوفيتي الصديق الحميم.

^{٥٠} المرجع نفسه.

^{٥١} اتحاد الشعب (جريدة)، بغداد، آذار ١٩٦٨.

وتعلم الجماهير الكُردية، ان في الاتحاد السوفياتي اقلية كُردية لايتجاوز تعدادها بضعة عشرات الالوف ورغم ذلك فان الاكراد يتعلمون في المدارس الثانوية بلغتهم الكُردية، وتصدر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ارمينيا السوفياتية جريدة ريا تازة باللغة الكُردية ويعيش المواطنون الاكراد بسعادة ورفاه في ظل الاشتراكية، ويحتل عدد منهم مراكز مرموقة في الدولة مثل سيابندوف بطل الاتحاد السوفيتي و محمودوف وغيرهم. وثمة عشرات من الادباء والفنانين الاكراد الذين تطبع وتوزع كتبهم باللغة الكُردية واللغات الاخرى. وثمة مئات من خريجي المعاهد العالية. وقد زالت الامية تماماً ومنذ امد طويل بين اكراد الاتحاد السوفيتي، ويذيع راديو يريفان برامج خاصة باللغة الكُردية.

لقد اعترف بهذه الحقائق الكثير من الشخصيات الكُردية الذين زاروا الاتحاد السوفيتي وشاهدوا حياة الاكراد بام اعينهم، ومن بين هذه الشخصيات مصطفى البارزاني والوزير السابق عوني يوسف والشاعر الكُردى گُوران والشيخ لطيف الحفيد وغيرهم، ويلمس هذه الحقائق ايضاً عشرات الشباب الاكراد الذين يتلقون العلم في معاهد الاتحاد السوفيتي.

ان الجماهير الكُردية تحب وتعرف الاتحاد السوفياتي كصديق الشعوب جميعها، وانه سيظل السند الاعظم لنضال الشعب الكردي التحرري.

* * *

ان حل المسألة الكُردية مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بتصفية الاستعمار في الشرق الاوسط. وفي نطاق العراق يرتبط هذا الحل بتحرير العراق تحراً كاملاً من كل اثر من اثار السيطرة الاستعمارية، وباقامة نظام ديمقراطي حقيقي. وهذا يستلزم تشديد وتعزيز الكفاح المشترك ضد العدو المشترك الاستعمار والرجعية.

ان الطبقة العاملة العراقية والجماهير العربية الكادحة هي الحليفة الثابتة والطبيعية للقومية الكُردية المضطهدة في العراق. وان الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي العالمي هو الحليف العالمي الاكبر والسند الحقيقي لنضال شعب كُردستان في جميع اجزائها. ومن دون ان يدرك الوطنيون والديمقراطيون الاكراد هاتين الحقيقتين فانهم لا يستطيعون اجادة النضال من اجل شعبهم. ولحسن الحظ ان الاكثرية الساحقة من الوطنيين الاكراد يدركون ذلك.

اما نحن الشيوعيين، فان حبنا لوطننا لاحد له وسنواصل النضال بتفان اعظم وبالتعاون مع جميع الديمقراطيين واعداء الاستعمار من اجل مستقبل كُردستان، من اجل خير العمال والفلاحين الاكراد، من اجل تعزيز استقلال العراق، من اجل الديمقراطية، في طليعة الجماهير الكُردية المناضلة، ويدا بيد مع الشعب العربي العظيم في العراق، سائرين على هدى الماركسية- اللينينية، رافعين اعلى فاعلى راية الاممية البروليتارية الطافرة.

ملحق

بمقال "المسألة الكُردية"

لقد كتب هذا البحث في اوائل عام ١٩٦١، اي قبل التطورات الاخيرة في كُردستان العراق. وان مجرى هذه التطورات قد اثبتت من جديد صواب وجهة نظر حزبنا في المسألة الكُردية. لقد حدد حزبنا موقفه من الاحداث الاخيرة على اساس المبادئ الماركسية- اللينينية في القضية القومية، ووفقاً للظروف الحسية.

ان هذه الاحداث قد اظهرت صواب وجهة نظر الحزب في المخاطر الناجمة عن سياسة قاسم العنصرية الشوفينية تجاه الشعب الكُردى، هذه السياسة التي استثمرها ويستثمرها الاستعمار واعوانه في محاولاتهم لشق وحدة الشعب العراقي والتآمر على الاستقلال الوطني للبلاد.

لقد ناضل حزبنا وسط الوضع المعقد والدقيق الناجم في كُردستان على ثلاث

جبهات:

الاولى: تركيز النار ضد دوائر السننو وعملائها في كُردستان من كبار الاغوات والعناصر الرجعية العميلة التي استغلت الثغرة الناشئة جراء سياسة الحكومة العراقية في كُردستان من اجل اشعال نار الفتنة والتمردات الرجعية المسلحة. وقد عمل عملاء الاستعمار تحت واجهات ديماغوجية مضللة متظاهرين "باخلاصهم" المزيف للشعب الكُردى، واستطاعوا جر اوساط من الشعب الكُردى والقوميين الاكراد الى طريق خطر.

الثانية: فضح سياسة الحكومة العراقية حول المسألة الكُردية، بوصفها جزء من سياستها العامة المناوئة للديمقراطية والنضال ضد هذه السياسة من اجل الدفاع عن البارزانيين الذين تعرضوا لاستفزازات منظمة موجهة. من اجل الدفاع عن حقوق

الشعب الكردي في العراق في الاستقلال الذاتي الاقليمي ضمن الجمهورية العراقية. لقد ناضل الحزب بلاهودة ضد الاتجاهات الشوفينية العربية وتقف الجماهير العربية في العراق مع حقيقة ان تامين الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي هو جزء لا يتجزأ من نضال مجموع الشعب العراقي في سبيل انهاء الحكم الفردي واقامة حكم ديمقراطي برلماني في البلاد.

لقد عمل الحزب في سبيل رسم خط تمييز فاصل «بين نشاط العملاء ونشاط القوميين المخطئين». وفي الوقت المناسب ركزنا -الفضح «ضد وحشية الحكومة في قمع الحركة والتنكيل بالسكان الامنين وانكارها لحق الشعب الكردي بكيان قومي خاص ضمن الوحدة العراقية»^{٥٢}.

الثالثة: مكافحة ميول الانعزال القومي: والقومية الضيقة بين الجماهير الكردية والتأكيد على الكفاح المشترك بين الشعبين العربي والكردي في النضال ضد الاستعمار والاقطاع والديكتاتورية. ان عملاء الاستعمار لا يمكن ان يعملوا يوماً ما لصالح الشعب الكردي ومهما لبسوا من اقنعة وحملوا من شعارات مأكرة براقة. وان حقوق الشعب الكردي القومية لا يمكن تامينها الا بنضال عام مشترك مع الشعب العربي في العراق ضد الاعداء المشتركين، وفي سبيل حكم وطني يقوم على اسس ديمقراطية. لقد جاء في تقرير اللجنة المركزية الذي اقره اجتماعها الاعتيادي في تشرين الثاني ١٩٦١:

«ان متانة موقف حزبنا وصواب سياسته قد جنبت الشعب الكردي وقضيته القومية العادلة، محنة اكبر من المحنة التي تعرض لها فعلياً خلال الاحداث الاخيرة».

«وان فرع حزبنا في كردستان قد لعب دوراً مجيداً، فرغم تشابك الظروف وتعقدها وتتابع الاحداث سراعاً، فقد استطاع الرفاق ان يدلوا بجماهير الشعب الكردي الى الطريق الصائب. طريق الوقوف بوجه التيار الشوفيني الجارف الذي اججه قسوة الحكومة وبوجه سياسة التنكيل والاضطهاد القومي التي مارستها الحكومة ضد الشعب الكردي وطريق عدم الانعزال عن الجماهير، وقيادتها خطوة فخطوة لتحقيق مصلحتها التي تكمن في هذا الوقت بالكفاح المشترك مع الشعب العربي لتحقيق انهاء الحكم الفردي. وفي خضم هذه الاحداث الدموية لعبت منظماتنا في كردستان دوراً بطولياً تميز بالوعي الاممي وبنكران الذات والمبادرات السياسية».

^{٥٢} من قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تشرين الثاني ١٩٦١.

وتؤكد اللجنة المركزية من جديد «على ضرورة اهتمام رفاقنا في كردستان اهتماماً أوسع بالحقوق والمشاكل القومية للشعب الكردي وبالاهتمام بدراسة هذه التجربة الفريدة في تاريخ حزبنا وحركتنا الوطنية لأنها كانت امتحاناً حقيقياً لصواب سياسة حزبنا الاممية ولكوادرننا ورفاقنا...».

وتؤكد اللجنة المركزية على ان تمتع الشعب الكردي بالاستقلال الذاتي الاقليمي لا يمكن ان يتحقق الا بانهاء الحكم الفردي وارساء قواعد الحكم في العراق على اساس الديمقراطية الوطنية. اما المسألة الملتهبة الان، فان الحزب يحددها بمسألة «وقف الارهاب الوحشي والاضطهاد القومي الدموي في كردستان».

* * *

ان موقف حزبنا الاممي الرائع، وسياسته الحكيمة المتزنة ونضاله الجريء لهما يبعث على اعتزاز جميع اعضاءه ومرشحيه ومؤازريه، وعلى الجماهير الشعبية في ارجاء الوطن. ان امام رفاقنا في الخارج مهمة استيعاب سياسة حزبنا في المسألة الكردية، ودراسة كافة البيانات والمقالات والقرارات التي اصدرها حول الاحداث الاخيرة.

بنكهى ژين
www.zheen.org



ندوة الجزائر
الاشتراكية في الوطن العربي
٢٢ / مايو / ١٩٦٢

الاشتراكية و القضية القومية والمسألة الكردية في العراق

بنك بقلم جلال الطاباني
www.zheen.org

مرجع رقم (٤١)
اللغة الاصلية عربي



الإشترابية والقضية القومية والمسألة الكردية في العراق*

بقلم: جلال الطالباني**

* هذه المحاضرة القيت في ندوة "الإشترابية في الوطن العربي"، التي انعقدت في الجزائر في ٢٢ مايو/١٩٦٧. وقد وزع ٥٠٠ نسخة من هذه المحاضرة على مندوبي مختلف البلدان وعلى الصحفيين العرب والاجانب وممثلي البلدان الإشترابية الذين حضروا الندوة كمرقيين. ثم أعيدت طبعها بالالة الكاتبة مع مقدمة في كراس بنفس العنوان عام ١٩٦٧.

** ولد الاستاذ جلال حسام الدين الطالباني عام ١٩٢٣ في قرية كلكان على سفح جبل كوسرت المطلة على بحيرة دوكان (كردستان العراق). ينتمي الى اسرة دينية. بعد ان اصبح والده مرشداً للتكية الطالبانية في كويسنجق، دخل الطالباني المدرسة الابتدائية، اكمل دراسته فيها بتفوق. وكان تلميذاً مجداً مجتهداً ذكياً، ظهرت منذ طفولته بوادر القيادة فيه. لم يتجاوز الثالثة عشرة من عمره عندما القى في احتفال شعبي لعيد نوروز كلمة حماسية نالت اعجاب معلميه والمشاركين في الحفل. اسس عام ١٩٤٦ مع عدد من زملائه التلاميذ وبارشاد احد معلميه جمعية تعليمية سرية اطلقت عليها تسمية K. P. X. اي جمعية تقدم القراءة. وانتخب سكرتيراً لها. بعد تاسيس الحزب الديمقراطي الكردي في ١٦ آب ١٩٤٦ تأثر بنهج الحزب وانخرط في العمل الطلابي في اطار تنظيمات الحزب. نشر في جريدة رزگارى الناطقة باسم الحزب مقالاً قصيراً باسم ناكر اي النار. اشترك في جريدة لاهالي الناطقة بلسان حزب الوطني الديمقراطي برئاسة المرحوم كامل الجادرچي واصبح مواظباً على قراءة الاهالي يومياً. في عام ١٩٤٧ انتمى الى الحزب الديمقراطي الكردي. في ١٩٤٨ انتهى دراسته الابتدائية ودخل متوسطة كويسنجق. في نيسان ١٩٤٨ اشترك في المؤتمر الاول لطلبة العراق ممثلاً عن طلبة كويسنجق. في هذا المؤتمر تعرف على الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري واصبح من اشد المعجبين بشعره وصار فيما بعد من اعز اصداقائه واستمرت هذه العلاقة حتى اللحظة الاخيرة من حياة الشاعر.

في عام ١٩٤٩ اصح عضواً في اللجنة المحلية لكويسنجق. وفي شباط ١٩٥١ وفي المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الكردي انتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب. وفي صيف عام ١٩٥١ اعتقل وتم ابعاده الى الموصل، وهناك استمر بنضاله السياسي وبعد اخلاء سبيله قصد كركوك لاكمال الدراسة واعادة تشكيل تنظيمات الحزب حيث اصبح مسؤولاً لتنظيمات كركوك. وفي نفس العام اخذ على عاتقه مسؤولية طبع ونشر المنشورات الحزبية بشكل سري الى اليوم الذي اعتقل فيه. وفي عام ١٩٥٢ دخل كلية الحقوق في بغداد. وفي كانون الثاني من عام ١٩٥٣ شارك في المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردستاني وانتخب عضواً للجنة المركزية وفي شباط من العام نفسه اشرف على عقد اول مؤتمر لاتحاد طلبة كردستان وفي ذلك المؤتمر انتخب سكرتيراً عاماً لاتحاد طلبة كردستان وصدر له كراس

بعنوان: ضرورة وجود اتحاد طلبية كردستان، وكان احد مؤسسي اتحاد الشبيبة الديمقراطي الكردستاني واصبح سكرتيراً له خلال ١٩٥٣-١٩٥٥. في عام ١٩٥٥ سافر الى خارج العراق للمشاركة في مهرجان الشبيبة والطلبة العالمي، زار الاتحاد السوفيتي والصين اضافة الى دول اوربا الشرقية. وفي عام ١٩٥٤ انتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب. في عام ١٩٥٦ اختفى عن الانظار وعمل في النضال السري واضطر الى ترك الدراسة حينما كان في الصف الرابع بكلية الحقوق.

في عام ١٩٥٧ سافر الى سورية والى موسكو، حيث شارك في مهرجان الطلبة والشبيبة. وفي العام نفسه عاد الى العراق وشارك في اعمال المكتب السياسي واصبح مسؤولاً عن اصدار جريدة نضال كردستان وطبعها في السليمانية بشكل سري. وفي الايام الاولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قاد مظاهرة اهالي السليمانية، ثم قصد بغداد وشارك في اعمال المكتب السياسي واصدار جريدة (رؤى). في عام ١٩٥٩ انتخب مجدداً عضواً في اللجنة المركزية والمكتب السياسي رغم كونه ضابط احتياط في كتيبة الدبابات الرابعة الا انه لم يشارك في اصدار جريدة خهبات-النضال وكان مسؤولاً للفرع العسكري للحزب. في عام ١٩٦١ اصبح رئيساً لتحرير جريدة كردستان وبعد اغلاقها تعرض الى الملاحقة في بغداد. في ليلة نوروز ١٩٦١ هاجم قاسم ودافع عن المرحوم البارزاني ونتيجة لذلك صدر بحقه امر القبض واخفى نفسه عن الانظار ورجع الى السليمانية متخفياً وشارك في تنظيم الاضراب العام الذي عم الالوية الكردية. عند اندلاع ثورة ايلول ١٩٦١ اصبح مسؤولاً للواء السليمانية وفتح اولى مراكز الثورة في جهمي ريزان في السليمانية واشرف عليه وقاد قوات البيشمهركه. في نوروز عام ١٩٦٢ قاد الهجوم على كامل منطقة شاربائير وبنجوين وتم تحرير كامل المنطقة واصبحتا مركزين للثورة وقيادة الثورة. وبعد انقلاب شباط الاسود ١٩٦٣ عين رئيساً للوفد الكردي للتفاوض مع الحكومة الجديدة. وفي عام ١٩٦٤ عاد الى كردستان والى مهامه في قيادة قوات التحرير رزكاري. بعد بيان ١١ آذار لعب دوراً كبيراً في توحيد جناحي الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي انشق عام ١٩٦٤ الى جناحين.

في عام ١٩٧٣ سافر الى خارج العراق وبقي فترة في مصر ولبنان وسوريا وبعد انهيار الحركة الكردية بسبب اتفاقية الجزائر الخيانية عام ١٩٧٥ بين شاه ايران وصادم حسين، اسس الاتحاد الوطني الكردستاني في حزيران عام ١٩٧٥ ومن ثم خطط مع رفاقه للثورة لكي تندلع من جديد في ١٩٧٦/٦/١ واصبح سكرتيراً عاماً للاتحاد ولا يزال يشغل هذا المنصب الى جانب كونه رئيساً منتخباً لجمهورية العراق. عرف عن طالباني تعاطفه مع الحركات الفلسطينية وعلاقاته المتينة مع قادتها. وفي الساحة العراقية كان له الدور البارز في تنظيم صفوف المعارضة العراقية وشارك بفاعلية في اجتماعاتها ومؤتمراتها. فهو احد المحركين الاساسيين لتقريب وجهات النظر داخل صفوف المعارضة ابان الحكم البائد، خصوصاً في مؤتمر لندن والذي بشر فيه الحاضرين بان اجتماعهم القادم سيكون في بغداد. شارك الطالباني في العديد من المؤتمرات التي عقدتها الاشتراكية الدولية واصبح في المؤتمر الاخير، نائباً لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية ويحتفظ بصداقات قوية مع اغلب القادة الاشتراكيين وقادة العالم. تنبأ خلال اوج العلاقات العراقية-الكويتية ابان الحرب العراقية-الايروانية بان بعد انتهاء هذا الحرب سوف يهاجم صدام الكويت. كان من الكتاب الدائمين للصحف خهبات، النور، الشرارة،

ندوة الجزائر

عقدت في الجزائر في الفترة الواقعة ما بين ٢٢-٢٨ مايس ١٩٦٧ ندوة اشتراكية حضرها رجال معروفون في الحركات الاشتراكية في البلدان العربية امثال: كمال الدين رفعت، وابراهيم سعدالدين ولبيب شقير ولطفي الخولي واحمد حمروش (من العربية المتحدة) وعبدالخالق محجوب (سكرتير الحزب الشيوعي السوداني) وامين الشبلي (سكرتير الحزب الاشتراكي السوداني) ومحسن ابراهيم والدكتور احمد الخطيب ونايف حواتمة (حركة القوميين العرب) ونقولا الشاوي (سكرتير الحزب الشيوعي اللبناني) وكمال جنبلاط (رئيس الحزب الاشتراكي التقدمي في لبنان) ومصطفى روستم (عضو القيادة القومية للبعث) وفؤاد نصار (سكرتير الحزب الشيوعي الاردني) وموريس صليبي (الحزب الشيوعي السوري) وفؤاد الركابي وخيرالدين حسيب واياذ سعيد ثابت والدكتور محمود الحمصي وجلال الدين الطالباني (من العراق) وعدد كبير من الاشتراكيين المغاربة وغيرهم.

الاتحاد. يعتبر الطالباني اضافة الى كونه سياسياً ودبلوماسياً وصحفياً من الكتاب البارزين والذي ساهم وبشكل فعال في تسليط الضوء على مجمل الحركة السياسية في العراق والمنطقة بشكل عام والحركة السياسية الكُردية بشكل خاص، وله في هذا الخصوص عدة كتب في فترات زمنية متفاوتة، منها:

- كوردايه تي، دراسة تحليلية حول نشوء وتنامي الحركة السياسية الكُردية في كُردستان العراق والاحزاب والشخصيات التي ساهمت في نشر الوعي القومي في حينه. هذا الكتب بالكُردية وطبع عدة مرات.

- بيشمهرگه ي كوردستان، په يدا بوون و گه شه كردن و به سه راهاته كانى، ١٩٦٦.

- الاشتراكية والقضية القومية والمسألة الكُردية في العراق، ١٩٦٧.

- كُردستان والحركة القومية الكُردية، دار الطليعة، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، بيروت، ١٩٧١. الطبعة الاولى لهذا الكتاب طبع في بغداد.

- اعد ديمقراطي وحرمان شعب حتى من حق الحلم، دراسة نظرية حول مسألة حق تقرير المصير للشعوب ومنها الشعب الكُردى. وقع جميع نسخ هذا الكتاب تقريباً تحت سيطرة القوات العراقية اثناء عمليات الانفال السيئة الصيت عام ١٩٨٨.

- حول القضية الكُردية في العراق، بيروت، ١٩٨٨. الطبعة الثانية ١٩٩٦. الطبعة الثالثة ضمن الجزء الاول من كتابنا: كتابات في المسألة الكُردية. منشورات مركز زين، السليمانية، ٢٠٠٨.

وقد افتتحت الندوة بخطاب هام القاه الرئيس هواري بومدين. وجرت في الندوة مناقشات مثمرة ومفيدة حول ابرز القضايا والمسائل التي تواجه الحركة الاشتراكية ونضالات الشعوب كالاستعمار الحديث والنضال ضده. الحرب الشعبية ووحدة القوى الثورية والتجارب الاشتراكية المختلفة وموضوع الوحدة العربية.

وقدم كاتب هذه السطور بحثه عن المسألة الكردية في العراق كما ساهم في مناقشة مواضيع الحرب الشعبية، تقييم التجارب الاشتراكية، الاكرد والوحدة العربية التقدمية، وحدة القوى الثورية، وادلى بآراء التقدميين الاشتراكيين الاكرد حولها.

ساهمت الندوة في تقريب وجهات نظر المدارس الاشتراكية المختلفة وابرز شعار وحدة القوى الثورية وضرورة النضال المشترك ضد الاستعمار الجديد والقديم وضد المؤامرة الاستعمارية الصهيونية التي كانت خيوطها ظاهرة. وستعقد الندوة القادمة في دمشق.

الاشتراكية والمسألة القومية

استهلت الحركة الاشتراكية حياتها بالنضال ضد كل انواع الاستغلال والاضطهاد ضد الاستغلال الطبقي الذي تمارسه الرأسمالية والاقطاعية ضد العمال والفلاحين خاصة وسائر فئات الشعب الكادحة عامة وضد اضطهاد حكومة امة حاكمة لقومية مغلوبة على امرها. لقد كانت الاشتراكية الساعية الى خلق عالم خالٍ من الاستغلال والتمييز والاضطهاد عالم تسوده المساواة الحقيقية والمحبة الصادقة والاخوة الصميمية كانت الاشتراكية على الدوام نصيرة المظلومين والمضطهدين في الامم الصغيرة او المحكومة او المضطهدة.

وعلى الرغم من ان الحركة القومية كانت - اثناء تبلور الافكار الاشتراكية العلمية على يدي كارل ماركس وفردريك انجلز في العقد الاخير من النصف الاول للقرن التاسع عشر - كانت حركة قومية بوجوازية لشعب مضطهد مظلوم في سبيل الاستقلال الوطني وكانت اهميتها اقل بكثير من اهمية الحركة العالمية الاشتراكية التي استهدفت القضاء على النظام الرأسمالي العالمي برمته وبالتالي تحرير الشعوب جميعها كبرها وصغيرها الحاكمة منها والمحكومة من الاستغلال والاضطهاد ومع ان الحركة القومية كانت مقتصرة على بعض الامم الصغيرة في اوربا (نظراً لفرق اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في سباتها العميق) على الرغم من كل ذلك فان الاشتراكية اولت الحركة

القومية رغم جزئية اهميتها ودورها التاريخي انذاك اهتمامها الخاص الاهتمام الذي تستحقه. فأثناء نضال الشعب الايرلندي ضد السيطرة البريطانية الغاشمة تحت قيادة الفنيان واثناء نضال الشعب البولوني تحت قيادة النبلاء والامراء الوطنيين ضد السيطرة الرجعية وقف ماركس وانجلز بجانب الحركتين القوميتين للشعبين الايرلندي والبولوني وناضلا على رأس الاممية الاولى لدعم نضال الشعبين في سبيل الاستقلال الوطني وذلك باعتبار ان الحركة القومية للامم المضطهدة تمتلك رغم طبيعتها البورجوازية خصائص ديمقراطية معادية للاستعمار والرجعية. ولكن ماركس وانجلز ومن ورائهما الحركة الاشتراكية العلمية لم يخصصوا بالعطف والتأييد جميع الحركات القومية بل ميزوا بين نوعين من الحركات القومية:

النوع الاول: هو الحركات القومية التي تتسم بالثورية والمعادية للرجعية والحكم الاوتوقراطي وهو النوع الذي خصوه بالتأييد والاسناد التام.

النوع الثاني: هو الحركات القومية التي تتسم بالرجعية وعلاقتها المريبة بالدول الاستعمارية الساعية وراء التوسع والتسلط وبمعاداة التيار الاشتراكي او الديمقراطي المتنامي وهو النوع الذي وقفوا ضده. لذلك وقف ماركس وانجلز ضد حركة اچيك والسلاف الجنوبيين القومية، تلك الحركة التي اتسمت بالرجعية وعرفت بكونها مقدمة التوسع الاوتوقراطي الروسي القيصري هذا على الرغم من مواصلة الحركة الاشتراكية العالمية وعلى رأسها ماركس وانجلز لسياستها المعادية لجميع انواع الاستغلال والاضطهاد ورغم معاداتها الشديدة لاغتصاب حق شعب من قبل حكومة شعب اقوى. فقد دوى منذ امد بعيد صوت ماركس قائلاً بان شعباً يضطهد شعباً اخر لا يمكن ان يكون حراً.

وقد اعتبر ماركس مثلاً تحرر ايرلاندا من السيطرة البريطانية شرطاً ضرورياً لتحرير الطبقة العاملة الانكليزية نفسها ولانتصار الاشتراكية في بريطانيا. كما اعتبر انجلز احتلال بريطانيا لايرلاندا «مصدر الخسة الانكليزية كلها» وقد قال ماركس بهذا الصدد «ان الطبقة العاملة الانكليزية لن تستطيع صنع شئ اذا لم تتخلص من ايرلاندا، ذلك لان الرجعية الانكليزية في انكلترا تستمد قوتها من استعباد ايرلاندا» (ص ٧٥-٧٧، من كتاب حق الامم في تقرير مصيرها، بقلم لينين، ترجمة دار بن الوليد، الطبعة الثانية، ايلول ١٩٥٨).

ومع ان افكار ماركس وانجلز حول وجوب مساندة الحركة الاشتراكية للنضالات الثورية التي تخوضها الامم المظلومة ضد الاستعمار والسيطرة الاجنبية قد جابهت معارضة في الاوساط الاشتراكية اليمينية التي دعت الى انكار الحركات القومية وتجاهل مطالبيها بحجة تركيز النضال من اجل الاشتراكية التي ستحل بدورها القضية القومية ايضاً الا ان ماركس وانجلز واصلا الثبات على موقفهما. وقد كتب انجلز في رسالته المؤرخة ١٢ ايلول ١٨٨٢ والموجهة الى كاوتسكي بهذا الصدد يقول «اني أرى ان المستعمرات بكل معنى الكلمة اي البلدان التي يستغلها الاوروبيون = كندا والكاب واستراليا- ستغدو جميعها مستقلة. اما البلدان المستعبدة فقط والتي يقطنها السكان الاصليون كالهند والجزائر والممتلكات الهولندية والبرتغالية والاسبانية فانه يقتضي لها بالعكس ان تأخذها البروليتاريا في ايديها لفترة من الزمن وتسير بها باسرع مايمكن نحو الاستقلال. فمن الصعب القول كيف ستتطور هذه الحركة. فقد تقوم الهند بثورة بل ان هذا الامر جد محتمل ولما كانت البروليتاريا في سبيل التحرر لاتستطيع خوض حروب استعمارية، فينبغي القبول بالثورة ومع ذلك فان الثورة لن تتم بالطبع دون شتى انواع التدمير. ولكن مثل هذا الامر ملازم لكل ثورة. وقد يجرى الشئ نفسه في بلدان اخرى ايضاً في الجزائر وفي مصر وهذا سيكون بالنسبة لنا وبكل التأكيد خير حل. ولكن اية اطوار اجتماعية وسياسية يترتب على هذه البلدان اجتيازها قبل ان تبلغ ايضاً التنظيم الاشتراكي فهذا ما لانستطيع اليوم كما اعتقد ان نجيب عليه الا بفرضيات لاطائل تحتها. غير ان ثمة امراً لايقبل الشك، هو ان البروليتاريا الظافرة لاتستطيع ان تفرض اية سعادة على شعب اجنبي دون ان تقوض بذلك انتصارها بالذات».

هكذا رد انجلز على ذرائع الاشتراكيين اليمينيين المعارضين لحق الامم في الاستقلال والتحرر. وعلى هدى هذه الاستنتاجات واصلت الحركة الاشتراكية العالمية مساندتها لنضالات القوميات المضطهدة وبلورت في خضم الصراع والنقاش الحاد بين الاشتراكيين الثوريين واليمينيين مقولة (حق الامم في تقرير مصيرها) هذا الحق الذي اقره المؤتمر الاممي الثاني المنعقد في لندن عام ١٨٩٦ في الفترة الواقعة في ٢٧ تموز الى اول آب، حيث جاء في القرار نص مايلي: «يعلن المؤتمر تأييده المطلق لحق جميع الامم في حرية تقرير مصيرها ويعرب عن عطفه نحو عمال كل قطر يقاسى آتياً نير انظمة الاستبداد العسكرية من وطنية واجنبية ويدعو عمال جميع هذه الاقطار الى

الانضمام الى صفوف العمال الواعين (الواعين لمصالح طبقتهم) في العالم اجمع للنضال معهم في سبيل تحطيم الرأسمالية العالمية وتحقيق اهداف الاشتراكية الديمقراطية الاممية» (لينين، حق الامم في تقرير مصيرها، ص ٦٢).

الا ان مفهوم حق تقرير المصير قد تعرض لخلاف شديد بين الاجنحة المختلفة للحركة الاشتراكية العالمية، فقد حاولت عناصر قيادية يمينية للحركة الاشتراكية العالمية امثال اوتوبايرو سيمكوفسكي ويوركوفيج وغيرهم تفسير هذا الحق وحصره على حق الاستقلال الثقافي الذاتي وبالتالي تجريده من جوهره ومحتواه اما الجناح اليساري في الحركة الاشتراكية العالمية فقد فسر ابرز ثوري فيه ف. ا. لينين، هذا الحق بأنه يعني حق التخلص من السيطرة الاجنبية وتشكيل دولة قومية خاصة وبالتالي حق الانفصال عن الدولة التي تربط بها القومية المظلومة ولقد قال نص مايلي: «ان المقصود بحرية الامم في تقرير مصيرها هو انفصالها كدول عن مجموعات قومية اجنبية و تأليفها دولاً قومية مستقلة» (المصدر السابق، ص ٤).

ورغم ان بعض الماركسيين اليساريين من امثال روزا لوكسمبرك وبوخارين، وجدوا في هذا الحق نوعاً من الخيانة والبعد عن الواقعية وطابعاً مطاطياً، الا ان الجناح اللينيني في الحركة الاشتراكية العالمية اصر على ضرورة النص على حق الامم في تقرير مصيرها في مناهج الاحزاب الاشتراكية في البلدان الاستعمارية والبلدان المتعددة القوميات. وقال لينين: «ان كل اشتراكي في امة ظالمة لايقوم في زمن السلم وفي زمن الحرب سواء بسواء بالدعاية لحرية الامم المظلومة في الانفصال ليس باشتراكي ولا باممي انما هو شوفيني». كما قال: «ان من حماقة ان نعارض بالثورة الاشتراكية والنضال الثوري ضد الرأسمالية احدى قضايا الديمقراطية قضية القوميات في هذه الحالة يجب علينا ان نربط النضال الثوري ضد الرأسمالية ببرنامج ثوري وتاكتيك ثوري حيال جميع المطالب الديمقراطية كالجهورية وتسليح الشعب وانتخاب الشعب للموظفين والمساواة في الحقوق للنساء وحق الامم في تقرير المصير... الخ». قال ذلك رداً على الاشتراكيين اليمينيين امثال بارابيلوم، كونوف، بليخانوف، هندرمان وشيدمان، كما استنكر موقف كاوتسكي وبليخانوف اللذين رغم اعترافهما بحق الامم في تقرير المصير لم يحددوا على وجه دقيق واجبات الاشتراكيين في الامم الظالمة واللذين حاولوا تزييف مبدأ حق تقرير المصير بقول كاوتسكي «ان المطالبة لكل امة

بالاستقلال في الدولة هي الشطط» وان «في الاستقلال الذاتي الوطني الكافية» ولكن الاشتراكيين الثوريين يميزون بين شيئين متميزين في موضوع حق الامم في تقرير مصيرها هما:

اولاً: حق الامم في تقرير مصيرها كحق مطلق بمعنى ان لكل امة مطلق الحرية في تقرير مصيرها بنفسها.

ثانياً: ممارسة الامم لهذا الحق المطلق بمعنى ان كيفية ممارسة الامم لهذا الحق المطلق ليست واحدة ولا مطلقة. صحيح انه لكل امة حقها في تقرير مصيرها بما فيها حق الانفصال الا ان ممارسة هذا الحق بشكل الانفصال او الاتحاد يخضع لشروط وظروف معينة فليس الانفصال نعمة وبركة في جميع الظروف والاحوال وليس الاتحاد نعمة وبركة في كل الاحوال ولتقريب الموضوع من الاذهان يورد لينين مثل حق الطلاق. فالدعوة لان يملك كل انسان متزوج رجل كان او امرأة. حق الطلاق لاتعني تحييد الطلاق او الترويج له وبالتالي لاتعني دعوة جميع المتزوجين لممارسة هذا الحق اي تطبيق ازواجهم وزوجاتهم بل قد تقوم الدعوة الى عدم تحييد ممارسة الطلاق بجانب الدعوة الى امتلاك حق الطلاق لان وجود الحق شئ وكيفية ممارسته شئ اخر. ثم ان القومية صاحبة حق تقرير المصير قد تمارس هذا الحق بشكل اتحاد فدرالي او بشكل حكم ذاتي ضمن حدود دولة موحدة.

وتميز اللينينية ايضاً بين موقف الاشتراكيين في الامم الظالمة وموقف الاشتراكيين في الامم المظلومة. فعلى الرغم من وحدة الهدف الذي هو - في موضوع حق تقرير المصير - القضاء على الاضطهاد والتمييز القومي والاستغلال الطبقي والذي هو على المدى البعيد اتحاد الامم في النظام الجديد لا انفصالها. فالاشتراكية تدعو الى اتحاد الامم ولكن الى اتحادها الاختياري الحر هذا الاتحاد الذي تكونه ممارسة حق تقرير المصير بهذا الشكل والذي يسبقه انفصال المستعمرات عن الكل الاستعماري وتحويلها الى دولة مستقلة. وواجب الاشتراكي في الامم الحاكمة هو الدعوة الى حق الامم المحكومة تقرير مصيرها وفي الانفصال عن الدولة الحاكمة هو النضال في سبيل ان تمارس الامم المحكومة هذا الحق المطلق في تقرير المصير هو تربية جماهير امته الحاكمة بروح حق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال وينتقد لينين جميع الاشتراكيين الديمقراطيين الماركسيين الثوريين منهم امثال روزا لوكسمبرك وبوخارين او الاشتراكيين اليمينيين

امثال كاوتسكي ويليخانوف وبارابيلوم وسيمكوفسكي وغيرهم الذين يرفضون الدعاية والنضال لحق تقرير المصير وترويجه قائلًا: «ان كل تقاعس منا عن ابراز شعار حق الانفصال وعن جعله محور نشاطنا ودعاوتنا يؤدي بنا حتماً الى خدمة مآرب البورجوازية ومآرب الاقطاعيين وميول الاستبداد لدى الامة المسيطرة».

اما واجب الاشتراكي في الامة المحكومة فهو النضال ضد الاضطهاد القومي والانعزالية القومية معاً، هو الدعوة الى تاخي الامم واتحادها الاختياري، هو السعي لاقتناع وتربية جماهير امته المحكومة لممارسة حق تقرير المصير بشكل الاتحاد الاختياري الاخوي كل ذلك خاضع طبعاً لمصالح الحركة الثورية المعادية للامبرياليزم ولمصلحة الحركة الاشتراكية. فاذا كان الاتحاد الاختياري بجانب مصلحة الحركة الثورية المعادية للامبرياليزم ولصالح الاشتراكية فهو خير ونعمة اما اذا كان لصالح الاستعمار وضد مصالح الاشتراكية فهو شر ونقمة وبالعكس فاذا كان الانفصال لصالح الاشتراكية والحركة المعادية للامبرياليزم فهو خير ونعمة واذا كان فيه الاضعاف للحركة الثورية المعادية للاستعمار ضد الاشتراكية فهو شر ونقمة. ولكن يجب ان لايفرض في كل الاحوال كيفية معينة لممارسة حق تقرير المصير على الشعب الذي يملكه بل يجب النضال والسعي لاقتناعه ولتوعيته حتى يستعمل حقه المطلق في تقرير المصير بشكل يخدم مصالح جماهيره ومصالح الحركة الثورية المعادية للامبرياليزم وقضية الاشتراكية.

وبخصوص ادعاء بعض الاشتراكيين الماركسيين امثال روزا لوكسمبرك بعدم عملية شعار حق تقرير المصير وكونه خيالياً ومطاطياً، كتب لينين مايلي: «ان البروليتاريا تقابل مبدأ العملية البورجوازية بسياسة مبدئية. في القضية القومية لاتدعم البرجوازية الا ضمن شروط معينة على امتيازات لـ (امتها) واما الى فوائد استثنائية لها. وهذا ماتقصده بالناحية العملية. في حين ان البروليتاريا هي ضد كل امتياز وضد كل استثناء. فمطالبة البروليتاريا بان تكون العملية معناها مطالبتها بالسير تحت كنف البرجوازية والانغماس في الانتهازية ثم يستطرد لينين في هذا الصدد قائلًا: ان البروليتاريا تقتصر على مطلب الاعتراف بحق تقرير المصير بشكل مطلق اذا صح التعبير دون ان تضمن شيئاً لامة ودون ان تتعهد بمنح اي شئ على حساب امة اخرى».

ولم تنحصر موقف الاشتراكيين الثوريين اللينينيين بصدد هذه الناحية على ماسبق بيانه فقط بل يتضمن معارضة محاولات البورجوازية القومية لجر البروليتاريا الى مساندة امانيتها القومية دون اية تحفظات والتي تعتقد ان افضل موقف عملي لديها هو الموافقة صراحة على انفصال القومية المحكومة دون تقدير ظروف هذا الانفصال ودون تقييم هذا الانفصال من وجهة النظر الثورية. ويرد لينين على هذه الدعوة البورجوازية القومية بقوله: «ولكن البروليتاريا لاتوافق على هذا المفهوم العملي لانها تعترف صراحة بالمساواة في الحقوق وتقر لجميع الامم حقاً متساوياً في انشاء دولة قومية». ويستنبط من هذا ان الاشتراكية الثورية لاتؤيد ولا تحبذ الانفصال مطلقاً ودائماً وانما تؤيد حق الانفصال دائماً وابدأً اما كيفية ممارسة هذا الحق فتعود للامة صاحبة حق تقرير المصير وتسعى الاشتراكية بجانب ذلك لاقتناع هذه الامة كي تستخدم حقها المطلق هذا بشكل يخدم مصالح جماهيرها الكادحة ومصالح مجموعة الحركة الثورية المعادية للامبرياليزم. اي معا -لحل كل قضية من هذا النوع على حده. يقول لينين: «اجل هذه هي سياستنا الاعتراف للجميع بحق الانفصال ومعالجة كل قضية واقعية تمت الى الانفصال معالجة تقوم على رفض كل اخلال بالمساواة وكل امتياز واستثناء».

وترد روزا لوكسمبرك على هذا الموقف اللينيني بادعائها ان تأييد حق الانفصال يدفع الاشتراكيين الى تأييد نزعة التسلط القومي لدى برجوازية الامم المستضعفة وقالت روزا: «انه في عصر هذه الامبريالية الجموح لم يعد بالامكان حدوث حروب وطنية. وما المصالح الوطنية غير وسيلة خداع غرضها تسخير جماهير الكادحين الشعبية لخدمة عدوها اللدود الامبريالية». وقد رد لينين على روزا قائلاً: «ان الحروب الوطنية من جانب المستعمرات واشباه المستعمرات في عصر الامبريالية ليست امراً محتملاً وحسب انما هي امر محتوم وقال ان الحروب الوطنية ضد الدول الامبريالية ليست ممكنة ومحتملة وحسب بل هي امر محتوم تقديمي وثوري وان كان نجاحها يتطلب طبعاً توحيد جهود عدد كبير من سكان البلدان المظلومة».

وكان موقف بوخارين الذي ادعى الشيوعية اليسارية شبيهاً في هذا الصدد بموقف روزا حين قال: ان الاعتراف بحق الامم في تقرير المصير امر غير جائز فالامة تعني البورجوازية مع البروليتاريا ونريد نحن البروليتاريين ان نعترف بحق تقرير

المصير لبورجوازية حقيرة. ويستطرد بوخارين قائلاً: «وما حاجتنا الى حق الامم في تقرير المصير؟» و«لا اريد ان اعترف بغير حق الطبقات الكادحة في تقرير المصير؟». وقد اعترض بوخارين ايضاً على مسلك الدولة الروسية السوفياتية غداة انبثاقها تجاه القوميات التي اعترفت لها بحق تقرير المصير متسائلاً: «ما الداعي... مادمننا نحن قد اسقطنا البرجوازية ونادينا بالسلطة السوفياتية وديكتاتورية البروليتاريا فما الداعي لسلوك هذا المسلك؟». الا ان لينين رفض ذرائع بوخارين الداعية الى رفض حق الامم في تقرير المصير واعتبر الاعتراف بهذا الحق شرطاً ضرورياً لانتصار الثورة الاشتراكية وتثبيت بنيان دولة ديكتاتورية البروليتاريا.

الاشتراكيون يؤيدون سياسة استعمارية

ظهرت في الحركة الاشتراكية مجموعة من الاشتراكيين في الامم الحاكمة تطالب الحركة الاشتراكية بالاعتراف بسياسة استعمارية اشتراكية، بحجة ان البلدان المستعمرة والتابعة تسكنها امم متأخرة لاتستطيع ان تحكم نفسها او ان تتوجه نحو التطور باتجاه تقدمي. وقد ظهرت هذه الاتجاهات في مؤتمر شتوتغارت الذي كان المؤتمر السابع للاممية الثانية والمنعقد من ١٨-٢٤ آب ١٩٠٧ وكان على رأسها الاشتراكي الهولندي فان كوك يدعمه برنشتاين ودافيد وفولمار وقد تضمن مشروع هذه الجماعة عبارة مفادها «ان المؤتمر لايشجب من حيث المبدأ كل سياسة استعمارية يمكنها في ظل النظام الاشتراكي ان تلعب دوراً تمدنياً». وقد وقف التيار الثوري بقيادة اللينينيين ضد هذا الاتجاه الرجعي واصر على استحالة الاعتراف بسياسة استعمارية من قبل الاشتراكيين كما وقف كاوتسكي ضد هذا الاتجاه ايضاً وقال: ان القضية ليست البتة قضية انكار للنضال من اجل الاصلاحات. فالقضية هي قضية ما اذا كان ينبغي لنا ان نتساهل حيال نظام السلب والقسر البرجوازي الحديث. لقد ضرب فانكول وجماعته صفحا عن نضال الاشتراكية ضد السياسة الاستعمارية ودعايتها بين الجماهير ضد النهب الاستعماري وايقاظها في الجماهير المظلومة روح التمرد والمقاومة وركزوا كل انتباههم على قائمة في الاصلاحات المحتملة في حياة المستعمرات ضمن الاوضاع الاستعمارية.

وقد وقف بعض الاشتراكيين الاخرين امثال "الزيمير فالدين وكيفسكي"، ضد الحركة الوطنية للامم المظلومة وضد حقها في تقرير المصير بحجة ان الحركة الوطنية

كانت حركة بورجوازية ولا تنطوي على اية ظاهرة اجتماعية ذات شأن. وقد اعترض كيفسكي على حق تقرير المصير لشعوب المستعمرات بقوله: «لا وجود للبروليتاريا بمعنى الكلمة الخاص في طراز المستعمرة الصرفة فلم يوضع اذاً حق تقرير المصير؟ هل يوضع لبورجوازية المستعمرات؟ هل يوضع للفلاحين؟ كلا بالطبع. من الخرق ان يطرح الاشتراكيون حيال المستعمرات شعار تقرير المصير. اذ انه من الخرق بوجه عام طرح شعارات حزب العمال حيال بلدان لا يوجد فيها عمال».

وقد شبه لينين هذا الموقف بموقف من يقول انا مع الاشتراكية ثم يقول انا مع الامبريالية ايضاً. ثم قال ان التفكير بان الثورة الاجتماعية ممكنة دون انتفاضات تقوم بها الامم الصغيرة في المستعمرات وفي اوربا دون انفجارات ثورية يفجرها قسم من البرجوازية الصغيرة رغم كل اوهاها وخرافاتنا ان التفكير على هذا النحو، يعني: انكار الثورة الاجتماعية.

ورداً على استهزاء كيفسكي بالدعوة لفكرة لينين القائلة بتأييد الحق في الانفصال والترويج للاتحاد الاختياري بين الامم قال لينين: «واذا كنا نطالب بحرية الانفصال للمغوليين والايروانيين وللمصريين ولجميع الامم المظلومة والمهضومة الحقوق دون استثناء فنحن لانفعل ذلك قط لاننا نؤيد انفصالها انما نفعل ذلك لمجرد كوننا نؤيد تقارب الامم واندماجها بملء حريتها واختيارها لا عن طريق القس». وقال ايضاً: «ليس من تناقض بين الدعاية لحرية الامم في الانفصال والتصميم الراسخ على منح هذه الحرية عندما نصبح نحن حكومة وبين الدعاية للتقارب بين الامم واندماجها. وليس من سبيل للتناقض»، ذلك لان لينين اعتبر الانفصال عن الكل الاستعماري سبيلاً الى الاتحاد الاختياري.

وقد وقف بعض الاشتراكيين امثال كيرنسكي وكيرنوف في روسيا وهندرسن وتوما وفاندرفيلد في انكلترا وفرنسا وبلجيكا بجانب حق مستعمرات لاتحكمها دولهم بينما وقفوا موقفاً شوفينياً حيال نضال البلدان التي استعبدتها دولهم. وقد اعتبرت اللينينية هذه الادعاءات زيفاً وخداعاً وبعيدة عن الجدية بل وتغطية للاشتركية الاستعمارية مادامت لاتمس مستعمرات بلدانهم ولاتستنكر الحاق الشعوب الاخرى بدولهم.

الاشتراكيون العرب وحركة الشعوب التحررية

والمسألة الكُردية

أولاً: اعني بعبارة الاشتراكيين العرب، جميع الوطنيين الذين يدعون انفسهم بالاشتراكيين وجميع الاحزاب والهيئات الوطنية التي تتبنى الاشتراكية في مناهجها. وبالتالي فان هذه العبارة تشمل:

١. الشيوعيين العرب، الذين يتبنون الماركسية-اللينينية وينادون بالاشتراكية العلمية.
٢. العناصر القومية الاشتراكية الناصرية العاملة في الهيئات والمنظمات القومية الاشتراكية العربية.
٣. حزب البعث العربي الاشتراكي بشقيه اليساري والكلاسيكي.
٤. حركة القوميين العرب.

وكذلك جميع الهيئات والعناصر الاشتراكية في البلدان العربية.

ثانياً: ليس لدى الا القليل من المصادر والوثائق التي تبين بالتحديد مواقف هذه الاحزاب والهيئات والعناصر الاشتراكية لذلك فان البحث لن يكون كاملاً وشاملاً بطبيعة الحال.

ثالثاً: سيتصدر موضوع مواقف الاشتراكيين العرب حيال المسألة الكُردية على بحث موجز مختصر لمواقف الاحزاب والهيئات والعناصر الاشتراكية العربية ذات العلاقات المباشرة بالمسألة الكُردية او القريبة منها.

رابعاً: حاولت جهدي حصر البحث بصدد موقف الاشتراكيين الايجابية لمواقفهم منها فقط.

يعلم الجميع ان الاشتراكيين العرب -عموماً- والشيوعيين والناصرين والبعثيين اليساريين منهم خصوصاً وقفوا على الدوام مواقف التأييد والدعم لنضالات الشعوب المكافحة في سبيل التحرر والاستقلال والتطور الحر المترقى. وقد ايد الاشتراكيون العرب حق جميع شعوب افريقيا وامريكا اللاتينية وشعوب الشرق الاقصى -من آسيا- في تقرير المصير بما فيه حق تشكيل دول مستقلة. كما اصبحت القاهرة - العاصمة الثورية للجمهورية العربية المتحدة- مركزاً من مراكز حركات التحرر الوطني لشعوب افريقيا. ووقفت الحركة الاشتراكية العربية بحزم ضد

الاستعمار والاحلاف الاستعمارية والحروب العدوانية التي تشنها. وقدم للعديد من مناضلي وحركات الشعوب المكافحة والثورية العون المادي والادبي من الاشتراكيين العرب.

ان مساهمة الحركة الاشتراكية العربية في نضالات الشعوب مساهمة معروفة ومجيدة وعلى الرغم من الظروف القاسية التي مرت على البلدان العربية فان الاشتراكيين العرب جميعاً وخاصة في السنوات الاخيرة وقفوا مواقف مشرفة في دعم كفاح الشعوب في سبيل ممارسة حق تقرير مصيرها والتخلص من الاستعمار والتبعية. ان النكته الشائعة عن الرئيس عبدالناصر استدعاه للسيد الدكتور عبدالقادر حاتم، على عجل بعد جولة قام بها في شوارع القاهرة وشاهد خلالها عنواناً كبيراً معلقاً على دار للسينما "الثورة على سفينة" وطلب الرئيس من حاتم اصدار بلاغ فوري بان الجمهورية العربية المتحدة تؤيد الثورة على السفينة بكل قواها وتعتبر كل اعتداء على السفينة اعتداء على العربية المتحدة نفسها لتجسد بشكل فكاهي الدور الثوري للحركة الاشتراكية (الناصرية) في دعم حركات الشعوب المناضلة. ولا يجد المرء في الواقع اي نقاش بين الاشتراكيين العرب حول مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها او الاعتراف للشعوب بحقوقها في تقرير المصير بالنسبة لجميع شعوب العالم ماعدا الشعب الكردي وشعب جنوب السودان حيث يدور النقاش والجدال حول: هل يوجد شعب كردي؟ مثلاً وهل لهذا الشعب حقه في تقرير المصير ام ماذا؟ هذا اذا استثنينا الشيوعيين الذين يقرون لجميع الشعوب بما فيها الشعب الكردي وشعب الجنوب بحق تقرير المصير.

والواقع ان الاشتراكيين العرب يواجهون في موضوع الشعب الكردي وشعب جنوب السودان امتحاناً مبدئياً في جانب هام من جوانب الاشتراكية، بحيث يتوقف على اتخاذهم لموقف مبدئي سليم لمستقبل علاقة الامة بهذين الشعبين بل وجدية الاشتراكيين العرب في موقفهم من حق الشعوب في تقرير المصير ايضاً. فقد سبق بيان حقيقة ان بعض الاشتراكيين الشوفيين الاوروبيين وقفوا بجانب حق الامم التابعة لدول غير دولهم في تقرير المصير. ولكن كما اعتبر موقفهم من القوميات التابعة لدولهم محكاً لجديتهم ولاخلاصهم للمبدأ الاشتراكي - حق الامم في تقرير المصير-

فكذلك يعتبر موقف الاشتراكيين العرب من المسألة الكردية محكاً لجديتهم وتعمقهم في فهم ودعم مبدأ حق الامم في تقرير مصيرها.

ولعله من المفيد ان اذكر القارئ الكريم بموقف لماركس في امتحانه للاشتراكيين في الامم الحاكمة بالاستفسار عنهم حول موقفهم من مسألة الامم المحكومة من قبل دولهم. فقد كتب ماركس رسالته الى انجلز مؤرخة في ١٥ تموز ١٨٧٠ حول الشاب الروسي (لوباتين) الذي تعرف عليه واطراه فيها كثيراً الا ان ماركس اضاف قائلاً: «...ولكن فيه نقطة ضعف هي: بولونيا ان لوباتين يتحدث عن هذا الموضوع كما يتحدث الانكليزي - او على الاصح كما يتحدث انكليزي حر دستوري (شارتيسست) من المدرسة القديمة - عن ايرلنده».

ويقيناً اننا لانريد ان نجد نقطة ضعف: كردستان لدى الاشتراكيين العرب بل نريدهم اشتراكيين في المسألة القومية الكردية ايضاً. وبأمل المساهمة في التوصل الى اتخاذ موقف اشتراكي علمي صائب يخدم مصالح الجماهير الشعبية العربية والكردية ويعزز نضالهما المشترك ايضاً ضد الاستعمار والرجعية والاستغلال ويحقق تلاحم كفاح الكادحين العرب والاكرد في النضال الثوري من اجل الاشتراكية استعرض بسرعة مواقف القوى الاشتراكية العربية حيال القضية الكردية مبتدئاً بالشيوعيين باعتبارهم اقدم الاشتراكيين ومن اقدم الاحزاب الاشتراكية في البلدان العربية.

موقف الشيوعيين من المسألة الكردية

وقف الشيوعيون العرب في العراق دوماً ضد الاستعمار والرجعيين الذين اضطهدوا العرب والاكرد وشجبوا سياستهم في اضطهاد القومية الكردية. وقد كتبت جريدة القاعدة السرية في عدد تشرين الثاني ١٩٤٥، باعتبارها جريدة الحزب الشيوعي العراقي. كتبت تقول نص مايلي:

«ان حق تقرير المصير لكل امة وقومية من المبادئ والاهداف الاساسية للاحزاب الشيوعية في العالم اجمع بما فيها الحزب الشيوعي العراقي...».

«ان حزبنا الشيوعي العراقي حزب العمال والفلاحين، حزب جماهير شعبنا العراقي باسره يناضل في سبيل مصالح جماهير الشعب كافة من اجل حرية الجميع». «وبهذا يضمن للشعب الكردي ولجماهيره الكادحة التنظيمات الديمقراطية الضرورية التي

تمكنها من تبيان رأيها في البقاء الاختياري او الانفصال متى تم للعراق تحرره من ريقة الاستعمار او عند ظروف تلائم الشعب الكردي وفي مصلحة جماهيره الكادحة)).

وقد نص الميثاق الذي اصدره الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٥٣ والمعروف بميثاق باسم في المادة ١٢ منه على:

«الاعتراف بحق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال للشعب الكردي»، كما نص ميثاق باسم في المادة ١٢ منه على: «الاعتراف بحق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال للشعب الكردي». كما نص ميثاق حزب وحده الشيوعيين العراقيين الصادرة مسودته عام ١٩٥١ واصله عام ١٩٥٥، بصدد المسألة الكردية في الفقرة (ج) من المادة الثانية على نص مايلي:

«النضال في سبيل حرية تقرير المصير للاقليات القومية ومحو الاضطهاد القومي او العناصر الفكرية التي يقوم عليها التمييز العنصري والطائفي وتربية الجماهير بروح التلاحم الاخوي- الاممي وتوحيد نضالها ويتم ذلك بالعمل من ناحيتين:

اولاً: بنضال الجماهير العربية في سبيل حرية تقرير المصير والمساواة الحقيقية والتطور الحر للاقليات القومية ويتضمن هذا حرية الانفصال للقومية الكردية وتأليف دولة مستقلة.

ثانياً: بث الدعوة بين جماهير الاقليات القومية الى الاتحاد الاختياري بين الشعوب». والملاحظة الاولى حول هذه المادة هي انها تخلط بين مفهومين مختلفين هما: القومية الصغيرة التي تعني قومية محكومة من قبل حكومة قومية اخرى كبيرة ام ظالمة والاقلية القومية التي تعني مجموعة من ابناء قومية معينة تعيش بين ظهراي قومية اجنبية عنها. والاختلاف الناتج فيما يتعلق بالحقوق هو ان القومية المحكومة او الصغيرة تتمتع بحق تقرير المصير بما فيها حق الانفصال او تشكيل دولتها المستقلة بينما تتمتع الاقلية القومية بحقوق المساواة التامة والامور الادارية والثقافية وحقوق العمل والضمان المساواة التامة والامور الادارية والثقافية وحقوق العمل والضمان الاجتماعي والتعليم وغيرها من حقوق المواطنة بعيداً عن الاضطهاد القومي والتمييز العنصري. اما بقية المادة تعبر عن الموقف الماركسي اللينيني العام مطبقاً على المسألة الكردية في العراق بما فيه موقف الماركسيين الاكراد الذي يجب ان يكون مبنياً على الكفاح المشترك والدعوة الى الاتحاد الاختياري.

وبعد توحيد جميع المنظمات الشيوعية العراقية في الحزب الشيوعي العراقي (القاعدة) عقد الشيوعيون كونفرانسا حزبياً عام ١٩٥٦ اتخذوا فيه قرارات معينة حول المسألة الكردية منها النضال المشترك بين العرب والاكرد ضد الاستعمار والرجعية ومن اجل: «الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكُردي الى التحرر والوحدة القومية». كما تبني الكونفرانس «الحكم الذاتي وفق اتحاد اختياري كفاحي اخوي تدير موقوت بظروفه تقتضيه مصلحة الشعبين العربي والكُردي نفسه وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسألة القومية الكردية ولا يمكن ان يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للامة الكردية». وبخصوص تقييم الحركة القومية الكردية جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (آذار ١٩٦٢) مايلي: «ان حركة التحرر القومية للامة الكردية في كل اجزاء كُردستان حركة ذات مضمون ديمقراطي عام لانها منبثقة عن طموح الامة الكردية الى التحرر والانعقاد والوحدة القومية لانها موجهة ضد الاضطهاد القومي وضد الاستعمار وعملائه وكذلك فهي حليف لاغنى عنه لنضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وكافة القوى الديمقراطية في بلدان الشرق الاوسط ضد الاستعمار ومن اجل الديمقراطية».

موقف الحزب الوطني الديمقراطي

تبني الحزب الوطني الديمقراطي منذ امد بعيد الاشتراكية الديمقراطية كنظام يسعى الحزب الى تحقيقه في العراق. اما نظرة الحزب الى المسألة الكردية فقد قامت دوماً على اساس الاعتراف بالقومية الكردية وبالمساواة التامة في الحقوق والواجبات للمواطنين الاكرد والعرب. وقد شجب الحزب دائماً التمييز العنصري والدعوة الشوفينية والتعالي الى القومي. كما وقف الحزب بجانب حقوق الاكرد الثقافية. وقد تبني الحزب بالاتفاق مع حزب الاستقلال القومي العربي الفقرة المتعلقة بشراكة العرب والاكرد في الوطن والتي اصبحت فيما بعد ثورة ١٤ تموز المادة الثالثة من الدستور المؤقت للجمهورية العراقية:

«يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكرد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية».

وقد اعتبر الحزب الوطني الديمقراطي ان حل المسألة الكُردية منوط باشاعة الديمقراطية واقامة نظام حكم ديمقراطي ليبرالي على الطريقة الكلاسيكية اي البرجوازية. ومعلوم ان اشاعة الديمقراطية ستقضي على كثير من شرور الاضطهاد القومي وتنتهي بعض اجزاء المسألة القومية الا انها عاجزة عن حل المسألة القومية حلاً نهائياً. هذا فضلاً عن ان ذلك هو حل بورجوازي متستر بالديمقراطية كما هو الحال في سويسرة مثلاً وليس حلاً اشتراكياً علمياً. اذ ان الحل الاشتراكي العلمي للمسألة القومية هو حق تقرير المصير كما سبق بيانه مفصلاً.

الا ان مواقف الحزب الوطني الديمقراطي كانت ودية وطيبة حيال المسألة الكُردية دوماً. وقد عارض الحزب اقتتال الاخوة وشجب سياسة الاضطهاد القومية الكُردية وظل على موقفه في الدعوة الى احترامها واقرار حقوقها الادارية والثقافية.

اما الاستاذ كامل الجادرجي الذي يعتبر الان قائد مدرسة الحزب اليسارية فهو اكثر تقدمية اذ يفهم من الاحاديث التي اجررتها شخصياً معه في مناسبات متعددة ان سيادته يوافق على تمتع القومية الكُردية بحق الحكم الذاتي ضمن الوحدة الوطنية للشعب العراقي. فضلاً عن ذلك فالاستاذ الجادرجي يعتبر صديق الشعب الكُردى كما هو موضع احترام وتقدير التقدميين الاكراد دوماً.

موقف حزب البعث العربي الاشتراكي

ظهر حزب البعث في العراق في خمسينات هذا القرن. وظهر الحزب كامتداد متطور للحركة القومية العربية في العراق التي استهلكت حياتها بمعاداة بريطانيا والدعوة للوحدة العربية -دون محتوى تقدمي او اشتراكي- وباتخاذ موقف غير تقدمي حيال القومية الكُردية. وقد ظلت الحركة القومية العربية فترة تحت تأثير الافكار القومية الوافدة من اوربا وتأثر بعض عناصرها بالافكار النازية والفتوة وصناعة موتها! ورغم اختلاف البعث عن الاحزاب القومية التي سبقته الا ان موقفه تجاه المسألة الكُردية ظل غامضاً ومشوباً بالشوفينية نوعاً ما. ورغم المناداة بالتآخي العربي - الكُردى والتهاتف بالاخوة العربية لم يظهر من الحزب ما يدل على اعترافه بالقومية الكُردية وحقوقها القومية حتى حدثت الثورة المجيدة في ١٤ تموز فظهر البعث على المسرح السياسي وكطرف في جبهة الاتحاد الوطني التي تأسست عام ١٩٥٦ من حزب البعث والحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال.

واثناء محاولات الحزب الديمقراطي الكردستاني دخول هذه الجبهة وقف حزب البعث موقفاً ودياً مناصراً. وبعد حدوث اللقاء بين بعض قادة البارتى مع بعض قادة البعث تبين ان البعث يقر وجود القومية الكردية وحقوقها القومية دون ان يبلور مضمون وابعاد هذه الحقوق لديها. كما وافق ممثل البعث في الوزارة الاستاذ فؤاد الركابي وزير الاعمار انذاك على الدستور المؤقت للجمهورية العراقية التي تضمنت مادته الثالثة الاعتراف بشراكة العرب والاكرد في الوطن واقرار حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

وقد حدث تطور لا بأس به في العلاقات بين البارتى والبعث خلال لقائين اثنين تم بين الحزبين كما كانت العلاقة حسنة بين ممثلي الحزبين في جبهة الاتحاد الوطني (بعد دخول البارتى فيها) وكانا الاستاذ ابراهيم احمد سكرتير البارتى والاستاذ فؤاد الركابي.

وبعد انهيار جبهة الاتحاد الوطني وانتقال البعث الى معارضة الحكم القاسمي واشتراكه في التآمر عليه توترت العلاقة الى حدما بين الحركة القومية الكردية وحزب البعث العربي الاشتراكي. وكان موقف البعث في سنوات (١٩٦١-١٩٦٢) موقف الاعتراف بوجود الشعب الكردي والتحدث عن حقوق الشعب الكردي القومية دون تحديد معنى او مضمون او ابعاد هذه الحقوق. وقد وقف البعث ضد الثورة الكردية التي اندلعت ضد حكم قاسم ووصفها بالانفصالية ونعت قائدها البارزاني بالعمالة للاستعمار ومعاداة القومية العربية وحركتها الوحودية.

وجرت اتصال قبل انقلاب ١٤ رمضان ١٩٦٣ اتفق خلالها ممثلوا البارتى والبعث على اقرار وجود الشعب الكردي في العراق وحقوقه القومية على اساس الحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن الوحدة الوطنية. الا ان نجاح حركة ١٤ رمضان بسرعة حال دون تسجيل هذا الاتفاق. وقد جرى بعد تسلم البعث زمام الحكم في العراق جدال وبحث طويل بين ممثلي الثورة الكردية وقادة الحكم البعثي. وكان لكاتب هذه السطور شرف ترأس الوفد الكردي المفاوض مع قادة البعث. وقد لاحظ الوفد ان البعث يقر بوجود الشعب الكردي وحقوقه و وعدوا بذلك. وقد لاحظ الوفد تصعباً وتشدداً في موقف الحكم البعثي بعد نجاح ثورة ٨ آذار في سورية. وقد صدر في زمن حكم البعث بيان من المجلس الوطني لقيادة الثورة جاء فيه مايلي:

((...)) ولما كان من اهم اهداف هذه الثورة ايضاً اقامة جهاز عصري يأخذ باحسن الاساليب في الادارة والحكم ولما كان اسلوب اللامركزية اسلوباً تحققته فائدته بالتطبيق في مختلف انحاء العالم لذلك واخذاً بهذا الاسلوب وانطلاقاً من مبادئ الثورة التي اعلنت في بيانها الاول تعزيز الاخوة العربية الكُردية بما يضمن مصالحها القومية وتقوى نضالها المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات الاخرى وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية لذلك فان المجلس الوطني لقيادة الثورة يقر الحقوق القومية للشعب الكُردى على اساس اللامركزية، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت عند تشريعها كما ان لجنة مختصة سوف تشكل لوضع الخطوط العريضة للامركزية)).

ويستنبط مما تقدم مايلي :

اولاً: الاقرار بوجود الشعب الكُردى.

ثانياً: الاقرار بحقوق الشعب الكُردى القومية على اساس اللامركزية.

ثالثاً: ان اللامركزية التي يقرها البعث لامركزية ادارية او قريبة من الادارية.

وقد بلور البعث مفهومه للامركزية فيما بعد قبل استئنافه القتال مع القومية الكُردية بيوم واحد في مشروع تضمن اقتراح محافظة كُردية تضم لواء السليمانية وقضاءاً من كركوك ولواء اربيل واربعة اقصية كُردية تابعة للموصل.

وقد اقر قادة البعث اثناء المفاوضات اكثر من ذلك بكثير حتى ان الفريق صالح مهدي عماش طلب مرة من رئيس الوفد الكُردى ان يكتب صيغة الحكم الذاتي للقومية الكُردية متعهداً بتصديقها من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة شريطة تأجيل اذاعتها لمدة شهرين ريثما يتم اعداد الرأي العام العربي لقبوله حسب رأيه. كما تحدث مرة السيد حازم جواد عندما كان وكيلاً لوزير الخارجية عن نية البعث وتصميمه على خلق جمهورية كُردستان الاشتراكية في المستقبل.

وطبيعي ان موقف البعث -رغم جوانبه الايجابية- لم يكن جدياً ولا اشتراكياً علمياً حيال المسألة الكُردية وقد تعرض هذا الموقف للانتقاد من قبل البعثيين الذين انشقوا عن الحزب وحملوا اسم حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري اذ وصفوا موقف حزبهم في بيانهم السياسي بمايلي :

«اما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد اعتبر كل حديث عن قومية اخرى في البلاد العربية بمثابة تكتل عنصري ضد العرب (المادة ١١ من دستور الحزب) ونعت كل الاقليات غير العربية بالشعوبية والاقليات الحاقدة. ولم يكن هذا موقف حزبنا فقط بل كان موقف كل الحركات القومية العربية في المشرق العربي». وقد بين البعث اليساري رأيه بصدد وجود الشعب الكردي كمايلي:

«ان الشعب العربي الذي عانى محاولات التتريك في المشرق العربي ومحاولات الفرنسة في المغرب العربي وناضل ضدها بالسلاح يدين بشدة وبلا تحفظ جميع المزاعم التي تطلقها العناصر القومية الشوفينية العربية والتي تحاول اعتبار الاكراد جزءاً من العرب».

ان العناصر العربية الشوفينية التي تتوهم بان التاريخ القريب سيذيب الاكراد وان انتشار الثقافة والحضارة وتماثل المشكلات الاجتماعية سينهي الاكراد قومية تقع في خطأ كبير. ان التأريخ الموضوعي لايسير اليوم في طريق تمثل او دمج الاكراد في القوميات الايرانية او التركية او العربية وقال البيان السياسي للبعث اليساري ايضاً:

«يسكن الشعب الكردي في منطقة الشرق الاوسط: تركيا، ايران، العراق، سورية، القوقاس السوفيتي. وبصرف النظر عن بعض الاعتبارات النظرية المتعلقة بالعناصر المكونة للامة فان الاكراد يشكلون قومية متميزة رغم وجود فوارق في اللهجات او اللسان وعدم توفر وحدة الاقتصاد وامكانية التكامل الاقتصادي في مستقبل قريب. وانطلاقاً من هذه الحقيقة فان كل حديث عن كون الاكراد جزءاً من العرب او الاتراك او الايرانيين هو محاولة للتنكر لواقع حقيقي ملموس. فالاكرد قومية تشعر بكيانها القومي وتمايزها القومي».

اما موقف البعث حالياً تجاه المسألة الكردية في العراق فان عدم وجود مقال او بحث لدى البعث العربي الاشتراكي (القيادة القطرية) او (البعث العربي الاشتراكي - القيادة القطرية المؤقتة التي تؤيد البعث الحاكم في سوريا) يجعل تحديده صعباً وان كان الاتصال الودي المستمر بين البعثيين وحزبنا الديمقراطي الكرديستاني تبين ان البعث يقر وجود الشعب الكردي وحقه في الحكم الذاتي كهدف رئيسي في المرحلة الراهنة، ضمن الجمهورية العراقية او دولة الوحدة العربية.

موقف الاشتراكيين والوحدويين الناصريين

كان بروز الناصرية كحركة تحررية معادية للاستعمار ودخولها المعارك الثورية ضد الاستعمار وربيبته الصهيونية عام ١٩٥٦، كان ذلك بداية تطور جديد في الحركة القومية العربية وبداية ازدهار في مضمون القومية العربية وفي محتوى حركتها العربية - ومعلوم ان الترابط الوثيق بين الحركتين القوميتين العربية والكردية واندماج مصالحها وتشابه وتماثل ظروفهما والتلاحم الكفاحي الوثيق بينهما ان ذلك كله يجعل تأثر القومية الكردية بالتطورات التي تطرأ على القومية العربية سريعاً ومؤثراً كما يجعل تجاوبها معها سريعاً وفعالاً أيضاً. لذلك فما ان ظهرت الجمهورية المصرية المتحررة كقلعة للنضال الوطني ضد الاستعمار والاحلاف حتى هبت الحركة القومية الكردية بقيادة طليعتها الحزب الديمقراطي الكردستاني تعرب عن تضامنها مع الحركة القومية العربية التحررية ودعمها لموقف مصر الوطني المشرف.

وشرع الحزب في بذل الجهود للاتصال بقائد الجمهورية المصرية الرئيس جمال عبدالناصر الذي كسب شعبية ضخمة بين جماهير كردستان التي تطلعت اليه كقائد وطني بارز في النضال المعادي للاستعمار والاحلاف واملت الجماهير الشعبية ان يصبح الرئيس عبدالناصر صلاح الدين العصر لقيادة نضالات القوميتين العربية والكردية ضد الاستعمار والرجعية ومن اجل حقوقهما القومية المشروعة. وقد اظهرت الجمهورية المصرية اهتمامها بالاكرد والقضية الكردية فافتتحت قسماً للاذاعة باللغة الكردية موجهة الى الشعب الكردي وحاول الحزب الديمقراطي الكردستاني الاتصال بالقاهرة بصورة جدية بغية ايجاد التعاون اللازم بين الحركة القومية العربية التي تقودها القاهرة والحركة القومية الكردية التي يقودها الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وعندما اندلعت بنجاح ثورة ١٤ تموز المجيدة وهب الشعب الكردي لمباركتها واسنادها ودعمها توجهت انظار التقدميين الاكرد الى القاهرة آملة تجاوباً احسن منها مع القضية الكردية وحقوقها القومية. وفعلاً دبر الحزب لقاءً على مستوى عال لقاداته مع الرئيس جمال عبدالناصر في ايلول ١٩٥٨ بأمل تفاهم اوثق وترابط اقوى.

ولكن المؤسف ان موقف القاهرة حيال القضية الكُردية وحقوقها ظل مبهماً يشوبه الغموض وعدم الوضوح او التحديد. واقتصر الموقف على الاشادة بالاخوة العربية الكُردية وشائجها القوية وصلاتها الوثيقة.

وبعد قرارات التأميم في صيف ١٩٦١ وتبنى الحركة القومية العربية (الناصرية) للاشترابية وبعد التبدل الموضوعي الهام الذي حدث فيها وشمل محتواها وطبيعتها معاً تفاعل التقدميون الاكرد خيراً واملوا ان ينعكس تبني الاشترابية على موقف الناصرية من المسألة الكُردية بامل ان تستفيد القاهرة في رسم موقفها من التجربة اليوغسلافية التي كثيراً ما استشهدت بها القاهرة واستفادت منها في مجالات عدة منها تجربة الاتحاد الاشترابي مثلاً.

وقد ظهرت حقيقة الموقف الجديد للقاهرة عام ١٩٦٣ في المحادثات التي جرت بين الرئيس جمال عبدالناصر ووفد كُردي ضم جلال الطالباني ووزيراً كُردياً هو السيد فؤاد عارف وفيما بعد في الحديث الذي جرى بين الرئيس عبدالناصر والطالباني في حزيران ١٩٦٣. وقد تبين في هذه اللقاءات ان الرئيس جمال عبدالناصر يقر بوجود الشعب الكُردي ويعتبر ان حل القضية الكُردية مستحيل عن طريق القوة والعنف. وهو ان شجب الانفصال والاقتيال معاً دعا العرب والاكرد الى التوصل الى حل يرضى الطرفين واقترح كحل مرحلي نظام المحافظات للقومية الكُردية في العراق. اما عن الحل المبدئي (حل استراتيجي) فقد اعرب الرئيس عبدالناصر عن اعتقاده بان التجربة اليوغسلافية تصلح اساساً لمثل هذا الحل.

وقد ظلت الجمهورية العربية المتحدة على موقفها الكريم هذا تجاه المسألة الكُردية حتى اثناء استئناف القتال ضد الاكرد في العراق ورغم الضغط المستمر الذي تعرضت له الجمهورية من الحكومات العراقية المتعاقبة. وقد سمعت شخصياً من الرئيس عبدالناصر قوله بان الاشتراكين العرب تنقصهم دراسة علمية للمشكلة القومية عامة والمشكلة الكُردية خاصة. كما ردد الرئيس عبدالناصر بحضور المشير عارف في لقاء مع الصحفيين العراقيين ايمانه بان الحل السياسي السلمي للمسألة الكُردية هو الحل الاسلامي والاصوب شاجباً اسلوب المغامرة العسكرية وحرب اقتتال الاخوة في العراق.

كما ان مباحثات الوحدة الثلاثية وغيرها قد كشفت ان الرئيس عبدالناصر نصح البعث باتخاذ موقف سلمي حيال الاكراد ماداموا قد اعترفوا بكونهم (شعباً) يتمتع بحقوقه القومية على اساس اللامركزية.

ان موقف الرئيس عبدالناصر هذا ودي ومشكور ولكنه ليس متكاملًا ولا شاملاً. واذ كنا مجبرين على التسامح في مثل هذا الموقف في السابق فانني كاشتراكي علمي اعتقد ان الوقت قد حان لمطالبة الرئيس عبدالناصر باتخاذ مثل هذا الموقف الاشتراكي المتكامل الواضح والمحدد حيال القضية الكُردية باعتبار ذلك اكتمالاً لنقص في الفكر الاشتراكي العربي - الناصري على الاقل - من جهة ومساهمة في بلورة حل اشتراكي سليم للقضية الكُردية ثانياً.

اما الاشتراكيون الوجوديون في العراق فان موقفهم يتسم على العموم بالودية والطيبة حيال الاكراد. فهم يقرون وجود القومية الكُردية و الشعب الكُردى وينادون باعطائها حقوقها الادارية والثقافية واللغوية ولكن ينقصهم تحديد موقف اشتراكي متكامل وواضح حيال القضية الكُردية وحلها جذرياً على هدى الهدف الاستراتيجي وتنقصهم دراسة علمية اشتراكية للقضية الكُردية.

وقد خطت الحركة الاشتراكية العربية - وهي اقوى منظمة اشتراكية ناصرية في العراق - خطوات مشكورة في مضمار المسألة الكُردية. ففي العدد الاخير من مجلتها - الاشتراكي - نيسان ١٩٦٧، العدد السادس ، كتبت مقالاً بعنوان «مرة اخرى مع القضية الكُردية - تضمن جملة من الافكار والتقديرية الصائبة. فقد ورد فيه تحذير من المحاولات الاستعمارية وسعي الاوساط الرجعية العربية والكُردية لخلق القلائل واثارة حرب اقتتال الاخوة مرة اخرى. كما طالب المقال الحكومة العراقية الى التوجه الجاد لحل القضية الكُردية وانتقد موقفها المائع منها ، وجاء فيه ايضاً. في الوقت الذي يدرك فيه شعبنا المخاطر التي تكمن وراء تحرك العناصر العنصرية والرجعية بين الاكراد والعرب والتي تحاول اعاقه اي جهد وطني صادق لاعادة الاوضاع الى صورتها الطبيعية يتأكد اليوم بان تعاون القوى التقدمية بين العرب والاكرد لسد الطريق بوجه المؤامرات الاستعمارية الرامية الى تفتيت الوحدة الوطنية واشعال نار الحرب بين الاخوة قد اصبح اليوم من المهام الوطنية الملحة العاجلة».

واستطرد مجلة الاشتراكي قائلة: «وليس اقدر على فضح العناصر الرجعية والتحركات الاستعمارية من التعاون الكفاحي الوثيق بين التقدميين العرب والاكرد المؤمنين بالوحدة والوطنية على اساس الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي. فالقضية الكردية ليست قضية الاكرد وحدهم لانها في الحقيقة والواقع قضية ابناء العراق بأسره من عرب واكرد».

لقد اصبح من المهام العاجلة لجميع العناصر والقوى التقدمية العربية التي تناضل من اجل حل سلمي للقضية الكردية ان توحد نضالها الوطني مع اخوانها الاكرد التقدميين من اجل حل سلمي تقدمي لهذه المشكلة ودحر المؤامرات الاستعمارية الرجعية وفضح التجمعات الرجعية بين العرب والاكرد لان طريق النضال الوطني التقدمي هو السبيل الامثل لتحقيق الاهداف القومية التي يناضل من اجلها الاكرد والعرب.

اما موقف حركة القوميين العرب من المسألة الكردية فيمكن تقديره بملاحظة حقيقة ان القوميين العرب هم القوة الاساسية في الحركة الاشتراكية العربية كما ان مجلة الحرية اللبنانية قد نشرت مقالاً عن العراق في احدى اعدادها تطرقت فيه الى المسألة الكردية. وقد كان الموقف قائماً على الدعوة الى اقرار وجود القومية الكردية والاشادة بالاخوة العربية الكردية والكفاح العربي الكردي الثوري المشترك وقرار حقوق الاكرد الادارية والثقافية واللغوية ضمن الوحدة الوطنية للشعب العراقي.

الحل الاشتراكي للمسألة الكردية

من المعلوم ان الاشتراكية تحل اية مسألة قومية باستعمال مبدأ حق تقرير المصير اي بالنضال من اجل حق الامة المظلومة في تقرير مصيرها بنفسها بحرية تامة. وهذا يعني ان الاشتراكية تناضل من اجل ان تتحرر كل قومية مظلومة من السيطرة الاستعمارية او التبعية الاجنبية وتصبح امة ذات حق الانفصال اذا شاءت هذه الامة المظلومة الانفصال.

ولكن الاشتراكية لا تحبذ من حيث الاصل والمبدأ الانفصال بين الامم بل تحبذ الاتحاد الاختياري بينها. وبيننا سابقاً ان لاتناقض بين النضال من اجل تمتع القومية الصغيرة المحكومة بحق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال وبين النضال في سبيل اقناع جماهير القومية المظلومة بقبول الاتحاد الاختياري.

فالمهم لدى الاشتراكية هو القضاء على الاضطهاد والتمييز العنصري في مجال المسألة القومية وافساح المجال امام القومية المظلومة لممارسة حقوقها القومية كيفما تناسبها وتناسب مصالحها الحقيقية. وان نضال الاشتراكية هذا ونضالها من اجل حق الامم في تقرير مصيرها بما فيه الانفصال هو نضال من اجل القضاء على ما يعرقل اتحاد الامم وتآخيتها على ما يعرقل تلاحمها الكفاحي واندماجها في نظام واحد. وبما ان الاضطهاد القومي وحرمان الامم من تقرير المصير يعتبر من المعوقات والمعرقات لاتحاد الامم واندماجها لذلك فان النضال ضدتها وبالتالي فان النضال من اجل حق الامم في تقرير المصير هو في الحقيقة والواقع نضال من اجل تآخي الامم نضال من اجل اتحادها الكفاحي واتحادها في ظل دولة واحدة اتحاداً اختيارياً اخوياً حقيقياً.

صحيح ان الاشتراكية لاتعارض رغبة او ارادة قومية مظلومة تمارس حقها بشكل الانفصال الا انها لاتحبذ الانفصال اصلاً بل تحبذ الاتحاد الاختياري بين الامم من حيث الاصل والمبدأ خاصة بعد او اثناء انتصار الثورة الاشتراكية.

هذا هو الحل الاشتراكي للقضية القومية فهل ينطبق هذا الحل على المسألة الكُردية ايضاً؟ اي هل للامة الكُردية المظلومة ايضاً حقها في تقرير مصيرها بنفسها؟ وكيف حاول الاشتراكيون العرب حل المسألة الكُردية؟ استحسن الاجابة على الاسئلة المتقدمة من النهاية اى الشروع ببحث موقف الاشتراكيين العرب من المسألة الكُردية وكيفية ممارسة الامة الكُردية لحقوقها.

يؤسفني ان استهل هذا البحث بالاعراب عن الاسى لان الاخوان الاشتراكيين العرب لم يوفوا المسألة الكُردية حقها من الدراسة والبحث وبالتالي فان موقفهم خاصة الاشتراكيين الناصريين والبعثيين يكتنفه العموض والابهام وعدم الوضوح والتحديد الدقيق بصورة اشتراكية حتى ان الانتقاد الذي وجهه الاستاذ عزيز شريف الحائز على جائزة لينين للسلام ورئيس حزب الشعب العراقي السابق في الخمسينات (القرن الماضي) الى التقدميين والشيوعيين العرب مازال محتفظاً بقوته ومازال ينطبق على الموقف العام السائد في الجبهة الاشتراكية. فقد قال الاستاذ عزيز شريف: «ان الجبهة التقدمية العربية رغم اختلاف من يشملهم التعبير في نظرهم الى المسألة الكُردية تبعاً لاختلاف مبادئهم العامة الا ان لهم موقفاً مشتركاً هو استنكار المظالم القائمة

ورفض الفلسفة الشوفينية العدائية الاستغلالية. ويقع على هذه الجبهة لوم كبير لموقفها الفاتر من الحركة القومية الكُردية. ومع ان الشيوعيين يدينون بحرية تقرير المصير للقومية الكُردية فلم يبرز بينهم شعار قوي للدعوة الى هذا المبدأ ونشره وجعله قوة محرّكة. والشعار الذي ساد بين التقدميين هو النداء (بحياة الاخوة... اخوة قوميات الشعب العراقي وطوائفه) على وجه التعميم دون تغلغل الى الضرورة بالاسراع الى معالجتها معالجة جذرية. وعلى كل حال يمكن القول ان اتجاه التقدميين العرب بوجه عام كان حسناً ولكن كان ناقصاً ينقصه الاندفاع والنظرة الشاملة والنافذة في الوقت ذاته الى خصائص المعضلة. ان موقف التقدميين العرب الفاتر من المسألة الكُردية ينطوي على خطر كبير ضار بالحركة الوطنية التحررية في العراق، فإنه:

١. يعكس عنه ضعف التثقيف الاممي للجماهير العربية ومن ثم يفسح المجال لسيادة الشعارات الرجعية الشوفينية، ثم الى سيطرة الرجعيين وعملاء الاستعمار على قيادة الجماهير وتوجيهها وتوجيهها منحرفاً.

٢. ان فتور جماهير العرب تجاه المسألة الكُردية من شأنه ان يفسح المجال لنمو بذور الشك لدى جماهير الكُرد في الاكثريّة العربية وفي هذا خطر على وحدة الكفاح للجماهير العراقية ضد عدوها المشترك. ومن الحق ان نقول ان تضامن جماهير الكُرد مع الجماهير العربية في نضالهم ضد الاستعمار وسياسة الارهاب قوياً رائعاً برغم هذا النقص من جانب التقدميين العرب.

اما كيف عالج الاشتراكيون العرب المسألة الكُردية؟

فقد بينا سابقاً بعض الحقائق عن معالجتهم للمسألة الكُردية، هذه الحقائق التي يمكن تلخيصها فيمايلي:

اولاً: يقر جميع الاشتراكيين العرب حقيقة وجود الشعب الكُردى او القومية الكُردية.

ثانياً: يعارض جميع الاشتراكيين العرب سياسة القمع والانصهار القومي سياسة المغامرة والحرب ضد الاكراد.

ثالثاً: يطالب جميع الاشتراكيين العرب باحترام حقوق الاكراد القومية الادارية والثقافية واللغوية في العراق حتى ان بعضهم يعتبر ذلك الحل النهائي للمسألة الكُردية.

والواقع ان هذا الحل هو حل اصلاحي وليس حلاً اشتراكياً قطعاً ولا نجد له مثيلاً في اي بلد اشتراكي. ففي الاتحاد السوفيتي تتمتع القوميات الرئيسية بدولها الاتحادية السوفياتية واثنان منهنما منتميان الى هيئة الامم المتحدة. وفي تشيكوسلوفاكيا تتمتع السلافية بحق اكثر من الحكم الذاتي. وفي الصين الشعبية تتمتع القوميات بحق الحكم الذاتي فيها.

اما التجربة اليوغسلافية فانها تتضمن حلاً للمسألة القومية على اساس اتحاد فيدرالي حيث توجد ست جمهوريات فيدرالية والحل الاشتراكي العربي للمسألة الكردية على اساس الحقوق الادارية والثقافية واللغوية هو الحل الذي تأخذ به الدول الاشتراكية حيال الاقليات القومية، فهو الحل الذي يصلح ان تأخذ به الحركة الاشتراكية العربية السورية (بجميع اجنحتها) حيال الاقلية الكردية في سوريا.

اما في العراق حيث تعيش القومية الكردية كقومية ثانية في البلاد وليست كأقلية قومية فلا يصلح هذا الحل ولا يعتبر حلاً اشتراكياً بل هو حل اصلاحي. وقد سبق للاستاذ عزيز شريف* انتقاد الحل الاصلاحي بما يلي: «... ونظراً الى ان العدوان المكشوف قد افلس فكراً وان الوسيلة التي تضطهد الكرد عندنا تتستر وراء الاصلاح فان بحثنا في الطريق الاول يقتصر على مناقشة الحل الاصلاحي...».

«... للحل الاصلاحي في المسألة القومية خصائص هي: اولاً- انه لا يتناول المسألة باجمعها ومن اساسها بل يكتفي بالاعتراف باصلاحات فرعية. فبينما نجد ان المسألة الكردية هي مسألة استعباد الشعب الكردي من جهة وكفاحه في سبيل حرية تقرير المصير من جهة اخرى تتجه الحلول الاصلاحية الى حصر المسألة في موضوع استعمال اللغة الكردية واشراك الاكراد في وظائف الدولة رغم البيانات والوعود الرنانة...».

«اما الخاصية الثانية للحل الاصلاحي فهي انه يعتبر المسألة القومية في قطر ما ولشعب ما مستقلة عنها في الاقطار الاخرى ومستقلة عن النضال العالمي ضد الاستعمار».

* للمزيد من المعلومات عن اراء الاستاذ المرحوم عزيز شريف، ينظر:

كتابات في المسألة الكردية، اعداد وتقديم رفيق صالح احمد، الجزء الاول، مركز زين، مطبعة شقان، السلبيانية، ٢٠٠٨، ص ١٢٣-١٧١.

«اما الخاصية الثالثة فهي ان الحل الاصلاحي يقيم المسألة على اساس النصوص الرسمية وينتهي في الغالب الى تجنب النضال والاعتماد على العهود المقطوعة والبيانات الخداعة».

ويستشهد الاستاذ عزيز لدعم آرائه هذه بذكر العديد من وعود الحكومة العراقية للاكراد ومن قبلها وعود بريطانيا التي كانت الدولة المنتدبة على العراق ومنها الوعد الصادر من بريطانيا غداة احتلالها لكردستان والقائل نص مايلي: «ان بريطانيا انما وسعت نفوذها الى منطقة كردستان لتضمين رغائب السكان ومساعدتهم على حكم انفسهم». والوعد الذي قطعه بريطانيا والعراق في عام ١٩٢٢ في بيانهما المشترك الذي اعترف (بحق الاكراد القاطنين ضمن هذه حدود...). وتوصية لجنة الامم للعراق حينما قررت الحاق ولاية الموصل بالعراق لان تقوم «بمراعاة رغبات الاكراد المتعلقة بتعيين الموظفين واستعمال اللغة القومية في مخاطباتها الرسمية».

وبثلاث خطب القاها عام ١٩٢٦ الملك فيصل الاول والمندوب السامي ورئيس الوزراء تؤكد كلها حقوق الاكراد الادارية والثقافية واللغوية ويستطرد الاستاذ عزيز شريف قائلاً نص مايلي: «وكلما اقتضى التصديق على نفقات اخماد ثورة من الثورات الكردية يثور نقاش جدلي افلاطوني حول هل توجد مشكلة كردية؟ لا. نعم توجد. (كلا. لا توجد) هذه كلها دعايات هدامة.. كلنا عراقيون لافرق بين عربي او كردي. وكثيراً ما يكون القول الفصل خطاب خطير من احد المسؤولين بالاهتمام بشؤون الاكراد. هذا هو الطريق الاصلاحي انه موقف بالمسألة الكردية عند الاعتراف بحق استعمال اللغة وتعيين الموظفين من الكرد».

كما وقد اختلف البعث العربي الاشتراكي اليساري في موقفه من المسألة الكردية عن الاشتراكيين القوميين العرب ان كان موقفه كمايلي: «ان تقرير المصير حق للشعب الكردي والتعبير الواقعي عن وجوده. ان الانفصال- في هذه المرحلة على الاقل- منافع لمصالح الاكراد ولمصالح الثورة العربية في آن واحد معاً».

«د. يجب اقرار الحقوق اللغوية والثقافية للشعب الكردي اقراراً تاماً والسير في تطبيق الحكم الذاتي الى اوسع مدى. اما المطالب العسكرية فينبغي رفضها رفضاً كاملاً».

اما الحزب الشيوعي العراقي فهو يعترف بحق تقرير المصير للشعب الكردي ويعتقد ان الحل العملي الحالي هو اقرار الحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن الوحدة الوطنية. وقد جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب في آذار سنة ١٩٦٢ مايلي:

«ولوضع الوحدة العراقية على اسس صلدة ولاعطاء الديمقراطية المشترك ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية في سبيل الديمقراطية محتواه الحقيقي ومضمونه الايجابي بالنسبة للشعب الكردي فقد اقر المجلس الثاني لحزبنا المنعقد في ١٩٥٦ الحكم الذاتي الاقليمي لكرديستان العراق ضمن الوحدة العراقية الديمقراطية».

وتقرر الحكم الذاتي كذلك المنظمة العمالية الثورية التي تألفت من بعثيين يساريين سابقين وتدعو الى اقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن الوحدة الوطنية ويعتقد الاستاذ عزيز شريف ان حل المسألة الكردية في العراق يجب ان يتضمن:

«اولاً: نضال الجماهير العربية الكادحة في سبيل حرية تقرير المصير للقومية الكردية بما في ذلك الانفصال وتأليف دولة مستقلة.

ثانياً: نضال التقدميين الاكراد المطلق ضد الميول الانعزالية بين الجماهير الكردية ودعوتهم الى الاتحاد الاختياري بالعراق- في الظروف الراهنة القائمة، على ان هذا النضال بوجهيه لايتجزأ من الحركة الوطنية التحررية ضد الاستعمار وعملائه المحليين من جهة ومن الكفاح العام ضد الامبريالية بنوع خاص ضد المؤامرات الحربية العدوانية الانكلو- امريكية من جهة اخرى».

اما الاجابة على الشطر الاول من السؤال الذي طرحناه وهو: اي هل للامة الكردية المظلومة ايضاً حقها في تقرير مصيرها بنفسها؟ ان الاجابة تكون في نظري كمايلي:

«نعم، ان الامة الكردية لها كغيرها من الامم حقها في تقرير مصيرها بنفسها اي نعم ان الحل الاشتراكي هذا ينطبق على الامة الكردية ايضاً. ولكن كيف يجب ان يمارس الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره؟ هل يجب ان ينفصل عن الجمهورية العراقية؟ هل يخدم الانفصال مصالح جماهير الشعب الكردي الكادحة؟ هل يخدم الانفصال مصالح قضية الاشتراكية وانصارها؟».

الانفصالية معادية لمصالح الشعب الكردي الحقيقية

في رأي التقدميين الاشتراكيين الاكراد انه يجب النضال نضالاً متواصلًا وعنيدياً لاقتناع الجماهير الشعبية الكردية بمضار الانفصال الكثيرة لاقتناعها بحقيقة ان الانفصال عن الجمهورية العراقية يلحق اعظم الاضرار بمصالح جماهير الشعب

الكردي الكادحة فضلاً عن كونه شيئاً خيالياً غير ممكن التحقيق في الظروف الراهنة على الأقل. وهذا يعني ان رفع شعار الانفصال او الدعوة للانفصال بين الاكراد يحمل الحركة القومية الكرديّة عبء شعار خيالي عبئاً لا تتحمله مطلقاً وبالتالي يجعلها تدور في حلقة مفرغة تحسر حقوقها الممكنة التحقيق من جهة وتقطع وشائج الارتباط القوية بالحركة القومية العربية من جهة اخرى.

ان محاربة الدعوة لانفصال كردستان العراق عن الجمهورية العراقية تحتها مصالح الشعب الكردي ومسألة نضاله المشترك مع الشعب العربي الشقيق ضد العدو المشترك الالد وهو الامبرياليزم والرجعية العربية والكرديّة ولذلك فقد تبني الحزب الديمقراطي الكردستاني شعار محاربة الانفصالية في المادة الثالثة من نظامه حيث جاء في الفقرة الثانية منها:

«٢. تعزيز الكفاح العربي الكردي على اساس تلاحم القوى التقدمية العربية والكرديّة ضمن جبهة تقدمية متحدة مع محاربة الدعوة للانفصالية واللاحاقية».

وقد قرر الحزب الديمقراطي الكردستاني الكثير من الحقائق عن الانفصالية وثبتها في المذكرة التي قدمها المكتب السياسي في ايلول ١٩٥٨ الى قادة ثورة ١٤ تموز المجيدة كمايلي:

«ان الافكار المسمومة التي تبث حول وجود حركة بين الشعب الكردي تستهدف الانفصال عن الجمهورية العراقية تصدر عن مصادر معينة وان على هذه الاقطار طابع مصدريها وهم الذين تحطمت امالهم على صخرة الاتحاد العربي والكردي. فالاستعمار الذي صعقته الثورة العراقية الجبارة لم ييأس من امكان استعادة سطوته بتطبيق خطته المبنية على سياسة (فرق تسد) الاستعمارية التي طالما جنى تطبيقها اينع الاثمار فهو واذنابه وفئة موتورة من الموظفين المؤيدين للعهد المباد وقلّة خائفة من الجزعين على مصالحها الذاتية ونفوذهم السياسي من تضامن القوميتين العربية والكرديّة وتعاضم قوتها هم المروجون لهذه الاشاعات الدنيئة السافلة». وبعد ان تستعرض مذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني موضوع الانفصال مبدئياً ويقدره تاريخياً يتوصل الى النتيجة التالية: «على ضوء الحقائق المتقدمة يظهر بوضوح ان فصل كردستان عن الجمهورية العراقية الفتية عمل مضاد لمصالح الشعبين العربي والكردي بصورة اساسية ويخدم الاستعمار ويقوي مركزه ليس في العراق فحسب بل

وفي جميع اقطار الشرقين الادني والاوسط ايضاً ويؤدي بصورة مباشرة الى اضعاف حركة تحرر شعوب هذه المنطقة باسرها بما فيها الشعب الكردي ولذلك اكدت المذكرة ان الشعب الكردي يحارب بقيادة طليعتها التقدمية الثورية اية ميول انفصالية متى ظهرت واينما ظهرت بين الاكراد في العراق».

ولكن لاجل محاربة اية ميول انفصالية محاربة ناجحة وعلمية محاربة لاتقوم على اسس شوفينية او كوسمبوليتية يجب ايضاً النضال من اجل الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي. وبالتالي يجب النضال من اجل حق الشعب الكردي في تقرير مصيره على ان يستعمل هذا الحق من قبل الشعب الكردي بشكل الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية او الدولة العربية الاشتراكية) وهذا النضال هو ذو شقين:

الشق الاول: نضال التقدميين الاكراد من اجل استحصال هذا الحق واقناع الجماهير الكردية بمضار الانفصال.

الشق الثاني: نضال التقدميين العرب من اجل اقرار هذا الحق وبالتالي نضال التقدميين العرب ضد الشوفينية العربية التي تنكر وجود القومية الكردية وحقوقها.

وبدون مثل هذا النضال من جانب التقدميين العرب وبدون دعم فعال وصريح من جانب التقدميين والاشتراكيين العرب لنضال اخوانهم التقدميين والاشتراكيين الاكراد من اجل استحصال حقوق الشعب الكردي المشروعة بما فيها الحكم الذاتي ضمن الوحدة الوطنية لايمكن ابداء القيام بمحاربة ناجحة للافكار القومية الضيقة بين الجماهير الكردية وللأفكار الانفصالية والانعزالية الرجعية التي تروجها الرجعية العميلة في ظروف معينة.

ان على الاشتراكيين العرب ان يدركوا واجبهم الاشتراكي والانساني عليهم ان يستوعبوا الحقائق المتقدمة ويفهموا ان متطلبات الاخوة العربية الكردية ومستلزمات تعزيز وتلاحم القوى التقدمية العربية والكردية في النضال الثوري المشترك واوليات المبادئ الاشتراكية ان ذلك كلها يحتم عليهم اقرار حقوق الشعب الكردي المشروعة والنضال في سبيلها.

الكفاح الثوري المشترك هو السبيل الأصوب

لتحقيق الحل الاشتراكي للمسألة الكردية

توصلنا سابقاً الى بيان الحل الاشتراكي العلمي للمسألة الكردية بقى الان ان نعلم كيف يمكن تطبيق هذا الحل علمياً. في رأي التقدميين الاكراد يجب القيام بنضال جماهيري ثوري مشترك بين التقدميين العرب والاكراد يجب ان تتلاحم القوى التقدمية العربية والكردية حتى يتم الاتيان بحكم تقدمي ديمقراطي ثوري يكون قادراً على حل جميع مشاكل العراق الاساسية بما فيها المسألة الكردية اي ان الكفاح الثوري المشترك لجماهير الشعبين العربي والكردية وتلاحم قواهما التقدمية في النضال هو السبيل الاصوب لتحقيق الحل الاشتراكي للمسألة الكردية.

وحتى يتم الاتيان بمثل هذا الحكم التقدمي الثوري الذي يسلك طريق التطور للاراسمالي نحو الاشتراكية يجب النضال من اجل تمتع القومية الكردية بحقوقها السياسية والادارية والثقافية وحق التمثيل في البرلمان والحكومة المركزية والتوظيف في جميع مرافق الدولة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بشكل يتناسب مع نفوس الاكراد مع ضمان حقوق الاقليات القومية القاطنة في كردستان العراقية كما نصت المادة الخامسة من منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني.

كذلك يجب على القوى التقدمية العربية والكردية ان تشن الكفاح المشترك ضد الافكار الشوفينية التي تنكر وجود القومية الكردية وحقوقها وعلى الافكار الانعزالية القومية التي تنكر الكفاح المشترك واهميته وخطورته وتعادي تلاحم القوى التقدمية العربية والكردية هذا التلاحم الذي هو الضمان الاقوى لانتصارها وتطورهما - وبالتالي يجب على التقدميين الاكراد ان يشنوا نضالاً لاهوادة فيه ضد الانعزالية القومية التي تستهزئ بالاخوة العربية والكردية والكفاح العربي الكردي المشترك او تدعوا الى سلوك السبيل الانعزالي المنفرد في الكفاح والعمل بمعزل وبعيد عن القوى التقدمية العربية ومن باب اولى على القوى التقدمية الكردية شن نضال عنيف ضد الرجعية الكردية او يمينية العربية ووضع ثقل الحركة القومية الكردية بجانب اليمين العراقي العامل ضد التقدمية والاشتراكية بكل قواه.

ان مصالح الجماهير الشعبية العربية والكردية متجانسة وواحدة ومتوافقة. ان انتصار الجماهير العربية والكردية في العراق مرتبط بتلاحمهما النضالي الثوري ضد

الاستعمار والرجعية واليمين وبدون ذلك لا تنتصر الجماهير العربية او الكُردية في كفاهما العادل الا بمعجزة والاشتراكيون لا يؤمنون بمعجزة خرافية...

على الاشتراكيين العرب والاكرد ان يناضلوا لتمتين الوحدة الوطنية للشعب العراقي. وعلى الاشتراكيين العرب في العراق يقح واجب مساندة نضال الحزب الديمقراطي الكُردستاني من اجل تحقيق حله العلمي للمسألة الكُردية بشكل مترابط مع تعزيز وتقوية الوحدة الوطنية وتوثيق وشائج الاخوة والنضال المشترك بين العرب والاكرد هذا الحل الذي اورده المادة الرابعة من منهاج الحزب الديمقراطي الكُردستاني كمايلي: "لما كانت الوحدة الوطنية للشعب العراقي اساس تقدم وازدهار البلاد ومنطلقاً لتحقيق اهداف جماهير الشعيين العربي والكُرد القريبة والبعيدة والضمانة الاقوى لصيانة الجمهورية ومكتسبات ثورة ١٤ تموز المجيدة لذلك يناضل البارتي لتمتين هذه الوحدة على الاسس التالية:

١. الاتحاد الاختياري الاخوي للقوميتين العربية والكُردية الذي يضمن الحكم الذاتي للشعب الكُرد ضمن الوحدة الوطنية وتعزيز اخوتها ووحدة كفاهما ومصالحهما المشتركة.

٢. تعزيز الكفاح العربي الكُرد على اساس تلاحم القوى التقدمية العربية والكُردية ضمن جبهة تقدمية متحدة مع محاربة الدعوة للانفصالية واللاحاقية.

٣. محاربة الافكار الشوفينية والانعزالية والكوسموبوليتية.

ويقيناً ان اداء الاشتراكيين العرب والاكرد لواجباتهم هذه حيال المسألة الكُردية سوف يحبط وينسف جميع المحاولات الاستعمارية والرجعية التي تستهدف خلق العداء والبغضاء بين العرب والاكرد او اشعال حرب اقتتال الاخوة في العراق مرة اخرى او الاستفادة من الوضعية القائمة في العراق لصالح المؤامرات الاستعمارية والرجعية.

ان الحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي رسم لجماهير الشعب الكُرد الكادحة سبيل النضال العربي الكُرد الثوري المشترك اذ يحارب الاستعمار والرجعية الكُردية ومحاولاتهما اللئيمة لاستغلال القضية الكُردية لصالح المخطط الاستعماري يدعو الاشتراكيين العرب الى مساندة نضاله الثوري ضد مساعي الاستعمار والرجعية الرامية الى ربط القضية الكُردية والحركة القومية الكُردية بالمخططات الرجعية والاستعمارية وبالمحاولات المشبوهة الرامية الى اعادة العراق الى حظيرة الرجعية عن طريق تخويف الحكم باستغلال القضية الكُردية ضده من جهة وترغيب الحكم بان

تقريبه من الاستعمار والدول الرجعية وابتعاده عن الجمهورية العربية المتحدة وسوريا سيساهم في تخليصه من القضية الكردية من جهة اخرى. وفي ذلك الخطر الاكبر على جماهير الشعبين العربي والكُردي فالاستعمار يريد جر العراق الى صف الرجعية والى الاحلاف الاستعمارية المعادية لمصالح الشعبين العربي والكُردي بذريعة تخليص العراق من المسألة الكردية ومن جهة ويريد خدع بعض الاوساط الكردية القبلية واليمينية بالتحالف مع الاستعمار والرجعية بذريعة صيانة انفسهم من الحكم العربي من جهة اخرى. حتى يتم استخدامهم لتحقيق المشاريع الاستعمارية وحينئذ يعود الاستعمار- وهو العدو الالذ للشعب الكُردي ومستعبده الحقيقي الاصلي- الى سياسته السابقة لعهد ثورة تموز حيث يعود الطوق الثلاثي الاستعماري الى اعناق الشعب الكُردي وحيث يتم القضاء على الحركة الكردية حتى القبلية منها باتفاق وتنسيق من الدول الرجعية وسيدها الاستعمار.

ومعلوم ان ذلك ليس ابداً طريق حل المسألة الكردية ولا السبيل للقضاء على حركة الشعب الكُردي القومية. فالاستعمار بهذا لا يريد حل المسألة الكردية وبالتالي لا يريد الخير للعرب او للاكراد بل يريد ابقاء المسألة الكردية لاستغلالها دوماً لصالحه.

ومن اجل ان تظهر الحركة القومية الكردية بمظهرها الحقيقي بمظهرها التقدمي الثوري المعادي للاستعمار والرجعية واليمين ومن اجل ان تحتل الحركة القومية الكردية مكانها اللائق بها في صف الحركة القومية العربية التقدمية ومن اجل تطوير مضمون ومحتوى الحركة القومية الكردية نحو الاشتراكية يسعى التقدميون الثوريون الاكراد ويناضلون بكل قواهم وهم بأمس الحاجة الى دعم ومساندة القوى التقدمية والاشتراكية العربية.

وبقدر ما يظهر الاشتراكيون العرب والتقدميون الثوريون العرب تفهمهم الصحيح للمسألة الكردية وعطفهم على مطالب الشعب الكُردي العادلة ويقدر ما يدعم الاشتراكيون والتقدميون العرب نضال التقدميين الاكراد من اجل الحكم الذاتي للشعب الكُردي ضمن الوحدة الوطنية في العراق بهذا القدر واكثر تنمو وتنتعش روحية النضال العربي الكُردي وتقوى وتعزز وحدة النضال العربي الكُردي ويشند ويتمتت تلاحم قوى التقدمية العربية والكردية وتلاحم جماهير الشعبين العربي والكُردي وبالتالي تسد المنافذ والمسالك بوجه الاستعمار والرجعية ومؤامراتهما الخبيثة.

ومعلوم جيداً ان الحركة القومية للشعب الكردي باعتبارها حركة تاريخية موضوعية لا يمكن القضاء عليها او انهاءها بمؤامرات الاستعمار او باستعمال العنف والقوة والارهاب والخداع ضدها.

ان حل المسألة الكردية لصالح الجماهير الكردية الكادحة يقدم الخدمات العظمى لقضية الاشتراكية ولقضية تعزيز الاخوة والكفاح المشترك بين العرب والاكرد وهو بهذا المعنى لصالح الجماهير العربية الكادحة ايضاً.

ثم ان الحل الاشتراكي للمسألة الكردية في العراق يجعل من الحركة القومية الكردية في العراق كما في سائر اجزاء كردستان الايرانية والتركية حركة حليفة الى الابد للحركة القومية الاشتراكية العربية. وهذا يعني ان الحركة القومية العربية الاشتراكية ستكسب حليفاً لاغنى عنه في منطقة الشرق الاوسط في مواجهة الاستعمار والرجعية التركية والايرانية خاصة وان للعرب مشاكلهم ومطالبهم مع الدول الرجعية في المنطقة. ان كسب الحركة القومية الكردية الى جانب الحركة القومية العربية ليعد نصراً للعرب والاكرد وتعزيزاً للوشائج التاريخية وروابط المصالح المشتركة والنضال المشترك، كما ان كسب عطف ومساندة الحركة القومية العربية التقدمية للحركة القومية الكردية التقدمية هو نصر كبير ايضاً.

انني اعتقد شخصياً بان التاريخ والمصالح المشتركة والمبادئ الاشتراكية والتقدمية بان ذلك كله قد ربط الشعبين العربي والكردي مع بعضهما مصيرياً. واعتقد ان القومية الكردية التقدمية تستطيع بالتضامن والتلاحم مع القومية العربية التقدمية تحقيق جميع اهدافها القومية المشروعة. كما اني اعتقد ان ذلك كله هو في صالح الشعبين الكردي والعربي وفي صالح قضية الاشتراكية في الشرق والعالم اجمع.

لذلك امل ان تتفهم الحركة الاشتراكية العربية اهمية هذه الحقائق وتتخذ على ضوئها موقفها الاشتراكي الصحيح من القضية الكردية والحركة القومية التقدمية الكردية. وبقينا ان وجودنا في الجزائر البطلة الثائرة بلاد مليون شهيد ضحوا بحياتهم في النضال ضد الاستعمار واللاحاق ضد سياسة الفرنسة والقضاء على الوجود القومي سيبلغنا بشكل احسن لتفهم مضار السياسة الشوفينية واللاحاقية ولاتخاذ الموقف الاشتراكي السليم.

وشكراً...

القضية الكردية
وحق الشعب الكردي في تقرير المصير*

كاتب شيوعي مجهول

موسكو، ٢٥ شباط ١٩٦٦

ان هذا البحث المختصر، حصلت عليه من ارشيف الحزب الشيوعي العراقي في موسكو، عندما كنت ادرس في معهد العلوم الاجتماعية، وفي نهاية العام الثاني للدراسة حيث طلب مني ان اكتب بحثاً موجزاً حسبما اختار عنوان البحث.. لذلك قررت ان اكتب حول المسألة القومية على ضوء الماركسية-اللينينية. وللحصول على مصادر ذات الصلة. اولاً، بدأت البحث في ارشيف الحزب الشيوعي العراقي في نفس المعهد، اذ وقعت عيناى على مجموعة وثائق جيدة منها هذا البحث الموجز والجدير بالذكر ولاسباب عديدة قرر الحزب ان يعود مجموعة كوادره الى الوطن خاصة بعد انشقاق السيد عزيز الحاج من الحزب.

ولذلك قررت ان لا اعيد هذه الوثائق الى الارشيف المذكور، بل ايصالها الى الوطن، بأشد الاختصار ضمن بريد الحزب ووصلت تلك الوثائق بدون علم الحزب من محتواها الى الوطن، ومنذ عام ١٩٦٨ احافظ على هذا البحث اي منذ ٤٠ عاماً كاملاً، وتم نشر البحث كما هو دون اي حذف وازضافة... لان الامانة تتطلب ذلك. والجدير بالذكر يجب ان ينظر الى مثل هذا البحث وغيره بعين زمانه ومكانه، لابعين اليوم المتغيرة والمتقلبة جداً.

والجدير بالملاحظة ان اسم كاتب البحث غير مثبت على غلافه، لذلك ارجو ان يكون حياً بيننا ومواصلاً نضاله الوطني وان يتمتع بصحة جيدة..واذا كان قد رحل له الرحمة والرضوان وللأقربين منه الصبر والسلوان.

* K٢١- (مجلة)، اربيل، العدد ١، ٢٠٠٨، ص ٤١٥-٤٣١.

وكلمة اخيرة ولو ان ايصال هذا البحث سرّاً بدون علم الحزب كان غير مقبولاً،
ولكن الاحداث التي طرأت على الدولة السوفياتية، واتلاف عدد هائل من هذه الوثائق
والمستمسكات الجيدة، ولذلك عملي هذا، قد ساعد على حفظ هذا البحث واليوم
انشره خدمة للحقيقة ووفاءً لكاتب البحث.

الجدير بالاشارة ان صاحب البحث حسب ماجاء في قسم الاسئلة والاجوبة، هو
رئيس رابطة عراقية وهو طالب في نفس الوقت في جامعة الصداقة، وهنا من الممكن ان
نعرف صاحب البحث ربما هو المرحوم خليل الجزائري. ارجو ان يكون البحث جيداً،
ويكون مصدراً اضافياً عند كتابة البحوث حول القضية الكردية وثورتها التحررية
المشار اليها في متن البحث.

ممتاز حيدري
رئيس التحرير



ملاحظة لا بد منها:

ان ما هو وارد هنا ليس متكاملًا، ولا يمكن ان يشكل الا محاولة بسيطة للقاء بعض الاضواء حول القضية الكُردية التي تشكل احدى العقد السياسية العراقية الرئيسية، وحول الثورة القائمة الان في كُردستان العراق التي تعد احدى قلاع الكفاح ومواطن الغضب والحق ضد نظام الحكم القائم في العراق الذي يتعارض كلياً مع نزوع الجماهير الشعبية صوب انعطاف جذري في نظام الحكم..وابداله بأخر يعتمد الديمقراطية اساساً له، ويمنح الشعب الكُردى الشجاع الحكم الذاتي ضمن اتحاد طوعي عربي كُردى.

لقد انتهج هذا الاسلوب العلمي في تناول القضية، وجرى التركيز على النقاط التي تهم اكثر بسبب اتسامها بطابع عملي.

ان البحث يشمل:

١. نبذة مركزة عن مظاهر مقومات الامة الكُردية.
٢. الموقف المبدئي بصدد القضية القومية وحق تقرير المصير.
٣. الحركة الوطنية في كُردستان وعرض مركز عنها في اجزائها الثلاث.
٤. طبيعة واتجاهات الحركة في الظرف الراهن.
٥. مطالب الثورة الكُردية الحالية وموقف الحكومة حصراً.
٦. موقف الاستعمار من القضية الكُردية.
٧. موقف الاحزاب والكتل السياسية في العراق وبعض الحركات السياسية في العالم العربي من القضية الكُردية.
٨. كلمة ختامية.
٩. اسئلة واجوبة.
١٠. مراجع البحث.

تاريخ الاكراد

يرى المؤرخون على اختلاف فرضياتهم ان الشعب الكُردى هو من سلالة الشعوب القديمة التي استوطنت جبال زاكروس منذ مايقارب ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد، والتي تمت بصلة القرابة الى الفرس، وهناك القليل من المؤرخين الذي يعتقدون ان الاكراد هم ابناء الجورجيين والارمن والكلاتين.

ان حجر الزاوية في اعتبار الاكراد جزءاً من اقوام المجموعة الهندية- الاوروبية، هو ما ثبت تماماً من علاقة اللغة الكُردية بلهجاتها المختلفة مع اللغة الفارسية والهندية، ومعلوم ان الفرس وشعوب اسيا ينتسبون الى اقوام المجموعة انفة الذكر. وتذكر الكتب ان اول ذكر عن الاكراد كان لدى المؤرخ الاغريقي كـ"زينفون" وذلك حوالي ٤٠٠ قبل الميلاد... اذ تحدث هذا المؤرخ عن الكُردوخين وتسمى المنطقة التي يعيشونها كُردونوس. «وفي حوالي القرن السادس قبل الميلاد اشارت هيرودوت والاغاني البطولية الفارسية الى بعض القبائل الكُردية ذات الشهرة والنفوذ كـميراني وبابان ومكري. وفي حوالي ١٣٧٠ قبل الميلاد حاربت القبائل الكُردية السلالات السومرية، وجاء في كتب التاريخ انهم العنصر الرئيس في كونفدرالية فيري، وقد حاربوا جميع الملوك الاشوريين العظام، وقد جاهدوا لقلب نظام نينوى وبابل جنباً الى جنب مع سباكساروس».

ويذكر انه عندما سقطت الامبراطورية الميديية، ادمج الاكراد بقايا المحاربين الميديين واستوعبوا من ثم الاشوريين والارمن والتركماني، ومن هنا تكونت خصائص الاكراد القومية، واصبحت القبائل الكُردية ارية تماماً تحت "ساريوس" و "داريووس". وفي القرن الثاني عشر اسست الامارة الايوبية وذلك اثر توحيد صلاح الدين الايوبي لكثير من القبائل الكُردية في سوريا، من خلال حربه مع الصليبيين وفي هذه الحقبة التاريخية بلغ الحكم الكُردى عصره الذهبي. اما في القرون الوسطى ولاسيما عندما اصبحت سلطة الخلفاء ضعيفة انشأت بعض الامارات الكُردية منها الشداديين. ومن ثم وفي القرن السادس عشر سحق استقلال الاكراد واماراتهم وبقيت ادارات عثمانية وايرانية وبموجب معاهدة عقدت ١٦٣٩ جزئت كُردستان بين الامبراطوريتين العثمانية واليرانية. ومنذ ذلك الزمن تفتت كُردستان اكثر فاكثر سيما وان الانظمة الاقطاعية البيروقراطية والحروب المستمرة حالت دون تطور الانتاج البضاعي وتبعاً لذلك تأخر بروز القومية الكُردية، كظاهرة ترافق ظهور البرجوازية والتي اساسها من وجهة النظر العلمية اقتصادي «ان تفوق الانتاج البضاعي تفوقاً تاماً يتطلب استيلاء البرجوازية على السوق الداخلية وتوحيد جميع الاراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة» (لينين حول حرية الامم في تقرير مصيرها).

ارض كُردستان

معلوم، والى حد ما على نطاق عالمي، ان كلمة كُردستان تعني جغرافياً، اراض شاسعة يقطنها الاكراد تبدأ قرب بغداد عند ضاحية مندلي وتمتد شمالاً على طول الحدود العراقية الايرانية، وايضاً على حدود ايران وتركيا حتى جبل ارارات وايضاً تشمل منطقة القوقاز في الاتحاد السوفيتي اي ارمينيا واذربيجان. وتمتد بالاضافة الى ذلك الى قطاع في شمال شرق سوريا. وهذه المنطقة شاسعة بيد انه لاحدود سياسية ولا حدود قومية تجمع بين سكانها.

ان لفظة كُردستان اطلقها سنجار وهو اخر ملوك السلجوقيين على احدى مقاطعات مملكته وذلك في القرن الثاني عشر بعد الميلاد. وقيل هذا القرن كانت تدعى جبال الجزيرة او دياربكر واول مؤرخ ذكر كلمة كُردستان هو القزويني في كتابه المسمى "نزهة القلوب" ٧٤٠ هجرية (القرن الرابع عشر الميلادي).

كُردستان

منطقة جبلية بوجه خاص

مناخها بارد على وجه العموم، يهطل المطر شتاءً، وتتساقط الثلوج، وتشكل الامطار الغزيرة مصدراً للزراعة، والمنطقة مشهورة بربيعها وصيفها المعتدل وهي لذا منطقة اصطياف خاصة كُردستان العراق وتركيا. تساقط الثلج تبعاً لانهار الفرات ودجلة وروافدهما كالخابور والزابن وديالى.

مساحة كُردستان تقدر بـ ٢٠٠٠٠٠٠ ميل مربع. اما عن نفوس كُردستان فلا يمكن اعطاء تقدير صحيح وذلك اما لعدم اجراء احصائيات رسمية للسكان - كما في تركيا وايران وسوريا- او ان هذه الاحصائيات تفتقر الى الدقة وغنية بالمغالطات كما هو الحال في العراق. يقدر البعض نفوس الاكراد بعشرة ملايين، ويقدرها البعض الاخر باقل من ذلك، فمثلاً نشر في جريدة سوفيتكبا انتوكرافيا، بموسكو عدد ٢، سنة ١٩٥٥ ان نفوس الاكراد خمسة ملايين على الوجه الاتي:

٢٠٠٠٠٠٠	تركيا
١٨٠٠٠٠٠	ايران
٩٠٠٠٠٠	العراق
٣٠٠٠٠٠	سوريا

ومجلة ناشنال جيوكرافيكال مكزين، الامريكية هي الاخرى قدرت نفوس
الاكرد بخمسة ملايين، اما مجلة لوموند الفرنسية فقد قدرته بـ ٨ ملايين.

اللغة والادب الكُرديين

يرى المختصون باسس اللغة الكُردية انها هندو- اوروبية من المجموعة
اليرانية الحديثة، ورغم سياسة الصهر وعرقلة نمو الثقافة وقلة الانتاج الادبي فضلاً
عن قلة التوزيع فان اللغة الكُردية حافظت على اصالتها والمفردات الكُردية في
استعمال دائم ولاسيما بين الاميين.

يستعمل الاكرد نوعين من حروف الهجاء، الاولى حروف عربية في معظم اقسام
كُردستان العراق وايران، والثانية حروف لاتينية وتستعمل في سوريا وبعض اقسام
كُردستان العراق بالاضافة الى الاتحاد السوفيتي الذين يستعملون الحروف السيرلية
والاتجاه الان هو ان تكون اللاتينية حروف المستقبل ولاشك ان ذلك سيكون اداة فعالة
لتوحيد اللهجات الكُردية.

اما اللهجات الكُردية فهي:

١. الكرمانجية، وهي لهجة غالبية الاكرد ويتكلمها اكرد تركيا وسوريا وبعض
اكرد العراق واكرد الاتحاد السوفياتي.
٢. السورانية، وهي لهجة اكرد ايران والعراق -السليمانية واربييل- وهناك
لهجات اخرى منها الفيلية في ايران وفي بغداد والكوت وبدرة وگوراني واخيراً كلهوري
ويتكلمها اكرد ايران.

ان الادب الكُردي يزخر بالاساطير الشعبية -الفولكلور- ويتميز بالقصائد
الشعبية الغزيرة، وهذه وتلك تشكل جزءاً هاماً من التراث الثقافي.

ان هذه الاساطير والقصائد تنطوي على روح قومية قوية وتكرر كلمة الاكرد
وكُردستان وتحدث عن الحرب وغزوات الاكرد وتشيد ببطولتهم، كما تهب في الحديث
عن الشيخ وعن الحب والفضيلة والرذيلة والخير والشر.

يرى احد الاخصائيين السوفيات باللغة والادب ان كثرة القصائد الشعبية ليس
الا نتيجة طبيعية لجهل العامة اللغة الام، ويرى ان عنصر الغزارة الزائدة في القصائد
الشعبية يرجع في البدء الى طبيعة الاقطاعيين الذين كانوا يحاولون بها السيطرة على
العامة.

ان ابرز المؤلفات الكلاسيكية هي الدراما الشعرية مم و زين للشاعر احمد الخاني- ولد سنة ١٥٩١ وتوفي سنة ١٦٥٢- وهذه الدراما عبارة عن قصة حب مبنية على الاسطورة الشعبية ممي الان ان بطلي القصة مم وزين هما لدى الشعب الكردي بمثابة رمزين للماساة والحب العذري، كما هو حال جميل وبثينة وقيس ليلي في الادب العربي القديم وروميو جوليت في الادب الكلاسيكي الاوروبي.

واشهر من اشتهر في الفلسفة علي ترموكي، وفي الوطنية الشاعر حاج قادر الكوئي الذي حكمت الحكومة التركية عليه بالاعدام غيابياً واحرقت كتبه ومنعت ترديد اشعاره*. وفي المدرسة المعاصرة يجلس كوران في القمة، وكانت قصائد هذا الشاعر تعبر عن نزوع الجماهير العراقية عريية او كردية نحو التحرر الوطني الكامل وصوب الديمقراطية والسلم، لقد كرس الكثير من قصائده ضد الحرب ولافكار السلام، ولهذا السبب بالذات تعرض الى الاضطهاد والتنكيل على ايدي جلاوزة العهد الملكي الاستعماري.

وفي الاتحاد السوفيتي وفي ارمينيا خاصة نشرت وتنتشر مئات الكتب في الاونة الاخيرة كما ان معهد غوركي للادب العالمي كان قد ترجم الاغاني البطولية الكردية. وفي نهاية الكلام عن اللغة او الادب الكرديتين لابد من الاشارة الى انه باستثناء الاتحاد السوفياتي حيث يستعملون اللغة الكردية في الدراسة- تدرس العلوم في المدارس باللغات الاخرى. هذا وان نسبة الامية مرتفعة في كردستان وتقدر بـ ٩٠٪ في ايران و تركيا ٨٠٪ في العراق و ٧٥٪ في سوريا.

الاقتصاد في كردستان

من السابق لاوانه الحديث عن اقتصاد مشترك لكردستان فالاقتصاد في هذه المنطقة لايتطور تطوراً طبيعياً بسبب الحواجز المفروضة وهو شديد الارتباط وفي تبعية كاملة لاقتصاد البلدان التي تقسم كردستان في الوقت الحاضر. ان التجزئة والحدود السياسية المصطنعة تحول دون نمو السوق والتجارة الداخلية، ودون تعزيز الروابط الاقتصادية المشتركة، هذا فضلاً عن التأثيرات السلبية لعدم الاستقرار والحرب الناشئة بين ان واخر في هذه المنطقة. بيد انه لايعني ماتقدم

* في الواقع توفي الحاج قادر الكوئي عام ١٨٩٧ في استنبول، ولم يعيش في عهد الدولة التركية الحديثة حتى يحكم عليه بالاعدام.

انعدام اساس الاقتصاد المشترك، فهذا الاخير موجود فعلاً ولكنه بشكل جنيني.. ان الاكرد يتبادلون التجارة مما يوفر دخلاً ثابتاً للذين يتعاطون ذلك، ويذكر بعض المطلعين ان موارد آلوف الناس يتوقف على بقاء التجارة عبر الحدود بالرغم من القيود الشديدة. ويذكرون ان قبيلة هركي تنتقل سنوياً بين كُردستان العراق وايران، وتبعاً لذلك تقوم هذه القبيلة الكبيرة بنشاط اقتصادي ملحوظ.

من المؤسف ان اكثر الباحثين يهملون تناول اوجه الحياة الاقتصادية الحديثة لكُردستان بحجة انها تتطور في حدود ضيقة.. الا ان ذلك وان كان صحيحاً لا يعني انعدام معلمها.. ويذكر باسيل نيكيثن وهو عالم روسي وعضو الجمعية الاسيوية وجمعية علم الانسان في باريس وعضو المؤسسة العالمية لعلم السلالات البشرية، مايلي: «لقد عرفت بلاد الاكرد نوعاً من النظام الراسمالي لانها كانت مركزاً هاماً في تمويل بغداد والقسطنطينية وسوريا بالمواشي. كما كانت تصدر الصوف والعسل والاصماغ وبعض مواد الصباغة». ويقول ايضاً: «ان من الممكن التقدير بان صادرات كُردستان اكثر من وارداتها مما جعل مقادير من الاموال تتجمع لدى الاكرد الحضر». ويذكر الكاتب ان القسطنطينية كانت تستورد ما لا يقل عن مليون ونصف مليون راس غنم وبقر وتصدر كُردستان ايضاً ما يزيد عن ٣٥٠٠ ليرة استرلينية من العفص وكميات من الصوف وبالاخص صوف الماعز، ويقدر ان كُردستان التركية كانت تصدر سنوياً وذلك في اواسط القرن التاسع عشر بضائع بقيمة ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني.

اما الكاتب الارمني السوفياتي فيرى ان التجارة في القرن التاسع عشر كانت على قدر كاف من النشاط في كُردستان خصوصاً في مجال التجارة المحلية وذلك قبيل امتداد النفوذ الاستعماري. وواضح في الوقت الحاضر ان سكك الحديد التي تربط تركيا بشمال العراق، وتمتد ايضاً الى ايران، ذات تاثير كبير في تسهيل التبادل والتنقل من المؤسف ان المعلومات والمصادر تعوز تناول هذا الموضوع تناولاً بالارقام.

تسود الريف الكُردي العلاقات شبه الاقطاعية وذلك في مناطق كُردستان الرئيسية الثلاث- تركيا وايران والعراق- غير ان حجم الملكيات الاقطاعية في كُردستان العراق يعتبر صغيراً بالمقارنة مع ما هو سائد في تركيا وايران، كذلك بالمقارنة مع وسط وجنوب العراق، فمتوسط حجم الملكيات الزراعية في السليمانية يبلغ ٦٤ مشاركة بينما جاء في الاحصاء الزراعي الحيواني لسنة ١٩٥٨ الى ان هناك ملكية واحدة فقط في لواء

السليمانية تبلغ مساحتها ٣٠١٥٨ دونم، بينما في مناطق اخرى في العراق كالكوت مثلا توجد عدة ملكيات اقطاعية تبلغ مساحتها ٣٠٠ الف دونم. وجاء في كتاب دوري ورنر «الارض والفقير في الشرق الاوسط ان ٧٥٪ من اراضي سهل كركوك واربييل يمتلكه الملاكون الصغار، ولاتزيد مساحة الملكية الواحدة هناك على ٢٠٠ دونم». ان الانتاج الزراعي في كُردستان محدود وذلك جرّاء سيادة العلاقات شبه الاقطاعية في الريف الكُردى وقلّة المكائن الزراعية الحديثة كالتراكاتورات والحاصدات، ان الاصلاح الزراعي الجذري هو وحده كفيل بالقضاء على تلك العلاقات الانتاجية التي تعيق تطور القوى المنتجة في الزراعة.

اما المحاصيل فهي الحنطة والشعير والتبغ والرز والسمسم، وتقدر المساحة المزروعة بالحنطة في كُردستان العراق فقط ١٩٥٨ بحوالي ٤ ملايين مشارة، ويبلغ انتاجها اكثر من ٢٧٤ الف طن (٣٥٪ من انتاج الحنطة في العراق) وبلغت المساحات المزروعة بالشعير عام ١٩٥٨ (في العراق) مايقارب المليونين مشارة.

اما الخضروات فاهمها الخيار والطماطة والبطيخ وهي ضئيلة قياساً الى المحاصيل الاخرى، وتشمل الفواكه العنب والتفاح والعرموط والمشمش والرمان والعنجاص. وتتميز اراضي كُردستان بزراعة اشجار اللوزيات، وفي المناطق الكُردية العراقية وحدها تبلغ هذه الاشجار في السليمانية واربييل وحدها ٢٨٦٠٠ شجرة مثمرة.

المعروف ان كُردستان ليست فقط بلاد الفلاحين وانما بلد رعاة الماشية ان الحيوانات الاهلية الشائعة الاستعمال هي الجمال والابقار والحمير والماعز والغنم. المعادن في كُردستان تشكل النحاس والحديد والفحم الحجري والنفط (في العراق وايران بوجه خاص). اما الصناعة فما عدا صناعة النفط فهي يدوية او بسيطة في دور اولي. واهمها صناعة الجلود والمعادن والاشخاب والتبغ، وصناعة البساط في ايران خاصة.

التكوين النفسي للاكراد

في المعيار العلمي يتميز شعب عن شعب اخر بسيماء روحي خاصة وهذا يطلق عليه بمجموعة الملامح او القسمات التي تميز شعباً عن الشعوب الاخرى. وهذه السمات عرضة للتبدل حسب الشروط الحياتية، ويمكن القول انها حصيلة تاريخ شعب بكامله. يرى المؤرخون في الشعب الكُردى قوة الارادة والمقدرة على تحمل

المصاعب، ومرد هذا صراعه المرير مع طبيعة المنطقة التي يسكنها وفي ظروفها. ويتمتع الشعب الكردي بالشجاعة وليس هذا بكونه محاطاً بالاعداء فالقبائل الكردية تعيش في قتال يكاد يكون دائماً. يرى مؤرخون آخرون ان الشعب الكردي ينفر من الانضباط وهو بطبيعته ميال الى الثورة ويغضب لاقبل اثاره ويبعث ذلك كما يرى هؤلاء حياة الرعاة والبدو التي لاتعرف الركود.

ويقدر البعض الاخر ان طبيعة الكردي مزدوجة صراع وخضوع الاول تحتمة الطبيعة والاخر تحتمة انظمة القبيلة الصارمة. والكردي يحب اللباس الفاخر. وهو كثير التباهي. وواضح ان التراث الكردي الثقافي يعكس هذا السيماء. فالقصائد الشعبية كثيراً ماتتحدث عن الحرب والشجاعة وعن القبيلة والشيخ... الخ.

ملاحظة اخيرة

ان ا لبحث عن مقومات الامة الكردية يطرح مشكلة دقيقة جداً ذلك ان الشواهد التاريخية يعوزها التماسك احياناً. وتكون المسألة اكثر عويصة ومعقدة اذا ما اعتمدنا المعايير الكلاسيكية المعروفة حول نشوء الامم، فالامة حسب المفهوم العلمي هي تجمع الناس الذي حصل ويحصل في مرحلة الراسمالية على اساس الحياة الاقتصادية المشتركة واللغة المشتركة... الخ. والامة على العكس من القومية تجمع من الناس يتميز بالثبات الاقوى ومرد هذا الثبات الى العلاقات الاقتصادية العميقة. والمهم عنه التحكيم في هذا الاخذ بنظر الاعتبار المقاييس الكلاسيكية مأخوذة بالاصل من ظروف تكون الامم البروجوازية الاوروبية في القرن التاسع عشر، وفي الظروف الحالية تتكون الامم عملياً في ظروف وشروط متميزة عن تلك.. وهذا ما يجب مراعاته بدقة.

وواضح مما هو وارد في الصفحات السابقة ان الاكراد ليسوا مجرد قومية مبعثرة في ايران والعراق وتركيا، بل انهم يكونون جماعة من الناس يقطنون ارضاً مشتركة ويتكلمون لغة مشتركة ولهم ثقافة مشتركة تعكس السيماء الروحي وثمة اساس لاقتصاد مشترك-بشكل جنينيي-.

الموقف المبدئي من القضية القومية

ثابت ان انقسام المجتمع وبالتالي كل امة الى طبقات متناحرة هو اشد عمقاً وابعد في جذوره من انقسام الناس الى امم. و فقط عندما يزول تناحر الطبقات في قلب

كل امة يزول في الوقت نفسه العدا والحقق بين الامم. هذا ماتضمنه البيان الشيوعي من جملة ماتضمن:

وقد نوقشت المسألة القومية من قبل الاشتراكيين كثيراً في اواخر القرن التاسع عشر واوائل العشرين، وفي مؤتمر لندن سنة ١٨٩٦، دارت المناقشات حول قضية استقلال بولونيا وكانت هناك ثلاث وجهات نظر:

١. وجهة نظر "جماعة الفراك" وهم يرون الاعتراف من قبل الاممية في برنامجها بمطلب استقلال بولونيا.. وقد اخفقت وجهة النظر هذه.

٢. وجهة نظر "روزا لوكسمبورغ" القائلة بالا يطالب الاشتراكيون البولونيون باستقلال بولونيا. وهذا يعني عدم الكلام عن حق الامم في تقرير مصيرها، وقد اخفق وجهة النظر هذه.

٣. وجهة نظر "كاوتسكي" وهي ان الاممية لايمكنها في الوقت الحاضر ان تضع بنفسها برنامجاً يطالب باستقلال بولونيا، الا ان الاشتراكيين البولونيين لهم ملئ الحق في وضع هذا المطلب، فلاشك انه من الخطأ في نظر الاشتراكيين تجاهل مهمات التحرر الوطني في ظروف الاضطهاد القومي، وقد تضمن قرار المؤتمر هذا الرأي على الوجه الاتي: "يعلن المؤتمر تأييده جميع الامم في حرية تقرير مصيرها ويعرب عن عطفه نحو عمال كل قطر يقاسي ابناؤه نير الاستبداد العسكري او القومي او غيرها. ويدعوا المؤتمر عمال جميع هذه الاقطار الى الانضمام الى صفوف العمال الواعين -لمصالح طبقتهم في العالم اجمع في سبيل التغلب على الرأسمالية". وقد كتب لينين ان القرار، اعتراف صريح اطلاقاً بحق الامم في تقرير مصيرها من جهة ودعوة لاتقل صراحة الى العمال لتحقيق الوحدة الاممية في نضالهم الطبقي من جهة اخرى.

كتب لينين يقول ان حرية الامم في تقرير مصيرها لايمكن ان يكون لها في برنامج الماركسيين من الوجهة التاريخية الاقتصادية سوى معنى واحد هو تقرير المصير السياسي، اي الاستقلال كدولة، اي انشاء دولة قومية، كما كتب ان برنامج الديمقراطية العمالية القومي فانه اولاً، لا امتيازات لامة واحدة ولا للغة واحدة، ثانياً حل قضية انفصالها وتكوين دول لها، بطريقة حرة، ديمقراطية تماماً، ثالثاً سن تشريع عام للدولة يقضي بابطال كل تمييز يمنح اي امتياز من الامتيازات لاية قومية من القوميات، وينتهك المساواة بين القوميات او حقوق اي اقلية قومية.

ان الاسس الاقتصادية للحركات القومية يقوم على تفوق الانتاج البضاعي تفوقاً تاماً ويتطلب استيلاء البرجوازية على السوق الداخلية وتوحيد الاراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة وازالة كل حاجز من شأنه ان يعيق تطور تلك اللغة ورسوخها في الادب، ذلك ان اللغة وسيلة كبرى للاتصال بين الناس، كما ان وحدة اللغة وحرية التطور هما اهم الشروط لقيام مبادلات تجارية حرة شاملة حقاً تتوافق والراسمالية الحديثة، ولتكتل الناس تكتلاً حراً واسعاً داخل كل طبقة من الطبقات واخيراً لاقامة علاقات وثيقة بين السوق وبين كل رب عمل كبير او صغير بين السوق وبين كل بائع ومشتري.

ان القوى الكبرى للتقدم التاريخي المعاصر هي التضامن العالمي لكادحي جميع الامم وكل البلدان والقارات. وان مغزى شعار يا عمال العالم اتحدوا يعني وحدة المصالح الطبقية بين عمال كافة الامم بين المصالح البروليتارية ومصالح البرجوازية الوطنية والاجنبية على السواء انه السبب الوحيد لتحرر الانسانية من الاستغلال الطبقي والاضطهاد الاجتماعي والقومي، ومن هنا نشأت الاممية البروليتارية التي هي احدى خصائص المفهوم الشيوعي عن العالم.

ان الماركسية- اللينينية كانت وما تزال تدين بمبدأ راسخ هو مبدأ الجمع بين الاممية والبروليتارية وبين الروح الوطنية لدى كل شعب، وهي اذ تعترف بالمساواة في الحقوق وتقرير المصير وانشاء دولة قومية تضع مصلحة الاخاء والتحالف بين العمال في جميع الامم فوق كل اعتبار اخر وتنظر الى كل مطلب قومي وكل انفصال قومي على ضوء كفاح العمال الطبقي، لقد كان لينين يردد دائماً على البروليتاريا ان تتحرر من كل نزعات التعصب القومي.

تميز الماركسية- اللينينية بدقة بين قومية الامم المسيطرة وقومية الامم المضطهدة وترفض رفضاً باتاً الايديولوجية لتبرير تسلط امة على اخرى وتساند قومية الامم المضطهدة مادامت هذه القومية موجهة ضد الاستعمار ومن اجل الانبعاث الوطني وكما لاحظ لينين ففي كل قومية برجوازية لامة مظلومة محتوى ديمقراطي عام موجه للنضال ضد الظلم وديمقراطية الامم المضطهدة هذه يجب مساندها حتماً.

ومن وجهة النظر العلمية واستناداً الى التجربة التاريخية يمكن القول ان الاصل التقدمي في القومية البرجوازية وقتي تاريخياً وهو مرتبط بالدور التقدمي للبرجوازية

الوطنية في حركة التحرر الوطني. وحين تفقد البرجوازية هذه التقديمية تصبح قوميتها رجعية، ولذا فالاحزاب الشيوعية تساند نضال الشعوب المصطهدة من اجل تحررها وتربى في الكادحين شعور الاممية البروليتاريا.

في ظل الاشتراكية

تحل القضية جذرياً لماذا؟

ان علاقات الامم فيما بينها تتغير بشكل جذري بعد الخلاص من الراسمالية، اذ ان تطور الامم يصبح بعد ذلك على اساس ملكية كل الشعب لوسائل الانتاج وهذا فضلاً عن انعدام الصراع الطبقي ضمن اطار الامم الاشتراكية. ان العلاقات هنا تقوم على اساس الثقة المتبادلة والتعاقد والمساواة والصدقة بين الشعوب.

ان حزب العمال يضمن مساندة كفاح الامة المظلومة من اجل حق تقرير مصيرها ضد شوفينية القومية السائدة، ويضمن في الوقت ذاته الكفاح الذي تخوضه بروليتاريا القومية المظلومة ضد نعمة الانعزال القومي لدى برجوازياتها. ان الاضطهاد القومي كعامل اساسي والانعزال القومي يضمنان الكفاح المشترك ضد العدو المشترك.

ان دياكتيك تطور العلاقات بين الامم يجري في ظل الاشتراكية على اساس تطور الامم من جهة وتقاربها من جهة اخرى وهذا ان الاساسات مترابطان وكلاهما تقدمي وازدهار الامم الحاصل بفضل تقاربها وبفضل ازدهارها وهذا هو جوهر المسألة ويجد تعبيراً عنه في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. فقط في ظل الاشتراكية الكاملة بتكوين الشكل الجديد لتجمع الناس التاريخي اذ تذوب كل الامم طواعية في عائلة انسانية واحدة.

الثورة الكُردية

وحركة الشعب الكُردية الوطنية

بقيت الامارات الكُردية المستقلة ذات النظام الاقطاعي تحت حكم رؤساء العشائر قائمة في كُردستان الى اواخر الحكم العثماني وقد اصطدمت محاولات السلطات العثمانية الرامية الى اخضاع العشائر الكُردية لسلطتها المركزية بثورات مسلحة اعوام ١٨٠٦-١٨١٢، ١٨٣٠، ١٨٤٣، ١٨٥٣ ثم في بداية القرن العشرين ١٩١٣. وقد كانت الثورات الكُردية في القرن التاسع عشر تحمل طابعاً عشائرياً موجهاً بالدرجة الاولى ضد

سياسة الاضطهاد القومي من جانب الحكومات الارستقراطية وتستهدف نيل استقلال كُردستان وهو مادفع الى اشتراك الشيوخ ورؤساء العشائر فيها.

وبعيد الحرب العالمية الاولى اخذت الحركة الوطنية الكُردية طابعاً جديداً بتأثير ثورات الشرق والثورة الاشتراكية في روسيا التي ضمنت الحقوق القومية للشعوب الداخلية في نطاق روسيا القيصرية من جهة، وتأثير المثقفين الاكراد الذين واكبوا الحركات التحررية بتنظيم الحركة القومية الكُردية التي بدأت تتشعب بطابع ديمقراطي عميق من جهة اخرى.

وبين الحربين العالميين كان رد فعل الشعب الكُردى على تشتيت وطنه بين الدول الثلاث وخلق حدود مصطنعة بين اجزاءه، عظيماً. ففي كُردستان تركيا قامت ثورات متتالية في السنوات ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٣٠، ١٩٣٧ ضد سياسة الاضطهاد القومي الوحشي من قبل الحكومة التركية وفي كُردستان ايران قام اسماعيل اغا الشكاك سنة ١٩٢٠ (الف وتسعمائة وعشرون) بثورة لاقت مقاومة ضارية من قبل الانجليز والرجعية الايرانية.

وفي العراق انتفض الشعب الكُردى بقيادة الشيخ محمود الحفيد في ثورة دامت من ١٩١٩-١٩٣٠ وفي ١٩٣١ قامت الثورة البارزانية الاولى بقيادة الشيخ احمد البارزاني وفي ١٩٣٥ قامت الثورة البارزانية الثانية التي قمعت كسابقتها باشتراك السلاح الجوي الملكي البريطاني مع السلاح الجوي الملكي العراقي وبعيد الحرب العالمية الثانية ادت الموجة الديمقراطية الى تعميق المحتوى الاجتماعي للحركة القومية الكُردية. ان اهم ثورة كُردية في هذه الفترة او ربما في تاريخ كُردستان الحديث كله- هي الثورة الوطنية الديمقراطية التي قادها قاضي محمد في كُردستان ايران ١٩٤٥ والتي اسفرت عن تاليف جمهورية كُردية شعبية سميت بجمهورية مهاباد وبرغم عمرها القصير الذي دام حوالي التسعة اشهر استطاعت ان تنفذ اصلاحات كثيرة في مجال الزراعة والثقافة والحريات العامة، وقد سقطت الجمهورية بسبب الهجوم الغادر الذي شنه الاستعمار الانجليزي وعميلته الرجعية الايرانية.

وفي العراق بدأت اشد الثورات البارزانية منذ ١٩٤٣ بقيادة الجنرال مصطفى البارزاني ودامت قرابة عامين تقارع الحكومة العراقية الملكية وحليفها الاستعمار البريطاني وفي ١٩٤٥ اضطر الثوار الاكراد الى الانسحاب.

يلاحظ من هذا العرض السريع الخاطف ان الحركة الوطنية الكُردية قديمة عميقة الجذور ذات طابع واضح يتبلور يوماً بعد اخر مستهدفة بصورة اساسية حق تقرير المصير.

طابع ومحتوى الحركة الكُردية

جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي ان الحركة التحررية للشعوب المستيظقة تجري في كثير من البلدان تحت راية القومية، والماركسيون اللينينيون يميزون بين قومية الامم المظلومة، وقومية الامم الظالمة. فقومية الامم المظلومة ذات مضمون ديمقراطي عام ينافي الظلم، فيؤيده الشيوعيون باعتبار ان التاريخ يبره لمرحلة معينة وهذا المضمون يتجلى في نزوع الشعوب المظلومة الى التحرر من الظلم الاستعماري، الى الاستقلال الوطني والانبعاث القومي وفي الوقت نفسه تتضمن قومية الامة المظلومة وجهاً اخر ايضاً يفصح عن ايديولوجية ومصالح الفئات العليا المستثمرة الرجعية.

ان الثورات الكُردية في القرن التاسع عشر تحمل طابعاً عشائرياً موجهاً بالدرجة الاولى ضد سياسة الاضطهاد القومي من جانب الحكومات الارستقراطية في تركيا وايران. اما بعد الحرب العالمية الاولى فقد اخذت الحركة الوطنية الكُردية طابعاً جديداً وذلك بتأثير ثورات الامة الوطنية وثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى التي ضمنت الحقوق القومية للشعوب الداخلة في نطاق دولة روسيا القيصرية من جهة، وتأثير المثقفين الاكراد الذين واكبوا الحركات التحررية تنظيم الحركة القومية الكُردية التي بدأت تشيع بطابع ديمقراطي من جهة اخرى.

ان الموجة الديمقراطية - بعد الحرب الكونية الثانية - ادت الى تعميق المحتوى الاجتماعي للحركة القومية الكُردية. وفي الايام الراهنة تكتسب الحركة التحررية القومية للامة الكُردية في كل اجزاء كُردستان مضموناً ديمقراطياً عاماً، انها منبعثة من طموح الامة الكُردية الى التحرر والانعتاق والوحدة القومية، لانها موجهة ضد الاضطهاد القومي وضد الاستعمار وعملائه، كذلك فهي حليف لاغنى عنه لنضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وكافة القوى الديمقراطية في بلدان الشرق الاوسط في الكفاح ضد الاستعمار ومن اجل الديمقراطية، فضلاً عن ذلك فان موقع كُردستان الهام من وجهة نظر الاستراتيجية الحربية والنظرية للاستعمار، وما استتبع ذلك من

نوايا حربية عدوانية، تجعل للحركة التحررية في كُردستان اهمية خاصة في مسألة احباط خطط العدوان الموجهة ضد السلم العالمي وضد المعسكر الاشتراكي ولاسيما الاتحاد السوفياتي وشعوب الشرق الاوسط جميعاً.

جاء في وثائق الحزب الشيوعي العراقي -ان الحركة الكُردية تجري في طرازين من البلدان، بعضها تابع للاستعمار كتركيا وايران، والبعض الاخر مستقل ولكنه لازال في بدء الطريق ويواجه اخطاراً استعمارية جديدة ويعاني من النفوذ الاستعماري ومن العقلية الرجعية في الحكم كما هو الحال في العراق وبالنسبة للاقلية الكُردية في سوريا. وهذا الواقع يجعل من الحركة التحررية العامة لشعوب هذه البلدان ضد الاستعمار الذي هو العائق الاساسي في الوقت نفسه امام تحرر الشعب الكُرد. وبناء عليه لاتستطيع الحركة القومية الكُردية بحال من الاحوال الاستغناء عن التحالف مع الحركة الديمقراطية العامة في هذه البلدان. لاتستطيع الاستغناء عن مساندة ونضال القوى الديمقراطية من القوميات السائدة. ومن هنا تنشأ ضرورة الدفاع المتبادل عن المصالح الاساسية لكل من الحركتين المتجدتين في الكفاح المشترك، وكذلك ضرورة الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير الذي يقيم الاتحاد الكفاحي لا على اساس القسر والارغام ونكران الحقوق القومية. ومن اجل ضمان هذا التحالف وتوطيده لاينبغي ان تقوم الطبقة العاملة وحدها بالتأكيد على مشروعية حقوق القومية المضطهدة والنضال من اجل تحقيقها بل على الحركة القومية الاعتراف بمصالح الطبقة العاملة وحقوقها السياسية.

قيادة اتجاهات الحركة الكُردية

ان الحركة التحررية في كُردستان العراق كاية حركة تحررية اخرى وبضمنها الحركة التحررية العربية ليست خالية من التناقضات الطبقيّة الداخلية التي تنعكس في الخلافات السياسية والايديولوجية بين القوى الوطنية والديمقراطية في كُردستان العراق. وحسب تقديرات الحزب الشيوعي العراقي ففي الحركة التحررية الكُردية في العراق اتجاهان رئيسيان. اتجاه ينطلق ليس من المصالح القومية الضيقة في كُردستان بل من المصالح الطبقيّة الواسعة للحركة العمالية، مصالح النضال من اجل صيانة السلم وتصفية الاستعمار واقامة انظمة حكم ديمقراطية في المنطقة وبالتالي انتصار الاشتراكية ولذلك فهي تضع المصالح المشتركة فوق كل اعتبار مع كامل

اعترافها بحق تقرير المصير وبمنح كُردستان الحكم الذاتي. اما الاتجاه الاخر فكثيراً ما يضع المصالح الطبقية فوق اي اعتبار اخر فوق المصالح المشتركة ولايهمه سوى قوميته، وبذلك يعرض القضية الكُردية ذاتها للعزلة وبالتالي الفشل.

وفي الظروف الراهنة وجراء عوامل متعددة يجري حالياً تفهم من قبل الاتجاه الثاني وتتقرب سياسته نحو الاول. وازحاً ان الحكم الذاتي لكُردستان العراق لايمكن ان يتحقق بمعزل عن نظام الدولة العراقية. فلايمكن لكُردستان ان تتمتع بالحكم الذاتي الا ضمن نظام دولة ديمقراطية الا بتحويل الجمهورية العراقية ذاتها الى جمهورية ديمقراطية برلمانية.

ان النضال من اجل الحكم الذاتي لكُردستان العراق لايمكن ان يجري بمعزل عن النضال للاطاحة بنظام الحكم القائم، وكأساس يمر هذا وذلك عبر نضال عنيف.

لقد طرح مثلاً عقراوي في مذكراته الى الاقطاب العرب القضية الكُردية لا من زاوية قومية كُردية ضيقة بل بوصفها قضية عراقية عامة، فالى جانب الحكم الذاتي لكُردستان يطالب الثوار الاكراد باقامة نظام حكم ديمقراطي في العراق ادراكاً منهم انه لايمكن تحقيق مطالبهم القومية ولاضمانها في بلد يضطهد فيه العرب انفسهم ولا يتمتعون فيه بحريتهم.

مطالب الثورة الكُردية الحالية

وموقف الحكومة حصراً

لقد ورد في ميثاق حزب البارت - الحزب الديمقراطي الكُردستاني المقدم سنة ١٩٦٢ زمن قاسم، بان الحزب يناضل من اجل تعزيز علاقات الاخوة والصداقة بين الشعبين العربي والكُردى وسائر الاقليات القومية الاثوريين والتركمانيين وغيرهما، وتعزيز الوحدة الوطنية والعمل على توسيع الحقوق القومية للشعب الكُردى على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية وقرار ذلك في الدستور الدائم ومحاربة الافكار الشوفينية والكسموبوليتية والانفصالية.

ان عشرات المذكرات والتصريحات لبعض قادة الحركة الكُردية تدحض ما تذيعه اجهزة الاعلام الحكومية القائلة بان الاكراد يرومون الانفصال ويحاولون اقامة اسرائيل ثانية.. الخ من المزاعم. لقد كانت مذكرة عقراوي المرفوعة الى مؤتمر القمة الاخير معبرة عن مطالب الاكراد التي لاتشمل على الانفصال مطلقاً ولاتشمل اقامة

اسرائيل ثانية على اجنحة الامة العربية، ولاتشمل على سيطرة الاكراد على منابع النفط وعائداته، والثورة الكُردية لاتعترض على قيام اي نوع من الوحدة او الاتحاد مع اية دولة عربية على اساس ارادة شعوبها وان المطالبين الكُردية لاتعترض على الحركات العربية بل تؤيدها وتدعمها وان الثورة الكُردية ثورة عراقية بحتة لاعلاقة لها باكراد ايران وتركيا.. ومطالبهم كما جاء في المذكرة تنحصر بمايلي:

١. على الصعيد العراقي اقامة حكومة ديمقراطية برلمانية بانتخابات حرة ويتمتع الشعب بعريه واكراده بحقوقه الديمقراطية وبقيمه الانسانية ويكون الحكم للشعب..

٢. على الصعيد القومي تتلخص في ضرورة المحافظة على وجود الشعب الكُردى الذاتي واظهار شخصيته المميزة وتثبيتها كقومية قائمة بذاتها في الدستور وضمانها في اطار وحدة الشعب العراقي و وحدة اراضيه وبشكل يتمشى مع ظروف العراق السياسية والاجتماعية والتاريخية وفي اطار سياسي معين اسوة بالدول الحديثة التي تعيش فيها اكثر من قومية واحدة، وادارة شؤونه الداخلية بحيث لاتمس سيادة الدولة وقد يكون ذلك على اساس النظام الفيدرالي او الحكم الذاتي او اللامركزية السياسية... الخ. مثال ذلك الهند ويوغسلافيا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وسويسرا.

وجاء في المذكرة ايضاً ان وجود كيان ذاتي كُردى ضمن المجتمع العراقي وظهور شخصيته المتميزة يحقق التعايش الاختياري بالارادة الحرة وعلى اساس الاحترام المتبادل بين الشعب وتتحدا طاقتها الخارقة في صالح العراق والامة العربية. هذه هي باختصار مطالب الثورة الكُردية وهي مطالب عادلة وخالية من التفات والتعسف تجاه احد ولاتتشكل خطراً على العراق بل تأتي بالاستقرار الدائم وتؤكد انسانية الامة الكُردية.

وفي مذكرة اخرى مقدمة للحكومة العراقية اوضح الجانب الكُردى مايلي وذلك في

١١/١٠/١٩٦٤:

١. تعديل الدستور- الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ التي تنص على: ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية فتصبح كمايلي: ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكُردى على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية.

٢. وتنفيذاً لذلك يرى الجانب الكردي:

أ. تتكون وحدة ادارية تشمل الوية اربيل والسليمانية وكركوك ..وتسمية هذه الوحدة الادارية بولاية او محافظة كردستان.

ب. تدار هذه الولاية او المحافظة من قبل مجلس تنفيذي منبثق عن مجلس تشريعي يسمى بمجلس الولاية وتنتخب اعضاؤه بطريقة الانتخاب المباشر من قبل القاطنين في كردستان ويكون المجلس التنفيذي مسؤولاً امام مجلس الولاية الذي يكون له الحق في حجب الثقة عنه ومرتبباً بالحكومة المركزية بواسطة رئيسه المسمى رئيس المجلس التنفيذي بولاية كردستان.

ج. يتخصص مجلس الولاية بتشريع القوانين والانظمة المحلية لادارة شؤون كردستان والتي لاتتعارض مع دستور الجمهورية.

وهناك مواد اخرى متعددة اهمها:

- يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينتخب من قبل المجلس التشريعي للولاية.
- يكون لسكان الولاية في الوزارة المركزية نائب رئيس وزراء وعدد من الوزراء يتناسب مع نسبة السكان.

ان النقاط الواردة في هذه المذكرة هي ليست موضع تعنت من قبل الجانب الكردي والمهم في نظره هو جوهر القضية اعطاء شكل من اشكال الادارة الذاتية السياسية.

ان الحكومة العراقية بدلاً من الاستجابة لصوت الشعب العراقي والاستماع الى روح العصر التي تدعو الى وضع حد للاضطهاد القومي كانت تتبع دوماً الادارة العسكرية من جهة والمراوغة والخداع من جهة اخرى وتحت ستار التاريخ المشترك والارض الواحدة... الخ وتدعو الى صهر القومية الكردية ويتجاهل بعض غلاة الرجعيين والشوفيين من الحكام العراقيين اصلاً وجود الشعب الكردي. ان اقصى السخاء الذي بذله جماعة انقلاب تشرين جاء على لسان وزير الداخلية في ١٩٦٤/١٢/٧ «الاعتراف بالقومية الكردية كحقيقة واقعة والالتزام بعدم تعريب الاكرد لا الان ولا في المستقبل والسماح بالتدريس بالمدارس الاقضية والنواحي التي فيها اكثرية كردية باللغة الكردية وحتى الدراسة المتوسطة»، وسمت الحكومة هذا الرأي تحديداً للحقوق القومية!!

اما عن مسألة المشاركة في الحكم كما جاء في رد الحكومة «انها تكون كما كانت عليه قبل ابتداء الاضطراب في المنطقة ١٩٦١ دون تقيد او التزام»، وجاء ايضاً في رد الحكومة يرشح الملا مصطفى البارزاني عدداً من الشخصيات الكُردية لانتخاب العدد المناسب كاعضاء في مجلس الشورى الذي سيشكل قريباً.

ان ردود الحكومة تجسيد لعقيدها الرجعية الشوفينية المعادية للديمقراطية وللأخاء العربي الكُرد، ففي العصر الراهن لا يمكن اسكات حركة الشعب الكُرد القومي بالحديد والنار وعمل من هذا القبيل هدد ولا يزال يهدد البلاد باخطر العواقب السياسية والاقتصادية.

الاستعمار والقضية الكُردية

ان اساس السياسة الاستعمارية ازاء كُردستان هي المصالح النفطية والستراتيجية العسكرية الاستعمارية. ان كُردستان تقع بمحاذاة الاتحاد السوفيتي، وقد وضع المستعمرون وعملاؤهم كُردستان ضمن منطقة الابداء الذرية الشاملة - منطقة الموت الذري، وقد فضح ذلك بعيد ثورة تموز، وورد في وثائق السنوتو التي تضمنت من جملة ماتضمنت القاء القنابل الذرية على هذه المنطقة، وإبادة الحياة فيها ومن ثم تحويلها الى حاجز دفاعي.

ان الاستعماريين بوجه عام يخشون الطابع الوطني الديمقراطي للحركة الكُردية، ولكنهم يعملون للتأثير على الحركة لغرض الارتباط بها او السيطرة عليها، ومن ثم توجيهها وفق مصالحهم، وهم اذ يشجعون التفرة العنصرية وتغذية الروح الشوفينية لدى الحكام الرجعيين هنا وهناك، فانما يحاولون اضعاف روح التآخي لدى شعوب هذه المنطقة وزرع عدم الثقة فيما بينها وتبعاً لذلك اضعاف قدرة الحركة الوطنية وبالتالي الابقاء على الانظمة الرجعية التي تضمن مصالحهم الاساسية.

وهم اذ يستغلون الوضع المتأزم في كُردستان، انما يحاولون جر الحكومة العراقية الخائنة الى الاحلاف العسكرية، وصوب عقد اتفاقية نطف اخرى تحافظ على النهب الاستعماري لثروات العراق النفطية، وذلك على حساب مصالح الشعب العراقي والثورة الكُردية، وما المشكلة الايرانية- العراقية التي نشأت مؤخراً الا مظهراً من مظاهر تلك السياسية.

ان المستعمرين هم الد اعداء الشعب الكُردي، فهم الذين داسوا على حقوق كُرديستان تركية في اقامة كيان قومي، تلك الحقوق التي ناضلت الحركة الكُرديّة بغية الاعتراف بها في معاهدة سيفر سنة ١٠٢٠ وهذا ما جرى فعلاً، ولكنهم عادوا الى التخلي عنها سنة ١٩٢٣ في معاهدة لوزان المعروفة.

ان تركيا عضو حلف الناتو والسنتو تلقى في سياستها الغاشمة القائمة على نكران حتى وجود الاكراد كل المساندة والتشجيع الانكلو- امريكي والاستعماريون يستهدفون من وراء ذلك تحويل كُرديستان تركية الى قاعدة حربية للأسلحة الصاروخية والنووية وهذا ما يهدد ليس فقط وجود الشعب الكُردي وشعوب المنطقة وانما امن وسلامة العالم ولاسيما المعسكر الاشتراكي.

وفي ايران يدعم الاستعماريون سياسة الملكية والرجعية الايرانية التي تضمن لاحتكاراتهم النفطية المزيد من الارباح. ان جمهورية مهاباد الديمقراطية ذات الحكم الذاتي خنقتها شركات النفط الانكليزية، فبأموال هذه الشركات وبمساعدة الخبراء والسلاح الامريكي قام الجيش الايراني بسحق جمهورية مهاباد.

وفي العراق، خصوصاً أيام العهد الملكي الاستعماري كان التعاون تاماً في القمع العسكري والاضطهاد القومي للحركة الكُرديّة، ان الجيوش الاستعمارية الانكليزية هي التي سحقت حركة شيخ محمود الحفيد. ومعلوم ان طائرات سلاح الجو البريطاني والخبراء الانكليز كانوا جنبا الى جنب مع الجيش الملكي في قمعهم ثورة البارزاني الاولى.

موقف الاحزاب والكتل السياسية في العراق،

وبعض الحركات السياسية في العالم العربي، من القضية الكُرديّة

جاء في بحث صدر مؤخراً حول الوحدة العربية لباحث عراقي مايلي: ((ان القضية القومية عموماً ليست طبعاً ايديولوجية او نظاماً لهذا الحزب او تلك الحكومة، فهي اولاً وقبل كل شئ قضية سياسية مثلها مثل سائر القضايا الاخرى الكبرى التي تختلف اشكالها وحلولها باختلاف الطبقات الاجتماعية وايديولوجية ساستها واحزابها ويقدر ما توجد طبقات ومراتب اجتماعية توجد ايديولوجية طبقية تعكس مصالح هذه الطبقات والمراتب وتحدد مواقف كل منها ازاء مختلف القضايا السياسية بما فيها القضية القومية)).

ومن هذه الزاوية ايضاً يمكن النظر الى مواقف الاحزاب والكتل السياسية المختلفة ازاء قضية الكُردية.

موقف الحزب الشيوعي العراقي

ان الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه قد فرق بين الشكليين اللذين تتخذهما القومية عند الامم المغلوبة، وهو على هذا الاساس ساند النضال القومي المتجهة ضد الجور القومي وصوب التحرر والانبعاث الوطني، وحارب الشكل الاخر الذي يعبر عن مصالح وايدولوجية الاستقرابية الاستثمارية الكُردية.

لقد لعب الحزب منذ تأسيسه دوراً فعالاً في رفع مستوى الوعي السياسي والتنظيمي عند الشعب الكُرد في العراق. وقد اعترف بحقه في تقرير مصيره واعتمد سياسة الكفاح المشترك ضد الاستعمار والرجعية. يوم لم تكن في كُردستان منظمات ديمقراطية، دعا الحزب الوطنيين الاكراد الى ايجاد هذه المنظمات، وقد لعبت "ازادي= نازادي" جريدة الحزب في كُردستان العراق دوراً كبيراً في جبر العمال وجماهير كُردستان الى النضال وبسبب من هذا قدم الحزب الكثير من التضحيات. ولعب الحزب دوراً قيادياً في انتفاضات الفلاحين في ارمالو والسليمانية وفي اربيل وانتفاضة هورين شيخان في منطقة خانقين، وفي اضراب العمال في كركوك ٩٤٦ و اضراب عمال السكك في اربيل ١٩٤٨ وغير ذلك.

واثناء ثورة بارزان سنة ١٩٤٥ طالب الحزب بتلبية مطالب الشعب الكُرد ووقف الاضطهاد والتنكيل وسحب القوات العسكرية. وبمبادرة من فهد اسست جريدة للحزب هناك وقد حدد مهامها بمايلي: «من اجل حرية الاكراد وسيادتهم الوطنية والاخوة الاختيارية بين الاكراد والعرب. في سبيل عراق حر ديمقراطي وشعب متحرر من الفقر والجهل والمرض».

وفي مؤتمر الحزب سنة ١٩٥٦* اكد انه لا يمكن ايجاد حل عادل للقضية الكُردية الا في الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وجاء «ان الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير ومشروعية طموح الشعب العربي والكُرد الى التحرر والوحدة القومية وادراك حقيقة ان الاستعمار هو العائق، وان بلوغ العرب والاكراد لامانيتهم القومية هو الاساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الاخوة العربية-الكُردية في الكفاح المشترك».

* كونقرانس الحزب ١٩٥٦ (مجلة ٢١K).

في ذلك المؤتمر على الاستقلال الذاتي واعتبره ليس بديلاً عن حق تقرير المصير للامة الكُردية وانما هو اجراء مؤقت سيخدم النضال اللاحق من اجل تحرر الامة الكُردية وتحقيق وحدتها القومية وتهيئة الظروف الملائمة وممارسة الامة الكُردية حقها في تقرير مصيرها بما في ذلك تكوين دولة مستقلة لكُردستان كلها.

وبعد اندلاع ثورة تموز عمل الحزب الى جانب القوى الاخرى في كُردستان من اجل صيانة الجمهورية انذاك. ورأى ان ثورة تموز تفتتح افاقاً رحباً لاقامة الاخوة العربية على اسس من الديمقراطية والمساواة، بيد ان قاسم سرعان ما انحرف بالثورة وغير مجرى تطورها، وكان لاندلاع الحرب في كُردستان اثر سئى على مجمل الوضع انذاك في العراق.. اضعفت حصانة النظام الوطني حيث يشكل الاكرد حليفاً ثابتاً له، كما ساعدت على اتساع الهوة بين اجنحة الحركة الوطنية.

ومنذ ان بدأت الازمة في كُردستان انبرى الحزب للدفاع عن حقوق الشعب الكُردى ضد الاضطهاد العسكري وناشد الاحزاب والمنظمات العالمية الوقوف الى جانب الشعب الكُردى، وحل المسألة حلاً سلمياً وديمقراطياً عادلاً، ونظم المظاهرات والعرائض والوفود المطالبة بوقف الاقتتال بين الاخوة، وهكذا كان موقف الحزب بعد انقلاب شباط الاستعماري الرجعي.

وفي الظروف الراهنة يرى الحزب ان القضية الكُردية احدى عقد الوضع السياسي العام في البلاد، واذا كانت المسألة لم تحل لحد الان فالتبعة في ذلك تقع على عاتق الاستعمار والرجعية والشوفيين العرب، على عاتق نظام الحكم القائم.

لقد اقر الحزب سياسة جديدة تجاه المسألة الكُردية واعطى تقديرات جديدة حول دور الثورة الكُردية وطابعها.. فالحركة التحررية الوطنية الكُردية يغلب عليها اليوم تيار عميق من الديمقراطية والشعبية وهي تعبير عن طموح شعب مشتت الى الوحدة والتحرر وعن معارضته للجور القومي المتفاقم وللامبريالية وعملائها، وعن تطلعه نحو التقدم الاجتماعي، وهذه الحركة حليف قوي للطبقة العاملة ولجميع القوى الديمقراطية في العراق وتكسب اهمية كبرى في نضال الشعب العراقي ضد الاستعمار ومن اجل اسقاط الحكم القائم واقامة حكومة ائتلاف وطني ديمقراطي ومن اجل تصفية نفوذ احتكارات النفط... الخ. ويرى الحزب ان احداث تغيير جذري في نظام الحكم الحالي وانتقال السلطة الى الشعب لايمكن في الظروف الراهنة ان يتم الا

بالانتفاضة المسلحة، وان الثورة الكُردية تشكل احدى القوى الهامة في الثورة الشعبية في العراق، واذا ما اتحدت قوى الثورة الكُردية مع الحزب او القوى الديمقراطية فان احداث انعطاف جذري في وضع البلاد يصبح في حيز المضمون. ان القضية الكُردية مرتبطة تمام الارتباط بالتحويلات الديمقراطية في العراق ونظام الحكم الذي يضطهد الاكراد ويضطهد الجماهير العربية ايضاً، وان تحويل الجمهورية العراقية الى جمهورية برلمانية ديمقراطية لايمكن في الظرف الراهن الا عن طريق العنف وهذا وحده سيتيح للشعب الكُردى الحصول على الحكم الذاتي.

هناك الان تعاون فعلي بين الحزب الشيوعي وقيادة الثورة الكُردية ممثلة بالبارزاني بغية اسقاط نظام الحكم العسكري الدكتاتوري الشوفيني القائم. والحزب اذ يطالب بالحكم الذاتي لاکراد العراق انما هو يوضح ان الاستجابة لهذا المطلب لن تكون باي حال من الاحوال حلاً نهائياً للمسألة الكُردية في تقرير مصيرها بما في ذلك انشاء دولة مستقلة لكُردستان كلها. غير ان هذا لايزال من شؤون المستقبل في نظر الحزب.

موقف البرجوازية العربية

وطلائعها السياسية

يمكن القول دونما مبالغة ان البرجوازية العربية تقف متجاهلة القضية الكُردية وتتنكر احياناً لمبدأ حق تقرير المصير، وتلوذ بالصمت احياناً اخرى تجاه الحرب العدوانية ضد الشعب الكُردى الباسل. وتشجع وتدعو علناً بعضها الى سحق العصيان" والى صهر الشعب الكُردى. وتصف مطالب الشعب الكُردى الاولية بانها دعوات الى الانفصال ومحاولة الى خلق اسرائيل ثانية... الخ.

ان اقصى المساندة هي من جانب الحزب الوطني الديمقراطي والتي جاءت على لسان رئيس هذا الحزب كامل الجادرجي الذي دعا في اكثر من مذكرة الى حل القضية الكُردية حلاً سلمياً عادلاً وشجب الحرب الدائرة هناك وقد نجد موقفه هذا في نيسان من سنة ١٩٦٣ حيث عقد مؤتمراً صحفياً وتناول القضية الكُردية حلاً سلمياً عادلاً وشجب الحرب الدائرة هناك وقد نجد موقفه هذا في نيسان من سنة ١٩٦٣ حيث عقد مؤتمراً صحفياً وتناول القضية الكُردية بهذا المعنى وفي ١٨/١٢/١٩٦٣ جاء في مذكرته التي قدمها الى الحكومة العراقية مايلي: "الاهتمام بالقضية الكُردية والنظر الى

الحركات العسكرية القائمة بالشمال لا كحركات تأديبية لمجرد قمع عصيان او تمرد قبلي، بل النظر الى القضية الكردية في ضوء تاريخها القديم والحديث وعلاقتها بالقضايا القومية المماثلة لها، للتوصل الى حل معقول مع المحافظة على وحدة الكيان العراقي وفي ضوء الطريق الذي سارت عليه الدول ذات القوميات المتعددة". ووضح من هذا التحفظ الجادرجي تجاه الحركة الكردية وحق تقرير المصير وهو هنا لم يتناول المسألة الا من زاوية عامة جداً يحيطها الغموض.

اما الوطني التقدمي ومحمد حديد فان موقفهم سلبي من القضية الكردية وهم يرون ان حقوق الاكراد لاتتعدى حقوق المواطنة ويعارضون علناً اي دعوة الى الحكم الذاتي او مشاكل ذلك من الادارة الذاتية ويرون في ذلك شكلاً من اشكال الانفصال وتعرضاً للوحدة العراقية.

وفي الاصل يعارض عبدالناصر والناصريون حق الاكراد في تقرير مصيرهم، ويتنكرون لحق الاكراد في الثورة من اجل انبعاثهم القومي، وفي التكتيك يختلف موقفهم من عهد لآخر- فزمن قاسم كانت صحفهم تنشر بالمانشيتات الكبيرة اخباراً عن الثورة في كردستان، وذلك ليس دعماً لها وانما بغضاً لقاسم وعملاً دعائياً لاستمرار اقتتال الاخوة وبالتالي اضعاف الحكم تمهيداً للتآمر عليه، وفي عهد البعث وحتى اليوم كثيراً ماتصم القاهرة اذانها عن المشكلة الكردية وهذا الموقف في الجوهر تنكراً لحق المساواة بين الامم صغيرها وكبيرها ومساندتها في كفاحها ضد الاستعمار وضد الاصطهاد القومي، وهو مظهر من مظاهر ونزعات الاستبداد والصهر القومي التي تنطوي عليها ذهنية ناصر، ان الناصريين يجاهرون احياناً مطالبين بقمع التمرد وهذا ماحدث ابان مشاركتهم في الحكم في العراق واخيراً في البيان اللصادر عن القيادة السياسية الموحدة.

جاهر حزب البعث علناً ايام تسلطه في العراق وحتى وقت قريب في سوريا "بقمع التمرد" وشن حرب ابادية معلومة، ودعا ولازال يدعو الى صهر الشعب الكردي. انه يقف موقف غلاة الشوفيين العرب من القضية الكردية، بيد ان لاينكر ان بعض الاجنحة وكتل البعث تدعوا الى حل القضية الكردية حلاً سلمياً والاستجابة لمطالب الاكراد القومية وذهبت الشيبية الاشتراكية الثورية- وهي فصيلة منشقة على البعث- مذهب منح الاكراد الاستقلال الذاتي ووضحت اكثر قائلة على غرار ما هو جار في

يوغسلافيا. ولكن الحياة لم تنزل توافق هذه الكتل وربما يصح القول ان هذه مجرد مواقف املتها ظروف حزب البعث حيث التمزق الحاد الذي يتعرض له والفوضى الفكرية والسياسية التي يعيشها هذا الحزب.

ان جميع الاحزاب والكتل القومية والرجعية في العراق تقف موقفاً رجعيّاً وشوفينياً من الشعب الكردي وتحمل راية القمع العسكري وتنسب الاكراذ الى اصل عربي.

كلمة ختامية

ان طموح الشعب الكردي الى الحرية وتعاظم وعيه وغنى تجاربه الثورية فضلاً عن الظروف التاريخية المتميزة باشتداد ساعد حركة التحرر الوطني وقوى السلم والاشتراكية جعلت الاستعمار والاضطهاد القومي ومحاولات الصهر، ليست فقط لاتنسجم مع منطق التطور التاريخي وانما ايضاً محكوم عليها بالخذلان الاكيد.

وما الردات الرجعية التي تجتاح العالم الثالث الا ظاهرة مؤقتة. ان النضال الطبقي في الثورات الوطنية والاجتماعية يبلغ ذرى عالية، وهذه الانتصارات "ليست سوى" رفسات تقوم بها الفئات الاجتماعية التي حكم عليها التاريخ بالموت واوكل عملية التطور الاجتماعي والانبعث الوطني الى الفئات النامية وهي اكثر ثباتاً وقدرة على حمل راية الثورة المعادية للاستعمار والتعسف الاجتماعي والسير بها الى النهاية.

وفي الظروف المعاصرة لايمكن اخضاع الحركات القومية عن طريق القمع العسكري. ان الارهاب ليس طريقاً الى الحرية ولا الى الوحدة الوطنية.. ان سلوك هذا السبيل ادى ويؤدي الى خطر العواقب وليس ثمة من مخرج امام حكام العراق الخونة سوى الاستجابة والرضوخ لصوت الشعب العراق المطالب بمنح الاكراذ حقهم في اساس من الاتحاد العربي - الكردي الاختياري الطوعي والاحداث تؤكد يوماً بعد اخر ان حرب الابدان والاضطهاد القومي التي شنّها الحكام في فترات مختلفة لم تؤد الا الى تعاظم الحركة الكردية وتصميمها على انتزاع حقوقها.

الاسئلة والاجوبة

س١: لقد سمعت بان جمال عبدالناصر في تصريحاته ذكر بانه مع الحكومة

العراقية ضد الاكراد فهل هذا صحيح؟

ج١: نعم ذلك صحيح، وقد ذكرت بان هذا الموقف يعد عدائياً بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وعدائياً للشعب العراقي بعربه واكراده الذي يناضل ضد الحكم الرجعي الشوفيني القائم في العراق والمعزول شعبياً.

س٢: قامت حركة البعث في العراق وكانت الثورة الكردية سائرة في طريقها

المرسوم، انتظر الاكراد من البعث الاعتراف بحقهم المشروع مع العلم ان الجميع يعرفون اراء البعث الشوفينية، بالاضافة الى انه يشن الحرب النفسية ضد الوطنيين والديمقراطيين. الا تعتقدون بانه كان من الافضل متابعة النضال وعدم القاء السلاح في ذلك الوقت حيث كان ذلك سيخفف الضغط عن الوطنيين الديمقراطيين اذا ما فتحت جبهات مختلفة امام البعث؟

ج٢: الراء حول هذه القضية مختلفة لدى اطراف الحركة الوطنية، فالبعض

يرى بان ذلك كان موقفاً خاطئاً والحق ضرراً بقضية احباط الانقلاب وبالتالي ارباك الانقلابيين وحكمهم، وغير ذلك. وهناك فريق اخر من الوطنيين يرى ان ذلك الموقف كان صحيحاً لانه عبر عن رغبة الاكراد في حل قضيتهم سلمياً اولاً، وثانياً كانت الثورة بحاجة الى فترة استراحة لتتهدأ من جديد وتزود نفسها بالمؤن والعتاد.. الخ واعتقد ان جذر المسألة يتعلق بالموقف من حكومة قاسم، فهذا ما كان عليه خلاف بين الاطراف الوطنية وهو الذي حدد بالتالي موقفها من الانقلاب.

س٣: وذكرت بان الاحزاب الوطنية اليسارية في العراق تطالب بجبهة وطنية

فهل يوافق الحزب الشيوعي ان يكون حزب البعث احد اطراف الجبهة؟

ج٣: لا ادري على وجه الدقة ماهو موقف الحزب الشيوعي من ذلك!! ولكن

يمكن القول ان اساس الخلاف مع البعث هو ان التعارض في المصالح الطبقية، اكتسب بعد ثورة تموز طابع صراع سياسي حاد جراء انجرار البعث في طريق التآمر ضد النظام الجمهوري الوطني زمن قاسم، ورغبة من البعث في الاستئثار بالسلطة.. وقد كانت نتيجة ذلك -جاء ظروف معينة، انعدام الديمقراطية بالاصل- الى لجوء البعث بالتعاون مع الدوائر الاستعمارية والقيام بانقلاب شباط الذي يشكل ردة عن ثورة

تموز، واعقبه ارهاب دموي معلوم ضد الديمقراطية.. وطبيعي ان ذلك التقنيل الجماعي ترك العميق من مشاعر العداة والحقد لدى الجماهير والشيعوية ايضاً ضد البعث كما اساء الى العلاقات داخل معسكر القوى الوطنية والقومية. وفي الظروف الراهنة ينبغي النظر الى مسألة التعاون من خلال الملابس التي رافقت الاحداث والصراع بعد تموز وثانياً من خلال ظروف القطر الموضوعية.. وانطلاقاً من هذا يمكن القول ان تعاون الشيوعيين مع البعث ممكن اذا ادان الاخير الجرائم التي ارتكبتها بحق البلاد والديمقراطيين، واذا طرد من قيادته جلادي الشعب كالسعدي واذا غير اسمه مثلاً ان مجرد ذكره يثير الغضب لدى الناس العراقيين.

س٤: يرجى تبيان موقف القوى الكردية اليمينية (جماعة ابراهيم احمد) تجاه الثورة الكردية وما هو موقفهم حالياً بين القوى المختلفة في كردستان؟

ج٤: معذرة. ليس باستطاعتي الاجابة على هذا السؤال ومعلوماتي حوله معدومة.

س٥: ماهي القوى الطبقية والكتل السياسية المساهمة في الثورة الكردية وما هي الكتل السياسية داخل حزب البارت، وخصوصاً ماهو دور المكتب السياسي؟

ج٥: يمكن القول ان الحركة الكردية تستهدف تحقيق التحرر من الجور القومي كمهمة رقم واحد. وفي المدى البعيد انتهاج طريق التقدم الاجتماعي، وهي خلافاً للثورات التي حدثت في القرن التاسع عشر وخاصة في اوروبا تلك التي استهدفت خلق دولة راسمالية مركزية على انقاض النظام الاقطاعي- وهذا شأن كل الثورات المناهضة للاستعمار والفئات الرجعية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، انها تبغي التحرر من السيطرة الاستعمارية ومن الاضطهاد القومي ومن ثم السير صوب التقدم الاجتماعي- وتبعاً لهذا المحتوى يمكن معرفة نوع القوى الطبقية الموكل اليها تاريخياً حمل علم النضال من اجل الانبعاث القومي والتقدم الاجتماعي، انها ليست البرجوازية في الاساس بل العمال والفلاحين وغيرهم من الفئات الكادحة ومن المثقفين. اما الكتل السياسية المساهمة - او على الاصح القيادة السياسية للحركة - فهي الجناح التقدمي من البرجوازية الكردية القومية الداخل عملياً في حلف مع طلائع العمال والفلاحين.

ويصدد الكتل السياسية داخل البارت وموقف المكتب السياسي فليست لدي معلومات حول الموضوع.

س٦: لقد قلتُم ايها الزميل في حديثكم ان من اهداف الثورة الكُردية تحقيق الديمقراطية للعراق. فهل اذا اعطت حكومة عارف الرجعية حصة الشعب الكُردى فهل تقف الثورة الكُردية عند هذا الحد وتسلم الحكم الرجعي في العراق؟

ج٦: يمكن الاجابة على ذلك من خلال وضع السؤال على الوجه الاتي: هل تستطيع حكومة العراق منح الاكراد حقوقهم القومية؟

ان نظام الحكم في العراق رجعي شوفيني يعتمد الدكتاتورية والارهاب العسكري اساساً له. لقد فرط بمصالح البلاد الاساسية وهو اليوم يطاطئ راسه للشركات الاحتكارية والدوائر الاستعمارية. ان الحرب التي تشن ضد الشعب الكُردى هي جزء من السياسة الدكتاتورية لحكم عارف البزان، اذ تتعرض القوى الديمقراطية في كل ارجاء العراق الى انواع من الاضطهاد ومصادرة الحريات والتنكر لمصالحها، ومالم تحل مشكلة العراق ككل. مشكلة الديمقراطية فان القضية الكُردية يصعب حلها. ان الحكم القائم عقبة كاداء ليس فقط في طريق الشعب الكُردى وانما كل الشعب العراقي عرباً واکراداً ومن سائر القوميات وليس ثمة من طريق سوى الاطاحة به.

س٧: ارجو توضيح موقف واهداف الحركة الكُردية، ومن هو رئيسها، بشئ مختصر طبعاً؟

ج٧: يمكن التعرف ذلك من خلال المحاضرة بكاملها وسوف لن يكون جوابي التكرار لما قلت اما رئيس الحركة هو الشخصية الوطنية المعروفة ملا مصطفى البارزاني.

س٨: بماذا يتصف نضال الاكراد في كل من سوريا وایران وما هو طابعه؟
ج٨: في سوريا ليست هناك مشكلة كُردية بالمعنى المعروف في العراق مثلاً والاکراد هناك اقلية صغيرة والمعروف ان القوى الديمقراطية هناك تقف ضد اي اضطهاد يوجه لهم. اما في ايران فنضال الاكراد لم يتوقف رغم الاضطهاد الذي يلاقوه على ايدي الحكم العميل هناك، ولعل اهم ثورة للاكراد هي التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ والتي اسفرت عن تاليف جمهورية مهاباد الشعبية المعلومة، والاکراد هنا يناضلون شأنهم شأن اخوانهم في العراق مستهدفين بصورة

اساسية حق تقرير المصير. ولكن الظروف القائمة في ايران لم تسمح بان يكون مستوى الكفاح كما هو الحال في العراق.

س٩: هل توجد عند الاكراد نية للانفصال عن الجمهورية العراقية، وكيف يمكن التاكيد من ذلك، وفي حالة الانفصال ماذا يكون الموقف؟

ليس لدى الاكراد نية الانفصال عن الجمهورية العراقية وذلك ما تأكد مراراً على لسان قائد وممثلي الثورة الكردية وفي صحافتهم ومذكراتهم المتعددة، وما يقال افتراء محض من قبل اعداء الثورة. ومن حيث المبدأ للشعب الكردي حق تقرير المصير بما في ذلك الانفصال وانشاء دولة خاصة، ولكن ظروف البلاد الديمقراطية تطالب في الظروف الحالية تحويل الاخاء العربي الكردي الى اتحاد ديمقراطي وذلك بمنح الاكراد حكم ذاتي ضمن حدود الدولة العراقية. وبديهي ان حرمان الاكراد من ذلك يهدد باخطر العواقب سيما وان القمع العسكري قائم على قدم وساق.. وهذا ما يجعل الثورة الكردية في حل ان صح التعبير.

س١٠: ماهي الضمانة لعدم انفصال الاكراد؟

ج١٠: قلت من حيث المبدأ للاكراد حق الانفصال. اما الضمانة لعدم الانفصال هو اقامة نظام ديمقراطي وانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية التي تواجه العراق.. ومعلوماً ان العلاقات بين الامم والقوميات تزدهر، تتقارب، تترايط في ظل الاشتراكية.. ففي البلدان الاشتراكية وكبيرها، وفي الاتحاد السوفياتي اخذت هذه العلاقة في التطور صوب صورة حديثة لتجمع الناس اختيارياً في عائلة واحدة.

س١١: ماهو دور الاكراد في منطقة ايران وتركيا وسوريا من الثورة الكردية وهل يشتركون اشتراكاً فعلياً في ثورة كردستان العراق؟

ج١١: بقدر ما لدي من معلومات ليس هناك اشتراك فعلي بالرجال كما يقال ولكن ثمة مساعدات معنوية ومادية معينة.

س١٢: هل في مخطط الثورة الكردية في كردستان العراق تحرير الاكراد في ايران وبقية الدول المجاورة وبالتالي تكوين جمهورية كردية مستقلة، تتكون من كردستان العراق وايران وتركيا وسوريا؟

ج١٢: الاكراد في البلدان الاخرى هم يحاربون انفسهم وان الثورة كما هو معلوم لاتصدر.. هذا فضلاً عن انني اوضحت بان الثورة الكردية هي ثورة عراقية، وهذا ما

جاء في مذكرة عقراوي الى مؤتمر القمة -تستهدف الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان وليس سوى افتراء مايقال عن انها تحاول خلق اسرائيل ثانية!! وانشاء دولة منفصلة تشمل كل اجزاء كردستان. ان مسألة بهذا المعنى ليست سوى من شؤون المستقبل.

س١٣: ارجو ان توضحوا الامكانيات التي يحارب بها الاكراد ومن اين يحصلوا عليها.. يشاع من ايران؟

ج١٣: لنسأل من اين كانت تحصل الثورة الصينية والجزائرية على الاسلحة؟ من العدو اثناء المعارك والغارات التي تشنها فصائل الانصار وتلحق الهزيمة بالعدو فيفر تاركاً اسلحته وعتاده. ان هذا مصدر من مصادر التموين، اما المصادر الاخرى فهي مساعدات الاحرار في العالم. ايران عدوة الثورة ولايمكن ان تساعد الثورة وهذه اشاعات تطيرها اجهزة الحكومة.

س١٤: يشاع ان جيكوسلوفاكيا جهزت الحكومة العراقية بالاسلحة ضد ثوار الاكراد، فهل هذا صحيح؟ وما موقف الرابطة من ذلك بصفتك رئيسها؟

ج١٤: بقدر ما اعرف ليس ثمة صحة لهذا الاشاعة. واقدر ان الدول الاشتراكية تدرك جيداً طبيعة الحكم في العراق وهي تدعم معنوياً ومادياً نضال الشعب العراقي بعريه واكراده. ومعلوماً لديكم موقفها ابان انقلاب شباط المشؤوم وفي الظروف الحالية حيث تكتب الصحف وتذيع الاذاعة الكثير عن العراق وثورة الاكراد. وبصدد موقف الرابطة اود ان اؤكد ماقلتته في بداية الندوة من انها تقام باسم "نادي الآراء" في جامعة الصداقة وليس باسم الرابطة وانا هنا لا اتكلم باسم الرابطة وانما بصفتي طالب في الصداقة.

س١٥: لم يكن رايكم كافياً حول موقف ناصر من الشعب العراقي والقضية الكردية. ارجو توضيح ذلك؟

ج١٥: هناك اسئلة اخرى حول ذات الموضوع وحول سياسة ناصر. ولذلك سأحاول الاجابة بصورة كاملة. ان ناصر يلعب دوراً كبيراً في مجرى احداث الشرق العربي ويعتبر دور ناصر تقدماً بوجه عام. فالسياسة الخارجية الموجهة ضد الاستعمار وقواعده والمناصرة لقضية السلم العالمي والصداقة مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، واسناده لثورة اليمن وحركة التحرر الافريقية بالاضافة

الى ما تم حتى الان من تحولات اقتصادية واجتماعية هامة، فضلاً عن اقرار دستور دائم واجراء انتخابات مجلس الامة والغاء حالة الطوارئ واطلاق سراح المعتقلين السياسيين من الديمقراطيين. هذه خطوات ايجابية هامة.

ومن الجانب الاخر فان تاريخ ناصر حافل بالاساءة الى الشعوب العربية وحركتها الوطنية فالوضع في سوريا ابان الوحدة وموقفه من نظام قاسم ثم اشتراكه مع حزب البعث في انقلاب شباط المشؤوم ودعمه لمجازر حزب البعث في العراق، وتحالفه مع الحكم الرجعي القائم الان في العراق، هي موضع سخط من لدن الجماهير الشعبية.

ان اهم ما يؤخذ عليه نظام ناصر في الظروف الراهنة هو انه يضع حدوداً مصطنعة بين الاجراءات الاجتماعية وبين الديمقراطية السياسية، ويضع الاخيرة في المؤخرة. وعملياً يفتقر نظام ناصر الى الديمقراطية مما يشكل تعارضاً حاداً مع الاجراءات الاقتصادية. بعبارة اخرى ان ثمة تناقضاً بين البناء الفوقي والبناء التحتي. وتبعاً لهذا يصح القول ان منجزات ناصر ستبقى مهددة اذا لم توفر الحريات العامة واذا لم تساهم اوسع الجماهير الشعبية في عملية التحول الجارية. ولازال نظام ناصر ينطوي على نزعات الدكتاتورية والصهر القومي وليس ادل على ذلك من موقفه من القضية الكردية والحكم الاستبدادي القائم في العراق. ان تجاهل ناصر للقوى الثورية في البلدان العربية ودعمه لبعض الحكومات الرجعية المعادي لمصالح شعوبها كما هو الحال في العراق يعطي تأثيراً سلبياً معيقاً لحركة التحرر الوطني العربية ولاحداث انعطاف جذري في العالم العربي لصالح الحركة الجماهيرية.

مراجع البحث:

- باسيل نيكيوتين، الاكراد.
- صلاح الدين محمد، كُردستان والحركة الوطنية الكُردية.
- لينين، ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية.
- لينين، حول حق اللامم في تقرير مصيرها.
- الحزب الشيوعي العراقي، سياستنا وطريقنا لحل المسألة الكُردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً.
- رد على اراء تصفوية، الحزب الشيوعي العراقي.
- بعض مذكرات ووثائق الديمقراطي الكُردستاني.
- سيركين، بعض الفصول من المادية التاريخية.





عزير السيد جاسم

القضية الكردية

ومنظورات الوحدة
الوطنية التقدمية



القضية الكردية والحل الديمقراطي الثوري*

عزيز السيد جاسم**

ان العلاقات القومية في اطار الفهم الديمقراطي الثوري، هي علاقات الاستيعاب الكامل لاحتياجات الجماهير العربية والكردية سائر الاقليات القومية المتأخية، في مجرى تعميق النضال ضد الامبريالية والصهيونية والاقطاع والرجعية. وهي بهذا المعنى علاقات متكافئة بين جماهير كل قومية، تحتها الحقوق القومية، والبعد النضالي الذي تحركه هذه الحقوق. وبلاشك فان حزب البعث العربي الاشتراكي، ارسى اسساً جيدة لحل القضية القومية الكردية، حلاً سلمياً ديمقراطياً، معبراً بذلك عما يتمتع به الحزب من اصالة في فهم المسائل القومية عموماً، وفي تقديم الصورة الصحيحة والواقعية عن حقيقته كحزب للثورة القومية العربية. فالقضية القومية الكردية، في ظل الظروف السياسية العديدة التي عاشها القطر، تعرضت للاجراءات الشاذة التي غمرت نسبة واسعة من الاكراد بالعنف والاضطهاد. ومن هذا الواقع، فان الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية في العراق

* عزيز السيد جاسم، القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، دار الحرية، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٣. ص ١١-٢٣.

** بعد انشقاق الحزب الشيوعي العراقي في اواسط ستينات القرن الماضي انضم الى جناح القيادة المركزية للحزب المذكور، وبعد تعرض الحزب للملاحقة من قبل البعث - بعد انقلابهم الثاني في ١٧ تموز ١٩٦٨-، ورفع جماعة القيادة، الكفاح المسلح في مناطق الاهوار واعترافات سكرتيره عزيز الحاج، واصل قسم من كوادر الحزب النضال في جبال كردستان، وقسم آخر تعاون مع حزب البعث امثال بيتر يوسف و آخرون وكان عزيز السيد جاسم واحداً من هؤلاء. استفاد البعث من كفاءاته وامكاناته الثقافية والفكرية العالية وحاول توظيفها لاطهار طابعها الثوري اليساري التقدمي في بداية السبعينات. اعتقل وغُيب في ٥ ايار ١٩٩١. له اكثر من ٦٦ مؤلفاً منها: الثوري واللاثوري، الاغتراب في حياة وشعر الشريف الرضي ١٩٨٦، مسائل مرحلية في النضال العربي، القضية الكردية، متصوفة بغداد، علي بن ابي طالب..سلطة الحق، تأملات في الحضارة والاغتراب، المجالسة في النظرية والتطبيق، الدليل في التنظيم...

هو اول تجربة سلمية وديمقراطية تتعهد حل قضايا الاكراد في اطار الحل الوطني، وفي مناخ سلمي عالي الايجابية.

ولما كانت هذه التجربة اول تجربة، فذلك بمعنى انها اول تجربة سلمية ديمقراطية تعيشها الجماهير الكُردية في التاريخ السياسي والاجتماعي لحياتها الوطنية، كما انها اول تجربة سلمية وديمقراطية يخوض حزب البعث الاشتراكي قيادتها، ووضع التخطيطات العملية لتعيين مسارها.

فلم يسبق للجماهير الكُردية ان عاشت في نطاق الوطن نظيراً لهذه التجربة السلمية الديمقراطية من قبل، ولا لاية سلطة سابقة، الاقدام على هذا الحل السلمي الديمقراطي بمثل هذه التوجه الجاد، والذي عبر عن جديته باقصى الوضوح في بيان ١١ آذار والنتائج العملية له.

ان تحديد الصفات المعينة لتجربة الحل السلمي الديمقراطي يقودنا الى فهم من نوع اخر لطبيعة العلاقة بين الحل النظري والحل العملي من حيث كونهما «ليسا الشئ نفسه». ففي سياق الحركات الثورية وعمليات البناء الاشتراكي، تظل مسالة العلاقات القومية، من قبيل اكثر المسائل تعقيداً، والتحديد النظري او السياسي للقضايا القومية لايعني اجتياز مرحلة الصعوبة والتعقيد، بل يعني البدء بها. ومن حيث واقع القطر العراقي، لايمكن الانسياق وراء نزعات سانجة، تتصور ان بالامكان تحقيق الحل النهائي للقضايا القومية بالسرعة والسهولة.

فتحويل الحل النظري الى تطبيقات في القضايا هذه، هو عملية صعبة وتزيد من صعوبتها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهائلة التي عاشتها الجماهير، وورثتها من العهود السابقة، وهذا مايزيد من القيمة الخاصة لمبادرة حزب البعث العربي الاشتراكي في التوجه الجدي لحل القضية الكُردية، ومن المؤكد ان الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكُردية انما يأتي ضمن الحلول الوطنية والديمقراطية العامة التي قادتها سلطة ١٧ تموز التقدمية، ومن غير الممكن تصور اي حل للقضية الكُردية خارج اطار الحلول الوطنية والديمقراطية التي اختارتها الثورة.

لذلك فان بنود بيان ١١ آذار تعزيز مايلي:

أولاً: الحل الوطني الاساس، والذي يتضمن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى وحدة الدولة العراقية، وفق اجراءات عملية تشكل المحتوى

الموضوعي للوحدة الوطنية، حيث لامراء ان تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكُردية بما يؤدي الى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللانسانية مجتمعة -البيان- وفي البند العاشر من البيان التاريخي جاء: جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كمايلي:

«أ. يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكُردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكُردى القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب. اضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور تكون اللغة الكُردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكُردية.

ج. تثبيت ماتقدم في الدستور الدائم».

وكذلك اشار البيان في البند الثاني الى ضرورة مشاركة الاكراد في الحكم حيث جاء: «ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكُرد وغيرهم في تقلد المناصب الهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها. كانت ومازالت من الامور التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها. فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما اصاب اخواننا الكُرد من حرمان في الماضي».

وضمن الحل الوطني نفسه يكرس البيان بعض بنوده لتأكيد المشاركة في الحكم الوطني مع تعديل قانون المحافظات، وتطوير اجهزة الدولة بما يعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة (البنود: ٤-١٢-١٣) كما ان البند ١٤ يضبط معنى الحكم الذاتي داخل اطار الجمهورية العراقية. اضافة الى ان البيان، يولي عناية خاصة بامور اللغة القومية، والجوانب التربوية والثقافية، لاغناء الحل الوطني وارسائه على اسسه الداخلية الصحيحة. ثانياً: الحل السلمي، والذي ابتداءً باقدام الثورة مباشرة على ايقاف الاقتتال، وتنظيم الحوار الهادف بين ممثلي الحزب والسلطة وبين الحزب الديمقراطي الكُردستاني. والبند السادس بفقرتيه: والبند السابع بفقراته الاربع، والبند الثامن، والبند الحادي عشر، مخصصة لتثبيت الاتجاه السلمي، وقطع الطريق على اية امكانية مباشرة للاقتتال.

ثالثاً: الحل الديمقراطي وقد تمثل هذا الحل في البند السابع: «الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكُردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات

الاقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الارض واعفاؤهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين من القتال المؤسف)).

واكد البيان ان الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بان الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية جوهرية، ومن مواضيعها احياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الارادة الحرة، وان توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة لاسيما في الوطن الواحد يتطلب ايجاد السبل الهادفة الى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعاً^{٥٢}.

وقد اصبحت العلاقات الحاصلة بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكُردستاني منذ طورها الاول معبرة عن امكانية التوجه الديمقراطي الصحيح في طريق الائتلاف الوطني الديمقراطي. من هنا تتجلى لنا التعيينات التي حددها بيان ١١ آذار والاجراءات التطبيقية التي رافقته واعقبته كمعانٍ اساسية للحل السلمي الديمقراطي.

والان، بعد ان احرزت الثورة في القطر مواقع جديدة لها، اكثر تقدماً من السابق، وبعد ان طرحت في ميثاق العمل الوطني صيغة التوجه الديمقراطي الثوري فان نقل الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية الى مستوى هذه الصيغة اي بتحويله الى حل ديمقراطي ثوري، هو التعبير المنطقي عن دياكتيك الثورة، من جهة، وعن دياكتيك تطور الحل القومي في مجرى الثورة المتنقلة من مرحلة الى اخرى ارقى منها، من جهة اخرى.^{٥٣}

ان النقلة الجديدة للحل الديمقراطي للمسألة الكردية تتم ضمن المساحة الجديدة التي ولجتها الثورة، والتي تنطوي على ماياتي:

أ. البدء في اجراءات تعميقية للاصلاح الزراعي، لوضعه على طريق الثورة الزراعية، باكمال توزيع الارض على الفلاحين وتصفية الاقطاع وتشجيع التجارب الزراعية الجماعية باعتماد الاستثمار الجماعي والمكننة واسلوب التحديث ووسائله مع البدء في خلق قرى عصرية تقلص الفوارق بين الريف والمدينة على مراحل.

^{٥٢} سبق ان اكد الرقيب صادام حسين في تصريح له ان الثورة لاتستهدف تنفيذ بنود بيان ١١ آذار فحسب، بل انها تتجاوز ذلك الى تطوير البيان وتحقيق المزيد من التحولات لصالح الجماهير الكردية.

ومن خلال هذا التطور الملموس في الميدان الزراعي، وما يترتب عليه من نتائج ملموسة في الانتاج والعلاقات، تنهياً ارضية جيدة لتطوير الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية.

لان الفلاحين بعد تجذير عملية تحريرهم وانسلاخهم من حدود السيطرة الاقطاعية بانهاء كافة اشكالها، انما يحتلون موقعاً جديداً، ثورياً في عملية البناء الاجتماعي، كما تصاغ فيما بين عموم فلاحي القطر وحدة علاقة جديدة تعطي للواقع القومي بعداً له مزاياه الثورية المبراة من العصبية القومية والنزعات الذاتية او الفئوية.

ان الثورة الزراعية يجب ان تحقق من خلال تحرر الفلاحين والعمل الانتاجي غير المستغل لهم -بفتح الغين-، في الظرف الديمقراطي الثوري الى صعيد الوحدة الاجتماعية لعموم الفلاحين، هذه الوحدة التي تتخطى «ومن خلال التحرر والعمل فحسب» المقاييس السلفية، التي هي ارث التخلف ومن مترسباته.

ب. المضي في طريق تأسيس قاعدة اقتصادية تؤمن تقدم الثورة واستمرار مسيرتها، بواسطة تشجيع القطاع الاقتصادي العام وتحديد دور مساهمة القطاع الخاص والقطاع المختلط ضمن قيادة القطاع العام، وتجسيد منطق استثمار الثروات المادية الوطنية وتقوية روابط التعاون والصداقة مع البلدان الاشتراكية.

وتبعاً لذلك فان التقدم الذي يصيب الجماهير العربية والكردية في القطر، من جراء التحولات الاقتصادية الممنهجة هو الذي يكفل نقل الجماهير الى مستوى حضاري جديد. ان المستوى الحضاري، المطروح في الديمقراطية الثورية، والقابل للنمو المتعاضم ابان مسيرة التحرك صوب الاشتراكية هو الذي يمهد لازالة المشاعر البدائية والانعزالية ويخلق نمطاً اعلى من العلاقات ذات طبيعة انسانية ثورية متجددة.

وكمحصلة من محصلات التقدم الاقتصادي تنتقل الطبقة العاملة الى مرحلة جديدة من حيث الحجم والوحدة الطبقيّة والوعي، بحيث تتعزز المنظورات العمالية المنتسبة لعالم الغد الاشتراكي، مما يقطع الطريق امام المنظورات البرجوازية في المسألة القومية، ان عمليات قلب العلاقات الطبقيّة في الريف حتى تصبح بتمامها علاقات فلاحية ذات توجه جماعي ديمقراطي ثوري، مع ما يرافق هذه العمليات من

عمليات متوازنة معها وباتساق من حيث التحديث الزراعي، تعد منطلق الانتصار على المنظورات الاقطاعية في المسألة القومية. وتدشن الطبقة العاملة من جانبها المرحلة الاكثر حيوية، في فرض الهزيمة على التصورات والمنظورات البرجوازية في المسألة القومية.

وَحَكماً، ستجد العلاقات القومية والمفاهيم القومية، في ظل التوجه الديمقراطي الثوري على نطاق التأسيسات المادية الجديدة، والتحويلات الطبقيّة الثورية الجديدة، تعريفات اخرى مغايرة للاوضاع والسمات والمفاهيم المعتادة قوميًا. من حيث ان هذه التأسيسات المادية الجديدة، والتحويلات الطبقيّة الثورية الجديدة، ذات محصول طبيعي، لا تغير من حقيقته مسالة الزمن («الابطاء او السرعة او المراوحة») ويتمثل هذا المحمول في التغير الذي يحصل في وعي الناس وفي مشاركة اوسع نسبة من الشغيلة السكانية في الممارسة السياسية بمستوياتها المختلفة.

وبالتأكيد فان النظرات القومية الموجودة طبعاً داخل وعي الناس والمشاركة السياسية لهم، سوف تلج مرحلة اخرى اكثر ديمقراطية واكثر ثورية، لا تعود بعدها النخوة القومية امتداداً موسعاً لـ«العصبيّة القبليّة» لان معنى النخوة والعزة.. الخ سيدخل ضمن مصطلحات سياسية وثورية تتمسك برعاية المصائر القومية المتكافئة في منظورات بشرية نضالية فقط. كما ان الشوفينية القومية والشوفينية القومية المضادة^{٥٤} سوف يتم اختزالهما عبر المسيرة الديمقراطية الثورية الى انماط وطرائق رجعية وفاشية منحدرة، فيما تلتحق بعض الاجزاء المنسلخة من الشوفينيين بالخط الثوري الجديد خط التعايش القومي.

ج. الشروع في تطوير العلاقات الوطنية بين الحزبين البعث والديمقراطي الكرديستاني والتمهيد لتوسيع اطار العلاقات الوطنية بحيث تضم الحزب الشيوعي العراقي والفصائل الوطنية والقومية التقدمية، واعتبار ميثاق العمل الوطني منطلقاً لتحقيق ذلك. ان هذا كله يوفر ضمانات جديدة لتعميق الحل السلمي الديمقراطي

^{٥٤} في كتاب الحرية والثورة الناقصة، للكاتب ترد الاشارة في ص ٨٤: «وكثيراً ما تعترض المسألة القومية قضيتان حادثان الاولى هي قضية بيروقراطية الامة، والثانية هي قضية شوفينية القومية المضطهدة -بفتح الهاء-...»، مع تحليل للظاهرة المذكورة، يمكن التوصل من خلاله الى القاء ضوء، ويمكن ايضاً ادراك دور الثورة الديمقراطية الشعبية في معالجة جانبي الظاهرة هذه.

للقضية الكردية ثورياً، فمنطلق الائتلاف الوطني التقدمي يخرج الحل من دائرة التناحر الثنائي لاسيما ان مردود الحل هو مردود وطني وقومي عام كما يحمل القوى الوطنية والتقدمية كافة مسؤولية وطنية متعينة في الدفاع عن الحل السلمي الديمقراطي، ودفعه ثورياً على النحو الذي يؤدي فيه هذه الحل دوره في تسريع نشاطية الثورة وتعزيز الروح الديمقراطي الثوري والشعبي فيها.

بمعنى ان المواجهة الامبريالية ضد الثورة، تزداد حدة وكثافة، فيما تزداد الثورة استمراراً على نهجها الديمقراطي الثوري الجري. والنشاط الرجعي السافر الذي تقوده الاوساط الايرانية الرجعية الحاكمة، ضد الثورة، اضافة الى الحلقات الرجعية والرجعية الجديدة المتلازمة في الوطن العربي والمضادة للثورة. كل ذلك يخضع كافة المطالب الداخلية لمستلزمات الصراع المكشوف الدائر بين الثورة واعداء الثورة.

وبالضرورة فان استكمال تنفيذ بيان ١١ آذار، يعني استيفاء ابعاد الحل السلمي الديمقراطي والصعود الى مرحلة الحل الديمقراطي الثوري الذي يدخل ضمن المسار الديمقراطي الثوري العام للثورة واجهزتها.

ويتطلب المسار الديمقراطي الثوري العام هنا اعطاء الاولوية للمهام السياسية الوطنية والقومية اي للمهام الصراعية التي تخوضها الثورة او التي يفرضها المعسكر الاستعماري ضد الثورة، وضمناً فانه في هذا المسار لا يمكن للنزعات الانعزالية والعصبوية والبيروقراطية على مستوى العلاقات القومية ان تؤدي اي دور ايجابي، ان لم يكن العكس هو الصحيح.

كما يفترض الحل الديمقراطي الثوري، اخضاع كافة المطالبات الجديدة لمصالح الثورة الرئيسية، مع تحديد الاسلوب المطلبي بطريقة بناءة لا تؤثر على استراتيجية الوحدة الوطنية، التي يجب ان يعبر عنها في توثيق الرابطة السياسية الائتلافية في كافة الاصعدة.

فالثورة في وضعها الصراعى الراهن مع قوى المعسكر الاستعماري-الرجعي وما يحتمل ان يستجد من امور حادة في ظل اشتداد الصراع واشتعالته بحاجة الى توفير نسبة ضرورية من المركزية اي نسبة من التوجه الجبهوي المنضبط، الذي يعتمد التخطيط والالتزام والتناحر النقدي البناء على المستوى السياسي المسؤول وفيما

بين القوى المسؤولة دون ان يأخذ هذا التماور النقدي البناء على المستوى السياسي المسؤول وفيما بين القوى المسؤولة دون ان يأخذ هذا التماور طابعاً دعائياً اعلانياً غير مبرمج مهما كانت درجة صواب وجهة النظر المطروحة في هذا التماور، وذلك بحكم متطلبات الوضع الصراعى الحاد الذى تخوضه الثورة حالياً، وبحكم الحقيقة الاكيدة المتمثلة في ان الثورة في القطر العراقى هي جزء عام من الثورة العربية من حيث المبدأ، وان القضايا الراهنة للامة العربية والتي هي قضايا نضالية عميقة وتاريخية، انما تشد كافة القضايا القطرية الى فلکها من حيث الواقع مع انها تدخل في صلب القضايا الاساسية التي تحرك السياسة العالمية من الجانب الاخر.

فالسیر في طريق الحكم الذاتى للاكراد انما يدخل بضرورات تاريخية في انسجام كامل مع سير الثورة في القطر العراقى باتجاه اقصى الانتماء للثورة العربية. واختيار طريق اقصى الانتماء للثورة العربية، يعنى قترياً ضبط عمليات التحول والبناء الديمقراطية الثورية وفق اسسها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اطار ثقافى ثورى ملموس.

(وهذا يتضمن قياساً مع عمليات التحول والبناء الديمقراطية الثورية اختيار الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية، من حيث الايديولوجية والترکيب الطبقي والممارسة وعلاقات المستوى الذى تستطيع فيه المضي الى ما هو ابعد من التحول الديمقراطى الثورى، وعلى هذا النحو الذى تصل فيه القوميات المتأخية الى ما هو ابعد من خط مصالحها الذاتية وذلك هو الخط الذى تحل فيه لغة المصالح المشتركة قبل المصالح الذاتية وتندمج في المصالح المشتركة مع مسألة مواصلة النضال الديمقراطى الثورى ودفعه الى اقصى ابعاده، اندماجه كاملاً)°°.

°° في فترة لاحقة ستطل علينا مهمة من هذا القبيل، وهي مهمة الرصد للظواهر الانتقالية بين حل وحل وبين مصالح ومصالح، ولحين انجاز الاندماج الكامل بين المصالح الاجتماعية والقومية عموماً مع المقولات السياسية والعملية للثورة.

معاداة الحل الديمقراطي السلمي لل قضية الكُردية الى اين تقود؟*

عزيز السيد جاسم

(مناقشة مع البيان الصادر عن الوحدويين الاشتراكيين
في سوريا حول حل القضية الكُردية)

بعد ان اقدمت السلطة التقدمية في القطر العراقي على تحقيق قفزة ثورية كبيرة بحلها القضية الكُردية حلا ديمقراطياً منطلقاً من رؤية اشتراكية ثورية، فان ردود الفعل ازاء هذه القفزة جاءت متباينة. وتباينها بالطبع يعكس طبيعة القوى والمجاميع ويكشف هوياتها ايضاً.

وما تجاوب قوى الثورة والاشتراكية وحركات التحرر في العالم مع الانجاز الهام في حل القضية الكُردية الا نتيجة حتمية اشترطتها عدالة وجذرية الموقف الثوري في ١١ آذار. في حين يكون الاستياء من هذا الموقف ومناهضة الحقوق القومية للاكراد تعبيراً عن رجعية وفاشية اية قوة او مجموعة لاتخفي استياءها ومناهضتها للحقوق القومية الواقعية للجماهير الكُردية.

وحيثما تدعى فئة سياسية عربية بانها فئة (قومية)، وتعارض حل المسألة الكُردية بالشكل الذي تم فيه في القطر العراقي، فانها تعلن وبلاشك عن النموذج الرجعي الشوفيني الذي تلتزمه. وهي بذلك لاتتهيب من طرح الوجه البورجوازي الرجعي لـ(القومية) مع محاولات مرتبكة مهوشة للتوقيع براء شتيته لامعنى لها في صعيد العلم والمعرفة الثورية.

وفي سبيعينات القرن العشرين، التي تشهد تطورات هامة في تحقيق الانتقالات القومية نحو الاشتراكية، وتشهد ايضاً تجسيد حق تقرير المصير على نحو انساني متعمق بمضمونات عادلة، يكون التبني الغر لافكار عنصرية عربية الاسم، وراء

* عزيز السيد جاسم، القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، دار الحرية، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٣، ص ٢٧-٤٢.

مبررات غامضة هو غياب فاجع عن روح العصر وواقعية المسار البشري الاشتراكي والديمقراطي، وبالتالي فهذا التبني امتداد للتعصب القومي اللانساني الذي ورط البشرية في اعظم كارثة، وادين ادانة كاملة من قبل الشعوب.

ومن باب الاطلاع على عينة من الفهم المتخلف للمسألة القومية، نناقش النقاط الاساسية في بيان صادر عن الوجدويين الاشتراكيين في سوريا) حول (حل القضية الكردية). ولان البيان لايعتمد على المنهجية في التحليل وتعيين الموقف -ايا كان- فان المناقشة تسعى قدر الامكان الى تنقيح محاوراتها التفصيلية اخذة بعين الاعتبار فوضى الاراء في (البيان).

اللغة الكُردية وتعدد اللهجات

يقول البيان: «والاكرد الموجودون في دولة واحدة يختلفون مع بعضهم في اللهجة وذلك وفق المحافظات التي يعيشون فيها، شأنهم في ذلك شأن سواهم».

من الواضح ان اصحاب البيان، وعلى طريقة اعداء القومية، يلجأون الى طمس دور اللغة في التكون القومي. وهذا الطمس لا يتم بشكل مباشر، كما انه لا يتم بشكل غير مباشر(!)، لان تفتيت اللغة القومية، كطريق لتفتيت الوحدة القومية يأخذ مجاله هنا عبر تمحور اللغة في لهجات عدة. كمبر لنسف البناء القومي باحلال مراكز متعددة متناقضة عديمة الوحدة اعتماداً على وجود لهجات متعددة متناقضة، ومن ثم عديمة الوحدة ايضاً!!

ومن زاوية المنطق القومي، العربي او غير العربي من المعروف جداً ان هناك لهجات محلية ضمن تيار اللغة القومية الاصلي. لكن هذه اللهجات لاتطغي على اللغة القومية الاساسية بل هي جزؤها المتحور بشكل طفيف وبحكم ظروف موضوعية، دونما تحل عن الاصل والاساس.

واللغة الكُردية، كلغة قومية اساسية، ليس ممكناً نكرانها، ووجود اللهجات لايعني فقدان اصل اللغة الممتد عبر التاريخ الكُردى نفسه. ولكن ولغرض سياسي معلوم يتصدر (البيان) ذكر اللهجات المتعددة كمدخل لنكران الوحدة الشعبية الكُردية، وذلك بالاشارة لفروق متوهمة بين اكرد القطر العراقي (في اللهجات) ومنها ينطلق للاشارة الى فروق بين اكرد قطر عربي واخر، عربياً كان او غير عربي.

وليس سهلاً تجاوز قضية اللغة، كقضية اساسية يتشخص حولها التركيب القومي الاجتماعي، ولهذا فان التصدي المكشوف ضد القوميات انما يتم عبر محاربة اللغات القومية. ولهذا ايضا يستطير اصحاب (البيان) من ان تأخذ اللغة الكُردية مجالها الحيوي، الرحيب والضروري فيذكر البيان التالي: «في المادة الاولى من الاتفاق موقف لايمكن تبريره، اللهم الا اذا كان الغرض منه تكريد العراق حين تقضى المادة بتدريس اللغة الكُردية في كافة انحاء العراق كلغة ثانية».

فالحقوق القومية للشعب الكُرد، هي في رأي اصحاب البيان (تكريد للعراق) وبالنتيجة فان عروبة العراق التي يريدونها هي باضطهاد الاكراد وبمحاربة اللغة القومية لهم.

ان هذا الحس الشوفيني الذي يتضح به العبارة المجتزأة من البيان لايدع اي مجال للتغاضي عن الاخطار التي تلحق بالقضية القومية العربية من سوء المفاهيم التي تحملها، وظلامية هذه المفاهيم وانعدامها من اية انسانية او قومية صحيحة. كما انه لايدع اي مجال لعدم ادراك اية احقاد يرفعها اصحاب البيان «والذين يدعون انهم وحدويون اشتراكيون عرب!!» ضد الاكراد وضد اية قومية اخرى بالضرورة.

الحكم الذاتي ومفاهيم اصحاب البيان

لايجد (البيان) في درج ارائه حاجة الى اية منطلقات تقدمية في تحديد المسألة القومية، والعلاقات الثورية بين الامم المختلفة، وبالنسبة له يستعين بافكار كسيحة، وسطحية، وانفعالية كبديل عن المفاهيم العصرية الثورية.

حتى انه يغالي في الحديث عن وحدة الشعب) في دول كثيرة، دون ان يحدد كيف تحققت وتتحقق الوحدة الداخلية (سياسياً على الاقل) في تلك الدول، التقدمة متناسياً الوقائع التاريخية المثبتة في ان الحكم الذاتي) للقوميات المتعايشة داخل الوطن الواحد هو الطريق المشروع والثابت لتحقيق الوحدة الوطنية وتجارب البلدان الاشتراكية تبلور ذلك بشكل اكثر تجلياً.

والسلطة الثورية في القطر العراقي عندما تقدم على حل القضية الكُردية بتوفير المناخ الضروري الذي يمارس فيه الاكراد كامل حقوقهم بجرأة، فانها بلاشك تقدم الفهم الصحيح للشروط الاجتماعية للوحدة الوطنية. كما انها بلا شك تقدم الفهم الصحيح لمحتوى القومية الثوري الانساني الديمقراطي وبذلك فالاخوة العربية

الكردية لا يمكن الا ان تجد لها الارضية الحديثة التي تتوطد عليها وتتطور لصالح الوحدة الوطنية والحركة التحررية من خلالها. في حين يكون تكرار مقولة الاخوة العربية الكردية عند اصحاب البيان مداعباً عواطف تاريخية ليس اكثر. انه يتعامل بالمقولة تعاملًا ذاتياً غيبياً وكانها اخوة ضريبية من الجانب الكردي. فعلى حساب الحقوق القومية للاكراد وعلى حساب مصيرهم يريد اصحاب البيان (سيادة عربية!).

ان البيان يمتلئ بالكلمات من شتى الاصناف. لكنه يعجز في تقديم اي نوع من الاطمعة. وهو لذلك يتواصل مع الوقائع والمعقولات بالاوهام والانفعالات السلبية، الحاقدة على الحكم الذاتي للاكراد، والحاقدة على اي مشروع يضمن حقوق الشعب الكردي غير منقوصة.

ونقتطف هذه الفقرة من البيان، لنرى كيف تلغى الوقائع بجرة قلم! يقول البيان: «اليس فرز محافظات العراق الى اقلية كردية وعربية يعني ان ثمة جديداً سوف يطرأ هناك وهو التفتيش عن انساب الناس وما يتبع ذلك من مضاعفات سوف يفرض على الكردي ان يبرر هويته وانحيازه وتكتله حيث تبدأ المشكلة وتتعمد. فاللجوء الى النسبة المشار اليها في المادة الخامسة عشر يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق. سوف تستتبع حتماً التفتيش عن اجداد المواطنين بعد ان نسيهم الاحفاد».

اي منطق غريب هذا الذي يحمله فكر البيان؟ واي قومي عربي لا يجد في هذا (البيان القومي جداً). خطراً على القومية العربية. لانه في محاولته لتهديم القومية الكردية (حيث الاحفاد ينسون الجدود!) انما يهدم في نفس الوقت القومية العربية لان الاحفاد ينسون الجدود وهكذا تنقرض القوميات في العالم!

بل وهكذا ينقرض كل شيء. التراث، العلم، الحضارة. ويسود الكون قانون واحد هو النسيان. على ان حسبة واحدة في هذا المنطق هي ان احفاد اصحاب البيان سينسون - بحكم الرأي البياني - اجدادهم ووثيقتهم الفذة هذه!

ولعله مغالطة خطيرة لاتفوت على احد هي في تقديم البيان (النتيجة) على (السبب) والرأي على الواقع الموضوعي. فبيان ١١ آذار في عرف اصحاب البيان هو الذي يفرض على الكردي ان يبرر هويته وانحيازه! فكأن الكردي لا وجود واقعيًا له. وكأن هويته ضائعة. وهذا هو اكثر مظاهر التجني قسوة. ان الشعب الكردي له

وجوده القومي. والمواطن الكردي له انتمائه الكردي، وهذان الامران بديهيان جداً. وبيان ١١ آذار هو وعي ثوري لحقيقة ذلك. ومن هنا لانكتشف جديداً اذا قلنا ان بيان ١١ آذار واقعي تماماً، وموضوعي تماماً، وثوري فعلاً.

ويستمر (البيان) في استطراده الحاقده على الحقوق القومية الكردية قائلاً: «وجاء بيان الحادي عشر من اذار ليعطي الاكراد الحكم الذاتي في المناطق التي يشكلون فيها الاكثرية. والاعتراف الكامل بهم قومياً ودستورياً. وليأخذوا صفة الدولة المغلقة، لان المحافظ والقائم مقام ومدير الناحية ومدير الشرطة وما شابه ذلك يجب ان يكونوا من الاكراد. والمواطن الغريب هناك سوف يكون العراقي العربي».

لنضع اليد على العبارة الاخيرة «المواطن الغريب سوف يكون العراقي العربي». هنا تكمن العقدة الكبيرة. هل ان الكردي في اي مكان عربي كان غريباً، طبعاً لا. واصحاب البيان تحدثوا كثيراً عن رابطة الاخوة (بيننا وبين العرب وبين الاكراد قرون من التاريخ الواحد)، اذن فما الذي حدث حتى يكون العربي غريباً في محافظة شمالية في القطر العراقي؟

عندما كان القتال سائداً في الشمال بين الاخوة العرب والاكراد هل كان العربي غير غريب؟ وهل اصبح غريباً بعد انتهاء القتال واستتباب السلام ووضع اسس حياة وطنية مشتركة بشكل حقيقي ان الغربة الفعلية هي من صنع القومي الشوفيني. اما وضع الامور في نصابها الواقعي فهو العلاج للغربة.

ثم يكمل البيان: (ليس ببعيد ذلك اليوم الذي يصبح فيه ولاء المواطن الكردي في سوريا للحكم الذاتي الموجود في شمال العراق). هنا ايضاً تمسك بنقطة جديدة توضح لنا مغزى غير عادي. انها نقطة الخوف من انطلاق الاكراد في سوريا او في اي قطر اخر للمطالبة بحقوقهم القومية وتهئية ظروف كتلك الظروف التي هيأها الحكم الثوري في العراق. ومن جانب اخر فالنقطة تحمل دافعاً مسبقاً عن اي اضطهاد قومي للاكراد محتمل الحدوث في اي وقت.

الموقف القومي العربي وحل القضية الكردية

ان حل القضية الكردية على النحو الثوري الحاصل هو نصر كبير للقومية العربية وذلك للتوفيق في ايجاد الصيغة الديمقراطية التي تضمن افضل العلاقات بين القومية العربية والقوميات الاخرى التي عاشت معها.

فالاستعمار العالمي وركائزه المحلية يطمحون دائماً الى خلق الفتن والمشاغبات عن طريق بذر الشكوك بين القوميات المتألفة. وما توتير الاتجاه العنصري باسم القومية وتشجيع المفاهيم التعصبية عن القومية الا التعبير الاوفى عن ارادة البرجوازية او الاستعمار في محاولاته تصديع الجبهات الداخلية وتعويق النهوض الوطني من الداخل. وحل القضية الكُردية يشكل اعظم ضربة تتوجه ضد الاستعمار والصهيونية لانه غلق كل الثغرات التي يعلق الامبرياليون والرجعيون الامال للولوج من خلالها.

ولاول مرة في تاريخ القطر العراقي تتحرر الطاقات الداخلية من الاختناقات المتسببة عن تفاقم الازمة وذلك لانهاء الازمة وتحويل هذه الطاقات (العربية والكُردية) نحو بناء الوطن وتقديم المجتمع والدفاع الجدي ضد الخطر الصهيوني الجاثم. ولكن البيان الذي لايزمغ الا ان يعكس كل الحقائق وينقضها يذكر: (الا انه حين تثار المشاكل الجانبية وبالاح عاجب لا مصلحة للمعركة ضد اسرائيل- فيها، لانها نزيّف لطاقات شعبنا، يشعر المواطن بالاسى ويضطر اضطراراً للشك بان ثمة عقلاً غريباً عن امتنا يخطط لها).

والذي يتبين لنا في راي البيان ان حل القضية الكُردية، هو المشكلة الجانبية. والقتال السابق والدائر بين الاخوة لم يكن مشكلة! كما ان حل القضية الكُردية هو النزيّف لطاقات شعبنا حسب راي البيان. اما النزيّف السابق عندما كانت تهدر طاقات كثيرة وامكانات كثيرة فهي مقبولة في راي البيان. والا كيف يعني ايقاف النزيّف السابق بحل القضية الكُردية هو نزيّف جديد؟ واي اجتهاد مقلوب هذا الذي تم التوصل اليه في البيان؟

ولايمكن البيان الا ان تتوالى علينا عجائبه القره قوزية فينكر وجود القوميات، ويعتبر ذكرها وذكر حقوقها نوعاً من تدمير وحدة الشعب. وكأن الشعب وحدة صافية لاختلاف في داخلها بل هي وحدة التشابه المطلق. وحتماً لا يوجد مثل هذا الشعب على الارض ولكنه محتمل الوجود في مخيلة اصحاب البيان ولذلك فحل القضية الكُردية هو تأمر صهيوني امبريالي في رأيهم!

بل ان التآمر الصهيوني الامبريالي لن يقف عند حدود تفتيت هذا الشعب الى قوميات متعددة (كذا) اذن ففي عرف البيان يكون مجرد وجود القوميات (التي يخلو

للبيان نكرانها) هو تأمر وتلك طامة كبرى لاتحل الا في بودقة انصهار واحد..فاما ان يتحول الاكراد الى عرب او يتحول العرب الى اكراد: والا فالطرفان متآمران! ان البيان، يطرح كما هو بارز جداً للعيان، الغاء الوجود القومي للاكراد، مع الاقرار اللفظي بالوجود فقط، وبالتالي ينتهي كل شئ، حيث لا داعي لحل القضية الكردية لانها غير موجودة (هكذا؟).

ويمضي البيان الى ابعد من ذلك فحل القضية الكردية هو محنة و ان هذه المحنة المخاض الذي تشهده امتنا، اليوم القضية الكردية، وغداً قوميات اخرى، وبعد غد طائفيات جديدة، وشرانم لاتحصى. الى ان تفقد الامة وجودها وكيانها. وتصبح غريبة في بلادها لانها تأخذ صفات دخيلة بعيدة عن حقيقتها. ولانها ضد وحدتها) يكرر البيان كلمة (غريب) فهذا نتيجة لغرابة اراء البيان وغربتها وسط الحياة والعالم المتوجه بالفكر الثوري نحو عدالة العلاقات الانسانية وتكافؤها.

والوحدة العربية القومية ليست وحدة عمياء عجول كما يصورها البيان بل هي وحدة حقيقية تكفل للشعب العربي مستقبلاً مشرقاً ينطوي ايضاً على مستقبل مشرق للقوميات والاقليات العائشة في الوطن العربي.

رائحة العداة للشيوعية والديمقراطية

ان حملة الشعار البائس (يا اعداء الشيوعية اتحدوا) جادت قرائحهم ببضائع ايدولوجية كثيرة. ومن ضمن هذه البضائع عداؤهم الشاذ للحقوق القومية والحقوق السياسية لجماهير الشعب الوطنية. ولذلك فهم ضد الاحزاب الثورية وضد الديمقراطية على طول الخط. لم يكتف (البيان) فهمه للديمقراطية عندما قال: "اين هي الديمقراطية حين يفتح الحكم صدره للاكراد والشيوعيين والقللة المغفلة، ويغلق سجونته على العناصر المؤمنة بالقومية العربية).

ومما يغيب اصحاب البيان حقاً هو الانفتاح للاكراد والشيوعيين.. في حين يتم اعدام الجواسيس والعملاء او ايداعهم السجن.. وبذلك فهم لا يخفون رغبتهم التي تعكس بالطبع موقفهم في استبدال الاماكن. حيث يريدون بصراحة مذهلة محاربة الاكراد والشيوعيين وبعد ذلك نتساءل عن المهزلة. ففي هذه المرحلة وبعد التجارب العسيرة التي عانتها الحركة الثورية ياتي من يطالب بمحاربة الشيوعيين والاكراد، بادخالهم السجن، حتى يخرج الجواسيس ليتسلقوا المناصب ويحكموا البلد بالنار والحديد.

وهكذا أيضاً تطلّ علينا من فوهات الماضي كلمات (نار، ثأر) باسم القومية العربية! ان القوميّين العرب، مهما اختلفوا في شعاراتهم وعوا جيداً الى اية نتيجة يقود شعار محاربة الشيوعية والى اية نتيجة يقود شعار محاربة الحقوق القومية للشعوب الاخرى. وهم، اليوم مطالبون بفضح مطروقات بيان الوجوديين الاشتراكيين - سوريا الذين يفلسفون الوحدة باحتواء رجعي مقيت لها، وان الحقد على الاكراد وضد الكادحين والمتكالب من عدة مصادر ومواقع استعمارية او مشبوهة، يتركز اليوم بشدة ضد السلطة التقدمية في القطر العراقي، وهذا مايرتب على القوى الوطنية ادراج ذلك في جدول مدركاتها السياسية الشديدة الاهمية، لتحديد الخط السياسي التقدمي في القطر ولتطويره، ولمعرفة الاخطار السلبية في العلاقات على مسير الثورة ومكتسباتها.

الشعب والتناقضات في منطق البيان

ان من لايفهم المسألة القومية جيداً عبر المسألة الثورية، بالاكيد لايفهم معنى الشعب، وان التعكز على اسم الشعب لايعفي المتعكز من تعرضه للفضح والادانة فيما اذا كانت هناك دلائل على احتقاره دور الشعب وارادته. والبيان يشاء لنفسه ان يقحم الشعب اقحاماً مسكيناً عندما قال: «والشعب، اجل الشعب في العراق، اين هو من هذه الاتفاقية؟». نعم، اين هو؟ الاجماع الجماهيري الضخم الذي غزا شوارع وحارات ومناطق القطر العديدة في تأييد الحل والاعتباط به هو الذي يكشف موقع الشعب ويقدم الجواب على هذه الاين؟ الضائعة! ان وحدة الشعب لاتمر الا من خلال ترسيخ الوحدة بين العرب والاكراد. وما منح الحقوق القومية للاكراد الا التجسيد السليم لوحدة الشعب ووحدة تراب العراق لا التفريط بهما. في حين كان رفض الحقوق القومية للاكراد التمييز الخطير لوحدة الشعب ووحدة الارض.

ان الحاح البيان على ان ليس لهم - اي الحكم في القطر العراقي - قطعاً اي حق في تمزيق الشعب برهان صارخ على اية ذهنية شوفينية تلك التي تتحكم باصحاب البيان. وان استعمال الشعب هنا استعمالاً مختلفاً وفرضاً يفضح تماماً التناقضات التي تنخر في فكرهم ومواقفهم واثارهم فهل قبل بيان ١١ آذار يهاجمون الحكم الثوري

في القطر العراقي بتهمة محاربة الاكراد، ولكنهم بعد بيان ١١ آذار يهاجمون حل القضية الكردية حلاً سلمياً عادلاً.. وفي الحالتين يتمسحون باسم الشعب كذباً.

وهذا المنطق ان ذكرنا بشئ فانما يذكرنا بمنطق جريدة الحياة البيروتية حيث نشرت مقالين متناقضين ومتتاليين احدهما قبل الحوار مع القيادة الكردية يتحدث عن مسؤولية البعث في المذابح... والآخر بعد التوصل الى حل القضية الكردية يتحدث عن تسليم البعث لشمال العراق! فلنتأمل ولنأمل!

ولابد من نصيحة يتوجه بها البيان وهاكم اياها: «اللهم انه موقف معيب حقاً اذا وقف عند هذه الحدود. ولم تتدارك الامر حكومة بغداد " كيف تتداركه، باعادة القتال».

انكشاف الدوافع

يولج البيان في سرد اراء مضطربة اخرى نستطيع ادراجها هنا بالنص بعد اقتطاعها من سياق البيان، مكتفين بها لانها تدل على نفسها بنفسها من حيث السطحية والضحالة. يقول البيان: «سوف نشهد اوصياء جديداً على الاكراد في بلاد العرب بصورة عامة. وفي سوريا بصورة خاصة بعد ان ارتبط الاكراد في سوريا وغيرها بوطنهم ارتباطاً مصيرياً».

لقد جاءت هذه الاتفاقية لتقييم من البرزانيين وصاية مفتعلة على الاكراد في كل مكان لتستلم قيادة امرهم. لا لانهم يمثلون كل الاكراد وانهم موضع ثقتهم جميعاً بل لان الحكم في العراق اعطاهم هذا المركز واعتبرهم قادة للاكراد في كل مكان... وكان هذا الاتفاق مفتاح تدخلهم في شؤون الاكراد في كل مكان.

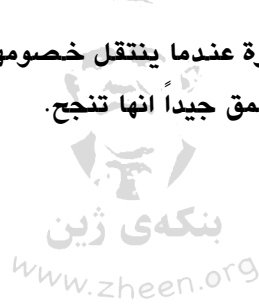
ويتمم البيان وبنفس المنطق الا ان كل هذا للأسف لن يكون ضد الاستعمار والصهيونية ولكن... ضدنا نحن، وكأن الوطن القومي للاكراد هو في بلادنا هنا بيت القصد اذن! وسرعان ما انبلج الصباح وابتدأ الكلام غير المباح! لماذا المعارك مع ايران؟

ولكن من الذي افتتح المعارك مع الحكم الايراني العميل؟ اليس هو البادئ لانه يمثل اداة للمصالح الاستعمارية في الشرق الاوسط؟ اليست الحكومة الايرانية العميلة الخطر الذي يهدد السيادة القومية للعرب. في الخليج العربي وشط العرب وحدود القطر العراقي؟

ترى كيف تتم موافقة البيان على اغتصاب الحكم الايراني العميل لارض عربية، ولا يوافق البيان على تمتع الاكراد في قطرنا بحقوقهم؟ اما زج اسم القوى الوحدوية على صعيد حكم ايران، فهذا ما لا يحتاج الى رد، لان القوى الوحدوية لاتقف مع صف الحكم الايراني الرجعي، بل ضده والا كيف تكون وحدوية حينذاك. ان الوحدويين الحقيقيين مطالبون بان يستنكروا بشدة هذه التشويه المتعمد في ادخال اسمهم بمستوى واحد مع الرجعية الايرانية الحاكمة.

وتسأل البيان عن حصول المعارك والحلول المرتجلة، لماذا في العراق والعراق وحدة؟ يجد تأكيداً عازماً بان نعم في العراق وحده تواصل السلطة التقدمية النضال ضد الاستعمار والرجعية الايرانية..وتواصل محاربة العملاء والخونة بجدية... وتواصل ايضاً وضع الحلول لكل المشاكل التي ولدت قبل عهدها، في صالح الثورة والتقدم.

وكلمة اخيرة هي ان الثورة عندما ينتقل خصومها الى صف الرجعية الايرانية الحاكمة بالسرعة فان الثورة تتعمق جيداً انها تنجح.



حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكُردية

(نظرة الى الماضي والحاضر واخرى الى المستقبل)*

عصمت شريف وانلي**

(١) تمهيد:

بعد الغاء معاهدة سيفر التي كانت في عام ١٩٢٠ قد اعترفت بحق الشعب الكُرد في اقامة دولة كُردية في القسم الاعظم من كُردستان (العثمانية سابقاً) وجد هذا الشعب نفسه رغم ارادته، بل بارادة الدول الاستعمارية الاوروبية الكبرى، مقطع الارب ومحقا بدون حقوق في اربع دول، للاله منها حديثة التكوين، وهي الجمهورية التركية والمملكة العراقية والجمهورية السورية، ورابعها الامبراطورية الفارسية.

وما برح الشعب الكُرد يناضل منذ ذلك الحين لانتزاع حقوقه، ولاسيما في الدول الثلاثة التي تقسم بلاده رئيساً، اي تركيا وايران والعراق، التي اتبعت

* دراسات كُردية ... مطالعات كُردية، مجلة دورية تصدر في خمس لغات عن المعهد الكُردية-باريس، العدد ٢، السنة الثانية، كانون الثاني ١٩٨٥، ص ٧-٤٠.

** ولد في دمشق عام ١٩٢٢. تلقى تعليمه الثانوي في المعهد العربي-الفرنسي "اللابيك". مارس النشاط الثقافي والرياضي في ناديي كُردستان وصلاح الدين الايوبي. توجه الى باريس لاكمال دراسته، هناك التقى وتعاون مع الدكتور كامران عالي بدرخان في النشاط السياسي لصالح القضية الكُردية، ثم توجه الى جنيف وحصل منها على درجة الدكتوراه. عرف على المستوى العالمي فحضر المؤتمرات العالمية وشارك فيها ممثلاً عن الشعب الكُرد. تعرض لاكثر من مرة للاغتيال فاصيب بطلقات نارية من قبل مخابرات النظام البائد وكادت ان تودي بحياته. كما اصدر نشرات ومؤلفات ومذكرات سياسية بمختلف اللغات الاوروبية. يعد من احد مؤسسي المعهد الكُردية في باريس في بداية ثمانينات القرن الماضي. كان يشغل عضواً في البرلمان الكُردية في اوروبا. يعيش حالياً اواخر ايام حياته في سويسرا.

حكوماتها تجاهه سياسة اكثر عنفاً على العموم من السياسة السورية، وتقوم هذه السياسة على إضطهاد قومي وقع واستثمار اقتصادي ما برحت تتزايد حدته مع الايام. ودام هذا النضال، وما زال قائماً، زهاء ستين عاماً حتى الان بدون ان تتمكن الحركة الكُردية من الوصول الى غاياتها في التحرر الوطني، بل ولم تنتزع اي حق من حقوق هذا الشعب. اما ما يسمى بالحكم الذاتي الذي منحتة حكومة بغداد لقسم من كُردستان العراق بدون استشارة الشعب الكُرد، فهو مجرد حبر على الورق.

وازاء هذا الواقع السلبي، فمن واجب المراقب والمؤرخ، فضلاً عن المواطن، التساؤل حول صحة الاستراتيجية السياسية التي تتبعها الحركة الكُردية. والتكلم عن الاستراتيجية السياسية التي لا يمكن فصلها عن الاستراتيجية العسكرية، هذا مع العلم بان النضال في سبيل التحرر الوطني لا يجب ان يقتصر على اشكاله العسكرية.

فخلال هذه الحقبة من النضال، بدأ منذ مدة بصورة متزايدة بعض الاوساط الديمقراطية من ابناء الشعوب المجاورة- من الاخوان العرب والترك والفرس والاذريين- بتأييد المطالب الكُردية المشروعة، وذهبت الاحزاب الشيوعية في هذه الدول لابعاد من ذلك في هذا التأييد من حيث انها اعترفت -في اوقات وباشكال مختلفة- بحق الشعب الكُرد في تقرير مصيره بنفسه، ولكنها اشترطت لممارسته شروطاً عديدة. فهل للشعب الكُرد الحق في التحرر الوطني وما معنى هذا الحق؟ وكيف يجب ان تكون الاستراتيجية السياسية اللازمة على ضوء الواقع الكُرد والشرق الاوسطى والعالمى؟ وماذا يجب ان يكون مصير العلاقات التاريخية بين الشعب الكُرد والشعوب المجاورة وكيف يمكن بناؤها على اسس جديدة وثابتة بل وتعزيزها؟ تلك هي بصفة مجملتها النقاط الاساسية التي ستجري معالجتها في هذا البحث وكلها نقاط ترتبط فيما بينها وترتبط جميعها بمفهوم الديمقراطية. وقبل البدء بالبحث، قد يكون من المفيد استعراض بعض المبادئ العامة والتطورات الفكرية وتصوير بعضها بامثلة من واقعا الشرق الاوسطى.

(٢) المدخل:

ان حرب التحرير الوطني لارجاع الحق الى نصابه، موسومة بالعدالة ويقربها كبار الاخصائيين في القانون الدولي. وعقب الحرب العالمية الثانية التي ذهبت ضحيتها

مايربو على خمسين مليون من البشر وفي وقت كان فيه -ومازال- حفظ السلام ولاسيما السلام العالمي قطب كل موضوع لدى رجال الفكر والسياسة في شتى بقاع العالم، كتب البروفيسور الفرنسي البرت دي لايرادل، وهو حجة في القانون الدولي، في كتابه (السلام الحديث)، قائلاً: «يستوجب حفظ السلام نوعين من العدالة: العدالة السياسية، وهي تقضي بتضمين وتحقيق رغائب القوميات، والعدالة الاقتصادية، وهي تقضي بان يوضع تحت تصرف الانسان والشعوب الثروات اللازمة لتقدمهم كافراد وجماعات»^{٥٦}. واذاف المؤلف مؤكداً: "ان انقاذ حياة امة ما يجيز الحرب. حقاً ان تعديل شئ من الحدود او نقل بعض الصلاحيات لاتستحق ان يجازف من اجلها بحياة اعداد كبيرة من البشر، ولكن المسألة اذا ما كانت تتعلق بوجود شعب واستقلاله الوطني وكذلك بحرياته الفردية، فالحرب ليست فقط جائزة (Icrite) بل اخلاقية (morale): وذلك لان شخصية امة ما لايمكن ان تخضع لاية تقييدات وسجون ارضية (حدود دولية: ع. ش. و) (....) ولايجوز ان يكون الظلم ثمناً للسلام»^{٥٧}.

اما الامم المتحدة، فلقد اعلنت في اجتماعها الاول في سان فرانسيسكو، بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٤٥ بانها مصممة على العمل «لكي تحمي الاجيال القادمة من آفة الحرب الذي الحققت بالبشرية شروراً وآلاماً لاتحصى في خلال جيل واحد. ولهذا السبب اقر ميثاق الامم المتحدة، وفيه بنود تؤكد على حفظ السلام وحقوق الانسان، وضرورة حل المشاكل بالطرق السلمية. واكد في بنده الثاني على المساواة بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بنفسها».

وما برحت الامم المتحدة منذ انشائها تمطر الانسانية بوابل من المعاهدات والمواثيق الدولية واللوائح حول حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، مئات بل آلاف من البنود والمبادئ المثالية العليا، بقيت وآسفاً حبراً على ورق- مما يعني بانها معدومة او قليلة التأثير على مسير الحركات التحررية. ولاحاجة للاطالة بها فهي معروفة. وعلى سبيل المثال يمكن الاشارة الى ان الهيئة العمومية لمنظمة الامم المتحدة، المجتمعة في باريس، حرمت بتاريخ

^{٥٦} Albert de la Pradelle, La Paix moderne, Paris ١٩٤٨, p. ٨١.

^{٥٧} نفس المصدر، ص ٨٣.

١٩٤٨/١٢/٩ جريمة القتل الجماعي Genocide، وتلته في اليوم التالي باعلان لائحة (حقوق الانسان العالمية) التي تؤكد في مدخلها «على الاهمية الجوهرية لحماية حقوق الانسان قانونياً، وذلك لكي لايرى الانسان نفسه مجبراً في نهاية المطاف، للجوء لاعلان الثورة ضد الاستبداد والاضطهاد». واللائحة هذه انما مبادئ لاتلزم الدول العضوة قانونياً.

وبتأريخ ١٩٦٦/١٢/١٦ توجت الامم المتحدة اللائحة المذكورة بميثاقين دوليين اثنين، الاول: يؤكد على حقوق الانسان «الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، والثاني: على حقوقه «المدنية والسياسية».

ويؤكد الميثاق الاول، في بنده الاول، على «حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها» وعلى «حق كافة الشعوب في التصرف بثرواتها الطبيعية ومواردها، بشرط احترام متطلبات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المصالح المتبادلة». اما البند ٢٧، فيؤكد بصورة خاصة على «حق الاقليات القومية في التمتع بثقافتها الخاصة واستعمال لغاتها». ولكن الدول العضوة تبقى حرة في قبول التزامها او عدمه بمبادئ هذه المواثيق. والميثاق الثاني هو اختياري. وفي هذا المفهوم اصبح حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها جزءاً من حقوق الانسان الاساسية، وقائماً على ارادة الافراد الحرة. وبتأريخ ١٩٥٧/١٢/١٦ صوتت الهيئة العامة على قرار طلبت فيه من الدول العضوة في المنظمة الدولية:

(١) احترام مبدأ حق الشعوب والامم في تقرير مصيرها بنفسها.

(٢) تسهيل ممارسة هذا الحق من قبل سكان المناطق غير المستقلة التي تدير امورها، عن طريق استفتاء يجري تحت رقابة الامم المتحدة. وكأنك كلفت ذنباً بحماية ما حوله من الماعز والخرفان!

وبتأريخ ١٩٦٠/١٢/١٤ اعادت الهيئة العامة الكرة بتصويتها على قرارين الاول بعنوان: «اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة» (ويقصدون بها المستعمرات «الرسمية») مع هذا فنصوص القرار عامة وشاملة، اذ يقول بنده الاول: «ان خضوع شعوب لحكم واستثمار اجنبي هو انكار لحقوق الانسان الاساسية ويناقض ميثاق الامم المتحدة»، ويقول بنده الثاني: «لكافة الشعوب الحق في تقرير مصيرها بنفسها استناداً على حقها في تقرير نوع الحكم السياسي الذي تريده لنفسها

بجدية وعلى حقها في اختيار طريق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية)).
اما القرار الثاني: فيؤكد على ((سيادة هذه الشعوب على ثرواتها الطبيعية... الخ)).

ان تقاعس وعدم استطاعة الامم المتحدة من فرض احترام هذه المبادئ العليا التي قررتها ناجم من كونها جامعة اعضاءها دول معترف باستقلالها فيما بينها ولان المنظمة تحرم على نفسها ((التدخل في شؤون الدول العضوة الخاضعة لسيادتها الوطنية)) (الفقرة السابقة من البند الثاني من الشريعة). ومن جهة ثانية ترك للدولة العضوة الحرية في ان تعلن التزامها بهذه التشريعات او ان تعتبرها مجرد ((مبادئ)) غير الزامية.

كان حق تقرير المصير في القرن التاسع عشر قائماً على دعامين او فكرتين متكاملتين، الاولى منها كانت (مبدأ القوميات)^{٥٨} وهو المبدأ الداعي الى ان تتحول كافة القوميات المظلومة (بالمعنى الاثنولوجي) الى دول مستقلة وطنياً، وذلك - وبعد نضال لا بد منه- عن طريق الاستفتاء، اي استشارة افراد تلك القومية في رغائبهم وتحقيق ارادة الاكثرية منهم، وهي الفكرة او الدعامة الثانية (الحرية الفردية). وبقي هذا المفهوم سائداً اثناء الحرب العالمية الاولى ومعاهدات الصلح التي تلتها، بل نرى شيئاً منه حتى في ميثاق عصبة الامم وفي بعض تطبيقاتها (او قراراتها) في حالات خاصة، وقد عبر الرئيس الامريكي وودرو ويلسون، هذا الرجل المثالي، عن هذا الحق بدعامتيه في نقاطه الاربعة عشر. وعندما كتب ويلسون (وكان حقوقياً) مسودة (ميثاق عصبة الامم) اعطى ثلاث امثلة لتطبيق (مبدأ القوميات)^{٥٩} وحق تقرير الشعوب وذلك في الفصل الخاص بموضوع الانتداب (mandate). اذ انه ذكر اسماً ثلاث بلاد غير تركية يجب سلبها من الامبراطورية العثمانية المنهاره ومنحها الاستقلال بعد فترة قصيرة توضع فيها تحت الانتداب الدولي للعصبة، وهذه البلاد، كما سماها وبالترتيب

^{٥٨} Cf. Rene Johannet. Le principe des nationalites, Paris ١٩١٨.

^{٥٩} Cf. Emile Ollirier, Empire liberal, Paris ١٨٩٥.

وجاء فيه: ((وفي سياسة القوميات ليس هنالك من حدود الا تلك الناتجة عن ارادة السكان، وكلما عداها من حدود ليست الا جدران سجن الشعوب لها حق دائم في تحطيمها)). وبحث ستالين هو ايضاً في تعريفه للامة تصوره لمبدأ القوميات ولو انه يختلف تماماً عن اوليفييه في تفسيره لتطور مجموعة بشرية الى امة.

الذي خطه هي: ارمينيا، كُردستان، ارايبيا Arabia، اي البلاد العربية (بلاد الجزيرة وسوريا بما فيها فلسطين ولبنان والاردن والعراق العربي بدون كُردستان الجنوبية التي الحقت به عام ١٩٢٥). اجل لقد اعطى ويلسون عام ١٩١٩ نفس الوزن ونفس المصير -الاستقلال الوطني- لكل من ارمينيا وكُردستان والبلاد العربية. وكانت كُردستان المقصودة هي العثمانية (حالياً موزعة بين تركيا والعراق وسوريا) دون كُردستان الايرانية وسببه بسيط وواضح وذلك ان تركيا العثمانية دون ايران (فارس كما كانت تسمى) كانت قد اشتركت في الحرب وخسرتها وكان ينبغي البت في مصير ممتلكاتها. وقد وافى الاجل هذا الرجل العظيم قبل ان يرى تحقيق مشروعة. ومع هذا فقد جاءت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ تعترف بحق البلاد الكُردية (العثمانية سابقاً) في الاستقلال (الباب الثالث: كُردستان، بنود ٦٢، ٦٣، ٦٤).

وكلنا يعرف ماذا حل بهذه المعاهدة واسباب تبديلها بمعاهدة لوزان التي تناست العهود والوعود فهل فاتنا القطار؟ ان قطار الحرية يسير حثيثاً ابد الدهر، يدور العالم من اقصاه الى اقصاه في يوم واحد ويمر ببلادنا كل يوم. واذا شاء شعب لنفسه الحرية فليس عليه الا ان يسلك الطريق الصائب التي تؤدي لمسيرة القطار وان يعرف كيف يتسلق الى عجلاته.

ولم يكن للامم المتحدة باع وفضل في مساعدة الشعوب المغلوبة على امرها للحصول على الاستقلال بالرغم من قراراتها النظرية الجميلة حول تقرير المصير، الا في حالات بلاد مستعمرة «رسمياً» من قبل بعض الدول الصناعية الاوروبية ولاسيما في القارة السوداء الافريقية، وهو امر تحمد عليه، ولكنها وقفت مكتوفة الايدي في الحالات الاخرى، ومنها تلك التي كانت فيها شعوب تترجح تحت يد الاستعمار بدون ان «تتمتع» حتى «بهوية شعب مستعمر». وهذا النوع من الاستعمار اسوأ من سابقه لانه لايعترف بواقعه ويطلق عليه اسماء اخرى. وبهذا المعنى كانت «المستعمرات الرسمية»- كساحل العاج ونيجييريا والسينغال مثلاً- اسعد حظاً اذا امكن القول ان لم يكن من حاجة لها لان تناضل طويلاً ولا عسيراً للخلاص من وضعها بشكل عام. بل ان بعض الدول الصناعية المستعمرة عندما شعرت بان عهد الاستعمار الرسمي قد انتهى في الخمسينات والستينات لم تتلأ كثيراً في انهاءه «رسمياً» على الاقل في عديد من مستعمراتها، وهذا ما فعلته انكلترا في افريقيا الشرقية وفرنسا في افريقيا الغربية.

اما الجزائر فكانت قابضة تحت الاستعمار بدون ان يعترف بها كمستعمرة، بل كانت في عرف القانون الفرنسي مقاطعة فرنسية شأنها شأن مرسيليا او نورماندي وغيرها من المقاطعات في فرنسا الاوروبية ولم يكن للامم المتحدة بحكم شرعيتها الحق في التدخل بالمسألة الجزائرية لكونها تابعة قانونياً للسيادة الفرنسية ولاسيما ان فرنسا هي احدى الدول الصناعية الكبرى وعضو من الاعضاء الخمس الدائمين في (مجلس الامن) ممن لهم حق الفيتو اي حق الالغاء بصوت معارض وحيد، اي قرار يأخذه هذا المجلس باكثرية كل اعضائه الاخرين. ومجلس الامن كما هو معلوم هو الملحق في شرعة الامم المتحدة بحفظ السلام وحل النزاعات وانهاء الحروب المحلية والاقليمية مهما كان نوعها اذا كان من شأنها ان تشكل خطراً على السلام بين الدول.

ومن هنا نتجت صعوبة حرب الاستقلال الجزائرية وشدتها وطولها: «زهاء سنوات طوال (١٩٤٥-١٩٦٢) من النضال والقتال خاضها الشعب الجزائري ببطولة ودفع فيها ثمن استقلاله غالياً باهظاً، مليون قتيل وشهيد اي عشر سكانه في ذلك الوقت. وقد افاد الشعب الجزائري من ظروف خاصة خلقها بنضاله العنيد واصرارته على انتزاع الحرية، ومنها وزن الدول العربية المستقلة المؤيدة له في الحقل الدولي، الرأي العام العالمي المساند لنضاله ليس فقط في الدول الاشتراكية وبلاد العالم الثالث بل حتى داخل الدول الغربية، مساندة اليسار الفرنسي - في اواخر سنوات الحرب - للنضال الجزائري، واخيراً مجئ رجل فذ على رأس الدولة الفرنسية، وهو الجنرال ديغول، يستوعب مسيرة التاريخ، وقد اعترف بعد وصوله للحكم بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه. وهكذا تمكن الشعب الجزائري بفضل نضاله من تغيير القانون وتكييفه حسب متطلبات العدالة السياسية والاقتصادية، وهكذا اصبحت الجزائر دولة مستقلة لها وزن واحترام بعد ان كانت، بحكم القانون الفرنسي وبالتالي الدولي، «مقاطعة فرنسية».

٢) نظرة على القانون، فلسفته، طبيعته، وظيفته وتطوره:

لكل مجتمع بشري قائم بنفسه مهما كان، دولة ام عشيرة، قديماً ام حديثاً، بدائياً او متمدناً، صغيراً ام كبيراً، نظام ينتظم به اي قانون، سواء اكان قانوناً غير مكتوب ام مكتوباً، حسب الحالات. وكل قانون Droit Positif واذن كل نظام يستنبع

قواعده من (مثل عليا Ideaux)، ومنها مفهوم العدالة وهو مفهوم اخلاقي، والمثل العليا هذه تتغير مع مر العصور، ففي العصور السابقة- ولدى بعض المجتمعات حتى الان- كانت العبودية امرأ طبيعياً وحقاً للاحرار وسائدة على وجه الارض- كما في اليونان القديمة التي يعتبرها الغرب مهد مدنيته وفي روما ((مشروعة)) وام الدنيا وقبلها لدى حمورابي اول مشرع في التاريخ وكما في الصين القديمة والجزيرة العربية وافريقيا ولدى الانكا في امريكا الجنوبية قبل استعمارها واستيطانها الاسباني/البرتغالي. وجاءت الاسلام والقرآن الكريم والغى عادة (وأد البنات) الهمجية وخفف من وطأة العبودية واعتبر اعتاق العبد من الاعمال الصالحات بدون ان يلغي العبودية او يحرمها. وكان للرجل المسلم حق استملاك ما تسمح له ثروته به من العبيد وحق المجامعة الجنسية مع من يروق له من عبيداته بل ومن عبيده (الجواري والغلمان) فضلاً عن زواجه بأربع "نساء محصنات" واذا ما صعدا التاريخ الى عهد اكثر قدماً، كان الزواج بين الاخ والاخت حلالاً ومفضلاً، وهو أمر لا تسمح به الاخلاق ولا يجيزه القانون منذ عصور. وكانت كلمة اجنبي في العهد البدائية مرادفة تقريباً لكلمة العدو في كافة اللغات، وكان من عادة كل عشيرة او امارة وحلالاً لها ان تهاجم جيرانها رجالاً ونساءً واطفالاً، حسب قانون الغاب وقوة كل منها. ولا يسمح هنا للاسباب في تطور المثل العليا الاجتماعية، الى ما رأيناه اعلاه في موثيق واتفاقيات ولوائح هيئة الامم المتحدة، ولكن لامفر من الاصرار على ثلاث ثورات فكرية طبقت في الحقل السياسي وكان لها ابلغ الاثر في العصور الحديثة والمعاصرة.

ولايسمح المجال هنا لشرح الاسباب في تطور المثل العليا الاجتماعية، الى ما رأيناه اعلاه في موثيق ولائحات هيئة الامم المتحدة ولكن لامفر من الاصرار على ثلاث ثورات فكرية طبقت في الحقل السياسي وكان لها ابلغ الاثر في العصور الحديثة والمعاصرة:

أ. الثورة الديمقراطية وعلان حقوق الانسان في القرن الثامن عشر التي بدأت في انكلترا وفرنسا وكانت ماثلة في اعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية (لصالح المهاجرين البيض فقط، دون السود العبيد، ناهيك عن الهنود الحمر الذين كاد العرق الابيض ان يفنيهم عن بكرة ابيهم. وقد عممت الثورة الفرنسية هذه الافكار منذ ذلك القرن في كل اوروبا تحت شعار الحرية والمساواة والاخوة) الذي اصبح شعار

الجمهورية الجديدة. ولم نقتبس في الشرق الاوسط هذه الافكار الا في مطلع القرن الحاضر. هذا اذا لم ينظر الى ما جاء من هذا القبيل في عصور سابقة، كمفهوم الاخوة الانسانية في بكرة المجتمعات المسيحية، ومفهوم الديمقراطية المباشرة في فجر الاسلام وعهد الخلفاء الراشدين (وهو مفهوم يتعذر في مجتمع كثير العدد).

ب. الثورة الاشتراكية وظهرت فكراً-بأوجه متعددة (اشهرها واهمها الماركسية) في نحو منتصف القرن التاسع عشر ونصفه الثاني عقب الثورة التكنولوجية وتضخم عدد العمال وبؤس شروط حياتهم، ولم تؤثر الافكار الاشتراكية الجديدة ومنها الماركسية على الفكر الشرقي الا منذ سنوات الحرب العالمية الثانية التي شهدت زيادة وزن الاتحاد السوفيتي في الحقل الدولي وبصورة مطردة بعد ذلك حين. ولكن الشرق قد سبق له ان عرف نوعاً من الاشتراكية في عهود سابقة واهمها (المزكية) التي انتشرت في العهد الساساني ويمكن تقييمها "كديانة سياسية اشتراكية". وحسب ماكسيم روادانسون: ان تعاليم الاسلام تحافظ على الرأسمالية وتسمح بزيادة راس المال ولكنها تخففه بالزكاة والصدقة بل وفيها "قليل من الاشتراكية" مع العلم بان النبي "لم يكن اشتراكياً"^{٦٠}.

ج. الافكار العرقية او العنصرية وهي موجودة عملياً منذ وجود الانسان البدائي، ولكنها لم تظهر كفلسفة سياسية الا في القرن السابع عشر ثم تأكدت في القرن التاسع عشر الذي بلغ فيه الاستعمار ذروته لحاجة الدول الصناعية للمواد الخام. وهي فلسفة على نقيض الديمقراطية والاشتراكية وتحمل الشر والحرب والاستبعاد وراءها. ومن العجيب ان اول من صاغها هم ثلاثة كتاب من فرنسا -بلد ثورة الحرية والمساواة- وهم de Boulainvilliers و V. de Lapouge و J. de Gobineau وكانوا من الارستقراطية والاول عاش في القرن السابع عشر والآخر في القرن التاسع عشر وهو مؤلف "دراسة في اللامساواة بين الاعراق البشرية"^{٦١} الموسوم بالعار في بلده. وابعهم هو الانكليزي H. Chamberlain من بلد (المساواة امام القانون) ولكنه عاش في المانيا- وكلهم اشادوا بتفوق العنصر الاري (ويقصدون الفرنج

^{٦٠} Cf. Maxime Rodinson, Islam et capitalisme, Paris ١٩٦٦, PP ٢٩-٤٠.

^{٦١} Essai sur l'inegalite des races humaines.

والانكلوساكسون). واقتبسها مهم بعض الفلاسفة الالمان ومنهم نيتشه الذين قسموا شعوب العالم، بسبب اصولها العرقية، الى شعوب فطرية Naturvolker او ابتدائية واخرى متمدنة وسيدة الفكر Kutlurvolker- بسبب اصولها العرقية ولكن هذه الفلسفة الخبيثة لم يكن لها الانتشار العالمي كما للديمقراطية والاشتراكية انما حدثت لها بعض التطبيقات السياسية، وكان ابشع هذه التطبيقات واهمها وابلغها عاراً وايذاءً للانسانية، النازية الهتلرية في المانيا التي حاولت استملاك البلاد السلافية كمجال حيوي- Lebensraum- للعرق الجرمانى «المتفوق» و «منظم العالم الجديد» واستخدمت عمال الشعوب الاوروبية الاخرى واستعبدتهم في معاملها الحربية وقتلت الملايين من ابناء «القوميات السفلى».

ويأتي الساميون العرب في تصنيف النازية في «الدرجات السفلى» (وبعدهم الزنوج) مع العلم بان العرب كانوا من بذر بذور الحضارة الاسلامية وجأوا باللحمة التي وحدت فيها ما جاءت به الشعوب المسلمة او الشرقية) الاخرى من حضارتها ومنهم السوريون واليعاقبة المسيحيون والاقباط المصريون وهنود الشمال، الفرس والاعجام الاخرون ومنهم الاكراد، فضلاً عن الشعوب البربر في شمال افريقيا، تلك الحضارة التي تلالأت بالانوار والعلوم في وقت كانت تعيش فيه اوربا بما فيها القبائل الجرمانية في ظلمات العصور الوسطى. ولكن هتلر صاحب كفاحي) لم يكن الوحيد من الذين اقتبسوا الافكار العرقية. فقد سبقه ضباط تركيا الفتاة «الذين حولوا النظرية لصالح «العرق التركي» وقتلوا عام ١٩١٥ نحو مليون انسان من الشعب الارمني الذي كان يعيش موزعاً جماعات في مختلف مقاطعات تركيا واجبروا من بقى منه للهجرة، وكما تعمدوا هلاك لا اقل من سبعمائة الف من ابناء الشعب الكردي، جوعاً وبرداً خلال اعوام الحرب العالمية الاولى^{٦٢}. ومن هؤلاء الضباط الاتراك مصطفى كمال الذي اطلق عليه رفاقه لقب "اتاتورك اي اب الاتراك" (كذا)- ونال فيما بعد شهرة لا يستحقها تاريخياً، فلقد بنى جمهوريته على اساس تفوق العنصر التركي»، ومحاولة تترك او تشريد الملايين من ابناء الشعب الكردي بكافة الوسائل التي قد يتمكن منها

^{٦٢} راجع بعض تفاصيل الموضوع: في كتاب المؤرخ الكردي المرحوم محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان (فصل الحرب العظمى)، الطبعة العربية، القاهرة، ١٩٣٦.

ومحو ما بقي حياً في لغة الشعب الأذري الصغير واذابة الجيوب العربية المتأخمة للحدود السورية- ناهيك عن الاسكندرونة السليبية- شأنها شأن من بقي من السريان والارمن ومن مقتبسي الافكار رضا شاه الذي نصب نفسه شاهاً على ايران وكان شديد الاعجاب بالفاشيستية الموسولونية ثم بالنازية وتبعه ابنه محمد رضا الذي اطلق على نفسه لقب آريامهر اي "نور الايرانيين" قبل ان تولي به رياح ثورة الشعوب الايرانية عام ١٩٧٩. ونجد في العالم العربي تعبيراً للعرقية وتقليداً لمصطفى كمال في الحكم العفلي في العراق على حساب الشعب الكردي اولاً وخاصة وحساب الديمقراطية عامة.

وليس ثمة من حاجة للقول بان النظرية العرقية لاتقوم على اية قاعدة علمية بل انها مجرد هراء وعنجهية. حقاً هنالك فروق بينه وبين تطور الشعوب والاقوام ولكنها ليست وليدة طبيعتها العرقية بل وليدة ظروفها التاريخية والجغرافية والمحيطية (البيئة) والتربوية. ويكفي ان تتغير بعض هذه الظروف لكي يسلك "الشعب الفطري" طريقاً له للمدينة، بل وفي نظر علوم الانثروبولوجيا والبيولوجيا والاجتماع والتاريخ لا يوجد منذ عصور على وجه الارض شعب او قوم الا - خليط من العروق والدماء- ربما باستثناء بعض اسر البغمة في الغابة الافريقية وبعض العشائر التي مازالت رحالة في اصقاع مناطق القطب الشمالي. واذا ما تواجد العرق الصافي فلدى بعض انواع الحيوان، ويميز الانثروبولوجي الفرنسي المعروف (دينكر) بين العرق بالنسبة لانسان فرد له ميزاته وصفاته الجسدية الخاصة وبين المجتمع الانثولوجي (شعب او امة) الذي يقوم على «تجمع الافراد في المجتمع»^{٦٣}.

ان وظيفة القانون في كل مجتمع هي تنظيمه على اساس فلسفته ومثله العليا، تنظيم حكمه سياسياً ووضع القواعد الحقوقية لتثبيت وتحديد العلاقات بين الحكم والافراد، بين الحكم والمناطق او القطاعات (الادارة) وبين الافراد وانفسهم.

وطبيعة القانون في كل مجتمع هي اساسياً «احتفاظية (Conservatoire)» حفظ وحماية مصالح الطبقة الحاكمة التي تعتبر نفسها ممثلة بل مشخصة للجماعة، اي للدولة الان، ومعاقبة الاشخاص الافراد او الطبقات او الجماعات التي قد تخل بالنظام

^{٦٣} Deniker, Les races et les peuples de la terre, Paris ١٩٢٦, PP ١٤٨ss.

اي تهدد تلك المصالح. واذا كانت الدولة متعددة القوميات عملياً ولكنها تقول بوحدة قوميتها قانونياً - او حتى سياسياً - اي تقوم على نوع من العنصرية، فان طبيعة القانون فيها تصبح مزدوجة وترمي من جهة الى الحفاظ على هيمنة القومية الاكثر عدداً او قوة على القوميات الاخرى المهضومة الحق وذلك بواسطة الطبقة الحاكمة للقومية الاولى، ومن جهة ثانية الى الحفاظ على المصالح الطبقيّة لهذه الفئة الحاكمة. ولكن اذا ما نظر الى القانون بكلية بما فيه المبادئ العليا التي يستند اليها فتبرز له وظيفة اخرى وتأثير اخر معاكس للوظيفة الاحتفاظية، وهذه الوظيفة الثانية هي تطويرية تسمح بالتطور بل تهيئ التغيير وتسانده، وهذا واضح بشكل خاص في تشريعات الامم المتحدة الدولية لحقوق الانسان والشعوب وفيما اخذته منها كثير من التشريعات الوطنية، فمن الواضح انها سند معنوي للمظلوم على الحاكم الظالم توضح له حقوقه وتثير سبيله بل وقد تحفز على النضال الى جانب العوامل الاخرى الخاصة بواقعه. وبهذا المعنى الواسع، للقانون دور مزدوج يستوعب التناقضات الاجتماعية: الاول محافظ تقليدي واستاتيكي والثاني تقدمي محرك (ديناميكي).

يتغير القانون كرهاً تحت ضغط مصالح واماني وارادة الطبقات المحكومة. والشعوب والقوميات المظلومة في الدول والامبراطوريات المتعددة الاقوام، عندما يزداد وعيها بوضعها وحقوقها ويحسن تنظيمها وتعد العدة لمقارعة القوة الحاكمة، وذلك على اثر تطورات فكرية واجتماعية ونفسية او تكنولوجية تأتي بهذه العوامل الجديدة. وحسب ستالين يحدث هذا التطور لدى القومية او الامة المضطهدة عندما تنمو بورجوازيته لدرجة بانها تجمع الشعب والعمال حولها تحت شعار الوطنية والحرية في حين ان هدفها لا يعدو ايجاد ((سوق وطنية)) لتصريف بضائعها. اما هاويز فقد وصف هذا التغيير بشكل ايسر عندما قال بانه ((يحدث عندما تتحول ارادة الافراد الى ارادة جماعية للعيش معاً)) (تحت ظل نظام وعلم واحد). وهو شرط لازم ولكنه - وفي الظروف الحديثة الراهنة - غير كاف.

وقد يحدث ان يتغير القانون تدريجياً وينضال لايتصف كثيراً بالعنف. اذا كانت الطبقة الحاكمة والمحكومة وطبيعة الناس تميل الى الحلول النصفية او الاصلاحية (كما حدث احياناً في المملكة المتحدة بل وقد تحدث تغييرات اساسية بدون قتال اذا كان تطبيق المجتمع قواعد الديمقراطية التي اعتمدها (وهكذا وجدت في سويسرا قبل

سنوات قليلة دولة اتحادية جديدة في منطقة الجورا الناطقة بالفرنسية بعد ان كانت جزءاً من دولة او كانتون بين الاتحادية وذلك بعد نضال دام سنوات حقاً ولكنه كان مقتصرًا على المقالات الصحفية وبعض المظاهرات التي لم تسل فيها قطرة دم تلتها اتفاقية الاطراف المختلفة على اجراء استفتاء في المنطقة).

ولكن التاريخ يشير الى انه في معظم الحالات لم تتمكن الطبقات المستثمرة او الشعوب المضطهدة من قلب النظام وانتزاع حقوقها الا عن طريق الثورة. وهذا ما حدث في الثورة الامريكية الشمالية ١٧٧٦ والثورة الفرنسية وثورة اكتوبر وثورة الصين وثورة الجزائر وثورة الفيتنام وثورة ايران الاخيرة (ويقصد بها ثورة شعوبها وليس استملاك الثورة من قبل فئة الفقهاء السياسية). وعسيراً كان النضال ام اقل عسراً، فان حقوق الشعوب تؤخذ عنوة ولا تعطى، ومثال الجزائر بين عشرات اخرى، يكفي لتصويره، ناهيك عن مثال الفيتنام.

وهذا يعني بان القانون لايتغير عادة وبصورة جذرية الا بقفزات وانتفاضات عندما يتمخض المجتمع عن عوامل جديدة تهيئها. والنضال اللازم لشعب مضطهد او لطبقة اجتماعية مظلومة لتغيير القانون الجائر وانتزاع الحقوق المطلوبة يختلف كثيراً حسب الحالات في شدته وطوله واساليبه وحجم التضحيات الواجبة. وهذا يتوقف على قوة الطرفين المتقارعين- الظالم والمظلوم- وعنادهما وصمودهما والمثل والمبادئ التي يستوحون منها مواقفهما المختلفة. وكما يتوقف على صداقاتهما الخارجية فضلاً عن حسن التنظيم، وبالنسبة للمظلوم، وهو على العموم اقل قوة وعدة من الحاكم الجائر عليه، من الهمية بمكان عظيم ان يكون اكثر تصميمياً وعناداً وارتفاع معنوية، وان يحسن تنظيمه ويجمع كافة صفوفه، وان يحدد بوضوح اهدافه ويطالب بكافة حقوقه كاملة بدون موارد الا لا يجيد عنها قط، والا يخطئ في اختيار الطريق المؤدية للحرية وهي واحدة مستقيمة لا لف بها ولا دوران، وان ينوع اساليب نضاله ويكيفها حسب الظروف والمراحل وان يتذرع بالصبر الطويل في نضال لا هوادة فيه. وعندما تتهدم العقبات امامه واحدة بعد الاخرى وتفتح الابواب تباعاً ويخلق لنفسه وبتضحياته آفاقاً وامكانيات جديدة ما كان يحلم بها بين سكان الدولة الجائرة وفي المجالات الدولية. ان الشعب الذي «لاصديق له، وهو شعب لايعرف قادة حركته كيفية طرح قضيته او لايجروون على المطالبة بكافة حقوقه وبما يرغبه لنفسه من مصير بل يعملون للوصول الى (حلول نصفية او مرحلية) عرجاء لاتصلح اساساً لحل

مسألته وليس من شأنها ان تخضع زبائنته ويعجزون بالتالي عن تعبئة قوى شعبهم وتفجير طاقاته الوطنية وفتح الابواب المغلقة امامه في المجالات الدولية».

٤) "استعمار الفقير لجاره" ابشع نوع من الاستعمار وآفة كُردستان:

ناضل الجزائريون ببطولة نحو ثمان اعوام عسيرة وحصلوا على حريتهم، وناضل الفيتناميون عشرين عاماً بمراس شديد وصبر طويل وخلقوا من بين صفوفهم الطاقات الشعبية اللازمة لمقارعة قوة استعمارية هائلة طردوها من بلادهم وحققوا ما يصبون اليه من وحدة وحرية.

ويناضل الشعب الكُردي منذ نحو ستين عاماً بصورة متقطعة وصفوف غير موحدة واساليب غير ملائمة للظروف وبدون ان يعلن قادة حركاته - لانها عدة - عما يريده حقاً لنفسه من مصير ولم يحقق حتى الان شيئاً من آماله رغم عظم التضحيات وهول المصائب والالام التي حلت به وبطولات من قاتل ويقاتل من ابنائه.

وفي هذه الاسطر القليلة الاخيرة وما سبقها حول (الحلول النصفية العرجاء) ايجاز لاهم نقاط الضعف في الحركة الوطنية الكُردية كما تظهر لمراقب ينظر اليها من داخلها، ولنا عودة اليها، ولكن النضال التحريري هو نضال جدي تتصادم به وتتعارض على الصعيدين الفكري والمادي (ومنه العسكري) قوى الظالم المحافظة وقوى المظلوم المناهضة. بما فيها مثلهم العليا المتعاكسة. وبمعنى اخر لا يتوقف نجاح الحركة التحريرية على نقاط قوتها او ضعفها فقط بل ايضاً وبصورة جدلية على قوة الظالم المناهضة ونقاط ضعفه، كما اشير اليه اعلاه:

ومن سوء طالع الحركة الوطنية الكُردية انها لم تتمكن من الصعود لقطار الحرية" عقب الحرب العالمية الاولى رغم "تعبيد طريقها" بمعاهدة سيفر التي جاء نكرها. ولهذا الفشل اسباب تاريخية واجتماعية تنجم عن المجتمع الكُردي نفسه ويمكن حصرها، وكما يمكن اجمالها بان مجتمعنا لم يكن جاهزاً انذاك، عام ١٩٢٠ لامتطاء القطار بسبب تناقضاته الداخلية وكما لها اسباب خارجية بمعنى ان الاستعمار العالمي (الغربي) تكالب عليه في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٢-١٩٢٣ وخلال «مسالة ولاية الموصل» حتى عام ١٩٢٥ لمنعه من التحرر وسلمه مقيداً لحكم دول

جديدة اعترف بها واقتسمت بلاده فيما بينها، وهي الجمهورية التركية والمملكة العراقية والجمهورية السورية، فضلاً عن إيران. ولا يسمح المجال هنا للاطالة في دور الامبريالية العالمية (الغربية) في تقسيم كُردستان ووضع اجزائه المقسمة تحت حكم الطبقات الرجعية الحاكمة في هذه الدول الجديدة. ويكفي ان يشار الى مالعته الامبريالية البريطانية في تسليم كُردستان الجنوبية لحكم (ملك العراق) الذي كان خادماً لها بعد ان ضمنت لنفسها استثمار موارده النفطية (كركوك وخانقين) وقيامها بالقضاء على ثورات الشيخ محمود حفيد الوطنية الكُردية بالقوة العسكرية. وكان هذا الزعيم الكُردي يدعو لتأسيس حكومة كُردية لا علاقة لها ببغداد وينادي بشعار استقلال كُردستان^{٦٤}. وبعد فشل ثورته الاولى امام هجوم الجنرال البريطاني فرازر والقبض على الشيخ محمود زاره الكولونيل ارنولد ويلسن في سجنه البريطاني (وكان ويلسن المسؤول السياسي عن السياسة الامبريالية في المنطقة) فما كان من الشيخ محمود الا ان قرأ له عن ظهر قلب النقطة الثانية من نقاط الرئيس الامريكي و. ولسن (حول حق الشعوب في تقرير مصيرها) وكذلك البيان الفرنسي البريطاني المشترك في ١٩١٨/١١/٨ (حول حق الشعوب الغير التركية في التحرر من النير العثماني) ويقول الكونيل ويلسون «وكان الشيخ قد كتب هذه النقاط مترجمة الى الكُردية مع اوراق من القرآن ضمها حول ذراعه بمثابة حجاب وطمس»^{٦٥} يستنير به.

والاستعمار الغربي هو ايضاً المسؤول عن عدم توحيد البلاد العربية (بلاد الجزيرة العربية وسوريا العراق العربي) حسب الوعود المعطاة لـ"ملك حسين شريف مكة"، طيب الله ثراه.

ومن المعلوم ان اية دولة معترف بها تعتبر نفسها خالدة ولا تقبل بوضع حد لوجودها ولا الاقلال من سياستها الوطنية ويقول أ. اسمن الاخصائي المعروف في القانون الدستوري: «ان الدولة طبيعتها هي ابدية، ولا يقبل وجودها الحقوقي اي

^{٦٤} Arnold Wilson, Loyalties, Mesopotamia ١٩١٧-١٩٢٠, (Vol ١١), Oxford ١٩٣١, P. ١٣٧.

^{٦٥} المصدر السابق، ص ١٣٩.

تجزئة زمنية»^{٦٦}. ولكنه يضيف: «ان السلطة العامة، اي سيادة الدولة لا يمكن ابدأ ان تمارس الا لمصلحة المجتمع»^{٦٧}.

وإذا كان المبدأ الاول صحيحاً في تمسك الدول بوجودها وسيادتها - ولو كانت اسمية - ومقاومة من او ما يخالفها، فان المبدأ الثاني ليس الا فكرة حقوقية مجردة وبعيدة عن واقع الاكثرية الساحقة من الدول علماً بان القانون «الوطني» (كذا) يستخدم عادة للمحافظة على مصالح الطبقة الحاكمة، كما جاء ذكره اعلاه، او لفرض استمرارية سيطرة قومية على اخرى، ومنه ينتج الاستبداد والصراع الطبقي والنضال الوطني التحرري.

وإذا كان الامر هكذا فهذه الحقيقة لاكثر مرارة واشد حدة في الدول الثلاث المقتسمة رئيسياً لكُردستان، تركيا ايران والعراق. وكلها دول غير صناعية بل في «طور النمو» كما يقال الان حفظاً لساسيتها، اي متخلفة اقتصادياً وتكنولوجياً كما كان يقال قبل عدة سنوات، وكما يشهد مقدار انتاجها مقسوماً بعدد سكانها وبؤس طبقاتها الكادحة من عمال وفلاحين وكسبة وصغار الموظفين بل حتى البرجوازية الصغيرة. ولولا موارد النفط في ايران والعراق - وهي «نعمة من السماء هبطت على الارض» وموارد طارئة - لتضاعف فيها بؤس هذه الطبقات ولخسرت الارقام الانتاجية نحو ثمانية اعشار من قيمها.

وقد شاءت العوامل التاريخية ان تقتبس الطبقات الحاكمة في هذه الدول، وتنتمي على العموم حالياً الى البرجوازية الصغيرة للقومية المسيطرة، والبرجوازية التجارية الماركنتيلية وسابقاً الى الاقطاعية المدنية او اللاتيفوندية «ان تقتبس من بعض فلاسفة الغرب ابشع مفهوم للقومية قائم على العرقية وعلى تمجيد القومية الكبرى والاعتداء على القوميات الاخرى واحتلال ديارها واحتقار ثقافتها ونهب ثرواتها والعمل على محو وجودها بالتمثيل القومي القسري والترحيل الاجباري والاستعمار الاستيطاني» (كما فعل ويفعل الصهيونيون مع الشعب الفلسطيني العربي) وما الى ذلك من اساليب قد تختلف شيئاً في الحدة او النوع بين دولة واخرى

^{٦٦} A. Esmein, Elements de droit comstitutionnel, Paris, ١٩٢٧, P٣.

^{٦٧} نفس المصدر، ص٢.

حسب الظروف وقد رأينا هذا في سياسة الدكتاتور (اتاتورك) في تركيا وحالياً الجنرال افرين، ومن سمي نفسه شاه رضا ثم ابنه محمد رضا في ايران، ومنذ ١٩٦٣ ثم ١٩٦٨ مع البعث العربي حيث يشكل العفلقى الحكم في العراق ووقع عبء هذه السياسة الهمجية على الشعب الكردي في تركيا والعراق حيث يشكل القومية الكبرى بعد التركية في الاولى وبعد الهجمة على الشعب الكردي في تركيا والعراق حيث يشكل القومية الكبرى بعد التركية في الاولى وبعد العربية في الثانية. وفي ايران ركز البلاط الملكي هذه السياسة على تمجيد الارية الايرانية (وهي في الحقيقة تأكيد لسيطرة القومية الفارسية على القوميات الاخرى المضهدة وفي مقدمتها الكردية وهي (اعرقها نضالاً في ايران في الدفاع عن حقوقها)، ولكن القوميات الاخرى كالاذرية والبلوشية والعربية والتركمانية نالت ايضاً نصيبها من الاضطهاد والتعسف والاستثمار. وبعد سقوط الشاه ومجئ حكم، «ولاية فقيه» لم تتغير الامور الا شكلاً واسماً بل يمكن القول بان «الدكتاتورية ازدادت قسوة وزادت محاولاتها شدة في تدمير القوميات الاخرى ولاسيما القومية الكردية الصامدة، وذلك تحت شعار الاسلام، ووحدة الشعب المسلم» والاسلام الداعي الى الاخوة لبرئ من هذا وذلك.

وهذا هو «استعمار الفقير لجاره» وهو حقاً لايشع انواع الاستعمار واشدها وقعاً واكثرها اذية واقلها رحمة وانسانية، ولا حد لبطشه الا بالردع. ومنه امثلة عديدة ومتباينة في حداثها في بلاد مايسمى (بالعالم الثالث) التي نالت استقلالها في معظم الاحوال بحدود اصطناعية كان المستعمر الغربي قد خططها بالمسطرة على الورق، حسب اهوائه ومصالحه ومدى تسرب نفوذه، بدون استشارة السكان وبدون اي اعتبار لتواجد الاقوام واللغات والثقافات وبدون النظر الى مصالحها الاقتصادية الحيوية. وتعتبر حكومات هذه الدول الحديثة المستعمرة سابقاً حدودها التي خلقها الاستعمار كمقدسة لايجوز مساسها وهي عادة تتبعها واتفقت عليها معظم الحكومات الافريقية، ولاعجب في الامر فان هذه حكومات قليل منها يمثل الشعوب حقاً وتتفق مصالح حكامها مع مصالح (النيو امبريالية).

وبشاعة هذا النوع من الاستعمار اخلاقية وادبية اولاً، فمن البشاعة الاخلاقية بمكان ان يستعمر حكام شعب فقير او مازال فقيراً شعباً فقيراً اخر جاراً له، وفي مثال الشعب الكردي نجد هذه البشاعة مضاعفة فكل من الظالم والمظلوم ينتمي الى عالم

حضاري واحد ولدين اسلامي واحد. ولو ان مصطفى كمال كان قد قرر «بجرة قلم بان شعبه ينتمي الى الحضارة الاوروبية» وسمى القرآن الكريم "الكتاب الاسود" وبشاعته تأتي ايضاً من حيث انه لايسمح لاهل الفكر الديمقراطي او الانساني من التعبير عن رأيهم لمحاولة الحد من بطشه كما هو الامر في المجتمعات الصناعية الغربية حيث انتهى المفكرون الديمقراطيون بالاحتجاج على سياسة حكامهم الاستعمارية بل وبالتمرد عليها. ولكنك تفتش عبثاً عن صحيفة تركية او عراقية او ايرانية مرخص بها رسمياً يمكن ان تسمح لنفسها بانتقاد حكومتها على سياسة استعمار كردستان وتدميرها وتشتيت مئات الالوف من هذا الشعب الذي انجب صلاح الدين والعائلة الايوبية وابن الاثير وابن خلكان والدينوري وابي الفداء وابن الازرق الفارقي والحلاج وكفاني بهم ذكراً. ويجد الديمقراطيون العراقيون والترك والايروانيون انفسهم مجبرين للصمت او للاختفاء والنضال السري او للهجرة والاستغراب.

ومما يزيد هذا النوع من الاستعمار بشاعة وقسوة انه غير قادر تكتيكياً ولا رغبة لديه للعمل على تقدم ديار الشعب الجار المضطهد اقتصادياً وصناعياً في حين ان الاستعمار الغربي الكلاسيكي كان قد وجد من مصلحته في بعض الاحيان استثمار بعض المواد الخام وبالتالي ايجاد بعض الصناعات والبنوك والمؤسسات العلمية وطرق المواصلات اللازمة في مستعمراته. ولما استقلت هذه اخذت لنفسها حلالاً وحقاً لها ما كان الغرب الاوروبي المستعمر قد اوجده في هذا الحقل ومنها كافة المنشآت النفطية. ولاشئ من هذا في استعمار (الفقير لجاره) بل يتعمد هنا الحكم المستعمر اتباع سياسة (التأخير الاقتصادي) و (التخلف الثقافي والصحي والاجتماعي) لدى الشعب الجار ولخلق الشروط الحياتية لهجرته تبعاً - كما تفعل تركيا في كردستان الذي تحتله^{٦٨}، بل وقد يحدث للطبقة الحاكمة ان تتعمد ترحيل الشعب المظلوم عنوة

^{٦٨} جاء عرض لهذا في ثلاث كتب:

١. Ismet Ch. Vanly, Survey of the national question of Turkish Kurdistan, Hevra, Roma ١٩٧١.

٢. Reedité en allemande sous le titre, Die National Froge Turkisch Kurdistans, Komkar, Francfort, ١٠٨٠.

٣. Majeedd R. Jafar, Under-Underdevelopment: Aregional case study of the Kurdish Aera in Turkey, dissertation, Helsenki ١٩٧٦.

من اخصب مناطق بلاده واكثرها ثروة وتبديل السكان فيها بجلب سكان من القومية الكبرى واسكانهم فيها بدون حق مكان من طرده من السكان الاصليين. وهذا ما فعله (بعث بغداد الحاكم) في كُردستان العراق اذ انه قد طرد الاكراد عنوة من مناطق عديدة واسعة منها مناطق كركوك وخانقين وعين زاله النفطية وهجر نحو نصف مليون من الاكراد واسكنهم في مناطق شبه صحراوية من جنوبي العراق العربي ودمر زهاء الفي قرية كُردية على الحدود الايرانية والتركية والسورية ((لاسباب امنية)) وخلق بذلك (شريط الموت)^{٦٩} في المنطقة التي سماها (منطقة الحكم الذاتي) كذباً وخداعاً، وهذا فضلاً عن القرى الاستراتيجية التي جمع فيها عدداً من فلاحى المناطق الجبلية الكُردية واسكنهم في السهول والوديان الواطئة على قرب من قواعد الجيش العراقي - كما فعل المستعمر الغربي مع قسم كبير من الفلاحين اثناء حرب الاستقلال الجزائرية والفيتنامية-.

ويزداد هذا النوع من الاستعمار بشاعة وقسوة علماً بان طبيعته العرقية والتوسيعية تجاه القومية المظلومة تزدوج بطبيعة ثانية قرينة وملازمة لها وهي الطبيعة الديكتاتورية بل الفاشيستيّة، وهذه تحمله حفظاً لمصالح طبقتة الحاكمة ولكرسي الحكم الذي تستأثر هذه به لسلك سياستين ثنائيتين مكملة الاولى ولبعضها. أ. ضرب الحركات الديمقراطية واليسارية ولاسيما نقابات العمال والفلاحين والكسبة وفرض شروط معيشية مرادفة للبوؤس والحرمان على هذه الطبقات الشعبية بصرف النظر عن قوميتها، ومنها تلك التي تنتمي (للقومية السيدة) وحرمانها من حقوقها الديمقراطية والنقابية وكبح تطلعاتها لحياة افضل.

٤. Dendal Nezan dans, Les Kurdes et le Kurdistan, ouvrage edite sous la direction de Gerard Chaliand, Maspero, Paris ١٩٧٨.

^{٦٩} بعد ان احتل الطلبة المسلمون الموالمون لخط الامام السفارة الامريكية في طهران عام ١٩٧٩، نشروا وثائقها الدبلوماسية السرية في مجموعة تسمى بالفارسية "اسناد لانه جاسوسي" (وثائق عش الجواسيس)، في ٣٢ مجلداً، طهران ١٩٨٠، والمجلدان ٣١ و٣٢ حول كُردستان. وفي المجلد ٣١ ووثائق بالانكليزية مع ترجمة فارسية يستخدم فيها هذا الاصطلاح.

ب. الاعتماد في المحافظة على كرسي الحكم ومصالح بورجوازيته على الامبريالية الاجنبية وفتح ابواب البلاد لنفوذها والاعتماد عليها في شراء الاسلحة الجهنمية الحديثة لقهر وسحق الحركة الوطنية التحررية للشعب المظلوم قومياً بل والسماح لهذه الامبريالية احياناً بانشاء القواعد العسكرية الاجنبية على ارض دولته. وهذا واضح بشكل خاص في سياسة كافة الحكومات التركية ولاسيما تلك التي جاءت نتيجة للانقلابات العسكرية (الكمالية) واعتمادها على الرأسمال الامبريالي والمساعدات العسكرية الامبريالية لضرب الحركة التحررية الكردية خاصة واليسار والحركات الديمقراطية والعمالية عامة. ولا يخفي بان تركيا حقيقة مليئة بالقواعد العسكرية الامريكية ومنها الكثير في كردستان. والتعاون العسكري العراقي التركي حقيقة واضحة تجسدت في التدخل العسكري التركي بطلب من بغداد في منطقة بادينان من كردستان العراق في ربيع عام ١٩٨٣ لضرب قوات الانصار الكردية فيها وحمايته انبوب النفط (كركوك- دورتيول) الذي يجلب النفط حتى خليج اسكندرونه ومنه الى اوربا الغربية، اما الحكومة الاسلامية الايرانية التي تندد بالامبريالية والاستعمار فلدينا الوثائق الكافية التي تثبت انها تلقت مساعدات عسكرية امريكية للهجوم على القوات الكردية الوطنية الديمقراطية في كردستان ايران اثناء حملتها في صيف عام ١٩٧٩، ولايسمح المجال هنا لذكر هذه الوثائق ولكننا سنتعرض لها في كتاب جديد لم ننتهي بعد من كتابته^{٧٠}. اما الدكتاتورية وضرب الحركات الديمقراطية في كل من ايران والعراق- وبالرغم من الحرب المروعة التي تدور بينهما منذ ماينوف على اربع سنوات- فلا حاجة للاطالة بها ولا تخفى على احد. ويكفي ان نعلم بان الحركة الاشتراكية العربية والحزب الاشتراكي العراقي والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث- الاتجاه التقدمي، هم في صفوف المعارضة العراقية الى جانب الاحزاب الكردية ناهيك عن الحركات الشيعية في العراق. وفي ايران ماعدا كردستان المناضلة وجدت كافة الكوادر الديمقراطية نفسها مجبرة للهجرة الى اوربا، منها كوادر مجاهدي خلق فضلاً عن سجن وتعذيب الاف من الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين.

^{٧٠} بعنوان: Le combat kurde et la voie de liberation nationale، سينشر هذا الكتاب بالالمانية كالمجلد الثاني من Kurdistan und Die kurden الذي هو ترجمة مع اضافات للكتاب الجماعي الذي نشرته دار ماسبيرو.

(٥) الاوتونومي، ليست حلاً للمسألة الوطنية الكُردية:

بدأت الحركة الكُردية في مطلع القرن بالمطالبة باستقلال كُردستان، ومنها ثورات الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ في كُردستان تركيا وخوييون بقيادة الجنرال احسان نوري باشا في منطقة ارارات اعوام ١٩٢٧-١٩٣١ ولحد ما ثورة الشيخ رضا في درسيم عامي ١٩٣٧-١٩٣٨، ومنها على الاقل الثورة الاولى للشيخ محمود البرزنجي في كُردستان العراق عام- هذا بصرف النظر عن ثورة الشيخ عبيدالله الشمرزيني في كل من كُردستان تركيا وايران اعوام ١٨٧٨-١٨٨٠، وكانت تهدف ايضاً للاستقلال. ولم يكن الشعب الكُردى جاهزاً انذاك اجتماعياً ولا بالتالي سياسياً وعسكرياً، لكي يوفر لثوراته هذه الشروط الدنيا اللازمة لنجاحها، او لاعطائها نصيباً كافياً من النجاح على الاقل. ومنذ اواخر الحرب العالمية الثانية ودخول اولى الافكار الاشتراكية في الحركة القومية الكُردية غيرت هذه استراتيجيتها السياسية كلياً. فقد بدأت تعترف بالحدود الدولية المجزئة لكُردستان وتقول بانها انما تناضل للحصول على حكم ذاتي اوتونومي لكل جزء من كُردستان داخل حدود الدولة الموجودة وضمن وحدتها السياسية. بشرط ايجاد انظمة ديمقراطية في هذه الدول ضمناً للاوتونومي وغاية في حد ذاتها، وذلك بالتعاون مع القوى الديمقراطية والعمالية الاشتراكية للقوميات الكبرى وحفظاً للمصالح المشتركة بين الشعب الكُردى والشعوب المجاورة. حقاً كانت ومازالت الاحزاب الكُردية التي اعتمدت هذه الاستراتيجية تؤكد على حق الشعب الكُردى كأمة في تقرير مصيره بنفسه بما فيه الانفصال وحق تأسيس دولة كُردية موحدة. ولكنها تؤكد عليه بصورة نظرية وتفرغه من كل محتوى بمجرد اختيارها سلفاً للحل الاوتونومي المذكور والنضال من اجله، تاركة ممارسة هذا الحق (لخبر كان) او بالاصح لاجيال قادمة غير محددة. وكان النتائج الوخيمة السيئة لهذه النظرة ان تجزأت الحركة الوطنية الكُردية عضويًا وسياسيًا الى عدة حركات- رغم محافظتها على نوع من الوحدة المعنوية- واحدة خاصة بكُردستان ايران واخرى بكُردستان العراق وثالثة بكُردستان او باكراد سوريا (وهذه لاتطالب بالحكم الذاتي بل بالحقوق الثقافية)، والرابعة والاخيرة وهي احدثها نمت في كُردستان تركيا وهذه في الواقع لاتطالب بالحكم الذاتي انما لها مرامي ابعد تهدف عموماً للتحرر الوطني بكل معنى الكلمة، ولعل حداثة نموها (منذ نحو عام ١٩٦٥) تفسر بعد اهدافها، مع العلم بانها

أكثر هذه الحركات تأثراً بالماركسية بل بالماركسية اللينينية (التي تضيف إلى الماركسية نظرية دكتاتورية البروليتاريا) هذا على المستوى السياسي أي مستوى الأحزاب والمنظمات المختلفة.

ومما زاد الأمور سوءاً أن كل واحدة من هذه الحركات المجزأة قد تجزأت داخلياً إلى عدة حركات غالباً ما تتنازع سياسياً فيما بينها - وأحياناً على الصعيد العسكري - تمثلها أحزاب ومنظمات عديدة انقسمت عن بعضها لأسباب مختلفة، بعضها اقليمية أساسية (كما في كردستان العراق) وبعضها ايديولوجية (كما في كردستان إيران، وبصورة أخطر في كردستان تركيا حيث انقسمت الحركة إلى عدد كبير من الأحزاب والمنظمات الصغيرة نسبياً تشاحت طويلاً فيما بينها - وبعضها مازال - لأسباب جدلية قائمة أساساً على تفسيرات مختلفة للماركسية اللينينية وبالتالي على استراتيجيات متصارعة ورثتها من نزاعات اليسار التركي). وهذه التجزئة المضاعفة هي نتيجة طبيعية لانعدام وجود حركة كردية وطنية موحدة وشاملة ذات أهداف واضحة واستراتيجية واحدة تنبع من واقع الشعب الكردي وتطلعاته وظروفه الإقليمية. وبتعبير آخر، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليس للشعب الكردي حركة تحررية شاملة عضواً وبمستواه، مستوى تطلعاته وأماله ومساحة بلاده وعدد سكانه وحقوقه الطبيعية، ولها القدرة لتحقيق ما يصبو إليه من تحرر وطني وتقدم بل ولدرء الأخطار الهائلة التي تهدد مجرد وجوده.

ولا ينبغي أن تفسر هذه الأسطر بأنها تحمل في طواياها أية نظرة استعلاء تجاه الأحزاب الكردية الموجودة في ساحة النضال أو اقلال لنضالها الطويل وتضحيات أعضائها بل أن كاتب هذا المقال يحمل لها كل الاحترام والتقدير بل وقد ساهم بقدر طاقته في نضال كثير منها وأحياناً بطلب من بعضها. مقيداً نفسه بمناهجها وسياساتها وعملاً جهده للمساهمة في تحقيق أهدافها. كما أنه يفتخر بالصدقات التي تربطه بمعظم قياداتها (بالرغم من النزاعات القائمة بين بعضها) ولكن مصلحة الشعب والامة هي فوق الأحزاب مهما عرق نضالها، وفوق القيادات مهما طال كفاحها، وفوق الأشخاص مهما عز مقامهم وجادت أنفسهم، وفوق الصدقات مهما كانت غالية وعزيزة على القلوب.

لقد سبق لي - حتى اثناء قيامي بواجباتي تجاه ثورة كُردستان العراق (الهادفة للحكم الذاتي - ان انتقدت سياسة «الحكم الذاتي، اي الاوتونومي او بالاصح الاوتونومي الداخلية Autonomie Interne كما كانت- ومازالت-») تهدف الثورات الكُردية المسلحة اليها، وان نبذت هذا الهدف باعتباره متعذر التحقيق في كُردستان وليس من شأنه اساساً حل المسألة الوطنية الكُردية. وتعرضت لهذا الموضوع مثلاً في حالة كتابي عن ثورة كُردستان العراق الذي طبع عام ١٩٧٠^{٧١} وكما في مقالات سابقة ومطبوعات لاحقة. ولهذا اسباب عديدة:

أولاً: ان تحقيق الحكم الذاتي لقومية ما في دولة مزدوجة او متعددة القوميات هو امر صعب بل وعسير بشكل عام حتى في الدول التي تطبق داخل حدودها قليلاً او كثيراً من مبادئ الديمقراطية (لأن الديمقراطية المطلقة انما هي هدف مثالي قد يمكن التقرب منه دون الوصول اليه ابدأً) وقد عالج هذا الموضوع (كي هيرو) وهو استاذ حقوق في جامعة (يو) الفرنسية في كتاب له نشره عام ١٩٦٨ بعنوان "مبادئ الفيدرالية في الاتحاد الفيدرالي الاوروبي"^{٧٢} تخيل فيه حل مسألة القوميات والاقليات القومية الاوروبية ضمن اتحاد فيدرالي اوروبي يدعو اليه على اساس الديمقراطية. وجاء فيه بانه لكي تتحقق هذه الاهداف يجب ان تتمتع كل قومية بحكم ذاتي شروطها كمايلي:

أ. ان يكون الحق لكل قومية صغيرة او كبيرة ان تعلن هي عن وجودها وبمجرد اعلانها هذا تنال اوتوماتيكياً حق التمتع الاوتونومي ولايجوز ان يترك هذا الخيار للدولة او للاتحاد الفدرالي وهذا ما سماه المؤلف "حق اعلان النفس او Auto-affirmation.

ب. ان يكون لكل قومية تعلن عن نفسها كما جاء- حق تحديد نفسها- اي Auto-definition ولاسيما تحديد مساحة او رقعة ارضها التي تعيش عليها ولا ان يترك حق تحديد منطقة الحكم الذاتي للدولة "التي من عاداتها ان تخادع في الامر بحيث انها تقلل مساحة المنطقة واحياناً تضيف اليها مناطق اخرى لاغراق القومية

^{٧١} Cf. la conclusion dans Ismet Ch. Vanly, Le Kurdistan Irakein entite nationale, Neuchatel, ١٩٧٠, pp. ٣٢٥-٣٣٥.

^{٧٢} Guy Heraud, Les principes de federalisme et la federation europeenne, Paresse d'Europe, Paris ١٩٦٨, PP. ٤٤ss.

الصغيرة ضمن عدد اكبر من القومية الكبرى تضييع فيها اوتونوميتها " و اعطى المؤلف مثال التترول الجنوبي الناطق بالالمانية في ايطاليا الالبية حيث اعطته الحكومة الايطالية الحكم الذاتي ضمن منطقة موسعة اسمها Trentin Haut-Adige سكانها من الايطاليين وايطاليي اللغة وازداد عدد هؤلاء بالهجرة).

ج. والشرط الثالث للحكم الذاتي هو حق تنظيم النفس Suto-organization وبموجبه ان القومية التي ستتمتع بالحكم الذاتي يجب ان تضع بنفسها نظامها عن طريق انتخابات حرة تنتخب به مجلساً تأسيسياً لها يضع دستورها، ولا ان تضع الدولة او تمنح من تلقاء نفسها نظام الحكم الذاتي للقومية المعنية ولكن المؤلف يضيف بان من واجب القومية في ممارستها لحقها في تنظيم نفسها احترام دستور الدولة (الاتحاد الفيدرالي) وان تقبل بعدم الانفصال:

د. والشرط الرابع الاوتونومي هو الممارسة الفعلية واليومية لقانونه، لا ان يكون هذا مجرد حبر على ورق.

وفي كتاب آخر لنفس المؤلف نشر عام ١٩٦٦ بعنوان "شعوب ولغات اوربا"^{٧٣} اكد البروفيسور هيرو على الاخطار المحدقة بالقوميات والاقليات القومية بشكل عام امام سلطة الدولة المتعددة القوميات والتي تعتبر نفسها مع ذلك امة واحدة ومن هذه الاخطار خطر ما يسمى بالفرنسية بـ ALIENATION ETHNIQUE كلمة معناها الحرفي «ان يصبح الانسان قومياً غير نفسه» ويمكن ترجمتها بالانصهار والتمثيل ولها انواع واشكال منها الثقافي ونفوسي وسياسي واقتصادي واجتماعي ونفساني وتدمير المعالم القومية شيئاً فشيئاً على الارض بالتعمير والتخريب وتغيير اسماء المناطق والامكنة وهنالك اخطار اشد ضرراً ويعطي البرفيسور هيرو مثلاً منها «حرب الابداءة ضد الامة الكُردية بحجة حفظ القانون الوطني الحكومي»^{٧٤} وحرقت القرى الكُردية بالنايالم^{٧٥}.

^{٧٣} Peuples et langues d'Europe, Denoel, Paris ١٩٦٦.

^{٧٤} نفس المصدر، ص ٢٥.

^{٧٥} نفس المصدر، ص ١٢.

ثانياً: ان ما يصعب الحصول على حكم ذاتي حقيقي كما جاء وصفه اعلاه حتى للقوميات الاوروبية المختلفة، فكيف بالامر في الدول الثلاثة التي تقسم كردستان رئيسياً فيما بينها والتي لاتعرف من الديمقراطية سوى الاسم وتقوم سياستها اساساً على محاولة ابادة الشعب الكردي ومحو لغته وثقافته بكافة الطرق والاساليب الممكنة، عنوة وتدرجياً؟ تقول الاحزاب الكردية الهادفة الى الحكم الذاتي بأنها تهدف في الوقت نفسه لاحلال الديمقراطية مكان الديكتاتورية والعرقية في الدولة المذكورة بالتعاون مع القوى الديمقراطية والسياسية للشعوب المجاورة وهذا موضوع هام حقاً.

لنعد الى اوروبا واسبانيا بالذات. ففي هذه الدولة المتعددة القوميات، بالاضافة الى القومية الكبرى المسيطرة وهي القومية الكاستيلانية وعاصمتها القومية هي مدريد، عاصمة الدولة الكاتلانية، وبعد موت الدكتاتور فرانكو ونهاية حكمه الفاشستي عام ١٩٧٥، جاء دستور ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٨ الذي تم تحضيره ديمقراطياً اثناء الحكم المرحلي المخضرم ويقول في بنده الثاني ((بان الامة الاسبانية غير قابلة للتجزئة (...)) وانها تعترف وتضمن حق الحكم الذاتي للقوميات والمناطق التي تتألف منها...))^{٧٦}، اي ان الحكم الذاتي سوف يعطى ليس فقط للقوميتين الباسكية والكتلانية التي كانت قد استفحلت قضيتها وتعقدت بل لكل القوميات الاخرى حتى تلك التي لاتطالب بها وكذلك لكافة المناطق الاسبانية ولو كانت تسكنها القومية الكبرى الكاستيلانية بدون اي تميز، وهذا ((اغراق)) للمسألة الباسكية والمسألة الكاتلانية (كما كانت حكومة بغداد قد اغرقت عيد نوروز القومي الكردي يوم سمته بعيد الشجرة وعممته في كافة انحاء العراق).

ولما انتهى الحكم المخضرم وجاءت الانتخابات الاسبانية بالحزب الاشتراكي الاسباني للحكم قبل نحو سنتين تم تحضير بادئ ذي بدء (نظم الحكم الذاتي الباسكي) وكذلك الكاتلاني ولكن قاعدتهما الارضية اي المنطقة لاتشمل كافة بلاد هاتين القوميتين فضلاً عن نقاط اخرى تتعلق بالصلاحيات لم تقبل بها بعض الاحزاب الباسكية والكاتلانية وقبلتها احزاب اخرى معتدلة من هاتين القوميتين اخذت الحكم في هذه المناطق. وبالرغم من ديمقراطية الحزاب الاشتراكي الاسباني وتحقيق

^{٧٦} Cf. L'autonomie: Les regions d'Europe en quete d'un statut, Publie par l'institut europeen des hautes etudes internationles, Universite de Nice, Paris, ١٩٨١, PP. ٦٣ss.

الائتونيومي فان بعض الاحزاب الباسكية والكتلانية مازالت معارضة وتطالب بالاعتراف بحق تقرير المصير، ويهدف الشعب الباسكي بصورة خاصة لتوحيد بلاده والقسم الاعظم منها في اسبانيا والقسم الاصغر يتاخمه في فرنسا، هذا مع العلم بان هذه القوميات ليست مهددة بالاندثار ولا باية هجمات عسكرية حكومية، ولا بالفقر ونهب الخيرات وثروات البلاد، فكل من برشلونه عاصمة كاتالونيا وبلباو ومدينة الباسك الكبرى اكثر ثروة ورخاء واكثر تقدماً في الصناعة والتجارة الدولية من مدريد نفسها بل حتى في العهد الفرانكوي الفاشستي كان اكبر بنك في اسبانيا موجوداً في برشلونه واسمه بنك كاتالونيا ويليه بنك في بلباو و مسمى باسم بلاد الباسك.

فاين بنك كُردستان؟ وهل يمكن الحلم به في تركيا او ايران او العراق؟ وهل يمكن مقارنة طهران بمهاباد اوسنه، مقارنة انقره بدياربكر او وان، او بغداد بالسليمانية او كويسنجق من حيث الضخامة والصناعة والثروة والرقى؟ واين علم كُردستان ولكل هذه القوميات الاسبانية ولكل مناطق الحكم الذاتي الايطالية اعلامها الرسمية، وفي سويسرا الفدرالية ويوغسلافيا الفدرالية لكل جمهورية ولكل منطقة تتمتع بالحكم الذاتي بل لكل قرية علمها وشعارها. واذا اخذنا مثل المملكة المتحدة في المجال الرياضي ككرة القدم مثلاً، فلكل جزء من المملكة (انكلترا، اسكتلنده، بلاد الغال، ايرلندا الشمالية، الجزر) مسابقاتها البطولية الخاصة، والفريق الاول في كل منها يشترك باسمه الخاص في المباريات البطولة الاوروبية. فهل لك ان تحلم بفريق كُردستان يشترك باسمه الخاص في المباريات الدولية وبصورة منفصلة عن الفريق العراقي او التركي او الايراني وحاملاً لعلم كُردستان؟ تتألف سويسرا من ٢٤ دولة اتحادية عضوة فيها ومن اربعة مجموعات لغوية تتفاوت كثيراً في العدد وهي بالتدريج وحسب اهميتها العددية الناطقة بالالمانية ثم بالفرنسية ثم بالايطالية ثم بلغة اخرى اسمها الرومانشية وهذه لغة خاصة قديمة خليط من الالمانية واللاتينية الكلاسيكية ينطق بها سكان منطقة جبلية صغيرة قرب الحدود النمساوية وكان عددهم قبل نحو عشرين عاماً نحو خمسين الف شخص فقط. وبسبب الهجرة الحرة الى المدن الكبرى تناقص عدد المتكلمين بالرومانشية الى اقل من ثلاثين الفا حالياً. ومع هذه فالرومانشية هي احدى اللغات الوطنية الاربعة في سويسرا وجميعها متساوية امام القانون رسمياً وكافة الاوراق النقدية السويسرية مكتوبة باللغات الاربعة بدون اي تمييز، بل ان همّ جميع السويسريين الاخرين هو العمل على انقاذ اللغة الرومانشية من

الزوال (بسبب الهجرة الاختيارية) والمحافظة على سكان المناطق في منطقتهم وتوحيد لغتهم (لأنها مقسمة الى لهجات بسبب الوديان) فاين هذا من اساليب التهجير الجماعي والاستيطان الاجنبي المنظم في كُردستان؟ تلك الامثلة تكاد تكون محسوسة تصور الفرق السحيق بين العقلية السائدة لدى البورجوازية الاوروبية فيما يتعلق بمسألة القوميات والعقلية البورجوازية في الشرق الاوسط، والصعوبة القصوى في دمقرطة هذه العقلية الاخيرة وتنظيفها من جرثومة العرقية والسيطرة واستعباد الجار واستحلال ارضه وثرواته.

وفي كل من كُردستان ايران والعراق حيث توجد ثورة مسلحة، يقع عبء النضال والقتال من اجل الديمقراطية في ايران وفي العراق على كاهل الشعب الكُردى وحده تقريبا لاسباب مختلفة بعضها جغرافية بل اصبحت كُردستان في كل من هاتين الدولتين المكان الذي يلجأ اليه الاخوان العرب او الفرس الديمقراطيون والاشتراكيون والشبيوعيون والقاعدة الاساسية لحركتهم، ولقد رحب الشعب الكُردى بهم، والف مرحبا بقدومهم لهذه الديار فهم بحاجة لنا ونحن بحاجة لهم. ولكن هذا لا يغير كثيراً من واقع النضال وعبئه الذي يتحمله رئيسياً هذا الشعب المجاهد.

اما دمقرطة هذه الدول بالمفهوم الماركسي - اللينيني عن طريق تحقيق الاشتراكية مروراً بثورة الطبقة العاملة فهذا لا يمكن القول متى يمكن تحقيقه سوى انه مازال بعيد المنال. وان نظرنا الى الاحزاب والجماعات الماركسية فيها نجدها لاتمثل الا قوى سياسية هامشية اهمها في العراق، ولقد اجبرها حكم الدكتاتورية الفاشم الى الهجرة الى اوروبا او النضال السري او اللجوء لكُردستان، حتى في العراق وسوف نعود في فقرة لاحقة لموضوع الديمقراطية.

ثالثاً: واذا فرضنا بانه امكن قلب الانظمة الفاشستية والدكتاتورية في الدول التي تقسم كُردستان وايجاد نوع من الحكم الديمقراطي فيها، فالديمقراطية المتوقعة في هذه الحالة سوف تمثل على الاكثر حكم (البرجوازية المعتدلة) في احسن حال ولن تكون ديمقراطيتها الانسببية - هذا اذا لم يؤد الانقلاب الى تغيير حكم دكتاتوري بدكتاتورية اخرى وهو احتمال وجيه ولعله اكثر وجاهة. وفي الحالتين لن يحصل كُردستان على حكم ذاتي ((حقيقي)) نظراً لبذور العرقية المتمركزة في عقلية الطبقات البرجوازية غير الكُردية ولمخاوفها ((من اخطار الحركة الكُردية)) وقد حدثت بعض

التجارب المريرة في هذا الموضوع لدى اكراد العراق خاصة. والبرجوازية الايرانية ليست اقل شوفينية من العراقية العربية، ناهيك عن البورجوازية التركية التي تأنف حتى من ذكر اسم الكُرد وكُردستان. وسوف تكون النتيجة ان الشعب الكُردى قد ناضل ودفع ابهظ الاثمان في سبيل الديمقراطية بدون ان يتمكن من اقتطاف ثمرات نضاله، بل للوصول الى انظمة برجوازية في العراق وايران وتركيا- اذا لم تكن دكتاتوريات اخرى- تنكر عليه نضاله وتماطله وتخادعه في «منحه» بعض الحقوق بانتظار فرصة جديدة لمهاجمته في دياره.

رابعاً: اذا فرضنا جدلاً بأنه امكن قلب الدكتاتورية في تلك الدول ويجاد انظمة ديمقراطية فيها والحصول على حكم ذاتي حقيقي لكل من كُردستان ايران والعراق (لان الشعب الكُردى في تركيا واحزابه لا يريدون مثل هذا الحل) لنفرض ذلك جدلاً- ولو ان هذه الامكانية باعتقاد كاتب هذه السطور هي معدومة تقريباً ولا نصيب لها الا باقل من نسبة واحد بالمائة- فان هذا «الحكم الذاتي الحقيقي» لن يشكل حلاً صحيحاً للمسألة القومية في العراق وايران، بصرف النظر عن مجموع المسألة الوطنية الكُردية. وذلك لان الحكم الذاتي المطالب به، ولو كان حقيقياً لن يكون الا حكماً معزولاً في منطقتة او مقاطعته ولا سلطة قانونية له في الحكومة المركزية. وقد يتنازل الحكم المركزي ويتكرم على شعب منطقة الحكم الذاتي ببعض المقاعد الوزارية ولكن سلطة الدولة الحقيقية ستبقى كلها بيده بما فيها وضع الدستور والدفاع الوطني والسياسة الخارجية والاقتصاد العام والمال والنقد، ولن يكون (لمنطقة الحكم الذاتي) اي باع او اي حق قانوني للمساهمة في تخطيط سياسة الدولة في هذه المجالات الحيوية، وما هو اكثر خطورة هو ان السلطة المركزية سوف تحاول تفسير قانون الحكم الذاتي «بصورة تقليصية Restrictive» وتعمل شيئاً فشيئاً على استرجاع ما منحته من حقوق وصلاحيات لهذا الحكم الذاتي لتعطيل ممارسته اليومية بالتدريج. وهذه طبيعة كل دولة مهما كانت ذات حكم مركزي. والحكم الذاتي لمنطقة معينة من مناطق الدولة لا يغير شيئاً من مركزية سلطتها اذا كانت الدولة قائمة على هذا الاساس، كما هو الامر في العراق وايران. هناك انظمة اخرى اكثر توازناً وديمقراطية هو النظام الفدرالي (الاتحادي)، وبموجبه توزع معظم الصلاحيات الناجمة عن (السيادة الداخلية) على الجمهوريات الاتحادية العضوة، اما ما تبقى من الصلاحيات

ومنها تلك الناجمة عن السيادة الخارجية كالدفاع والتمثيل الخارجي الدبلوماسي، فتمارسها الجمهوريات الاتحادية العضوة بالمشاركة في الحكومة الفدرالية والبرلمان الفدرالي، وتجري هذه المشاركة حسب الدستور بحيث تزول السلطة المركزية بالمعنى المطلق وتزول معها هيمنة قومية على قوميات اخرى. هذا ما فعلته الهند وسويسرا ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي ودول اخرى عديدة. واذا اخذنا مثال الاتحاد السوفيتي فانه مؤلف في المستوى الاعلى من جمهوريات اتحادية متساوية في الحقوق قانونياً قائمة على اساس قومي وكلها تشترك في الحكومة الفدرالية، وفي الدرجة الثانية تأتي الجمهوريات ذات الحكم الذاتي لقوميات اقل شأنًا وعدداً، وفي الدرجة الثالثة تأتي مناطق الحكم الذاتي داخل تلك الجمهوريات وهي مخصصة للقوميات الصغيرة القليلة الالهية والوزن بالنسبة للاخرى، وفي الدرجة الرابعة نجد الاقضية الوطنية داخل الجمهوريات او المناطق، وهذه الاقضية مخصصة للاقلييات المبعثرة اذا كانت كافية لعدد في قضاء ما.

وفي العراق يمثل الشعب الكردي نحو ٢٨٪ من مجموع السكان وارضه وفيرة بالثروات وله الوزن الكافي لتحويل العراق الى دولة اتحادية فدرالية تتألف من جمهوريتين واحدة اسمها جمهورية العراق العربي والثانية جمهورية كردستان الجنوبية وتتحد الجمهوريتان ضمن حكومة فدرالية توزع فيها الصلاحيات والقطاعات دستورياً ولربما امكن ايجاد منطقة الحكم الذاتي للاقلية التركمانية داخل جمهورية كردستان الجنوبية. ولو طالبت الاحزاب الكردية والعربية الديمقراطية - بمثل هذا الحل كان افضل واقرب للديمقراطية ولتوازن القوى القومية. وفي هذه الحالة يمكن تغيير اسم العراق - وهو اصلاً اسم للعراق العربي، فرضه الاستعمار البريطاني على كردستان الى الجمهورية الاتحادية العربية الكردية او الجمهورية الاتحادية العراقية الكردية وما الى ذلك كأسم جمهورية تشيكوسلوفاكية الاتحادية الجامع لاسم القوميتين والجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية. والمعدرة للمثال التالي ولكن القارئ النبيه سيرى مرماه وما يقصد به ودرجه لمجرد بلاغة صورته: ان المطالبة بمنطقة حكم ذاتي حقيقي لشعب كردستان العراق لتذكر بحصان اصيل يريد ربط نفسه مع البغال: اي لا يطالب بمكان يليق به. ولن اطيل الكلام حول شعار الديمقراطية لايران والحكم الذاتي لكردستان فهو غير كاف لاسباب عديدة بعضها ورد اعلاه بشكل عام، والاخرى

تنجم من وجود قوميات عديدة غير الكُردية والفارسية داخل حدود الدولة الايرانية. وكان من الاصح المطالبة بجمهورية ايرانية فدرالية ديمقراطية تتحد فيها القوميات المختلفة ضمن جمهوريات اتحادية قومية او مناطق ذات حكم ذاتي. حسب اهميتها، ومنها جمهورية كُردستان او جمهورية كُردستان الشرقية ويمكن في هذه الحالة ان تصبح لورستان منطقة حكم ذاتي داخل جمهورية كُردستان فاللوريون من الاكراد لغة وتاريخاً وجغرافية.

خامساً: ولكن الحل الفدرالي الديمقراطي للمسألة الوطنية في ايران والعراق، ومن باب اولي داخل المقتصر على انشاء حكم ذاتي حقيقي، ليس من شأنه - اذا ما فرضنا جدلاً امكانية تحقيقه - حل المسألة الوطنية الكُردية كقضية وطنية قائمة بذاتها.

واذا ما اخذنا مثال العراق نجد ان الشعب العراقي يطمح لتحقيق نوع من الوحدة السياسية مع الشعوب الاخرى للامة العربية. وخلافاً لبعض النظريات والاراء كما عرضها احياناً الحزب الشيوعي العراقي، فليس لشعب كُردستان العراق ان يمشي وراء الشعب العربي العراقي في موكب اي وحدة او اتحاد عربي - ماعدى شعور التضامن والجوار بين هاتين الامتين. وذلك لان الشعب الكُرد في العراق كأى جزء اخر من الامة الكُردية التي جزاها الاستعمار يطمح طبيعياً لتحقيق الوحدة السياسية لهذه الامة، بل ان تحرير وتوحيد الامة الكُردية لاكثر ضرورة واطلب استعجالاً من تحرير وتوحيد الامة العربية التي تعيش شعوبها مستقلة في دول لها ولا خطر على كيانها ولا على ثقافتها العريقة يماثل الاخطار الماحقة التي تهدد وجود الامة الكُردية وتمنعها من التحرر والتقدم.

اما شعور كافة ابناء كُردستان المجزأة بوحدة امتهم وضرورة تحريرها وتوحيدها وانقاذها من الاستعمار فهو امر لا حاجة للاطالة به ومسلم به وترمي اليه كافة الطبقات الكُردية وكافة الايديولوجيات المتواجدة في كُردستان من البرجوازية المدنية الى العمال والفلاحين والمثقفين والكسبة - ماعدا حثالة تتعاون مع الطبقات الحاكمة للقوميات الكبرى والاستعمار وهذا ايضاً امر طبيعي لامفر منه وظاهرة كلاسيكية نجدها في كافة انواع الاستعمار وليس من شأنها ان تؤثر قيد انملة على حقيقة وجود الامة الكُردية وطموحها الى التحرر والوحدة.

بل ان الطبقات الحاكمة المستعمرة لكُردستان لدى القوميات الكبرى المجاورة
انما ترفض اعطاء اي حكم ذاتي حقيقي ومن باب اولى اية حلول فدرالية لعلها على
اليقين بطموحات وتطلعات الشعب الكُردى لانجاز تحرره الوطني وتوحيد بلاده
كُردستان. والبرجوازية التركية الحاكمة ترفض حتى مجرد السماح بصحيفة كُردية
وتساندها الامبريالية العالمية.

واذا كان للشعب الكُردى حق الاتحاد مع الشعب العربى فى العراق وسوريا، ومع
الشعب التركى فى الجمهورية التركية، ومع الشعب الفارسى والشعوب الاخرى فى ايران،
فكيف يمكن ان ينكر عليه حق الاتحاد مع نفسه، حق ازالة الحدود الاصطناعية التى
تقطع اوصال كُردستان وتعرقل التبادل التجارى فى السوق الاقصادى الداخلى لهذه
البلاد (بحيث يجبر الاكرد لتهديب البضاعات)؟ ومن حق الاكرد ان يتحدوا فيما
بينهم قبل ان يتحدوا مع الشعوب المجاورة مهما كانت عزيزة الصداقات التى تربطهم
بها ومهما كانت اهمية (المصالح المشتركة)، فمصلحة الشعب الكُردى العليا تقضى
بانهاء استعمارهم وتحرير وتوحيد هذه الامة. وهذه المصلحة الوطنية العليا هي فوق
المصالح المشتركة التى يمكن حفظها بل وتطويرها باشكال اخرى لاتستوجب تجزئة
كُردستان واحتلالها عسكرياً ونهب خيراتها ومنع الشعب الكُردى من تجهيز نفسه
بالوسائل الكافية لنمو بلاده الاقصادى ورفع مستوى حياته ولاسيما مستوى طبقاته
الشغيلة وتطوير ثقافته وازدهارها.

سادساً: كما ورد اعلاه ان تحديد الاهداف الكُردية حول الحصول على الحكم
الذاتى قد ادى لتقسيم الحركة الكُردية الى اجزاء والى تقسيم كل جزء منها الى احزاب
غالباً ماتتساحن فيما بينها.

وبصورة اخص، ونظراً للحرب الطاحنة بين العراق وايران، قد وجدت الاحزاب
الكُردية المناضلة فى كُردستان ايران نفسها، اشاءت ام ابت، بل وبالرغم من ارادتها، فى
وضع حليف موضوعى تكتيكياً للدكتاتورية الحاكمة فى العراق، وبالمقابل قد وجدت
الاحزاب الكُردية المناضلة فى كُردستان العراق، اشاءت ام ابت، فى وضع حليف
موضوعى تكتيكياً للدكتاتورية الحاكمة فى ايران، او على الاقل لحكومات اخرى
تساند طهران، كالحكومة السورية، حسب ميول هذه الاحزاب. ونتج عن هذا الوضع
ولاسباب تاريخية حديثة لامجال للدخول فى بحثها، تطاحنات دموية اليمة بين بعض

هذه الاحزاب من شانها اضعافها ومضاعفة الاخطار التي تهدد الشعب الكردي بمجموعه وحركته التحررية. ولا اود الدخول في تفاصيل خطورتها، ولا تسمية الاحزاب التي تطاحت ولا القاء المسؤوليات- ليس الا حفظاً للمصلحة العامة ولامكانية احلال الوئام والتعاون من جديد بين من تنازع منها كما يفعل كثير من اهل الخير من ابناء شعبنا واصدقائه. والتاريخ وحدة كفيل بانارة المسؤوليات وعساه يجلب قريباً الوئام المنشود. ولكن الذي لا بد من ذكره ان اي حزب يناضل للحكم الذاتي والديمقراطية ضمن حدود الدولة المجاورة ويحاول عرقلة نضالهم في منطقتهم ولهم فيها نفس الاهداف. للاسف هذا ما تقوم به احدى القوى الوطنية العراقية ضد الحركة الاوتونومية الكردية في ايران.

لعل اهم من هذا كله ان مثل هذه النزعات يستحيل ان تجد سببلاً لها ضمن حركة تحررية كردية شاملة من شانها وطبيعتها جمع الصفوف الوطنية الديمقراطية واعتبار الخلافات بين الدول المقتسمة لكردستان مجرد تناقضات لايجب الدخول فيها بل الترفع عنها وتركها في مستواها، مستوى النزاع بين ذئاب الدكتاتورية، وشتان ما بينه وبين مستوى التحرر الوطني، وعلى النطاق العالمي او الدولي، لقد ادت هذه النزعات بين الاحزاب لان ينظر للحركة الكردية اما بازدرء وتعال، او بعدم اكرثا، وفي احسن الحالات بشئ من الشفقة الانسانية لهذا الشعب المتخبط في تناقضاته السياسية ومشاحناته. نعم ان الحركة الكردية لا حساب لها ولا وزن لدى الدول وفي المجالات الدولية. رغم كثرة التضحيات وجسامة النضال، وهذا ما لا يستحقه هذا الشعب المجاهد. واذا ما حدث ان نالت احدى الاحزاب الكردية بعض الشهرة. والحظوة لدى بعض الحكومات الاجنبية، فالامر ناجم من نظرة مصلحة بحتة وليس من عمالة نضال هذا الحزب وعدالة القضية الكردية نفسها واهميتها بحد ذاتها.

والشعب الفلسطيني العربي المجاهد هو الوحيد في منطقة الشرق الادنى الذي يعادل اضطهاده وحرمانه من دولة وطنية له اضطهاد وحرمان الشعب العربي، ولعل وضعه القومي اكثر سوءاً من الوضع الكردي فلقد شنت الصهيونيون والاستعمار معظم ابناءه من ديارهم. ومع هذا فان نظرة الرأي العام الاوروبي والعالمي لقضيته والتأييد المتزايد لها انما تنجم من عدالتها ولاسيما من صحة طرحها كقضية تحررية وطنية. وهنا يكمن فرق اساسي بين القضية الفلسطينية السائرة نحو الحل -اشاء

الاستعمار ام ابى - وبين القضية الكُردية. فلقد سبق الشعب الفلسطيني المناضل الشعب الكُردى في تحديد اهدافه كاملة بدون لف ودوران وبدون سفسطائية، وهي التحرر الوطني الكامل، وفي خلق الاداة السياسية والعسكرية الجامعة لصفوفه ولمنظماته واللازمة لنضاله، وهي منظمة تحرير فلسطين، وتمكنت الحركة الفلسطينية بذلك - وبسبب دعم معظم الدول العربية والاسلامية والاشتراكية لها - من رفع صوتها عالياً في الاوساط الدولية واسماعه رسمياً داخل الامم المتحدة. وفي الوقت ذاته مازال شعبنا الكُردى لا جامعة له تجمعه، ولا اداة سياسية له توحد صفوفه ومنظماته وتحدد اساليب نضاله، ومازالت احزابه المختلفة وعلى انفراد تحاول طرح قضيته كمجموعة من القضايا الداخلية بالنسبة للدول المقتسمة لبلاده (قضايا الحكم الذاتي والديمقراطية داخل الدول المجاورة) وليس لها من سميع او مجيب. اجل اننا بانفسنا وباقتصار احزابنا على المطالبة بالديمقراطية والحكم الذاتي داخل الدول المستعمرة لكُردستان، انما قد اغلقنا امامنا ابواب الاوساط الدولية وحرمنا انفسنا من امكانية رفع صوت شعبنا المناضل داخل الامم المتحدة. ومرة اخرى، ان الشعب الفلسطيني كالجواد الاصيل يركض حثيثاً للحاق بجياد مراتع الحرية، والشعب الكُردى كالجواد الاصيل مازال يدبذب بطيئاً وراء البغال: والخطأ ياتي من فارسه وهم كثرة يتنازعون امتطاءه. والجواد الاصيل يحتاج لفارس وحيد يفهمه وفي مثل اصالته، واذا ما تأخر كثيراً عن الركب، فانه بحاجة لفارس فريد فذ في الفروسية. ولا حاجة للقول بان الفروسية المقصودة ليست فروسية العصور الوسطى بل القرن العشرين وهي لا تقتصر على الشجاعة، بل تتطلب مزيداً من النباهة والتفنن والابداع.

استمىح القارئ عذراً ان اجد من واجبي الاشارة لمحادثات حدثت اعوام ١٩٦٤-١٩٦٦ ثم ١٩٧٤-١٩٧٥، لاهمية مغزاها. فلقد زرت خلال تلك السنوات ومرات عدة قيادة كل من الحزب الشيوعي الايطالي و الحزب الاشتراكي الايطالي، حيث استقبلني مسؤولو قسم العلاقات الخارجية بصفتي مندوباً وممثلاً لثورة الاشتراكي العراق بقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني ورئاسة المغفور له ملا مصطفى بارزاني. وطالبت من هذين الحزبين مساندة نضال شعب كُردستان العراق وثورته. وكان جواب كل منهما انفرادياً وفي كل مرة واحداً: «انكم تطالبون بالحكم الذاتي ضمن الحدود العراقية، وهذا يعني ان قضيتكم كما تطرحونها هي مسألة

عراقية داخلية لاحق لنا مبدئياً التدخل بها. ولكن الشعب الكردي هو امة وله حق تقرير المصير كاية امة اخرى وهذا لا جدل فيه. واذا ما حدث بان الحركة الكردية قد قررت طرح قضية الشعب الكردي كقضية امة تناضل في سبيل التحرر الوطني واستعمال حقها في تقرير مصيرها بنفسها، فعندئذ سوف يكون من واجب حزبنا مساندة نضال الشعب الكردي في سبيل التحرر الوطني وممارسته لحقه في تقرير مصيره بنفسه)).

٦) الاكرد وحق تقرير المصير والديمقراطية والشعوب المجاورة:

ان حزب تركيا الشيوعي TKP Turkeyi Komunist Partisi هكذا اسمه وليس "الحزب الشيوعي التركي"، قد انقسم على نفسه خلال السنوات الاخيرة الى عدة اقسام متنافسة بل ومتنازعة وكان من اهم اسباب الانقسام خلافها حول القضية الوطنية الكردية. ومن اهم هذه الاقسام - ايدولوجيا - هو القسم الذي ينشر الصحيفة المركزية (اشنن سي Iscinim Sesi) بالتركية اي صوت العمال واسس حزباً شيوعياً جديداً بنفس الاسم T. k. P.، مع اضافة لينيني له، وهو يهاجم القيادة القديمة التي مازالت على رأس قسم اخر من الحزب وتحمل بوجود الامة الكردية في كردستان تركيا وبحقها في تقرير المصير بما فيه الانفصال - ولو انه يدعو لتوحيد نضال البروليتاريا التركية والكردية لقلب نظام الحكم وتحقيق الثورة الاشتراكية وبالتالي ممارسة حق تقرير المصير من قبل الشعب الكردي. ومع هذا فلقد نشرت لي صحيفتهم المركزية صوت العمال عام ١٩٨٠ مقالةً طويلاً اكدت فيه على حق الامة الكردية بمجموعها وليس فقط في كردستان تركيا في تقرير مصيرها بنفسها وبحرية، وبدون ان اشير قط الى ضرورة توحيد البروليتاريا الكردية والتركية وانتظار الثورة الماركسية لاستعمال هذا الحق - فهذا يخالف وجهة نظري بل يخالف مبادئ لينين - انما اكتفيت بالدعوة للتعاون بين الحركة التحررية الكردية واليسار التركي للاطاحة بالنظام العسكري الفاشستي الذي ترأسه الجنرال اقرين ذلك العام^{٧٧}. بل انهم اعادوا نشر هذا المقال اربع مرات في مطبوعاتهم المختلفة بالتركية والانكليزية^{٧٨}.

^{٧٧} Iscinim Sesi, No ١٣٢, London, ٧ July ١٩٨٠.

^{٧٨} نشر هذا المقال بالانكليزية في مجلة Turkey Today عدد تموز وآب ١٩٨٠، ص ٢١-٢٦.

يقول سليمان سكالي، عضو المكتب السياسي لحزب TKP - اللينيني اي اتجاه صوت العمال في كتاب نشر عام ١٩٨٠ بالتركية بعنوان "مقالات حول الاكراد" وعنوانه يدل على محتواه، يقول ما يلي:^{٧٩} «ان اضهاد الامة الكُردية ليس من شأنه الايذاء بكُردستان فقط، بل انه يؤذي ايضاً العمال الاتراك، وذلك لان وجود امة مضطهدة من قبل اخرى يجلب الخلاف بين بروليتاريا الامتين» (ص٧٧ من الكتاب). ويقول ايضاً:

«١. ان نضال الشعب الكُردى ضد الاضطهاد القومي ونضال البروليتاريا التركية ضد الامبريالية وضد الطبقات المتعاونة مع الامبريالية يجب ان يتوحدا في نضال واحد، ليس قولاً بل عملاً ايضاً ويجب علينا بنضالنا ان نعمل حقاً لانتزاع حقوق الشعب الكُردى.

٢. ولكي نستطيع ان نوحده منظمات البروليتاريا الكُردية التركية يجب ان نعترف بحقوق الشعب الكُردى بما فيها حقه في الانفصال، ويجب علينا ان نتوقف البروليتاريا التركية بهذه الروح، روح التضامن الاممي. واذا فشلنا في تحقيق وحدة النضال هذه فان البروليتاريا التركية بمفردها لن تتمكن من النجاح» (ص٨٠).

ثم يهاجم حزب TKP التقليدي كمايلي: «ان قيادات TKP الانتهازية لم تعترف حتى الان بحق الامة الكُردية في تقرير مصيرها بنفسها، ولها هذا الحق بما فيه تأسيس دولة مستقلة» (ص١٥٧).

ثم يدرج القرار الذي اتخذه حزبه حول المسألة الكُردية والوطنية في تركيا في كونفرانس عام ١٩٨٠ وهذا نصه: «في تركيا تقتصر المسألة الوطنية على المسألة الكُردية. وفي حدود هذه الدولة، تشكل الامة الكُردية ربع مجموع السكان ولكنها امة مضطهدة. وكُردستان تركيا هي منطقة قد الحقها الاتراك قسراً بتركيا. وقد استثمرت ثروات كُردستان من قبل تركيا بالتعاون مع الطبقة المالكة الكُردية. ان كُردستان تركيا ليست الا مستعمرة داخلية لتركيا. وحالياً ان الطبقة النصف اقطاعية قليلة العدد في كُردستان ولم يبق منها الا حثالة ضئيلة، وذلك لان الرأسمالي قد سيطر على

^{٧٩} وهو كتاب في ١٨٢ صفحة بالتركية واعيد به نشر المقال المشار اليه في الهوامش ٢٢ و٢٣.

Suleyman Sakali, Kurt Surunu Yazilar, Iscinin Sesi Yayinlari ١٥, London, July ١٩٨٠.

الاقتصاد في كردستان. ان الرأسمال ورأسمال الدولة واحتكاراتها هي التي تسود وتحكم في تركيا. ولهذه الأسباب فان اضطهاد الامة الكردية واستثمارها، على اسس جديدة قد ازداد خطورة وقسوة. ولكن نمو الرأسمالية في كردستان قد ادى لنمو الحركة الوطنية الكردية (... الخ).

وإذا لم نناضل نحن الشيوعيين الاتراك ضد الانتهازية وضد الشوفينية، فسوف لن ننجح في كسب ثقة الشعب الكردي. وكما علينا ان نناضل ايضاً ضد الاتجاه القومي لدى الشيوعيين الاكراد» (ص ١٦٦ من نفس الكتاب).

اما حزب TKP التقليدي والذي حافظ على قيادة انتهازية حسب تعبير صحيفة صوت العمال، فقد كان حتى لوقت قريب لا يذكر حقاً اكراد تركيا الا «كأقلية قومية» و«يغرق هذا الشعب» بذكر «اقليته» بين اقلية اخرى كالارمن والچراكسة والعرب واللاز واليونان وغيرهم من الاقلية القليلة العدد في تركيا بجعلها جميعاً في نفس المستوى ونفس الاهمية- او بالاصح عدم الاهمية-. وعلى اثر فشل سياسة هذا الحزب وانقساماته كما جاء اعلاه وتجمع الاوساط السياسية والعمالية الكردية في احزاب ومنظمات خاصة بها وتحكمها على هذا الحزب، وبعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ بثلاث سنوات، اضطر لتغيير موقفه واقنع عن تسمية الشعب الكردي باقلية بل انه اعترف ضمناً بان المسألة الوطنية في تركيا لمقتصرة على المسألة الكردية، فقد جاء في برنامجه الذي اقره في مؤتمره الخامس في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٣ مقطعان صغيران لا يخلوان من الاهمية، الاول بعنوان "الشعب الكردي" والثاني بعنوان "حل المسألة الوطنية" وكلاهما مكرسان للمسألة الكردية ولا ذكر فيها لاية اقلية اخرى. وهذا ايضاً في ذاته لامر عجيب فوجود امة كردية في تركيا تشكل ربع مجموع السكان لا يجب ان يؤدي الى انكار وجود اقلية قومية او دينية لها حقوقها ومن الواجب الدفاع عنها. وقد نشر الحزب برنامجه هذا بالتركية خارج الوطن (وبعد ان اضطرت قيادته للهجرة والاستغراب) وهو في ٤٦ صفحة^{٨١} وفيما يلي نص المقطعين المشار اليهما (وهما دون مستوى ما ذكره اعلاه حزب TKP- اللينيني):

^{٨١} Cf. Türkiye Komünist Partisi Programı, ٥ kongre, II. TKP Yayınları, novembre ١٩٨٣.

«الشعب الكردي يشكل الاكراد قسماً هاماً من سكان تركيا وهم يرزحون تحت نوعين من الاضطهاد فالشعب الكردي لا يعيش فقط تحت سيطرة كبار ملاكي الارض وسيطرة الاحتكارات المالية الداخلية والاممية الخارجية، بل ان البورجوازية التركية تتبع ضده سياسة اضطهاد قومي بربرية. ويوجد بين الشغيلة الاكراد والاتراك علاقات وثيقة، ولهم نفس الاعداء. والعمال الاتراك يشجبون سياسة الاضطهاد القومي والتنكيل المتبعة اتجاه الشعب الكردي. واذا ما وحد الشعبان قواهما فلسوف تنجح الثورة الشعبية الديمقراطية ضد الفاشستية والامبريالية» (ص ٢٦ من البرنامج).

ويلاحظ فيما جاء في هذا البرنامج حول تعريف الشعب الكردي بانه لم يرد فيه اسم كردستان ولا وصفها بانها امة، ولا انها قد حققت قسراً بتركيا ولا صفة كونها مستعمرة داخلية لتركيا.

اما ما جاء فيه حول حل المسألة الوطنية فيكتنفه الغموض ويترك حل المسألة الكردية في تركيا الى ما بعد نجاح الثورة الماركسية العمالية وانشاء الدولة الشعبية وحسب ظروف الساعة. كما ان هذا الحزب مازال على الاقل حتى عام ١٩٨٣- يابى نعت الانقلاب العسكري الفاشستي التركي عام ١٩٨٠ بالفاشستية (نظراً لاستقبال الجنرال ايفرن رئيس الحكومة العسكرية في صوفيا عام ١٩٨٣). وكان ذاك من النقاط الاساسية الاخرى التي يخالفه فيها اتجاه صوت العمال الشيوعي.

وبالرغم من هذه الفروق البينة، فيلاحظ ان كلا من هذين الجناحين المتناوئين للحزب الشيوعي في تركيا يرجئان حل المسألة الوطنية الكردية الى ما بعد نجاح الثورة الماركسية فيها مروراً بوحدة الحركتين العماليتين التركية والكردية حتى على الصعيد التنظيمي وانهما يقولان بان هذه الوحدة النضالية لازمة وبدونها سوف تعجز البروليتاريا التركية وحدها من تحقيق مطالبها.

وهذه الاستراتيجية تخالف ما ذكره لينين، فقد جاء في مقال له نشره بتاريخ كانون الثاني/شباط من عام ١٩١٦ بعنوان: «الثورة الاشتراكية وحق تقرير المصير» بأنه «ينبغي ان نطالب في برنامج الحزب بتحرير الامم المظلومة وان نعمل حقاً لتحقيق هذا الهدف وليس بالكلام الفارغ، وينبغي الا نترك هذا الموضوع الى ما بعد نجاح الثورة». وقال لينين في مقال آخر له بعنوان: «حول حق تقرير المصير» نشر في شهر

تشريعين الاول من عام ١٩١٦ ما نصه: «ان ممارسة حق تقرير المصير لتشكيل دولة منفصلة هو حق مطلق حتى ولو كان نصيبه في النجاح بنسبة واحد في الالف».

وقد اعترف الحزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٥٦ وتحت ضغط انتقادات الحزب الديمقراطي الكردستاني بوجود الامة الكردية وبتجزئة كردستان من قبل الاستعمار وبحق هذه الامة في تقرير مصيرها بنفسها بما فيه الانفصال، ولكنه وضع لممارسة هذا الحق شروطاً جمة افرغته من محتواه وارجأت ممارسته الى ما بعد نجاح الثورة الماركسية العالمية، بل واكد الحزب على ضرورة وحدة النضال العربي الكردي في العراق وحتى من اجل تحرير الامة العربية بمجموعها وتحقيق ثورتها الاشتراكية، وبعدها ينظر في امر المسألة الكردية، اي كان مطلوباً من الشعب الكردي ان يساهم مع الشعب العربي لتحرير العراق ثم تحرير وتوحيد الامة العربية وتحقيق الاشتراكية لها، واضعاً مصالحه العليا وتطلعاته نحو التحرر الوطني الكردي في «سلة المهمات».

وعاد كريم احمد عضو المكتب السياسي في حزب الشيوعي العراقي للموضوع عام ١٩٨١ في مقال طويل له بعنوان: "الحركة القومية التحررية الكردية... الطريق الحر والانتصار"^{٨١}، جاء فيه: «ان نيل ونزوع القومية المسودة (المظلومة) نحو الاتحاد الاختياري ضمن جمهورية ديمقراطية اتحادية يزداد ويشهد بمقدار توسع وتعزز الديمقراطية والقضاء على اي اثر للسياسة والروح الشوفينية لدى القومية السائدة، وبمقدار ما يتأكد الشعب الكردي ويتلمس في الواقع ان تطوره الاقتصادي والاجتماعي الثقافي يكون اسرع وضمن في ظل الاتحاد الاختياري مع الشعب التركي او الفارسي او العربي. وبمقدار ما يجري التأكيد من جانب القومية السائدة المضطهدة على الاعتراف بحق تقرير المصير بما في ذلك حق اقامة دولة قومية مستقلة، وعلى الديمقراطية والمساواة في الحقوق (... الخ) وبخلاف ذلك فان ميل ونزوع القومية المسودة (المظلومة) الى الانفصال يشهد (...)).»

ثم وضع شروطاً جمة لممارسة حق تقرير المصير والانفصال: «ان حق الانفصال حق طبيعي لكل الشعوب التي تعيش في ظل دولة متعددة القوميات ولكن

^{٨١} نشر هذا المقال في مجلة الثقافة الجديدة، عدد ١٣٤، التي يصدرها الحزب الشيوعي العراقي.

تطبيقه ينبغي ان يخضع لعدة شروط اساسية كي ينال مساندة وتأييد الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي والحركة الديمقراطية الثورية في البلاد، وهو ان يكون هذا الانفصال معادياً للامبريالية والرجعية وان يقوى مواقع النضال الطبقي ومواقع الديمقراطية الثورية والنضال من اجل الاشتراكية وان يقوي التضامن الاممي بين الطبقة العاملة في الامة السائدة والامة المسودة وان يتحول الى مركز ثوري ونموذج للديمقراطية».

وبشأن كردستان العراق خاصة، اضاف كريم احمد: «ان حزبنا هو الحزب الوحيد في البلاد الذي يعترف للشعب الكردي في العراق بحق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال والوحدة مع اخوته الكرد في جميع اقاليم كردستان، اذا ما تحررت هذه الاقاليم ومتى ما كان هذا الانفصال وتلك الوحدة يخدمان مصلحة الطبقة العاملة ومصلحة الشعب الكردي والتضامن الاممي ومصالح حركة الشعوب التحررية ومصالح السلم والنضال المشترك ضد الامبريالية والرجعية».

ثم استطرد: «وانطلاقاً من هذه المبادئ المذكورة فان حزبنا الشيوعي العراقي لا يؤيد الان. وفي الظروف بالذات، انفصال كردستان العراق، وهو يتقف الشعب الكردي بروح الاتحاد مع الشعب العربي والاقليات القومية بروح النضال المشترك ضد العدو المشترك والاستعمار والرجعية والحكم الدكتاتوري الشوفيني المعادي للديمقراطية والمستهتر بمصالح الشعب والوطن».

وفي الظروف الراهنة، حيث يخوض الشعب الكردي، جنباً الى جنب مع فصائل الانصار غير الكردية، نضالاً مسلحاً ضد الحكم الدكتاتوري الشوفيني، ويوحد نضاله مع الشعب العربي والاقليات القومية من اجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان، تقع على عاتق جميع القوى التقدمية العربية في البلاد مسؤولية تعزيز هذا النضال وتوطيد الاخوة العربية- الكردية الكفاحية (...).

اما حزب توده الشيوعي في ايران «وينكر عليه صفة الشيوعية» (حزب كمونيست ايران) الذي تم تأسيسه عام (١٩٨٣!!) فلم يتعرض في برنامجه الذي جدهه عام ١٩٧٥ الا بمقطع صغير خصصه للمسألة الوطنية. ولم يتعرض حزب توده في هذا المقطع لذكر اية قومية بالذات او اي شعب من شعوب ايران العديدة، انما اكتفى بالقول بان ايران هي بلاد متعددة القوميات». وندد بالاضطهاد القومي الذي تترج تلك الشعوب تحته- بدون ان يميز قط بين القومية السائدة الظالمة (الفرس بطبقته

الحاكمة) والقوميات المظلومة. اما الحل الذي يراه توده للمسألة القومية، فهذا الحزب لا يتركه فقط للمستقبل اي لما بعد نجاح الثورة الماركسية العمالية، بل انه يصر حتى في هذه الحالة على وحدة ايران وعلى رأسها حكومة جمهورية وطنية ديمقراطية). فقد جاء في برنامجه وصفا لسياسة هذه الحكومة المستقبلية:

«ان الحكومة الوطنية لجمهورية ايران الديمقراطية هي (اي سوف تكون: ع ش و) من اجل الوحدة الاختيارية لشعوب ايران، ويجب عيها، من اجل ايجاد وحدة حقيقية بين هذه الشعوب تقوم على المساواة والصدقة، ان تزيل الاضطهاد القومي (... الخ) وان تعمل بموجب المبدئين التاليين:

أ. الاعتراف لشعوب ايران بكامل حقها في تقرير مصيرها.

ب. الاعتراف بوجود الاقليات القومية التي تعيش في ايران وبحقوقها القومية والاجتماعية والثقافية».

وليس شمة من مجال هنا للاشارة الى تاييد حزب توده لحكم الديكتاتورية الدينية المتعصبة ضد نضال شعب كردستان- ايران والشعوب الايرانية الاخرى والاساط الديمقراطية عموماً، وما الت سياسته من تنكيل به ومحاكمات واعدامات واعترافات على يد جلاوزة هذا الحكم منذ شهر شباط ١٩٨٣، ولكن الذي يلاحظ في البرنامج المدرج اعلاه ان الاعتراف بكامل حق شعوب ايران في تقرير مصيرها «لا يهدف الا لتقوية الوحدة الايرانية وهو افراغ لهذا الحق من اي محتوى».

وهذا ايضاً ما ذهب اليه كريم احمد وحزبه في المقال الاسبق، بصورة اكثر تهديباً واخف وقعاً والنتيجة واحدة. فكل حزب شيوعي في اية دولة من الدول المقتسمة لكردستان لا يقبل عملياً ان يمارس الشعب الكردي العائش ضمن حدود الدولة المعنية حقه في تقرير المصير، بل يترك هذه الوظيفة للشعب الكردي العائش خارج تلك الدولة و «للاقليم الاخرى» من كردستان. ولم يذكر لنا اي واحد من هذه الاحزاب الشيوعية في اي جزء من كردستان يجوز للشعب الكردي ان يبدأ ممارسة حقه في تقرير المصير وان يناضل من اجله؟ ونتيجة هذا كله يصبح من المحرم على الشعب الكردي في اي جزء من بلاده ان يناضل في سبيل تحرره الوطني الحق وممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره بنفسه، وذلك باسم المصالح المشتركة والاخوة وضرورة النضال ضد الامبريالية ومن اجل الاممية وغيرها من الشروط التي

اطنّب بها الاخ كريم احمد بصورة خاصة. وللشعب الكُردي رأي آخر في الموضوع وتطلعات اخرى. ان شعبنا الكُردي الذي اصبح القسم المحرر من ارضه ملجأً رحباً للشيوعيين والديمقراطيين من مختلف القوميات- في ايران والعراق- والذي يتحمل اكثر بكثير من الشعوب المجاورة عبء النضال ضد الدكتاتورية والفاشستية ويشعر في جسمه المثخن بالجراح اثم الامبريالية ومساعدتها الجهنمية للاستعمار المحلي، ليس بحاجة الى وكيل له او لوصي عليه في موضوع الديمقراطية.

وهل من مصلحة الشعب الكُردي ان يبقى مقطع الاوصال، ان يحرم عليه رفع علم له بين اعلام الامم، وان يفرض عليه ابد الدهر، السير وراء اعلام الشعوب المجاورة؟ وهل يصح وضع الاخوة بين هذه الشعوب وشعب كُردستان فوق الاخوة الكُردية- الكُردية؟

وليس في هذا اي اقلال من اهمية الاخوة والمصالح بين شعب كُردستان والشعوب المجاورة، او بالاصح بينه وبين القوى الديمقراطية والعمالية لدى القوميات السائدة عليه، وهي الوحيدة التي تعترف بوجوده وبحقوقه- دون البرجوازية الحاكمة. ولكن القيم يجب ان توضع في محلها والامر سواء للمصالح.

ومصلحة الشعب الكُردي العليا تقضي بالنضال لازالة الحدود الاصطناعية التي تقطع اوصال بلاده سياسياً وطرد قوات السمتعمر المحلي الاحتلالية من كُردستان وتطهير هذا الوطن من نفوذ الامبريالية وقواعدها وتأسيس دولة كُردية قائمة على الديمقراطية تفسح المجال لجماهيره للتقدم والازدهار.

وللامة الكُردية حق ابدى ودائمي، اي قائم في كل لحظة وبدون انقطاع، ان تبدأ نضالها في سبيل التحرر الوطني والوحدة الوطنية واختيار نوع الحكم الذي تريده لنفسها وبالتالي تحديد بل وتوثيق علاقات الجوار والاخوة مع الشعوب المجاورة.

ولم يقل معمر القذافي- لافض فوه- خلافاً لهذا. وقد يقال بانه ليس هنالك من اكراد في الجماهيرية الليبية ولكننا لم نسمع مثل هذا الكلام على لسان حسين الاردن، او سادات مصر، او حسن مراكش، او نميري السودان ولا خالد ولا فهد السعودية، ولا اكراد قاطنين في ديارهم. والامثلة هذه حصر يمكن اطالته.

ان الاخوة الحققة لا تتوثق الا بالمساواة. والمساواة تقضي بتحرير الامة الكُردية وتوحيدها. وتحرير الامة الكُردية باستعمال حقها في تقرير مصيرها بنفسها لايعني

قط فصم عرى الصداقة والاخوة والمصالح مع الامم المجاورة: التركية والفارسية والعربية. بل انه شرط اساسي واولي لتجريد تلك العرى من الكلام الفارغ ورواسب التسلط والاضطهاد ولاعطاءها محتواها الصحيح عملاً وليس قولاً وكما يتطلبه التاريخ والحضارة المشتركة.

عندما يتمكن الشعب الكردي من انجاز تحريره الوطني وطرد القوى الفاشستية المحتلة في بلاده عند ذلك وانذاك فقط سوف يستطيع البدء بمفاوضات على قدم المساواة مع الشعوب المجاورة. لكي يحددوا معاً، فعلاً وليس كلاماً، العلاقات التي يستوجب التاريخ والجوار الجغرافي والحضارة المشتركة اقامتها بين بلادهم وحكوماتهم، العلاقات التي يجب ان تجعل من كل شعب من هذه الشعوب سيداً في داره وحاكماً لنفسه ومالكاً لثرواته، واخاً شقيقاً لاي شعب جار آخر، يتعاونون جميعاً حسب اصول وقواعد يضعونها لما فيه مصلحتهم المشتركة ومصلحة كل منهم. وهكذا تعزز الاخوة بينهم على اسس دستورية ثابتة يختارونها معاً وفي ظل المساواة المطلقة. واما حالياً، فان علاقة القومية الكردية بالقوميات المجاورة ليست الا علاقة المظلوم بالظالم، مروراً بالطبقات الحاكمة، ولايمكن منذ الان تحديد نوع العلاقات المستقبلية بين كردستان وبلاد الشعوب المجاورة، وربما تكون اتحادية فدرالية، او كونفدرالية او اي نوع تتفق عليه الشعوب المحررة وبالإضافة الى العرب (عرب العراق وسوريا) والفرس والأتراك والكراد، يمكن لشعوب اخرى مجاورة اذا شاءت وسمحت الظروف التاريخية ان تشارك في هذه العقود كالانديين مثلاً وهم قومية قائمة بذاتها.

ان السبب الاول لاستمرار الانظمة الديكتاتورية او الفاشستية في الدول المقتسمة رئيسياً لكردستان هو مخاوف البورجوازية الحاكمة من الحركة الكردية وعنادها في قمعها واستبقاء الشعب الكردي (وفي ايران القوميات الاخرى غير الفارسية) تحت سيطرتها وخاضعا لاستثمارها. وبتعبير اخر لايمكن انهاء هذا الوضع وتحقيق الديمقراطية ومطالب العمال الأتراك (او الإيرانيين او العرب) قبل حل المسألة الوطنية الكردية هو شرط لا بد منه لتحقيق الديمقراطية. تلك هي المعادلة الاساسية. ولكن الاحزاب الكردية المناضلة في كردستان العراق وايران وكذلك اليسار التركي والعربي والايراني، مازالت تعكس طرفي المعادلة: الديمقراطية اولاً وبالتالي حلاً نصفية للمسألة الكردية، وهي استراتيجية غير صحيحة فضلاً عن انها لا تستجيب لتطلعات

الشعب الكردي في التحرر الوطني. واذا ما اطيح باي حكم دكتاتوري فلسوف تعود بوجوازية القوميات السائدة لنصب دكتاتورية اخرى محلها للمحافظة على المستعمر الكردي. وهي حلقة مفرغة مازالت تدور دوامتها منذ اكثر من نصف قرن، تاركة وراءها الخراب والدمار في كردستان والبؤس والشقاء للطبقات العاملة. ولا حاجة للقول بان البورجوازية الحاكمة لاتريد اعطاء الطبقات العاملة حقوقها وحرقاتها. ولكن استخلاص كردستان من برائنها سوف يؤدي لانهارها. وبتعبير اخر، يجب على الطبقة العاملة التركية والارانية والعربية الا تتلكأ والا تخشى دعم حركة التحرر الوطني الكردي من اجل ممارسة شعب كردستان لحقه في تقرير المصير. ففي خلاص هذا الشعب خلاصها والسبيل الذي لا بد منه لقهر الفاشستية والعرقية وفتح باب الديمقراطية بمصراعيه وارساء العلاقات بين شعوب المنطقة على صخرة اخوة حققة لا شائبة فيها وواجبة. وكما قال حزب TKP اللينيني لا يمكن لهذه الطبقات بمفردها انقاذ نفسها من برائن البورجوازية.

واما تحقيق الثورة الاشتراكية العالمية بتوحيد البروليتاريا الكردية مع بروليتاريا الشعوب المجاورة. كما جاء اعلاه فهذا امر عسير بعيد المنال، قد يتحقق بعد قرن وقد لا يتحقق، فضلاً عن ان الطبقات العاملة الكردية وهي قليلة العدد نسبياً، قد نظمت نفسها جزئياً في منظمات كردية خاصة بها تهدف في اغلب الاحيان لتحرر الوطن وتوحيد كردستان ولاسيما في تركيا، بينما مازال القسم الاخر منها خارج اي تنظيم ولاشك قط في انه سوف يأتي تباعاً وينتظم تحت راية الحركة الوطنية التحررية الكردية، وهو مانراه يحدث كل يوم. وماذا سوف يؤول اليه الشعب الكردي بعد نحو قرن وقد بدأت عدد الاكراد نحو ٢٢,٥ مليوناً فليس منهم في كردستان الا نحو ١٧,٥ مليوناً ومنهم نحو خمسة ملايين يعيشون خارج وطنهم نتيجة للهجرات القديمة والتهجيرات القسرية الحديثة ولما ال اليه كردستان من تأخر اقتصادي تعمده المستعمر^{٨٢}.

^{٨٢} هذه الارقام هي تقديرات توصل اليها كاتب هذه السطور على اساس احصائيات عام ١٩٨١. اما رقم خمسة الملايين من الاكراد الذين يعيشون خارج كردستان فيشمل الجماعات المهاجرة قديماً والمشتتة حديثاً (اكثر من نصفهم من تركيا) بما فيهم الاكراد المهاجرين في اوربا و اكراد لبنان، كما انه يشمل اكراد الاتحاد السوفيتي.

وهل انتظر الشعب الجزائري تحرره عن طريق ثورة اشتراكية بروليتارية
ماركسية في فرنسا ((مقاطعتها الجزائر))؟ بل هل انتظر قبل ان يخوض معركته
المصرية تطور الصناعة الراسمالية في بلاده وتضخمها وزيادة عدد طبقته العاملة؟
وليس مطلوباً من الطبقات الشعبية للقوميات السائدة المستعمرة لكُردستان ان
تحمل السلاح في سبيل التحرر الوطني الكُردى- بل يكفي ان تسانده قلباً وفكراً واذا
شاءت عملاً وان تعلن عن تضامنها مع نضال شعب كُردستان عندما يعلن هذا الشعب
بدء معركته المصرية، وهو ليوم آت ولسوف تدق ساعته. وعلى كل حال، لا يمكن
لمعركة المصير الكُردية ان تكون على شاكلة ماجرى ويجري حالياً في كُردستان.
ولقد يعترض على المقارنة بين كُردستان والجزائر. ولكن الوضعين متماثلان
اساساً، فلقد كانت الجزائر مقاطعة فرنسية اي مستعمرة داخلية لها، شأنها شأن
اجزاء كُردستان داخل الدول التي تقسمها وهناك فرقان اثنان. الاول ان الجزائر كانت
ترزخ تحت استعمار دولة بوجوازية متقدمة في الصناعة في حين ان كُردستان تتلظى
بنار استعمار الفقير لجاره وهو كما نعلم ابشع واشد اذية من سابقه، والثاني وخلافاً
لما كان الامر عليه بين فرنسا والجزائر، هو ان شعب كُردستان والشعوب المجاورة
تنتمي جميعاً الى منطقة حضارية واحدة وتجمعها روابط عدة. ومن هنا تنبثق
نتيجتان او واجبان: الاول يقضي بان تبدي الطبقات الشعبية ولاسيما العاملة منها
لدى القوميات المسيطرة على كُردستان تضامناً مع الشعب الكُردى في معركته
المصرية يفوق في سعته وعمقه وسرعته ما كان قد قدمه اليسار الفرنسي للشعب
الجزائري في معركته. والثاني يتطلب، عندما تحين الساعة وتنتزع الامة الكُردية كامل
حريتها، اقامة علاقات بينها وبين الامم المجاورة تفوق قريباً ووثوقاً واخوة على مانراه
الان بين فرنسا والجزائر. وامكانية الاتحاد بين هذه الامم وارده، ولكن شرطها الذي
لا بد منه هو انجاز التحرر الوطني لكُردستان، وكل ما قيل عداه هو ((فلسفات
سفسطائية)) او خطأ في التقدير او ((حسابات تكتيكية)) لامحل لها واضاعة للوقت
وللدم الغالي.

٧) استراتيجية المستقبل السياسية:

قد يقال فيما جاء اعلاه، وقد يأتي الاعتراض من بعض الاخوان الاكراد انفسهم:
هذا كلام جميل بل وليس من هدف اجمل من تحرير كُردستان ووضع كافة شعوب

المنطقة في موضع المساواة تسمح لهم بالتعاون وتعزيز اخوتهم، ولكن كيف السبيل لتحرير كردستان وطنياً واعداء هذا الشعب كثرة ووراءهم الامبريالية؟

اذا لم يناضل شعب لما يهدف اليه حقاً من مصير فلن يحصل على شيء.

والاستراتيجية اللازمة هي استراتيجية المستقبل، والمستقبل القريب، وهي بحاجة الى تحضير وبناء قد يحتاج بضعة سنوات وينبغي البدء بوضع اسسها منذ الان.

وقبل عرضها ولكي يكون العرض واقعياً وليس طوبائياً لابد من التطرق لبحث الوضع القائم في كل من كردستان ايران وكردستان العراق، وفي كل منهما تدور ثورة وطنية مسلحة تهدف الحكم الذاتي بعد احلال الديمقراطية في مجموع ايران والعراق.

وليس ثمة من حاجة للتكرار بان كل كردي مخلص يتطلع لنجاح هاتين الثورتين وتحقيق اهدافهما- اذا لم يساهم في نضالها- فاذا تم النجاح، فسوف ينظر الى الشعب الكردي في كل من هذين الاقليمين الى ما هو ابعد من الحكم الذاتي- باعتباره مجرد اصلاح مرحلي- ويبدأ عاجلاً ام اجلاً بنضال جديد من اجل التحرر الوطني الكامل وتوحيد كردستان، سواء ارغبت به سلطات الحكم الذاتي ام لم ترغب، بل ولعل القوى الوطنية السياسية التي ناضلت من اجل الحكم الذاتي وحققته هي التي سترفع شعار النضال للوثبة الجديدة الى الامام. وفي كافة الحالات سنجد انفسنا امام ضرورة وضع استراتيجية جديدة تهدف للتحرر الوطني والوحدة. والحكومات البورجوازية الدكتاتورية المتسلطة على كردستان لا تجهل هذه الحقيقة الثابتة في تطلعات الشعب الكردي مهما حاولت الاحزاب المناضلة من اجل الحكم الذاتي تغطيتها ودفنها تحت هذا الشعار وشعار الديمقراطية او شعار تعريق الثورة الكردية " كذا الاصطناعي، وكأنه يمكن تحقيق الديمقراطية والامة الكردية مازالت مجزأة الاوصال وتحت هيمنة البورجوازيات الاخرى الحاكمة! ولهذا السبب يتعذر تحقيق الحكم الذاتي الحقيقي والديمقراطية الحققة. ويا حبذا لو كنت مخطئاً-فضلاً عن ان الاوتونومي الداخلية لا يمكن ان تكون في حد ذاتها حلاً للمسألة الكردية. ويعلق كريس كوتشيرا متعجباً في كتابه الحركة الوطنية الكردية على حرص هذه الحركة في كل اقليم من كردستان على الاكتفاء بمطالب معتدلة لا تتعدى الحكم الذاتي ضمن الحدود الدولية القائمة وعلى "مخاوفها من اثاره عداوة الدول الاخرى ذات الاقلية الكردية، فيما اذا ما طالبت بمطالب كلية"، ولا نستطيع ان نفهم كيف يمكن للاكراد ان يعتقدوا بان مثل هذه

المناورات تكفي لخدع الحكومات،^{٨٢} فليست الشعارات هي التي تخيف الحكومات،
انما القوة الحقيقية للحركات القومية^{٨٣}.

اما الحرب الايرانية-العراقية وما ادت اليه من علاقات جوار وتسهيلات بين
الحركة الاوتونومية لكُردستان ايران وحكومة بغداد من جهة، وبين الحركة الاوتونومية
لكُردستان العراق وحكومة طهران من جهة اخرى، ثم من تضعض هذه الحركة
الاوتونومية الاخيرة وتقريباً شلها بسبب نزاعات احزابها وقيام احدها بمصالحة او
مهادنة الحكم العفلقى الفاشستي وبقاء الاخرى على موقفها في محاربة هذا الحكم،
وذلك منذ ان تجسدت امكانية تصدير ديكتاتورية الثورة الاسلامية للعراق^{٨٤}، فكل
ما يمكن قوله بانها قد ادت لوضع حافل باخطار جديدة تهدد الشعب الكُردى وحركته.
وفي هذا مثال محسوس على ان الحركات الاوتونومية ليست قادرة بطبيعتها على
اتباع سياسة مستقلة وينتهي بها المطاف اشياء ام ابت لان تحاول الافادة من
تناقضات الدول المستعمرة لكُردستان وكلها سواء في الاضطهاد وهذه السياسة
لا يفيد منها في نهاية الامر الا القوى دون الضعيف، والسائد دون المسود. ولم يحدث
للشعب الكُردى في تاريخه الحديث ان وجد نفسه منقسماً على نفسه بواسطة احزابه
وقياداتها بقدر ما هو عليه الان. والرحمة والغفران لملا مصطفى البارزاني فشتان
ما بين الوحدة المعنوية الكُردية التي كان قد تمكن من ايجادها - على الاقل حتى عام
١٩٧٢- وبين هذا الشطرنج العجيب من الاحزاب. وفضلاً عن النزاعات الحزبية القائمة
حالياً في كُردستان، فان الحرب ما بين العراق وايران لا بد وان ينتهي كاية حرب اخرى
بين دولتين، وقد يكون هذا اليوم قريباً وعساه ان لا يجلب لشعبنا اتفاقية الجزائر
جديدة تتخذ من جراحه.

واذا ما يتعذر ان يعرف كيف ستنتهي هذه الحرب يبدو واضحاً منذ الان بان
نهايتها سوف تؤدي لاضافة اسم حكومة طهران الى حكومتي انقرة وبغداد في حلف
مقدس جديد لقمع الحركة على اسس جديدة. ومن جهة اخرى فان اكراد تركيا،

^{٨٢} Chris Kutchera, Le mouvement national kurde, Paris ١٩٧٩, P.٢٥٥.

^{٨٤} لقد تعمدت عدم ذكر الاحزاب المتنازعة وعدم القاء المسؤوليات حفظاً لامكانية احلال الوئام
التام.

ويشكلون نصف مجموع الشعب الكردي لا يريدون لانفسهم حلاً نصفياً او مرحلية، بل كلية.

ويعلق كريس كوشتيرا على سياسة الاحزاب الكردية الداعية للحكم الذاتي لكل جزء من كردستان على حدة ضمن حدود الدول القائمة قائلاً: «اذا ما قبل الاكراد بهذا الشكل كحقيقة دائمة تلك العلاقات بين الظالم والمظلوم، فانهم بمجرد هذا القبول يخسرون نصف المعركة»^{٨٥}. ثم يضيف: «وفي يومنا هذا، لكي توفر الحركة الوطنية الكردية نصيباً لها في النجاح، ينبغي عليها بصورة خاصة الا تحدد نفسها ضمن جزء وحيد من كردستان، سواء اكان كردستان ايران ام كردستان العراق ام كردستان تركيا (...).

ولا يمكن ان يكون للاكراد اي نصيب في فرض امتهم كأمة الا اذا ما وحدوا كافة قواهم واستشاروا شعبهم وجمعوا انفسهم داخل حركة واحدة، وهذا يستوجب منهم ان يمحوا بادئ ذي بدء من اذهانهم ونفسياتهم تلك الحدود التي قد بدأوا بقبولها»^{٨٦}.

ان الافكار التي جاء عرضها في الصفحات السابقة، والتي سيجري ادناه تركيزها، انما تدور اكثر فاكثر في اذهان الالوف من مثقفينا وشبابنا ويشعر بمغزاهما الملايين من ابناء شعبنا. ولقد طالبت هذه الصفحات واراني ملزماً بالاقتضاب. وسادج ادناه في فقرات وجيزة، تبعاً تثبتت حقوق الامة الكردية و جهاز النضال السياسي واهداف النضال و مبادئ النضال و بالتالي اعود تحت عنوان جديد لاساليب النضال وهي تشمل الاستراتيجية العسكرية.

ولاحاجة للذكر بانني لا افكر قط في كتابة هذه السطور، بوضع نفسي في موضع من يعطي الدروس لغيره والاخوان ولا دافع لي من كتابتها الا القيام بواجب وطني وديمقراطي بل وانساني، والتعبير عما يدور في خلد الملايين من ابناء الشعب الكردي ولما يتطلع اليه هذا الشعب في اعماق قلوبه.

^{٨٥} كريس كوشتيرا، المصدر السابق.

^{٨٦} نفس المصدر.

* تثبيت (لائحة حقوق الامة الكُردية):

يكفي لتثبيت حقوق هذه الامة الى ان يشار الى وضعها الحالي والى حقوقها على ضوء شرعة الامم المتحدة وما شرعته من مبادئ ومواثيق تتعلق بحقوق الانسان وبحق كافة الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. ويجري حالياً تأسيس رابطة الحقوقيين الاكرد كجمعية حقوقية غير سياسية تجمع المحامين والحقوقيين الاكرد من جميع اجزاء كُردستان للدفاع عن حقوق هذا الشعب، كشعب وامة وكافراد. ولم يستكمل بعد تأسيسها. وقد عرضت على زملائي في اول اجتماع تاسيسي قادم سننجز ان شاء الله في تأسيس الجمعية وتحضير ونشر اللائحة. وهذه اللائحة ستكون ذات قيمة ادبية معنوية وتاريخية هامة من شأنها ترسيخ ايمان الامة الكُردية بحقوقها الاساسية، وقد تساعد الاوساط السياسية الكُردية في اضاءة طريقها واذا ما شاءت، في جمع صفوفها والتركيز على الاهداف العليا دون الالتفات الى ملابسات الساعة. ولن تأخذ اللائحة كامل اهميتها الا اذا ما تمكن الشعب الكُرد من تكوين حركة تحررية واحدة او موحدة، لها جهاز نضالي سياسي واحد او موحد يعتنق المبادئ الاساسية الواردة في اللائحة ويناضل في سبيلها بعد صبها في قالب سياسي وتفصيل الاهداف المترتبة عليها. واذا ما تركنا جانباً الايضاحات التاريخية والمستندات الحقوقية، فيمكن اقتضاب وضع الامة الكُردية وحقوقها الاساسية في نقاط قليلة كمايلي:

- يشكل الشعب الكُرد امة واحدة قائمة بذاتها، لها خصائصها من ارض ولغة وتاريخ واماني ومصالح مشتركة، بالرغم من تجزئة بلادها كُردستان من قبل الاستعمار.

- الامة الكُردية ترزح حالياً تحت نير الاستعمار والاضطهاد القومي والاحتلال العسكري والاستثمار الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة للسياسة الشوفينية العنصرية التي ما برحت تتبعها الدول المعتصبة لكُردستان منذ مابعد الحرب العالمية الاولى.

- للامة الكُردية حق النضال من اجل تحطيم اغلالها وازالة القيود التي تحرمها من التمتع بحقوقها وحرية افرادها وتصفية العقبات التي تمنعها من النمو الاقتصادي والتقدم الثقافي والتطور الاجتماعي.

- للشعب الكُردي كاي شعب اخر، الحق في تقرير مصيره بنفسه وبكامل حريته، بما فيه ازالة الحدود الاصطناعية التي تقطع اوصال بلاده، وتوحيد وطنه في دولة كُرديّة مستقلة، واختيار نوع الحكم الذي يريده لنفسه، واستملاك ثروات ارضه واستثمارها واستعمال انتاج عمله لما فيه مصلحته ومصلحة ابناءه وتطوير اقتصاده وازدهار ثقافته.

- تنتمي الامة الكُرديّة للمنطقة الحضارية القائمة في الشرق الاوسط ولها علاقات تاريخية مع الامم المجاورة يمكن تحديدها وتثبيتها بعد ان يمارس الشعب الكُردي حقه الكامل في تقرير مصيره بنفسه، على اساس جديدة تضمن المساواة المطلقة والسلام الدائم والتعاون الاخوي اللازم بين كافة هذه الامم، او بين بعضها، كما قد ترغب به بارادتها المشتركة، من اجل مصلحتها جميعاً ومصلحة كل منها ولتقدم حضارة المنطقة.

- تؤمن الامة الكُرديّة بالديمقراطية، وبناء السلام على اساس العدالة الاجتماعية واساس العدالة السياسية والمساواة بين الشعوب والامم، وبحقوق الانسان وبحق كافة شعوب العالم في تقرير مصيره بنفسها حسب مبادئ الامم المتحدة.

* وضع الجهاز السياسي للتححرر الوطني الكُردي:

لا يمكن فصل مسألة وضع الجهاز السياسي عن مسألة حقوق الامة الكُرديّة الاساسية التي جاء ايجازها، ولا عن اهداف النضال التحررية ومبادئ النضال التي سيجري ذكر وجيز لها، اي ان الجهاز السياسي ليس الا اداة لا بد منها لتحقيق التحرر الوطني الكُردي الكامل وحمل نضاله، وبتعبير آخر ان وضع الجهاز المذكور يعني في حد ذاته اسقاط الاهداف المرحلية الجزئية كالحكم الذاتي واستبدالها بهدف سياسي وحيد هو تحرير الامة الكُرديّة الوطني، وكما يعني القفز من مستوى الحركات الوطنية الكُرديّة خاصة بكل جزء من كُرديستان - وهي في حد ذاتها قبول للحدود الاصطناعية التي اوجدها الاستعمار في بلادنا - الى مستوى اعلى هو المستوى الوطني الشامل لجميع كُرديستان وذلك عملاً وليس كلاماً فقط كما نراه احياناً وفي حركة كُرديّة واحدة او موحدة.

وهناك طريقتان لا ثالث لهما لوضع الجهاز السياسي:

الاول: هو طريق توحيد الاحزاب والمنظمات الكُردية الموجودة، والتي قد تؤسس قريباً لهذا الغرض، وكذلك الافراد الوطنيين من ذوي المقدرة والرغبة في العمل، في منظمة كُردية وطنية جامعة لهم، بعد تأدية القسم اللازم في قبول المنهاج الوطني وهدف تحرير الامة الكُردية والتخلي عما دونه من اهداف.

ولهذا الاسلوب فائدتان: الاولى، تأتي من حيث انه يسمح لكافة الاحزاب والمنظمات الموجودة وللشخص الوطينين الديمقراطيين، ويطلب منها ومنهم الدخول في الجهاز الجديد والافادة من خبرتهم وتجاربهم وفي ذلك اعتراف بوطنية الجميع وبما سبق لهم من نضال، والفائدة الثانية تنجم من سرعة امكانية ايجاد الجهاز الجديد. بل وله فائدة ثالثة مهمة وهي انه يسمح لكافة العقائد والايديولوجيات بالتواجد ضمن الجهاز الجديد بشرط ان تكون العقائد ديمقراطية وغير عرقية.

وقد يكون لهذا الاسلوب بعض النتائج السلبية، وهي ان تجلب بعض الاحزاب والمنظمات القائمة حالياً للجهاز الجديد شيئاً ورواسب من نزاعاتها السابقة وهذا لا يصح ويجب تلافيه، وكما يجب تصفية كافة النزعات المحلية والاقليمية والشخصية والرواسب العشائرية وان تضع كافة الاحزاب والمنظمات العضوة منهاج الجهاز الجديد فوق مناهجها الخاصة باعتباره القاسم المشترك الممثل لمصلحة الشعب الكُردى العليا.

وهذا الاسلوب هو الذي اتبعته الحركات والمنظمات الفلسطينية في توحيد نفسها ضمن منظمة التحرير الفلسطينية) بدون ان تحل نفسها كمنظمات ولكنها جميعاً قد قبلت بوضع مصلحة شعبها ومنهاج منظمة التحرير الفلسطينية المشترك فوق مصالحها ومناهجها الخاصة. وهناك فرق في هذا الشأن، بين المنظمات الفلسطينية العضوة في (م. ت. ف.) وبين الاحزاب والمنظمات الكُردية القائمة او بعضها بمعنى ان كافة المنظمات الفلسطينية كانت منذ الاساس تهدف كلها (لتحرير فلسطين) في حين اهم الاحزاب الكُردية الموجودة مازالت تهدف لتحقيق الحكم الذاتي ضمن الحدود الدولية القائمة- وغني عن الذكر بانه لايمكن لحزب كُردى ان يصبح عضواً في الجهاز السياسي الجديد اذا كان مناهجه يخالف اساساً منهاج الجهاز من حيث الاهداف والتحرر الوطني الكُردى بكل معناه. ولعل الزمن كفيل في ان تعدل

الاحزاب المذكورة برامجها واهدافها وهو المطلوب والمأمول به. والزمن يمضي بسرعة ولا يصح اطالته كثيراً للاخطار المحدقة بشعبنا.

اما الجهاز الجديد فيمكن تسميته، في حالة جمعه لمنظمات تحافظ على اوتونوميتها الداخلية ضمن (جبهة تحرير كردستان) - وليس «منظمة» كما فعل الاخوان الفلسطينيين. والتحرر الوطني الكردي هو اساساً هدف ديمقراطي ولا ديمقراطية بدون تحقيقه، ومع هذا فيمكن من باب التأكيد ادخال كلمة الديمقراطية في اسم الجبهة وتسميتها بـ(الجبهة الديمقراطية لتحرير كردستان).

الثاني: وهو الطريق الذي اتبعه الشعب الجزائري في ايجاد جبهة التحرر الوطني الجزائرية وبالرغم من ورود كلمة جبهة في هذا الاسم التاريخي المجيد فلم تكن الجبهة الجزائرية جبهة بين عدة منظمات واحزاب، بل قد حلت هذه الاخيرة نفسها واندمجت معها كلياً ومع جهات وشخصيات وطنية اخرى ضمن (جبهة التحرر الوطني).

ويا حبذا لو تمكن الشعب الكردي من سلوك هذا الطريق، فهو انجع واكثر فعالية ووحدة نضالية، وينبغي بطبيعته ومنذ البداية اية امكانية لتسرب حزازات الماضي والميول الاقليمية او المحلية، وبالرغم من وجودها في المجتمع. فالمجتمع الجزائري يوم اعلان الثورة التحريرية الجزائرية كان حافلاً، كأى مجتمع اخر، بتناقضاته الخاصة وايديولوجيات مختلفة، بل وبيذور خلافات ثقافية ولغوية بين سكانه العرب وسكانه البربر، ولكن كافة هذه الفئات والاتجاهات تركت جانبا واخرجت في نفسها تناقضاتها الداخلية واندمجت معاً قلباً وقالباً في جهازها التحرري الجديد لا اهداف لها الا النضال لكي يمارس شعب الجزائر حقه في تقرير مصيره بنفسه. ولم يسمح المناضلون الجزائريون لانفسهم بالعودة الى شئ من التناقضات الداخلية الا بعد ممارسة شعبهم لحقه في تقرير مصيره واختياره للاستقلال وتكريس هذا الاستقلال دولياً.^{٨٧} ومهما كان الاسلوب الذي سيختاره الشعب الكردي واوساطه

^{٨٧} بعد انتخاب الرئيس شاذلي بن جديد كرئيس للجمهورية الجزائرية، بدأ يعترف مبدئياً وبروح ديمقراطية بوجود المسألة الثقافية للمجموعة السكانية البربرية وهو بدء لها. وتختلف هذه المسألة التحررية الوطنية للامة الكردية.

الوطنية، فما لاشك فيه بان هذا الشعب لسائر بصورة حتمية لوضع جهازه السياسي
اللازم لتحرره الوطني.

* الاهداف الاساسية لحركة التحرر الوطني الكُردِي:

تنبع هذه الاهداف من حقوق الامة الكُردية وظروف وجودها والمصير الذي
ترغب به لنفسها. ويمكن ايجازها بمايلي:

- تناضل الحركة لكي يمارس الشعب الكُردِي حقه في تقرير مصيره بنفسه
وبحرية.

- لايمكن للشعب الكُردِي ان يمارس هذا الحق بحرية الا اذا انجز تحرير بلاده
وطرد منها قوات الاحتلال والاستعمار التابعة للبورجوازية الحاكمة في الدول التي
تقتسم كُردستان حالياً، وطرد منها حثالة المجتمع الكُردِي الخائنة المتعاونة مع تلك
القوى الفاشيستيّة، سواء اكانت هذه الحثالة راسمالية ام شبه اقطاعية.

- تجري ممارسة حق تقرير المصير، بعد طرد المحتل، بواسطة استفتاء حر
لسكان كُردستان يشترك فيه الاكراد المبعدون عن الوطن، ومن المفضل ان يجري
الاستفتاء تحت رقابة هيئة الامم المتحدة.

- الهدف من ممارسة حق تقرير المصير هو تحرير كُردستان وتوحيدها واقامة
دولة وطنية مستقلة فيها، حسب رأي اكثرية السكان.

- تقوم دولة كُردستان على اساس ديمقراطية وسيادة الشعب الذي يختار نوع
الحكم الذي يريده لنفسه ويضمن حقوق الاقليات القومية والدينية ويطلق الحريات
العامة ويستثمر موارد بلاده وكدح ابناءه لانماء اقتصاده وتقدم ثقافته وتحقيق
العدالة الاجتماعية ولاسيما رفع المستوى المعيشي والثقافي للطبقات الشعبية من
الفلاحين والعمال والكسبة.

- تهدف الحركة الكُردية من تحرير كُردستان، وبطبيعتها للقضاء على
الفاشستية والعرقية والتعصب الديني الاعمى، وبالتالي لتحقيق الشروط التي سوف
يكون من شأنها مساعدة الطبقات الشعبية ولاسيما العمال والفلاحين لدى الشعوب
المجاورة في نضالها لانتزاع حقوقها وحرياتها.

- تدعو الحركة التحررية الوطنية الكُردية منذ الان لايجاد علاقات جوار وتعاون اخوية تزداد تعريزاً مع الايام بين الامة الكُردية المحررة والامم المجاورة، تتفق عليها على قدم المساواة فيما بينها وتحدد اشكالها لمصلحتها المشتركة ومصلحة كل منها، ومن شأنها حفظ السلام والوثام واسراع التقسم الحضاري في المنطقة، وخلال القرن الاول لوجود الدولة الكُردية لايجب ان تتخلى عن دفاعها الوطني وسيادتها الخارجية (ديبلوماسية) ويمكن الاكتفاء بعلاقات كونفدرالية مع الدول المجاورة ويمكن تطوير هذه العلاقات شيئاً فشيئاً الى الفدرالية الاتحادية بعد نحو قرن من الزمن اذا اتفقت امم المنطقة فيما بينها على هذا الحل.

- تؤيد الحركة الكُردية مجموعة الدول الغير منحازة، وتعلن بالتالي عن عزمها في تصفية كافة القواعد العسكرية الاجنبية في كُردستان المحررة، مما يقضي باقامة علاقات ودية وتعاونية على اساس المساواة بين كُردستان وكافة الدول والشعوب الاخرى على اختلاف انظمتها.

*مبادئ النضال التحرري الوطني:

- بما ان حق تقرير المصير هو حق ابدى ودائم في كل لحظة فيمكن للحركة التحررية الكُردية ان تبدأ نضالها في جزء واحد من كُردستان او عدة اجزاء، حسب الظروف، واذا ما بدأت في جزء واحد فيترتب عليها ان تدفع بها الى الامام لشمول الاجزاء الاخرى على السواء. وفي كافة الحالات ينبغي ان يتوفر في النضال شرطان اساسيان لا بد منهما:

- ان يكون هدف النضال واضحاً ومعلنأ عنه: ممارسة حق تقرير المصير والتحرر الوطني الكُردى.

- ان تساهم كافة قوى الشعب الكُردى الموحدة في النضال.

- متى بدأ النضال، فإنه معركة متواصلة ومستمرة حتى الظفر، ولا يقبل هذا النضال اية هدنة ولا اي وقف اطلاق نار.

- اهداف النضال العليا اي ممارسة شعب كُردستان لحقه في تقرير المصير بنفسه وتحت رقابة دولية ليست قابلة باي حال من الاحوال للمساومة او النقصان.

وهذا يعني ان اية عروض من قبل اعداء شعبنا لصرفه عن متابعة النضال، كالحلول النصفية والاصلاحية والاحكام الذاتية وما الى ذلك من ترصيات لامحل لها ومرفوضة سلفاً.

- تحرم الحركة التحررية الكُردية على نفسها في نضالها تحريماً باتاً ونهائياً قبول مساعدة اية دولة من الدول المقتسمة لكُردستان ضد اية دولة اخرى منها ولاسيما اذا كانت الدولة الاولى قد اعلنت عن حلول اصلاحية داخل حدودها لمسألتها الكُردية فلن يكون في عرضها الا مناورة لحمل الشعب الكُردى على ايقاف النضال وبالتالي العودة الى التنكيل به مع الدول الاخرى كما يجري الان.

- لا يمكن للحركة الكُردية ان تجري اية مفاوضات مع اية دولة من الدول المقتسمة لكُردستان او مع عدد منها الا اذا كانت الدولة او الدول قد اعلنت سلفاً امام الملاء عن قبولها بمبدأ ممارسة الشعب الكُردى لحقه في تقرير مصيره وكانت قد اجلت قواتها من كُردستان او كانت هذه القوات قد طردت من ارض الوطن. وفي هذه الحالة تجري المفاوضات خارج منطقة الشرق الاوسط على ارض دولة محايدة كما حدثت المفاوضات الجزائرية- الفرنسية في هذا الشأن عام ١٩٦٢ على الارض السويسرية.

- اذا تم تحرير جزء من كُردستان مهما كان، تواصل الحركة الكُردية نضالها بدون هوادة حتى استكمال تحرير الامة الكُردية بمجموعها.

- لا يتم النضال التحرري الوطني الا بعد ممارسة مجموع الشعب الكُردى لحقه في تقرير مصيره بنفسه وتأسيس جمهورية كُردستان واعلان استقلالها واعتراف اكثرية الدول بها ولاسيما الدول المجاورة التي استقلت وانفصلت عنها كُردستان (والاستقلال والانفصال ليس عيباً كما بات يعتقد البعض بل حقاً اساسياً لهذا الشعب وشرطاً لا بد منه للديمقراطية)- بل ان عدم تحرير كُردستان وعدم استقلالها انما يغذي مرضاً خبيثاً وسرطاناً اسمه الفاشيستيّة والعرقية. اما نوع الحكم في جمهورية كُردستان فقد يكون مركزياً وقد يكون اتحادياً حسب رغبة الشعب الكُردى نفسه. والكاتب يفضل شخصياً حلاً فدرالياً ديمقراطياً لأسباب لامجال لعرضها الان.

٨) اساليب النضال التحرري الوطني الكردي:

عند بدء التاريخ لا يعرف الشعب الكردي في المجال العسكري سوى التاكتيك الدفاعي اي الدفاع عن نفسه في جبال بلاده ووديانها ضد الهجمات الخارجية، وهو تاكتيك ينسجم من جهة مع طبيعة البلاد الجبلية ومع العقلية العشائرية او الاقطاعية من جهة اخرى. وسواء افشل المهاجم ام نجح في هجومه يبقى الشعب الكردي قابلاً في ارضه. اي ان شعبنا كان يعيش منذ عصور طويلة تحت رحمة الهجمات المفاجئة، ولو ان المهاجم كان يرجع في اغلب الاحيان بخفي حزين وخاسراً لحربه الهجومية في كردستان. وقد ولد هذا الوضع على مر العصور لدى الشعب الكردي نفسية دفاعية مازال يحملها حتى هذا العصر تجعله غير قادر نفسياً وعسكرياً على تحويل الحرب الدفاعية الى حرب هجومية على ارض المهاجم. واذا تركنا جانباً غزوات الاقوام في العصور القديمة، فلم يخرج الشعب الكردي عسكرياً من دياره لديار اخرى الا في العصور الاسلامية وتحت راية الاسلام وباسم الاسلام عندما سارت عشرات الالوف من فرسانه بقيادة امرائه وملوك العائلة الايوبية الكردية لتحرير ارض سوريا ووادي النيل والقدس وحتى اليمن والحجاز وبنغازي والسودان من الغزوات الصليبية. وكانت تلك الفترة «فترة بين معترضين» اي خاصة في تاريخه. كما وحدث لشعبنا ان سارت فرسانه وجنوده تحت اعلام سلاطين ال عثمان وشاهات ايران في حروب توسعية او قمعية لا ناقة فيها ولا جمل حدثت في اوربا وبعض مناطق اسيا وافريقيا الشمالية.

ولعلنا نجد في مجموع هذه الاسباب الجغرافية والاجتماعية والنفسية وفي التاكتيك الدفاعي السبب الدفين الذي جعل الشعب الكردي عاجزاً عن تكوين دولة خاصة به- ماعدى الدول الاقطاعية التي اسستها في كردستان او حولها وفي القرن العاشر عائلات بنى حسنوية وبنى مروان (دوستك) وبنى راوند (وليس رواد) وبنى شداد، ثم العائلة الخورشيدية والعائلة الفضلوية فضلاً عن امارات اوخر العهد الاقطاعي.

وعندما يقال بان شعبنا لا يعرف من الحرب سوى التاكتيك الدفاعي ويجهل اساليب الحرب الهجومية فهذا يعني ايضاً باننا نجهل الاستراتيجية العسكرية التي

تقضي بتخطيط الحرب واساليبها والجمع بين الدفاع والهجوم بعد دراسة وافية لكافة معطيات الوضع.

ولم يتغير الامر كثيراً في القرن العشرين، فكافة الحروب التي خاضها شعبنا ومازال يخوضها حتى الان هي حروب دفاعية، سواء اكانت قائمة على اسلوب الحرب الجبهوية كما بين دولتين وقد حدثت هذه مرة واحدة خلال سنوات ١٩٦٥-١٩٧٥ ولاسيما في عاميها الاخيرين عندما دافعت قوات ثورة ملا مصطفى بارزاني عن ابواب ومنافذ المنطقة المحررة على الحدود بفضل وصول بعض الاسلحة الثقيلة من الخارج، ثم حدثت النكسة يوم انقطاع وصول هذه الاسلحة بتاريخ ١٩٧٥/٣/٧.

وحرب البارتيزان اي اسلوب حرب العصابات هي اقرب لامكانيات الشعب الكردي من الحرب الجبهوية ولكنها ايضاً حرب دفاعية اذ ان ما فيها من كرف وجرى على الارض الكردية، وقد تحدثت بها معارك شديدة يستشهد بها العشرات من البشر بالاضافة لخسارات اكبر لدى المهاجم ولايسمع بها العالم الخارجي بل ولا حتى عواصم الدول المقتسمة لكردستان وتبقى ملاهي هذه العواصم ومراقصها ومطاعمها وفنادقها مفتوحة تلهو بها برجوازية الشعب الجار الى الوقت الذي تنهار به القنابل على القرى الكردية ويحرق النابالم مزرعاتها وحيواناتها فضلاً عن كثير من سكانها نساءً واطفالاً وشيوخاً.

وحرب الانصار يمكن ان تشن لاجل اهداف مختلفة، ولكنها في كردستان تهدف للحلول النصفية اي الحكم الذاتي، وتبقى خلالها الاتصالات قائمة سراً ام علناً بين قيادة الثورة والحكومة البورجوازية المحتلة، وهذا يمكن ان يؤدي الى مهادنات ووقف اطلاق النار وهو خطأ وقعت به مراراً ثورة ايلول في كردستان العراق ويمكن ان تقع به ثانية احدي قوى الثورة الحالية، كما يقال ويشاع.

ان اي حركة تحرر وطني هي حركة ثورية وهي تقضي بطبيعتها وبالتعريف بمهاجمة الظالم لدرعه وطرده وتغيير نظامه وقانونه وانتزاع الحرية، واذا لم يهاجم الظالم المعتدي ويدق عنقه فيبقى متمتعاً بظلمه على كرسي حكمه وهائناً بسوطه يسلم به جلود ابناء الشعب، وليس هنالك من ثورة تسمى بثورة دفاعية. الدفاع عن النفس هو الحق المبدئي الاول لحقوق الانسان ولا يشكل ثورة في حد ذاته.

وفضلاً عن ذلك فان حرب الانصار نفسها كما تجري وجرت في كُردستان تستوجب تعبئة عشرات الالاف من المقاتلين النظاميين بالاضافة الى عدد اكبر غير نظامي) وتسليحهم وتأمين الذخيرة وتوفير الطعام واللباس لهم وتأمين معيشة عائلاتهم ولاسيما عوائل شهدائهم، بالاضافة لعدد كبير من غير المقاتلين، وكل هذا يتطلب كثيراً من المال، وقد يؤدي كما حدث مراراً الى ان تطرق قيادة الحركة بعض الابواب الخارجية طلباً للمساعدة. واذ كانت الحركة تهدف للحكم الذاتي فقد يتكرم الباب الخارجي المطروق ببعض المساعدة، ليس حياً بالحركة نفسها ودعمها انما اذية للدولة التي يطلب منها الحكم الذاتي. وقد يدوم هذا الكرم الى حين ثم ينقطع. وتبقى القيادة سجيئة لمشكلتها المالية ولمسالة توفير السلاح والذخيرة وسجينة للنفسية الدفاعية.

وفوق هذا كله ان الحرب الدفاعية التي اكل الدهر عليها وشرب، اسميها بحرب الاجداد- قد ازدادت عسيرة على شعبنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويزداد عسرها يوماً بعد يوم بسبب الاسلحة الجهنمية الحديثة التي تتاجر بها الدول الصناعية الكبرى وتبيعه للبورجوازية العرقية الحاكمة للدول المقتسمة لكُردستان. واذ ما اقتصر شعبنا على حرب الاجداد فانه لخاسر لها ولو كانت اساليبها تتركز في حرب العصابات وقد اصبح من غير الجائز ان ندعو شعبنا الشجاع ومن طبيعتها التضحية بالنفس والنفيس الى الدخول في مثل هذه الحروب وفي نهايتها كارثة له وتدمير البلاد بالنار والحديد ثم التهجير القسري والاستعباد، بعد المرور بمرحلة القلعة المحاصرة.

ان عدم التكافؤ المتزايد في السلاح والمال والذخيرة والشهرة الخارجية الدولية لصالح الظالم يحتم علينا التفكير بوضع استراتيجية نضال حديثة تاخذ بعين الاعتبار واقع كُردستان وواقع الدول التي تحتلها والمحيط الشرقي والعالمي. ويشترط في هذه الاستراتيجية ان تكون استراتيجية هجومية فليس هنالك من ثورة سواء كانت تهدف للتحرر الوطني ام الاجتماعي الا هجومية تهاجم قواعد الظلم والاضطهاد والاستعمار ولكن يجب الا تحدث الا في المراحل النضالية الاخيرة وباشكال واساليب تدريجية حسب الطاقات المتوفرة والاهداف المحددة لها.

واستراتيجية الهجوم هي ثورة يجب ان تحدث اولاً في نفوسنا وتحملنا على ان نقتلع منها عقلية حرب الاجداد ونفسية القلعة المحاصرة والشعور بالعييب بل بالالام لمجرد التفكير بتحرير امتنا وانتزاع حقوقنا ومن جهة اخرى تقضي هذه الاستراتيجية بتركيز الهجوم اولاً في المجال الفكري والحقوقى ثم التنظيمي والسياسي ثم اعتماد اساليب يمكن تسميتها بشبه عسكرية والتركيز في ان واحد على حملات دعائية وفعاليات دبلوماسية في الاوساط الدولية وفي الداخل لخلق راي عام عالمي لصالح القضية، وبعد الوصول لهذه الغاية فقط اعتماد اساليب عسكرية ثورية والتدرج بها حسب استراتيجية شاملة. ولهذا السبب سمي هذا المقطع باساليب النضال وليس بالستراتيجية العسكرية التي تشكل منها قسمها الاخير. وهذه الاساليب بحاجة الى دراسة شاملة ولتنظيم دقيق يأخذ بعين الاعتبار كافة المعطيات ويتمن بفحص نتائج كل اسلوب قبل اعتماده وتحضير وسائله. وفيها يلي ادرج بعض هذه الاساليب على سبيل المثال وليس الحصر وحسب ترتيب قائم على الاولوية بقدر الامكان بمعنى ان كل اسلوب وارد يضاف الى ما سبقه من اساليب وهذه يجب الاستمرار بها بحيث يتضخم حجم النضال تدريجياً وتتوفر الامكانيات المادية والنفسية اللازمة له يوماً بعد يوم في المجالين الداخلي والخارجي على السواء.

١. ان مجرد وضع (لائحة حقوق الامة الكردية) كما ورد تقريباً والاعلان عنها في الاوساط الدولية والصحفية هو هجوم فكري شديد الوقع من شأنه رفع عزيمة شعبنا وتهيئة الخطوة التالية واضعاف معنويات الظالمين وفتح اعين العالم لحقيقة المسألة الكردية.

٢. اما تأسيس الجهاز السياسي الثوري، اي جبهة او منظمة تحرير كردستان او تحت اسم اخر مشابه والاعلان في الاوساط الدولية والداخلية بان الجهاز يجمع كافة قوى الشعب الكردي الديمقراطية لتنظيم النضال والبدء به من اجل تحرير الامة الكردية وممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير المصير، فسوف يكون هجوماً سياسياً وفكرياً اشد وقعاً، بل اننا بمجرد تشكيل الجهاز واعلانه نكون قد ربحنا سلفاً نصف المعركة. وتقع على الجهاز مسؤولية تنظيم خطوات النضال وتأمين مايلزم لها من وسائل.

٣. المباشرة بحرب الانصار المدنية اي داخل المدن فقط بشرط تعميمها خارج كُردستان وداخل الدول المقتسمة لها وتركيزها في عواصم هذه الدول وبعض مدنها الكبرى. وهدف الاسلوب هو ضرب الحاكم الظالم في مراكز حكمه (وزارته) واذاعته ومؤسساته الاقتصادية والعسكرية ومنها منشآت النفط وانايبه ومطاراته ومرافئه ومحطاته الكهربائية وخطوط مواصلاته. ويكفي للقيام بممارسة هذا النضال الهام تدريب وتجهيز نحو عشرين وحدة فدائية لايزيد عدد كل منها على عشرين فدائياً من ذوي الخبرة والفن والشجاعة، بصورة مستقلة تماماً بعضها عن بعض ويرتبط كل منها بالقيادة العسكرية السياسية العامة. وهذا لايتطلب لاكثر من نحو ٤٠٠ فدائياً بالمجموع يضاف اليهم نحو نصف عددهم من المساعدين المدنيين. وينبغي تجديد هذه الوحدات واعادة تشكيلها في حالة الخسائر واحداث المناوبة في الخدمة فيها لادامة من طال نضالهم، وقد يطول هذا النضال عدة سنوات.

٤. توسيع حرب الانصار المدنية ضد مؤسسات الدول البرجوازية المستعمرة لكُردستان الواقعة في العالم الخارجي ومنه العالم الثالث واوروبا وغيرها وينبغي في نضال الوحدات الفدائية في الداخل والخارج تجنب اصابة المدنيين من ابناء الشعوب المجاورة او الشعوب الاخرى، حسب تقاليد الشرف والمرؤة والانسانية التي يعتز بها شعبنا.

٥. ينبغي في الوقت نفسه التركيز على الحملات الاعلانية لنضال شعبنا في الصحف والاذاعات خارج الوطن، وفي اذاعات داخلية للحركة الكُردية، وتوقيع كل عملية فدائية وشرح اسبابها واهداف النضال.

٦. قبول مساعدات المنظمات الديمقراطية للطبقات العاملة للشعوب المجاورة اذا كانت تقبل بمنهاج الحركة الكُردية، ويجري الاتصال معها بواسطة الجهاز السياسي وليس الوحدات الفدائية واذا شاءت هذه المنظمات يمكنها المساهمة في هذا النضال بصورة منفصلة تنظيمياً.

٧. تأسيس محكمة كُردية ثورية ضمن الجهاز السياسي تصدر احكاماً على الذين اجرموا من الحكام وقوادهم بحق الشعب الكُردى وحق افراده، وكذلك على الخونة من بين الاكرد، ويعلن عن هذه الاحكام واسبابها بعد تنفيذها، وتستند الاحكام على حقوق الانسان التي شرعتها الامم المتحدة.

٨. جمع المال من ابناء شعبنا الكردي، في كردستان وداخل الدول والمهجر، من كل حسب طاقته، وعند اللزوم تحت التهديد والعقاب، وذلك من قبل جهاز خاص لا علاقة له بالوحدات الفدائية. وينبغي الاقتصاد في صرف المال وتحريم البذخ ولاسيما اثناء الاسفار الخارجية. ويمكن قبول المساعدات المالية الانسانية بشرط عدم تأثيرها على اهداف الحركة ولا على مسيرتها وبشرط عدم ورودها من دولة تقتسم كردستان.
٩. تأسيس علاقات ودية بين الحركة الكردية والاحزاب والحركات الاجنبية المؤمنة بالديمقراطية وبحقوق الانسان والشعوب.
١٠. ينبغي على الجهاز السياسي المساهمة خارج الوطن في كافة الاجتماعات والمؤتمرات والدورات التي تجريها المنظمات الدولية، باداةً بالمنظمات غير الحكومية ثم بمنظمات الامم المتحدة التابعة للجنة حقوق الانسان، وكذلك في مؤتمرات الاحزاب الديمقراطية الصديقة وفي الندوات العلمية التي تنظمها بعض الجامعات او المؤسسات الانسانية وطرح القضية الكردية التحررية في كافة هذه الاوساط والاستحصال على قرارات منها اسنادا وتضامنا مع الشعب الكردي في نضاله لممارسة حقه في تقرير مصيره.
١١. عندما تتمكن الحركة الكردية بكافة الوسائل السابقة من خلق راي عام عالمي واضح وثابت يساند حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه وتحرره الوطني، وتفتح بذلك باب التضامن الاممي والانساني معها، وعند ذلك فقط تبدأ الحركة باسلوب حرب الانصار في كردستان نفسها.
١٢. ينبغي للحركة ان تكون جاهزة لفتح حرب الانصار في كردستان عند اللزوم قبل استكمال الشرط الوارد في النقطة ١١ وذلك في حالة قيام دولة او دول من التي تقتسم كردستان بالعدوان على الشعب الكردي في كردستان نفسها.
١٣. يجب البدء بحرب الانصار في كردستان في عدة مناطق في ان واحد تختار ليس فقط لمناعتها بل لاهميتها الاستراتيجية والاقتصادية ولموقعها الجغرافي ايضاً من حيث المواصلات والاتصالات اللوجيستكية وبدء حرب الانصار يقضي بالاستمرار في الاساليب السابقة بل مضاعفتها.
١٤. تحاول الحركة الكردية عندما تبدأ حرب الانصار في كردستان اقناع الحركات الديمقراطية والعمالية والثورية للشعوب المجاورة ان تمارس نضالها الثوري وتضاعفه في مناطقها، لانتزاع حقوقها وتضامناً مع الشعب الكردي.

١٥. تحاول الحركة الكُردية في نفس الوقت مساعدة الشعوب والقوميات الاخرى المظلومة في ايران لتنظيم نفسها ثورياً والنضال في سبيل حقوقها.
١٦. نعمم حرب الانصار لمجموع كُردستان حسب الحاجة والطاقة.
١٧. لا يحدث تغيير حرب الانصار الى حرب جبهوية في منطقة معينة الا اذا توفرت كافة الشروط اللازمة على ضوء تجارب الشعب الكُرد من سلاح ومال وذخيرة لاتنقطع.
١٨. عندما تحرر الحركة الكُردية قسماً من كُردستان له الاهمية الاستراتيجية اللازمة وتستطيع الاحتفاظ به، يمكنها اعلان تاسيس حكومة كُردية ديمقراطية مؤقتة كاسلوب سياسي هجومي في النضال، ويجب ان تتوفر بعض الشروط لهذه الخطوة كاعتراف بعض الدول والحركات الوطنية الديمقراطية الاخرى بها.
- وكما قال الجنرال شارل ديغول مرة: «لايفوت الوقت على شعب اذا ما جدد قوى حركته بشيبيته الناهضة».





القضية الكردية هي أيضاً قضية عربية*

الدكتور جمال الأتاسي**

* منذر الموصللي، عرب وأكراد.. رؤية عربية.. للقضية الكردية، (دمشق: دار العلم، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص ١٥-٤١).

** ولد في حمص نيسان، ١٩٢٢م. ودرس في مدارسها ورحل إلى دمشق وأكمل دراسته الثانوية فيها، ثم انتمى لجامعة دمشق ودرس في كلية الطب وتخرج منها عام ١٩٤٧م. ومن باريس حصل على الدكتوراه في الطب النفسي عام ١٩٥٠م، وعاد إلى بلاده ليمارس مهنتين برع فيهما: الطب والسياسة. دخل معترك السياسة في وقت مبكر وهو لا يزال طالباً في الجامعة السورية، فشارك في الحركة الطلابية وكان من مؤسسي رابطة عربية للطلاب العرب بجامعة دمشق في أوائل سنة ١٩٤٣م، وتعرف على ميشيل عفلق وصلاح البيطار مؤسسي حزب البعث، واشترك معهما في التخطيط لمنهج السياسة القومية. وفي أواخر عام ١٩٤٣ أصبح رئيساً للمنظمة الطلابية في حزب البعث وظل كذلك حتى تخرج عام ١٩٤٧م. ويعد جمال الأتاسي من مؤسسي البعث الأوائل، بل إن شعار الحزب المعروف ((أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة)) إنما هو من وضع الأتاسي. ولما عقد المؤتمر التأسيسي لحزب البعث في عام ١٩٤٧م ترأس اللجنة التحضيرية وكان أحد الذين وضعوا دستور الحزب الأول، سافر إلى فرنسا لإكمال دراسته، ثم عاد سنة ١٩٥٠م فمارس الطب في حماة، وهناك عمل على ضم حزبه لحزب الحوراني. وباشر الأتاسي في تولي مهام رفيعة فنال العضوية القيادية في المكتب السياسي لحزب البعث عام ١٩٥٥م، ثم أصبح رئيساً للجنة التحضيرية للمؤتمر الإستثنائي الذي عقده الحزب عام ١٩٥٦م، وتم انتخابه عضواً في القيادة القطرية المؤقتة والمكتب السياسي حتى أوائل شباط (فبراير) عام ١٩٥٨م. وفي أواخر إيلول (سبتمبر) من عام ١٩٦١م قام الانفصال، فعاد الأتاسي إلى عمله الحزبي وألف مع سامي الدروبي وعبدالكريم زهور جناحاً ذا صبغة اشتراكية مميزة. وفي عام ١٩٦٣م أصدر الرئيس ناظم القدسي مرسوماً بتشكيل لجنة خاصة لدراسة موضوع إعادة الوحدة وبحث أمورها والتهيؤ لها، فكان الأتاسي أحد الذين اختيروا لعضوية هذه اللجنة، واجتمعت هذه اللجنة لمناقشة الأمر الذي ألفت من أجله، إلا أن خلافاً دب بين أعضائها أدى إلى انهيار عملية التخطيط المقترحة، ولم تقم الوحدة بعد ذلك. وبعد أن تم لحزب البعث استيلاءه على السلطة في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣م عين الأتاسي وزيراً للإعلام في وزارة صلاح البيطار، والتي كانت أولى الوزارات المتشكلة بعد الانفصال، ممتدة من ٨ آذار ١٩٦٣ وحتى ١١ أيار ١٩٦٣م، وكذلك عين عضواً في مجلس قيادة الثورة. وقد كان ابن عمه لؤي الأتاسي وقتها رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة، متولياً مهمات رئيس الدولة. ولما كان الأتاسيان من الناصريين الذين يتوقعون إعادة الوحدة بين مصر وسوريا، وكان قد تبين أن بعض

أعضاء الحزب يحولون دون ذلك، استقال المترجم من وزارته ومناصبه في حزب البعث ولم يعد إليها، وكذلك فعل رفاقه الدروبي وزهور. وفي عام ١٩٦٤ كان جمال الأتاسي أحد المشاركين في المؤتمر التأسيسي لحزب الإتحاد الاشتراكي العربي وقد عين عضواً في المكتب السياسي في الداخل، فرئيساً للأمانة العامة في هذا المكتب عام ١٩٦٥م، فأميناً عاماً للإتحاد الاشتراكي العربي في عام ١٩٦٨م لما حلت الأمانة العامة في المكتب الخارجي، ركز اهتمامه تجاه الوحدة العربية وتزعم الناصرية السورية. واعتقل الأتاسي في أواخر الستينات ودخل السجن، ثم خرج منه بعد وقوع انقلاب عام ١٩٧٠م، ودعي إلى الاشتراك في الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة فكان من واضعي ميثاقها، وأصبح عضواً في القيادة المركزية لهذه الجبهة بين عامي ١٩٧١-١٩٧٣م، ولكنه سرعان ما تركها وحمل لواء المعارضة في سورية حتى وفاته، كما انشق عن حزب الإتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧٣م في مؤتمره الخامس، فتولى منصب أمين عام حزب الاشتراكي العربي الديمقراطي إلى أن توفاه الله عام ٢٠٠٠م وكان الأتاسي نشطاً في المؤتمرات السياسية على الصعيد السوري والعربي والعالمي، فبالإضافة إلى مؤتمرات حزب الإتحاد الاشتراكي العربي التي شارك في تنظيمها دعي الأتاسي لحضور المؤتمر الثقافي الإفريقي عام ١٩٦٧، ثم دعاه الرئيس عبدالناصر لمقابلته في الاسكندرية بعد ذلك المؤتمر لنقاش أوضاع تلك الفترة، وكرر زيارته إلى مصر حيث التقى بالسادات وهيكل عام ١٩٧٠م. وفي أواخر السبعينات انتخب الأتاسي أميناً عاماً "للتجمع الوطني الديمقراطي" الذي تألف من أحزاب عديدة بما فيها حزبه وظل أمينه إلى أن وافته منيته، بالإضافة إلى كونه أميناً عاماً لحزب "الاشتراكي العربي الديمقراطي"، وظل نشيطاً في إنتاجه الفكري والسياسي حتى تعرض للاحتجاز مراراً. وكان للأتاسي في السنوات العشر التي سبقت وفاته نشاطاً ملحوظاً في الاتجاه الوحدوي العربي، فقد تقلد عضوية الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٦م، وانتخب كذلك عضواً في لجنة التنسيق التابعة للمؤتمر القومي العربي الإسلامي نشط الأتاسي بنشر أفكاره فكان لمقالاته السياسية في جريدة "البعث" بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨م وقع كبير وتأثير، ثم ترأس تحرير جريدة "الجماهير" و"الجريدة" أثناء الوحدة. وبعد الانفصال عاد الأتاسي إلى جريدة البعث، وكان أيضاً مشاركاً في كتابة مقالات مجلة "الفكر السياسي" وقد تعرض الأتاسي في مقالاته للقيادات البعثية التي كان معارضاً لها سبب له هذه المقالات الإعتقال أحياناً ومن هذه المؤلفات "حول القومية والإشراكية" -١٩٥٧. "في الفكر السياسي" ١٩٦٣م، "إطلالة على التجربة الثورية لجمال عبدالناصر وعلى فكره الإستراتيجي والتاريخي" -١٩٨١م. "جمال عبدالناصر والتجربة الثورية: إطلالة على فكره الإستراتيجي والتاريخي" -١٩٨٣م. "النظام العالمي الجديد" ١٩٩١م "الاشتراكية بين ماضيها ومستقبلها". كما أنه اشترك مع الدكتور سامي الدروبي في ترجمة عدة كتب إلى العربية، منها: "تفكير كارل ماركس: نقد الدين والفلسفة" ١٩٥٩م. "المذهب المادي والثورة" -جان بول سارتر- ١٩٦٠م، "معدبوا الأرض Les Damnés de la Terre" ١٩٦٣م، "مدخل إلى علم السياسة" "تاريخ الإشتراكية الأوروبية". هذا وقد كان الأتاسي بالإضافة إلى أعماله السياسية والكتابية طبيباً نفسانياً مشهوراً يمارس مهنته في دمشق، وقد ترأس مستشفى ابن سينا للأمراض النفسية أعواماً.

"... والمسألة الوطنية الكُردية واحدة من المسائل الوطنية الاساسية لهذه المنطقة، وفتح ملفها ودعوة القوى السياسية العربية الى الحوار من حولها وتحديد الموقف منها، إنما يتناول بالضرورة قضيتنا القومية العربية ذاتها، ومقوماتها ومبادئها، كما يتناول مسائل وحدتنا العربية وسُبل تحقيقها".

مؤلف هذا الكتاب صاحب قضية، قبل ان يكون باحثاً في تأريخ الاقوام والقوميات، وفي علوم التاريخ والاجتماع والانتولوجيا وفي الجغرافيا السياسية، وان كان قد اقم هذه المواضيع كلها في بحثه، ليجعلنا نمسك معه بالقضية التي يبشر بها، وليحثنا على ان نتعاطف وأياه معها، وكأنه يريدنا ان نتحرك بأفكارنا ومواقفنا نحو ايجاد حل معقول وعادل لمسألة من المسائل الوطنية الصعبة التي تطرح نفسها على ساحة الشرق الاوسط والشرق العربي، وفي هذه المرحلة المتأزمة من مراحل صراعات المنطقة والعالم الا وهي المسألة الوطنية الكُردية، والتي يكاد يجعل منها مسألة عربية- كُردية. والتأكيد على القضية وما يرمي اليه الكتاب من اهداف، يبرز امامنا منذ تلاوة صفحاته الاولى، وما ان يبحث في جغرافيا الارض التي يسكنها الشعب الكُردى كموطن «أصلي» له وفي معالمها وحدودها وتخومها وامتداداتها، ثم في السكان واصولهم ومنابتهم. فالمؤلف في سياق كتابه كله، كثيراً ما نجده يقدم امامنا قناعاته واحكامه على الامور، ويرد على القناعات المغايرة ويناقدشها، قبل ان يقدم عرضه الموضوعي للوقائع التاريخية والمصادر الانتولوجية وللعوامل الثقافية والحضارية والايديولوجية المتوافرة، او هو يقدم لنا تلك القناعات في سياق البحث والعرض. فهو من خلال معاشته للقضية الكُردية خلال فترة طويلة من الزمن، يعرف ما تطرحه هذه القضية من أسئلة ومسائل، وهو يرد عليها ويجيب، وهو يميل ويتعاطف ويحسب، وإنما يتوجه في ذلك كله من منطلقه القومي العربي، بل ومن منطلق «بعثي» ايضاً.

فالاستاذ منذر الموصلي، يريد ان يؤكد امامنا على الوجود القومي للاكراد. وهو في هذا "السفر"، الطويل، والذي سيتبعه كما يعدنا بدراسة مكملة تتناول جوانب اخرى من المسألة، يقدم لنا الكثير من المعطيات، سواء مايتعلق منها بجغرافيا الارض والوطن، او مايرتبط بالتاريخ ومصادره ومساراته، وبالتقافات التي تملكها هذه الجماعة الانسانية وبالايديولوجيات الدينية والمذهبية التي اعتنقها، ويسرد ما

هو قائم في تقاليدنا وعاداتنا وطباعنا وازيائنا، ويسهب في الحديث عن عشائرها واصولها وعن زعاماتها الاسرية ومنابتها، ويحدثنا عن عوامل تشتتها وتفرقتها وعن عناصر تلاحمها ووحدتها، ويذكرنا بما قام لها في الماضي البعيد والقريب من ولايات وامارات بل ومن جمهورية اقليمية لم تعمر طويلاً. ويعرض ما بذل لها من وعود دولية او ما اخذت به من احلام وطموحات. انه ليسوق هذا كله وكأنما يريد القول، ان اولئك القوم المتحدرين من ذلك الشعب العريق، الجبلي المقاتل الشجاع، والذين تسموا من خلال هذه المزايا والصفات، كُرداً وأكراداً، إنما يحملون مقومات جماعة متماسكة عبر تشكلها التاريخي ومقومات شعب، ليكون من حق هذا الشعب ان يستكمل مقومات وجوده القومي كاملة، وان يكون له كيان دائم بذاته ووطن. ومن الممكن بل ومن الحق ان يقوم كيان قومي لهذا الشعب، اسوة بغيره من القوميات والامم، هذا ما أردنا ان ندفع بالمعطيات التي يقدمها المؤلف والاستنتاجات التي يستخلصها الى نهايتها. وهو ان يقلها تأكيداً فإنها تبقى في المضمون. فهناك شعب يناضل منذ عشرات السنين في عدد من اقطار المعمورة، وبأصرار وتصميم وبذل وتضحيات كثيرة ليحظى بالاعتراف بوجوده القومي، وليصل الى هذا الحق كاملاً غير منقوص.

ان صاحب هذه القضية ليس ولم يكن كُردياً، والقضية الكُردية ليست قضيتها التزاماً من حيث انه ينطلق من منطلق قومي في النظر الى وجود الشعوب والاطوان والدول والعلاقات فيما بينها. اما قضيتها الاساسية فهي قضية القومية العربية والالتزام بمشروع لتحرير الامة العربية وبناء وحدتها وتقدمها، ومن هذا المنطلق يأتي الى القضية الكُردية، والى القومية الكُردية كحق طبيعي وإنساني، وكحقيقة تاريخية لشعب مضطهد وممزق ومازال يمسك به الانقسام والتخلف، ليصبح شاغل المؤلف بل والقضية التي يتمسك بها، ان لايقوم تعارض او تصادم بين القومية العربية والقومية الكُردية، وان لايقوم بين الشعبين العربي والكُردى تحارب او عدا، وان لايتصادم المشروع العربي للتحرير والوحدة في اي موقع او مرحلة، مع المشروع الكُردى في ان يكون للشعب الكُردى وطن وكيان. وهكذا فان المؤلف يمضي في كتابه من البداية الى النهاية ليؤكد على التواصل العربي الكُردى، وعلى ما يؤلف بين الشعبين من روابط تاريخية ودينية وثقافية. فتأريخ الاسلام مشترك بينهما ومن معتقداته وقيمه الاخلاقية يستمدان جل مقومات كل منهما الثقافية والايديولوجية، وهناك النضال المشترك

الذي خاضه عبر مراحل التاريخ، حيناً في خطوط متوازية واحياناً في وحدة واندماج ضد الغزاة، سواء القادمين من الغرب او الوافدين من اقاصي الشرق والشمال، ويقف بنا مثالا وتفصيلا عند الدولة الايوبية التي اقامت كياناً عربياً-اسلامياً تحت قيادة وحكم اسرة كُردية المنبت والاصول. تلك الدولة التي يعتز بها كل عربي كمأثرة من مآثر تاريخه وكملحمة من ملاحم نضال امته. ثم ان كلا من الشعبيين وقع تحت وطأة الظلم وعهود الاقطاع والاستبداد الشرقي وفي ظلمة الغيبية والتغيب عن مسرح التاريخ. وكلاهما وقع تحت وطأة عهود التأخر وتحت تعسف الامبراطورية العثمانية وطغيان حكامها. ثم جاء الغزو الكولونيالي الغربي ليبسط نفوذه على المنطقة التي يعيشان فيها كلها. لقد قامت الدول الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية الاولى، ومن خلال تصفية التركة العثمانية وتقاسم مناطق النفوذ والسيطرة في العالم، باحتلال الشرقيين الاوسط والادنى، واقامت حدوداً للاقطار والاقاليم وتوزعت الانتداب عليها، وفقاً لماسمى بالنظام الشرق الاوسطي. واذا كان ذلك النظام في التجزئة والتقسيم الذي اقامه النظام الاستعماري الكولونيالي ثم جاء الاستعمار الجديد بصورته الامبريالية الرأسمالية يؤكد، قد اقام حدوداً فاصلة وسدوداً اقليمية بين شعوب اقطار المشرق العربي، ليضيف اليها فاصل الكيان الصهيوني كاستعمار استيطاني توسعي، فان ذلك النظام لم يبق للشعب الكُردي من ارض ولا وطن، بل هو بعثر الشعب كما وزع الارض التي يعيش في حمى وديانها وجبالها وبين بحيراتها وانهارها، بين اقطار عدة لامم مختلفة. واذا كان الحلفاء الغربيون قد اعطوا وعداً للوطنيين الاكراد، بامكانية تأييدهم لقيام دولة مستقلة لهم في كُردستان العليا من خلال تصفية تركة الامبراطورية العثمانية المهزومة في الحرب، كما جاء في معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠، فانهم ما لبثوا ان مسحوا ذلك الوعد كله في معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣، التي جاءت ارضاء لدولة اتاتورك التركية ولكسبها الى حلفها الغربي، وبذلك تم وضع معظم اراضي المنطقة المسماة بكُردستان في اطار حدود الدولة التركية الجديدة، ولم يشترط تلك المعاهدة على تركيا، كما لم يشترطوا على بقية اقطار المنطقة المتأخمة والواقعة تحت الانتداب، والتي يتواجد على اراضي ضمن حدودها المرسومة دولياً شعب كُردي، كالعراق وايران، الا مبدأ «احترام الحريات الثقافية والمدنية والسياسية لكل الاقليات»، الذي جاء هكذا على وجه التعميم.

ان المشروع العربي للتحرر القومي والوحدة، قد اصطدم ومازال يصطدم حتى الان، وان عبر صيغ متغيرة، بذلك النظام الشرق الاوسطى للهيمنة الامبريالية على المنطقة، بكل ما يحمله ذلك النظام وما يتداخل في تركيبه ويتوالى على تأكيده من مصالح وتوازنات دولية وقوى خارجية، وبكل ما يمسكه ويتمسك به من تناقضات محلية وكيانات مصطنعة ومصالح اقليمية وفئوية، ان حركة التحرر العربي لم تستطع اختراق ذلك النظام او كادت الا اiban موجة نهوضها الشعبي العارمة، في مرحلة النهوض الناصري، وما حققته من وحدة القطرين المصري والسوري ومن اسقاط حلف بغداد في بغداد، وهزم سياسة الاحلاف الدولية والقواعد العسكرية والامتيازات الاجنبية، بدأ من تأميم قناة السويس، وكلنا يعرف ما قام في وجه ذلك الاختراق دفعاً على طريق وحدة امتنا، من تأمر استعماري دولي ومن تواطؤ رجعي محلي، ومن حروب وحملات عدوانية تأتي بين شواهدا الكبرى حرب السويس عام ١٩٥٦ والعدوان الكبير في حرب حزيران عام ١٩٦٧، وما اعقب ذلك من حركات ردة وارتداد وصولا الى حرب لبنان والى التفجر الطائفي في لبنان، والى محاولة ايقاع المنطقة كلها في الانقسام الطائفي والصراعات الاقليمية. واذا كان هذا بعض ما تعثر به المشروع القومي العربي وما قام في وجهه او مازال يقوم، من معوقات كثيرة، مع كل ما هناك من تواصل بين الاقطار العربية ومن مقومات وحدة نضال ومصير بين شعوبها وقواها الشعبية ومالها من مؤسسات مشتركة، فان امام المشروع القومي الكردي وامام قدرته على اختراق ذلك النظام الشرق اوسطى التجزيئي، مع كل ما تداخلت فيه معطيات جديدة ومن صراعات وتعجزات، عقبات تبدو كبيرة ومسائل اشد تعقيداً.

واذا ما وقفت هنا لأؤكد يقظة القضية القومية العربية اكثر سبقاً ومقوماتها اكثر تركيزاً في الزمان والمكان واكثر تكاملاً من حيث مراحل التطور، في الاقتصاد والثقافة والسياسة فليس هذا لانتقص في شئ من الحقوق القومية للشعب الكردي، ومنها حقه الاول في تقرير مصيره بنفسه، وحقه في حياة حرة كريمة على ارضه التي يتواجد عليها منذ اجيال بعيدة، وان يكون له كيان ووطن، انه شعب يناضل باصرار في سبيل ان يكون له وجود قومي ووطن، والمصادر التاريخية تقول لنا ان ثورات هذا الشعب، مازالت تتوالى منذ بدايات القرن التاسع عشر حتى اليوم، وقد بلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن في اي مصب راحت تصب هذه الثورات، بل الانتفاضات وحركات التحرر والعصيان، وعلى اي طريق تمضي، والى اية اهداف مرحلية او بعيدة تهدف، واين تلتقي ومن اي منظور تأريخي واستراتيجي تنظر، ذلك ما يبقى سؤالاً مطروحاً، وكذلك يبقى سؤالنا «القضية» هنا، وهو كيف يمكن للمشروع العربي الوحدوي ان يتقدم، وان يعم سورية ويصل الى العراق، من غير ان يتصادم مع تلك الاهداف الوطنية الكردية، او ان تأتي لتعترض سبيله، في وقت تتداخل فيه الارض الوطنية والمواطن البشرية، وتتصارع مصالح اقليمية واخرى دولية، وتتشابك ايدولوجيات وقوى، وتقوم تحالفات منها الوطنية ومنها غير الوطنية، كما تقوم صراعات نظم وقوى حزبية تشد في هذا الاتجاه او ذاك، وتغذي عصبية كانت لمراحل ما قبل القومية وهي ما دون الوطنية، وقد تصد عنها وتشنت اهدافها ووحدها.

فكيف للمشروع القومي الكردي، اذا ما اعطيناه ابعاده كمشروع تحرر وطني ووحدة شعب وارض، ان يتلاقى ويتعاون، وان لا يتعارض او يتصادم، مع الاهداف والمطامح العربية التحررية والوحدوية، في اطار الظروف الراهنة المطبقة على المنطقة.

واذا ما وقفنا مع المؤلف نؤكد على القربى والاخاء وروابط الدين والتاريخ، فهل حال ذلك كله دون نشوب ذلك الصراع الدامي، والذي طال وتوالت حلقاته على ارض العراق العربي ومن حوله؟ وهل حال ايضاً دون ان تأتي العديد من الحركات والتحركات السياسية الكردية. تعترض سبيل المشاريع والتحركات العربية الوحدوية؟ وفوق ذلك أو لم يشر الكثيرون الى ان بين العوامل التي جعلت بعض الاحزاب الشيوعية العربية، تعارض مشاريع الوحدة بين مصر وسورية ثم بينهما وبين العراق، العصبية الكردية التي كانت تشد بعض قيادات تلك الاحزاب لتقف موقفاً لا قوميّاً من قضية الوحدة العربية، ولتقف الى جانب القوى السلبية التي فوتت على امتنا فرصة من الفرص التاريخية الكبرى؟

وإذا جننا الى سورية اخيراً والى التعامل القومي العربي-الكردى فيها، وحيث لم تقم هناك مشكلات او اشكالات بارزة من هذه الناحية، فهل حالت القرابة والقربى، بل والاندماج الوطني لكثير من الاكراد، دون ان يعتمد نظام الحكم، ذات اليوم، خططاً واجراءات في منطقة الجزيرة وشمالى سورية، اقل ما يقال فيها انها غير عادلة وغير

انسانية، تجاه المواطنين الاكراد المتواجدين في تلك المنطقة وتجاه النازحين اليها هرباً من اضطهاد السلطات التركية. فمنذ عام ١٩٦٧ اقامت الحكومة السورية ما يسمى بالشريط العربي او الحزام العربي توطيئاً وتمليكاً، كما حجبت عن كثير من الاكراد المقيمين في تلك المنطقة الجنسية والهوية السورية، بما في ذلك العديد من الاسر التي استوطنت هناك منذ زمان طويل لها مواطنتها السورية أبا عن جد، فهل هي الشوفينية تأخذ مجراها، ام هي احتياطات غير موفقة تقدم تبريراً لها لتحسب تجاه ما قد يراود بعض القوميين الاكراد، من ايجاد وطن بديل على الاراضي السورية، لما حيل بينهم وبينه في بلدان مجاورة؟

ان المؤلف لا يريد ان يتعصب لعرويته وحدها، ولا يريد ان يأخذ بالوطنيين العراقيين والسوريين او بالقوميين العرب عموماً، التعصب والنزعات الشوفينية ومقولات التمثل والدمج، كما ولا يريد للقوميين الاكراد ان تأخذ بهم العصبية او ان يحجب عنهم التعصب رؤية الواقع والممكن، وهو يعرض امامنا المآخذ التي يأخذها على "غلاة الاكراد" والمتطرفين منهم، أولئك الذين يحرفون وقائع التاريخ والحدود الجغرافية فيمدون اراضيهم الوطنية حسب دعوتهم وتصوراتهم، فوق اراضي الاخرين وأوطانهم، ويشدون تخومها ومراميها الى الخجان والبحور، وبذلك لا يعود تطلعهم مجرد تطلع الى موطن فعلي او وطن لشعب مقيم، وإنما لايشبه الامبراطورية الكُردية، وهذا ما ينعكس سلباً على المشروع القومي الكُردى نفسه كمشروع تحرر وطني لشعب يريد لنفسه حرية تقرير المصير ويريد وحدته، ويريد ان يلتقى بحركات تحرر الشعوب ويتعاون معها. وهو كما يقيم تصادماً بين الحركات الشعبية في المنطقة، يقيم الانقسام ايضاً داخل الشعب الكُردى نفسه، كما يفسح مجالاً كبيراً للزعامات الاقطاعية والعشائرية والاسرية، ولتمسك بزمام الحركة الوطنية الكُردية، من خلال نزعاتها العصبوية وعقليتها المتخلفة وإثاراتها الشوفينية، وهذا ما يترك السبيل ممهدة أمام تدخل اللعبة الدولية وصراعات النفوذ في المنطقة لتحكم مسارها ولتحرف هذه الحركة عن اهدافها الوطنية المباشرة، بما تشد اليه مثل هذه الزعامات من مصالح خاصة وفئوية، ومن علاقات تابعة ومن ارتباطات خارجية.

اننا نجد انفسنا هنا امام اشكالية سياسية واستراتيجية تطالب باجابات عليها، وتفتح باباً للحوار، وتطالب بالوضوح وتحديد المقاصد والاهداف، القيادات السياسية والحزبية المتقدمة الى ساحة الفعل والتأثير في كل من الجانبين. واذا كان المؤلف لم

يطرحها بصيغتها المباشرة في كتابه، فانها تظل تطل علينا من كل جوانب عرض المسألة في الكتاب، وما ان نريد الوصول بها الى غاية، وما ان نحاول الانتقال من سياق العرض التاريخي الذي يقدمه، الى معترك الاحداث الراهنة في الساحتين العراقية واليرانية وما بينهما، وكذلك على ارض كُردستان تركيا، والا فماذا يبقى من هدف للكتاب بعد طول الشرح والتفصيل للجذور والمقومات القومية، الا ان يضعنا امام توجهات، وامام معايير لتبديد هذه الاشكالات، ولزالة اسباب التصادم بين حركتي التحرر العربية والكُردية.

أن ما ورد في الكتاب لا يصل بنا الى طرح محدد لهذه الاشكالية ولعله يتفادها، بل هو يعترض طرحها وينفي مبرراتها من خلال التأكيد على العوامل والعلاقات الايجابية، وهو يقف عند الحلول الراهنة التي يقدمها الحكم العراقي لتسوية المسألة الكُردية ولوضع حد للصراع المدمر الذي دار حولها على ارض العراق، كتعبير عن هذه الايجابية من غير ان يخوض في خلفيات ذلك الصراع ومجريات احداثه وتطوراتها. والمؤلف يأتي هنا ليؤكد مجدداً على التسامح العربي المنزه عن العصبية والعصب، ويأتي ليدافع عن الموقف البعثي الاصيل، وما اعطاه او ما يقدمه الحكم البعثي في العراق لأكواده من فرص وامكانات لتعزيز ثقافتهم القومية ووجودهم الوطني، وهو على هذه الصورة انما يعطينا الجواب من غير الخوض في مقدماته ولا البحث في متمماته، فهل يكون ذلك قد انهى الاشكال او قدم حلاً للمشكلة؟

ليت الامور كانت كذلك، ولكن ليعذرني ان قلت بان عواطفنا الشخصية الطيبة ليس لها من دور فاعل في اللعبة السياسية الكبرى التي تطبق علينا وتجري من حولنا، وان الاشكالية قائمة وهي تطالبنا جميعاً بالوضوح، وضوح الافكار ووضوح المواقف والمقاصد.

ما أظن ان قناعات مؤلف هذا الكتاب او منظوراته للقضية التي يعرضها يمكن ان تتوقف بهذه القضية او ان نوقف حركة تأريخها عند هذه النقطة الراهنة والحلول الجارية وكأنها محط الرحال، من غير تدارك لدروس الماضي ومن غير لمنظور مستقبلي لها. فهل ان التعقيدات السياسية الكثيرة التي تحيط بها وبنا في المرحلة التاريخية الراهنة التي تمر بها الصراعات الدائرة في المنطقة ولعبة التوازنات الاقليمية والدولية ولعبة المصالح الكبرى المتزاحمة، اصبحت تسد الطريق امام الامل القومي

الكردية او تبقيها معلقة، كما جمدت وعلقت الكثير من طموحاتنا العربية الوجودية وطعنت او فوتت علينا العديد من فرص تحقيقها... ام هل تجعل الخوض في هذه المسألة ضرباً من المخاطرة الذهنية او بالاحرى السياسية، والتي لاتضمن عواقبها؟ لقد رضيت لنفسي هذه المخاطرة منذ ان رضيت التقديم لهذا الكتاب، والمسألة الوطنية الكردية واحدة من المسائل الوطنية الاساسية لهذه المنطقة، وفتح ملفها ودعوة القوى السياسية العربية الى الحوار من حولها وتحديد المواقف منها انما يتناول بالضرورة قضيتنا القومية العربية ذاتها، ومقوماتها ومبادئها، كما يتناول مسائل وحدتنا العربية وسبل تحقيقها.

لقد بدأت من القول بأن هذا الكتاب له التزامه الفكري والسياسي بقضيته القومية العربية ووحدة هذه الامة. ولكن قضيتنا القومية ذاتها هي اليوم ايضاً في مأزق صعب وامامها تحديات كثيرة، ونحن عندما نبحث في المسألة الكردية ومستقبلها، فلما لها ايضاً من تداخل مع قضيتنا القومية ومن علاقة بها، وعندما نسأل عن مستقبلها فلأن له علاقته بمستقبلنا، هذا عدا ما يلزمنا به المنطلق المبدئي، الاخلاقي والانساني، وما تلزمنا به الاهداف المشتركة لحركة تحرر الشعوب في العالم.

ولعل مؤلف هذا الكتاب ما دفع اليه به لاقراه وما طلب مني ان اقدم له الا لما يعرفه من موقفي تجاه هذه القضية وبانها تعيني، هذا فوق ما بيننا من ود قديم. لقد جاء يذكرني بأيام خلت ومواقف لنا من هذه القضية وغيرها كانت مشتركة، عندما كنا رفاق درب واحدة، تحدونا آمال كبيرة باقترابنا من تحقيق اهدافنا القومية، ثم تفرق مسارنا وافترقت مواقفنا. وهو اذا ما ظل كما احسب على الحنين الى "البعث" القديم او على الوفاء له، فان منهج حزب البعث، لم يعد نهجاً لي منذ زمن طويل، فلقد خرجت منه وخرجت عليه ووقفت في معارضته منذ عام ١٩٦٣، اي منذ ان اصبح دولة ونظام حكم، ثم اصبح نظاماً مختلفاً وشيعاً. لقد جاء هذا الافتراق من خلال اجتهاد كان لي ومازال، في ان بعض قيادات حزب البعث منذ ان اخذ بها النزوع للسلطة والتفرد بها، وقفت لتعرض طريق المنهج القومي الناصري في انجاز مهمات الثورة العربية كثورة قومية ديمقراطية، وليفوت على نضال الامة فرصة تاريخية لتحقيق وحدتها، الفرصة التي توفرت لها بنهوض قيادة عبدالناصر التاريخية ونهوض مصر

عبدالناصر، وما امكن حتى الان التعويض عن فوات تلك الفرصة، الا بهذا التقهقر الكبير الذي تراجعت اليه قضية تلك الثورة وجماهيرها وقواها. وانا اليوم من الذين مازالوا يعتزون بناصريتهم، ويأخذون بمظور مستقبلي ومتجرد لها. وما اتيت على ذكر الانتماءات هذه وتحديدها، الا توضيحاً للمنطقات التي نتوجه منها الى تحديد مواقفنا من القضايا القومية التي يعرضها هذا الكتاب، واولها مايتعلق بموقفنا كقوميين عرب من قضايا القوميات الاخرى والاقليات القومية الموجودة ضمن الحدود المرسومة للوطن العربي ولعدد من الاقطار العربية، ومن قضية القومية الكردية تخصيصاً. واستيق ما سنأتي على سرده من احداث مرت ومواقف مضت لها دلالتها بهذا الشأن ، لاذكر بان جمال عبدالناصر كان دائماً ينطلق من موقف وطني متفتح، ولقد جاء في عدد من مواقفه ومنذ عام ١٩٥٩ اي منذ ان خرجت المسألة الكردية نفسها بشكل جاد على مسرح الاحداث في العراق وعلى العلاقات العربية والمشاريع الوحدوية، كان يؤكد دائماً على الاخاء العربي الكردي وعلى ضرورة ازالة كل اسباب التصادم بين الشعبين العربي والكردي، وكان يدفع دائماً لتأييد مشاريع التوفيق بينهما في العراق، كما كان في طليعة القادة العرب القوميين الذين اكادوا على مبدأ حق الشعب الكردي في الحصول على حقوقه القومية.

وعندما جاءني الاخ منذر بكتابه هذا، رحنا نسترجع معاً تلك المواقف التي سبقت تجاه هذه القضية، وعدنا نسترجع بعض الذكريات التي تدور حول المسألة التي يطرحها كتابه. ولقد كان حاضراً في ذهني دائماً الهواية الصحافية للاستاذ الموصل، تلك الهواية التي اخذت كبيراً من اهتماماته وعمله في مرحلة مبكرة من شبابه، ومن قبل ان ينهي دراسته وان يأخذ مواقفه المتدرجة في عمله كضابط وخلالهما. ولقد اشتركنا معاً عام ١٩٥٦ في اعادة اصدار جريدة "البعث" الاسبوعية وبناء على تكليف القيادة... كنا اربعة تولينا هذا الواجب آنذاك. الرفيقان الاخران هما عبدالكريم زهور وجلال فاروق الشريف. ولما كنت اعهد بالمؤلف من هواية ودراسة صحفية فقد طلبت منه ايضاً في اذار ١٩٥٩ والححت ليترك عمله كضابط وليأتي ويؤدي واجبه في مجال اخر ويأخذ مكانه الى جانبي في العمل الصحفي رئيساً لتحرير جريدة "الجماهير" التي اصدرتها آنذاك بتكليف من الرئيس عبدالناصر ايام الوحدة. ولم تساعد الظروف على مشاركته، وتلك الجريدة لم استطع الاستمرار بها لاكثر من

مائة يوم. كما دعوته مرة ثانية للمشاركة معي واستلام منصب اعلامي كبير ومدير عام هيئة الاذاعة والتلفزيون، عندما استلمت وزارة الاعلام لفترة لم تطل، بعد حركة ٨ آذار عام ١٩٦٣، وحالت الظروف في المرة الثانية ايضاً دون مشاركته. هذا ولا بد بهذا العرض من ملاحظة ان تلك الهوية الصحفية للمؤلف تبرز امامنا في كثير من الاستطرادات التي يستطرد اليها في عدد من فصول كتابه. لقد بعدت تلك العهود التي اشرت اليها وبعادت بيننا ولكن تجربتها كان لها دورها في تحديد توجهات كل منا. وهو عندما جاءني اليوم بعد انقطاع طويل، لاشاركه قضيته في كتابه هذا لم استطع ان اتخلف، ولا يحدوني في ذلك، تجديد المودة والتعويض عما فات، وانما لان القضية التي يعرضها تعنيني سياسة وفكراً، ولادافع معه لما يدفع اليه من تجديد للحوار حول مسألة اشتغلنا معاً، وهي مازالت مطروحة وان في صيغ اختلفت بالضرورة بتغير الظروف والادوار، وهي مسألة العلاقات العربية الكُردية وما يتشعب عنها من مسائل.

وإذا كنت قد اشرت الى المنطلق "البعثي" الذي ينطلق منه المؤلف في منظوره القومي العربي وفي موقفه من قضية القومية الكُردية معها، وهذا ما يبرز امامنا كمواقف يتخذها واحكام يطلقها في عدد من فصول كتابه، فلأشير بالمقابل الى ان حزب البعث في اطاره العام لم يكن دائماً موحداً في موقفه من هذه القضية، وهو مازال شأنه شأن العديد من القوى والاحزاب القومية العربية، لانه لم يكن موحداً بالاساس من حيث منظوره القومي العربي ذاته، والدليل ما قام داخله من صراعات بين يمين ويسار، وحول قضية الوحدة والانفصال، ثم ما آلت اليه الامور عند التطبيق وعندما اصبح حزب البعث حاكماً او مؤثراً في الحكم في اكثر من قطر عربي. وكذلك ما كانت عليه مواقف اطراف او حكومات يعثية من المطالب والتحرك الوطنية الكُردية، وما سارت اليه في اشكال التعامل او التقابل معها.

لقد كان هناك في حزب البعث تيار اساسي يتطلع من منظور انساني وديمقراطي تقدمي، في مقولاته القومية وفي العمل لبناء وحدة الامة ودولة هذه الامة، وفي التعامل مع القوميات الاخرى ومع حركات تحرر الشعوب في العالم. وذلك التيار لم يكن يقف عند الاعتزاز بامجاد الماضي ودعوات الرجعة، وكان ينكر الشوفينية ويرفض العصبية والتعصب والتمييز الفئوي وكل اشكال الظلم والاستغلال، وكان يتطلع من منظور مستقبلي الى بناء دولة قومية ديمقراطية حديثة، وانكر بهذا

المعرض واقعة شهدتها في صيف عام ١٩٥٧ عندما شاركت في وفد بعثي حزبي لمؤتمر عقد في اثينا للحركات الوطنية في دول البحر الابيض المتوسط، تحت شعار التحرر الوطني ومكافحة الاستعمار وكان الموضوع الاول في جدول اعماله التعاطف مع الثورة الجزائرية. ولقد دخل على ذلك المؤتمر نفر من القوميين الاكراد، راحوا يطرحون في كواليسه على الوفود قضيتهم ويوزعون عليها منشوراتهم وينددون بما يعانون من قهر واضطهاد في عدد من الاقطار. ولم تعرض تلك اللقضية في الجلسات الرسمية للمؤتمر واستبعد طارحوها، إلا ان الجواب عليها من الجانب العربي، جاء في الكلمة التي القاها الاستاذ ميشيل عفلق، الامين العام لحزب البعث ومنظره ذلك الحين، إذ وقف يتحدث عن المعاناة التي مرت بها ومازالت تمر الامة العربية، من ظروف الظلم والاستعمار، وما فرض عليها من تجزئة وتخلف واستغلال وعمّا ترسخ في وجدان شعبها بحكم تلك المعاناة، من معان انسانية عميقة ومن تطلع للتحرر الكلي للبشر. وحين تحرص على حقها في الوجود كأمة وعلى تحررها الكامل ووحدها، فهي بالضرورة لا يمكنها الا ان تنظر من منظورها الانساني ذاته لبقية الشعوب والقوميات المظلومة والمقهورة، فامتنا العربية التي عانت اللتجزئة والاضطهاد والاستعمار طويلاً لا يمكن لها وهي تنهض اليوم مناضلة لتحقيق اهدافها، ان تقبل لنفسها اضطهاد قوميات اخرى تعيش في جناباتها او على تخومها، وهي ان تنشد حريتها فانها تريدها في الوقت ذاته لشعوب العالم جميعها.

ولقد كان لتلك الكلمة وقع طيب على المؤتمرين، لما اسبغته من جو انساني وروحي على المسائل، فصفقوا لها طويلاً، وتوقف الجدل والنقاش، وكانها جاءت الردّ والجواب.

تلك كانت مبادئ ومقولات، وما بعدها جاءت ممارسات وضعت القائلين بها على المحك، وقامت لهم انظمة وحكومات، ووقعت مفارقات وتغيرات، ولكن مؤلف الكتاب ظل على تلك المبادئ والافكار، وظل على الولاء لذلك التيار الانساني الديمقراطي في احكامه على الامور، ولم يبدلها مع تبديل المواقف والازمان. وانا مع المؤلف من حيث منطلقه المبدئي الرئيسي، وان اختلفت معه حول عدد من التفاصيل. فقد اخذت عليه مثلاً العودة الى مقولة الرسالة الخالدة في شعار البعث ليدلل على التمسك بالمبادئ والعهود، ورجوت ان يكون ذلك الشعار قد جرى على لسانه بحكم العادة كما هو الامر

بالنسبة لكثيرين غيره، ومن غير تمحيص، فمثل تلك المقولة "الشعار" عن الرسالة الخاصة للامة وخلودها، تتنافى كل المنافاة مع النزعة الديمقراطية والانسانية التي اخذنا بها، وتردنا الى المنظورات القومية الشوفينية والانبراطورية، وتدفع للتمييز والتمايز وتبرر نزعات السيطرة والشمولية والتسلط، وهي بذات الصورة التي تعطي بها صفة الاطلاق والمطلق للامة تعطيها بالنتيجة ايضاً لحزبها ولزعامة الفرد. الا ان ما جاء عليه المؤلف في كتابه، يدحض مثل هذا التوجه ويرفضه. وهو لا يقف عند الدعوة للاخاء العربي-الكردى، بل يؤكد على الانتماء الوطني وعلى المواطنة الحرة لكل من الشعبين، ويرفض الدعوات العنصرية والتمييزات الفئوية.

لعلني خرجت عن موضوعات الكتاب ومقاصده المباشرة - عندما اخذت هذا المنحى في الربط بينها وبين منظوراتنا القومية. ولكن او ليس المنحى الذي نتخذه في تصورنا لقضيتنا العربية ووحدة امتنا، والمنهج الذي نسير عليه قوانا السياسية وانظمة الحكم في معظم البلدان العربية، في معالجة مسائلنا الوطنية، وما تقوم عليه العلاقات بين الحاكمين والمحكومين في اقطارنا، وهي التي تحدد من حيث الواقع والنتيجة، طريقة فهمنا للقوميات الاخرى وتعاملنا معها؟

فالقومية عندما تأخذ بها النزعة الشوفينية، لا تعود تنظر الا بهذا المقياس للقوميات الاخرى، اي من خلال عصبيتها وتعصبها، والدولة القومية التي يقوم نظام حكمها على الاستغلال والتمايز الطبقي او الفئوي، هي التي تنحو نحو استغلال الشعوب الاخرى واضطهادها. والنظم التي تقوم على التسلط والاستبداد، فهي بمقدار ما تضطهد شعبها ذاته وتفرض عليه هيمنة سلطاتها وتستخف بارادته الوطنية الحرة، تضطهد ايضاً الاقليات القومية او الشعوب القومية الاخرى المقيمة على ارضها او على تخومها وتعمل لبسط السيطرة عليها وتستخف بحقها في تقرير المصير.

ان هذه نقطة مبدئية اعتقد انني ملتق فيها مع مؤلف هذا الكتاب، من حيث منظورنا القومي الديمقراطي بل والاشتراكي ايضاً. فمبقدار ما نقترّب من المفهوم الديمقراطي للوطن والمواطنة والسيادة الحرة للشعب في بناء نظمنا الوطنية وفي انجاز مهمات تحقيق وحدتنا العربية، فان مسألة الجماعات القومية غير العربية المقيمة في هذه المنطقة او تلك من وطننا العربي، والتي لم تندمج بنا في الماضي وتحصر على وجودها القومي الخاص وخصوصيتها، لا بد ان تطرح نفسها علينا من

خلال ذات المعايير الديمقراطية والانسانية التي توجه مسارنا، ولا بد ان نقف معها الموقف الذي اردنا في تحررنا القومي اي ان نكون لها ارادتها الوطنية الحرة وحقها في تقرير المصير.

كذلك، بمقدار ما نقرب من التطبيق الاشتراكي كصيغة في البناء الاجتماعي والاقتصادي لدولتنا الوطنية او لدولتنا القومية الموحدة، وكموجه للعلاقات بين القوى المنتجة ووسائل الانتاج، والعلاقات بين المواطنين والدولة النازمة لتلك العلاقات، اي بمقدار ما ينزل حكم الطبقة المستغلة والفئة المتسلطة وحكم الاسرة والعشيرة والفرد، ليقوم حكم الشعب والمصلحة العامة للشعب بالاحتكام لحاجاته الاساسية اي بمقدار ما نقرب من المساواة بين المواطنين وتذويب الفوارق بين الطبقات ومن العدالة الاجتماعية، فاننا نقرب الى صيغة سليمة وعادلة في العلاقات بين الشعوب والقوميات، وفي التقريب فيما بينها وازالة اسباب تصادم مصالحها واهدافها.

فلا بد ان تكون مثل هذه التوجهات واضحة، لا في مقولات احزابنا القومية العربية والشعارات التي ترفعها فحسب، وانما في ممارساتها والمواقف الفعلية التي تتخذها لكي نصل الى ازالة اسباب التصادم، والى ايجاد صيغة للتعاون بل والتحالف الاستراتيجي ايضا بين حركة التحرر العربي الوجودية، وبين الحركة الوطنية التحررية الكردية، ولكي نصل من ذلك الى الحلول المرحلية المناسبة للوجود القومي الكردي داخل الحدود المتعارف عليها دولياً لقطر عربي واحد بالتحديد او لاكثر من قطر، ومن خلال منظور مستقبلي له ملامحه العامة الواضحة، بحيث لا يعترض سبيل برنامجنا القومي الوجودي، ولا يقطع طريق التطلعات القومية الكردية، والتي لا تقف عند حدودنا العربية بل تتعداها في الكثير الى دول مجاورة وقوميات مختلفة. ومثل هذا التوجه يمكن ان يقدم حلاً او طريقاً لحل، لا للمسألة الكردية في العراق وحده بل وللمطالب الوطنية والاستقلالية لمجموعات قومية اخرى كما هي الحالة بالنسبة لسكان جنوبي السودان. فالحركة القومية العربية حين تتركز مقوماتها الديمقراطية والانسانية والتقدمية، وحين تسير كما سارت ايام النهوض الناصري في نهج قاطع ضد الامبريالية وضد كل اشكال السيطرة او الهيمنة لشعب على غيره، ولدولة او كتلة دول على غيرها، فانها لا تقبل لنفسها ولا تريد باية حال ان تفرض سيطرتها ولا الدمج والاندماج، على اي شعب اخر او اية اقلية قومية تعيش في حيثياتها.

لقد اردت ان نبدأ بانفسنا كعرب وان نحاسب ونطالب احزابنا ونظمتنا، قبل ان نحاسب ونطالب الاطراف القومية المقابلة، وان نراجع مواقفنا وممارستنا بل وافكارنا ايضا بهذا الشأن وان نحدد اهدافنا القومية والمسار الذي نتبعه لتحقيقها، قبل ان نحاصر الطرف الاخر ونسائله ولعلنا بذلك نستطيع تضييق اسباب الافتراق والخلاف ونقطع طريق التناحر والاقنتال ولعل الوضوح الذي نعطيه لاتجاهنا القومي يساعده على ان يكون هو ايضا موحداً في اتجاهه وواضحاً. ولكن من المطلوب ايضا من الطرف الاخر ان يراجع مساره وان يحدد هو ايضا اهدافه والمراحل التي يمكن ان يمر بها للوصول اليها والوسائل التي يتبعها لبلوغها. واذا ما اشرنا الى الازمة التي وقعت او تقع فيها نظم او قوى قومية عربية، فان الحركات الوطنية الكُردية وقعت في اخطاء وانقسامات افدح، وسارت في مسالك متعثرة، ومرت بتجارب قاتلة، وخضع الكثير منها لقيادات عشائرية متعصبة ومتخلفة، وذهب بعضها الى التفتيش عن مساندات له وتحالفات مع قوى خارجية معادية لحركات التحرر الوطني للشعوب، فلقد ذهب الثورة البرزانية مثلاً في العراق خلال السبعينات، الى ان تمد ارتباطاتها الى عملاء الامبريالية لتستمد منها العون، وكثيراً ما سخرت اطراف منها نفسها، ومن غير بصيرة سياسية او منظور استراتيجي ومستقبلي، في لعبة الصراعات الاقليمية، وخلافات النظم المتجاورة او منازعاتها على الحدود، فهي قد لعبت دوراً في النزاع الايراني العراقي اثناء حكم الشاه البهلوي، وبعضها مازال مستمراً بعده، وتقلبت بين هذا المعسكر او ذاك، كما لعبت ومازال مستمراً بعده، وتقلبت بين هذا المعسكر او ذاك، كما لعبت نظامي سورية والعراق، ذلك الصراع الذي لم يكن يوماً في مصلحة القضية القومية العربية، بل ولا في مصلحة الحركة الوطنية الكُردية، هذا اذا ما نظرنا للامور حسب المعايير القومية التي سبق ذكرها، او من منظور استراتيجي هادف.

لعله كان مفروضاً من خلال ما يقدمه امامنا هذا الكتاب، ان لانصل الى مثل هذا التعثر والضياع فالتجربة التاريخية الماضية والروابط العديدة المشتركة بين العرب، والاكرد والتي ادت الى ان الكثير من الاكرد استعربوا او هم اخذوا مواقعهم الثقافية والاجتماعية والسياسية في عدد من الاقطار العربية كمواطنين سوريين او مصريين او عراقيين او لبنانيين في غير لبس (وهذا الكتاب يقدم امامنا العديد من الامثلة على ذلك)، او عندما لاحقهم الظلم والاضطهاد في مواطنهم الاصلية في تركيا خاصة وفي ايران، وجدوا ملاذاً كريماً لهم في الاقطار العربية المتاخمة، كما ادت بالمقابل الى ان

مجموعات من العرب استكردت هي ايضاً في حقبات تاريخية مضت واندمجت بالاكراد في مواطنهم ومعاقلمهم، استيطاناً وثقافة وانتماً. كان من المفروض ان تقرب وتبعد، وان تقدم لحركتي التحرر العربية والكردية قواسم مشتركة عديدة للاتفاق والتحالف، وان تصل بهما الى منظور مشترك لبلوغ الاهداف القومية لكل منهما. لقد كان مفروضاً ان يلقي العرب من الحركة الوطنية الكردية مساندة لهم في معاركهم التحررية ضد الامبريالية والصهيونية (وهذا ما حدث احياناً بالفعل) وان يرى الوطنيون الاكراد في الوحدة العربية وفي قيام دولة عربية موحدة قوية، سنداً لقضيتهم ومساعداً على تحقيق تطلعاتهم القومية وكيانهم الوطني، لا ان يروا فيها اعتراضاً على وجودهم القومي او تهديداً له، خاصة وان الطلائع القومية الاكثر تقدماً لدى الطرفين، اصبحت تحمل في مبادئها وشعاراتها والاهداف التي تعلنها، رايات التحرر الوطني ومحاربة الامبريالية والصهيونية، بل وترفع معاً شعارات الديمقراطية والاشتراكية والوقوف في صف حركة التحرر العالمي.

هذا ما كان من المفروض، وهذا هو المعقول والمطلوب، ولكن الامر لم تجر مع الاسف على هذا المنوال، ليحل الحذر المتبادل والتشكيك بالنيات المبيتة محل التفاهم، وليقوم تنازع واقتتال في هذا الموقع او ذاك، وتقوم حركات تمرد وعصيانات وثورات.

وهنا يأتي بالضرورة مثال العراق ليفرض نفسه، والمسألة الكردية تمس القطر العراقي بالتحديد وان كانت تعني الامة العربية كلها من خلال ان العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وكذلك من خلال منظورها الانساني والتحرري. فمنذ اكثر من نصف قرن المسألة الكردية جرح نازف في الجسم الوطني للعراق ويمتد به الى ماحوله. وهو قد استنزف الشعبين العراقي العربي والكرد في غير طائل الا اشغال العراق عن ممارسة دوره القومي والتحرري الصحيح. بل قد كان لذلك الصراع الدامي على ارض العراق دور مباشر في اثاره هذه الحرب المستعرة، والتي لاتعرف حتى الآن نهاية منظورة بين العراق وايران. فمن خلال ذلك الصراع وبسببه ذهبت الثورة البرزانية الى التحالف مع الشيطان، حين راحت تتواطأ مع النظام الايراني وتستمد العون من النظام الشاهنشاهي المعادي للقضية العربية والمتواطئ بدوره مع الامبريالية الامريكية والصهيونية قبيل انهيار ذلك الشاه ونظامه. وهذا ما ادى بالحركة الوطنية الكردية الى اسكات حركات تمرداها في ايران نفسها واسكات مطالبها الوطنية عندها، مقابل ما اخذت تستمده من عون وتسليح ايرانيين وما اعطى لها من حرية التنقل

والحركة. كما ادى ذلك من جانب اخر الى ان يقدم العراق ما قدمه من تنازلات للنظام الامبراطوري، حول الارض والحدود والمياه، حسب اتفاقية الجزائر بين الجانبين، ليصل الحكم العراقي من ذلك الى احماد الثورة البرزانية التي اصبحت تهدد كيانه، ثم نشبت بعد ذلك الحرب العراقية الايرانية عندما اخذ العراق يعمل لاسترجاع حقوقه بعد سقوط حكم الشاه وقيام الدولة الخمينية. وامتدت الحرب ثم امتدت ليكتوي الجميع بناها ودمارها.

بل ومثل ذلك، وفي مرحلة هامة من مراحل النهوض القومي لحركة التحرر العربي في الخمسينيات والستينات، المرحلة التي تهدف تأميم قناة السويس وقيام الجمهورية العربية المتحدة وثورة ١٤ تموز في العراق (التي توجهت بالعراق اول ما توجهت نحو الوحدة ثم ارتد به نظام عبدالكريم قاسم عنها)، وشهدت حركة ٨ شباط في العراق وحركة ٨ آذار في سورية ومحادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في نيسان عام ١٩٦٣، وما اتاحت فيها لحركة التحرر العربي فرص كبرى لتحقيق انجازات متقدمة على طريق بناء وحدتها القومية، وما كان لها باية حال ان تقبل فوات هذه الفرصة او اعتراض سبيلها، في هذه المرحلة بالذات طرحت القضية القومية الكردية في العراق ضمن معترضة او اعتراض، وجاءت التهديدات الكردية بعد ذلك والتمردات والعصيان لتعطي تبريرات اضافية او لتستخدم كمبررات، سواء من قبل نظام عبدالكريم قاسم الذي وقف ضد تيار الوحدة العربية المتدافع بعد ان جاء الى الثورة والى الحكم باسم تلك الوحدة، او من قبل بعث ٨ شباط الذي قام بثورته على قاسم العراق باسم اسقاط انفصاليته واستئناف مسيرة الوحدة مع عبدالناصر، ثم جاء في مباحثات الوحدة الثلاثية يطالب بالتمهل والتأجيل لان لدى العراق معوقات ومشكلات داخلية لا بد من تسويتها اولاً، وكانت المسألة الكردية من اولى تلك المعوقات والمشكلات او التبريرات. بل وبعد ذلك، وبعد ان انفرط عقد مسيرة الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق، وضاعت فرصة تأريخية على الامة او ضيعت، ظلت هناك فرصة لقيام وحدة تعويضية بين سورية والعراق، بعد ان انفرد حزب البعث بالحكم فيها واصبح القطران تحت قيادة حزب قومي واحد. وهنا ايضاً جاءت الظروف القطرية، الخاصة والاشكالات الاقليمية، وجاءت تلك المعترضة ذاتها تعترض الطريق، فلم يبق مع سورية والعراق وحدة ولا اتحاد، لا ولم يستطع النظامان البعثيان

فيهما ان يرفعا الحواجز الجمركية بينهما، كل ما استطاعا عمله كمظهر من مظاهر النضال المشترك والوحدة، ذلك الجحفل العسكري الذي ارسلته الحكومة السورية تحت قيادة الاخ فهد^٨ والذي سمي بفوج اليرموك، ليقاوم الى جانب الجيش العراقي ضد العصيان الكردي في شمال العراق.

انني ما اردت التذكير بتلك التجارب المتعثرة الا لادلل على مقدار ما جرتته تلك الصراعات والتعارضات من خسائر على الشعبين وعلى القضيتين القوميتين معاً، العربية والكردية، وما جاء ذلك، الا من خلال قصور كان لدى القيادات السياسية التي امسكت بحركة تلك الصراعات من الطرفين، سواء من حيث حسنها التاريخي او من حيث منظورها القومي والاستراتيجي، وتقديمتها ما هو آني وعارض، على ماهي استراتيجي ومستقبلي.

ولكن يبدو ان الامور في الالونة الاخيرة، ومنذ عام بالتحديد حتى اليوم، بدأت تأخذ طريقاً اكثر استقامة وجدوى، فيما يتعلق بحل مسائل الخلاف والصراع بين حكومة بغداد والحركة الوطنية الكردية. فما كان وعداً في شباط عام ١٩٦٣ ثم «اتفاقاً للسلام» في ١١ آذار عام ١٩٧٠، ثم تجدد قراراً واقراراً بالاستقلال الاداري او الحكم الذاتي في آذار عام ١٩٧٥، من قبيل الحكومات البعثية المتوالية في العراق، قد اخذ طريقه الى التطبيق اخيراً بعد تعديلات ادخلت عليه تنصف الاكرد اكثر وتجعل من كركوك مدينة للاخاء القومي وللمصالحة القومية، ولتقوم بوادر وفاق وطني عراقي-كردية، جاءت عبر الحوار الطويل بين الاطراف المعنية ومن خلال التركيز على المصالح المشتركة والاهداف المتوافقة، والامل بان يكون في هذا الاتفاق انهاء لمرحلة طال من الصراعات اللامجدية، وان يكون بداية لمرحلة جديدة من العمل الوطني المشترك والتعاون القومي المشترك ايضاً. ولكن او ما كان مثل هذا الوفاق ممكناً منذ البداية، ثم او ما كان من الممكن، لو وضحت التوجهات القومية لدى الطرفين، تفادي كل تلك الاقتتالات المنهكة وكل ذلك الدمار والتعطيل للقضيتين معاً، بل وتفادي هذه الحرب الدائرة بين ايران والعراق، والتي تتهدد وجودهما الوطني بالتمزق، كما تتهدد

الاخ فهد، هو المقدم فهد الشاعر (اللواء) قائد فوج اليرموك الذي شارك في معارك الشمال العراقي عام ١٩٦٣. ان اسم الاخ فهد كان يطلقه الرئيس عبدالناصر على فهد الشاعر اثناء مباحثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ فاشتهر به وكان يجب.

المشرق العربي كله، لتوضع القضية الكُردية في العراق أخيراً على طريق حلها وتذليل ما وقف في وجه الحل من اعتراضات أو شكوك واحتياطات من هذا الطرف أو ذاك؟ والذي ساعد على ذلك لم يكن تغييراً في الحكم والحكام وإنما في المناخ الشعبي الوطني العام الذي أخذ يفرض نفسه لدى الطرفين كإرادة شعبية تدفع على هذا الطريق، والذي يجد مصيره من جانب آخر في صعود قيادات وطنية أكثر عقلانية وأكثر تجربة وتبصراً، على رأس الحركة الوطنية الكُردية هنا وهناك، صيغاً أكثر تقدماً وأكثر افادة من التجارب الماضية وأكثر تلاؤماً مع معطيات الواقع والممكن، بل إن حركة الكوملة اليسارية التي تنهض من جديد وتنظم ثوارها الفتيان، حاملة معها ذكريات جمهوريتها التي قتلت عام ١٩٤٦ في مهاباد، ويبدو اليوم أكثر بصيرة وتصميماً، وتأخذ مكانها إلى جانب حزب قاسم "الديمقراطي" في تنسيق ووحدة نضالية، دفعا على طريق دعم نهج الوفاق الوطني العربي الكُرد في العراق، وارساء قواعد "الحكم الذاتي"، على اعتباره إنجازاً هو في مصلحة التحرر الوطني الكُرد والحركة القومية الكُردية عموماً.

ولكن إلى أين يمكن أن يمضي مثل هذا التصميم الوطني الكُرد وما الذي إن يعترض سبيله من داخله أي من داخل الجماعات الكُردية الأخرى أو ما يمكن أن يعترضه من خارجه وحوله في هذه الظروف الضاغطة والصعبة، فذلك ما ستجيب عليه حركة الأحداث القادمة، وذلك ما سيجيب عليه المستقبل القريب، وما نحن إلا شهود ومشاهدون.

ولعلي أخذت جانب التفاؤل، في ظروف تراكمت فيها الخيبات، ولكنه الرهان على اليقظة الوطنية للشعوب يبقى رصيماً، والأمل بعقلانية الرجال المثابرين، ممن عرقتهم التجارب واستخلصوا عبرها..

لقد وجدتني هنا بحاجة إلى وقفة تأمل ومراجعة لبعض الذكريات، لئلا أمضي في تعقيباتي على القضية المطروحة، بعيداً عن مقاصد الكاتب ومخطط الكتاب فاحملهما ما يحملان وأقول عنهما ما لا يقولان. ولقد ذهب المؤلف مذاهب شتى في بحثه، ليعرض أمامنا المقومات الفعلية للقومية الكُردية، بما في ذلك الوطن والشعب، والتاريخ والثقافة، وذهب من القضية الكُردية إلى كل ما يجاورها ويتعامل معها وتفرع منه أو يتفرع عنها. واعطى آراءً وأصدر أحكاماً، ولست معه دائماً في كل

ما ذهب اليه. لست معه مثلاً في ان يطلق على الحكم العثماني، في البلاد العربية والاسلامية اسم الاستعمار - فمثل هذه التسمية غير مطابقة للواقع التاريخي ولطبيعة العلاقات التي كانت قائمة، هذا اذا ما اخذنا بالمعنى الدقيق لكلمة الاستعمار او الكولونيالية. ولست معه ايضاً في المقولات التي اطلقها على شعوب ومذاهب واديان بشكل تعميمي، كتلك الاحكام التي اطلقها بشكل معمم على اليهودية واليهود، وكذلك في الوقوف عند خصائص الشعوب وطباعها وكأنها شئ ثابت ولم يشر بما فيه الكفاية لما يحكمها ويحكم تشكلها وتغيرها من عوامل عديدة وخاضعة للتغير ايضاً. واستميحه بعد ذلك عذراً اذا ما وقفت عند الجانب السياسي من المسألة واسترسلت فيه وحده. ولكنني ما اظن ان المؤلف قد ارادني على التقديم لكتابه، الا من حيث اهتمامي بهذه القضية كمسألة سياسية، ولما يعرفه من مواقف السابقة تجاهها. وانا لست مختصاً بعلوم الاثنولوجيا وتاريخ الاقوام لآخوض فيما جاء عليه بحثه منها، فما كان لي ان اخذ بالكتاب الا من حيث مقصد كاتبه منه وهدفه. فهو اولا وفي النهاية يطرح علينا مسألة سياسية. ويعرض قضية شعب هو الشعب الكردي، ويعرض مقومات وجوده القومي، ومطالبه واهدافه. وهذه قضية نحن في تعامل معها كقوميين عرب، ونحن من جانب في تعاطف معها، كما نحن من جانب اخر وفي مواقع قومية كنا في تنازع معها وفي صراع.

وإذا كان المؤلف لم يضعنا امام تصور مستقبلي للمسألة، ولا اقام طريقاً واضحة لحل معضلاتها، وابداء سبيل للتعامل معها، فانه حاول ان يستشف طريقاً، وأراد ان يفتح باباً للحوار، وكأنه يريدنا ان نبحث معه، وان بالكلمة الملتزمة والتطلع بالامال، سبيلاً لطرح تصور واقتراح حلول، لقضية هي ذاتها، وفي الظروف السياسية الراهنة للمنطقة والعالم، قضية صعبة ومعقدة وتتداخل فيها اطراف عديدة، انها مسألة لم تبدأ من العراق ولاتنتهي عند العراق، ولا هي بين الاكراد والعرب وحدهم، بل هي تمتد للعلاقات مع دول وشعوب غيرهما، وخاصة تركيا وايران، وهي ترتطم بالنظام الدولي القائم ذاته وتوازناته الاستراتيجية واستقطاباته الكبرى وتحالفاته.

ولقد جلست الى مؤلف الكتاب لنتحاور حول موضوع كتابه وافكاره وما يواجهه الموقف السياسي تجاهها من صعوبات، وذهبنا معاً الى استرجاع الحوادث والمواقف الماضية وذكرياتنا عنها، ووجدتني مع الذكريات هي تسحبني الى بعيد، والى

الاحساسات الاولى التي تولدت في نفسي، عن وجود شعب كُردي ثم مسألة قومية كُرديّة، وكيف وجدته بعد ذلك اتعامل معها امام احداث معينة، واتخذ مواقف منها، وارادني المؤلف ان اسرد بعضاً منها في تقديمي لعلها تضيف شيئاً من الوضوح للتوجهات التي نحن بصدها الان.

ان اول تجربة مررت بها، ووضعتني امام وجود الاكراد كشعب اخر على ارض لقطر عربي، كانت مع نهايات ربيع عام ١٩٤١ وبدايات صيفه القاطن في العراق. عندما ذهبت التحق مع نفر من الطلبة العرب في جامعة دمشق بثورة رشيد عالي الكيلاني التي قامت ضد الاحتلال البريطاني في العراق ابان الحرب العالمية الثانية. وضمت شلتنا لبنانياً وفلسطينياً واردياً وانا السوري، وكانت امال التحرر العربي والوحدة ملء قلوبنا وافكارنا. وعندما دمرت تلك الثورة وتقدم الجيش الانكليزي يقتحم ضواحي بغداد، وجدنا انفسنا مضطرين لمغادرة تلك العاصمة العربية هروباً الى الشمال بعد ان قيل لنا ان المقاومة الوطنية تتجمع في كركوك. واعطيت لنا سيارة صغيرة من تركات شركة النفط التي استولت عليها الثورة، ومضينا بها الى كركوك حيث لم نجد من تجمع ولا مقاومة، الا الغربة واستنكار المسؤولين عن ادارة المدينة لوجودنا فيها، ويممنا مع الصباح الباكر شطر الموصل متسللين بسيارتنا في دروب غير سلطانية. ولم يكن بيننا، وكلنا غير عراقي، من يعرف المنطقة اوله دراية بخارطة الدروب فيها. وانحرفنا كثيراً نحو الشمال بدلاً من ان نتجه غرباً وتوغلنا من غير ان ندري في منطقة اربيل وبين الزاب الكبير والصغير. ووجدنا انفسنا بعد سويعات من هذا التوغل التائه وقد تغيرت علينا كل معالم الارض والسكان، وملامح القرى المتناثرة وازياء البشر وسحنهم واحسسنا اننا اضعنا المسالك ولسنا على طريق توصل الى الموصل. واخذنا نستوقف من نصادفهم على الطريق ووقفنا نسائل من يعملون في الحقول. وكانوا يجيبون على اسئلتنا ويتحدثون فيما بينهم بلغة لانفهمها. وما كنا نستطيع ان نفهمهم مقاصدنا عن طريق الاشارات وبتغير اللهجة واللغات، الا بعد لاي كبير، واكثرهم كان يبتعد عنا في استغراب وكاننا قادمون من فلك آخر. وضاعت عنا معلوماتنا الجغرافية وحس المسافات وحسبنا لوهلة اننا اصبحنا في الاراضي الايرانية. واخيراً وقفنا عند امرأة عجوز تعمل منفردة في احدى الحقول، واستطعنا ان نفهمها اننا غرباء وقد ضللنا الطريق. فاشارت بيدها البعيد حيث

ابصرنا على احدى الهضاب بيت يرفرف عليه علم ومن خلفه بضعة بيوت قروية وقباب. وكان مخفراً للشرطة العراقية ووجدنا فيه ضابطاً صغيراً استقبلنا بلسان عربي فصيح واحسن استقبالنا وعرفنا منه اننا مازلنا على ارض عراقية وانما في منطقة يقطنها قوم من الاكراد. وابي الا ان يرافقنا رجل من عناصره حتى الموصل كدليل. وفي الموصل التي وصلناها مع الغروب وجدنا انفسنا شأناً اخر ولقينا حنو العروبة علينا باكثر مما لو كنا عائدين الى اهلنا وديارنا، وكذلك كان وداعنا، ومضت الايام وبقيت في الذهن صورة راسخة ان في شمالي العراق شعباً اخر غير شعب بغداد والموصل، ولكن قضية ذلك الشعب لم تتبلور حينها في الذهن باكثر من ذلك.

وتتوارد الى الذهن، ذكريات احداث جرت قبل ذلك التاريخ وبعده، وتتعلق بحملات الاضطهاد والابادة الجماعية التي قامت بها السلطات التركية ضد الوطنيين الاكراد منذ قيام دولة تركيا في عهد اتاتورك حتى اليوم، وما أدت اليه تلك الحملات من نزوح سكاني من كردستان تركيا ومن لجوء افواج اثر فوج من الاكراد الى سورية ولبنان. وتطالعنا كتب التاريخ وقصص الاحلاف والمعاهدات، ان معاهدة سعد آباد الموقعة في ٨ تموز عام ١٩٣٧ بين تركيا والعراق وايران وافغانستان، والتي كانت نسخة بدائية عن معاهدة حلف بغداد فيما بعد، قد جاءت تقول بان من اهدافها الرئيسية، تنسيق الجهود بين تلك الدول لمكافحة الاعمال التخريبية في المنطقة، وكانت موجهة بالدرجة الاولى ضد التحركات الكردية.

في اعقاب الحرب العالمية الثانية بل وقبل ذلك عند اقتراب نهايتها، كنا مشدودين الى مسائل استقلالنا الوطني، فلم يشغلنا كثيراً ما كان يجري هناك على البوابة الشرقية للوطن حين مد السوفيت وجودهم الى ايران واقاموا جمهوريتهم الاذربيجانية الديمقراطية في تبريز وحولها، وحين اعلن القاضي محمد بتاريخ ٢٢ كانون ثاني عام ١٩٤٦ في مدينة مها باد قيام اول جمهورية كردية مستقلة وحين وضع تشكيلات جيشها تحت قيادة الملا مصطفى البارزاني الذي انضم الى تلك الجمهورية بعشيرته الوافدة من العراق وبمقاتليه.

ومن المفيد هنا ان نسترجع الان ذكريات تلك التجربة للحركة الوطنية الكردية لما لها من دلالة، ولما تعطيه من دروس، ففي النصف الاول من عام ١٩٤١ وبعد اسقاط ثورة رشيد عالي الكيلاني وقع العراق كله تحت الاحتلال البريطاني من جديد، وفي آب من العام ذاته تم احتلال ايران حين دخلته الجيوش البريطانية من الجنوب

والسوفيتية في مقابلتها من الشمال. وبقيت منطقة كُردستان الإيرانية شبه طليقة بينهما، وتمتع سكانها بقدر من الحرية في ادارتها ذاتياً. وهنا اخذ عدد من القادة الوطنيين الاكراد وزعماء العشائر الكُردية في ايران وتركيا والعراق يتلاقون حول فكرة اقامة دولة كوردستان الكبير، لحسابهم ان معطيات الحرب الدائرة وقرباهم من السوفيت والحلفاء تقدم فرصة مواتية، ووقعوا ميثاقاً فيما بينهم بهذا القصد في تشرين اول عام ١٩٤٤. وذهب وفد منهم برئاسة القاضي محمد الى مدينة باكو في دعوة من الاتحاد السوفيتي، وهناك حاول المسؤولون السوفيت اقناعهم بان مثل كل الدعوة التي ينادون بها لقيام وطن كُردستاني موحد ومستقل مازالت سابقة لاوانها، وهي غير واقعية ولا ممكنة ما لم تنتصر القوى الشعبية في تركيا والعراق بعد ايران. وكانت توجيهات السوفيت ان يقنع الاكراد في الوقت الحاضر بنوع من الادارة الذاتية لكُردستان ايران في اطار جمهورية اذربيجان الديمقراطية، التي سيقومونها وشيكاً في شمالي ايران تحت حماية الجيش الاحمر، ولكن ما ان استولى الانصار الشيوعيون على السلطة في تبريز في منتصف تشرين اول عام ١٩٤٥ واعلنوا قيام تلك الجمهورية، الا واخذ الاكراد يرتبون امور جمهوريتهم المستقلة، فاعلنت حركة كومةلة التي كانت على رأس الحركة الوطنية الكُردية هناك تحولها الى حزب كُردستان الديمقراطي، برئاسة القاضي محمد الذي كان قد انضم اليها. ومع اطلالة عام ١٩٤٦ قامت جمهورية مهاباد المستقلة، ولكن سياسة التوازنات الدولية والضعوط التي مارسها الحلفاء الغربيون على الاتحاد السوفيتي، جعلته يسحب جيوشه وجمهوريته الناشئة من ايران، وعاد العلم الايراني يرفرف في مدينة تبريز، وقبل نهاية عام ١٩٤٦ بايام، اقتحمت الجيوش الايرانية معرزة بالدعم البريطاني مدينة مهاباد فقتلت من قتلت وشنقت القاضي محمد ومن معه، وقام الملا مصطفى البارزاني وما بقي من جيشه وعشيرته بانسحابهم الطويل الى ارمينيا السوفيتية* حيث لاجئاً الى ان عاد الى العراق ايام حكم عبدالكريم قاسم وهكذا انتهت تلك الجمهورية الكُردية لتبقى في الازهان تجرية وذكرى.

ومرت بعد ذلك سنوات سكتت فيها او كادت، التفجيرات الثورية في المناطق الكُردستانية، الا بعض التحركات والعصيانات المحدودة، لتحل محلها نشاطات

* انسحب المرحوم بارزاني ورفاقه نحو اذربيجان السوفيتية. (رفيق)

سياسية وتشكيلات حزبية، اخذ كثير منها بالتمركز ايدولوجياً، كما خضعت لعمليات الانقسام والتعدد من غير ان تصل الى صياغة ناجحة لوحدها الوطنية. وبعد ان كان تركيز القوميين الاكراد على كُردستان تركيا بعد الحرب العالمية الاولى، ثم على كُردستان ايران اثناء الحرب العالمية الثانية وفي اعقابها، اخذت تحركاتهم واهتماماتهم بعد ذلك تنصب على كُردستان العراق، حيث اخذت تتوالى المطالب والعصيان وحركات التمرد على السلطة المركزية. ولكن المسألة الكُردية لم تأخذ تطرح نفسها في العراق بشكل واضح وحاد الا بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ وسقوط الملكية.

وفي الحقبة الزمنية التي مرت بين سقوط جمهورية مهاباد في ايران وقيام جمهورية عبدالكريم قاسم في العراق، وقعت تغيرات كثيرة واحداث في منطقة الشرق الاوسط استحوذت على كل مشاعرنا واهتماماتنا. لقد وقعت النكبة في فلسطين وقام كيان اسرائيل الصهيوني وسقطت نظم عربية وتحركت الانقلابات العسكرية، وجاءت ثورة يوليو تموز في مصر عام ١٩٥٢ لتحديث التغيير الكبير. ونهضت حركة الجماهير العربية اي نهوض وراء اهدافها في التحرر الوطني والتحرير، وفي التقدم والوحدة، ووجدت في جمال عبدالناصر قيادتها التاريخية، وفي مصر عبدالناصر مرتكز ثورتها القومية الديمقراطية. وبعد ان تحقق اول انجاز كبير لحركة التحرر العربي في تاميم قناة السويس ودحر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، واقتلاع اعنى ركائز الاستعمار القديم من المنطقة، اخترقت تلك الحركة مقومات كانت للنظام الشرق الاوسطى ولهيمنة الامبريالية، واخذت تدفع دفعاً حثيثاً على طريق الوحدة القومية، ونجحت تلك الخطوة الثورية الرائدة في اقامة وحدة مصر وسورية، ودمرت حلف بغداد في بغداد ووضعت القطر العراقي بثورة ١٤ تموز على طريق التحرر والوحدة، ولكن امام هذا الدفع الجماهيري الثوري الوحدوي التاريخي، قامت تناقضات، وافتقرت قوى وطنية كانت مؤتلفة، وتجمعت قوى حول حكم عبدالكريم قاسم وتجمعت مصالح فئوية اخذت تدفع به الى الارتداد عن طريق الوحدة وتغذي ما عنده من نزعة اقليمية وفردية. واخذت تغريه بامجاد الزعامة الوحدانية والمزاوادة التقدمية، وهنا جاءت المسألة الكُردية تطرح نفسها من جديد على النظام العراقي، منذ ان جاء الدستور المؤقت في ٢٧ تموز، اي بعد ايام من قيام الثورة ليقول: بضمان الحقوق القومية للعرب والاكرد في اطار الوحدة الوطنية للعراق، ولقد حاول النظام القاسمي (وكان

اول نظام انفصالي قام في وجه المد الوحدوي) ان يكسب الحركة الوطنية الكُردية الى جانبه اقليمياً بعد ان حظي بدعم القوى الشيوعية، ومضى الى تدمير وسحق القوى القومية العربية المناادية بالوحدة وبعبدالناصر، ولكنه ما ان استتب له الامر الا وتحول ضدها لتتلقى منه اقسى الضربات حين دمر في حملة واحدة اكثر من اربعمئة قرية كُردية على رؤوس سكانها. وفي ربيع عام ١٩٦٩، اخذت انشر مقالات وتحقيقات صحفية في جريدة الصحافة في لبنان، ضد نهج نظام عبدالكريم قاسم الاقليمي والانفصالي وضد الشيوعيين الذين دفعوا به في هذا الاتجاه وتحالفوا معه. وكان بين ما تناولته بالبحث حينها المسألة الكُردية. واخذت احذر مما يدفع اليه نظام قاسم من اقامة تناقض وصراع، بين التيار القومي العربي الوحدوي والحركة الوطنية الكُردية، واكدت على ضرورة ان يقف الوحدويون العرب موقفاً واضحاً من المسألة الوطنية الكُردية، وليوجدوا صيغة تحالف وتعاون مع القوى الوطنية الكُردية، موضحاً ان طريق الوحدة العربية، وان انضمام العراق الى الوحدة القائمة بين مصر وسورية، سيعطيهم فرصاً اوفى لتحقيق امانهم القومية. ولشد ما المنى حينها ما وجه الي من لوم وانتقاد على الموقف الذي اتخذته، من عناصر بعثية وقومية، وبعضها جاءني من عسكريين كان لهم فيما بعد ادوارهم البارزة في التغيرات التي وقعت وانظمة الحكم التي توالفت. وادى نظام عبدالكريم قاسم الدور السلبي الذي اريد له ان يؤديه حتى نهايته. وعندما ضرب حزب البعث في العراق ضربته الصائبة في ٨ شباط عام ١٩٦٣ تحت شعار الثأر للانفصال، دعيت بعد ايام قليلة من قيام ثورة رمضان المباركة الى بغداد، ولست هنا بصدد سرد الانطباعات التي تولدت عندي عن مجريات الاحداث حينها، ولكنني رجعت الى تلك الذكريات لاقف عند حادثة واحدة تتعلق بموضوعها، فلقد خلوت مع بعض الاخوان بنائب رئيس حكومة الثورة المرحوم علي صالح السعدي وهو على اهبة السفر الى القاهرة بدعوة من الرئيس عبدالناصر لحضور احتفالات ذكرى الوحدة في ٢٢ شباط. وطلبنا منه ان يوضح لنا النهج الذي تعتمده هذه الثورة في العلاقات الوطنية الداخلية والعلاقات العربية، ومسائل الوحدة. وبعد ان اوضح ما اوضح سألته ماذا انتم فاعلون تجاه الاكراد والمسألة الكُردية في العراق. وكان توضيحه بهذا الشأن مايلي: ((لا اکتکم اننا قد اتصلنا قبيل الثورة، ولقد قطعنا لهم عهداً بتحقيق مطمحهم في الحكم الذاتي. ونحن مصممون على تحقيق بعض من

مطالبهم، فان قبلوا كان بها والا فنحن قد رتبنا امورنا بحيث نستطيع القضاء على تمردهم والانتهاه منهم في مدة اسبوعين او ثلاثة اسابيع». واعتضت عليه وقلت له ارجو ان تكونوا اكثر وضوحاً، فموقفكم من هذه المسألة معيار وطني وقومي اساسي، وكلمة ارضاء بعض المطالب لا تكفي ولا تضع حلاً، اما تصور قدرة على الاجهاز على ثورتهم فذلك عين الخطأ، كما واني اراه مستحيلاً لا في اسابيع بل ولا في اجيال، ومثل هذا التفكير لا يطمئن ابداً. وكان وعده خيراً سيكون، واقلع مسافراً. وبعد ذلك باقل من شهرين، كانت محادثات الوحدة الثلاثية في القاهرة. وكان في رفقة الوفد العراقي الرسمي وفد استشاري ملحق من قادة الحركات الوطنية في العراق بينهم بعض القادة الاكراد وعلى رأسهم جلال الطالباني. وخلال محادثات الوحدة، وفي اللقاءات التي كانت تجري على هامشها طرح جلال الطالباني التصور التالي:

اذا كنتم بصدد اقامة اتحاد جمهوريات كصيغة للوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية، فان مطالبنا كوطنيين اكراد تبقى كما هي، اي ان يكون لنا حكمنا الذاتي في المناطق الكُردية في اطار الوحدة الثلاثية، اما اذا كنتم ستقيمونها جمهورية عربية واحدة متحدة، فنحن نريد لو تصبح المنطقة الكُردية اقليماً رابعاً بين اقاليم هذه الجمهورية، ولقد كان عبدالناصر كما علمت مرتاحاً لمثل هذا الطرح لما فيه من تطلعات استراتيجية ومنظور مستقبلي يتفق مع تطلعاته ومنظوره، ولقد ظل الطالباني واخوانه بعد ذلك على علاقات طيبة مع مصر عبدالناصر. ان الوحدة لم تقم لا كاتحاد جمهوريات ولا كجمهورية عربية واحدة، وفي الواقع فان المسألة الكُردية لم تعترض سبيلها في شئ، ولقد ظل عبدالناصر مع كل ما وقع من تقلبات في مواقف الاخرين، حريصاً على ان يظل العراق متمسكاً في وطنيته وموحداً، وظل يسعى بكل ايجابية ليكون هناك وفاق عربي-كُردى فيه، ولكنه ظل في الوقت ذاته يؤيد حق الشعب الكُردى في الحصول على حقوقه بل وعندما قام اتفاق السلام بين الاكراد والبعث في ١١ آذار عام ١٩٧٠ على اساس الاعتراف بمبدأ وجود قومية كُردية وحققها في ان يكون لها حكمها الذاتي او استقلالها الاداري في كُردستان العراق، وقف عبدالناصر دافعاً اليه ومؤيداً. وكذلك كتبت انا يومها مؤيداً، ولو ان بعض القوميين الغفل او التابعين للانظمة، وقفوا ينددون بالاجراء العراقي ووصفوه بالتفريط في حق القضية العربية.

لقد وجدتني بحاجة لمثل هذا الاسترجاع للذكريات ومجريات ما مضى حول المسألة الكُردية التي نحن بصدها لنتعلم من دروس الماضي، ولنستطيع استيعاب معطيات الواقع الحاضر الذي نتخبط فيه حول هذه المسألة وغيرها لعل هناك من يتلمس من خلالها مخرجاً وطريقاً نحو المستقبل، يخرجنا من دوامة الصراعات التي تستنزف قوانا الوطنية، ويخرجنا من الضياع واللاجدوى.

ويبقى امامنا الواقع الراهن بوزنه الثقيل، ولا نملك في تعاطفنا مع قضايا تحرر الشعوب، ومع قضية تحرر شعبنا العربي ذاته وما يفرض عليه من تجزئة وانقسام وتابعية وفي تعاطفنا مع المسألة الكُردية كقضية من قضايا تحرر الشعوب، الا ان يحاول فهم هذه المسألة والتعرف الى حدودها واعطاء وضوح لتطلعاتها وامكاناتها. والحق ان المسألة القومية الكُردية هي واحدة من المسائل المعقدة في العالم، فهي تتناول من ناحية الحقوق القومية لشعب متواجد كاقليات قومية موزعة في خمس دول متاخمة لبعضها وبينها حدود دولية فاصلة، وهي في الوقت ذاته تحمل تطلعات شعب يطمح الى ان يكون امة بين الامم وان يكون له كيانه القومي المستقل بين الكيانات القومية في العالم.

قضيته محاصرة بواقعة كشعب شاءت الظروف التاريخية والتحالفات الدولية ان تضعه هكذا موزعاً بين عدد من اقطار الدنيا، بل ان كُردستان الاصلية والتي يحددها مؤلف هذا الكتاب في حدودها الجغرافية كأرض وطنية لهذا الشعب، وايا ما ضيقت عليه هذه الارض، فأنها تبقى محسومة في التحديات الاقليمية وفي الترتيبات الدولية، اراض واقعة داخل اطر دول مستقل بعضها عن بعض. فقضيته مازالت اذن اسيرة التوازنات الدولية والنظام الدولي، كما هي اسيرة للتوازنات والنزعات الاقليمية، فليس حلها كقضية قومية عامة مرتبطاً بالعراق وحده ولا بالعرب كلهم، الا في حدود، والا كمرحلة على طريق طويلة لم تكتمل معالمها بعد الا ان كان في تصور بعض من يملكون حساً تاريخياً ومنظوراً تاريخياً للتغيير في هذه المنطقة من العالم وفي العالم.

ان النظام التركي قد رفض ومازال يرفض ان يكون للشعب الكُردى اي وجود قومي على ارضه ولا يعطيه اي حق او اية صفة لممارسة هذا الوجود بل هو يسلب ابناء ذلك الشعب التسمية بالاكرد، واذا اراد وضعاً مخصصاً لهم، فلا يقبل ان يسموا الا باتراك الجبال.

والحكم الايراني فضلاً عن حملات التهجير والتنكيل المستمرة التي يمارسها ضدهم، لا يقدم لهم من حل، الا نظاماً من اللامركزية بالنسبة لمنطقتهم، ولا يعطيهم اي قدر من الاستقلالية، او الحقوق القومية، بل لايعترف بوجودهم القومي.

ولكن يبدو ان الوفاق الذي يستكمل ابعاده اليوم بين الشعبين الكردي والعربي في العراق قد وصل الى صيغة هي اكثر معقولة واكثر انصافاً من اية صيغة طرحت في الماضي، والامل بان يتواصل هذا النهج ويأخذ ابعاده، الا ان الحل العراقي للمسألة يبقى جزئياً ومرحلياً، فالعراق وحده كقطر عربي لا يستطيع حمل عبء المسألة الكردية في كليتها القومية، انه لا يستطيعه الا في اطار امته العربية الكبيرة، وفي اطار دولة عربية واحدة او موحدة.

واعود هنا الى التصور الذي طرحه باسم اخوانه الاكراد جلال الطالباني عام ١٩٦٣ في القاهرة، ومن عوامل تفاؤلي لمايجرى من توفيق او وفاق في العراق، ان الطالباني واخوانه ممن كانوا يحملون مثل ذلك التصور هم على رأس التحالف الوطني الكردي الماضي في هذا الوفاق. ان عراقاً ديمقراطياً وطنياً مستقراً منعتقاً من كابوس الحرب، يملك ان يعطي للشعبين ولكل ابناء الوطن قدراً اكبر من الحرية في كل المجالات ومن الارادة الشعبية، ولكنه يظل لايملك ان يعطي للشعب الكردي في اطار حدوده اكثر من الحكم الذاتي والاستقلال الاداري. ومن المساواة في المواطنة للجميع والا وضع وجوده ذاته في مهب العواصف التي يمكن ان تتوافد من الشمال والشرق، الا اننا نملك تصوراً عربياً في امكانية ان يكون للشعب الكردي كيانه القومي القائم بذاته في اطار الدولة العربية الموحدة سواء سميها اقليماً او جمهورية كردية. بل ونملك تصوراً في تعميم هذه الصيغة على بقية الاقليات القومية في الوطن العربي، اي ان تكون هناك صياغة للوحدة العربية الشاملة كدولة موحدة متعددة القوميات، وامامنا اكثر من تجربة ومن شكل في العالم لهذه الصياغة. امامنا مثلاً دولة الاتحاد السوفياتي، بل ومن الممكن ان نذهب، الى ابعد من ذلك عندما يكون لامتنا كيانه القومي الموحد، وكما نص عليه دستور جمهوريات الاتحاد السوفيتي، في ان يكون للقوميات غير العربية عندها حقها في الاستقلال الكامل وفي الانفصال، اذا كانت تلك هي الارادة الوطنية لشعبها من خلال مبدأ حق تقرير المصير، او اذا ما وجدت صيغة اخرى لتحقيق وحدتها القومية خارج اطار الوحدة العربية.

ولكن هذا كله يبقى مجرد تصور وتوجهات ودعوة للوفاق الوطني والحوار، والمنظور او التصور لا يتحول الى هدف تتحرك نحوه والى مراحل تقطعها لبلوغه، الا اذا كان تصوراً لقوى فعلية تعمل لتغيير الواقع الذي نرزح تحت تناقضاته، والا اذا كانت وراءه حركة جماهير وارادات وطنية حرة للشعوب وهذه مسألة اخرى تردنا الى مشكلة واقعنا العربي الراهن وكيف نواجهه ولست هنا في مجال بحثه فما انا هنا الا امام تقديم الكتاب، فلنقرأه اولاً ولنضع وعينا القومي امام الوقائع.

واعود في الختام لاقول: ليعذرني مؤلف هذا الكتاب اذا ما ذهبت الى ابعد مما قصد، او لما هو اكثر مما يريد، مقدراً له جهده السخي الذي بذله، منتظراً كتابه الثاني المكمل الذي وعد به، حول هذه المسألة التي تبقى قضية شعب ووطن.



الدكتور الاتاسي والقضية الكردية*

جلال الطالباني

في تقديمه لكتاب الصديق المقدم "منذر الموصلبي" (عرب واكراد... رؤية عربية للقضية الكردية"، يطرح الاخ الدكتور جمال اتاسي، الشخصية العربية السورية المعروفة والمناضل العربي الوجدوي «الخارج من البعث والخارج على البعث» على حد تعبيره، ويقدم رؤيته للقضية الكردية ومفاهيمه عنها وتصوراتها لايجاد حل معقول وعادل لها منطلقاً من قناعاته بأن «القضية الكردية هي ايضاً قضية عربية خاصة» و«القضية الوطنية الكردية واحدة من المسائل الوطنية الاساسية لهذه المنطقة وفتح ملفها ودعوة القوى السياسية العربية الى الحوار من حولها وتحديد الموقف منها، انما يتناول بالضرورة قضيتنا القومية العربية ذاتها ومقوماتها ومبادئها كما يتناول مسائل وحدتنا العربية وسبل تحقيقها»^{٨٩}، كما يؤكد هو في المقدمة التي سطرها في الكتاب.

والحقيقة ان الدكتور جمال اتاسي يظل منسجماً مع قناعاته هذه ومعبراً عنها خلال سرده لمفاهيم المؤلف وتصوراته حيال القضية الكردية وكذلك اثناء بيانه رأيه ومقولاته وموقفه هو ايضاً حول القضية الكردية التي يعتبرها بحق «من المسائل الوطنية الصعبة التي تطرح نفسها على ساحة الشرق الاوسط والشرق العربي وفي هذه المرحلة المتأزمة من مراحل صراعات المنطقة والعالم».

وحيث تبرز مع بروز اهمية المسألة الكردية، ضرورة العمل الكردي العربي المشترك «لايجاد حل عادل ومعقول لها»، فان مناقشة او بالاحرى تقييم الدراسات العربية الجادة للقضية الكردية لايعتبر حقاً كردياً صرفاً فحسب بل وواجباً كردياً

* الثقافة الكردية (مجلة)، المركز الثقافي الكردي في لندن، لندن، العدد ٢، آذار ١٩٩٠، ص ٤٣-٨٢. طبعت هذه المقالة فيما بعد على شكل كراسة.

^{٨٩} منذر الموصلبي، عرب واكراد... رؤية عربية للقضية الكردية، مطبعة دار العلم، الطبعة الاولى ١٩٨٦، دمشق.

ايضاً وذلك بأمل «ان نتحرك بافكارنا ومواقفنا» معاً نحو ايجاد حل عادل ومعقول «للمسألة الوطنية الكُردية» وذلك من اجل صيانة وتعزيز الاخوة التاريخية بين الامتين الشقيقتين العربية والكُردية ونضالهما المشترك ضد الاعداء المشتركين اولاً ولكي نضمن حقاً «كيف يتنسى للمشروع القومي الكُردى اذا ما اعطيناه ابعاده كمشروع تحرر وطني ووحدة شعب وارض، ان يتلاقى ويتعاون وان لايتعارض او يتصادم مع الاهداف والمطامح العربية التحررية والوحدوية في اطار الظروف الراهنة المطبقة على المنطقة». ثانياً وهما الهدفان النبيلان اللذان يجب ان يحرص عليهما المناضلون الكُرد والعرب في سبيل التحرر الوطني والديمقراطي وحق تقرير المصير للامتين الشقيقتين العربية والكُردية، وان يواصلوا العمل المثابر المضني المشترك لنيلهما انطلاقاً من ضرورة توفير المستلزمات التي ارى من المفيد والواجب المصارحة حولها وبيان آراء المناضلين الكُرد والعرب المؤمنين بها والساعين لتحقيق الهدفين النبيلين المذكورين بها، وخاصة في الوقت الذي تتعرض فيه ولاول مرة في التاريخ المشترك الطويل، هذه الاخوة التاريخية بين الامتين العربية والكُردية (وهي حجر الزاوية في كفاحهما المشترك واتحادهما الاخوي الاختياري) لخطر حقيقي، خطر يتهدها ويتهدد معها التواصل العربي والكُردى وما يؤلف بين الشعبين من روابط تاريخية ودينية وثقافية بالتصدع ان لم يكن بالانهيار، اذ يتعرض الشعب الكُردى ولاول مرة في التاريخ الى حرب ابادة حقيقية تشنها عليه بتدبير مسبق وتهيئة مدروسة وبهذه الوسعة والفضاعة والوحشية ودون اكرثا بل ونقضاً وخلافاً للقيم العربية والاسلامية والانسانية كافة، حكومة عربية «بعثية» وبأمر صادر من رئيسها العربي الذي تصر ابواق دعايته على وصفه «بفارس الامة العربية وبطلها». وذلك وسط صمت عربي مذهل، بل ووسط تأييد عربي «رسمي» رهيب وغير معقول وغير متصور.

وبزت هذه الحرب الوحشية جرائم الفاشية والنازية والكمالية وبفظائع نادرة وفريدة منها، اذ يحدث ولاول مرة في التاريخ المعاصر ان يتعرض المواطنون "الاكراد" الامنون والمسالمون الى حملة ابادة جماعية بالاسلحة الكيماوية تمطرهم بها طائرات عراقية "عربية" يقودها «نشم النسور العربية» بامر من رئيس حكومتهم بالذات لقتل وتشويه الالاف من سكان مدينة حلبجة التي مسحت على وجه الارض ومئات القرى الكُردية الامنة في وديان جافتي وقرداغ وباليسان وهيران وسهول مرگه

وشوان وكرميان وشهرزور كل جريرتهم انهم واقعون تحت سيطرة من تواصل الاجهزة
«الاعلامية العربية البعثية»، في العراق وخارج العراق، وصفهم بـ«عملاء ايران» و
«سليبي الخيانة» و«المتمردين» و«المخربين».

وفي وقت تعترف الحكومة العراقية على لسان وزير دفاعها و«قائدها الفذ» بان
اكثر من ٢٥٠٠٠٠٠ كُردي يتطوعون في افواج الدفاع الوطني ليقاتلوا ايران
و«عملائها»^١، وهذا بحد ذاته دليل قاطع وصارخ على بطلان مزاعم الجناة من مجرمي
الحرب في العراق التي يوردونها لتبرير جريمتهم الفريدة التي ستبقى ابد الدهر لطحه
عار وشنار في جبين مرتكبيها ونقطة قائمة سوداء والظلام في تاريخ مشترك طويل
وحافل بالامجاد «فتأريخ الاسلام مشترك بينهما ومن معتقداته وقيمه الاخلاقية
يستمدان جل مقومات كل منهما الثقافية والايديولوجية» ولا بد لازالة هذه الجريمة
الفظيعة الفريدة من نوعها في العالم والبشعة الغربية على هذا التاريخ والقيم الاخلاقية
والثقافية والايديولوجية المسطرة فيه، لا بد لازالتها في الازهان ومحو آثارها في النفوس
ومسح معالمها في التأريخ من جهود مضمّنية وجبارة ومتواصلة ومثابرة خلال فترة
يصعب تحديد مداها من الان، وايجازاً واختصاراً لفظائ هذا الحرب الوحشية الفظيعة
نورد الحقائق التالية:

١. استعمال الاسلحة الكيماوية ضد الثوار الاكراد كلما عجزت القوات العراقية
عن منازلهم في ميدان القتال ومن ثم استعمال الاسلحة الكيماوية وبكثرة ضد
المواطنين الامنين من فلاحي القرى ومن سكان القصبات والمدن.
وتفنيدياً لمزاعم الحكومة العفلقية، نقول ان السبب لم يكن اشتراك الثوار الاكراد
مع القوات الايرانية لاحتلال (حلبجة) كما روجت الابواق العفلقية بل لقد تم استعمال
الاسلحة الكيماوية عام ١٩٨٧ وبالتحديد في نيسان ١٩٨٨ في وديان باليسان و مرگه
دوْلَه روت، حيث قتل مئات من النساء والاطفال والشيوخ بينهم ١٢٢ شخصاً في قرية
شيخ وسانان وحدها بما فيهم ٧٢ طفلاً تراوحت اعمارهم بين يوم واحد وسنة
وسنتين الى ٩ اعوام، حيث دفن الجرحى البالغ عددهم ٣٨٥ شخصاً احياء بعدما
راجعوا مدينة اربيل للتداوي، اذ اقتادهم البوليس الى مقابر جماعية.

^١ فضلاً عن اشتراك واستشهاد الالاف من الجنود والضباط الاكراد في القادسية المشؤومة.

٢. هدم وتخريب جميع القرى الكُردية في سهول ووديان وجبال كُردستان، واستهل البعث العفلقى هذه السياسة التي ترمي الى تخلية كُردستان من سكانها وتعريبها وهدم الاقتصاد الزراعي والحيواني للشعب الكُردى والقضاء على وجوده في ارضه، استهلها عام ١٩٦٣ في المناطق النفطية وجوار مدينة كركوك ونفذها بقوة عام ١٩٧٥ بعد انهيار الثورة الكُردية جراء خيانة دكتاتور العراق وبيعه مياه وارض العراق للشاه الايراني حيث بلغت القرى الكُردية المهذمة انذاك وحتى الحملة الاخيرة لتخريب القرى في اعوام ١٩٨٥-١٩٨٨ اكثر من ١٢٤٧ قرية كُردية والرقم الحالي الان هو اكثر من ٤ الاف قرية (احصائية).

٣. قتل الاكراد وحتى المتعاونين مع الحكم منهم بالجملة وبما فيهم الاطفال كما حدث لاكثر من ٨٠٠٠ بارزاني تراوحت اعمارهم من ١١ عاماً الى ٨٥ عاماً وثلاثمائة طفل كُردى من السليمانية تراوحت اعمارهم بين ٨ سنوات و ١٢ سنة.

وحول تدمير القرى والقتل الجماعي لابد من ايراد الملاحظات التالية:

أ. ان تدمير القرى لا يقتصر على الشريط الحدودي رغم خطورة تخلية الشريط على وحدة الامة الكُردية وتعايشها التاريخي بين اجزائها المقسمة قسراً بين تركيا وايران والعراق بل تشمل القرى الكُردية في اعماق العراق، اذ تم تدمير القرى الكُردية في سهول اربيل وقراج ومخمور وكركوك وفي السهول الواقعة جنوب كركوك وجنوب خط كركوك-بغداد للسكك الحديدية بل والقرى المحيطة بمدينة نينوى وعلى ضفاف نهر دجلة المار بوسط العراق.

ب. ان القرى المهذمة ليست القرى المؤيدة للثورة الكُردية وحدها بل تشمل القرى الكُردية للعشائر الكُردية الموالية للحكم العراقي من العهد الملكي الى العهد القاسمي والعهد العارفي فالعفلقى.

ج. ان تدمير هذه القرى لم يبدأ مع الحرب العراقية الايرانية ولا بسبب اشتراك الاكراد مع ايران في الحرب ضد الحكم العفلقى بل بدأ البعثيون غداة استلامهم الحكم عام ١٩٦٣ واستأنفوا القيام منذ عام ١٩٧٤ ولكن تم الانتهاء منها عام ١٩٨٩ حتى بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية.

د. ان قتل الاكراد بالجملة لا يقتصر على قتل المناضلين الكُرد ضد الحكم بل يشمل الاكراد المواليين والمجندين في صفوف القوات المرتزقة ايضاً وتتم هذه المذابح

الجماعية دون محاكمة حتى محاكمة عسكرية او صحراوية بل بأمر شخصي يصدره دكتاتور العراق صدام حسين.

٤. التعذيب والنفي الجماعي واعادة الاسكان القسري لمئات الالوف من الاكراد المشردين والمطرودين من ديارهم وقراهم ومدنهم حيث تجاوزت المدن الكُردية الصغيرة (٩) اقصية و(١٥) ناحية اي اكثر من ٢٤ مدينة صغيرة.

٥. حرمان الانسان الكُرد من جميع انواع حقوق الانسان المعلنة في اللائحة الدولية لحقوق الانسان والموقعة من قبل الحكومة العراقية، والخطر تجاوز حقوق الانسان ليهدد وجود الانسان الكُرد نفسه.

تقييم المقدمة

يقيناً ان التقييم الموضوعي لمقدمة الدكتور جمال اتاسي لكتاب الصديق المشترك المقدم منذر الموصل "عرب واكراد... رؤية عربية للقضية الكُردية" يجب ان يتناول ويشمل اولاً الجوانب الايجابية (التي نتفق معه فيها) والجوانب التي نعتبرها سلبية ونختلف مع فيها ثانياً وذلك من وجهة نظرنا طبعاً.

١. ينطلق الدكتور في عرضه للقضية الكُردية من الوقائع، فيستنتج منها الحقائق. فهو يستذكر التاريخ مع المؤلف عندما يقول: «ان اولئك القوم المنحدرين من ذلك الشعب العريق الجبلي المقاتل الشجاع والذين تسموا من خلال هذه المزايا والصفات كُرداً واكراداً انما يحملون مقومات جماعة متماسكة عبر تشكيلها التاريخي ومقومات شعب ليكون حق هذا الشعب ان يستكمل مقومات وجوده القومي كأمة وان يكون له كيان قائم بذاته. ومن الممكن بل ومن الحق ان يقوم كيان قومي لهذا الشعب اسوة بغيره من القوميات والامم. فهناك شعب يناضل منذ عشرات السنين في عدد من اقطار المعمورة، وباصرار وتصميم وبذل وتضحيات كثيرة ليحظى بالاعتراف بوجوده القومي، وليصل الى هذا الحق كاملاً غير منقوص»^{٩١}.

والدكتور جمال لا يكتفي بهذه المواكبة للمؤلف بل يسايره الانطلاق من منطلق قومي (وان اختلفا فيما بعد ان كانا بعثيين ظل المؤلف يحن الى بعثيته الاصلية بينما خرج عليها الدكتور واصبح من الناصريين «الذين مازالوا يعتزون بناصريتهم

^{٩١} المصدر السابق، ص ١٦.

ويأخذون بمنظور مستقبلي ومتجرد لها)). فنراه يستطرد قائلاً عن صديقه مايلي ((اما قضيته الاساسية فهي قضية القومية العربية والالتزام بمشروع لتحرير الامة العربية وبناء وحدتها وتقديمها ومن هذا المنطلق يأتي الى القضية الكردية والى القومية الكردية كحق طبيعي وانساني، وكحقيقة تاريخية لشعب مضطهد وممزق ومازال يتمسك به الانقسام والتخلف ليصبح شاغل المؤلف بل والقضية التي يتمسك بها الا يقوم تعارض او تصادم بين القومية العربية والقومية الكردية وان لايقوم بين الشعبين العربي والكُردي تحارب او عدااء وان لايتصادم المشروع العربي للتحرير والوحدة في اي موقع او مرحلة، مع المشروع الكُردي في ان يكون للشعب الكُردي وطن وكيان وهكذا فان المؤلف يمضي في كتابه من البداية الى النهاية ليؤكد على التواصل العربي والكُردي وعلى ما يؤلف بين الشعبين من روابط تاريخية ودينية وثقافية)).^{٩٢}

٢. وبعد مايمر الدكتور مرور الكرام بهذا التواصل ذاكراً ان تاريخ الاسلام مشترك بين الشعبين ((ومن معتقداته وقيمه الاخلاقية يستمدان جل مقومات كل منهما الثقافية والايديولوجية)). يصل بنا عبر النضال المشترك الذي خاضاه ضد الغزاة القادمين من الشرق والغرب الى ماسمي بالنظام الشرق اوسطي ليعين ((واذا كان ذلك النظام في التجزئة والتقسيم الذي اقامه النظام الاستعماري الكولونيالي ثم جاء الاستعمار الجديد بصورته الامبريالية الراسمالية يؤكد، قد اقام حدوداً فاصلة وسدوداً اقليمية بين شعوب اقطار المشرق العربي ليضيف اليها فاصل الكيان الصهيوني كاستعمار استيطاني توسعي. فان ذلك النظام لم يبق للشعب الكُردي من ارض ولا وطن بل هو بعثر الشعب في اقطار المشرق العربي كما وزع الارض التي يعيش في حمى وديانها وجبالها وبين بحيراتها وانهارها بين اقطار عدة لامم مختلفة. واذا كان الحلفاء الغربيون قد اعطوا وعدا للوطنيين الاكراد وبامكانية تاييدهم لقيام دولة مستقلة لهم في كردستان العليا من خلال تصفية تركة الامبراطورية العثمانية المهزومة في الحرب كما جاء في معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ فانهم ما لبثوا ان مسحوا ذلك الوعد كله في معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ التي جاءت ارضاء لدولة اتاتورك التركية ولكسبها حلفها الغربي)).

نفس المصدر، ص١٦-١٧. ٩٢

وهكذا نرى الدكتور يوضح ان الشعب الكُردي اصبح كشقيقه الشعب العربي ضحية لهذا النظام الشرق اوسطي التجزئى للهيمنة الامبريالية على المنطقة بكل ما يحمله ذلك النظام وما يتداخل في تركيبه ويتولى على تأييده من مصالح وتوازنات دولية وقوى خارجية وبكل مايمسكه ويتمسك به من تناقضات محلية وكيانات مصنعة ومصالح اقليمية وفئوية. وهو يستطرد ان حركة التحرر العربي لم تستطع اختراق ذلك النظام او كادت الا ابان موجه نهوضها الشعبي العارمة مرحلة النهوض الناصري التي لم تدم طويلاً مع الاسف الشديد، ثم يصل الى الاستنتاج الصائب التالي:

«فأن امام المشروع القومي الكُردي وامام قدراته على اختراق ذلك النظام الشرق اوسطي التجزئى مع كل ما تدخلت فيه من معطيات جديدة ومن صراعات وتعجزات. عقبات تبدو كبيرة ومسائل اشد تعقيداً».

فالشعبان الشقيقان العربي والكُردي اذن يواجهان معاً ذلك النظام وان تفاوتت قدرتهما على مواجهته على حد تعبير الدكتور جمال الذي يقر بكل وضوح حق الشعب الكُردي في تقرير مصيره بنفسه باعتباره حقه الاول اذ نراه يصرح بمايلي:

«واذا ما وقفت هنا لاؤكد ان يقظة القضية القومية العربية اكثر سبقاً ومقوماتها اكثر تركيزاً في الزمان والمكان واكثر تكاملاً من حيث مراحل التطور في الاقتصاد والثقافة والسياسة، فليس هذا الانتقاص في شئ من الحقوق القومية للشعب الكُردي ومنها حقه الاول في تقرير مصيره بنفسه وحقه في حياة حرة كريمة على ارضه التي يتواجد عليها منذ اجيال بعيدة وان يكون له كيان ووطن. انه شعب يناضل باصرار في سبيل ان يكون له وجود قومي ووطن والمصادر التاريخية تقول لنا ان ثورات هذا الشعب مازالت تتوالى منذ بدايات القرن التاسع عشر حتى اليوم وقد بلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية»^{٩٣}.

هنا اود ان اقف بدوري مع الاخرين الدكتور اتاسي والموصلي لاقارن موقفهما القومي المنطلق من اقرار الحقائق المستنبطة من الوقائع التاريخية بموقف البعث العفلكي التي يتنكر لوجود القومية الكُرديّة على ارضه التي يتواجد عليها منذ اجيال بعيدة اذ ورد في قرار المؤتمر القومي الحادي عشر للبعث العفلكي مايلي: «... في

^{٩٣} نفس المصدر، ص ١٨-١٩.

الوقت نفسه من الخطأ اعتبارها قوميات مختلفة عن الامة العربية بنفس المستوى الذي تختلف فيه القومية الفارسية والهندية او غيرها من القوميات. ذلك ان هذه القوميات التي تمتلك لغات وسمات متميزة عن اللغة والسمات العربية والتي تعيش في الوطن العربي منذ حقبة طويلة كالقومية الكُردية قد ارتبطت بالامة العربية بوشائج عميقة الجذور، فهي اصلاً تعيش منذ نشأتها وعبر هذه الحقبة في الارض التي عرفت تاريخياً بالوطن العربي على رغم اختلاف المسميات بين اجزائه واختلاف اسماء الدول التي قامت عليه.. وهذه المسألة مهمة فالارض التي تعيش عليها هذه القوميات كانت جزءاً من الدول العربية التي نشأت منذ الاف السنين والتي كانت اخرها الدولة العباسية الكبرى وهذه الارض هي - في الوقت نفسه - موطن تلك القوميات وعلى هذا الاساس فان الهوية العربية للارض التي تعيش عليها هذه الاقليات لم تأت عن طريق القهر او الاستعمار او الاستلاب، وانما اتت نتيجة الواقع التاريخي الممتد عبر الاف السنين ولم يكن حول ذلك عبر تلك الحقبة التاريخية الطويلة اي جدال او نزاع»^{٩٤}.

نعم هكذا يزور العفلقيون التاريخ ويزعمون دون رادع من ضمير او منطق او احترام للتاريخ بانه لا جدال ولا نزاع (حتى من قبل الاكراد اصحاب الارض) حول الهوية العربية للارض الكُردستانية التي عاش عليها الشعب الكُرد وحده منذ الاف السنين باعتراف التاريخ بل والجغرافيا وباعتراف الاخوين الدكتور والمؤلف معاً.

والحق ان الانسان يمتلكه العجب والاستغراب الشديداً حول جراحة العفالقلة في التلاعب بالالفاظ وبالمنطق وبالتاريخ وكذلك في تعريب الارض الكُردستانية بجرة قلم فالانسان عندما يسمع العفالقلة يتحدثون عن ((وشائج عميقة الجذور)) ربطت الكُرد بالعرب يتوقع النتيجة المنطقية لهذه الوشائج وهي الاحترام لحقوق الشعب الكُرد ولوجوده على الاقل على ارض وطنه كُردستان ومن ثم الاقرار بحقوقه شأنه شأن سائر شعوب العالم، ولكن يبدو ان المثل العربي ((ومن الحب ماقتل)) يمارس من قبل العفالقلة حيال الكُرد بقتلهم وابدانهم تمهيداً لتعريب كُردستانهم تنفيذاً لهذه الحكمة العفلقية القائلة بان تعايش الكُرد وسائر الشعوب المسلمة مع العرب في ظل الدولة العباسية الاسلامية سبب اساسي لجعل ارض وطنه عربية وذات الهوية العربية

^{٩٤} مسألة الاقليات القومية في الوطن العربي (كراس)، المؤتمر القطري الحادي عشر، دار الثورة، بغداد، ص ٧-٨.

الصرفة! وطبيعي ان هذه النظرية العفلقية المغرقة في الشوفينية يعني ان الترك والكرد والاذر والفرس والباكستانيين وشعوب الجمهوريات الاسلامية يعيشون على ارض الوطن العربي وان الهوية العربية لاراضي اوطانهم لاجدال ولا نزاع حولها لانها «اتت نتيجة الواقع التاريخي الممتد عبر الالف السنين» الالف هنا هي ايضاً من صنع المبالغة العفلقية التضليلية ايضاً. لان تعايش الكُرد وسائر الشعوب المسلمة مع العرب لايتجاوز الالف والثلاثمائة عام! عشنا اكثر من نصف المدة ومعاً تحت الحكم التركي! فكيف يفسر الاستاذ المؤلف -حتى وهو يحن الى البعث الكلاسيكي- هذه الادعاءات العفلقية!؟

٣. وفي حرصه الشديد (المشروع والمفهوم) على «القضية» هنا يطرح الدكتور الاتاسي، سؤالين هامين مترابطين ومتقابلين في آن واحد بل ومتكاملين متلاحمين متضادين اذا قصرت الاجوبة او ابتعدت عن هذه المقاييس وهما:

أولاً- كيف يمكن للمشروع العربي الوحدوي ان يتقدم وان يعم سورية ويصل الى العراق من غير ان يتصادم مع تلك الاهداف الوطنية الكُردية او ان تأتي لتعرض سبيله في وقت تتداخل فيه الارض الوطنية والمواطن البشرية وتتصارع مصالح اقليمية واخرى دولية وتتشابك ايديولوجيات وقوى وتقوم تحالفات منها الوطنية وغير الوطنية كما تقوم صراعات نظم وقوى حزبية تشد في هذا الاتجاه او ذاك وتغذي عصبية كانت لمراحل ماقبل القومية وهي ما دون الوطنية وقد تصد عنها وتشنت اهدافها ووجدتها».

ثانياً- فكيف للمشروع القومي الكُردي اذا ما اعطيناه ابعاده كمشروع تحرر وطني ووحدة شعب وارض ان يتلاقى ويتعاون وان لايتعارض او يتصادم، مع الاهداف والمطامح العربية التحررية والوحدوية في اطار الظروف الراهنة المطبقة على المنطقة».^{٩٥}

والدكتور جمال اتاسي محق في تساؤلاته هذه، وهو يطرح مسألة اساسية وحساسة يتوقف على حلها حلاً صائباً مصير العلاقات التاريخية بين الشعبين الشقيقين العربي والكُرد. خاصة وهو يلاحظ بحق انه حتى اذا ما وقفنا مع المؤلف نؤكد على القربى والاخاء وروابط الدين والتاريخ فهل حال ذلك كله دون نشوب ذلك

^{٩٥} عرب واكراد، ص ١٩.

الصراع الدامي والذي طال وتوالت حلقاته على ارض العراق العربي ومن حوله".^{٩٥} وذلك دون ان يصيبه النجاح طبعاً في الاسترسال في تساؤله حيث تتنافى مع الحقائق والوقائع بقية تساؤلاته؟ وهل حال ايضاً دون ان تاتي العديد من الحركات والتحركات السياسية الكُردية تعترض سبيل المشاريع والتحركات العربية الوحدوية؟ وفوق ذلك او لم يشير الكثيرون الى ان بين العوامل التي جعلت بعض الاحزاب الشيوعية العربية تعارض مشاريع الوحدة بين مصر وسورية ثم بينها وبين العراق العصبية الكُردية التي كانت تشد بعض قيادات تلك الاحزاب لتقف موقفاً لا قومياً من قضية الوحدة العربية ولتقف الى جانب القوى السلبية التي فوتت على امتنا فرصة من الفرص التاريخية الكبرى؟^{٩٦} ولتقديم الاجوبة الصائبة الشافية على السؤالين الهامين اللذين طرحهما الدكتور اتاسي نرى من الضرورة بيان بعض الحقائق الموضوعية التي تسهل وتستهل بها هذه الاجوبة.

فأولاً- ان الحركة القومية للشعوب تحمل بين طياتها (كجنين على الاقل) نزعة شوفينية وتوسعية حيال الاقوام الصغيرة او المغلوبة. بجانب نزعاتها التحررية والديمقراطية واذا كان قائد كبير هو جواهر لال نهرو يبدي استغرابه لتحويل القومية من حركة تحرر القوم الى حركة لسلب الغير، المناضلين من اجل تحرير قومهم ووطنهم حريتهم وحقهم في تقرير المصير كما يقول في تعليقه على تحول الحركة التحررية التركية الكمالية من حركة لتحرير تركيا الى حركة لاستعباد كُردستان والقضاء على الحركة القومية التحررية الكُردية لمطالبتها بنفس الشعارات التي نادى بها الكمالية، فليس من حق الاشتراكيين العرب ان يستغربوا لهذه الخصلة الموضوعية الموجودة في الحركة القومية التي تنادي بوجوازيتها بحكم طبيعتها الطبقيّة التي تحمل جنيناً توسعياً استعمارياً بحرية قومها وبحقها في البقاء متسلطة على القوميات الاخرى ضمن الكيان الحكومي لها.

ان على الاشتراكيين ان يعرفوا ان بوجوازيتهم القومية او قوميتهم البوجوازية لا توافقان على حق تقرير المصير الا لقومهم دون القوميات الاخرى المستضعفة العائشة معها ضمن كيان واحد، وهذا ما فعلته القومية التركية ومن ثم القومية العربية مع القومية الكُردية التي تاخذت معها وخاضت الكفاح المشترك معهما ضد الامبريالية

^{٩٦} نفس المصدر، ص ١٩.

وشاركتها الضراء والويلات والمصائب ولكن عندما يتم التخلص من الاستعمار (المباشر على الاقل، وتحقق الاستقلال السياسي على الاقل) قلبت القومية التركية وفعلت مثلها القومية العربية ظهر المجن للقومية الكُردية، استكثرت عليها ثم تنكرت لها حقها في التحرر وتقرير المصير. فأثناء النضال المشترك لتحرير تركيا من الغزاة الاوروبيين وعدت الكمالية بلسان مصطفى كمال باشا الشعب الكُردى بحكم ذاتي اوسع واشمل عما ورد في معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ وعندما تم لهم تحقيق الانصارات الاولية خطب وزير دفاعه امام نصب الجندي المجهول قائلاً: اغلب الظن ان هذا الجندي كُردى مشيراً بذلك الى التضحيات الكُردية الجسيمة في حرب الاستقلال. ولكن ما ان تم لهم تحرير تركيا واستحصال اعتراف الدول الاوروبية بالجمهورية التركية حتى تنكروا لجميع وعودهم ولوجود القومية الكُردية فداسوا على حقوقها واغرقوها في بحر من الدماء والدموع وزعموا ان الاكراد ما هم الا اترك الجبال يعيشون على الارض التركية.

وهذا ما فعلته القومية العربية البعثية العفلقية بنا نحن الكُرد في كُردستان الجنوبية فاثناء النضال الطويل المشترك مع القوى الوطنية والقومية العربية في العراق قيل لنا بعد الاعتراف بوجود الشعب الكُردى لفظياً انه ما عليكم اخوتنا الكُرد الا بالصبر حتى تحرير العراق من الاستعمار البريطاني ففعلنا وسمعنا واطعنا نصائحهم، ولكن عندما تم التحرر قيل لنا من قبل القوى الديمقراطية انه لا بد من الانتظار حتى يتم تثبيت الجمهورية وتحقيق شعار الدفاع عنها وصيانتها كاملاً ومن قبل القوى القومية العربية، انه لا بد لنا من الانتظار حتى يتم تحقيق الوحدة العربية القادرة وحدها على اقرار حقوق الشعب الكُردى. وهي نعمة تتردد مفرداتها حتى في كتابات الدكتور جمال وعندما تسلم القوميون العرب الحكم معاً في عام ١٩٦٣ بدعم من الاكراد وباتفاق مع القائمين بالحركة باعتراف المرحوم علي صالح السعدي للاخ الدكتور نفسه قلبوا لنا ظهر المجن وتنكروا لعودهم باقرار الحكم الذاتي وذلك بوهم انهم سيقضون على ثورة الشعب الكُردى خلال اسابيع او في نزهة الى الشمال على حد تعبير المرحوم الفريق صالح مهدي عماش! وها هو الدكتور جمال، يروي لنا انه سأل المرحوم السعدي «ما انتم فاعلون تجاه الاكراد والمسألة الكُردية». وكان توضيحه بهذا الشأن مايلي: «لا اکتتمک اننا قد اتصلنا قبيل الثورة بزعماء الحركة الكُردية لنضمن

هدواهم عند قيامنا بحركتنا وليؤيدوا ثورتنا، ولقد قطعنا لهم عهداً بتحقيق مطمحهم في الحكم الذاتي. ونحن مصممون على تحقيق بعض من مطالبهم فان قبلوا بها كان بها والا فنحن قد رتبنا امورنا بحيث نستطيع القضاء على تمردهم والانتهاء منهم في مدة اسبوعين او ثلاثة اسابيع»^{٩٧}.

وليسمح لي الاخ الدكتور بان اكمل له بقية الموضوع بحكم كوني رئيساً للوفد الكردي المخول من قبل المرحوم الجنرال البارزاني والمكتب السياسي للبارتي ومن ثم المؤتمر الشعبي الذي عقد في كويسنجق في آذار ١٩٦٣.

عندما وصلنا الى بغداد بعد ايام من نجاح حركتهم في ٨ شباط ذكرناهم بوعودهم لنا واتفاقهم معنا فاقروا الوعود والاتفاق لفظياً ولكنهم تذرعوا بالخوف من الرئيس المرحوم جمال عبدالناصر فيما لو اعترفوا لنا بالحكم الذاتي، فاتفقنا على السفر معهم الى القاهرة والجزائر ((لتعريب المفاوضات)) ومن ثم لاستطلاع رأي الرئيسين عبدالناصر وبن بله، وعند اللقاء مع الرئيس عبدالناصر وعندما اخبرته بمخاوف البعث اكد لي الرئيس جمال ((بانهم لا يصدقون)) وبين لي استعداداه لوضع توقيعه على مشروع الحكم الذاتي الذي نتفق عليه في بغداد مع البعث بل وحتى اعلانه في القاهرة قطعاً لدابر التوجس والتخوف المزعومين. اما الرئيس احمد بن بله فقد كان اوضح من الرئيس عبدالناصر اذ قال بحضور الوفد العراقي: ((انه يجب اعطاء الشعب الكردي حقه في الحكم الذاتي سريعاً قبل استفحال النزاع وتطوره الى ما لا تحمد عقباه)). وعندما رجعنا وبلغت موافقة الرئيس عبدالناصر الى المرحوم احمد حسن بكر الذي كان رئيس الوزراء آنذاك سقطت الحيل من بين يديه وتلعثم وتفوه بكلمات غير لائقة عن الرئيس الخالد لتبرير عدم اعلان الحكم الذاتي مدعياً انه ((سيكسر رقبتهم)) اذا فعلوا ذلك، علماً بأن الرئيس عبدالناصر كان اول من بارك اقرارهم للحكم الذاتي لكرديستان في بيان ١١ آذار ١٩٧٠، على الرغم من الخلافات المستعصية في القاهرة وبغداد، ورغم حملة الشتائم والسباب البذيئة التي كان العفالة يشنونها على مصر عبدالناصر.

ولكن الموافقة العربية لم تشفع لنا بل شن الحكم البعثي على الشعب الكردي حرب ((ابادة الثورة الكردية)) والقضاء على الثورة الكردية ((بأمل تحقيقها في نزهة))

^{٩٧} نفس المصدر، ص ٣٠

اسابيع ثلاث طالت لاشهر واستمرت حتى بعد سقوط النظام البعثي في خريف ١٩٦٣. وماذا عن العفالقلة الذين كانوا حزباً صغيراً ومنبوذاً من قبل جميع القوى القومية والوطنية والديمقراطية في العراق عدا القوى الكُردية عندما تسلموا زمام الحكم ثانية عام ١٩٦٨! لقد تظاهروا في البداية وعندما كانوا ضعافاً وحزباً صغيراً يواجهون مجموع الحركة الوطنية الديمقراطية والقومية العراقية في الداخل وحركة التحرر العربي بزعامة الرئيس عبدالناصر في الخارج والبعث اليساري الحاكم في سوريا (ضمن حركة البعث التاريخية) وادعوا استعدادهم للحوار والحل السلمي للقضية الكُردية والاستماع الى مبررات الحكم الذاتي ولكنهم عملياً مارسوا اللعب على الخلاف الذي كان قائماً بين جناحي البارتني وجناح الرئيس وجناح المكتب السياسي) وتأجيج الخلافات والنزاعات المسلحة فتعاونوا في البداية مع جناح المكتب السياسي و وعدوا بتحقيق الحكم الذاتي في المستقبل ولكنهم كانوا يكسبون الوقت ويؤججون حرب اقتتال الاخوة ويتآمرون ويسعون للمناقصة في القضية الكُردية ولكنهم عندما جوبهوا باصرار جناح المكتب السياسي على الحكم الذاتي وعلى اعتبار كركوك ضمن كُردستان وعلى بقاء العلاقة مع قوى معارضة وإبقاء الصداقة والعلاقات النضالية مع الرئيس عبدالناصر التي كانوا يناصبونها العداء وبعدها يأسوا من القضاء على جناح الرئيس البارزاني والثورة المسلحة توجهوا الى المرجوم البارزاني في مناورة متشعبة سرعان ما فهم المرجوم البارزاني كنهها فبادر الى العمل لتوحيد جناحي الحزب بعد صدور بيان ١١ آذار ١٩٧٠ واتفاق البعث الحاكم معه. ولكن البعث سرعان ما شرع بالتآمر لاغتيال البارزاني فكانت المحاولة الفاشلة على حياته ومن ثم التراجع المتواصل عن الوعود والاستعداد المتواصل للحرب ضد الثورة الكُردية خاصة بعدما فشلوا في الجبهة الشرقية المواجهة لاسرائيل وسحبوا منها الجيش العراقي تحت واجهة الشعارات المتطرفة الداعية الى تحرير فلسطين من النهر الى البحر علماً بان البعث الحاكم وقف مكتوفي اليدين بل وداعماً للملك حسين في مذابح ايلول الاسود حيث برزت الخيانة للثورة الفلسطينية بأجلى مظاهرها فاستطاع البعث الحاكم كسب رضاء اسرائيل العملي والاستحسان الفعلي من اميركا وشرع بمساومة الشاه الايراني على حساب سيادة العراق وارضه ومياهه ((وحقوقه التاريخية في شط العرب)) حتى تم له استرضاء الشاه بالتنازلات العديدة والتي بلغت حد تبديل اسم الخليج العربي

والقبول بدور الشاه كشرطي للخليج فضلاً عن التنازل عن شط العرب وارض عراقية واسعة لقاء موافقة الشاه على انهاء مساعداته للثورة الكُردية التي ارتكبت قيادتها الغلطة القاتلة بقبولها انهاء الثورة بعد اتفاقية الجزائر المشؤومة. فاغتنم البعث الحاكم الفرصة لتنفيذ مخططه القاضي بتعريب مناطق كُردستان النفطية ثم افتعال الشريط الامني الحدودي -وذلك بتخلية المناطق الكُردية الحدودية مما ادى الى قطع اوصال الامة الكُردية وتدمير اكثر من ١٢٤٧ قرية كُردية وتشريد حوالي ٧٥٠ الف كُردى واسكانهم في مجمعات قسرية شبيهة بمعسكرات الاعتقال. وواصل الحكم البعثي العفلقى سياسته رافضاً الحل السياسي والسلمي ورفضت مساعدة الايادي الكُردية الكريمة التي امدتها له الثورة الكُردية التي اندلعت مجدداً عام ١٩٧٦، حتى عندما كان يخوض حرباً عدوانية ضد ايران، ولم يقبل بحوار جدّي الا بعد هزائمه النكراء في خوزستان واندحار قواته في المحمرة ووصول القوات الايرانية الى الحدود الدولية وبحيث باتت تهدد باحتلال البصرة واسقاط النظام العفلقى، ولكن سرعان ما تراجع مرة اخرى عن وعوده التي قطعها لنا شفاهاً وتحريراً ورفض التوقيع على الاتفاق النهائي بينه وبين الاتحاد الوطني الكُردستاني اذ تراجع الرئيس العراقي صدام حسين في اليوم المحدد للتوقيع عن موافقته المسبقة، هذا التراجع الذي تم تحت الضغط التركي وبعدهما تيقن صدام حسين من وعود دولية من اميركا والاتحاد السوفيتي بانهم لن يسمحوا بانتصار ايراني حتى اذا كلفهم ذلك التدخل العسكري المباشر.

ثم شن حرب الابداء على الشعب الكُردى رافضاً حتى اقتراحاً قدمه الاتحاد الوطني الكُردستاني بعقد هدنة مستمرة طيلة الحرب العراقية-الايرانية بين الطرفين وكان الاقتراح يهدف الى تجنيب الشعب الكُردى في المناطق المحررة اوزار الحرب وتدمير القرى وتجنيب الاتحاد الوطني الكُردستاني الاضطرار الى القتال ضد الجيش العراقي الذي كان يقاتل داخل الاراضي العراقية وكذلك تجنب الاتهام بالتعاون مع العدو الخارجي ((ضد الحكم العراقي)) الوطني، لكن صدام حسين رفض كل المقترحات الداعية الى السلم والحل السياسي والهدنة الطويلة واصر على شن حرب الابداء ضد الشعب الكُردى كما بينها آنفاً. هكذا نرى القومية العربية ((البعثية)) تمارس كصنوتها القومية الطورانية التركية نفس السياسة الشوفينية المعادية لجوهر

شعاراتها في التحرر والحرية وحق تقرير المصير وذلك ضد شعب شقيق شارك العرب معاركهم التاريخية جميعاً. وهكذا لم تتم الفرحة التي ارادها حيال الامة العربية والاخوة العربية-الكردية حينما حاول تحقيق الوفاق الوطني في العراق رغم ما عانوه من البعث العفلكي والتجارب المريرة معه لذلك لم تتحقق مع الاسف الشديد ما تفضلتم ببيانه في صفحة ٤٠-٤١ حينما قلت: «وأعود هنا الى التصور الذي طرحه باسم اخوانه الاكراد جلال الطالباني عام ١٩٦٣ في القاهرة ومن عوامل تفاقولي لمايجري من توفيق او وفاق في العراق ان الطالباني واخوانه ممن كانوا يحملون مثل ذلك التصور هم على رأس التحالف الوطني الكردي الماضي في هذا الوفاق».

ثانياً: ان القوميات العائشة في دولة واحدة لا تكون متساوية في الحقوق والواجبات عندما تحرم من حق تقرير المصير بل تنقسم الى قومية سائدة حاكمة وقومية مسودة محكومة. وهذا ما كان عليه حال الشعب الكردي في العراق. فعند تأسيس الدولة العربية في بغداد عام ١٩٢٠ وفيصل الاول منقول من عرشه المنهار في دمشق الى عرش العراق وحيث طرزت الخاتون مس بيل التاج الملوكي كان مصير الشعب الكردي ضمن ولاية الموصل مبهماً. اذ ان الدولة العربية في العراق كانت قد تأسست ضمن الحدود المعروفة للعراق العربي الذي قالت لجنة التحقيق الدولية التابعة لعصبة الامم المتحدة في تقريرها عن حدوده مايلي: «فتوصلت اللجنة الى وجود ثلاث مناطق واضحة: العراق العربي والجزيرة وكردستان. لايمتد العراق شمالاً ابعد من هيت-تكريت او جبل حميرين. واكدت انه في جميع الادبيات الجغرافية منذ الفتح العربي وحتى تاريخ تحقيق اللجنة ١٩٢٥ - لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الاراضي المتنازعة- اي ولاية الموصل- يوماً كجزء من العراق. وفي الماضي لم يكن اسم العراق مألوفاً عند سكان ولاية الموصل كاسم لبلادهم ولكنه على كل حال اكثر قبولاً لدى العرب من الاسم ميسوبوتاميا الاوروبي غير المعروف عندهم. وتضم ميسوبوتاميا النصف الغربي من الاراضي المتنازعة فقط. اما قول الحكومة التركية بان ولاية الموصل كانت جزءاً من الاناضول فتعتقد اللجنة انها غير صحيح لان المنطقتين تفصل بينهما سوريا وكردستان الغربي»^{٩٨}.

^{٩٨} فاضل حسين (الدكتور)، مشكلة الموصل، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٧، ص ٧٨.

وكان الشعب الكُردي انذاك موعوداً من الحلفاء وفق معاهدة سيفر بحكم ذاتي قابل للتطور خلال سنة الى استقلال كامل يضم كُرد ولاية الموصل ايضاً اذا هم طلبوا ذلك وفي عام ١٩٢٢ اضطرت الحكومتان البريطانية والعراقية تحت ضغط تعاضم الحركة القومية الكُردية وتزايد خطر الكمالية على ولاية الموصل وبسبب عدم قدرة بريطانيا العسكرية والمالية على شن حرب جديدة في المنطقة.. اضطرت الى اصدار بيان الاعتراف بحكومة كُردية في ٢٢ كانون الاول ١٩٢٢، هذا نصه:

«تعترف حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية بحق الاكراد القاطنين ضمن الحدود العراقية بان يؤسسوا حكومة كُردية ضمن هذا الحدود، وانهم يأملون ان العناصر الكُردية المختلفة ستصل الى اتفاق فيما بينها حول الشكل المرغوب للحكومة وحدودها ويرسل الاكراد مسؤولين لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية مع حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية».

ولكن المصالح الاستعمارية البريطانية قد قضت فيما بعد بجرمان الشعب الكُردي من هذا الحق ايضاً فشنت القوات البريطانية (لا العراقية التي لم تكن موجودة بعد) هجوماً عدوانياً على كُردستان الجنوبية في عام ١٩٢٣ ولم تستطع حتى عام ١٩٢٥ من تحقيق مهمتها في الحاق كُردستان الجنوبية بالعراق. اما اسباب هذه التحولات في السياسة البريطانية فيشرحها الاستاذ عزيز شريف الشخصية العربية العراقية المعروفة كمايلي: «اما في كُردستان الجنوبية فقد كانت السياسة البريطانية في تذبذب ولم تستقر على قرار الا عام ١٩٢٦ ففي العاشر من ايار ١٩١٩ امرت الحكومة البريطانية حاكمها الملكي العام في العراق بتاليف دويلات ذاتية تحت حكم شيوخ من الكُرد على ان يعمل هؤلاء تحت ارشاد ضباط بريطانيين وحذرت من اتخاذ اية خطوة تدل على ان سياسة بريطانيا قد تعينت، كما انها كانت قد اقامت حكومة في السليمانية برئاسة الشيخ محمود. وعند وضع معاهدة سيفر ذكر مشروع دولة كُردية ثم تراجعت بريطانيا عن المشروع امام معارضة تركية. وفي عام ١٩٢٢ اعلنت بريطانيا مع صنيعتها حكومة العراق التي كانت تحت الانتداب البريطاني عن تاييدها لتاليف حكومة كُردية. اما اسباب هذا الاضطراب في السياسة البريطانية فانها - باستثناء المساومات التي انتهت بتنازل الاستعمار الفرنسي لها عن المنطقة

(كُردستان العراق) باتفاق سان ريمو ١٩٢٠ المتقدم الذكر يمكن ان ترد الى سببين رئيسيين:

- أ. عدم وثوق ساسة الامبراطورية بكُردي ذي نفوذ يركن اليه حراسة مصالحهم.
- ب. تأخر حسم الموقف مع الحكومة التركية الحديثة- الكمالية- وتعيين اتجاهاتها السياسية.

ففيما يخص السبب الاول نجد ان الاستعمار البريطاني اتجه الى الشيخ محمود الذي كان اوسع شيوخ الاكراد نفوذاً فعينه حاكماً على السليمانية وصرح انه لا مانع من ان تضم دولته القبائل الكُردية من الزاب الكبير الى نهر ديال. غير ان طموح الشيخ واساليبه لم تأتلف مع مصالح الامبراطورية - يقول احد معتمديها في الشيخ: «انه كان معضلتنا الرئيسية فهو جاهل لكنه ليس ساذجاً بريئاً وهو شديد الشراسة عند عدم وجود حامية، وان ماضيه في العهد التركي لا يوحى بالثقة فلقد كان في ثورة دائمة ضد الحكم التركي». فاين هذه الصخرة الوعرة من رخام فيصل الذي اراح بنائي الامبراطورية ونحاتيها؟ اما فيما يتعلق بالسبب الثاني اي بموقف الحكومة التركية والمساومات والوحشية التي قمعت بها الثورة الكُردية عام ١٩٢٥، فقد عينت اتجاهها الفاشي، وفي العام نفسه استحصلت بريطانيا من عصبة الامم قراراً بضم ولاية الموصل-التي كانت تشمل كُردستان الجنوبية- الى العراق وفي عام ١٩٢٦ حصل التفاهم التام الذي افزع في معاهدة انقرة الثلاثية المعقودة بين بريطانيا والعراق وتركيا. وبهذه الصورة استقرت سياسة بريطانيا بخصوص كُردستان الجنوبي وذلك بالحاقه بالعراق وعدم افساح المجال لاي نوع من الحكم الذاتي الكُردي، وقد علل هذا اللاحق في بيانات وخطب كثيرة ومن تاليف الكتاب الراسماليين انه مستوحى من الضرورات الجغرافية التجارية، ولاريب ان بين كُردستان الجنوبي ووسط العراق صلات اقتصادية واجتماعية عديدة ولكن هذه الصلات لا تحتاج الى ضم استعماري. اما اغراض هذا الضم فانها استعمارية مفضوحة استراتيجية واستغلالية، ولم يستطع ممثلوا الامبراطورية البريطانية انفسهم اخفاء هذه الحقيقة، ففي خطاب للمعتمد السامي البريطاني القاها في السليمانية في ١١ آب ١٩٣٠ قال:

«وقد رأيت ان بعض المراجع غير المسؤولة ترى ان سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية هي تشجيع القومية الكُردية وهذا غير صحيح ليست لانه يريك

الحكومة العراقية فقط بل لانه يربك كذلك جارتها الحبيبتين الحكومة التركية والحكومة الايرانية. فلا شئ ابعد من هذا الظن عن الحقيقة)).

((اما علة عدم ربط ادارة كردستان الجنوبي بالاحتلال المباشر فمردها الى تفادي النفقات الباهظة التي يقضيها الاحتلال وقد وجد الاستعمار البريطاني في الحكم العراقي البوليس الذي يقوم له بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان ويجبي نفقاتها ونفقات سحق الحركة القومية الكردية من جماهير العراق الكادحة بدلا من ان تقع على كاهل الخزينة البريطانية))^{٩٩}.

وهكذا نرى ان الحاق كردستان الجنوبي بالدولة العربية العراقية قد حرم الشعب الكردي من حقه في تقرير المصير وحق اقامة دولته المستقلة اولاً واورجد تفاوتاً كبيراً في العلاقة العربية الكردية اذ جعل الشعب الكردي محكوماً للحكم العراقي التابع لبريطانيا بحيث اصبح يعاني من الاضطهاد القومي على يدي الحكم العربي الرجعي اولاً والاضطهاد الاستعماري البريطاني ثانياً والى ايجاد وحدة عراقية الهاقية مناقضة للاتحاد الاختياري الحريين الشعبيين ثالثاً. وعلى الرغم من وعود القوى الديمقراطية والقومية العراقية للقومية الكردية اثناء فترة النضال ضد السيطرة البريطانية باقرار الحقوق القومية الكردية، فان هذه الوحدة الهاقية والاستعمارية التي كانت وحدة السلاسل والقيود على حد تعبير الاستاذ عزيز شريف اصبحت فيما بعد وحدة مقدسة لدى الحكم العراقي الموالي للاستعمار والحكم الوطني ومن ثم القومي على التوالي وتحولت الى سيف ديموقليس مشهر بوجه الحركة التحررية الكردية كلما هبت تطالب بحقوقها الديمقراطية والقومية المشروعة ونجمت عنها تهمة الانفصالية ومعاداة الوحدة العراقية وتخريب وحدة التراب العراقي والخ من التهم المفبركة في اجهزة الدعاية الاستعمارية او الشوفينية او كليهما.

ثالثاً- لقد برهن التاريخ والتجارب في البلدان الراسمالية والاشتراكية الديمقراطية والديكتاتورية ان اتحاد الشعوب الحقيقي وتأخيها وتعايشها الاختياري لا يتم ولايدوم الا اذا اقيم على اسس المساواة التامة السياسية (بما فيها حق تقرير المصير). والاقتصادية (وبما فيها منع الاستغلال والاستثمار لطرف من طرف)والديمقراطية الحقيقية وكذلك الاحترام المتبادل للمصالح والحقوق القومية

^{٩٩} عزيز الشريف، المسألة الكردية في العراق.

والديمقراطية. كما برهن التاريخ الفشل الذريع لاساليب القمع والابادة والتدمير في القضاء على القوميات وكذلك الفشل الذريع لمحاولات الصهر والابادة والاندماج سواءً كانت ترويساً او تتركياً او فرنسة او تعريباً او تفريساً او جرمنة... الخ.

رابعاً: برهنت تجارب بلداننا والعالم الثالث ان الديمقراطية الحقيقية القائمة على حق الشعب في الانتخاب والاختيار للحكام والانظمة والتشريعات وعلى اسس الحريات الديمقراطية بما فيها حرية الاحزاب والصحافة والرأي والمعتقد والدين وممارسة الشعائر القومية والمذهبية وعلى حق جماهير السكان في الادارة والمساهمة الحقيقية في السلطة وكذلك التعبير الحر عن الارادة في العيش المشترك او المنفصل للقوميات العائشة داخل الدولة الواحدة وعلى دستور يضمن هذه الحقوق والحريات ان هذه الديمقراطية هي وحدها الكفيلة بضمان الاستقلال الوطني والاقتصادي والتطور الاجتماعي والثقافي والحضاري وتحقيق المجتمع المزدهر والمستقر وتحقيق تآخي القوميات وتعايشها.

إنّ اذا اخذنا العبر والدروس اللازمة من هذا الحقائق فيمكننا ان نجيب بسهولة ويسر على السؤالين الهامين اللذين طرحهما الاخ الدكتور جمال، فكيف يمكن للمشروع الوحدوي ان يتقدم وان يعم سوريا ويصل الى العراق من غير ان يتصادم مع تلك الاهداف الوطنية الكردية، ويمكن الجواب بانه بالديمقراطية يمكن للمشروع العربي الوحدوي ان يعم ويصل الى العراق وبالديمقراطية واقرار حق تقرير المصير للشعب الكردي (شقيقه التاريخي) واقرار حق المساواة والاتحاد الاختياري بدل التسلط والوحدة اللاحاقية واستيعاب الدروس التاريخية باستحالة صهر القوميات وابتلاعها يمكن للمشروع العربي الوحدوي ان يعم سورية ويصل الى العراق من غير تصادم مع تلك الاهداف الوطنية الكردية، بل وان ينال الاسناد المطلق والدعم الشامل من القومية الكردية حينئذ اذ تجد فيه لاحقاً طبيعياً مشروعاً وممارسة اعتيادية وضرورية لحق الشعب العربي (شقيقه التاريخي) فحسب بل ايضاً تعميماً للتحرر والحرية وتعزيزاً لحقها الطبيعي في تقرير المصير ودعمها حقيقياً لتحررها هي ولحريتها هي وكذلك تحقيقاً لاتحاد اختياري حربيين الشعبين الشقيقين العربي والكردي التي تحتمه آنذاك مصالحهما الحقيقية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

الم يكن الافتقار الى الديمقراطية سبباً اساسياً في تعثر المشروع العربي
الوحدوي وابان نهوضها التاريخي بزعامة عبدالناصر بل وللانفصال السوري عن
الجمهورية العربية المتحدة هذا الانفصال الذي لم تكن ارضيته تتوفر واجاؤه تنهياً
اصلاً لو وجدت الديمقراطية ثم لم يكن تحقيقه ممكناً بانقلاب عسكري محال في
ظروف الديمقراطية! ألم يكن الحرمان من الديمقراطية والمساواة وحق تقرير المصير
سبباً اساسياً لتخويف الشعب العراقي بقوميته العربية والكردية وسائر مواطنيه من
الوحدة الفورية الاندماجية التي ارجو ان يتأكد الاخ الدكتور جمال اتاسي بان الاغلبية
الساحقة من الشعب العراقي كان يرفضها بعد نجاح ثورة ١٤ تموز المجيدة. بل الم
يكن فقدان الديمقراطية سبباً حقيقياً لمنع تحقيق الاتحاد الثلاثي بين مصر وسورية
والعراق في عام ١٩٦٣!!

اما كيف للمشروع القومي الكردي اذا ما اعطيناه ابعاده كمشروع تحرر وطني
ووحدة شعب وارض ان يتلاقى ويتعاون وان لايتعارض او يتصادم مع الاهداف
والمطامح العربية التحررية والوحدوية في اطار الظروف الراهنة المطبقة على
المنطقة؟! فيكون ذلك:

اولاً: باقرار الحقائق التاريخية الحية من قبل الحركة التحررية العربية بما فيها
حق وجود الشعب الكردي وعلى ارض وطنه كردستان بدلاً من انكار وجوده والتحايل
على وجوده على ارض وطنه كردستان او تعريب كردستان لاسباب شوفينية او
استقلالية او اقتصادية.

ثانياً: باقرار حق تقرير المصير الشعب الكردي اسوة بسائر شعوب العالم وكما
تقره الحركة التحررية العربية لجميع شعوب العالم ما عدا الشعوب الكردية والبربرية
والزنجية في جنوب السودان اي الشعوب العائشة ضمن حدود الدول العربية؟ فكيف
يجوز ورغم الوشائج والروابط التاريخية والدينية وامجاد النضال المشترك وماثر
مجاور شارك العرب الضراء واسهم في جميع معاركهم التاريخية منذ عهد صلاح الدين
الايوبي وفي حضارتهم وثقافتهم بينما تقرب بل وتهلل لجميع شعوب الارض هذا الحق؟
هل كان ذلك يحدث لو لم يتم الحاق كردستان الجنوبي عام ١٩٢٥ بالعراق العربي مثلاً
بل بقيت حكومة كردستان التي اعترفت بها بريطانيا والعراق في ٢٢ كانون الثاني
١٩٢٢، هل كان ذلك التنكر لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه يحدث لو كان
الشعب الكردي يعيش في جزر الواق واق مثلاً او ما كان ذلك يعتبر اثماً وكذا لو لم تكن

كردستان الجنوبي في الدولة العراقية او مجاورة للعراق العربي وسورية العربية؟! فهل تريد الحركة القومية العربية وفي مقدمتها البعثية واشتراكهم معه في التاريخ المتواصل وفي الكفاح المشترك المديد والمريير؟ او يعتبر ذلك كله مآثر ومفاخر للكرد واسباباً موجبة تحتم على العرب اسناد نضال اشقائهم الكرد ام اسباباً موجبة لمعاداة الكرد وشن حرب الابداء عليهم؟!

ثالثاً: بقبول الديمقراطية للشعب الكردي ايضاً وبقبول اتحادهم الاختياري مع شقيقه الشعب العربي بديلاً عن الوحدة القسرية الاستعمارية التي اوجدتها الرماح الاستعمارية البريطانية فكانت وحدة السلاسل والقيود الاستعمارية ثم ورثتها من الاستعمار البريطاني الحكومات القومية العربية لتديمها بقيود شوفينية وسلاسل رجعية وفاشية؟!

رابعاً: باقناع الكرد واقتناعهم باهمية الاخوة العربية-الكردية وضرورات الكفاح العربي الكردي المشترك وفوائد الاتحاد الاختياري العربي والكردي وبوحدة الاعداء والاهداف وكذلك بحقيقتين هامتين جعلناهما نحن التقدميين الكرد وحدنا دون تجارب مماثل من اخواننا العرب عندما ناضلنا في صفوف الديمقراطي الكردستاني وخارج صفوفه شعارين اساسيين وهما:

١. ان كل نصر تحرزه القومية العربية التقدمية في نضالها ضد الاستعمار والصهيونية وفي سبيل التحرر الوطني الديمقراطي والوحدة هو نصر للقومية الكردية.

٢. كما ان كل نصر تحرزه القومية الكردية التقدمية في نضالها ضد الاستعمار والرجعية الغاصبة لارض كردستان وفي سبيل التحرر الوطني والديمقراطي وحق تقرير المصير للامة الكردية هو نصر للقومية العربية.

نعم اذا آمننا بهذين الشعارين وتفهمناهما وعملنا بمعطياتهما ومقتضياتهما لتم حل المشكلات بين المشروعين القومييين العربي والكردي وللتحرر والوحدة. انني اعتقد اننا لاختلف مبدئياً وبخطوطها العريضة مع الاخ الدكتور جمال اتاسي فيما تقدم بيانه من الاجوبة، وما تقدم بيانه هو في نظري من المستلزمات لتحقيق التلاحم والتعاون وتبادل العون والاسناد بين المشروع القومي العربي والمشروع القومي الكردي للتحرر وحق تقرير المصير، وكذلك السير المشترك نحو الاهداف الاستراتيجية وخلال جميع مراحل النضال المتتالية والمتعاقبة.

اما اجوبتنا على ما تفرع من هذين السؤالين الهامين من ملاحظات او تساؤلات او حتى الاتهامات فنبينها كمايلي:

نحن نتفق مع الدكتور تماماً بان مجرد التأكيد على القربى والاخاء وروابط التاريخ والدين لا يحول دون نشوب الصراع السياسي والدامي والذي طالت حلقاته على ارض العراق الذي ليس عربياً كله بل وهو الان عراقي عربي وكردى (بحكم وجود كردستان الجنوبي ضمنه) ولكن لم حدث كل ذلك وكيف لم يكن بالامكان الحؤول دونه! يؤسفني القول بان صديقنا الدكتور جمال ليس حكماً عادلاً في قضاوته في هذا الموضوع، ان يبدو لي انه يحمل الجانب الكردي دون وجه حق مسئولية اكبر بينما يفرض الحق والواقع تحميل الجانب العربي المسئولية الكبرى والاعظم! وكيف يبدو ذلك؟ من خلال استقراء مغزى ومضمون التساؤلين الاتيين:

١. وهل حال ايضاً دون ان تأتي العديد من الحركات والتحركات السياسية الكردية تعترض سبيل المشاريع والتحركات العربية والوحدوية؟

٢. او لم يشر الكثيرون الى ان بين العوامل التي جعلت بعض الاحزاب الشيوعية العربية تعارض مشاريع الوحدة بين مصر وسورية ثم بينهما وبين العراق العصبية الكردية التي كانت تشد بعض قيادات تلك الاحزاب لتقف موقفاً لا قومياً من قضية الوحدة العربية ولتقف الى جانب القوى السلبيه التي فوتت على امتنا فرصة من الفرص التاريخية الكبرى؟

وعدا هذين التساؤلين فالاتهام واضح وصريح في معرض ذكر مثال العراق كما سأبينه لاحقاً. ولكن قبل الاجابة على هذين التساؤلين ارى من الضروري الاشارة اولاً: بارشادات الدكتور جمال للحركة التحررية العربية خاصة عندما يدين الشوفينية والاستبداد والاستغلال حينما يقول:

١. فالقومية عندما تأخذ بها النزعة الشوفينية لاتعود تنظر الا بهذا المقياس للقوميات الاخرى اي من خلال عصبيتها وتعصبها.. والدولة القومية التي يقوم نظام حكمها على الاستغلال والتمايز الطبقي او الفئوي هي التي تنحو نحو استغلال الشعوب الاخرى واضطهادها. والنظم التي تقوم على التسلط والاستبداد، فهي بمقدار ما تضطهد شعبيها ذاته وتفرض عليه هيمنة سلطاتها وتستخف بارادته الوطنية

الحرّة تضطهد ايضاً الاقليات القومية او الشعوب القومية الاخرى المقيمة على ارضها او على تخومها وتعمل لبسط السيطرة عليها وتستخف بحقها في تقرير المصير^{١٠٠}.

٢. فبمقدار ما نقترّب من المفهوم الديمقراطي للوطن والمواطنة والسيادة الحرّة للشعب في بناء نظمنا الوطنية وفي انجاز مهمات تحقيق وحدتنا العربية فان مسألة الجماعات القومية غير العربية المقيمة في هذه المنطقة او تلك من وطننا العربي والتي لم تندمج بنا في الماضي وتحرص على وجودها القومي الخاص وخصوصيتها لا بد ان تطرح نفسها علينا ومن خلال ذات المعايير الديمقراطية والانسانية التي توجه مسارنا ولا بد ان نقف منها الموقف الذي اردنا في تحررنا القومي اي ان تكون لها ارادتها الوطنية الحرّة وحقها في تقرير المصير^{١٠١}.

٣... فلا بد ان تكون مثل هذه التوجيهات واضحة لا في مقولات احزابنا العربية القومية والشعارات التي ترفعها فحسب وانما في ممارساتها والمواقف الفعلية التي تتخذها لكي نصل الى ازالة اسباب التصادم والى ايجاد صيغة للتعاون بل والتحالف الاستراتيجي ايضاً بين حركة التحرر العربي الوجودية وبين الحركة الوطنية التحررية الكردية ولكي نصل من ذلك الى الحلول المرحلية المناسبة للوجود القومي الكردي داخل الحدود المتعارف عليها دولياً لقطر عربي واحد بالتحديد او لاكثر من قطر ومن خلال منظور مستقبلي له ملامحه العامة الواضحة بحيث لا يعترض سبيل برنامجنا القومي الوجودي ولا يقطع طريق التطلعات القومية الكردية والتي لا تقف عند حدودنا العربية بل تتعداها في كثير الى دول مجاورة وقوميات مختلفة^{١٠٢}.

ثانياً: بملاحظات الدكتور الانتقادية حينما يقول:

((... لقد أردت ان نبدأ بانفسنا كعرب وان نحاسب ونطالب احزابنا ونظمنا قبل ان نحاسب وتطالب الاطراف القومية المقابلة وان نراجع مواقفنا وممارساتنا وافكارنا ايضاً بهذا الشأن وان نحدد اهدافنا القومية والمسار الذي نتبعه لتحقيقها قبل ان نحاصر الطرف الاخر ونسائله و....))^{١٠٣}.

^{١٠٠} عرب واكراد، ص ٢٦.

^{١٠١} نفس المصدر، ص ٢٦.

^{١٠٢} نفس المصدر، ص ٢٧.

^{١٠٣} نفس المصدر، ص ٢٧.

ولكنني لا استطيع الموافقة على حكمه القاسي على الحركات الكردية حتى وهو يقارن اخطاءها بالنظم ناهيك عن الاحزاب اذ يقول بان الحركات الوطنية الكردية وقعت في اخطاء وانقسامات افدح...^{١٠٤}. بل سأرد عليه لاحقاً، اما الان فدعونا نرجع الى التساؤلين المذكورين اعلاه لنرى:

١. هل حقاً ان العديد - نعم العديد - من الحركات والتحركات السياسية الكردية اعترضت سبيل المشاريع والتحركات العربية الوحدوية؟ لاعتقد ذلك قطعاً. وكما نخرج من ظلام العموميات الى انوار الوقائع التاريخية نقول انه جرت في عصرنا محاولتان للوحدة العربية بين الدول التي يعيش فيها الكرد هما الوحدة المصرية السورية ثم الوحدة المصرية السورية مع العراق والاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن الذي لا اعتقد الدكتور يعنيه. اذن فالموقف الكردي الملام او المدان محصور على الاول، فكيف كان؟

أ. لقد صوت الكرد في سورية مع الوحدة العربية، مع الجمهورية العربية المتحدة واشترك العديد من شخصياتهم ونوابهم في التصويت عليها.

ب. اما في العراق فقد جرت محاولتان الاولى عام ١٩٥٨ غداة انتصار الثورة العراقية حينما انفرد البعثيون وحدهم برفع شعار الوحدة الاندماجية الفورية، بينما طالبت الاحزاب الديمقراطية والشيوعيون خصوصاً بالاتحاد الفيدرالي. فاين كان الحزب الكردي الوحيد انذاك الحزب الديمقراطي الكردستان (البارتي)؟

وبصرف النظر عن النقاش حول افضلية او اصلحية الاتحاد الفيدرالي على الوحدة والاندماجية او عكسها - وهو موضوع هام يتناقش عليه العرب العاربة انفسهم واحزابهم وقواهم فمن باب اولي ان يكون من حق الكرد تفحصه ومناقشته ايضاً - فان المكتب السياسي للبارتي اتخذ وثيقة رسمية طرحها السكرتير الاستاذ ابراهيم احمد يوم اشتد الخلاف بين القوى العراقية المختلفة ووزعت يوم ١١/٩/١٩٥٨، جاء فيها: «ان مسألة الاتحاد او الوحدة تهمنا قبل كل شئ من ناحيتين:

الاولى، درجة صيانتها وتحقيقها للاهداف الانية والبعيدة التي ناضل من اجلها الشعب العراقي باسره ومازال يناضل في سبيلها.

^{١٠٤} نفس المصدر، ص ٢٨.

الثانية، درجة صيانتها وتحقيقها لمبدأ الشراكة في الوطن ودرجة توسيعها لحقوق الشعب الكردي القومية المعترف بها في دستور الجمهورية العراقية. "ففيما عدا هاتين الناحيتين الجامعتين فاننا بصورة مبدئية نعتقد ان مسألة الاتحاد او الوحدة تخصان الشعب العربي بالدرجة الاولى لانهما يكونان جزءاً من حق الشعب الشقيق في تقرير مصيره بنفسه، ذلك الحق المطلق العظيم وعلى هذا الاساس فاننا نؤيد ما يستقر عليه رأي الشعب العربي فيما يتعلق بتقرير مصيره وبالشكل الذي يختاره لتنظيم العلاقات بين اجزاء الوطن العربي المجزأ...)).

(ان اية خطوة تخطوها القومية العربية نحو اهدافها يجب ان يصحبها توسيع اكثر في حقوق القومية الكردية. لذلك نقترح مايلي:

١. في حالة رغبة العراق في الدخول في اتحاد فيدرالي مع الدول العربية المتحررة يجب الاعتراف بنوع من الحكم الذاتي لكردستان ضمن الجمهورية العراقية.

٢. وفي حالة رغبة العراق الدخول في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة فيجب الاعتراف للقومية الكردية في العراق بان تكون كردستان عضواً فيدرالياً وذلك ضمن التكوين الجديد)). هكذا نرى الحزب الكردي الوحيد انذاك موافقاً على حق الشعب العراقي في اختياره الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة او الاتحاد الفيدرالي. اما في المحاولة الثانية التي جرت عام ١٩٦٣ لاقامة الوحدة الثلاثية فانني استشهد بالاخ الدكتور نفسه - وهل اجدر من القاضي شاهداً- كما يقول المثل الفارسي وذلك لبيان حقيقة انه لا يصيب حينما يتهم الحركة الوطنية الكردية بالوقوف ضد الوحدة العربية اذ يقول هو بالنص مايلي: ((خلال محادثات الوحدة وفي اللقاءات التي كانت تجري على هامشها طرح جلال الطالباني التصور التالي: اذا كنتم بصدد اقامة جمهوريات كصيغة للوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية فان مطالبنا كوطنيين اكراد تبقى كما هي اي ان يكون لنا حكمنا الذاتي في المناطق الكردية في اطار الوحدة الثلاثية اما اذا كنتم ستقيمونها جمهورية عربية واحدة فنحن نريد لو تصبح المنطقة الكردية اقليماً رابعاً بين اقاليم هذه الجمهورية. ولقد كان عبدالناصر كما علمت مرتاحاً بمثل هذا الطرح لما فيه من تطلعات استراتيجية ومنظور مستقبلي طيبة مع مصر وعبدالناصر. ان الوحدة لم تقم لا كاتحاد جمهوريات ولا كجمهورية عربية واحدة. وفي الواقع فان المسألة الكردية لم تعترض سبيلها في شئ))^{١٠٥}.

^{١٠٥} نفس المصدر، ص ٣٨-٣٩.

فكيف اذن يتهم الدكتور العديد من الحركات السياسية الكردية باعتراض سبيل المشاريع والتحركات العربية الوندوية؟ والحزب الكردي الوحد في العراق بل والثورة الكردية بقيادة المرحوم الجنرال مصطفى البارزاني يؤيد الوحدة العربية سواء كانت كجمهورية عربية متحدة او كاتحاد جمهوريات عربية على لسان جلال الطالباني الذي كان الممثل للجنرال البارزاني وللپارتي ورئيساً للوفد الكردي الشعبي المنتخب والمخول بالحوار مع النظام. وكان قد قدم مذكرة باسم الوفد الكردي الى محادثات الوحدة الثلاثية بصورة رسمية جاء فيها:

((اولاً: نقول ابتداءً ان مما تقتضيه طبيعة الشمول لمباحثات القاهرة ان يكون الشعب الكردي ممثلاً فيها على وجه من الوجوه.

ثانياً: نوضح لكم ان الشعب الكردي لا يقف في يوم من الايام بوجه ارادة الشعب العربي في نوع العلاقة التي يقيمها بين اجزائه وحكوماته ومن دواعي اعتزاز الشعب الكردي ان وجد الفرصة ليكون له شرف المساهمة في تسهيل الصعب من موضوع العلاقة المراد ايجادها بين سائر اجزاء الوطن العربي عامة والدول العربية المتحررة خاصة اياً كان نوع تلك العلاقة ومداهما.

ثالثاً: تفادياً لاي اشكال محتمل في المستقبل التي قد تتمخض عنها اجتماعات القاهرة وبين الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق -نلخص فيمايلي رأيه المنبثق عن طبيعة وجوده ومركزه في العراق وعبر كفاحه وتجاربه خلال التاريخ في كيفية تنظيم العلائق بينه وبين الشعب العربي في الاحوال المختلفة.

أ. فيما اذا انضم العراق الى اتحاد فيدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه.

ب. فيما اذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية اخرى يكون الشعب الكردي في العراق اقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة وعلى نحو يحقق الغاية من صيانة وجوده وينفي في الوقت نفسه الانفصال ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل افضل)).

اما جعل العصبية الكردية وليست العصبية الشيوعية او المبادئ الشيوعية والسياسات الحقيقية للحزب الشيوعي سبباً لتقف بعض قيادات الاحزاب الشيوعية موقفاً لا قومياً فليس الا ظلماً اخرأ ينزله صديق الشعب الكردي الاخ الدكتور بحركته

التحررية وجواباً على ذلك نقول اولاً نحن الكرد التقدميين نعادي العصبية القومية كلها سواءً كانت كردية او عربية. لذا فلا يمكن ان تسأل الحركة الكردية التحررية عن نزعات ترفضها وتلفظها. ومع ذلك فلنأت تحديداً الى المتهمين لنجد انه لا يمكن ان يكون الا الاستاذ خالد بكداش الذي قضى كل عمره النضالي الطويل في صفوف الحركة الشيوعية العربية والذي لا يصف نفسه الا بالعربي بكونه عربياً من المعرب المستعربة وليست العاربة. فلماذا يجب ان يحسب ضدنا موقف للاستاذ خالد الذي يأبى ان يصنف نفسه ضمن الكرد ولم يشترك يوماً ما في حركة كردية؟ بل لماذا لاتجيز لصالحنا مواقف اكراد شيوعيين وتقدميين منهم الاستاذ رشاد عيسى الذي ضحى بعضويته في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري حينما وقف ضد قرار تقسيم فلسطين رغم موافقة السوفيات وقيادة الحزب الرسمية عليه؟ وهو كردي ايضاً. لماذا لا يحسب لصالحنا مواقف قادة معروفين من اصل كردي كالشهيد الخالد كمال جنبلاط وهو المعروف بدفاعه عن العروبة في لبنان؟ احصر الموضوع بالاستاذ بكداش لانني اعتقد ان الدكتور يعرف جيداً ان الكرد القياديين لم يكونوا "مسيطرين" على الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٥٨ بل العرب كانوا. اما في عام ١٩٦٣ فكان الشيوعيون العراقيون كرداً وعرباً ملاحقين يتعرضون الى حملة ابادة وحشية اعلنها عليهم بيان رسمي لقيادة «ثورة شباط الاشتراكية الوندوية» وبالتالي فانهم لا يمكن ان يلاموا بدل جلاذيتهم الذين رفضوا الوحدة العربية سواءً كانت جمهورية عربية او اتحاد جمهوريات كما يعترف ذلك الدكتور جمال جيداً. يذكرني هذا انها اثناء عودتنا من الجزائر بعد الاشتراك في ندوة الاشتراكيين العرب عام ١٩٦٧ الى القاهرة تصادف ان كنت اجلس في الطائرة بصف الشهيد الخالد عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني - فروى لي انه يوجد اكراد في السودان وانه كان بينهم شاب كردي شاعر كانوا يتلاطفون بينهم عندما كانوا شباباً يلتقون في نادي ثقافي. وكان هذا الكردي ينازع شاعراً عربياً في الهجاء وغالباً ما كانت الغلبة له حتى جاء يوم نظم منافسه العربي شعراً ترجيعته «... أتيتك الكرد والتترا»، فمارحت الشهيد مقرضاً قائلاً له «حتى انت يا بروتس» هكذا ايها الاشتراكي تروي عن الكرد، فسمع الصديق الاستاذ محسن ابراهيم الذي كان جالساً قربنا الحديث وعلق مازحاً «اسمع يا جلال انتم الاكراد مصيركم واحد هو الابداء. ولكم ان تختاروا نوعها فقط

فاذا كنتم تريدونها قومية فنحن جاهزون - اذ كان انذاك في قيادة حركة القوميين العرب - واذا كنتم تريدونها اممياً فالشيوعيون جاهزون» والسبب؟
اجاب لان اسوأ القادة في الاحزاب والانظمة العربية هم من اصل كردي واستشهد بالاستاذ خالد والمرحومين سعد جمعة وطاهر يحيى، فهل سمع الدكتور بهذه النكتة التعليق اللاذع للاستاذ محسن - وآمن بها فيروم تطبيقها علينا ام ماذا؟
وهل يقول الدكتور بمقولة الشاعر الاستاذ معين بسيسو اللاذعة حين يقول:
عربياً كان صلاح الدين عندما انتصر، اما لو هُزم فكان سيتحول جاسوساً
كردياً!!

ان الاخ الدكتور يفرد للحركة الوطنية الكردية وحدها اتهامات الوقوع في اخطاء وانقسامات افدح «من تلك التي ارتكبتها القوى القومية العربية ونظم عربية بسبب خضوع الكثير منها لقيادات عشائرية متعصبة متخلفة» وذهب بعضها الى التفتيش «عن مساندات له وتحالفات مع قوى خارجية معادية لحركات التحرر الوطني للشعوب».

ولكن اخطر اتهاماته ترد حينما يصل الى مثال العراق اذ يصف «المسألة الكردية بجرح نازف في الجسم الوطني للعراق ويمتد به الى حوله» ولكنه يستطرد وكأنه يريد «تحميل الجانب الكردي وحده مسؤولية هذا الجرح وقد استنزف الشعبين العراقي العربي والكردي من غير طائل الا اشغال العراق عن ممارسة دوره القومي والتحرري الصحيح». بل لقد كان لذلك الصراع الدامي على ارض العراق دور مباشر في اشارة هذه الحروب المستعرة والتي لاتعرف حتى الان نهاية منظورة بين العراق وايران ونستهل جوابنا باقرار حقيقة ان بعض الحركات الكردية الوطنية قد ارتكبت اخطاء الخضوع «لقيادات عشائرية وذهب بعضها الى التفتيش عن مساندات له وتحالفات مع قوى خارجية معادية لحركات التحرر الوطني للشعوب». ولكن الدكتور ينظر نظرة وحيدة الجانب ولا يأخذ بنظر الاعتبار حقيقتين هامتين اولهما، ان هذه القوى الكردية لم تسلك ذلك المنحى الا اجباراً انها دفعت دفعاً وتحت طائلة الموت والابادة لا باختيارها ومحض رغبتها الى التفتيش عن مساندات له وتحالفات مع قوى معادية للشعوب. والثانية، ان القوى العربية والقومية الحاكمة في العراق وهي التي اجبرتها بعدما حصرتها في زاوية الموت او الانتحار الى ذلك المنحى قد سلكت هي

الآخري وعلى حساب كرامة العرب وسيادة العراق ومياهه وارضيه نفس السلوك وبافظع منه. فالدكتور يتهم الثورة البارزانية «بالتعاون مع الشيطان حين راحت تتواطأ مع النظام الشاهنشاهي المعادي للقضية العربية والمتواطئ بدوره مع الامبريالية الامريكية والصهيونية قبيل انهيار ذلك الشاه ونظامه هذا ما ادى بالحركة الوطنية الكردية الى اسكات حركات تمردا في ايران نفسها واسكات مطالبها الوطنية عندها». كما ادى من جانب اخر الى «ان يقدم العراق ما قدمه من تنازلات للنظام الامبراطوري حول الارض والحدود والمياه حسب اتفاقية الجزائر بين الجانبين ليصل الحكم العراقي من ذلك الى احقاد الثورة البارزانية التي اصبحت تهدد كيانه ثم نشبت بعد ذلك الحرب العراقية- الايرانية عندما اخذ العراق يعمل لاسترجاع حقوقه بعد سقوط حكم الشاه وقيام الدولة الخمينية»^{١٠٦}.

لقد اوردنا هذا المقطع من مقدمة الدكتور اتاسي لنحاول الرد عليه لانه يتضمن ابرز نقاط الاختلاف معه كما هو يأتي مثلاً على انحيازه للدكتاتورية العقلية لا في تبرير خيانتها بل وحتى حربها العدوانية المهلكة التي اوقعت افدح الخسائر بالعراق والامة العربية بشريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وعسكريا... الخ.

لنشرع الحوار مع الدكتور والنقاش معه حول:

١. ادعاه بان الثورة البارزانية تعاونت مع الشيطان دون مراعاتها انها تتعرض وشعبها الكردي الى خطر الابداء على ايدي الحكومة البعثية بينما رضاه وتبريره لتعاون القيادة العقلية في العراق مع نفس الشيطان وعلى حساب مصالح العرب والعراق الاساسية. لقد فضلت الثورة الكردية التي يحلو للدكتور ان يصفها «بالثورة البارزانية» التعاون مع الشيطان العقلي على التعاون مع الشيطان الشاهنشاهي فعقدت اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠. ولكن الشيطان العقلي -الذي يتحول بسحر الساحر لدى الدكتور الى ملاك- داس على بنود الاتفاقية في اهم نقاطها عندما وجد نفسها قويا بما فيه الكفاية على خيانة مصالح العرب والعراق في صفقة مساومة ذليلة مع الشيطان الشاهنشاهي. علماً بان الثورة الكردية في تعاونها مع الشيطان الشاهنشاهي لم تقدم التنازلات له لا في شط العرب ولا في الخليج ولا في شبر من الاراضي الكردية العراقية او العربية العراقية ولم تكن الثورة الكردية بل الشيطان العقلي الذي يتم

^{١٠٦} نفس المصدر، ص ٢٩.

الخليج العربي حينما غير أسماء الخليج حاذفاً العربي منه اكراماً لعيون الشيطان الشاهنشاهي. والحركة الوطنية الكردية لم توقف نضالاتها ضد الشعب بل ظلت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ومن العراق (في بغداد والمناطق المحررة الكردية) تمارس ما استطاعت اليه سبيلاً من الفعاليات ضد النظام الشاهنشاهي ثم لا تدري لماذا يصل الامر بالاخ الدكتور حد وصف الثورة الكردية وضد الشيطان الشاهنشاهي بالتمرد؟! ولماذا ينسى الاخ الدكتور السياسة الرجعية التقليدية للعراق وايران وتركيا منذ اتفاقية انقرة عام ١٩٢٦ بين بريطانيا والعراق وتركيا وهي السياسة الرجعية القائمة على تحالف هذه الدول الثلاث ومعاداتها للشعب الكردي ولماذا يتناسى قوله: «وتطالعنا كتب التاريخ وقصص الاحلاف والمعاهدات ان معاهدات سعد اباد الموقعة في ٨ تموز ١٩٣٧ بين تركيا والعراق وايران وافغانستان والتي كانت نسخة بدائية عن معاهدة بغداد فيما بعد قد جاءت تقول بان من اهدافها الرئيسية تنسيق الجهود بين تلك الدول لمكافحة الاعمال التخريبية في المنطقة وكانت موجهة بالدرجة الاولى ضد الحركات الكردية»^{١٠٧}!

بل وكيف ولماذا ينسى ما فضحه الزعيم العربي الخالد جمال عبدالناصر ومن بعده الاستاذ هيكل في صحيفة الاهرام عام ١٩٦٣ ما اقدم عليه الحكم البعثي من احياء هذا التعاون المقرر في حلف بغداد ضد الثورة الكردية التي يحلو للدكتور وصفها بالبارزانية؟!

ان اتفاقية الجزائر كانت بعثاً لنهج نوري السعيد وحلف بغداد في محاربة الثورة الكردية وكانت بعثاً لنهج حكم البعث في ١٩٦٣ اعقبته اتفاقية مماثلة مع الحكومة التركية الفاشية غاصبة الاسكندرونة وحليفة اسرائيل وعضو الحلف العسكري الناتو- ودون وجود تحالف كردي معها- ضد الثورة الكردية. علماً بان الثورة البارزانية حاولت جاهدة منع تجديد الحرب فارسلت ابن قائدها الجنرال البارزاني الى بغداد عام ١٩٧٤ في محاولة اخيرة لاقتناع الحكم العفلقبي بتاجيل مشروع موضوع النزاع سنة واحدة يجري الطرفان خلالهما حواراً اخوياً بغية التوصل الى حل سلمي ولكن العفالقنة اصرروا على نهجهم المغامر فاشعلوا الحرب مجدداً ضد الشعب الكردي ليقينهم باستعداد الشاه قبول صفقة المساومة المذلة التي كان صدام قد اكملها في

^{١٠٧} نفس المصدر، ص ٢٥.

الخفاء مع السناتور مسعودي وكانت مقابلة سعدون حمادي مع وزير خارجية ايران في تركيا مسك الختام فيها! ثم لماذا يجوز الحكم في بغداد يملك مقدرات العراق المالية الهائلة وقدراته العسكرية الضخمة ويصر على شن حرب ضد الشعب الكردي المسالم يجوز له التعاون مع الشيطان الشاهنشاهي وبثمن يدفع من كرامة الامة العربية ومصالح العراق الاساسية في مياهه وارضه وشط عربيه ولايجوز ذلك بل يحرم على الشعب الكردي وثورته دون تقديم اي تنازلات في ارض العراق ومياهه ولا مساس بالعرب؟! والثورة الكردية فقيرة لا تملك من الاسلحة والارزاق الا مايسد الرمق او يكاد؟!

ثم اليس من الغريب ان يوافق الدكتور أتاسي على صفقة يبيع فيها الحكم العفلقى مصالح العرب في الخليج ومصالح العراق في شط العرب ويتنازل عن الارض (وهو بحد ذاته خيانة وطنية) الوطنية للشيطان الشاهنشاهي مقابل نيل رضا لدحر الثورة الكردية بينما المرجو والمتوقع من امثاله هو المطالبة بعقد صفقة -اذا كان لابد منها- مع بنى الوطن والاشقاء الكرد بدلاً من الشيطان الشاهنشاهي وكذلك التذكير بالمقولة المأثورة بان شعباً يضطهد شعباً اخر يفقد حريته واية مصيبة ستطاله؟ ألم يكن الاتفاق الصدامي مع الشيطان الشاهنشاهي مصداقاً لهذه المقولة الخالدة؟ فاقع العراق في مأزق مهين وجد فرصة الخروج منه في التحالف مع الاستعمار الامريكى والرجعيات العربية لشن حرب ضد الجارة ايران اثناء انشغالها بمعركة الرهائن مع اميركا؟! واية مصلحة قومية عربية تقبل او تتوافق مع حرب مدمرة مجنونة يشنها دكتاتور طاغية ضد دولة اقل مايقال عن صداقتها للعرب انها اقلت السفارة الاسرائيلية وحولتها الى سفارة فلسطين؟ مع حرب ذهب ضحيتها الالاف من ضباط وجنود وشباب العراق مع مئات الالاف من ملايين الدولارات العراقية والعربية؟ مع حرب طغت على العدو الرئيسي للعرب وعلى معاهدة كامب ديفيد الخيانية؟!

ثم هناك نقاط ترد في مقدمة الدكتور جمال تحتاج الى التوضيح او التصحيح فارض كردستان العراق ليست عربية وبالتالي ليست جزءاً من الوطن العربي او الارض العربية. انها جزء من الاراضي العراقية بمعناها العربي الكردي، ثم ان الكومله الايرانية الحالية هي التنظيم الكردستاني للحزب الشيوعي الايراني وليس الكومله (ژ. ك) التي نهضت باعباء النضال وانبثق عنها الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٥ فاسس اول جمهورية كردية في التاريخ عام ١٩٤٦.

وإذا كنا نتفق مع الدكتور جمال تماماً في قوله: «ان عراقاً ديمقراطياً وطنياً مستقراً منعتقاً من كابوس الحرب يمكن ان يعطي للشعبيين العربي والكردي- ولكل ابناء الوطن قدراً أكبر من الحرية في كل المجالات ومن الارادة الشعبية»، فلا يمكننا الاتفاق معه بان هذا العراق «يظل لايملك ان يعطي للشعب الكردي في اطار حدوده اكثر من الحكم الذاتي والاستقلال الاداري ومن المساواة في المواطنة للجميع والا وضع وجوده ذاته في مهب العواصف التي يمكن ان تتوافر من الشمال والشرق». وان كنا نرحب بما يملكه «تصوراً عربياً في امكانية ان يكون للشعب الكردي كيانه القومي القائم بذاته في اطار الدولة العربية الموحدة سواء سميها اقليماً او جمهورية كردية...». ونرحب بقوله وهو يسترسل قائلاً: «بل ومن الممكن ان نذهب الى ابعد من ذلك عندما يكون لامتنا كيانه القومي الموحد كما نص عليه دستور الجمهورية العربية المتحدة في ان يكون للقوميات غير العربية عندها حقها في تقرير الاستقلال الكامل وفي الانفصال اذا كانت تلك هي الارادة الوطنية لشعبها من خلال مبدأ حق تقرير المصير او اذا ما وجدت صيغة اخرى لتحقيق وحدتها القومية خارج اطار الوحدة العربية». دون ان نوافق على هذا الاشتراط القاسي لممارسة حق تقرير المصير بشكل الانفصال او الاستغلال لتحقيق الوحدة القومية عندما تحين ظروفها او تنضج وتتوفر مستلزماتها الواقعية.

وعدم الاتفاق معه فيما يخص العراق نابع من قناعتنا العتيدة والمشروحة منذ زمن ليس بقريب ومفادها ان العراق المستقل الديمقراطي المستند على الارادة الشعبية الحرة يستطيع ان يكون اتحاداً فدرالياً حراً بين شعبيه العربي والكردي ليكون هذا العراق قاعدة وقائدة لنضال الامتين الشقيقتين العربية والكردية من اجل التحرير والوحدة والديمقراطية وتحقيق المشروعات القومية العربية والكردي في تلاحم تاريخي فريد بينهما. ولما كنت اريد ان يكون ختام التقييم مسكاً فاني انقل عن الاخ الدكتور جمال اتاسي وانا اشاركه الاعجاب واجل الاحترام للزعيم العربي الخالد جمال عبدالناصر ما بينه من مواقف هذا القائد العربي العملاق وقد اضيف عليه بعض ملاحظاتي تاركاً بيانها كلها لمقالة خاصة ارجو ان تتاح لي قريباً فرصة كتابتها ونشرها...

يذكر الاخ الدكتور الاتاسي ان الرئيس عبدالناصر كما علم هو كان مرتاحاً للطرح الذي ينسبه الى جلال الطالباني وكان هذا في الواقع الموقف الرسمي للثورة الكردية وسبق تسجيله في كتاب رسمي باسم الوفد الكردي وارساله الى الفرقاء في مؤتمر الوحدة الثلاثية يحثه بخطوطه العريضة في قيادة البارتي ومع قائد الثورة الكردية المغفور له الجنرال مصطفى البارزاني شخصياً حتى انني سجلت مضمون اهم نقاطه في دفتر مذكراتي وانا ابحثه في جلسة خاصة معه اذ كنت اخشى واتجنب استيائه مني وخصوصاً كي لايتكرر معه ما حدث لي عندما زرت القاهرة والجزائر دون نيل موافقته المسبقة حيث غضب مني كما يذكره السيد دانا آدم شميدت في كتابه "رحلة بين الرجال الشجعان".

اذن فان الموقف الكردي الذي اراح الرئيس عبدالناصر كان موقف الحزب والثورة الكردية معاً عبرت عنه الرسالة الموقعة من قبل جلال الطالباني والتي دجها يرار احد اعضاء الوفد الكردي المتمكنين في اللغة العربية لا اذكر اسمه حرصاً على حياته من غضب العفالق الذي لاتعرف مداها.

ويستطرد الاخ الدكتور قائلاً: «ولقد ظل عبدالناصر مع كل ما وقع من تقلبات في مواقف الاخرين، حريصاً على ان يظل العراق متمسكاً في وطنيته وموحداً». وهذا هو عين الحق رغم ان الرئيس عبدالناصر ابلغني ومعني المرحوم شوكت عقراوي في لقاء معه في ١ حزيران ١٩٦٣ ضمن جملة النصائح الثمينة ايمانه بحق الشعوب في تقرير المصير بما فيه الشعب الكردي واعتبر المثل اليوغسلافي (الفيدرالية) خير علاج لمسالة الشعب الكردي عندما يحين الظرف المناسب في العراق. ونصائح الثمينة شملت تحذيرنا بوضوح - وطلبه ابلاغ هذا التحذير الاخوى الى الجنرال البارزاني وقيادة الحزب والثورة - عن لعبة الشاه مع الحركة الكردية اذ فصح حقيقتها قائلاً: ان الشاه لا يريد الخير ولا النصر للحركة الكردية بل ينوي استثمارها لاجبار الحكم العراقي على قبول شروطه ومطالبه في شط العرب وفي الابتعاد عن التحالف مع القاهرة كما نبهني الى ضرورة عقد مؤتمر صحفي كبير في بيروت - ساعدتني كثيراً الصحافة الناصرية في بيروت حينذاك على عقده بنجاح - اشرح فيه ان الكرد لا يعارضون الوحدة العربية بل يؤيدونها - وهنا طلب مني نشر رسالتنا الى مؤتمر الوحدة الثلاثية مما اعتبرته دليل رضاه وتأييده الشامل لها. وكذلك بيان خطأ مقارنة الحركة الكردية

باسرائيل باظهار حقائق ان الكرد شعب مسلم اصيل يعيش على ارض وطنه بصورة متواصلة منذ الاف السنين وهم اشقاء وحلفاء للامة العربية بينما اسرائيل دخيلة حديثة على المنطقة وتعادي الامة العربية ووحدها. وقمت فعلاً بعقد مؤتمر صحفي كبير وزعت فيه بياناً ضمنته هذه النقاط والمطالب الكردية وعدالتها. وقد نبهني الرئيس الراحل الى خطورة العودة الى بغداد. ولعلني مدين بحياتي لهذه الالتفاتة الكريمة من الرئيس عبدالناصر الذي كان يعرف ما يببته الحكم البعثي لنا اذ اعتقلوا بعد اسبوع جميع اعضاء الوفد الكردي في بغداد واجبروهم تحت طائلة الموت والقتل على تقديم الاعترافات التي ارادوها بعدما اذقوهم مر العذاب الاليم.

ويستطرد الدكتور ناقلاً عن الرئيس انه: «ظل يسعى بكل ايجابية ليكون هناك وفاق عربي-كردي فيه ولكنه ظل في الوقت ذاته يؤيد حق الشعب الكردي في الحصول على حقوقه بل وعندما عادت الصراعات تتفجر دامية في العراق ظل يعمل للوفاق الوطني والقومي فيه، وعندما قام اتفاق السلام بين الاكراد والبعث في ١١ آذار ١٩٧٠ على اساس الاعتراف بمبدأ وجود قومية كردية وحققها في ان يكون لها حكمها الذاتي واستقلالها الاداري في كردستان العراق وقف عبدالناصر دافعاً اليه ومؤيداً، وكذلك كتبت انا يومها مؤيداً...»^{١٠٨}.

والحق ان الرئيس عبدالناصر طالب الجانبين البعثي والكردي عدم تجديد القتال مبيناً ان البادئ فيه لن ينال دعم الجمهورية العربية المتحدة ولا رضاه. وهكذا فعل. فعندما شن البعث حربه العدوانية على الثورة الكردية معتبراً اياها نزهة صيفية الى شمال الوطن الحبيب" وقفت الصحافة الناصرية ضد الحل العسكري ونشرت الاهرام اخبار الثورة الكردية مما اثار غضب البعث فعمم وزير دفاعه برقيته المعروفة ضد القاهرة ورئيسها على الجيش محاولاً اثارة نعراته العسكرية والعنصرية ضدتهما ولكنه فشل. واكثر من ذلك فعندما زودت الاستاذ محمد حسين هيكل في لقاء لي معه في باريس ببعض الوثائق العراقية التي تبرهن تواطؤهم وتعاونهم مع السننتو ضد الشعب الكردي وبعدما تأكد الاستاذ هيكل من صحتها نشرها في الاهرام للتدليل على المنزلق الخطير لحكم البعث في العراق نحو الارتداء في احضان السننتو! ورحم الله عبدالناصر فقد ظل على موقفه من القضية الكردية وسمح لمنذوب كردي البقاء في

^{١٠٨} نفس المصدر، ص ٢٩.

القاهرة ممثلاً عن الثورة الكردية حتى بعد سقوط البعث وصعود مجموعة ضباط ناصريين مع المشير عبدالسلام عارف الى سدة الحكم وظل يطالب بحل سياسي وسلمي للقضية الكردية ولارضي عنه بديلاً، ورغم عدائه للبعث العفلقى الذي فضح تواطؤهم الجديد مع الاستعمار والدوائر الرجعية في انقلاب ١٧ تموز الاسود ١٩٦٨ فقد بادر الى ارسال برقية التأييد لاتفاقية آذار وللحكم الذاتي.

واخيراً فانني اجدد الشكر والتقدير لالاخ الدكتور جمال اتاسي على اهتمامه بالقضية الكردية وموقفه الانساني، والقومي والعربي الحقيقي حيالها اشاركه الرأي بضرورة حوار عربي حول القضية الكردية واغتتم المناسبة لدعوة سائر الاحبة بين الناصريين في المشرق ومصر والمغرب الى المبادرة لتنظيم حوار عربي - كردي يدعى له ويحضره ممثلوا كل الاحزاب الكردية في جميع انحاء كردستان ومندوبو جميع الحركات العربية في الوطن العربي الكبير مع بعض الخبراء من اصدقاء الطرفين لتعزيز الاخوة العربية الكردية (ان لم نقل لاحيائها قوية فاعلة نابضة بالحيوية) وللتحرك المشترك نحو رسم معالم الاتفاق الاستراتيجي المنشود بين الحركتين التحريريتين العربية والكردية بما يضمن التنسيق بل التكامل والتلاحم بين المشروع العربي الوحدوي القومي والمشروع القومي الكردي التحرري الديمقراطي.

فما احوجنا جميعاً الى مثل هذا الحوار الاخوي وخاصة في ظروف يهتم العالم بالقضية الكردية. بينما يبدو العالم العربي وكأنه يتجاهلها بل ويعاديها الحكام في اغلب اقطاره وخصوصاً الذين يدعمون مجرمي الحرب الذين يشنون حرب اباداة وحشية ضد شعب كردستان العراق. وهل هناك اجدر من الاخ الدكتور جمال وصحبه واقرائه ورفاق دربه، من الاخوة الناصريين والبعثيين الحقيقيين من الذين يستطيعون تدير وتنظيم مثل هذا الحوار العربي - الكردي؟!



الموقف الايديولوجي لحزب البعث العفلقى من القومية الكُردية*

بقلم: هوشيار زيبارى**

إذا اردنا التوصل الى الحقيقة الكامنة وراء اصرار الحزب العفلقى الحاكم في العراق على تنفيذ عمليات التعريب في كُردستان العراق وسياسة حرب الابداء التي ينتهجها في تعامله مع الشعب الكُردى والتي توجهها في اواسط آذار ١٩٨٨ بابداء سكان مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوى، لابد لنا من اماطة اللثام عن المنطلقات الايديولوجية والفكرية التي تتحكم في موقفه السياسى من مسألة القضية القومية للشعب الكُردى في العراق. وهذا الامر يقودنا الى استعراض ومناقشة المنطلق الايديولوجى الذي يقف عليه الحزب وينظر من خلاله الى مسألة الوجود القومى الكُردى برمته.

* الثقافة الكُردية (مجلة)، المركز الثقافى الكُردى، لندن، العدد (١)، تشرين الاول ١٩٨٨، ص ٩-١٤.
** ولد هوشيار محمود محمد زيبارى، في مدينة عقرة (كُردستان العراق) عام ١٩٥٣. حصل على الاجازة الجامعية في العلوم السياسية من الجامعة الاردنية ١٩٦٧، الماجستير في علم الاجتماع والتنمية الاجتماعية من جامعة اسكس في بريطانيا ١٩٧٩. وخلال دراسته اصبح الامين العام لجمعية طلبة الاكراد في اوربا، وارتبط بهذه الصفة بمنظمات سياسية يسارية خاصة. اصبح مسؤولاً للعلاقات الخارجية في الحزب الديمقراطى الكُردستانى في اوربا ١٩٨٨-٢٠٠٣. عاد الى كُردستان خلال الحرب العراقية-الايروانية (١٩٨٠-١٩٨٨) لمواصلة النضال كبيشمه رگه مع تمثيله مصالح الحزب في اوربا وليبيا وسوريا. بعد ١٩٨٨ غادر الى لندن لحشد الرأى العام العالمى ضد مظالم وحملات الابداء بحق الكُرد من قبل النظام البائد. بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ اصبح وزيراً لخارجية العراق في اول حكومة لفترة مابعد صدام حسين ولايزال يشغل هذا المنصب. فهو منذ عام ١٩٧٨ عضو في المكتب السياسى للحزب الديمقراطى الكُردستانى. لديه خبرة في التعامل مع الاوساط والعادات الغربية. انه رجل مفرط الحساسية، وضيلاً حاذقاً في فن اللعب بالكلمات، فهو يستخدم ببراعة فن الدبلوماسية مفضلاً استخدام الكلمات والنكات والتورية على التصريحات العنيفة في سبيل تحرير الرسالة الى وسائل الاعلام التي يعرفها جيداً.
(الدكتور محمد على الصويركى، معجم اعلام الكُرد، مركز زين، السليمانية، ٢٠٠٦، ص ٧٥٣-٧٥٤).

وقبل الخوض في تفصيلات هذا الموضوع نود ان نؤكد باننا لسنا بصدد تقييم وتحليل تاريخ الحزب المذكور او تشخيص ايدولوجيته العامة واهدافه وتجربته العملية في الحكم لان هذه المهمة تقع خارج نطاق هذه المقالة. وتتوفر حول هذه القضايا دراسات وابحاث عديدة يمكن للمهتم مراجعتها او الحصول عليها. فما يهمنا في ذلك كله هو نظرة الحزب الى مسألة القوميات والاقليات في الوطن العربي، وفي العراق بشكل خاص لانها تمس موضوعنا في الصميم.

ففي حديث حول الاكراد اثناء زيارته الى بغداد في ايار ١٩٦٩ وتحت عنوان: نظرة القائد المؤسس الى المشكلة الكردية، يقول ميشيل عفلق مايلي: «... طوال قرون عديدة كان الاكراد مواطنين عرباً مسلمين كغيرهم من العرب المسلمين لا يوجد اي فرق بينهم عندما كانت البلاد العربية تشكل دولة او دولاً عربية اسلامية.. وفي العصر الحديث كانت الدول الاستعمارية هي البادئة بايجاد الفروق وعوامل التمييز بين العرب والاكرد، سواء باضطلاعها بمهمة التنقيب عن المميزات التاريخية واللغوية والعرقية للاكراد لتكون من ذلك منطلقاً للانقسام في بلدان المنطقة التي كانت هذه الدول تخطط لاستعمارها منذ القرن الماضي»^{١٠٩}.

نستنتج من هذا النص ان القائد المؤسس ينكر وجود الاكراد كشعب قائم بذاته، كما لا يعترف بالقومية الكردية كقومية متميزة وكظاهرة تاريخية، فينطلق في خياله مشيراً الى ان الاكراد طالما كانوا يعيشون في كنف الدول العربية الاسلامية المترامية الاطراف فانهم كانوا على وشك الاندماج القومي الكامل وفي مرحلة نسيان لغتهم القومية والثقافية، ولكن الاستعمار هو الذي اثار مسالتهم القومية وشد على الفروق العرقية واللغوية، وأظهرت المشكلة الكردية في العراق ولسنا نخالي اذا قلنا بان هذه النظرة غير علمية وتكشف توجهاً عنصرياً واستعداداً ذاتياً لتذويب القومية الكردية في بوتقة الامة السائدة. فاذا كانت الظاهرة القومية حديثة النشأة وظهرت الى الوجود مع عملية التوسع الاستعماري، فان هذا المنطلق سوف يسري استطراداً على جميع الحركات القومية الاخرى في المنطقة والعالم. وسيكون نفاقاً اذا حصر تطبيقه على القومية الكردية فقط.

^{١٠٩} احاديث الامين العام الرفيق ميشيل عفلق، خلال زيارته بغداد، ايار ١٩٦٩.

ولكننا نعرف بان ظاهرة نشوء القومية الكُردية، وحتى من خلال كتابات "القائد المؤسس" هي ظاهرة تاريخية وسبقت نشوء المرحلة الاستعمارية. فالمسألة القومية وفي شكلها العصري ظهرت في اوروبا وفي الفترة التقريبية التي لازمت اندلاع الثورة الفرنسية في ١٧٨٩، وظهور الرأسمالية وحاجتها الى الانتاج السلعي الكبير والواسع، اقتضت وبالعكس. الخصوصية القطاعية، اقاليم موحدة سياسياً او دول وكيانات للشعوب المتجانسة او التي تتحدث نفس اللغة. وفي النص الذي اقتبسناه سابقاً، يظهر بان مؤسس الحزب ينفي مسالة الطموحات القومية الكُردية وي طرح جانباً قضية الاضطهاد القومي، ويربط بين نشوء القومية الكُردية في العراق بعامل خارجي اي بمحاولات الاستعمار كما يسميها. فينفي بذلك المبررات الذاتية والموضوعية والمظالم التي تعرض لها الاكراد طوال تاريخهم السياسي من قبل الامبراطوريات الاستبدادية والانظمة الشوفينية وغيرها والتي استهدف قمعهم وسلب ارادتهم وحریتهم.

وحتى ينفي مسالة وجود الاضطهاد القومي على الاكراد وغيرهم فانه يلجأ الى التعميم والى الحل الاجتماعي الاشتراكي، فيمني نفسه بتحقيقه والذي بدوره سيلغي الاضطهاد والاستغلال، فها هو وفي حديث لطلبة المغرب عام ١٩٥٥ يقول: «ليس هناك اقلية مضطهدة وطوائف مضطهدة وانما هناك اكثرية شعب مضطهدة. العربي والكُرد والبربري والاشوري والمسلم والمسيحي والدرزي... الخ افراد هذا الشعب الذين يشكلون ٩٠٪ بالمائة من افراد الامة العربية مضطهدون ومحرومون من قبل اقلية تستغل الاوضاع الفاسدة، وتستفيد من وجود الاجنبي، فعندما نطرح المشكلة على هذا الشكل، اي ان الاشتراكية تطرحها على هذا الشكل، وقوميتنا اشتراكية، هناك طبقات مستغلة متأمرة على حساب الشعب الكُرد، فعلياً ان نقضي على هذا الاستغلال عندها لا يعود هناك فرق بين المواطنين»^{١١٠}.

ولسنا بصدد تقييم وتشريح «الاشتراكية القومية» التي يتبناها حزب عفلق، فالتطبيق العملي لها وكما اكدت تجربتها الملموسة في العراق تضعها في صفوف راسمالية الدولة البيروقراطية المرتبطة بالراسمال العالمي وبعجلة الدول الامبريالية والرجعية. فالاشتراكية القومية التي يدعي عفلق بانها تمثل مصالح الامة وتعبّر عن

^{١١٠} ميشيل عفلق، احاديث الامين العام لطلبة المغرب، ١٩٥٥.

ارداتها ترفض بالتالي تمثيل الاحزاب للطبقات والفئات الاجتماعية، وتنكر وجود الصراع الطبقي الذي هو جوهر مسألة ازالة الاستغلال. فما في شك بان التطبيق الاشتراكي العلمي قادر على حل المسألة القومية خلال عملية ازالة الاستغلال الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، ولكن اين ذلك في تطبيقات الحزب الحاكم.

ولكن حتى الدول الاشتراكية التي شهدت بلدانها تطبيقات حية وعلمية للاشتراكية تصدت لمسألة القوميات في اوطانها وقدمت حلولاً سياسية لها، لضمان مساهمة ومشاركة القوميات الفعالة في البناء والتقدم الاشتراكي لمجتمعاتها. فالمسألة القومية هي قضية سياسية وتحتاج الى معالجات سياسية في اتجاه الاعتراف بكيان هذه القوميات الفعالة في البناء والتقدم الاشتراكي والثقافية المشروعة. وتظهر هذه المواقف والتوجهات الفكرية بصورة اكثر وضوحاً في مناهج وبرامج حزب البعث الحاكم في العراق^{١١١}، فهو يدعو وبموقف واضح لاليس فيه الى صهر القوميات والاقليات القومية في «بوتقة القومية العربية» ويتجلى هذا الموقف في المادة الخامسة عشر من دستور حزب البعث حيث نص على مايلي: «الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة امة واحدة، وتكافح كافة العصبية المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والاقليمية». وهذا النص الدستوري يعني ان حزب البعث:

١. يسعى الى اقامة الدولة العربية الواحدة على كل الاراضي العربية.
٢. يرفض الاعتراف بوجود قوميات واقليات قومية في البلدان العربية الراهنة، وبالتالي يرفض الاعتراف لها بحق تقرير مصيرها.
٣. يعمل على صهر القوميات والاقليات العنصرية في بوتقة الامة العربية، فالصهر القومي بكل السبل مقبول ومطلوب.

وقد تجسد هذا الرأي في جميع مواقف الحزب القديمة والجديدة، مستنداً في ذلك الى ذات المواقف الشوفينية والنهج الفاشستي في العدوان. ويقول حزب البعث محلاً موقفه القومي ازاء القوميات والاقليات التي تقطن الوطن العربي كمايلي:^{١١٢}

^{١١١} ب. السامر، الفاشية التابعة في العراق، (دراسة غير منشورة)، حزيران ١٩٨٤، ص ١١٢.

^{١١٢} حزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة القومية، مسألة الاقليات القومية في الوطن العربي، المؤتمر القومي الحادي عشر، دار الثورة، بغداد، ص ٦.

«أن الشرط الذي وضعه الحزب للانتماء للامة العربية والذي نص عليه الدستور في مبادئه العامة هو مايلي: العربي من كانت لغته العربية وعاش في الارض العربية، او تطلع للحياة فيها وامن بانتسابه الى الامة العربية». ان هذا التحديد يعني شمول الهوية العربية لكل الافراد والمجموعات التي ينطبق عليها هذا الشرط وان اشتراط العامل العنصري، وهو يفسح المجال واسعا لتعميق وامتزاج الاقليات والاقوام الصغيرة في الامة العربية. والاستنتاج المنطقي لهذا النص هو مايلي:

أ. ان جميع من يقطنون البلاد العربية يمكنهم وينبغي لهم الانتماء للامة العربية. فالاقليات والاقوام الصغيرة لابد لها ان تمتزج وان تنصهر في القومية العربية.
ب. ان هذه الاقليات والاقوام الصغيرة، لا ارض لها، فالارض كل الارض هي عربية دون استثناء.

ج. ولتحقيق هذا الامر يسعى نظام البعث العفلقى الى تعريب كل القوميات والاقوام الصغيرة بكل الوسائل والتضييق على لغتهم القومية وهذا الامر يشمل وبشكل مباشر القومية الكردية والذي تدلل عليه سياسة البعث في كردستان العراق. وبصدد الارض التي يعيش عليها الاكراد في العراق، يوضح البعث موقفه من ذلك بدقة متناهية لينهي احتمال الغموض في الامر فيقول: «ذلك ان هذه القوميات التي تمتلك لغات او سمات متميزة عن اللغة العربية والسمات العربية، والتي تعيش في الوطن العربي منذ حقبة طويلة كالقومية الكردية قد ارتبطت بالامة العربية بوشائج عميقة الجذور فهي اصلاً تعيش منذ نشأتها عبر هذه الحقبة في الارض التي عرف تاريخياً بالوطن العربي. على رغم اختلاف المسميات بين اجزائه واختلاف اسماء الدول التي قامت عليه. وهذه المسألة مهمة، فالارض التي تعيش عليها هذه القوميات كانت جزءاً من الدول العربية التي نشأت منذ الاف السنين والتي كان اخرها الدولة العباسية الكبرى. وهذه الارض هي في الوقت نفسه موطن هذه الاقليات لم تأت عن طريق القهر والاستعمار والاستلاب، وانما اتت نتيجة الواقع التاريخي الممتد عبر الاف السنين، ولم يكن حول ذلك، عبر كل تلك الحقبة التاريخية الطويلة، اي جدال او نزاع.

ان هذين النصين الصريحين الذين وردا في وثيقة المؤتمر القومي الحادي عشر لحزب البعث الاشتراكي^{١١٣} يفسران حقاً وبكامل الابعاد الموقف الشوفيني الرجعي

^{١١٣} نفس المصدر، ص ٧.

لحزب عفلق ازاء الشعوب الاخرى ونظرة الالحاق والهيمنة على اراضي الغير التي تميزه، ومن هنا كان رفضه المتواصل للاعتراف بحق الشعب الكُردي في التمتع بحقوقه القومية المشروعة وحتى ضمن مشروعه الاحادي الجانب للحكم الذاتي، فالبعث حسب هذه النصوص لايعترف للاكراد بارض ووطن حقيقي لهم. فهم يعيشون على ارض هويتها عربية وستبقى عربية ووفق هذا المنظور فان الامة العربية والامم الاخرى التي اعتنقت الاسلام وعاشت في كنف الدولة العربية الاسلامية تعيش على ارض الامة العربية؟ اي ان الكُردي الذي عاش على ارضه منذ الاف السنين وحتى قبل هجرة الاقوام السامية الى شمال الجزيرة العربية. وحتى نشوء الدولة العربية الاسلامية، يعيش على ارض لا تعود اليه، ويعيش عليها بالايجار، وهو مستأجر او ضيف مؤقت.

ونستشف من هذه النظرة الشوفينية بان الاكراد ماهم الا جالية وافدة من خارج الحدود، استوطنت بسبب ظروف تكالب الاستعمار على الامة العربية، شمال العراق وهم قوم ليس لديهم تاريخ او ارض وبالتالي فهم قوم مستاجرون لارض الامة العربية، ومتى ما اراد العفالق فبامكانهم سحب رخصة الايجار منهم وتاكيداً لهذه النظرة الشوفينية العنصرية ورد تحت باب المسألة الكُرديّة في التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع في حزيران ١٩٨٢ مايلى:

«وفي المؤتمر القومي الحادي عشر اقرت وثيقة غاية في الهمية تحدد موقف الحزب من القوميات والاقليات في الوطن العربي. وقد اكدت هذه الوثيقة التي نشرت في ١٩ نيسان ١٩٧٦: ان حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الطليعي الذي يمثل الجماهير، كل الجماهير التي تعيش في الوطن العربي بصرف النظر عن لغتها وسماتها القومية، وهو المدافع الامين والمناضل الصلب عن قضيتها، وهو الذي يقودها على طريق الحرية وعلى طريق المجتمع الموحد في الوطن العربي»^{١١٤}.

ولانعتقد بان هذا النص يحتاج الى اي تفسير، فهو يتحدث بنفسه عن نفسه، ويذهب صدام حسين بعيداً في احلامه حيث يوضح ان وجود امة عربية قوية، حسب مفهومه. وامكانيات مالية كبيرة قادرة لان تجلب للعرب شعوباً اخرى واراضي اخرى،

^{١١٤} التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي (القطر العراقي)، بغداد، كانون الثاني ١٩٨٢، ص ٦٢.

فيقول صدام حسين مايلي: «ان قيمة الارادة في تقرير الارتباط القومي يتوسع الان من خلال توسع خارطة الوطن العربي، كما هو عليه الحال بالنسبة لانتساب ارتريا والصومال الى الامة العربية وربما تظهر في المستقبل امتدادات اخرى..فلو كانت الامة العربية تمر بمرحلة انحطاط لما اتسعت خارطتها..غير ان عوامل الصحة في نمو متصاعد ولهذا نجد ان خارطة الامة تتسع»^{١١٥}.

ان هذه المواقف تنطلق كما هو واضح من مواقع عنصرية قائمة على الاستغلال والتعصب القومي وتنظر نظرة الشك والحذر وصولاً للعداء ازاء مصالح القوميات والاقليات فالحزب الذي يدعي كونه طليعة لامة مضطهدة هي الامة العربية، عانت من تحديات قومية مصيرية اذا كان حزباً قومياً واشتراكياً وثورياً من طراز جديد وفيما لمبادئه الانسانية من القوميات الاخرى، فان ذلك يحتم عليه ان يقف من مسائل القوميات والاقليات الاخرى موقفاً انسانياً وعلمياً قائماً على الاعتراف والاحترام المتبادل والتفهم الموضوعي لمطامح القوميات الاخرى، ان لا يقدر تخلف اساليب الاضطهاد القومي وخطرها الا من اکتوى بنار هذا الاضطهاد واساليبه.



^{١١٥} ب. السامر، الفاشية التابعة، ص١١٤.



آراء بعض القوميين العرب حيال المسألة الكردية

(١) آراء الاستاذ هلال ناجي، في تقريره نحن والمسألة الكردية في العراق، والذي قدم للرئيس الراحل جمال عبدالناصر:

«الواقع ان المسألة الكردية تثير اهتماماً كبيراً ليس لان المنطقة جبلية يقطنها الاكراد ستنفصل عن العراق لرغبة اهلها في تأسيس دولة لهم، وانما لاعتقاد الكثيرين من ان استقلال الاكراد معناه سلخ ينابيع النفط الغزيرة من عراقنا العربي وحرمانه منها. ومن هنا اذن جاء اهتمامهم بالوحدة العراقية المفتعلة، وهذا الوهم مغلوط من الاساس.

ان القومية الكردية حقيقة واقعة، وان لاکراد العراق مقوماتهم القومية الواضحة، وانه من صالح القومية العربية ان تعترف للاكراد بحقهم في تقرير مصيرهم ضمن اتحاد فدرالي او كونفدرالي مثلاً فيكون هذا بداية تعاون واخاء مستديم بدل ان يكون تجاهلنا للواقع والتاريخ واماني الشعوب سبباً لان ينال هذا الشعب حريته بقوة السلاح ان عاجلاً او اجلاً فان لم يفلح كان خنجر خيانة في ظهر كل الحركات القومية العربية التحررية في العراق»^{١١٦}.

«ان الشعب الكردي يشكل امة لها كل مقومات الامم من ارض ولغة وتاريخ وعادات وتقاليده وآماني واحلام وتطلعات نحو تكوين دولة لها كل مقومات الدول. ليس معقولاً ان يستطيع الشعب الايراني المتكون من مجموعة من القوميات تكوين دولة يحكمها الفرس، وان يستطيع الاتراك تكوين دولة لها مقومات الدول العصرية ويحرم الاكراد من حق طبيعي لهم في تأسيس دولة لهم تكون ممثلة للشعب الكردي المتناثر حالياً في العراق وايران وتركيا وسوريا وان من حق هذا الشعب ان تكون له هذه الدولة المستقلة، كباقي دول العالم وهو حق طبيعي كفلته شرائع الامم المتحدة. اننا كعرب نحب الحرية لانفسنا يجب ان نحبها لغيرنا ايضاً. وان التاريخ العربي - الكردي كان دائماً تاريخ محبة وتعاون في اقصى الظروف، ايام تعرض الوطن

^{١١٦} احمد فوزي، خناجر وجبال... قاسم واکراد، ١٩٦١/١٢/٢٥، ص ٧٠.

العربي لاشرس الهجمات الصليبية التي وقعت في القرون الوسطى. احتل الصليبيون اجزاءاً من الوطن العربي في الشام وفلسطين ومصر وهددوا الوجود العربي من الصميم. كان قادة الاكراد من الايوبيون والزنكيين هم ابطال تحرير الذين قادوا المعارك ضد الغزاة مدة قرنين من الزمن واستطاعوا تخليص البلاد العربية من الغزو الاستعماري، ولذلك فان الشعب العربي تأريخياً بواهم الصدارة وجعلهم سلاطين ورؤساء وامراء عليهم مدة قرنين في مصر والشام واليمن...^{١١٧}

(٢) الاستاذ عدنان الراوي يقول في تقريره عن (قضية الاكراد في الوطن العربي):

«ان الشعب العربي كان وما يزال يعتمد في اغلب قضاياها في النطاق الدولي على حق تقرير المصير، ولذا فلا يمكن للشعب العربي ان يعطي لنفسه هذا الحق ويحجبه عن الشعوب الاخرى. فاذا توضح وثبت ان الاكراد يملكون كل المقومات القومية كشعب واحد فيكون من واجب العرب دعم حق الاكراد في تقرير مصيرهم، بما هو معروف عن العرب في عدم رغبتهم في التسليط على سواهم من الشعوب، وقد اعتبرهم المؤرخون اكرم فاتحين عندما حملوا الرسالة الاسلامية للعالم اجمع.

فاذا اُمننا بوجود حقيقة الشعب الكردي، اُمننا لهم بحق تقرير المصير، ينهض هنا سؤال مهم: هل العرب يسيطرون على ارض كردية؟ اي هل الارض التي يسكنها الاكراد اليوم هي ارض كردية يسيطر عليها العرب في العراق مثلاً. ام ان الارض التي يسكنها الاكراد هي ارض عربية، ويمكن اجلاء الاكراد عنها عندما تتعارض المصلحة الكردية؟

ان القاعدة القومية تقول: ان حدود العرب الشمالية هي سلسلة جبال طوروس وان الارض التي في جنوب هذه السلسلة هي ارض عربية سكنها اقوام عدة يعتبرون اقلية في الوطن العربي ويمكن اجلاءهم خلف هذه الحدود اذا سببوا اي متاعب للامة العربية»^{١١٨}.

(٣) يقول الاستاذ عبدالرحمن البزاز، في كتابه "الدولة الموحدة والدولة الاتحادية" بصدد موقف القومية العربية من الاكراد:

^{١١٧} مكالمة تلفزيونية مع الاستاذ هلال ناجي في يوم ١٩/٩/٢٠٠٨. حول تفاصيل تقريره.

^{١١٨} المصدر السابق، ص ٦٩-٧٠.

«ان القومية العربية النيرة لايمكنها ان تنكر على غيرها الشعور القومي ومتطلبات ذلك الشعور. وعلى ذلك فالقومية العربية المتحررة المخلصة تقف موقفاً كريماً من شعور الاكراد القومي، وهي ترى ان من حقهم الطبيعي تنمية هذا الشعور والعمل بكل وسيلة مشروعة مهذبة، لتحقيق اهداف الاكراد القومية. وهي ترجو ان يدرك اخواننا الاكراد ان السير في ركاب القومية العربية -وهي غير عنصرية- لايعني هضماً لحقوق اي فريق من سكان العراق الاصليين، او انتقاصاً من ميزاتهم.

ان دعاة القومية العربية المخلصين، في العراق وخارجه، يؤمنون بهذه الحقيقة، وقد كانوا من اكثر الناس اعتدالاً وتقديراً لواجب المشاركة في الوطن الواحد. ان الاكراد، الذين هم جزء اصيل من العراق في كيانه القائم، سيبقون قسماً في اي كيان عربي اشمل، يتمتعون بكافة حقوق المواطنة، سواء بسواء، مع اخوانهم العرب والاكراد الموجودين في اقطار عربية اخرى.

ثم ان قيام (كيان كردي عام) يشمل اكراد العالم جميعاً امر لم يحل دون تحقيقه عرب العراق، ولا العرب بصورة خاصة، ان القومية العربية المتحررة توقن ان ذلك الكيان العام سيكون -حين قيامه- بحكم الجوار والمصلحة المشتركة، وبحكم الروابط الروحية والصلات التاريخية، على اوثق الصلات بالبلاد العربية.

وليس هناك ناصر للقومية الكردية خيراً من القوميين العرب. ان ما اصاب بعض الاكراد من اضطهاد فيما مضى لم يكن مرجعه القومية العربية، بل كان سببه نظام الحكم الفاسد، والفساد الاجنبية التي تعرض لها العرب والاكراد على حد سواء.

واني لموقن ان هذه الحقائق يدركها قادة الاكراد ومفكروهم، وكل الفئات النيرة المخلصة التي لن تضع العراقيل في سبيل تطور الفكرة القومية العربية تطورها الطبيعي المعقول.

لقد قلت هذا الذي قلته قبل ان تتأزم العلاقات العربية الكردية في العراق، وقبل ان يقوم فيه حزب يدعو علانية للعمل على توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية. انظر منهج حزب بارتي ديموكراتي كوردستان اي الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق.

ولست احمل مسئولية توتر العلاقات العربية الكردية مجموع الشعب الكردي في العراق وهو شعب شجاع مخلص، عميق التدين، حريص -على العموم- على اسلامه وعراقيته.

ان هذه الحقيقة قد ازدادت بها يقيناً وازدادت عمقاً في نفسي بعد ان اتصلت اتصالاً مباشراً وثيقاً ببعض زعماء الاكراد ممن اعتقلهم عبدالكريم قاسم بعد ثورة الموصل مع اخوانهم العرب في معتقل ابي غريب وهم الذين كانوا يعارضون الشيوعية، ويقاومون الروح الانفصالية عن العراق، وكانوا لا يريدون الخضوع لسيطرة بعض الزعماء الانتهازيين من الاكراد ممن لا يمثلون الا اقلية صغيرة من اكراد العراق، ويريدون باسم الاكراد عموماً ان يحققوا نصراً شخصياً لانفسهم لتطمين رغائبهم الخاصة واشباع مطامعهم الذاتية.

واني اليوم لاشد يقيناً بصواب الرأي الذي قلته حين ذاك؛ ذلك لان الاكراد هم اخوان العرب، وان مصلحتهم الاساسية لا تتعارض مع مصالح العرب اذا نظر اليها نظرة واسعة مدركة.

وان من خيرهم المشترك -خير العرب والاكراد- ان يوحدوا جهودهم ويعملوا متضافرين لا في ظل الشيوعية الماكرة، او الشعبوية الداخلة المفرقة، بل في ظل الاعتراف الصريح الصادق بالقوميتين المرتبطتين منذ اقدم العصور باوثق الروابط وامتن الصلات. والاكراد خاصة مطالبون اليوم بان يكونوا حذرين الحذر كله من شعوذة بعض دعاة التأخي اللفظي حين يريدون ان يحطموا القوميتين معاً، بل القوميات جميعاً، وصهرها في بودقة المادية التاريخية التي لا تقيم للشعور القومي والمقومات القومية، والقيم الروحية التي تعتز بها القوميات الاخرى جميعاً، ادنى وزن. انهم يريدون ان يشيعوا العداوة والبغضاء والتنافر بين ابناء الشعب الواحد ليمهدوا اخر الامر لفلسفتهم تلك القائمة على محق كل مثالية وكل روحانية وكل قومية صحيحة.

وانه لمن الحق علينا ان نعترف بان موقف اكراد العراق -عموماً- قبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز كان ودياً جداً من القومية العربية المتحررة، وان عطفهم على مصر مثلاً لم يكن اقل من عطف اخوانهم العرب عليها. وان انسى لا انسى كيف كانوا يتجمعون كخلايا النحل حول الراديو وهم يستمعون الى صوت العرب المدوي، وكان ذلك حين وصلنا بنجوين في شمال العراق على الحدود العراقية الايرانية، وهي المدينة

التي اختيرت لتكون محل اقامتنا الاجبارية بعد العدوان الثلاثي على مصر في اواخر عام ١٩٥٦. ان منظر الاكراد في تجمهرهم هذا، واكثرهم لم يكونوا يحسنون العربية، شبيه تماماً بالمنظر الذي كنا نشاهده في المدن والقرى العربية. وقد كان هؤلاء الاكراد يجدون لذة في الاستماع الى صوت العرب - وكانت نيران الصوت القوية، واللهجة الحماسية تنقل اليهم من المعاني ما قد تعجز اللغة احياناً عن نقلها.

على ان عبدالكريم قاسم قد حطم هذا الشعور الطيب، واستطاع باجهزة الدعاية عموماً، وبالراديو والتلفزيون والبوق الناطق فاضل المهداوي خصوصاً، ان يغرب بفريق من البسطاء من اهالي الشمال. لقد عمل جاهداً على تحطيم وحدة الشعب العراقي وتنمية الشعور المعادي للقومية العربية بين الاقليات غير العربية عامة.

ومن الجدير بالملاحظة ان الشيوعية والاستعمار الغربي قد التقيا تماماً حول الموقف من الوطن العربي حتى سار من حق كل اقلية في العراق - حق الاثوريين الغرباء الواقدين الذين لا يتجاوز عددهم اليوم بضعة الوف - ان يعتزوا بقوميتهم علناً الا العرب فانهم مطالبون بعدم التحدث عن قوميتهم، عدم الاعتزاز بعروبيتهم والا فانهم عنصريون، فاشيون، رجعيون، خونة متآمرون.

ومع هذا فالقومية العربية يجب ان تبقى في موقفها الكريم هذا، واكثر من هذا فان رأيها المتزن وموقفها الشريف تجاه القومية الكردية ليس هو من وحي في التفكير القومي العربي الحديث عبر عنه اكثر من زعيم واحد، واعلنته اكثر من هيئة او حزب عربي واحد، وتنادي به كثير من مفكري العرب وكتابهم. ولا ادل على ذلك من اننا حينما وضعنا الميثاق القومي في العراق قبل سنوات عديدة ذكرنا صراحة في احدى مواده بان الاكراد اخوان العرب لهم ما لهم وعليهم، ما عليهم وان القومية العربية تعترف بقوميتهم وبكل متطلبات تلك القومية، وعلى هذا فليس هناك اي مبرر لوقوف بعض زعماء الاكراد اليوم ضد القومية العربية، ومعارضتهم لبعض ما تتطلبه تلك القومية من كيان عربي عام مشترك^{١١٩}.

^{١١٩} عبدالرحمن بزان، الدولة الموحدة والدولة الاتحادية، نقلاً عن كتاب قاسم واكراد ... خناجر وجبال، القاهرة، ١٩٦١، ص ٦٣-٦٥.

(٤) يقول سليم فخري* في "العالم العربي والقضية الكردية" المنشورة في العدد الثامن من مجلة الدراسات الكردية، ١٩٩٣، ص ١٠٦-١١١.

(«انا إنسان عربي، انا عربي قومي ديمقراطي أو من باقامة ولايات عربية متحدة، واتمنى من كل قلبي ان تقوم هذه الدولة العربية المتحدة يوم تتوفر للشعوب العربية حكومات ديمقراطية مسؤولة تجسد فعلاً ارادة ومصالح شعوبها. ولهذا السبب بالضبط أساند طموحات اكرد العراق القومية وكذلك اكرد البلدان الاخرى، كما اعتقد ان الاكرد مهياون وقادرون على ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم كما هو مقر في ميثاق الامم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

اظن كذلك فيما يتعلق بالمستقبل القريب، وبالنظر لاعتبارات سياسية عملية ان من مصلحة العرب والاكرد سوية ان يتحدوا مع بعضهم ضمن نظام ديمقراطي فيدرالي يمنح الاكرد تمثيلاً منصفاً داخل الاجهزة الحكومية وسلطات واسعة ضمن المجالس الاقليمية المحلية المنتخبة، وهكذا يتم الحفاظ على وجود الاكرد فوق اراضيهم.

ان الدواعي التي تدفعني الى مساندة ومناصرة مطالبه الاكرد بحقوقهم الوطنية بسيطة ومباشرة. فانا عربي نذرت نفسي للنضال من اجل الديمقراطية وتقرير مصير ووحدة العرب اينما وجدوا، خصوصاً عرب فلسطين الواقعين تحت نير الاحتلال الاسرائيلي. ولذلك اعتقد انه من عدم النزاهة رفض الاعتراف بذات الحقوق للاكرد وهم اقرب الشعوب الى قلبي. ثم اذا ما تم انكار هذه الحقوق المشروعة، فان المنطقة ستشهد صراعات خطيرة قد تعصف بالعرب والاكرد على السواء. لقد حدث ذلك منذ اقامة النظام الجمهوري في العراق، خصوصاً منذ بداية الحملات العسكرية سنة ١٩٦١، وبشكل خاص منذ مجئ النظام الحالي حيث اتخذت المأساة الكردية في عهده شكل ابادة جماعية للشعب الكردي في العراق.

* كان مديراً للإذاعة والتلفزيون بعد اعلان الجمهورية العراقية في تموز ١٩٥٨. وافاه الاجل في لندن في ١٩٩٠. كان من اوائل العرب الذين طرحوا ودافعوا عن الحل الفيدرالي للقضية الكردية في العراق، التحق بالثورة الكردية في ستينات القرن الماضي، وظل معارضاً للنظام البائد حتى وفاته في المنفى القسري.

ان الشرق الاوسط هو مهد الحضارات الانسانية. على ارضه نزلت وترعرعت الديانات السماوية الثلاث التي يزيد اتباعها حالياً على الملياري نسمة. وتعيش على ارضه عدة قوميات وعدة طوائف عرقية ومذهبية متجاورة بعضها مع البعض الاخر. وقد ساهم التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي في جعل هذه المجتمعات اكثر حركة واكثر ديناميكية. ان هذه الوضعية الجديدة تجعل من فكرة الامة القائمة على نقاوة الدم وطهارة العنصر المتفوق على كل الاعراق الاخرى فكرة بالية باطلة. فالحديث عن الصراع العربي- الكردي او العربي- الفارسي لم يعد له اطلاقاً اي معنى او مغزى الا لدى الحكام وبعض الكتاب من ذوي العقول المتحجرة والذين يتشبثون بهذه الافكار من اجل ضمان مصالحهم الخاصة.

ان الديمقراطيين العرب يؤمنون كل الايمان بان ليس هناك اية عداوة بين العرب والاكرد والاييرانيين والاتراك في الشرق الاوسط، بل هناك مصالح مشتركة وهامش من التفاهم والتعاون من اجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المنشود. واذا نظرتم الى خارطة العراق تلاحظون ان ليس لهذا البلد سوى منفذ جد ضيق على البحر عبر ام قصر وشط العرب- والاكرد محرومون ايضاً من اي منفذ على البحر. اننا نؤمن بان عراقاً ديمقراطياً تعددياً سيلعب دوراً مزدوجاً، دور قومي بالنسبة للعرب الذي يطمحون لوحدة وتقدم شعوبهم، ودوراً وطنياً بالنسبة للاكرد الذين يطمحون للاعتراف بحقوقهم الوطنية وتقرير مصيرهم على اراضهم، وذلك بغية تحقيق طموحاتهم الوطنية على الساحة الدولية».

(٥) يقول الكاتب الفلسطيني حبيب بولص **: «لا يخفى على احد اننا نحن عرب فلسطين بشكل خاص نكن مشاعر الحب والاحترام والتقدير للشعب الكردي الذي اعطى للعرب والمسلمين احد ابرز قادتهم التاريخيين، صلاح الدين الايوبي. فهو بطل تاريخي عظيم عزيز على قلب شعبنا وهناك شارعان في القدس وعكا يحملان اسمه. ان الشعب الكردي ضحى دائماً بالغالي والنفيس من اجل الدفاع عن البلدان العربية والاسلامية وساهم كثيراً في اغناء ثقافتها وتراثها الحضاري العربي الاسلامي، وذلك تحت اشكال متعددة، تنم عن ابداع ونضج.

** دراسات كُردية (مجلة)، المعهد الكُردى في باريس، العدد ٨، ١٩٩٣، ص ١١٢.

نحن نعي جيداً المأساة التي تعرض لها الشعب الكردي وكل شعوب المنطقة.
نحن العرب الفلسطينيون نعاني من نفس المأساة. لذلك يجب علينا التأكيد اننا لن
نعرف طعم السعادة ابداً ما لم تنل كل شعوب المنطقة، بما فيها شعبكم العزيز،
حريتها وكرامتها على ارضها العزيرة».

